

(RECAP)

2271

26

366

1849

٢

(فهرست كتاب ملتقى الابحر)		
كتاب الطهارة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣	٦	٧
باب التيمم	باب المسح على الخفين	باب الحيض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨	١٠	١٢
فصل	باب الانحسار	كتاب الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٣	١٤	١٦
باب الاذان	باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧	١٩	٢٠
فصل	فصل	فصل في الجماعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢١	٢٥	٢٦
باب الحدث في الصلاة	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	فصل
٢٧	٢٨	٣٠



باب الوتر والنوافل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١	٣٣	٣٣
فصل في الاستسقاء	باب ادراك الفريضة	باب الفوائت
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣	٣٤	٣٥
باب سجود السهو	باب صلاة المريض	باب سجود التلاوة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦	٣٧	٣٨
باب صلاة المسافر	باب الجمعة	باب العيدين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠	٤١	٤٣
باب صلاة الخوف	باب الجنائز	فصل في الصلاة
صحيفه	صحيفه	على الميت
٤٤	٤٤	٤٦
باب الشهيد	باب الصلاة في الكعبة	كتاب الزكاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٨	٤٩	٤٩

باب زكاة السواآت ٥٠	فصل في زكاة البقر ٥١	فصل في زكاة الغنم ٥٢
فصل صحيفه ٥٢	باب زكاة الذهب والفضة والعروض ٥٤	باب العاشر صحيفه ٥٥
باب الركن صحيفه ٥٦	باب زكاة الخارج صحيفه ٥٦	باب المصرف صحيفه ٥٨
باب صدقة الفطر صحيفه ٥٩	كتاب الصوم صحيفه ٦٠	باب موجب الفساد صحيفه ٦٢
فصل صحيفه ٦٤	فصل صحيفه ٦٥	باب الاعتكاف صحيفه ٦٦
كتاب الحج صحيفه ٦٧	فصل صحيفه ٦٨	فصل في دخول مكة صحيفه ٦٩

فصل	باب القران والتمتع	باب الجنائيات
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٧٣	٧٤	٧٦
فصل	فصل في قتل الصيد	باب مجاوزة الميقات
صحيفه	صحيفه	بلا احرام
٧٧	٧٨	٨١
باب اضافة الاحرام	باب الاحضار	باب الحج عن
الى الاحرام	والقوات	الغير
٨١	٨٢	٨٣
باب الهدى	مسائل مشورة	كتاب النكاح
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨٤	٨٥	٨٥
فصل في المحرمات	باب الاولياء والاكفاء	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨٦	٨٨	٨٩
فصل	باب المهر	باب نكاح الرقيق
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٩٠	٩١	٩٦

باب نكاح الكافر	باب القسم	كتاب الرضاع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٩٨	٩٩	٩٩
كتاب الطلاق	باب إيقاع الطلاق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠١	١٠٢	١٠٣
فصل	فصل	فصل في الطلاق بالكلمات
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٤	١٠٥	١٠٥
باب التفويض	باب التعليق	باب طلاق المريض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٦	١٠٩	١١١
باب الرجعة	باب الإيلاء	باب الخلع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٢	١١٥	١١٦
باب الظهار	باب اللعان	باب العنين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٨	١٢١	١٢٢

باب العدة صحيفه ١٢٣	فصل صحيفه ١٢٥	باب ثبوت النسب صحيفه ١٢٦
باب الحضانه صحيفه ١٢٧	باب النفقة صحيفه ١٢٩	فصل صحيفه ١٣١
كتاب الاعناق صحيفه ١٣٣	باب عتق البعض صحيفه ١٣٤	باب عتق المجهوم صحيفه ١٣٦
باب الحلف بالعتق صحيفه ١٣٧	باب العتق على جعل صحيفه ١٣٨	باب التدبير صحيفه ١٣٩
باب الاستيلاء صحيفه ١٤٠	كتاب الايمان صحيفه ١٤١	فصل صحيفه ١٤٢
باب اليمين في الدخول والخروج والايمان والسكنى وغير ذلك ١٤٣	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام ١٤٦	

باب اليمين في الطلاق والعق صحيفه	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك صحيفه	١٥٠	١٥١
باب اليمين في الضرب والقتل	كتاب الحدود	١٥٣	١٥٤
باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها	باب حد الشرب صحيفه	١٥٧	١٥٩
باب حد القذف صحيفه	باب حد الشرب صحيفه	١٥٧	١٥٩
فصل في التعزير صحيفه	كتاب السرقة صحيفه	١٦١	١٦٢
فصل في كيفية القطع وإثباته	باب قطع الطريق صحيفه	١٦٥	١٦٦
باب الغنائم وقسمتها صحيفه	فصل في بيان كيفية القسمة	١٦٩	١٧٠
	باب استيلاء الكفار صحيفه		١٧٢

باب المستامن	فصل	باب العشر والخراج
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٣	١٧٣	١٧٤
فصل	باب المرتد	باب البغاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٦	١٧٧	١٨٠
كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الابق
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٠	١٨١	١٨٢
كتاب المفقود	كتاب الشركة	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٣	١٨٤	١٨٧
كتاب الوقف	فصل	كتاب البيوع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٨	١٨٩	١٩٠
فصل	باب الخيارات	فصل في خيار الرؤية
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٩٢	١٩٤	١٩٦

فصل صحيفه ٢٠٣	باب البيع الفاسد صحيفه ٢٠٠	فصل صحيفه ١٩٧
فصل صحيفه ٢٠٧	باب المراجعة والتولية صحيفه ٢٠٦	باب الاقالة صحيفه ٢٠٥
فصل في بيان احكام الاستحقاق ٢١١	باب الحقوق والاستحقاق ٢١٠	باب الربوا صحيفه ٢٠٨
مسائل شتى صحيفه ٢١٥	باب السلم صحيفه ٢١٢	فصل في بيع الفضولى صحيفه ٢١١
فصل صحيفه ٢٢٢	كتاب الكفالة صحيفه ٢١٩	باب الصرف صحيفه ٢١٦
كتاب القضاء صحيفه ٢٢٦	باب الحوالة صحيفه ٢٢٥	باب كفالة الرجلين والعبيدين صحيفه ٢٢٤

فصل صحيفه ٢٢٨	فصل صحيفه ٢٢٩	فصل صحيفه ٢٣٠
فصل صحيفه ٢٣٢	مسائل شتى صحيفه ٢٣٢	فصل صحيفه ٢٣٤
كتاب الشهادات صحيفه ٢٣٦	فصل صحيفه ٢٣٧	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٢٣٨
باب الاختلاف في الشهادة ٢٤٠	باب الشهادة على الشهادة ٢٤١	باب الرجوع عن الشهادة ٢٤٢
كتاب الوكالة صحيفه ٢٤٤	باب الوكالة بالبیع والشراء ٢٤٥	فصل صحيفه ٢٤٨
باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٤٩	باب عزل الوكيل ٢٥١	كتاب الدعوى صحيفه ٢٥٢

باب التحالف صحيفه ٢٥٤	فصل صحيفه ٢٥٦	باب دعوى الرجلين صحيفه ٢٥٧
فصل في التنازع بالايدى ٢٦٠	باب دعوى النسب ٢٦١	كتاب الاقرار صحيفه ٢٦٢
باب الاستثناء وما في معناه ٢٦٤	باب اقرار المريض ٢٦٦	كتاب الصلح صحيفه ٢٦٧
فصل صحيفه ٢٦٨	باب الصلح في الدين صحيفه ٢٦٩	فصل صحيفه ٢٧٠
كتاب المضاربة صحيفه ٢٧١	باب المضارب يضارب صحيفه ٢٧٤	فصل صحيفه ٢٧٥
كتاب الوديعة صحيفه ٢٧٧	كتاب العارية صحيفه ٢٧٩	كتاب الهبة صحيفه ٢٨١

باب الرجوع فيها صحيفه ٢٨٢	فصل صحيفه ٢٨٣	كتاب الاجارة صحيفه ٢٨٤
باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز ٢٨٦	باب الاجارة الفاسدة ٢٨٨	فصل صحيفه ٢٩٠
باب فسخ الاجارة صحيفه ٢٩٣	مسائل منشوره صحيفه ٢٩٤	كتاب المكاتب صحيفه ٢٩٥
باب تصرف المكاتب صحيفه ٢٩٦	فصل صحيفه ٢٩٧	باب كتابة العبد المشرك ٢٩٨
باب العجز والموت صحيفه ٣٠٠	كتاب الولاء صحيفه ٣٠١	فصل صحيفه ٣٠٢
كتاب الاكراه صحيفه ٣٠٣	كتاب الحجر صحيفه ٣٠٤	فصل صحيفه ٣٠٦

كتاب الغصب صفحه ٣١٠	فصل صفحه ٣١٠	كتاب الماذون صفحه ٣٠٧
كتاب الشفعة صفحه ٣١٥	فصل صفحه ٣١٣	فصل صفحه ٣١٢
فصل صفحه ٣٢٠	باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فيه ٣١٩	فصل صفحه ٣١٧
فصل صفحه ٣٢٥	فصل صفحه ٣٢٣	كتاب القسمة صفحه ٣٢١
كتاب الذبايح صفحه ٣٢٩	كتاب المساقاة صفحه ٣٢٨	كتاب المزارعة صفحه ٣٢٥
كتاب الكراهية صفحه ٣٣٤	كتاب الاضحية صفحه ٣٣٢	فصل صفحه ٣٣١

فصل في الاكل	فصل في الكسب	فصل في اللبس
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦
فصل في النظر ونحوه	فصل في الاستبراء	فصل في البيع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩
فصل في المتفرقات	كتاب احياء الموات	فصل في الشرب
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٤١	٣٤٣	٣٤٥
فصل	كتاب الاشربة	كتاب الصيد
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٤٦	٣٤٧	٣٤٩
كتاب الرهن	باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز	
صحيفه	صحيفه	
٣٥٢	٣٥٤	
باب الرهن بوضع	باب التصرف في الرهن	فصل
على يدى عدل	وجنابته والجنابة عليه	صحيفه
٣٥٧	٣٥٨	٣٦١

كتاب الجنائيات	باب ما يوجب القصاص	باب القصاص
صحيفه	وما لا يوجب	فيما دون النفس
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٤
فصل	فصل	باب الشهادة في القتل
صحيفه	صحيفه	واعتبار حاله
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
كتاب الديات	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦٩	٣٦٩	٣٧٠
فصل	باب ما يحدث في الطريق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٧
باب جنابة البهيمه	باب جنابة الرقيق	فصل
وعليها	وعليه	صحيفه
٣٧٨٠	٣٨٠	٣٨٢
فصل	باب غضب العبد والصبي	باب القسامه
صحيفه	والمدبر والجنابة في ذلك	صحيفه
٣٨٣	٣٨٣	٣٨٥

باب الوصية بثلث المال ٣٩٠	كتاب الوصايا صحيفه ٣٨٩	كتاب المعامل صحيفه ٣٨٨
باب الوصية بالخدمة والسكنى والعمرة ٣٩٧	باب الوصية للأقارب وغيرهم ٣٩٥	باب العتق في المرض ٣٩٣
فصل صحيفه ٤٠٠	باب الوصي صحيفه ٣٩٨	باب وصية الذي صحيفه ٣٩٧
كتاب الفرائض صحيفه ٤٠٨	مسائل شتى صحيفه ٤٠٢	كتاب الخنثى صحيفه ٤٠١
فصل صحيفه ٤١٢	فصل صحيفه ٤١١	فصل صحيفه ٤٠٩
فصل صحيفه ٤١٥	فصل في الفرقى والهدى صحيفه ٤١٤	فصل صحيفه ٤١٣

فصل في الجمل	فصل في المناجحة	حساب الفرائض
مصحفه	مصحفه	مصحفه
٤١٥	٤١٥	٤١٦
فصل	فصل	فصل
مصحفه	مصحفه	مصحفه
٤١٦	٤١٧	٤١٨

كتاب
ملتقى الابحر
للعلامة
الحلي
م

يفتى على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم على قول ابي يوسف ثم
على قول محمد ثم على قول غيرهم من اصحاب ابي حنيفة ثم على
قول المشايخ من بعدهم فاذا لم يجد فليجتهد ان كان من اهل
الاجتهاد وقال الشيخ اذا كان ابو حنيفة في جانب وهما
في جانب فالفتى بالخيار ان شاء افتي بقول ابي حنيفة وان شاء
افتي بقولهما وان كان احدهما مع ابي حنيفة يرجح جانبه اهـ
من شرح الطحاوى

(بين اثنتا) اى الثلاثة الى خفيفة واثني
يوسف ومحمد غالباً
(بالاصح) والاصح مقابل الاصح
اما مان معتبر ان في التعحيح فقال

مقابل الفاسد
فازا تعارض
بؤخذ بقول الاصح وقال الاخر الاصح فقال
بؤخذ بقول الاصح وقال الاخر الاصح فقال

فاسده في
اي كتاب احكام الطهارة على حذف
مضاف والكتاب في اللغة اصله الجمع قال الازهرى
اصل الكتب اى ضمنت ما بين شفرها بجملة اوسير
البنية اى ضمنت ما بين شفرها بجملة اوسير
وكتبت القرية اى ضمنت ما بين شفرها بجملة اوسير
كتب بكتب كتاباً وكتاباً كتاباً بجملة اوسير
وقال العلامة البيضاوى ونفعه في الدرر والغرر
الكتاب اما مصدر للخطاب سى به
المفعول للبالغة كرجل عدل وفعال يني

وصرحت بذكر الخلاف بين اثنتا وقدمت من اقوا يلهم
ما هو الارجح واخرت غيره الا اتي قيده بما يفيد الترجيح
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة
فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقروناً بالاصح
وتحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى
ذكرت لفظ التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا يني
يوسف ومحمد رهما الله تعالى ولم آل جهدا في التنبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار في الفتوى وحيث اجتمع
فيه الكتب المذكورة سميته (بملتقى الاجم) ليوافق الاسم
المسمى والله سبحانه وتعالى اسأل ان يجعله خالصاً لوجهه
الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله
بقلب سليم

(كتاب الطهارة)

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
الى الكعبين * ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس * والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة

المفعول كاللأس انتهى وعلى التقديرين يكون
في الجمع لغة وقال الاكمل الكتاب والكتابة
هذا الكتاب الحروف قال شيخنا العلامة في شرح
في حاشيته هذا الكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة ثم قال
اختصار لا حاجة اليه اقول كلام البيضاوى
والدرر في غاية من الصحة والبيان كما لا يخفى
على ذوي الادب من الصحة والبيان كما لا يخفى
على جميع من الكلمات المفردة بالتدوين وفي
عرف التحوين على الجامع الصغير غالباً لا على
فقهاء الحقيقة على القدوري كما قيل وفي عرف
مختصر ابن الحسين القدوري كما قيل وفي عرف
الاصولين على احد الدلائل من القراء ان كما عرف
في محله وفي عرف المصنفين جميع مسائل مستقلة
تخرج جميع الحروف والكلمات التي ليست بمسائل
وتخرج الباب والفصل ونشمل ما كان نوعاً
لاخوله ما عت كتاب ونشمل ما كان نوعاً
واحد من المسائل كتاب البنية
او انواعاً كتاب البنية

(أو المرقان والكعبان الخ) علاما اعتقادا حتى
 لا يكفر جاحدا في ضيقها خلافا في ان الغاية
 لا تدخل تحت المعيار لو كانت لا سقاطا وراءها
 لا تدخل تحت الحكم اليه لا تدخل هذه
 الى اللب ولان الغاية اذا كانت لا سقاطا وراءها
 تدخل وهي كالتواضع على ايديكم
 الغاية لا سقاطا وراءها لا تدخل هذه
 تناول الى الاطلاق الاسم وفي الصوم
 وقعت الغاية داخله فادخل من حلف
 لمذا الحكم فتناول امساك ساعة فان دخل في هذا
 لا يصوم بخلاف الصوم ساعة فان دخل في هذا
 الفرق ليس بمطر ولا تقاضه ما يغايه في اليقين
 (غسل اليدين) وبالدعاء من رؤس الاصابع
 وعموم الرأس والادعية المستقبلة وهي ان يقول
 بعد فزاعه وقيامه مستقبلا تشهد ان لا اله الا الله
 وشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانه اللهم
 وبمحمد لا تشهد ان لا اله الا انت استغفر ذنوبي
 اليك ويشرب من فضل وضوئه فاقمنا ويصلي
 ركعتين قبل الخفاف ويكره الاسراف والتفريط
 في الماء وضرب الوجه والتكلم بكلام الناس
 والاستغالة بغيره الا لضرورة اه منه

الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لأبي
 يوسف رحمه الله والمرقان والكعبان يدخلان في الغسل
 والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل يجزئ وضع ثلاث
 اصابع ولو مداصبعها او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع
 اللحية في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة * وسنته غسل
 اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسؤال
 وغسل القدم بمياه والاذن بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو
 المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثليث
 الغسل والنية والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمشح
 وقيل هذه الثلاثة مستحبة والاولاء ومسح الاذنين بماء الرأس
 ومستحبة التيامن ومسح الرقبة * والمعاني الناقضة له خروج
 شيء من احد السبيلين سوى ربح الفرج والذكر وخروج نجس
 من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقيء
 ملئ القدم ولو طعاما او ماء او مزة او علقا لا بلغما مطلقا خلافا
 لأبي يوسف رحمه الله في الصاعد من الجوف ويشترط في
 الدم المائع والقيء مساواة البراق لا الملى خلافا لمحمد رحمه
 الله وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ماء قليل قليلا او يوسف

رحمه الله

(والاولاء) بكسر الواو والمد وهو ان يغسل العضو
 الثاني قبل الخفاف في هو آ معتدل وانما صار
 سنتين لانه واظب عليهما اه ابن مالك
 (والقيء الخ) اختلفوا في ملئ القدم قال بعضهم
 ما لا يمين امساكه الا بكلفة ومشتقة يكون ملئ
 الفهم وقال البعض ما لا يمين الكلام معه يكون
 ملئ القدم فاضحيان
 (والمعاني الناقضة له) اراد بالمعاني الاعمال المؤثرة
 في تقض الوضوء وانما عبر عنها بالمعاني اقتداء
 بالنبي عليه السلام في قوله لا يجلي دم امرئ
 مسلم الا باحد معان ثلاثة واتماها السلف
 (قليل قليلا) يعني لوفاء متفرقا بحيث لو جمع
 صار ملئ القدم فابو يوسف يعتبر اتحاد السبب
 وان تعدد النشيان واحدا تقض عنده
 وهو الغشيان فان حصل ملئ القدم بغشيان واحد
 تقض عنده وان اختلف الغشيان

(ايمن نجسا) بكسر الجيم فيلزم من انتفاء
عن رأس الجرح طاهر صدر الشريعة
(ومباشرة فاحشة) وهي ان يماس يده بدن المرأة
مجردين مع انتشاراته واضطجاع وضع احد جنبه على
الارض هذا اذا كان حالي مضطجعا فقيه القولان
فيما كالريض اذا صلى مضطجعا فقيه القولان
والصحيح انه يتقض
اي بأحد وركيه فهو كاضطج

رحمه الله اتحاد المجلس و ما ليس حـد ثا ليس نجسا
والجنون والسكر والاعماء وهمه في صلاة ذات ركوع
وسجود ومباشرة فاحشة خلافا للمحدرجه الله ونوم مضطجع
او متكئ او مستند الى مالوازيل لسقط لانوم قائم او فاعد
اورا كع او ساجد ولا خروج دودة من جرح او لحم سقط منه
ومس ذكر وامرأة وفرض الغسل غسل القم والائف وسائر
البدن لادلكه قيل ولا ادخال الماء تحت جلدة الاثقف
وسنته غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الارجلية
وتليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لافي مكانه
ان كان في مستنقع الماء وليس على المرأة تقص صغيرتها ولا بلها
ان بل اصلها وفرض لانزال متى ذى دق وشهوة ولو في نوم
عند انفصاله لاخر وجهه خلافا لابي يوسف رحمه الله ورؤية
متيقظ لم يتذكر الاحتلام بللا ولو مذي خلافا له ولا يلاج
حشفة في قبل او دب من آدمي حي وان لم ينزل على الفاعل
والمفعول ولا تقطاع حيض ونفاس لالمذى وودى واحتلام
بلا بلل ولا يلاج في بهيمة او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والصيدن
والاحرام وعرفة ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم جنبا

(متكئ) م
نزول المسكة م
(اوساجد) م
الصحيح م
(اولحم) م
فوس م
والذكر المرأة م
والذكر المراء م
(وساير البدن) م
(غسل يديه) م
بقبله ويقول بلسانه نوبت الغسل رفع الجنابة م
(الارجلية) م
اغضاء الوضوء الارجلية م

(الاستوعب) م
الايمان ثلاثا م
ولا نافي الاصح م
(وليس على المرأة الخ) م
ولما اذا كانت متوضئة م
الى اثناء الشتر كفى للجمعة لعدم الجرح صدر

(ذي دق وشهوة) م
الاقتضال عند ابي حنيفة ومحمد ووقف المروني
عند ابي يوسف حتى لو اقتصل عن مكانه
بشهوة واخذ رأس العضو حتى سكنت شهوة
فخرج بلا شهوة يجب الغسل عنده عند الشهوة
وان اغسل قبل ان يبول ثم خرج بنية اخرى
يجب غسل اى من الظاهر منطلق شهوة
(عند اقتضاله) م
ولو اتصل لكان اولى اى بشرط الشهوة عند
انفصاله من الظاهر

(والآداب) أي إن اسلم ولم يكن خنياقاً
 الفصل مندوب له ونائب النفس أيضاً الدخول
 مكة والمدينة ولجنون أفاق ولصبي إذا بلغ
 بالنسب وعند الوقوف بمزدلفة عند الزبارة
 وأها وعند منى يوم النحر وظلّة وريح
 وعند دخول منى يوم النحر وظلّة وريح
 وكسوف واستسقاء وذلك مجمع الأنهر
 ولصلوة كسوف واستسقاء وذلك مجمع الأنهر
 شديدة لورود الأدلة المقيدة لذلك مجمع الأنهر
 ولا يجوز لحدث (أي مطلقاً سواء كان بالحدث
 الأصغر أو الأكبر) أي مطلقاً سواء كان بالحدث
 (لا المتصل) لأن المتصل بالخصف منه لانه
 يدخل في سبعة بلا ذكر وصح كذا منه التفسير
 والأحاديث لكن رخص بعض الفضلاء باليد
 في الكتب الشرعية لا التفسير (م)
 (الإبصرة) لأنها بمنزلة الغلاف (م)
 (الضرورة) بأن كان طريقه المسجد قال
 صاحب التسهيل إن احتاج يتم ودخل اه

والآداب ولا يجوز لحدث مس محفف الإغلافه المنفصل
 لا المتصل في الصحيح وكره بالكلم ولا مس درهم فيه هورة
 الإبصرة ولا جنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة
 القرآن ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء والثناء ويجوز له
 الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كالجنب

فصل

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبئر
 والأودية والبحار * وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والأشنان والصابون أو أتت بالكتل لاهاء خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بقلية غيره او بالطبخ كالاشربة
 والخل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بماء قليل وقع
 فيه نجس مالم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك
 طرفه الآخر ولم يكن عشرة في عشر وعمقه مالا تنحسر
 الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنبته فتجوز
 الطهارة به مالم ير اثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
 والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
 انه نجس مغلظ وعند أبي يوسف محفف وهو ما استعمل

لقربة

(بالماء المطلق) عند القدرة عليه والمطلق
 ما يعترض للذات دون الصفات قال اهل
 الأصول هو المتعرض للذات فحسب والمقيد
 هو المتعرض للذات والصفات والمراد به هنا
 ما يمتد إلى الإفعال بطاقه وليس إلى شيء آخر
 ما يمتد إلى الإفعال في تعرف ذاته الا بالقياس مجمع الأنهر
 المطلق ما لا يتعرف ذاته الا بالقياس مجمع الأنهر
 والمقيد ما لا يتعرف ذاته الا بالقياس مجمع الأنهر
 (وان غير طاهر الخ) هذا الحكم بان غلب
 وقتا بعد الاخلط فلا يجوز وقيد المص ببعض
 عليه الشيء المختلط فلا يجوز الا يرى إلى ما قال
 اوصافه إشارة إلى ان المتغير لو كان كما يبغي
 اللون والطعم والرائحة لا يجوز الا يرى إلى ما قال
 صاحب التسهيل ان احتاج يتم ودخل اه
 عن بعض اصحابنا انهم يجوزون الا يرى إلى ما قال
 الحوض اذا تغير لونه وطعمه ورائحته اما
 حكم الماء المطلق هذا في الأصل اما ما
 حكاه الله تعالى في ضرورة فلا ينافي القول بعدم
 الجواز عند عدم الضرورة كذا في الحنفية
 اه مجمع الأنهر

(وقيل اذا استقر في مكان) وفي الخلاصة
 المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن عن
 الحركة في مكان وبما بقي الامام المرغبات في
 اقول الاولى الاعتقاد على ما في الهداية في
 (تقبل الماء الخ) اما الله فلجأه بجلاله اولاً
 عضو منه واما الرجل فليجأه بالحديث
 في الهداية وغيرها وهذا اوفق الروايات عن
 الامام في
 (وموت ما يعيش في الماء فيه) الطرف الثاني
 للموت والمراد بما يعيش في الماء ما يكون توالده
 ومثواه في الماء واحتز به عن مائة المعاش
 دون المولد كالطب والاوز
 (مالانفس له سائلة) اي دم سائل على ان الدم
 يهيئ نفساً كقول الشاعر
 تسيل على حد السيف نفوساً* وليس على غير السيف نسيل
 اه من شرح القدوري

لقربة اول رفع حدث خلافاً لمحمد رجه الله ويصير مستعملاً
 اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انفس
 جنب في البئر بلانية ثقيل الماء والرجل نجسان عند الامام
 والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند ابي
 يوسف رجه الله هما بجالهما وعند محمد رجه الله الرجل
 طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه
 كالسمك والضفدع والسرطان وكذلك موت ما لانفس له
 سائلة كالبق والذباب والزبور والعقرب * وكل اهاب دنج
 فقد طهر الاجلد الادعى له كرامته والخزير لنجاسة عينه
 والفيل كالسبع وعند محمد رجه الله كالخزير قالوا وما طهر
 جلده بالدياغ طهر بالذكاة وكذا الجمه وان لم يؤكل وشعر الميتة
 وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان
 وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول
 ما يؤكل نجس خلافاً لمحمد رجه الله ولا يشرب ولو للتداوى
 خلافاً لابي يوسف رجه الله
 فصل
 تنزع البئر لوقوع نجس لا ينحو بعروث وخنى ما لم يستكثر

(طهر بالذكاة) اي الشريعة لانها مانعة تشرب
 الجلد الرطوبات كما ان الدياغ دافع للرطوبات في
 (وشعر الميتة الخ) لان الحياة لا تخلها بديس
 عدم الا لم يتصل الموت اليها ووجود الا لم في
 بعضها لا اتصال بالعلم والعروق في
 (فيجوز الصلاة معه) الضمير في معه راجع الى
 كل واحد عمداً كرمي سيد البدل وقال صدر
 الشريعة فيجوز صلاة من اعادته الى نفسه وقال
 الحنفى المعروف يقفون باشاقيد بسن قسه
 لانه لو كان سن غيره قسه اتفقوا بالاعادة اليه
 فنه واستحكمها في مكانها لانه اذا اجعلها لم يضعها
 في موضعها تقصد اتصافاً انتهى وفيه كلام لانه
 لو صلى وسنه في كه تجوز صلاته تأمل م
 (ولو للتداوى) لانه نجس والتداوى بالنجس كذا
 الحرام كذا الا ان لا يجوز فافطن بالنجس كذا
 فنفى شينها في

(وعشرون دلو) على سبيل الوجوب
(الى ثلاثين) بطريق الاستحباب لان الماء طاهر
يقبض وضع الشك في نجاسته فيماضي واليقين

لا يزول بالشك الخ
(بموت نحو قارة الخ) قد الموت غير معتبر في
المسألة فانها لو ماتت في الخارج ثم القيت فيها
لا يختلف جواب المسألة
(نزع قدر ما كان فيها) فخمين رجليه
نصاب وهو الواضح والاشبه بالثقة لكونهما
وقيل يعتبر الخ) كما في الهداية وورد المص
قد من الماء مطهر في بئر غير مطهر في اخرى مع
احتساب النجاسة لاختلاف دلوها في القدر
وقيل ما يسع صاعا وهو غايه ابطال
(مشكوك) اي مشكوك فيهما كان الشك
او طاهر ينكر هذه العبارة ويقول لا يجوز
كون حكم من احكام الشرع مشكوكا فيه بل
يقتل هو محتاط فيه في

ولا يجزئ حمام وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم
بالتنجس من وقته والاخر يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع او لم
ينتفخ ومن ثلاثة ايام ولياليها ان انتفخ او تنسخ وقالوا من
وقت الوجدان وعشرون دلو واسطى الى ثلاثين بموت نحو
قارة او عصفور او سام ابرص واربعون الى ستين بنحو حمامة
او دجاجة او سنور وكله بنحو كلب او شاة او آدمى او تنفخ
الحيوان او تنسخه وان لم يمكن نزحها نزح قدر ما كان فيها
ويبقى بزح مائتي دلو الى ثلاثمائة وما زاد على الوسط احتسب
به وقيل يعتبر في كل برءلها وسور الادى والفرس
وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع الهائم نجس
وسور الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت
كالحية والقارة مكروه وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به
ان لم يجد غيره ويتميم وأيا قدم جازو عرق كل شئ كسوره وان لم
يوجد الا بيد القريم يتميم ولا يتوضأ به عند أبي يوسف رحمه
الله وبه يفتي وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما
(باب التيمم)
يتيمم المسافر ومن هو خارج المصير لبعده عن الماء ميلا

(وتيمم) ليخرج عن العهدة بين والمراد ان
لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما دون الجمع في
(وابا قدم جاز) والافضل تقديم
وقال زفر لا يجوز الا التقديم في
اي في الاحكام المذكورة لانها
(كسوره) من التيمم فأنخذ احدهما
تبولدان من التيمم فأنخذ احدهما
جانبه في التيمم هو في اللغة القصص واختلفت عباراتهم
في تعريفه شرعا والاحسن عندى انه استعمال
الصعيد بجميع الوجه واليد على قصد ازالة
الحدوث لكن القصد شرط لانه النية والتيمم
مخصوص بهذه الامة يدل عليه احاديث
شقي

او

(اولفق آله) يستخرج بها الماء ولو
 مند بلا يصل الى الماء
 (والجص) الجص بكسر الجيم وقصها ما بيني
 به وهو مغرب والجصاص الذي ينظف منه
 وجصص داره تصبصا اه مختار
 (ويجوز بالنقع) لانه تراب رقيق حتى لو نيم
 فبقار نوبه او بنقضة لبده فمسحه نية التيمم جائز
 اهق

وان شرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة
 بان لا يجده او حكما بان كان مشغولا بجائبة
 او لم يقدر على استعماله بسبب كمال تقدم اهق
 (هو الصحيح) قال صاحب الهداية في

التيمم نية التيمم واحدة هي نية التطهر وهو
 احتراز عما قال ابو بكر الرازي فانه كان
 يقول يحتاج الى نية التيمم للحدث والنجاسة اهق
 التيمم لهما بصفة واحدة فلا يميز الا بالنية اهق لان
 (ان يضرب الخ) ولو وضع يديه من نية من غير
 ضرب في الملبس الجوار وفي الغاية الضرب
 اولى فينفضهما اذا كان القبار ثلاثا يصير مثله اهق
 (مع المرفق) لما روي الدارقطني والحاكم وصححه
 من حديث جابر ان النبي عليه السلام قال
 التيمم ضربتان وضربة للوجه وضربة للذراعين
 الى المرفقين اهق

(ويستوى فيه الخ) لما روي ان قوما جاؤا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اتنا قوم
 نساكن هذه الزملا ولا نجد الماء فقالوا اتنا قوم
 وفينا الجنب والمناض والنساء فقال عليهم
 السلام عليكم بارئكم اهق
 (ويجوز قبل الوقت) لان النصوص الواردة
 في التيمم تفصل بين وقت ووقت والمطلق يجري
 على اطلاقه كما يجري في النصوص ولا يبدل الوضوء
 على اطلاقه تفصلا

او لمرض خاف زيادته او بطور برئه او لخوف عدو او سجع
 او عطش او لفقد آله بما كان من جنس الارض كالتراب
 والرمل والنورة والجص والكحل والزنج والحجر ولو بلا تقع
 خلافا لمحمد رحمه الله وخصه ابو يوسف رحمه الله بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له * وشرطه
 العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة الصعيد
 والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرينة مقصودة
 لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز
 صلانه به خلافا لابن يوسف رحمه الله ولا يشترط تعيين
 الحدث او النجاسة هو الصحيح * وصفته ان يضرب يديه على
 الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما ووجهه ثم يضرب بهما كذلك
 ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمناض والنساء ويجوز
 قبل الوقت ويصلي به ماشاء من فرض وقت كالوضوء ويجوز
 لخوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء وكذا ابناه بعد شروعه
 متوضئا وسبق حدثه خلافا لهما لا لخوف فوت جعة او وقفية
 * ولا يتقضه ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف

فقد جاز قبل الوقت كونه طهارة مطلقا رافعة
 (ويصلي به الخ) لكونه طهارة مطلقا رافعة
 للحدث عندنا كالوضوء
 (لا يخوف فون جمعة او وقفية) والاصل فيه
 ان كل ما ينفذ الى خلف جاز اذا رآه بالتيمم
 مع وجود الماء وكل ما ينفذ الى خلف لم يجز
 والجص تقوت الى بديل وهو الظاهر
 والوقفية كذلك اهق

(بطلت صلاة) القدرة على الاصل قبل حصول القصور بالخطف وان فقد قدر التمسك عند ان خفف رجه الله اهق
(قدر غلوة) على القدرة غلوة من باب رجي وعلا السهم يغلو ارتفاع وقدر غلوة ذراع الى اربعة اضعاف
السهم وهي قدر ثلاثة اضعاف السهم على الخفين
السهم وهو قدر ثلاثة اضعاف السهم على الخفين
(باب المسح الخ) انما عجب المسح على الخفين
التم لان كل واحد منهما طهارة بجميع اولاهما
يدل من الفصل او من حيث الكلي والمسح
موقفة الى غاية وكان التيمم بدل الكلي والتيمم لتبوءه
على الخفين بدل المسح وقدم التيمم لتبوءه
قال يجوز بالسنة اهق
وقت الحدث اي قبل الحدث لانه لا يجمع
الطهارة
(وثلاثة ايام الخ) لما في صحيح مسلم من حديث
علي بن ابي طالب رضي الله عنه عليه السلام ثلاثة ايام
ولا يلبس للمسافر يوم ما وليلة للمقيم اهق
(من وقت الحدث) لانه قبل ذلك من طهر
بطهارة الفصل ولان الخطف من سرية الحدث
فيغتبر من وقت المنع اهق

لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو في الصلاة بطلت
صلاته لان حصلت بعدها ولو نسيه المسافر في رحله وصلى
بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد مادام في الوقت
ويستحب لراحي الماء تأخير الصلاة الى آخر الوقت ويجب
طلبه ان ظن قربه قدر غلوة والا فلا ويجب شراء الماء ان كان
له ثمنه ويساع ثمن المثل والا فلا وان كان مع رفيقه
ماء طلبه فان منعه تيمم وان تيمم قبل الطلب او الجنب في المصر
تخوف البرد جاز خلافا لهما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم
فان كان اكثر الاعضاء جريحا تيمم والا غسل الصحيح ومسح
على الجريح

(باب المسح على الخفين)

يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء لالمن وجب عليه
الفصل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوما وليلة
للمقيم وثلاثة ايام وليلاتها للمسافر من وقت الحدث * وفرضه
قدر ثلاث اصابع من اليد على الاعلى * وسنته ان يبدأ من
اصابع الرجل ويمدها الى الساق مفترجا اصابعه خطوطا طمرة
واحدة ويمتنع الخرق الكبير وهو ما يده ومنه قدر ثلاث اصابع

(قدر ثلاث اصابع) يعني من كل رجل على حدة
حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين
وعلى الاخرى مقدار ثلاث اصابع لا يجزئ به قال
ابن كمال (على الاصح) المختار اعتبارا بالآلة اهق
وهو الاصح لما روي ابو داود عن علي بن ابي طالب
(على الاعلى) كما روي ابو داود عن علي بن ابي طالب
لو كان الدين بالآلة لكان مسحا باطن الخفاف اولى
بالمسح من اعلاه اهق
(ان يبدأ) كذا نقل عن فعل النبي عليه السلام
ولان المسح بدل الفصل فيكون معتبرا به وهذا
لحصول القصور الا انه خالف السنة اهق
(وقد عجب الخرق الكبير) قال الزبيلي وانما يمنع
لكنه غير ساتر لعورته وهذا يوجب في الكل
ولان البدن كله كالعضو الواحد في
الحكم اهق

(نعم) اي الحق الاول والثانية بحيث يكون
المجموع ثلاثة ايام ولما بالاطلاق الحبر بخلاف
ما اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد
سرى الى القدم اهـ (نزع) اهـ
اي خفه لان رخصة السفر لا تبقى بدونها
(والامسح) اي وان لم يلبس على الاقطاع
بل يلبس حال كون العذر موجودا مسح اهـ
(الجرموق) بضم الجيم والميم نوع من
الخفاف اهـ وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله
(مجلدا) اهـ وفي رواية اخرى عنه لا تجوز
فيكون كالخف اهـ وفي رواية اخرى
(عن الامام) كانا منطلقين لكن رجح الى قولهما
الا اذا كانا منطلقين قبل مائة تسعة ايام وقيل ثلاثة ايام
في آخر عمره اهـ وعليه القوي اهـ
وعليه القوي اهـ وفي رواية اخرى
(وبرقع) بضم القاف وقصها الجار وقصها
القاف وتشد يد القاء ما يعمل لليدين لادفع البرد اهـ
(ويجوز المسح على الجبيرة) لما روى ابن ماجه
انكسرت احدي زندي قسأت التي فاصري
ان امسح الجبار اهـ

الرجل اصغرها ويجمع في خف واحد لا في خفين بخلاف
الجباسة والانتكشاف * ويتقضه ناقض الوضوء ونزع الخف
ومضى المدة ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع او مضت
وهو متوضئ غسل رجله قط وخروج اكرار القدم الى ساق
الخف نزع * ولو مسح مقيم فسا فر قبل يوم وليلة ثم مدة
المسافر ولو مسح مسافر فاقام لتمام يوم وليلة نزع والاعمها
والمعذور ان لبس على الاقطاع فكالصحيح والامسح في
الوقت لا بعد خروجه * ويجوز المسح على الجر موق فوق
الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجوب مجلدا او منعلا
وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على
عمامة وقلنسوة وبرقع وقصازين * ويجوز المسح على
الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شذها بلا وضوء وهو
كالفصل فيجمع معه ولا يتوق ويمسح على كل العصابة مع
فرحتها ان ضره حلها كان تحتها جراحة او لا ويكفي مسح
اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير
عذر جاز خلافا لهما وان وضع على شقاق رجله دواء لا يصل
الماء تحتها يجزيه ابراء الماء على ظاهر الدواء ولا يفترق الى

(فيجمع معه) اي مع الفصل
(ولا يتوقف) اي الفصل ولا يتوقف
حق القيم ولا في حق المسافر
(العصابة) هي ما يشده الخرق للانسقاط اهـ
(ان ضره) وان لم يضره الحل حلها ومسح
على ما تحتها ومن ضرورة الحل ان لا يفتقر على
بطيها بنفسه ولا يجحد من بطيها اهـ
ببطيها بنفسه (شقاق رجله) الصواب شقوق رجله لان الشقاق
واحد الشقوق لا الشقاق
ولا يفترق (لانه طهارة بالماء فلا يفترق الى
النية ولا يذهب بعض الوضوء وفيه رتلا في جوامع
الفقه للعناية من اشتراط النية في مسح الخف

اهـ

الحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي
 اذا سال فسي حاضا سيلان في اوقاته اهم
 (يقضه رحم امرأة) احتدز يقيد الرحم عن
 الرعاف والدماء الخارجة من الجراحات اهـ
 (واقله ثلاثة ايام) رفع ثلاثة على الخبيرة ونصبها
 على الطرفية على الاول يكون المضاف اهـ
 الحيض ثلاثة ايام على تقدير المضاف اهـ
 (حل وطمها) لان الحيض لا يزيد على العشرة
 فلا يحتمل عود الدم بعده ~~ان~~ يستجاب ان
 لا يبطأها حتى تقتسل وطها قبل العشرة
 واجد وزفر لا يحل وطها قبل العسل اهـ
 (واقله الطهر الخ) لا تقاطع الصلابة على ذلك
 ولانها مدة لزوم الصلاة تقتدر بمدة لزوم
 انقامها اهـ في
 (في زمن الاستمرار) يعني اذا استمر بها الدم
 واستجى الى نصب العادة فانه حينئذ يكون
 لا كثره حد لكن اختلاف في التقدير قبيل
 طهرها تسعة عشر يوما لا زاءا كثر الحيض في
 يقين لا احتمال نقصان الشهر وهو تسعة عشر
 سبعة وعشرون وجبضها ثلاثة وقيل طهرها
 شهر كامل وقيل شهران وعليه الفتوى لانه يسر
 اهـ مجمع الانهر

١٢

النبة في مسح الخلف والرأس

(باب الحيض)

هو دم ينقضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلاثة ايام بليلها
 وعن ابي يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث واكثره عشرة
 ايام وما نقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة وماتراه من
 الالوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا
 الطهر المتخلل بين الدمين فيها * وهو يمنع الصلاة والصوم
 وتقضيهم دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت
 الازار وعند محمد رحمه الله قربان الفرج فقط ويكفر مستحل
 وطها وان انقطع تمام العشرة حل وطها قبل الغسل وان
 انقطع لا قل لا يحل حتى تقتسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة
 كاملة وان كان دون عادتها لا يحل وان اغتسلت * واقله
 الطهر خمسة عشر يوما ولا حدا لكثرة الا عند نصب العادة
 في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة
 فالزائد كله استحاضة والاخيض وان كانت مبتدأة وزاد
 على العشرة فالعشرة حيض والزائد كله استحاضة * والنفاس
 دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله * واكثره

(واذا زاد الدم الخ) صورته امرأة رأت ثلاثة
 ايام حيضا وستة ايام طهرا ثم استمر بها الدم
 قال ابو عيسى حيضا ثلاثة ايام وطهرا ما رأت
 وقال الميدا في طهرها ستة اشهر الاماعة تنقبضا
 عن اقل مدة يتخلق فيها الولد اهـ في
 (فالزائد الخ) لانه لو كان حيضا ما جاوز اكثره
 على العادة حيض على الاصح وهو بصيرة عادة
 لها عند ابي يوسف وكذلك ويستحب الجائز اذا دخل
 في النسي كذا في ذلك وعند مالك كذا في العادة
 وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند
 مسجد بيتها وتبذل كذا في العادة

مسجد بيتها وتبذل كذا في العادة

(والأفانز أند على الإكس شرققط) لان الحيض
والنفاس لا يتجاوزان الإكراه م كذا في الخلاصة والكافي وذكر
(عنه يفتي) كذا في المجمع من غير تعميم اه في
المسألة في المجمع (بين ولادتهما سنة أشهر من الولد الأول بل
الأنو أ م) أقل منها اه في (وتتقضى به العدة) لانه ولذا نقص الخلقه
وتقصان الخلقه لا يمنع أحكام الولادة اه في
(ودم الاستحاضة الخ) وهذه المسألة لم تذكر في فصل

١٢

في موضعها والمستحاضة اه م
(المستحاضة) قد مرها بالناسب فالا شجنا اه في
الحكم بابت فيها بالنص لان اللام في الاحاديث
(لوقت كل صلاة) لان اللام في الاحاديث
لوقت كما في قوله تعالى لدولك الشمس والالزم
الوضوء لقضاء كل صلاته لو كانت عليه صلوات
وهذا حرج وهو مدفوع اه في

اربعون يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل
خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره ولها عادة
قالا ند عليها استحاضة والا فإزاند على الاكثر فقط
استحاضة * والعادة تثبت وتنقل بمرّة في الحيض والنفاس
عند أبي يوسف رحمه الله وبه يفتي وعندهما لا بد من المعاودة
ونفاس التوأمين من الاول خلافا لمحمد رحمه الله واقتضاء
العدة من الاخير اجماعا * والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو
ولد نصير به اتمه نفساء والامة ام ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد
وتتقضى به العدة ودم الاستحاضة كمراف دائم لا يمنع صلاة
ولا صوما ولا وطئا

(فصل)

المستحاضة ومن به سلس بول واستطلاق بطن او انفلات
مصح اورعاف دائم او جرح لا يرقأ يتوضأون لوقت كل صلاة
ويصلون به في الوقت ماشاؤا من فرض ونفل وييطان
يجزوه فقط وقال زفر رحمه الله بدخوله فقط وقال
أبو يوسف بأيهما كان فالتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد
الطولع الا عند زفر رحمه الله والمتوضي بعد الطلوع يصلي به

(ويصلون به في الوقت ماشاؤا من فرض ونفل)
مادام الوقت باقيا والمراد بالنفل ما زاد على
الفرض فيشغل الواجب والنذر اه م
(وييطان بجزوه فقط) هذا اذا كان
وجدا قبله ثم انقطع وقت الوضوء او بعده اما لو
خرج فلا ييطان وضوءه واستمر الاقطاع الى ان
الحين المستحاضة بعد خروج الوقت اذا لم يكن
الدم ساثلا وقت الوضوء وباللس اه م
(بدخوله فقط) إضافة البطان الى الخروج
والدخول مجاز لانه لا تأخير للخروج والدخول
في الاستفاض حقيقة اه م
(بليهما كان) لان الحاجة مقصورة على الوقت
فلا يغير قبله وبعده فبين توضأ قبل طلوع
الشمس او قبل الزوال اه في

(والمعذور الخ) هذا تعريف المعذور في حالة البقاء وأما في حالة الإسهاء فإن يستوجب استئثار العذرة وقت الصلاة كمالا لا لقطع فانه لا يثبت ما لم يستوجب الوقت كله كذا في أكثر الكتب اهـ م
واعترض على هذا التعريف بأنه ولو فرضا الصلاة العبد جاز له ان يصلي به الظهر عند هاق
ان يصلي الظهر كذا هنا وبالطاهر والنفساه
(الانجاس) مع نجس فمخ النون وكسر الجيم
وهو مناه مع فمخ النون ويكسر النون مع كسر
الجيم كالمستعمل في اللغة وفي عرف الفقهاء
فمخ الجيم عن النجاسة ويكسر هاء ما لا يكون
طاهرا اهـ
لا الدهن (لانه لا سوسنة لا ينزل غيره وكذا
الزنا اهـ م

١٤

الظهر خلافا له ولا يي يوسف * والمعذور من لا يمضي عليه وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه
(باب الانجاس)

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما ثع طاهر من يبل كالخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء * والخف ان نجس بنجس له جرم بذلك المبالغ ان جف خلافا لمحمد رحمه الله وكذا ان لم يجف عند أبي يوسف رحمه الله وبه يفتي وان نجس بمائع فلا بد من الغسل * والمئى نجس ويطهر ان يمس بالفرك والا يغسل والسيف ونحوه بالمسح مطلقا * والارض بالخفاف وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم وكذا الاثر للفروش والنخس المنسوب والشجر والكلأ غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لابد من غسله * وطهارة المرقى يزول عينه ويعنى اثر شق زواله وغير المرقى بالغسل ثلاثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن والا فبالتحفيف كل مرة حتى يتقطع التقاطر وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المنعصر ابدا * ويطهر بساط نجس بجري الماء عليه يوما وليس له * ونحو

(خلافا لمحمد) فانه لا يطهر الا بالغسل قياسا على سائر النجاسات اهـ في
(والسيف) اي الصقيل وانما قيد بالاصقيل لانه اذا كان منقوشا لا يطهر الا بالغسل اهـ م
(وذهاب الاثر) وهو اللون والرائحة والطعم

اهـ م
(والنخس) يضم الخاء العجبة والصاد المهملة البيت من نصب والمراد به السترة التي تكون على السطوح من القصب اهـ في
(يزول عينه) لان نجس المحل باعتبار عين النجاسة فيزول بزوالها اهـ في
(شق زواله) بان يحتاج في اخرجها الى نحو (بعدم طهارة غير المنعصر ابدا) لان الطهارة

بالعصر وهو لا لا ينعصر والقوى على الاول (يوما وليلة) لانه بذلك ينطق زوال النجاسة منه والتقدير بالليلة لقطع الوسوسة والمساءة هكذا في المحيط اهـ في

المختار) لاستحالة طبعها وصورة نصار
 (مختار) اذا تخالفا في (وكذا ابهر جار المخ) بوقعه فيها فليكون الملح
 باقية من وجهه (عند مجدوا اختاروا الجار بالاستحالة وهذا ايضا
 ظاهر الاستحالة) المختار (نصار ملحا) لانقلاب العين وهو من
 المختار (نصار ملحا) المختار (نصار ملحا) المختار (نصار ملحا) المختار

الروث والعذرة بالحرق حتى يصير مادا عند محمد رحمه الله
 هو المختار خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا ابهر جار
 وقع في المملحة نصار ملحا * وعنى قدر الدرهم مساحة
 كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكنيف
 من نجس مغلف كالدم والبول ولومن صغير لم يأكل * وكل ما
 يخرج من بدن الادى موجبا للتطهير والخروج والخراج
 ونحوه وبول الجار والهرة والفأرة وكذا الروث والخبث
 خلافا لهما ومادون ربع الثوب من مخفف كبول الفرس
 وما يؤكل وخره طير لا يؤكل وبول انتضخ مثل رؤس
 الابر عفو * ودم السمك وخره طيور ما كولة طاهر الا الدجاج
 والبط ونحوهما * ولعاب البغل والجار طاهر وعند ابي يوسف
 مخفف * وماء ورد على نجس نجس كعكسه * ولو لقت
 ثوب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان
 بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين
 بطين نجس جاف * ولو نجس طرف فتسبه وغسل طرفا
 بلا تحتر حكم بطهارته كخطة بالت عليها جردوسها ففصل
 بعضها او ذهب طهر كلها * وانقصة الميتة ولبنها طاهر خلافا

(مثل رؤس الابر) فيه اشارة الى انه لو كان مثل
 رؤس المسلات منع وفيه ايضا اشارة الى ان
 الجانب الاخر معتبر في المنع اه في
 ولو اقله لا يكفي في نهر او نجاسة في سطح اه في
 (نجس) فلا يجوز الصلاة فيه لانتقال
 (والا فلا) نجس لعدم الاتصال وفي الخلاصة
 اختلقت المشايخ في الاصلح انه لا يصير نجسا اه في
 (جاف) بتشديد الفاء لان الجفاف ينجذب

رطوبة الثوب فلا ينجس
 (وانقصة الميتة) بكسر الهزة وفتح الفاء
 (ولبنها طاهر) لان الحياة لا تجعلها قذرا بل تجعلها
 الموت ونجاسة المحل لا تؤثر في حال الحياة
 الا ترى ان اللبن الخارج من بين فرت ودم طاهر
 فكذا بعد الموت اه في

(والاستنجاء سنة) لمصلحة التي قال شيخنا
 مع الترتيل اقول في كل من القوبان نظرا في
 (مما يخرج) اي من البطن او زبذره في
 القوب اغتسله وعن ائمه بماء او زبذره في
 فقل هذا السن والثاء للطلبه و
 (غير الرج) فان الاستنجاء منه بدعة قال في
 الاختيار احدث غسل فحاشة المخرج في الفصل
 واجبان احدهما غسل الفرج والثاني اذا
 من الجنابة والحض واجب عند محمد قل
 مجاوزت مخرجها يجب عند محمد قل
 او كثر وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم
 وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم
 ما على المخرج سقط اعتد
 فيه فنبه

لهم* والاستنجاء سنة مما يخرج من احد السبيلين غير الى مح
وما سن فيه عدد بل يحسبه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالحجر
الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل
بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء * وغسله
بالماء بعد الحجر افضل يغسل يديه أولا ثم المخرج يطئن اصبع
اواصبعين او ثلاث لابرؤسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائما
ويجب ان جاوز النجس المخرج اكثر من درهم ويعتبر
ذلك وراء موضع الاستنجاء* ولا يستنجي بعظم وروث
وطعام ويمينه* وكره استقبال القبلة واستند بارها لبول
ونحوه ولو في الخلاء

(کتاب الصلاة)

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان
يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير مثلاً
ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت
المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن
في الافق بعد الحرة وقالوا هو الحرة قيل وبه يفتى ووقت

(ولو في الصلاة) بالمد بيت التغوط ولو بعد
 مستقبل القبلة غافلا يجرى ويكره للمرأة
 أن تقعد ولدها نحو القبلة ويكره للرجل
 نحو القبلة ونحو كعب النقة ويكره البول
 والتغوط في الماء والظل والظريق وتحت شجر
 ومنه والمكلم عليها والبول قائما إلا العذر كذا
 في شرح شحنااه في
 (الصلاة) هي أقوى فروع الإيمان وأصلها
 لأنها لم تخل شريعة من عمل منها وتشتمل على
 الخدمة بظاهر البدن كالقيام وغيره وإبطه
 كالنية وغيرها
 (التي غروب الشمس) على الخ
 حقيقة أدل

(وقتهما) أي وقت العشاء والوتر إن كان في بلد
يطلع فيه الفجر قبل أن يغيب الشفق كبلغار
(لا يجبان عليه) كذا اختاره في الكفر صاحب
المخلاصة وبه باقني (أي سوى القافضة اه في
اربعين آية) هذا هو المختار في حداد الأسفار
(ثم إن ظهر الخ) هذا هو المختار في حداد الأسفار
وقيل خذ اه في

١٤

العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر الثاني ولا يقدم
الوتر عليهما للترتيب ومن لم يجد وقتيهما لا يجبان عليه
ويستحب الأسفار بالفجر بحيث يمكن إذاؤه بتربيل أربعين آية
أو أكثر ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الموضوء واعادته
على الوجه المذكور* والابراد بظهر الصيف وقتا خير العصر
مالم تتغير الشمس والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن
يتق بالاتباء والاقبل النوم* وتجعل ظهر المشاء والمغرب
وتجعل للعصر والعشاء يوم القيم وتأخير غيرهما* ومنع
عن الصلاة ومجدة التلاوة وصلاة الجنلة عند الطلوع
والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن التنفل وركعتي
الطواف بعد صلاة الفجر والعصر لاعت قضاء فائنة ومجدة
تلاوة وصلاة جنلة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر
من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة إيا كانت وقبل صلاة
العبد وعن الجمع بين صلاتين في وقت الأبرفة ومزدلفة
ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلتها ماقط* ومن هو
اهل فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاض فيه
(باب الأذان)

(والا براد بظهر الصيف) لحديث انس أنه عليه
السلام إذا كان الخبز بالصلوة وإذا كان البرد
عجل بهارواه النسي ولحديث ابرو بالطهر
اه في
(والا قبل النوم) لما روى مسلم من حديث
جابر قال عليه السلام من خاف أن لا يقوم آخر
الليل فليوترأوله اه في
(ومنع عن الصلاة) أي القروضه وأما التطوع
في هذه فيجوز ويكره اه في

(الاعت قضاء فائنة) لأن الكراهة كانت ملحق
بالفرض ليسر الوقت من بعده كما المنقول به
لا لحق في الوقت فلم يظهر الكراهة في حق
الذكر كورأت اه في
(ومن هو اهل فرض الخ) بان بلغ أو أسلم
أو طهرت لا ذكر الخيض أو النفس وقد بقي فذو
الحرية أو طهرت لا قل من أكره وقد بقي فذو
الغسل والحرية اه في
(الأذان) هو لغة الإعلام وشرعاً الإعلام
بدخول وقت العبادة بألفاظ شرعية في السنة
الأولى من الهجرة اه في

(وكره تركهما) أي الاذان والاقامة للمسافر
 قوله عليه السلام إذا حضر الصلاة فاذنا
 واقفا ولو نمتكما كبركيا ولان السفر لا يسقط
 الجماعة فلا يسقط سنتها للمؤكدة ولو نزل
 الاذان وحده لم يكره ولو نزل الاقامة وحدها
 كره لان الاقامة لا اعلام اقتضت الصلاة
 حاضران الى ذلك اهـ ق
 محتاجون الى ذلك كقطعهم حكاي وروي
 اذ اذنا في مسجد محله لانهم لا
 في منزل او في سفر من هذه الرواية بين الواحد والجماعة
 ولو صلى في بيته في هذه الرواية بين الواحد والجماعة
 فيه اذان واقامة حكمه حكم من صلى في بيته
 المسافر اهـ ق
 (ونبأ لهما) أي للمسافر ومن صلى في بيته
 يكون الاداء على هيئة الجماعة اهـ ق

سنن للفراغ دون غيرها * ولا يؤذن للصلاة قبل دخول
 وقتها وبعد فيه لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر * ويؤذن
 للفائتة ويقم وكذا لاولى القوائت وخير فيه للبواقي * وكره
 تركهما للمسافر لالمصل في بيته في المصر * ونبأ لهما
 للنساء * وصفة الاذان معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
 الصلاة خير من النوم مرتين * والاقامة مثله ويزاد بعد
 فلاحها قد قامت الصلاة مرتين ويدرسل فيه ويحذر فيها
 ويكره الترجيع والتلحين ويستقبل بهما القبلة ويحول
 وجهه يمنة وبسرة عند حى على الصلاة وحى على الفلاح
 ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحول واقفا ويجعل
 اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم في اثناهما ويجلس بينهما
 الا في المغرب فيفصل بسكنة وقالا يجلسة خفيفة واستحسن
 المتأخرون التثويب في كل الصلوات * ويؤذن ويقم على
 طهر * وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب وبعد
 كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعداد الاقامة *
 ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات * وكره
 اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعمى

(الترجيع) وهو ان يتخفف صوته بالشهادتين
 ثم يرفع اهـ ق
 (ولا يتكلم في اثناهما) لانه ذكر معظم كالمطبة
 وفي الخلاصة رجل سلم على المؤذن في اذانه
 او عطس وسجد الله وسجد الله وسجد الله وسجد الله
 المصلي او قارئ التوراة او على السلام وينت
 المطبة فعن ابي حنيفة يرد في نفسه ولا بعد الفراغ
 وعن ابي يوسف لا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ
 وهو الصحيح (وبعد) اهـ ق
 لان له شيئا بالصلاة حتى يشترط له
 بالتكبير والتزييب فاشترط له الطهارة من اغلظ
 (لا اذان العبد) لان قولهم مقبول في
 الامور الدينية فيحصل به الاعلام اهـ ق

19

(وستر عورته) لقوله تعالى خذوا زينتكم
كل مسجد واريد بالسجدة الصلاة اطلاقا
المحل على الحال ٥١ م
(واستقبال القبلة) عند القدرة وليس
الطلب لان المقصود بالذات المقابلة لا طلبا
(والنية) ان ينية الصلاة لا الصبح
لا يشترط على الصحيح ٥٢ م
(الى ركبته) اركبة عورته دون السرة
للسافعي رحمه الله ٥٣ م
(وفي التصف عنه روايات) مع
عن حد القلة

هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث ومكانه وثوبه وسترته
عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته
الى ركبته والامة مثله مع زيادة بطنها وظهرها * وجميع بدن
الحرّة عورة الا وجهها وكفها وقدميها في رواية وكشف ريع
عضو هو عورة يمتنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها
النازل * وذكره بمفردهم والاثنين وحدهما وحلقة الدبر
بمفردها وعند ابى يوسف اثنا عشر انكشاف الاكثرو في النصف
عنه روايتان * وعادم ما يزيل النجاسة يصلى معها ولا يبعد
ولو وجد ثوباً ربعه طاهر وصلى عارياً لا يجزى به وفي اقل من
ربعه يخير والافضل الصلاة به وعند محمد رحمه الله تلزم
وان لم يجد ما يستر عورته فصلى قائماً بركوع وسجود جاز
والافضل ان يصلى قاعداً بايماء * وقبله من بمكة عين الكعبة
ومن بعد جهتها فان جهلها ولم يجد من يسأله عنها

Digitized by Google

(تحرى) التحرى طلب امرى الاحرى ١٥٠
 (وكذا الحكم ان تحول) الى جهته لوجود العمل
 بالاجتهاد الا حث من غير نقص السابق اهل
 (وان اصاب) اى لا يجوز ايضا لان حاله العلم
 اقوى وبناء القوى على الضعيف غير جائز
 كلاله اى لوجود التحرى وهذه الخاتمة غير
 (جائز) اى لو جردت ذكر النية باللسان سنة
 مانعة كما في جوف الكلمة فان قلت الظاهر من قوله
 (وضم التلفظ الخ) يكون ذكر السنة وقد صرح في المحيط
 افضل ان لا يكتفى في ترك السنة
 انفسه قلت ما ذكر على وفق قول الشيخ
 ان الذكر باللسان محسن بل جمع الغريزة قال في
 الجنيس والنية بالقلب لا نعلمه والتكلم
 لا معتبر منه ومن اختاره لاجتماعه في
 وما ذكر في المحيط منظومه وكيفية التلفظ
 ان يقول اللهم انى اريد اداء صلاة ظهر هذا
 اليوم اوفى من الوقت مستقبل القبله
 فيفسر هالى وقبلها منى ١٥١

تحرى وصلى فان علم بخطائه بعد هالابعد وان علم به فيها
 استدار وبني وكذا الحكم ان تحول رأيه وان شرع بلا تحرى
 لا يجوز وان اصاب وعند ابى يوسف رحمه الله ان اصاب جائز
 وان تحرى قوم جهات وجهوا حال امامهم جائز صلاة من
 لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبله الخاتمة
 جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلاة بتحرىها وضم التلفظ الى
 المقصد افضل ويكنى مطلق النية للتفل والسنة والتراوىح
 فى الصحيح وللقرض شرط تعيينه كالعصر مثلا والمقتدى ينوى
 المتابعة ايضا والجنابة ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء للبيت
 ولا يشترط نية عدد الركعات

• (باب صفة الصلاة) •

فرضها التحريمية وهى شرطوا القيام والقراءة والركوع والسجود
 والقعود الاخير قدر التشهد وهى اركان والخروج بصنعه
 فرض خلافا لهما وواجبا قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين
 القراءة فى الاولين ورعاية الترتيب فى فعل مكرر وتعديل
 الاركان وعند ابى يوسف رحمه الله هو فرض والقعود الاول
 والتشهد ان ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين

(باب صفة الصلاة) ذكر فى شرح المتأصدا ان
 الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والهاء
 محو من الواو كالعقد والعدة وعند اصحابنا
 المتكلمين بينهما فرق وهو ان الوصف قائم
 بالواو والصفة قائمة بالموصف وهذا المعقولة
 والا شعرية هما مترادفان والظاهر ان المراد
 بالصفة ههنا الهيئة الحاصلة للصلاة اه فى
 (التحريمية) وهى قوله الله اكبر او ما يقوم
 مقامه وهو شرط عندنا وعند الشافعى ركن
 (مكرر) لا يقم من قبل التمسك اكثر احتراز عن
 الترتيب بين ما لا يكره فانه فرض كالترتيب بين
 الركوع والسجود والعدة قال فى الكافى ان
 الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته فى كل فعل
 ركعة كالقيام والركوع وليس غير ذلك
 تعدد فى كل ركعة كالسجدة والركوع لم يجز
 او بعد قبل الركوع لم يجز اه فى
 (وهى اركان) اى هذه الاربعة المذكورة

(مكرر) لا يقم من قبل التمسك اكثر احتراز عن
 الترتيب بين ما لا يكره فانه فرض كالترتيب بين
 الركوع والسجود والعدة قال فى الكافى ان
 الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته فى كل فعل
 ركعة كالقيام والركوع وليس غير ذلك
 تعدد فى كل ركعة كالسجدة والركوع لم يجز
 او بعد قبل الركوع لم يجز اه فى
 (وهى اركان) اى هذه الاربعة المذكورة

(وسنّها) اي سنّ الصلاة ثلاث وعشرون الاولى
 وضع اليدين اه في
 وضع اليدين اه في

حديث على ان من السنة
 الى التعظيم كما بين يدي الملكاه في
 (وارفع منه) اي من الركوع والصبح الاخران
 خفيفة ان (وتنصيح اصابعه) لقوله عليه السلام لا تنس
 اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وتفرج

اصابعك اه في
 (واضع يديه وركبتيه) اي على الارض حاله
 السجود لقوله عليه السلام امرت ان اسجد
 على سبعة اعظم وعندنا اليدين والركبتين
 لتحقق السجود بدون وضعهما واما وضع
 القدمين ففرض كذا ذكره القدوري
 (وآدابها) اي آداب الصلاة ستة الاول
 تطهر اه في

والجهر في محله والاسرار في محله * وسنّها رفع اليدين للترجمة
 ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير * والثناء والتعوذ والتسمية
 والثناء من سرّا ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير
 الركوع وتسبيحه ثلاثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه
 وتفرج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه
 وركبتيه واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة
 والجلسة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء *
 وآدابها تطهر الى موضع سجوده وكظم فيه عند التشاوب
 واخراج كفيه من كبه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع
 والقيام عند حى على الصلاة وقيل عند حى على الفلاح
 والشروع عند قد قامت الصلاة

فصل

ينبغي الخشوع في الصلاة واذا اراد الدخول فيها كبر حاذقا بعد
 رفع يديه محاذيا باهاميه شحمتي اذنيه وقيل ماسا وعند ابي
 يوسف رحمه الله يرفع مع التكبير لاقبله والمرأة ترفع حذاء
 منكبيها ومقارنة تكبير الموتم تكبير الامام جهر افضل خلافا
 لهما ولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر

(ودفع السعال ما استطاع) لانه من
 افعال الصلاة ولهذا لو كان بلا عذر فخصت
 منه معروف تقصد صلاته اه في
 (وقيل الخ) اي عندهما اذا فرغ من الاقامة
 كما مر في الاذان * ولم يفرغ من بيان اركان
 الصلاة وسنّها وآدابها شرع في بيان حقيقتها
 فقال فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة
 وبيان احكامها واحوالها اه في
 (كبر حاذقا) المراد بالخذف ان لا ياتي بالمد
 في همزة الله ولا في ياء اكبر
 (بعد رفع يديه) فيه خلاف ابي يوسف لا ان
 عنده بكبر مع رفع يديه
 (وقيل ماسا) اي باهاميه فلو لم يقدر على الرفع
 المسنون رفع ما قدر ولو يد واحدة اه في
 (افضل) اي عند ابي حنيفة بكل اسم معه صفة
 (ولو قال الخ) يجوز التكبير بكل اسم معه صفة
 تعظيم كقوله الله اجل او الرحمن اكبر
 كان بحسن التكبير ام لا خلافا لابي يوسف
 والشافعي ومالك اه اصلاح

(ص) اي مع الكراهة على الاصح **كنا**
 في الذخيرة في المحيط الاصح انه لا يكره وعند
 ابي يوسف لا يجوز التسرع في الصلاة من
 التكبير الابالة اكبر الله التكبير والله
 حسن التكبير لان المعنى لا يختلف
 اكبره في
 (وغير القارسة الخ) لان المعنى لا يختلف
 باختلاف اللغات والا خلافا في العربية
 اي هل يتوب من كسر في الصلاة فلو كان
 وجب عليه ما لا خلاف في انما لم يقصد
 والمحيط انه لا خلاف في انما لم يقصد
 بالقارسة وذكر خلاف في انما لم يقصد
 صلته واذا اعتاد القراءة لم يقصد
 ان يكتب محضاً بالقارسة نفعه وان فعل
 ذلك في اية او اثنين لا فان كسب القرآن
 وتفسير كل حرف وزنه فحتمه جازاه في
 (لا يجوز) لانه ليس بنظم خالص لا خلافا
 في حاشيته اه في

اولاه الله او كبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها عاجزا
 عن العربية او ذبح وسبح بها وغير الفارسية من اللسان مثلها
 في الصحيح ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على رسغ
 يساره تحت سترته في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله
 في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافا
 له ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين اتفاقاً ثم يقرأ
 سبحانك الى آخره ولا يضم وجهه ووجهي الى آخره خلافاً
 لابي يوسف رحمه الله ثم يعوذ سرا للقراءة فيأني به المسبوق
 عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعند
 ابي يوسف هو تبع للثناء فيأني به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سراً اول كل ركعة لابين الفاتحة والسورة
 خلافاً لمحمد في صلاة المحاققة وهي اية من القرآن انزلت للفصل
 بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام ولا الضالين آمن هو
 والمؤمن سراً ثم يكبر اركعا ويعتمد يسديه على ركبتيه ويفرج
 اصابعه باسقاط ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا

(سن فيه ذكر) اي وما الا فلا هذا هو الصحيح
 والمرأة تضع على صدرها وكيفية الاعتمادان
 تضع الكف على الكف وقيل على المفصل وعن
 ابي يوسف يقبض باليمنى رسغ اليسرى وقال
 محمد يضعها كذلك اما ما كان او مقتديا
 (لا يجوز) اي لا يجوز ان يضع يديه الخ اه في
 ومنه رد او لفظ الثناء ما رواه الدارقطني باسناد
 رواه ثقات عن انس قال كان رسول الله
 اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه الخ اه في
 (ثم يعوذ) بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يفتي ولا يعوذ واما من
 يجعله معا للثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر

(ثم يكبر اركعا) بان يكون ابتداء التكبير عند
 انقطاعه وقبيل يكبر فاعلم ان كل من خفض
 السلام كان يكبر في خفض ورفع وقبيل

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال
 ركوعه في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا قد شتم
 اريد ادى الكمال الجواز ركوعه يتوقف قد
 التسبيح بل اقل ولو لا ذكره
 عليه السلام قال اذا قال الامام مع الله لمن
 حده فقولوا ربنا ولك الحمد والافتح ان يقال
 في التحميد ربنا ولك الحمد لما فيه من زيادة الثناء

اهق
 (والتفرد بجميع بينهما)
 لانه امام نفسه فجميع وليس معه من يرفع
 اى راس الاصابع على

سبحان ربى العظيم وهو اذناه وتستحب الزيادة مع اليتار المنفرد
 ثم يرفع الامام رأسه قائلا سمع الله لمن حمده ويكتفى به وقال لا يضم
 اليه رسالك الحمد ويكتفى المقتدى بالتحميد اتفاقا والمنفرد
 يجمع بينهما فى الاصح وقيل كالمقتدى ويقوم مستويا ثم يكبر
 ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع
 يديه محاذية اذنيه ويبدئ ضبعيه ويحاذى بطنه عن فخذه ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تخفض وتلزم بطنها بفخذها
 ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا وهو اذناه ويسجد بأفقه وجهته
 فان اقتصر على احدهما او على كور عمامته جازع الكراهة
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على
 فاضل ثوبه وعلى شئ يحد جمه وتستقر جبهته عليه لا على
 ما لا يستقر وان سجد للزجة على ظهر من هو معه فى صلاته
 جازوهى تم بالرفع عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه
 الله بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر للتهوض
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود
 ولا اعتماد يديه على الارض والثانية كالاولى لانه لا يثنى
 ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا فى (قعس صحيح) فاذا رفع رأسه

اهق
 (ووجه اصابع رجليه)
 بان يضع صدره اقدم مع بطون الاصابع على
 الارض اهق
 (ويقول سبحان الخ) اى فى الركوع وتستحب
 الزيادة مع اليتار المنفرد كما فى الجميع وهو مخالف
 لما فى النهاية من ان الامام يقول لها خمس مرات
 لكن الناس من الثلاث اهق

(جازع الكراهة)
 وسجد جاز على الاصح كما لو بسط كفه على فخذه
 وصح غيره عدم الجواز اهق
 (وقال لا يجوز الخ) وهو رواية عنه لقوله عليه
 السلام امرت ان اسجد على سبعة اركان
 منها البية والقنوت على قولهما اهق
 (وينهض قائما) فى الزيادة ويكره تقديم
 احدى الرجلين عند التهوض وبسجدة

الهبوط باليمنى والتهوض بالسرى اهق
 (قعس صحيح) اناء تكبيرة الاقشاح والقاف
 القنوت والعين العبدان والسر والسر اهق
 الاسود والصاد والميم والمراد الوقوف عند
 عرفات والميم الجمرات فان قلت الحديث
 البقرة الاولى والوسطى قلنت الصفا
 فى سبعة مواطن وهذه ثمانية قلنت الصفا
 والمرأة كلاهما فى حكم واحد قنوتى
 سبعة اهق

والاحسن ان يقال لكلمات اه م
فيه المعنى كاعداد الركعات اه م
السلام عليك) رد الله عليه السلام بمقابله
التحيات والرجعة بمقابله الصلوات والبركات اي
النعماء والزيادة بمقابله الطيبات اه م جمع الانهر
(وهي افضل) وعن ابي حنيفة انها واجبة حتى
يجب سجود السهو بذكرها قال الزبيلي الصحيح
الاول وقال السبكي هو الثاني اه م
(كلا قول) اي كالفقود الاول بمعنى ان اقترا
وبه السبكي اه م

(صلى على النبي) وهي سنة في الصلاة بعد
الشهد واختلف في وجوبها خارجها فقال
الكرخي نجيب في العمرة وقال الطحاوي نجيب
عند سماع اسمه ككل مرة وهو الصحيح
وكيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على آل
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحمهم
وكره بعضهم ان يقال وارحمهم لانه يوهم
تزوجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اذا رجع
تقصد الانبياء عليهم الصلاة والسلام انه لا
يكون بابان ما يلزم عليه والصحيح انهم جميع
كما قال الزبلي اه (لا بما يشبه كلامه)
سواء

و (وفیها) ای فی التسلیمین ان حاذاه ای ان حادی
الامام وعن ابی یوسف بنوی بالآخرینا ترجمینا
لما تب الیهین قلنا لا ترجم عندا کان
الجمع فی

فقال الليل والبروج والوتر ان شاء الله
امام نفسه وان شاء خافت لانه لم يلبس معه من
يضعه اه في
(وفصل الجهر) ليكون الاداء على هيئة
الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة
صلى بصلاته مضمون من الملائكة اه م

لا يكون جهر ولا جهر يجمع رجلا او رجلاين
(وادي الجهر الخ) في صلاة الخاتمة بحيث يجمع
(في الصحيح) احتراز عما قيل ان ادنى الجهر
لا يكون جهر وادنى الخاتمة يجمع الحروف
اسماع نفسه وادنى في البدأ مع وقال هو

٢٥

فصل

يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعبدان والقبر واولي
العشاء اداء قضاء وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض
الجهرى ان كان في وقته وفصل الجهر * ويخفيان حتما فيما
سوى ذلك * وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخاتمة اسماع
نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
والاستثناء وغيرها * ولوتر سورة اولي العشاء قضاها في
الاخرين مع الفاتحة وجهرها ما ولوتر فاتحتها لا يقضيها *
وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار او آية طويلة *
وستنها في السفر سجدة الفاتحة واى سورة شاء وامنة نحو
البروج وانشت في القبر * وفي الحضار بعون آية او خسون
واستحسنوا طول الفصل فيها وفي الظهر واواسطه في العصر
والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الجرات الى البروج
طوال ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار
وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الاولى على الثانية في القبر
فقط وعند محمد رحمه الله في الكل * ولا يتعين شئ من القراءة
لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكره التعيين * ولا يقرأ المؤمن بل

(قضاها في الاخرين) وقال ابو يوسف
لا يقضى واحدة منها والمرايا بالسورة ما قرأ
مع الفاتحة اه في
(وفرض القراءة آية) طويلة كانت او قصيرة
والفاتحة فلو ركز نصف آية فركبها ركعتين لم يجز اه في

(وعند محمد في الكل) لما روى انه عليه
السلام كان يطيل الركعة الاولى على الثانية
قلنا هو محمول على الاطالة بالنساء والعقود
قلنا هو لانه وقت وفوم وغفلة في ركعة

بخلاف القبر لانه وقت وفوم وغفلة في ركعة
جلا في غيرها ولا معتبر في الزيادة بمادون
الاطالة في عصر الجمعة والانسان لقبر
ثلاث ايات لعصر الجمعة هذا اذا قرأ
(وكره التعيين) سورة السعداء والانسان لقبر
الجمعة والناسقين لصلاة الجمعة والانسان لقبر
واجبا لا يجوز غيره اما لو قرأ لكرهية اسر
عليه او تبرك بقرآنه صلى الله عليه وسلم
فلا ركعة اه في

(وموم بمثله) الا ان نبوى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فانه يجوز وللممكن قال القزوينى باختلاف فى اقتداء الذى يصلى قاعدا موميا بالذى يصلى مضطجعا والاصح انه يجوز على الجواز لما روى (وان كان القياس عدم الصلاة فاعدا والتقوى خلقه تماما اه فى الماموم فسادها بوجوب فسادها اه فى الاستئناف افضل) خروجا من شبهة

الاختلاف اه فى (جبر آخر) يصلح اماما من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصير مؤذيا جزا من الصلاة الحديث فيفسد ما أذى فيفسد الكل ضرورة ويتأخر محدودا واضعا به على انه قد عرفت لينقطع عنه الظنون ولا يستخلف بالكلام ولو تكلم بطلت صلاتهم اه فى

اقتداء غاسل بما سح ومتنفل بمقترض وموم بمثله وقائم بأحدب وكذا اقتداء المتوضي بالتيمم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد رحمه الله فيهما * وان علم أن امامه كان محدثا اعاد * وان اقتدى امي وقارئ بأي فسدت صلاة الكل وقالا صلاة القارئ فقط * ولو استخلف الامام القارئ أميا فى الاخرين فسدت

(باب الحدث فى الصلاة)

من سبقه حدث فى الصلاة توشأ وبني والاستئناف افضل وان كان اماما جاز آخر الى مكانه فاذا توشأ عاد وأتم فى مكانه حتما ان كان امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين العود والاتمام حيث توشأ كالمفرد * ولو احدث عمدا استأنف وكذا لو جئ او اغشى عليه او احتلم او قهقهه او اصابته نجاسة مانعة او شيع او ظن أنه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج اولم يجاوز بني * ولو سبقه الحدث بعد التشهد توشأ وسلم وان تعمد في هذه الحال او عمل ما ينافيها تمت * وتبطل عند الامام ان رأى فى هذه الحالة وهو متمم ماء او تمت مدة المسح او نزع خفيه بعمل قليل او تعلم الامي

(او جاوز الصفوف) هذا اذا تأخر فلو تقدم فالتحذ السيرة ان كانت والاقتدار الصفوف خلفه اه فى (وتبطل عند الامام) لان للصلاة تخيلا وتخريعا فلا يخرج منها الا بصنعه فكان فرضا (ان رأى فى هذه الحالة الخ) وقدر على استعماله وكذا لو رأى متوضي مقتدى بتيمم ماء يقدر امامه على استعماله بخلاف صلاة الامام اه فى (او تمت مدة المسح) وهو واجد الماء وان كان بعد سبق الحدث والذهب للوضوء على الصحيح

وكذا المستحاضة اذا احدثت فى الصلاة ثم خرج الوقت قبل الوضوء اه فى (او نزع خفيه بعمل قليل) بان كان واسعاً لا يحتاج فى النزاع الى العلاج لانه لو كان العمل كثيرا تمت الصلاة اه فى

(او وجد العارى ثوبا) يجوز به الصلاة بان كان
 طاهر اسائر العورة او نجسا وعنده ما يزينها
 او طاهر اربعة فاكراً (او سقطت الجبيرة عن بره) لانه لا يصح له في
 هذه الاشياء وهي مفسدة اهـ ق
 (ولا يضرب من فرغ) اي من الصلاة بان توفراً
 وادرك خلقته بحيث لم يسبق بشيء وانما صلاته
 خلف خلقته اهـ ق
 (ففسدت صلاة من كان مسبوقاً) قيد بالمسبوق
 لان صلاة المرد لا تقصد وفي صلاة اللاحق
 روايتان اهـ ق
 (ومن سبقه الحدث الخ) لان الثاني في الاول
 افسد ما لاقاه من صلاة الامام وهو غير محتاج
 للبناء بخلاف المسبوق والمبني على الفاسد
 فاسد وفي الثاني منه كالسلام ولهذا لا يقوت به
 الطهارة فلم تزور في صلاة المسبوق اهـ ق

سورة او وجد العارى ثوبا و قدر الموحى على الاركان او تذكر
 صاحب الترتيب فائنة او استخلف القارئ أمياً او طلعت
 الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر
 المعذور او سقطت الجبيرة عن بره * ولو استخلف الامام مسبوقاً
 صح فاذا أتم صلاة الامام يقدم مدر كاليسلم بهم ثم لو فعل
 منافي بعده بضره والاقل ان لم يكن فرغ ولا يضرب من فرغ *
 ولو فقهه الامام عند الاختتام او أحدث عمدا ففسدت
 صلاة من كان مسبوقاً خلافاً لهما لان تكلم او خرج من
 المسجد اتفاقاً * ومن سبقه الحدث في الركوع او السجود
 اعادها احتماً ان بنى * ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود
 فسجد هاتين اعادتهما * ومن أم فرداً فأحدث فان كان
 المأموم رجلاً تعين للاستخلاف وان لم يستخلفه والاقيل
 يتعين فتنفسد صلاتهما وقيل لا تنفسد والاصح انه لا يتعين
 فتنفسد صلاته دون الامام * ولو حصر عن القراءة جازله
 الاستخلاف خلافاً لهما

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

يفسد ها الكلام ولوسهوا أو في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام

(اعادها احتماً) ولا يقيد بالتالي أحدث فيها لان
 الاستحالة من ركن الى ركن مع الطهارة شرط
 ولم يوجد فبعد ما أحدث فيه ولو لم يجد لم يجز
 وذكره في الهداية اهـ ق
 (تعين للاستخلاف) لعدم المزاجعة وبصر الامام
 مؤثراً ان خرج من المسجد والافهه على امانته
 حتى يصح الاقتداء به اهـ ق
 (تنفسد صلاته) اي المأموم لانه صار منفرداً
 (ففسدت صلاته) فاذا استخلفه ففسدت صلاة
 هذا اذا لم يستخلفه فاذا اجتمع اهـ ق
 (الامام المستخلف بالاستخلاف) هذا اذا لم يقرأ
 (جازله الاستخلاف الصلاة اما اذا قرأ فليعلم ان يرجع
 ولا يجوز به الصلاة اما اذا قرأ فليعلم ان يرجع
 (الركوع والسجود) بل يجوز الاستخلاف
 كلياً في العجز عن القراءة وهذه مسألة لم ينظر
 فيها اهـ ق

(يفسد ها الكلام) المراد من الكلام التلقظ
 بغير في او اكرا لا الكلام الصوري ويشترط
 لحصول الفساد كلاماً امرياً فصحح الحروف
 والسجاعت لنفسه لا احدها على الصحيح اهـ ق

(وهو ما يمكن طلبه منهم) فحسب الله من رزقنا القاتل
 ديار هذا ان كان قبل القعود قدر التشهد
 اهـ

لانه سمع رقبه وكذا لا يفيد
 عدمه الا ان يقال ذلك في الاعتلاع وذاني
 الاكل وفي الخلاصة وقدر الحصة لا يفيد
 غريب الرواية ان القليل مادون الحصة وسوى
 كل ما يفيد به الصوم وقال القائل في الصلاة اهـ
 (انتم المار) لقوله عليه السلام لو يعلم المار بين
 يدي المصلي ماذا عليه من ان يمر بين يديه متيق عليه
 اربعين خبيرة من ان يبر بين يديه متيق عليه
 واللفظ للخبيرة ووقع للبار من وجه آخر
 اربعين خبيرة وانما ياتي ان تمر في موضع سجوده
 في الاصح لان هذا القدر من المكان خفيه وفي
 تخريج ما رواه اوفي المسجد الكبير ولو كان في
 في الصحراء او في المارة وهذا اذا كان
 مغسرا ياتي بالمرور امامه مطلقا ولو كان على
 الدكان ولم تقع المجازاة ثبتي فلا اثم اهـ

الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والايين والتأوه والتأيف
 ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله والبكاء بصوت
 لوجع او مصيبة لانه كرجنة او نار والتخنج بلا عذر وتشميت
 عاطس وقصد جواب بالجملة او الهيلة او السجدة
 او الاسترجاع او الحوقلة خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو اراد
 بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تنفسا او لفتح على غير
 امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح والسلام
 عدا ورده وقرأته في مصحف خلافا لهما واكله وشربه
 وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف رحمه الله فيما اذا اعاده
 على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا شروعه فيها
 ثانيا ولان نظرا الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون
 الحصة وتفسد في قدرها وان مر مارة في موضع سجوده اذا
 كان على الارض او حاذى الاعضاء اذا كان على الدكان اثم
 المارة ولا تفسد وينبغي ان يفرز امامه في الصحراء استرة طول
 ذراع وغلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد جانبيه
 ولا يكتفي الوضع ولا الخط ويدبر المارة بالاشارة او التسبيح
 لهما ان عدت السترة او قصد المرور بينه وبينها وجاز تركها

(ويقرب منها) لقوله عليه السلام اذا صلى
 احداكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان
 عليه ماله رواه الامام احمد وغيره وهو مختلف
 في اسنانه وروى من سلا اهـ ان كان المصلي رجلا
 (ويدبر المارة الخ) ان كان المصلي رجلا
 وان كانت امرأة بالنصفين وكيفية التصفين
 وان كانت تظهر اصابع اليدين على صفة

الاشترى اهـ في
 (او قصد المرور بينه وبينها) والا فلا حاجة الى
 الدرة فلو قام في آخر الصلاة ف من المسجد وبينه
 وبين الصفوف مواضع خالية فليجل ان تمر بين
 وبين الصفوف مواضع خالية فليجل ان تمر بين
 فليجل ان تمر بينه وبين الصفوف مواضع خالية فليجل ان تمر بين

(ان لم يكن مضرباً) اي مخطاً من جانبه بخروما
 كونه جنتاً بعد واحد خلافاً لابي يوسف
 (وجه الله اه) اعلم ان الفعل ان تضمن زلا
 (ذكره الخ) كراهة تنزيه ولكن يتفاوت في
 واجب فهو مكروه كراهة خفيفة وان تضمن زلا
 سنة فهو مكروه كراهة خفيفة ولكن يتفاوت في
 السنة والقرب من الحرم بحسب تأكل
 السنة اه في اي لجه والضمير راجع الى
 وعنه نبويه (ان يولي عتقه حتى لم يبق وجهه
 المصلى اه) بان يولي عتقه حتى لم يبق وجهه
 (والالتفات) بان يولي عتقه حتى لم يبق وجهه
 مستقبل القبلة ولما النظر نحو عينه عتقه
 وبسرة من غير ان يولي عتقه فلا بأس به اه
 (والاقفاء) هو ان يقف على آئنيه وينصب
 غنديه ويضم ركبته الى صدره ويضع يديه على
 الارض وهو الاصح اه
 (والتناوب) فان غلبه وضع يديه على
 على فقه اه
 (مقصود الشعر) وهو ان يشد ضفيرة
 حول رأسه كما يفعل النساء اه في

عند أمن المرور* وسترة الامام مجزئة عن القوم* ولو صلى على
 نوب بطاته نجسة صح ان لم يكن مضرباً وكذا الوصل على
 الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك
 أحدهما بحركة الآخر ولا

فصل

وكراهة عبثه بشوبه او بدنه وقلب الحصى الامرة ليمكنه السجود
 وفرقة الاصابع والتخصر والالتفات والاقفاء واقتراش
 ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بلا عذر وكف ثوبه وسدله
 والتناوب والتطى وتغميض عينيه والصلاة معقوص الشعر
 او حاسر الرأس لا تذلل الا في ثياب البذلة ومسح جبهته فيها من
 التراب ونظرة الى السماء وعدا لا آي والتسبيح بيده خلافاً لهما
 وقيام الامام في طاق المسجد وانفراد على الدكان او الارض
 والقيام خلف صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه تصاوير وان
 يكون فوق رأسه اوبين يديه او يجذأته صورة الا ان تكون
 صغيرة لا تبدو للناظر او غير ذي روح او مقطوع الرأس لا قتل
 الحية والعقرب وقيام الامام في المسجد ساجدا في طاقه
 والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف معلق

(الوحاسر الرأس) اي مكشوف الرأس للمناجاة
 من ترك الوقار اه في اي في الصلاة الا الذي
 (ومسح جبهته فيها) اي في الصلاة الا الذي
 هو الصلح وذكر خمس الاثمنة انه لا بأس به في
 آخر مبدعة من الصلاة اه في اي في الصلاة الا الذي
 (والقيام خلف صف الخ) المختار اذا لم يجد
 والاقصام وحده اول من جذب رجلا
 الصف في زماننا للقلبة الجبل فربما يفضي
 الجبل الى فساد صلاة الجذب اه في
 (وليس نوب الخ) لا تشدد صلواته في كل الفصول لوجود
 تراظ الجواز والتي لمعنى في غير المنهي عنه
 اه في

(ويجوز نقشه الخ) لان عجمان زين مسجد النبي
 عليه السلام قد زخرت الكعبة بما الذهب
 والفضة تغضبها هذا اذا تبع به انسان اما
 قوله المتولى من مال الوقف ضمن اهق
 له مسجد (واجب) موضع اعتد للصلاة وان جعل
 لا يصح (واجب) اي عند الامام وهو آخر اهق
 انه فرض على لا اعتقادي اهق
 (وقال السنة) وهو رواية عنه ودليل الوجوب
 قوله عليه السلام قال اوزر وابل ان تصحبوا
 ابوداود وروى مسلم من حديث ابي سعيد ان

او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد
 عليها وكره البول والتخلى والوطئ فوق مسجد وغلق بابه
 والاصح جوازه عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالخص
 وماء الذهب والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
 (باب الوتر والنوافل)
 الوتر واجب وقال السنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ
 في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت في ثالثته دائماً قبل
 الركوع بعدما كبر ورفع يديه ولا يقنت في صلاة غيرها ويتبع
 المؤتم قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافاً
 لابي يوسف رحمه الله بل يقف ساكناً في الاظهر * والسنة
 قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر
 والجمعة وبعد هاربع وعند ابي يوسف رحمه الله بعد الجمعة
 ست * ونذب الاربع قبل العصر اوركعتان والست بعد المغرب
 والاربع قبل العشاء وبعدها * وكره الزيادة على اربع بتسليمة
 في نفل النهار لا في نفل الليل الى ثمان خلافاً له ما ولا يراى
 على الثمان والافضل فيه ما رابع وقال في الليل المثني افضل *
 وطول القيام افضل من كثرة الركعات * والقراءة فرض في

النبي عليه السلام اهق
 والامر للوجوب اهق
 (ولا يقنت في صلاة غيرها)
 قنت في الفجر شهر اثم تركه وهو دليل التسخ قال
 الحافظ ابو جعفر انما لا يقنت عندنا في صلاة
 الفجر من غير بليمة فان وقعت قنسة او بليمة
 فلا بأس به كذا نقله المصنف اهق

(والسنة) اي الموكدة للصلاة الخس اهق
 (وبعدها اربع) بليمة واحدة الا ترى ان من
 نذر ان يصلي اربعاً بتسليمة فصلاها بتسليمتين
 لم يجزئه ولو نذر ان يصلي اربعاً بتسليمتين
 بتسليمة جاز عن نذره ذكره في محيط السرخسي
 اهق
 (ونذب الاربع الخ) خير محمد بن الاربع
 والركعتين لاختلاف الآثار اهق

(والست بعد المغرب) بثلاث تسليمات ذكره
 صاحب الهداية وفي التجميع ان الست بتسليمة
 صاحب الهداية اهق
 واحدة ولم اره بغيره اهق
 (لا في نفل الليل الى ثمان) اي لا تكثر الزيادة
 على الاربع في نفل الليل الى ثمان حديث عائشة
 انه كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة
 ثلاث منها الوتر وركعتان الفجر يعني الطلوع
 ست اهق

(طائفة عليه) ثم تذكر فيه انه لم يكن عليه لانه
 يتقلب فلا يقطع لايمنه القضاء كذا هـ
 (غيب) فيقضى ركعتين عند ابي حنيفة بناء
 على ان زوال القراءة في ركعتي الشفع الثاني
 تبطل الترخبة فلا يصح اربعان الترخبة
 عليه وعند ابي يوسف يقضى اربعان لان
 لا تبطل بزوال الصلاة بدونها في الجملة هـ
 دليل وجود الصلوة لان القراءة ركعتين
 (قضى ركعتين اتفاقا) لبقاء الترخبة ففساد
 (قضى اربعاً) اي اتفاقا لفسادها مع صحة
 الترخبة لبقاء الترخبة عند لا يقضى اربعاً عند
 ابي حنيفة رحمه الله في غير هاتين المسألتين هـ

ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزم نقل شرع فيه قصداً
 ولوعند الطلوع والغروب لان شرع طائفة عليه * ولو نوى
 اربعاً وافسد بعد التعمود الاول او قبله قضى ركعتين وقال
 ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد
 الاربع من القراءة او قرأ في احدى الآخرين غيب ولو قرأ
 في الاولين والآخرين فقط وتركها في احدى الاولين
 او احدى الآخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في احدى
 الاولين لا غير او في احدى الاولين واحدى الآخرين
 قضى اربعاً وقال محمد رحمه الله يقضى ركعتين ولو ترك
 القعدة الاولى فيه لا تبطل عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد
 رحمه الله * ولو نذر صلاة في مكان فأذاها في ادنى شرفا منه جاز
 ولو نذرت صلاة او صوما في غدا فاضت فيه لزمها القضاء *
 ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وصح النفل قاعدا مع القدرة على
 القيام ولو قعد بعدما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقالوا
 لا يجوز الاعدل * ويتنفل راكبا خارج المصر موميا الى
 اي جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافاً لابي يوسف
 وبره كونه لا يني

(ولو زل الخ) قائماً لا تبطل لان كل شفع
 صلاة على حدة في وجبت القراءة في الاربع
 ولهما ان القعدة فرض لغيرها وهو الترخبة ولا
 صار اربعاً ليات اوانه ففرض القعدة هـ

(جاز) وكذا حكم الصوم والصدقة
 وقال زفر لا يجوز لقوله تعالى واوفوا بعهدي وانا ان
 اذا عاهدتم فحبب عليه الايمان بما عهده وانا ان
 تخصيص العبد بعبادة بمكان لقوله هـ
 (لزمها القضاء) وقال زفر لا يلزمها قضاء وقيد
 بالغد لانه لو قالت على ان اصلي كذا يوم
 حبضي لا يلزمها شي انصافاً لانه لا يجوز كماله
 العبادات الى يوم لم يصلح للعبادة ولا يجوز كماله
 قالت يوم حبس هـ
 (وصح النفل) ابتداءً بلا كراهة في الاصح
 على النصف من صلاة القائم وليست صلاة القائم المعذور
 حال عدم العذر في النوافل ثم قيل يقعد مترجاً
 والحديج انه يقعد كما في التشهد لانه عهدي
 الصلاة هـ

(الترابيع) جمع ترويجة سميت بها كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة غالباً بعدها على ما سبأني اه في سنة مؤكدة) قال الصدر الشهيد والصحيح الخلفاء

الراشدون والنبي عليه السلام بين العذر في تركه الذين فيه تغليب اذ لم يواطىء عليه كل الخلفاء الاشدن بل عمرو عثمان وعلى وفي المحيط وغيره واقتضاها بالجماعة سنة على الكفاية اه

فصل

الترابيع سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعده بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجلسة يعد كل اربع بقدرها * والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم قيل وتكره قاعدة القدرة على القيام * ويوتر بجماعة في رمضان قط والافضل في السن المنزل الا الترابيع

فصل

يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة ويخفيها وقال يجهر ثم يدعوهما حتى تنجلي الشمس ولا يحط بانه لم يحضر صلوا فرادى ركعتين او اربعا كالخسوف والظلمة والريح والفرع فصل في الاستسقاء

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله خطبة واحدة ولا يقلب القوم اريدتهم ويقلب الامام عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة

(ويوتر بجماعة الخ) وفي المغني الاقتراب بالوتر خارج رمضان ما ذكره في النوازل وفي مختصر القدوري انه لا يجوز قيل معنى عدم الجواز واختلوا في الافضل في الوتر هل الجماعة والافراد قال الزيلعي الوتر في منزله مفتردا افضل وهو المختار وقال قاضيخان وغيره الصحيح ان الجماعة فيه افضل اقول وهو المختار

الترابيع ووصلة الكسوف والاستسقاء اه في (ويخفيها) لانها نهارية تكافي الصحيحين عن ابن عباس قال انخفض الشمس فلامطوي لا يخوامن السلام والناس معه مقام فياسنة وفي المحيط سورة البقرة ولو كانت مسجوعة لا ذكرها ابن عباس وفي الدخيرة الجماعة فيها صلاة كذا

عند الحاجة اختلفت عباراتهم فيها قال (الاستسقاء) هو طلب السقيان من الله تعالى عند الحاجة اختلفت عباراتهم فيها قال القدوري ليس في الاستسقاء صلاة الناس وحدها تباراه في

(ثلاثة أيام فقط) لانهم قد ضرونا لبلادنا
 (في فرض) مفردا رباعيا كان الفرض او ثلاثا
 او ثلثا بقتدى) اى اقرار الفرض بالجماعة اى
 (يقطع ويقتدى) اى اقراره حكم الكل اى
 (ولو سجد لثلاثة) اى اقراره حكم اصطلاحه
 الفرض لانه ادى الاكراه على اصطلاحه
 (وقيل) انها اى اربعة اضعاف ولكن قال
 ايضا وحكمه فى الهداية ايضا فقطيل ولكن قال
 فى الظاهر به هذا هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين وذكر
 فى التوازن انه يسلم على رأس الركعتين اهـ
 (الامن تقام به جماعة اخرى) بان يكون امام
 مسجدا اخر او مؤذنه لان تركه هذه الجماعة صورة
 تكميل للجماعة التى يريد هاهنا لانه ينظم
 خروجه من جماعة اهـ

ايام فقط ولا يحضره أهل الذمة

(باب ادراك الفريضة)

من شرع فى فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى
 وان سجد وهو فى الرباعى يتم شفعاء ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى
 متطوعا الا فى العصر ولو فى الفجر او المغرب يقطع ويقتدى
 ما لم يقيد الثمانية بسجدة فان قديم ولا يقتدى * ولو كان
 فى سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها
 وكره خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصلى ما اذن لها
 الامن تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا فى الظهر
 والعشاء ان شرع فى الإقامة ومن خاف فوت الفجر بجماعة
 ان ادى سنته يتركها ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصلى عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضى الاتساع للفرض
 وعند محمد رحمه الله تقضى بعد الطلوع * ويترك سنة الظهر
 فى الحالىن ويقضيهما فى وقته قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض
 الخمس والوتر لا يقضى اصلا * ومن ادرك ركعة واحدة من
 الظهر بجماعة لم يصله بجماعة بل ادرك فضلها ومن اتى مسجدا
 ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يحذف فوته *

(وان صلى لا يكره الخ) اى وان صلى الصلاة
 التى اذن لها لا يكره له الخروج الا فى الظهر
 والعشاء فانه يكره اهـ اى المؤذن فى الإقامة لانه
 (ان شرع الخ) ولا كراهة فى النقل
 خالف الجماعة وهو بدعة ولا كراهة فى النقل
 بعدهما اهـ فى قبل الزوال باتفاقهم وبعده
 (ان ادى سنته) ان كان الامام
 فقد بعض المسجدين ويقتدى ان كان الامام
 (عند باب المسجد الداخل) واحد ان خلف
 يصلى فى الخارج وان كان مسجدا واحدا خلف
 اسطوانته لان ابن مسعود صلى فى الفجر اهـ
 والنبي عليه السلام فى الفجر اهـ
 (ما لم يحذف فوته) بخروج العصر والعشاء دون الفجر
 والظهر لان سنة الفجر كالواجب حتى لو صلى
 تركه قبل هذا فى سنة الفجر كذا عني ابن خزيمة اهـ
 فاعاد لم يجز

فان خاف
 كذا عني ابن خزيمة اهـ

(لم يدرك تلك الركعة) لان المشاركة في جزء
من الركعة من شرط ولم توجد وقال زفر يصح
مدركا هـ في (صح ركوعه) لوجود المشاركة في جزء خلافا
لرؤف اذا لم يعد الركوع وقوله عليه السلام لا تبادروني
بالركوع (الترتيب الخ) عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
لم يجب فيه اخذ الاكثرون اهـ م

لم يجب فيه اخذ الاكثرون اهـ م
اي قطعنا اكن عند اي يوسف نفسه
باجلا وعن الحسن في
عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
للم يجب فيه اخذ الاكثرون اهـ م
اي قطعنا اكن عند اي يوسف نفسه
باجلا وعن الحسن في
عند اتتمنا الثلاثة ولو كان
للم يجب فيه اخذ الاكثرون اهـ م

ومن ادرك الامام راكعا فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك
تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه
(باب الفوائت)
الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط فلو صلى
فرضا ذا كرافاتة فسد فرضه موقوفا وعندهما بانافلو قضاها
قبل اداء است بطلت فرضية ماصلي والاصح عنده لا عندهما
والوتر كالقرض عملا فذكره يفسد فائتا خلافا لهما ولو صلى
العشاء بلا وضوء فاسيا ثم صلى السنة والوتر به بعيد السنة
لاعادة العشاء ولا بعيد الوتر خلافا لهما ويبطلان الفرضية
لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد رحمه الله * ويسقط الترتيب
بضيق الوقت وبالنسيان وبضرورة الفوائت ستاحديثة
او قديمة ولا يعود بعودها الى القلة فمن ترك ستا او اكثر وشرع
بوذى الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلي
وقية بعده ذا كراهه صحته وقتيته وكذا الوقى تلك الفوائت
الا فرضا او فرضين فصلي وقية ذا كراه * ولا يقتل تارك الصلاة
عدا ما لم يحجد * ولو ارتد عقيب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت
لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته

(خلافا لهما) ومبنى الخلاف على ان الوتر
واجب عنده وسنة عندهما ولا ترتيب بين
الفرائض والسنة اهـ م
وان لم يحجز تقديمه على العشاء قصدا للوجوب
الترتيب اهـ في
وبسقط الترتيب
الوقية عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت
للقية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار
اهـ في
(بالنسيان) لانه لو لم يسقط به الترتيب لفات
الوقت ايضا لجوازانه بتذكر بعد ايام فلو وجب
الترتيب لفات الوقت فلا يرفع بخبر الواحد لان
الترتيب انما ثبت بالخبر اهـ في
(ما لم يحجد) اي الوجوب لو سخط فيصح كغير
حينئذ يقتل ما لم يتب اهـ في

وكذا الخافقة بما يجوز به في الجهر والاصول (بجود السهو) هذه الاخافقة المكملة الى
 الجهر في الفافقة بما يجوز به الصلاة وعن محمد بن قيس في الجهر
 (بجود السهو) هذه الاخافقة المكملة الى الجهر في الفافقة بما يجوز به الصلاة وعن محمد بن قيس في الجهر
 (بجود السهو) هذه الاخافقة المكملة الى الجهر في الفافقة بما يجوز به الصلاة وعن محمد بن قيس في الجهر

بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته

(باب سجود السهو)

اذا سها بزيادة او نقصان سجد بعد التسليتين وقيل بعد واحدة
 وتشهد وسلم وبأني بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح * ويجب ان قرأ في ركوع
 او سجود او قعود او قدم ركعا أو آخره او ركزته او غير واجبا
 وتركه ركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على
 التشهد وركوعين والجهر فيما يجزئ وبالعكس وترك القعود
 الاول وقيل كله يؤول الى ترك الواجب * وان تشهد في القيام
 او الركوع لا يجب * وان سها ما رايك فيه سجدتان * ويلزم
 المقتدى بسهو امامه ان يسجد لا بسهو * والمسبوق يسجد
 مع امامه ثم يقضى * وان سها عن القعود الاول وهو اليه
 اقرب عاد والا لا ويسجد للسهو * وان سها عن القعود الاخير
 عاد ما لم يسجد ويسجد للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه
 عند محمد رحمه الله وبوضعه عند أبي يوسف رحمه الله وصارت
 نفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء * وان قعد في الرابعة
 ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجد ثم فرضه ويسجد للسهو

نحو ان سها ما رايك فيه سجدتان بعد السلام سجدة واحدة
 عليه السلام سجدة واحدة بعد السلام سجدة واحدة
 كل زيادة ونقصان كذا استدلل به صاحب
 الاختيار في اي المقتدى لانه لو سجد وحده
 (لا بسهو) اي المقتدى لو سجد الانام لوضع
 تخالف امامه ويتقلب لو سجد الانام لوضع
 الامام اه في
 (وان سها عن التعمد الاول) في الفرض الرابعي
 او الثلاثي احتزنا بالفرض عن النفل لان القعدة
 الاولى منه كالقعدة الثانية من الفرض اه في الثانية
 (وان سها عن القعود الاخير) في الفرض الرابعي
 او الثالثة او الرابعة وقام الى ثالثة او رابعة
 او خامسة اه في
 (وبوضعه عند أبي يوسف) لعدم اشتراطه
 الانتقال عنه لان السجود عبارة عن الانخفاض
 وقد حصل بمجرد الوضع فمن شرط الانخفاض
 النص بالرأى ولمجد ان تمام كل شيء آخره وآخره
 السجدة اه في

صلاهما فقط) عند أبي خنيفة وأبي يوسف
 لأن الإمام استحکم خروجہ من الفرض فصان
 حرمہ عنہ مبتدأہ (لا يني عليه) لأنه لو بني لبطل سجودہ لو وقع
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد للسهو
 في جميع صلاته مع هذا (لا يني عليه) لأنه لو لم يبني لبطل
 فيه لا يني عليه (لا يني عليه) لأنه لو لم يبني لبطل
 المسألة نسى كلمة تقولها إلا عاجم عند استئذان
 الخالصة وهي كلمة تقولها إلا عاجم عند استئذان
 حدثني وقد نستعمل في التكميم ومنه قول أبي يوسف
 عند بلوغ قول محمد صلاة فسدت بصلحتها
 الحدث اه م (قثبت الأحكام المذكورة) وهي حجة
 (قثبت الأحكام المذكورة) وهي حجة
 بالههههه (لأنه لما وجب عليه السجود لم يجز
 سجداً واحداً من اعتبار أن حرمة ما قبله اه م
 الصلاة فلا بد من اعتبار أن حرمة ما قبله اه م

ويضم سادسة والركتان نفل ولاعهده لوقطع ولا تنويان
 عن سنة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما فقط ولو افسد
 قضاها وعند محمد رحمه الله صلى ستا ولا قضاء عليه لو افسد
 ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يني عليه ولو بني صح *
 وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة موقوفاً سجد
 عاد إليها ولا يفيصح اقتداءً من اقتدى به بعد سلامه وبصير
 فرضه اربعاً بنية الإقامة * ويطل وضوءه بههههه ان
 سجد والا فلا وعند محمد رحمه الله لا يخرج قثبت الأحكام
 المذكورة سجد اولاً * ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 بطلت نيته وله ان يسجد * وان شك في صلاته كم صلى
 ان كان أول ما عرض له استقبال والا تحزى وعمل بغلبة ظنه
 فان لم يكن له ظن بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتل انه
 موضع القعود * وتوهم صلى الظهر انه اتهمها فلم ثم علم انه صلى
 ركعتين اتهمها وسجد للسهو
 * (باب صلاة المريض) *
 يحز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعداً ركع
 ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اوماً برأسه قاعداً

(استقبل) أي الصلاة من أولها قوله عليه السلام
 اذا سئل احدكم في صلاة انه كم صلى فليستقبل
 الصلاة كذا في الهداية اه م ثم الاستقبال
 لا يتصور الا بالخروج من الاولى وذلك بالسلم
 او الكلام او عمل آخر اه م
 (انه اتهمها فلم) اوانه في صلاة الجمعة وكان في العشاء
 انه مسافر او اوج حيث بطل صلاة لانه سلم

فقل إنها التراجع حيث بطل صلاة لانه سلم
 عامداً في قعود الشهد وهو قول
 (اوماً برأسه قاعداً) فقول الجمع لا يني عليه
 زفوع عليه القزى وفيه شح الجمع لا يني عليه
 الاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على القيام
 منكننا قال ابو الوفاء انه صلى قائماً ولا يجزئه غير
 ذلك اه م

فبعد هذا لا يفتن
 (فان سجد فيها لا تجوز) في اي فان كان الاقتداء
 في غير محلها اه في اي خارج الركعة (اي خارج الصلاة لان ما وجب
 في تلك الركعة الخ اه) (ولو كرر آية الخ) الاصل ان مبنى السجدة

قاصد وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوته اصلا الاعلى
 سامع ليس معه في الصلاة * ولو سمعها المصلي عن ليس معه
 لا يسجد في الصلاة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز
 ولا تبطل الصلاة * ولو سمعها من امام فاقتدى به قبل
 ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعد ما سجد فان في تلك الركعة
 لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد ها خارج الصلاة كما لو لم يقتد
 ولا يقضى الصلاة خارجها * تلاها ثم دخل في الصلاة
 واعادها وسجد كفته عن التلاوتين * وان سجد الاولى
 ثم شرع واعادها يسجد اخرى * ولو كرر آية واحدة في مجلس
 واحد كفته سجدة واحدة وان بدّلها او المجلس لا * وتسدية
 الثوب والرياسة والانتقال من غصن الى آخر تبدل *
 ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتحد مجلس
 التالي * وان تبدل مجلس التالي واتحد مجلسه لا * وكيفيته
 ان يسجد بشرائط الصلاة بين كبيرتين من غير رفع يده
 ولا تشهد ولا سلام * وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة
 لا عكسه وندب ان يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن
 اخضاؤها عن السامعين وتقضى

ولا يسجد الا مرة واحدة ولا يصعب وهو مكن مع اسمه من ان
 لضا في الامر فروع بالنص فانه عليه السلام كان يسجد
 وهو من فروع بالنص فانه عليه السلام كان يسجد
 لم تازمه الصلاة عليه سنة التي بها قوام التبريق
 اسمه واجب لحفظ سنة التي بها قوام التبريق
 فلو وجبت تكرار الصلاة بخلاف السجود اه
 غير انه ندب تكرار الصلاة بخلاف السجود اه
 في (كفته) لا يدرج الخارجة في الآخرة وهي
 الصلاة وان اختلف المجلس حكمها اه في

(او المجلس) اه اي لا تكفيه سجدة واحدة
 لاختلاف السبب في الاولى والمجلس الجامع
 للمقرقات في الثانية اه في
 (ولو تبدل مجلس السامع الخ) اي يستغنى
 الوجوب لاختلاف المجلس السامع الخ
 راكبا في غير الصلاة لان سبب الدابة يضاف الى
 فاعين مكانه الارض لا يظهر سجدة واحدة لان
 في السفينة وهي تجري تكفيه سجدة واحدة لان
 جريانها لا يضاف اليه قال تعالى وجر بينهم الآية

اه في (ان يسجد بشرائط الصلاة) من الطهارة وسر
 العورة واستقبال القبلة وهذه شروطها
 (واستحسن الخ) لاحتمال عدم التبريق
 وركبها وضع اليه على الارض اه في
 (واستحسن الخ) مشهور ولا يثبت عليهم
 لوقوع في قلبه انهم مشهورون ولا يثبت عليهم
 السجود ينبغي ان يقرأ أجزأه الكذا في
 النهاية اه في

(يوت مصره) لو قال يوت مقامه وموضعه
 لكان اعم وفي القائده اتم اذ الحكم لا يختلف اه في
 (وصار فرضه فيه ركعتين) فان الصلاة
 فرضت في الاصل ركعتين فزيدت في الحضر
 واكثر على اصلها في السفر وقال الشافعي
 واحد فرضه الاربع اه في
 (سير الابل الخ) اي السير المعتدل وهو سير
 القاطلة اه م فانه يعتبر مسيره ثلاثة
 (وفي الجبل ما يليق به) فانه يعتبر مسيره ثلاثة
 ايام وان كان مثل تلك المسافة في السبل يقطع
 بمادونها اه م (والا فلا تصح) لان القعدة التي هي فرض
 في صلاة المسافر اه في
 (يلد آخر اوقريه) لان الاقامة لا تعتبر
 الا في موضع واحد (فيها) لان الاقامة لا تعتبر
 للاقامة هذا اذا سافر ثلاثة ايام واما اذا سافر دونها
 فيتم اذا نوى الاقامة ولو في المقارنة وقل الجبل
 اه م

* (باب المسافر) *

من جاوز يوت مصره من جانب خروجه مریدا سيرا وسطا
 ثلاثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه فيه ركعتين *
 واعتبر في الوسط في السهل سير الابل ومشى الاقدام وفي البحر
 اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به فلو اتم المسافر ان قصد
 في الثانية صحت واساءه والا فلا تصح ولا يزال على حكم السفر
 حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة يلد آخر اوقريه وهي
 خمسة عشر يوما او اكثر * ولو نواها بموضعين ~~بكم~~ ومضى
 لا يصير مقبلا الا ان يبيت باحدهما وقصر ان نوى اقل منها
 او لم ينو وبقى سنين ~~وكذا~~ عسكر نواها بأرض الحرب
 او حاصروا مصرافيا او حاصروا اهل البقي في دار نافي غيره *
 ويتم اهل الاخيبة لو نواها في الاصح * ولو اقتدى المسافر
 بالمقيم في الوقت صح ويتم وبعده لا يصح واقتداء المقيم به
 صح فيهما ويقصر هو ويتم المقيم بلا قرآنة في الاصح
 ويستحب له ان يقول لهم اتواصلتكم فاني مسافر *
 ويطلق الوطن الاصل بمثله لا بالسفر * ووطن الاقامة بمثله
 والسفر والاصل * وفائتة السفر تقضى في الحضر ركعتين

(ولو نواها) اي الاقامة اه في خمسة عشر يوما
 (ان نوى اقل منها) اي من خمسة عشر يوما
 لان السفر لا يعبر عنها عادة اه في
 (أرض الحرب) لانها ليست موضع الاقامة
 لانهم يقرروا القرار اركان من دخل فيها امان
 لانهم يقرروا القرار في موضع الاقامة صحت كذا
 في الخاتمة اه في
 (أول حصار ومصرافيا) وهم المسلمون الذين خرجوا عن
 (اهل البقي) طاعة الامام اه في
 (في غيره) اي في غير المصر لان حالهم يختلف عنهم
 في الاقامة وعنهم لان حالهم يختلف عنهم في
 (اهل الاخيبة) جمع خبايا وهو البيت من وبر اوصوف اه في
 (والاصلي) لانه اقوى من وطن
 (اهل الاخيبة) لانهم يقرروا القرار اركان من دخل فيها امان

(بسنائف) اي عند ابي حنيفة لان الجمعة
 بطلت لا تسام شرطها اه في
 (الان نفروا الحج) حينئذ يستأنف اتفاقا
 ولو نفروا بعد ما يجلس الى الجمعة عندهم وقال
 زفر استقبل الظهر اذا نفروا قبل ان يقعد لان
 الجماعة شرط فطر ما دوامها كالوقوف والطهارة
 اه في قوله عليه السلام
 (تجب عليه عند محمد) لقوله عليه السلام
 (تجب على من سمع النداء ولا عذر بالفرج
 ولا بالقرينين او يكون حيث لو عدا وشهد الجمعة
 امكنه الرجوع الى منزله قبل الليل وان اخذ به
 كبير من المشايخ فهو ظاهر الرواية اه في
 (وللمسافر الحج) لانها تقع فرضا خلافا لغيره اه
 (جازع الكراهة) فخر عالمة ترك الفرض
 (وبشرع فيها) لان السعي دون الظهر فلا
 يقتضيه بعد تمامه وبالجمعة فوفقه فقتضه فصار

وقيل محمدرجه الله معه فلو نفروا قبل سجوده يستأنف
 الظهر وعندهما لا يستأنفها الا ان نفروا قبل شروعه * وبطل
 الجمعة بخروج وقت الظهر * وشروط وجوبها ستة الاقامة
 بمصر والذكورية والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين فلا
 تجب على الاعمي وان وجد قائد اخلافا لهما وكذا الخلاف
 في الحج * ومن هو خارج المصر ان كان يسمع النداء تجب عليه
 عند محمدرجه الله وبه يفتي ومن لا جمعة عليه ان اداها اجزأته
 عن فرض الوقت * والمسافر والعبد والمريض ان يؤم فيها
 وتعتقد بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها جازع الكراهة
 ثم اذا سعى اليها والامام فيها يبطل ظهروه وقال لا يبطل ما لم يدرك
 الجمعة وبشرع فيها * وكره للمعذور والمسجون اداء الظهر
 بجماعة في المصر يومها ومن ادركها في التشهد وسجود السهو
 يتم جمعة وقال محمدرجه الله يتم ظهر ان لم يدركا كثر الثانية
 واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته
 وقال يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة * ويجب
 السعي وترك البيع بالاذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن بين
 يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم الخطبة اقيمت

كالنحو بعد فروع الامام ولا يبي حنيفة ان
 السعي اليها من خلفها فصار بالاقبال على
 الظهر افضا لما ادى اقامة للسبب مقام المسبب
 في موضع الا حنابلة كل في المس والانتقاء فلا
 يكون ابطال الاقوى بالادنى اه في
 (ومن ادركها الحج) لما في الكتب السنية
 (ابى هريرة انه عليه السلام قال اذا اقيمت الصلاة
 فلا تأنوها وتسعون وانوها وعليكم السكينة
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ولو السكينة
 المصنف الثانية عن الاول تفهم الحكم فيها بالاولى
 اه في

(ان لم يدرك الحج) بان ادرك الركوع وان لم
 يدرك اكثرها اتتمها بظهر الانها جمعة نظر الى
 الضرعية وظهر نظر الى فوات بعض شروط الجمعة
 فيجلى اربع اعتبارات للظهر ويقعد على رأس
 الركعة كعتن اعتبار الجمعة يقرب في
 لا احتمال التلبية اه في

45

صلاة أهله
أهله ودر و غر
(ويستاك ويقتل ويطلب)
فمن يدب ذلك كالجمعة أه في
(ولا يتنقل قبلها) أي قبل صلاة العبد في المصل
باتفاق وفي البيت عند أكر المناجح لا بعد هاتيه
عند العامة وتنقل في البيت أه في
لأنه عليه السلام أمر الناس
(ووقتها الخ) لأنه عليه السلام أمر الناس
بالفطور وإن نجز جواباً إلى عيدهم من الغدا لمنه
عنده بعد الزوال بزيادة الهلال بالأمس أه في
أي تقرأ الشاه وهو دعاء الافتتاح قبل
(ثم يني) أي تقرأ الشاه وهو دعاء الافتتاح قبل
الزاد أه في

ويزفع يديه (الخ) ثم يسلمها ويسكن بين كل تكبيرتين قدر ثلاث تكبيرات لانها تقام جميع عظيم فلو والى بين التكبيرتين حصل الاستباه على الامور من وفي المسوول ليس هذا التطدير لازم بل بخلاف بكثرة الجمع وقلته لان المقصود ازالة الاستباه في (خطبتين) فصل بينهما جليسة قدر ثلاث (انت) بان غم عليهم الهلال الزوال او قبله جليسة فظن

تجب صلاة العيدين * وشراؤها كسرا تط الجمة وجوبا
واداء سوى الخطبة وندب في الفطران يأكل شيئا قبل صلاته
ويستأذِن ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدّي فطرته
ويتوجه الى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما
ولا ينتقل قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح اورمحين
الى زوالها وصفتها ان يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ
في الثانية بالقرآءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه
في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما احكام
الفطرة * ولا تقضى ان فاتت مع الامام وان منع عذر عنها
في اليوم الاول صلوها في الثاني ولا تصلى بعده * والا ضحى
كالفطر لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلى ولا يكره
قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة
تكبير التشريق والا ضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر * والاجتماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس
بشيء * ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة الى عصر يوم العيد

لا يمكن جمع الناس قبله (ولا تقضي ان
 وشهد برويته عند الامام بعد
 انما وقع بعد ازوال اه ن
 (ويجوز في العبد في التكبير) وعن ابن يوسف
 الجهر في كبره فما خفية ولا جهر وهو
 اكبر من اخذوا له تعالى واذا كرر في نفسك
 الغناروبه اخذوا له تعالى واذا كرر في نفسك
 اه ن

(ويلقن الشهادة) قال رسول الله عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله واريد به من قرب الى
 الموت وهو من باب تسمية النبي بما يقول اليه
 (واذا ارادوا غسله) الاصل في غسل الوفا غسل
 آدم فانه لما مات آدم عليه السلام غسسته الملائكة
 وقالوا هذا سنة موتاكم في يوم القيامة اه
 (وضع على سريره) في وضع السرير حالة الفسل
 اختلاف عند البعض في وضع عرضا والاصح
 القبله وعند البعض في وضعه عرضا والاصح
 يجوز على اي وجه وضع فيسبر الناس
 الصبر والاجار الطيب اه
 (او مريض) بضم
 الانسان اه

ويلقن الشهادة فاذا مات شدوا الحية ونمضوا عينيه ويستحب
 تعجيل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريره حجر وترا وتستر
 عورته ويجرد ويوضأ بلا مضضة ولا استنشاق ويغسل بماء
 مغلي بسد راو حرض ان وجد والا فالقراح وغسل رأسه
 ولحيته بالخطمي واضمح على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى
 ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح
 بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه
 وينشفه شوب ويجعل الجنوط على رأسه ولحيته والكافور
 على مساجده ولا يبرح شعره ولحيته ولا يقص ظفروه وشعره
 ولا يحنث ثم يكفنه * وسنة كفن الرجل قيص وهو من المنكب
 الى القدم وازار ولقافة وهما من القرن الى القدم واستحسن
 بعض المتأخرين العمامة * وكفايته ازار ولقافة * وسنة كفن
 المرأة درع وخمار وازار ولقافة وخرقه تربط على ثديها وكفايته
 ازار وخمار ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر
 عليه بلا ضرورة ويستحب الابيض ولا يكفن الا في ما يجوز له
 لبسه حال حياته ويجمر الا كفان وتراقبل ان يدرج فيها وتبسط
 اللقافة ثم الازار عليها ثم يقص ويوضع على الازار ثم يلف

(والا فالقراح) فيخ القاف اي والا فاعلم
 (الجنوط) فيخ الحاء المهمله فيقال الجنوط
 بكسر هاء وهو ما يخط من اصناف الطيب
 لاجل الموتى خاصة ولا بأس بجمع انواع الطيب
 فيه غير الزعفران والورس في حق الرجال اه
 (مساجده) جمع مسجد فيخ الجيم موضع
 السجود وهي جهنم وواقفه وركبناه اه
 (ولا يقص ظفروه الخ) لانه لا ينبغي ان يمتنع
 عنها اه
 (ويجمر الا كفان وترا) لانه عليه الصلاة
 والسلام باسجارا كفان ابنته وترا جميع ما
 يجمر فيه الميت وعند غسله وعند تكفينه ولا
 لازالة الزائحة وعلية الصلاة وآبكره في القبر اه
 جمر خلفه لقوله عليه السلام لا تتبعوا
 الجنازة بصوت ولا تذكروا آبكره في القبر اه
 (فيقفص) ويجعل يديه في جانيه لا على صدره
 كما تم اه

(ثم اللقافة كذلك) تلف من قبل اليسار ثم من
 قبل اليمين اهـ و
 (وبعد الكفن) اي من اعلاه الى اسفله اهـ و
 (كفاية) وعليه الاجماع فلولا تكرار فرضيتها
 (فرض كفاية) اي ان حضر لان في التقدم عليه
 كثر لانه اكرر الاجماع اهـ و
 (السلطان) اي ان حضر لان في التقدم عليه
 ازدرأ به وقد امرنا بالسلطان واجب
 السلطان فمن بعده وما ذكره المصنف مخالف
 لما قلنا من ان تقدم السلطان واجب
 (بلاذن) من السلطان او القاضي او امام
 الحى اهـ و
 (ولا يصلى غير الولى بعد ملاته) وكذا بعد صلاة
 وحلى من يتقدم على الولى لان الفرض نأدى
 بالاولى والنقل بها غير مشروع وصلايته عليه
 لانه عليه الصلاة والسلام والى بالوفى من
 انفسهم اهـ و

٤٦

الا ازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللقافة كذلك * والمرأة
 تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم
 الخمار فوق ذلك تحت اللقافة وبعد الكفن ان خيف ان يتمسر

(فصل فى الصلاة على الميت)

الصلاة عليه فرض كفاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الحى
 ثم الولى الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن وللولى
 ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلاذن اعاد الولى ان شاء
 ولا يصلى غير الولى بعد صلاته وان دفن بلا صلاة صلى على قبره
 ما لم يظن تفسخه * ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة
 ويكبر تكبيرة ثنى عقيبها ثم ثانية يصلى على النبي عليه الصلاة
 والسلام بعدها ثم ثالثة يدعول نفسه والميت والمسلمين بعدها
 ثم رابعة وبسم عقيبها فان كبر خسالا يتابع * ولا قراءة فيها
 ولا تشهد ولا رفع يد الا فى الاولى ولا يستغفر لصي ويقول
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا
 شافعا مشفعا * ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر
 الامام الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر

(وان دفن بلا صلاة) بعد غسله او قبله وأهالوا
 التراب اهـ و
 (صلى على قبره) لانه عليه الصلاة والسلام صلى
 على قبر امية من الانصار اهـ و
 (على قبر امية) وهو الاصم لا خلاف
 (ما لم يظن تفسخه) وهو المكان رخاوة وصلايته
 الزمان حرا وردا والمكان وقدره بعضهم ثلاثة
 وحال الميت من الاوساخ يخرج الميت من القبر الصلاة
 لانه قد سلم الى الله وخارج من ايدي الناس هذا
 اذ اوضح النبي صلى الله عليه وسلم على العدد واهل التراب عليه
 فان لم يوجد ككلاهما يخرج ويصلى عليه
 لان التسليم لم يتم اهـ و
 (يدعول نفسه الخ) دعاء غير معين لان التعيين
 يذهب الزفة وان احسن هذا الدعاء دعاءه
 للابن اللهم اغفر لجنايا اهـ و

(يدعول نفسه الخ) دعاء غير معين لان التعيين
 يذهب الزفة وان احسن هذا الدعاء دعاءه
 للابن اللهم اغفر لجنايا اهـ و

(ويكره وطئ القبر) فيه عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك في الخلاصة لو وجد طريقا
 في القبرة ان وقع في ظنه انه احدونه لا يغني
 في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان
 يعني فيه اه وفضل بعض مفعول لان
 (الشهيد) هو فضل بعض بالجنة او بعض
 (اللائكة) شهده اولاده شهده بالجنة او بعض
 فاعل لانه في عنديه فكاه شاهد اي حاضر
 اه و فان عندهما هو قول
 (خلافهما) فان عند الكفرون قاسا
 على غيرهم لان عدم التكليف والظهاره لا يؤثر
 لا ينافي كرامة سقوط النفس فان سقوطه
 لا ينافي كرامة الظلمية وغير المكلف اولي بذلك
 (في مصر) في غير جميع وشارع ولم يعلم القاتل
 ولا عبرة بآلة القتل في هذه الصورة وانما يغسل
 لانه لا يدري اقل ظالما مظلوما عمدا ام خطا
 زكركم الزاهد اه و

من القبر الا ان تكون الارض مغمورة ويكره وطئ القبر
 والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده
 (باب الشهيد)

هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق او وجد
 في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية
 فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وشيابه الاما ليس
 من جنس الكفن كالفرس والحشو والخلف والسلاح ويزاد
 ويتقص مراعاة لكفن السنة وان كان صيبا امجنونا او جنبا
 او حائضا او نفساء يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في مصر
 ولم يعلم انه قتل عمدا ظلما وكذا ان ارتب بان اكل او شرب
 او عولج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابى يوسف
 خلافا لمحمد اومضى عليه وقت صلاة وهو يعقل او اونه خيمة
 او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابى يوسف وقال
 محمد رحمه الله ان اوصى بأمر اخرى لا يغسل ومن قتل بجدة
 او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل لبغى او قطع طريق غسل
 ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل نفسه
 خلافا لابى يوسف

(ولم يعلم انه قتل الخ) قال في الهداية ومن وجد
 قتلا في مصر غسل لان الواجب فيه القسامة
 فالدية تخف انتم الظلم الا انه اذا علم انه قتل
 بمسببة فليس لان الواجب فيه القصاص
 اه و (خلافا لمحمد) لانه اعتبر اليوم الكامل او الليلة
 (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه
 الكاملة (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه

(او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه
 الكاملة (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه

استقبال وجهه الى وجهه) لما فيه من
 (وجوز الصلاة فوقها) لان التلبية هي العزمة
 والهوا والاهو ولهذا الوصل على جبل ابي قبيس جازت صلاة
 ولا بناء بين يديه ولكن بكر لما فيه من ترك التعظيم

وكره ان يجعل وجهه الى وجهه) لما فيه من
 (وجوز الصلاة فوقها) لان التلبية هي العزمة
 والهوا والاهو ولهذا الوصل على جبل ابي قبيس جازت صلاة
 ولا بناء بين يديه ولكن بكر لما فيه من ترك التعظيم

(باب الصلاة في الكعبة)

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه
 جاز ولو الى وجهه لا يجوز * وكره ان يجعل وجهه الى وجهه
 ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة
 من هو فيه اقرب اليها منه ان لم يكن في جانيه * ويجوز الصلاة
 فوقها وتكره

* (كتاب الزكاة) *

هي تملك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير هاشمي
 ولا مولاه مع قطع النفقة عن المملك من كل وجه لله تعالى *
 وشرط وجوبها العقل والبلوغ والا سلام والحرية وملك
 نصاب حولي فارغا عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا
 ملكا تاما * فلا تجب على مجنون ولا صبي وكافر
 وعملوك ولا على مالك نصاب لم يجعل عليه الحول ولا مكاتب
 ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضار
 وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب لا يئنه عليه
 ومدفون في بركة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان قد
 جحد ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقرملى او معسر او مفلس

(واجبته) كدور السكنى ونياب البدن
 واثان المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدم
 وسلاح الاستعمال وكب العلم لاهلها والآلات
 المخزنية لاهلها لان المنقول بها كالمعدوم
 اه في ملكا تاما بان لا يكون يد اقطاع في مال
 البكاتب الاصول فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر

في كتاب الاصول فان كان المولى حقيقا وقد تقرر
 في كتاب الاصول فان كان المولى حقيقا وقد تقرر
 في كتاب الاصول فان كان المولى حقيقا وقد تقرر
 في كتاب الاصول فان كان المولى حقيقا وقد تقرر

(الآلدية الخ) لانها ليست بدون حقيقة فلذا
 لانصح الكتاب بتبدل الكتابة ولا تؤخذ الآية من
 تركه من مان من العاقلة لانها ليست بدون
 حقيقة ولا بد من حقيقة ان الدين ليس بمال حقيقة
 حتى لو حلف ان لا مال له لا يحث به فيعتبر به
 انه مال وليس بمال وهو للتجارة وليس لها اه
 باقاني
 (بينة) لانها عبادة وهي لانصح الآلدية اه باقاني
 (سقطت) لان الواجب من التصاب فاذا
 ادى الكل فقد ادى الواجب ضرورة اه باقاني
 (وتكره الحيلة لاسقاطها) لانه امتناع عن
 الوجوب لابطال الحق الغير لانها عاصيا والفرار من
 ان لا يجمل الاصل فيكون عاصيا والفرار من
 المعصية طاعة وهذا اصح كذا في المخطوطة على
 هذا الخلاف حيلة اسقاط النصفة اه ق
 (بطل كونه التجارة) لانه نوى التزل وهو ليس
 بعمل فيصح وقال في الهداية لانصل البينة
 بالعمل فصحى ترك التجارة عمدا وان
 الامر اعلم بالان ترك التجارة حقيقة امساكها
 للاستخدام هو عمل كذا في الكافي اه

او جاهد عليه بينة او علم به فاض خلافا لمجد رجه الله في
 المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسى مكانه * وفي المدفون
 في الارض او الكرم اختلاف * ويركى الدين عند قبضه فبحو
 بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند
 قبض نصاب وبدل مال ليس بمال عند قبض نصاب وحولان
 حول وقال يركى ما قبض منه مطلقا الآلدية والارش وبدل
 الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول * وشرط اداها
 بينة مقارنة للاداء اول عزل المقدار الواجب * ولو تصدق بالكل
 ولم ينو هاسقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابى يوسف
 خلافا لمحمد رجه ما الله وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد
 خلافا لابى يوسف * ولو اشترى عبد التجارة فنوى استخدامه
 بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم
 يبعه وكذا ما ورث * وان نوى التجارة فيما لم يملكه بهبة او وصية
 او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابى يوسف خلافا
 لمحمد رجه الله وقيل الخلاف بالعكس * ولغاتعين الناذر
 للتصدق اليوم والدرهم والفقير
 * (باب زكاة السواثم) *

(كان لها) لانها فازت العمل وهو القبول
 وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة
 اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الاقبولة
 فهو كسبه فصح قران بينة التجارة فيه كالشرآ
 اهق
 (خلاف الجحد) لان النية لم تصل بعمل التجارة
 (ولغاتعين الناذر الخ) انصديق بكذا يوم الجمعة اهق
 (السواثم) جمع سائمة من ما امت الماشية
 اهق
 (بالرى) بكسر الراء الكذا وبالفتح مصدر اهق

(وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة
فبيع ببيع كان اوجز اهل هذا قول ابى يوسف وعمر
رجعما الله وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله
وبه قال مالك والشافعي اهل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله
عشر ببيع في الواحدة ربع عشر مسنة او ثلث
والجواميس كالقمر حيث قالوا ان اسم البقر
يتناولها اهل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله
الكلام اهل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله

وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة
فبيع ببيع وهو ما طعن في الثانية او يبيعه الى اربعين ففيها
مسن وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان
تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسبه وفي ستين يبيعان وفي
سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر في كل
ثلثين يبيع وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالقمر

(فصل)

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
سائمة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى
مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة * والضأن والمعز سواء * وادى ما يتعلق به
الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثمن وهو ما تمت له
سنة منها

(فصل)

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما
فان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء قومها واعطى من
قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا * وليس في الذكور انخلص

(ثم في كل مائة شاة) ثبت ذلك بكتبه عليه السلام
وكتب عمرو ابى بكر في هذا المقام
(خلافا لهما) لقوله عليه السلام ليس على المسلم
في فرسه وعلامة صدقة متفق عليه ولا بى خنيفة
في فرس جابر انه عليه السلام قال في كل فرس
ذئب زكاة الامام عن الدار قطني اهل هذا
ففيها الزكاة عند ابى حنيفة والجل ولو كانت
اذا كانت للنسل لا للركوب والجل ولو كانت
للتجارة وجب فيها زكاة المال لازكاة الخيل
اهل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله

(ان بلغت نصابا) قال في الكفاية لانصاب النسل
عند ابى حنيفة وقيل نصابا ثلاثة وقيل خمسة
وقال في الجبر ليس لها نصاب مقرر وهو الصحيح
اهل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله

(والفصلان) جمع فضيل وهو ولد الناقة اهـ في
 (والملان) نضم الحاء وقيل بكسر ها جمع حمل
 (والعاجيل) انقص حه بمعنى حمل ولا البقر حين تضعه
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيه اما وجب في
 (الكبار) تضرره المالك ولو لم يجب لتضرره
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيه اما وجب في
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيه اما وجب في
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيه اما وجب في

شيء اتفاقا وفي الاناث الخلف عن الامام روايتان * ولا شيء في البقال والحير ما لم تكن للتجارة وكذا الفصلا ن والخلان والنجاجيل الا ان يكون معها كبير وعند ابي يوسف رحمه الله فيها واحدة منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصابا * ومن وجب عليه مسن فلم يوجد عنده دفع اذني منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل اخبار للساعي * ويجوز دفع القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارات والنفور وصدقة الفطر * وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحلول وان هلك بعضه سقطت حصته وبصرف الهالك الى العفو او لا ثم الى نصاب يليه ثم وتم عند الامام وعند ابي يوسف يصرف بعد العفو الاقول الى النصب شائعا والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو عندهما وعند محمد رحمه الله بهما فلو هلك بعد الحلول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين من بنت لبون وعند محمد رحمه الله نصف بنت لبون وثمها

(وقيل انظار الساعي) وهو المفهوم من مبدأ
عبارة الهداية حيث قال اخذوا صدقاً اعلى منها
ورداً الفضل او اخذوا منها واخذوا الفضل الخ
وقال في النهاية تظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على
ان انظار الساعي هو الذي يأخذ الصدقات
ولكن الصواب ان انظار الى من عليه اذا تظاهر
بالاسلام ان يختار ما هو الارفق بالفقراء
كلام الكافي اه باقاني
كان بعد طلب الساعي

هاتون فاربعتنصرف الى القفو واحد عشر
الى ان تنتهي كل واحد من اربعين
على الصحيح (بعد الحزول) اي وان
(مؤتم)

منصب حتى يبلغ اربع سنين
النصاب في ثلاثون اهل

هذا خمس وعشرون اولادون اهل

Digitized by Google

(لأخذ صدقات التجار) وهمهم من
 الصدقات وقطاع الطريق وكما يأخذ العائس
 الصدقات الأموال الظاهرة بأخذ صدقات
 الأموال الباطنة التي تكون مع التاجر لان حق
 الأموال في البراري محفوظة بحسبة الإمام
 اهـ بنى (ان يبلغ ماله نصاباً) اما الذي فلا يأخذ
 منة للحسبة وما دونه لا يحتاج اليها ولانه
 قليل فيفضى لا يحتاج اليها ما يلقه مأمنه
 اهـ بنى لانه مقوض اليه فيه واخذ العائس
 منة لا يخلو في حيايته اهـ بنى
 (في غير السواثم) فلا يصدق في المدعى الفقراء
 لان حق الاخذ السلطان فيقع ما يأخذ زكاة
 هو الصحيح والساعي عليه سبيل لان الزكاة
 ولم يبق للساعي قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 حق الفقراء قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الخ بلام الملك وقد وصل الحق
 الى مستحقه فقرباً منه كالشترى من الوكيل
 اذا اوفى الثمن للوكيل اهـ بنى

(باب العاشر)

هو من نصب على الطريق لأخذ صدقات التجار من المسلم ربع
 العشر ومن الذي نصفه ومن الحربى تمامه ان بلغ ماله نصاباً
 ولم يعلم قد رما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا
 الكل لا يأخذ بل يترك له قدر ما يلقه مأمنه وان كانوا
 لا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم شيئاً ولا من القليل وان اقربان في
 بينه ما يكمل النصاب * ويقبل قول من أنكر تمام الحول
 او الفراغ من الدين او ادعى الاداء من الفقراء بنفسه في المصر
 في غير السواثم او الاداء الى عاشر آخران وجد عاشر آخر مع
 يمينه * ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه
 خارج المصر ولا في السواثم ولو في المصر * وما قبل من المسلم
 قبل من الذي لا من الحربى الا في قوله لانه هي ام ولدى
 وان مر الحربى ثانياً قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى
 داره عشر ثانياً ولا فلا * وبعض قيمة الجرة لقيمة الخنزير وعند
 ابي يوسف ان مرهما معا عشرهما * ولا بعشر مال ترك في
 المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون الا ان كان
 لادين عليه ومعه مولا * ومن مر بالخوارج فعشره عشر

(مع يمينه) لانه ادعى وضع الامانة موضعها
 وان لم يكن في تلك السنة عاشر آخر لا يصدق
 لان الامين اذا اخبر بما هو محتمل لا يصدق
 اخبر بما ليس محتملاً كذب يقين لانه قد ظهر
 كذبه هنا يقين فلا يصدق (الخ) اي اذا ادعى الاداء
 ولا يقبل في ادائه (الخ) اي اذا ادعى الاداء
 من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة
 عندنا لان صدقات الاموال الباطنة بعد الاخراج من
 بعد الاخراج الى السفر فانه لا يصدق ويضحي
 صدقات السفر بأخذها العاشر فلو قبلنا قوله
 مصر الى السفر احد لا يجوز عنه لا تدعى الى ان
 فيه وصدق كل احد لا يجوز عنه لا تدعى الى ان
 لا تؤخذ صدقة ابداً اهـ بنى

باب الركا (باب الركا) من الركا وهو الايمان افقه قال
 رزق محمد في الارض خلقا خلقا او دقه العباد
 لما يكون تحت الارض والثاني كذا قاله العبي
 قالا اوليهم معدنا والآخرى والبلد اع
 وفي شرح الجامع الصغير للزوي والبلد اع
 مال دقه نوا الدم والمعدن مال خلقه الله يوم
 خلق الارض والارض وجمادى الكثر اه يا قافى
 خفيق في المصلد وجمادى الكثر اه يا قافى
 اخذ منه خمسة (رى انفسه رسل لان في
 من الكثر فقال فيه وفي الركا انفسه رسل لان في
 معنى النعمة لانه استولى عليه على طربق
 القهر وهو على حكم ملك الكثر فكان غنية
 فيجب فيه انفس واربعه اخذ منه خمسة
 اخذ منه خمسة واربعه اخذ منه خمسة
 من الخلد اه يا قافى

١٠٠

(باب الرکاز)

مسلم اودى وجده معدن ذهب اوفضة اوحديد اورصاص
اوتحاس فى ارض عشر أوتراخ اخذ منه خمسة والباقى له
ان لم تكن الارض مملوكة والا فلما لكها * وما وجده الحربى
فكله فىء وان وجده فى داره لا يخمس خلافا لهما وفى ارضه
روايتان * وان وجد كثيرا فيه علامة الاسلام فهو كاللقطة
وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه له ان كانت ارضه غير مملوكة
وان كانت مملوكة فكذلك عند ابى يوسف وعندهما باقى له لمن
ملكها اقول الفتح ان علم والا فلا تقضى مالك عرفت به فى
الاسلام وما اشتهى ضربه يجعل كافرا فى ظاهر المذهب وقيل
اسلاميا فى زماننا * ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد فى
صحرأها ركازا فكله له وان وجده فى دار منهارده على مالكها
وان وجد ركازا متاعهم فى ارض منها غير مملوكة خمس *
وباقيه له ولا خمس فى نحو فيروزج وزبرجد وجد فى جبل *
ويخمس زئبقا لؤلؤا وغيره وعند ابى يوسف بالعكس

(باب زكاة الخمارج)

حق قالوا لو
ولاخراج فيها والارض
يجب الغسر والخراج فيها وليس اتفاقا اهـ
الارض المباحة يجب فيها الخراج لان تلك القطعة صارت مملوكة بما في
عن ملكه كمن باع سكة وفي بطنه مائة تكدون
الارض للبايع بخلاف المصدق عنه ملكه بالبيع
كذا في شرح المجمع والهداية وغيرهما اهـ

(العش) وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة
 إذا ظهر الثمر وعند أبي يوسف إذا درل أو غند
 في وجوب العشر في الحصاد ووزن الخلاف تظاهر
 المالك بغير صنعه فالعشر ساقط ولا يأكل
 إذا ما خرج من الأرض الخراجية قبل
 (بلا شرط نصاب) أه باقاني
 طبيا ما كسبتهم وقوله عليه السلام فيما يفت
 السماء والقيم العشر فيما يفتي بأنه نصف العشر
 أه بى (ولا شيء في حطب الخ) وبرز البطيخ والقشاه
 والصنع والعطران ونحو ذلك ففي ما إذا أخذ
 أرضه قصبة أو محيط يجب العشر وكذلك
 في نصب السكبر والذرة والعصفروالكان وبرزه
 ونحوها أه بى (وفي العسل العشر الخ) لأن التمل تناول من
 الأنوار والثمار وفي العشر ولا شيء في المأخوذ
 من أرض الخراج لألا يجمع العشر والخراج
 في أرض واحدة أه باقاني

في ماسقته السماء أو سقى سحبا أو أخذ من ثمر جبل العشر
 قل أو كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما إنما يجب في ما يبق
 سنة إذا بلغ خمسة أوسق وللوسق ستون صاعا وما لا يوسق فإذا
 بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق عند أبي يوسف
 وعند محمد يجب إذا بلغ خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه
 فاعتبر في القطن خمسة أحوال وفي الزعفران خمسة أمان *
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف *
 وفي ماسق بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل رفع
 مؤن الزرع * وفي العسل العشر قل أو كثر إذا أخذ من جبل
 أو أرض عشرية وعند محمد إذا بلغ خمسة أفرق والفرق ستة
 وثلاثون رطلا وعند أبي يوسف إذا بلغ عشرين قرية *
 ويؤخذ عشرين من أرض عشرية لتغلي * وعند محمد رحمه الله
 عشر واحد إن كان اشتراها من مسلم * ولو اشتراها منه ذمي
 أخذ منه العشر إن وكذا لو اشتراها منه مسلم أو أسلم هو خلافا
 لأبي يوسف وقيل محمد معه * وعلى المرأة والصبي منهم ما على
 الرجل * ولو شري ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج وعند
 محمد تبقى على حالها وإن أخذها منه مسلم بشفعة أو ردت على

(عشر من قرية)
 وكان مأخوذا من أرض العشر قول واحد
 وفي المأخوذ من الجبل روايتان عنه وأما قدر
 بذلك لأن بني نضارة كانوا يؤذون إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذلك وفي رواية عنه
 خمسة أمان أه بى
 (ويؤخذ عشرين الخ) لإجماع الصحابة على ذلك
 حتى أو قبول الجيزة ورضوا بضعف ما يؤخذ
 من السبلين وقال عمر هذه جيزة تموها ما منهم

أه ف
 مؤنة الأرض (بني على حالها) أي عشرية كما كانت لأن العشر
 كالغلي
 (بشفعة أو ردت على البائع) لتحول الصيغة
 للشفيع في الأولى وفساد البيع في
 الثانية فلا ينقطع حق المسلم
 بوجود مستحق الزكاة

09

والسرى
امرأته وهى
ولدت كل سنة منه ولدا
لاذولاه باقانى
الى بلد آخر
البلد وهو المعتد بخلاف
يعتبر عند محمد مكان البركى
لابى يوسف
(واحد وج من اهل بلده)
وكذا لا يكبره نقلاها
المسلمين بتعليم الشرايع

(ولباس من له فون يومه) اي لاجل
السؤال قوله عليه السلام من سأل وعنده
ما يغنيه فانه يستكر من نار جهنم اهـ
(صدقة الفطر) هي عبادة فيها معنى المؤنة قلنا
شرطها التسوية بين الضال والبلع لا امر بها قاله
كلام الاهلية من الضال والبلع لا امر بها قاله
فمن من افكر صدقة الفطر لا يكثر لانها
تتخير الواحد اهـ
غنية الادلاء

Digitized by Google

(الاحد عوده) لتأديته الى النبي بالكسر والقصر
 قوله عليه السلام لا في الصدقة اي لا تؤخذ
 في السنة من اهل بيتي
 ما يخصه في الاثني عشر على كل واحد من
 ما بين صفة فطرة واحد وهذا الخلاف
 الشريكين صفة عند ما وعد بها عنده اهل بيتي
 مني على صفة عند ما وعد بها عنده اهل بيتي
 (وصح تقديمها لافرق الخ) هو الصحيح وعند
 خلف بن ايوب يجوز تجليها بعد دخول
 رمضان لاقبله لا غاصفة الفطر ولا فطر قبل
 للشروع في الصوم وقبل جواز تجليها
 في النصف الاخير من رمضان وفي الشهر الاخير
 اهل بيتي

(افضل) لبعده عن الغلاظ فيه تجليها
 الحاجة واليقين افضل من البر اهل بيتي
 (كتاب الصوم) اخبره عن الزكاة مع وجوبه على
 جميع المكلفين وان ذلك قدمه محمد عليهما
 للقرآن وعبد بن عليهما السلام في الاسلام على
 نبي اهل بيتي

للتجارة ولا عن عبد آتني الا بعد عوده ولا عن عبد او عشرين
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس
 دون الاشخاص ولو بيع بخيار فعلى من يتقرر الملك له * ويجب
 بطلوع فجر يوم الفطر من مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة ونذب
 اخر اجها قبل صلاة العيد ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع
 من بر أو دقيقه او سويق او صاع من تمر او شعير والزيب كالبر
 وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام * والصاع
 ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو عدس او بوج وعند
 ابي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صاع
 خلافا لمحمد ودفع البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل
 وعند ابي يوسف الدراهم افضل

*(كتاب الصوم) *

هو ترك الاكل والشرب والوطئ من الفجر الى الغروب مع
 نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس * وصوم
 رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء * وصوم
 المنذور والكفارة واجب وغير ذلك نفل * وصوم العيدين وايام

(معنية) تقض طوره باسائك الخائض
 والنفساء فانه يصدق عليه ولا يصدق المحدود
 وعكسه الشرعي ولا يصدق في النهاية اما الخائض
 الصوم المستحسن ويجعل في النهاية اما الخائض
 والنفساء مفندا ما ورد في الاكل التامى مفندا
 للطرد والتعقيب ما ورد في الاكل التامى مفندا
 (صوم المنذور) قد اضطرب كلام المؤقتين
 في صوم المنذور والاكفارة لان كلاهما واجب على
 ما في الهداية والوقاية ونسبهما المص على كلاهما
 فرض على ما في الجمع والبدائع صدر للشرعية والاكفارة
 فرض على ما في ابن شقلا اهل بيتي

على ما في ابن شقلا اهل بيتي

(بل عما نواه) لان تعيين النذر لم يعتبر فيما يرجع الى حق صاحب الشهر اه في
(وعندهما عن الشرع اه في) لان الرخصة لا مشقة
رعاية بنية فاولى ان يجوز رعاية دينه وهو ان
(الابنية الخ) من انما يطلوع الفجر والتعبد بنية وهو ان
فالحصر في السبيل في الكل افضل اه في
والنية في السبيل (فنده في مطلق ثبوته في حق الرائي
برؤية هلاله) شرط الثبوت ومسألة الرائي
وغیره وسأق اه في لقوله عليه السلام
(ولا يصام يوم الشك) لقوله عليه السلام
من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ولان
فيه تشبها بأهل الكفا بقاتم سم زادوا في مدة
الصوم فان ظهر انه من رمضان اجزأ لانه
نوى عن رمضان وقد كان من رمضان فقطع عن
المستحق وان ظهر انه كان من شعبان كان تطوعا
اه في

التشريق حرام ويجوز اذ آرمضان والنذر المعين بنية من
الليل والى ما قبل نصف النهار لاعنده في الاصح وبمطلق النية
وبنية النقل وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
لالنذر المعين بل عما نواه * ولو نوى المريض او المسافر فيه
واجبا آخر وقع عما نوى عنده وعندهما عن رمضان *
والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار * والقضاء والنذر
المطلق والكفارات لا تصح الابنية معينة من الليل *
ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام
يوم الشك الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعتاده
والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار * وكره
صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان
رمضان فعنه والا فعن نفل او عن واجب آخر وصح في الكل
عن رمضان ان ثبت والاثم نوى ان جزم ونقل ان ردّ دوان
قال ان كان رمضان فانا صائم عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت
رمضان بنية ولا يصير صائما * واذا كان بالسما علة قبل في هلال
رمضان خبر عدل ولو كان عبدا او اثنى او محدودا في قذف تاب
ولا يشترط لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطروذى الحجة شهادة

(ارعن واجب آخر) لما روينا لانه دونه
في الكراهة لعدم التشبه بأهل الكتاب اه في
(والافض نقل الخ) للتردد وقال والافض
غيره لكان اوضح اه في
(والا فافض) اي ان لم يثبت انه من رمضان
في نيته واجبا كان او فضلا اه
في نيته واجبا كان او فضلا اه
في نيته واجبا كان او فضلا اه
في نيته واجبا كان او فضلا اه

(ان جزم) لانه لم يقطع عن نيته فصار كما اذا
(لا يصح) لانه لم يقطع عن نيته فصار كما اذا
نوى انه ان وجد غدا ففطر وان لم يجد يصوم
اه في
(ولا يشترط لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه
خبر لا شهادة اه في

(ومن رأى هلال رمضان الح) اما الاول فلهذا
سبب الوجوب واما الثاني فقول عليه السلام
الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون
رواه اودود الترمذي (و) وفي القروب ولاجرة
(ويجب على الناس الح) وقت القروب ولاجرة
برؤية الهلال عند ابي حنيفة ومحمد وهو
لليلة المستقبلة عند ابي حنيفة ومحمد وهو
الاختاره في اي وجب التماس الهلال في
الاختاره في اي وجب التماس الهلال في
(ومن رمضان) اي وجب التماس الهلال في
في التاسع والفسرين من رمضان المطلاع واكثر المناهج
(وقبل مختلف باختلاف المطالع) قال صاحب الدرر
على الاول وقال الزيلعي الاشبه ان يعتبر
كما في اوقات الصلوات قال الصلاة ان صلاة العشاء
ويؤديه ما في اول الصلوة ان صلاة العشاء
والوزن لا يجب لفقد وقتها قول هذا على قول
البعض لا يجب اختياره في الملامسة وصاحب الكثر
واختار غيرهما الوجوب وبرحمته ان الهمام اه في

حرين او حر وحرين بشرط العدالة ولفظ التهمة لا الدعوى
وان لم تكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم
بخبرهم وفي رواية يكتفي باثنين وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان
جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلاثين
ولم يروه حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد
لا يحل ومن رأى هلال رمضان والفطر ورده قوله صام
وان افطر قضى فقط * ويجب على الناس التماس الهلال
في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا ثبت
في موضع لزم جميع الناس وقبل يختلف باختلاف المطالع
(باب موجب الفساد)

يجب القضاء والكفارة كفارة الظهار على من جامع
او جموع في رمضان عمدا في احد السبيلين او اكل او شرب
عمدا غداً او دواً او كذا الواحتم واغتتاب فظن انه فطره فاكل
عمدا * ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان * ويجب القضاء فقط
لو افطر خطأ او مكرها او احتقن او استعط او أقطر في اذنه
او داوى جاقفة او آمة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع
حصاة او حديدة او استقاء ملي فقه او تسحر بظنه ايلا والفجر

(على من جامع) ادما جازل او لم ينزل وروى
الحسن عن ابي حنيفة عدم وجوب الكفارة
بالجامع في الدبر اعتبارا بالخذ والعجم الاول
لقضاء الشهوة على الكمال وان ارقت المرأة
زوجها على السهر فسد في الكمال وان ارقت المرأة
زوجه على السهر فسد في الكمال وان ارقت المرأة
في فتاوى لا يتصور الا بالذلة والانتشار وذلك
لان الجامع لا يتصور الا بالذلة والانتشار وذلك
والانتشار مما لا يليك وعليه القوي اه في
(او اكل او شرب عمدا) ولورأى هلال شوال
في آخر يوم من شهره فخان في التبر قبل الزوال
او بعده ووطن ان لا يجب الصوم قد اتهمت فانظر
عنه ابي حنيفة رجاءه ان رأى القمر قد ام
النسب فلهذا لا يجب الماخضية وان راها خلفها
فالمخلف لا يفسد التقديم لان سيرة السيرة الى الشرق
وجهة الشرق اه في

(وعندهما يجب الكفارة ايضا) ان اكل قبل
 الزوال وبعد لا تقدر المصنف في تركه محل
 الخلاف لهما انه تقويت اما يستقيم فيما لا يسدري
 ان التفويت بالشبهة وقال زفر صومه صحيح في الحالات
 بناء على اصله ان رمضان يتأذى بفقرتها في
 عدم المباشرة قال في الجمع في
 حتى امضى عليه القضاء هو المختار لانه وجد
 معنى الجمع في ما قلناه في
 المباشرة على ما قلناه في
 (خلافا لابي يوسف) وقيل محمد معه والاطهر
 انه مع الامام وبني الخلاف على وجود المنفذ
 بين المثانة والجوف وعدمه والاطهر العلم
 والتبول بطريق الطبيعة ودفعها البول ثم ينطبق
 في حالة الصب لا موجب للانفتاح وهذا الخلاف
 في حاله الاصل الى المثانة وما اذا كان في نصيبه
 الذي لا يفطر اتفاقا كما حدثنا في

طالع او افطر بطن الغروب ولم تقرب او اكل ناسيا فظن انه افطر
 فأكل عمدا او صب في حلقه نائما او جمعت نائمة او مجنونة
 او لم ينو في رمضان صوما ولا فطر او كذا الواجب غيرنا وللصوم
 فأكل وعندهما يجب الكفارة ايضا * ولو اكل او شرب
 او جامع ناسيا لا يفطر وكذا الونام فاحتمل وانزل بنظر او آدهن
 او اكحل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او ثقباً قليلا
 او اصبح جنباً او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في احليله دهن
 او غيره خلافا لابي يوسف وان دخل حلقه غبار او دخان
 او ذباب لا يفطر * ولو مطر او ثلج افطر في الاصح * ولو وطئ
 ميتة او بهيمة او في غير السبيلين او قبل او لمس ان انزل افطر
 والا فلا * وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى
 وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرج ثم اكله ولو اكل سمسة
 من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا * والقيء على الفم
 ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف رحمه الله وان كان قليلا
 لا يفسد وعند محمد رحمه الله يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير
 وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك والقبلة
 ان لم يأمن على نفسه لان أمن ولا الكحل ودهن الشارب

(او في غير السبيلين) لا تقدر الا بالسرعة وكذا
 الاستمتاع بالكف كما تقدم اه في
 (ان انزل افطر) وقضى ولا كفارة لنقصان
 الجنابة لعدم الحمل المشتكى في الميتة والجمعة
 ولعدم صورة الجمع في الباقي اه في
 (وان كان دونها لا يقضى) لعدم انقضاء الحصة
 اخرج من فيه ثم اكله ولا كفارة لان النفس
 تتعاقب ولو اكل سمسة اوجبه حنطة

على ما في الخلاف اه في
 (وكره ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم
 على الانفساد في الجنابة ان كان زوج المرأة
 او مولى الامة سبي الخلق لا يكره ذوقها في
 التحنيس هذا في القرص واما التطوع فلا يكره
 الذوق لان الاضطرار فيه يعذر مباح اخفاق وكذا
 غير العذر وفي رواية من ابى حنيفة لا يأمن الصائم
 بذوق العسل والطعام ليعرف جوده ويرد به
 كذا يفتن وقوله بلا عذر يرجع الى
 الذوق اه في

(لا يستحب السحور) قال صاحب المطالع
 السحور بالفتح اسم ما يؤكل في السحور والضم
 اسم الفعل واشهر المراد هنا الفعل فيكون
 اسم الفعل لقوله عليه السلام تسحروا
 بالوجهين والضم والفتح اهـ
 بالضم على الصحيح اهـ
 فان في السحور ركبا: اهـ
 (فصل) هو في بيان وجوه الاعتذار بالجملة للاظهار
 وما يتعلق بها والاصل فيها المشقة فلذا قال يباح
 له ن
 (ارريض خاف زيادة مرضه) او تاخير مرضه كيفما
 (ارريض خاف المرض ومقيم خاف الهلاك
 او كما وكذا) اهـ
 وخادمة خاف الضعف وعن ابى حنيفة كل
 مريض يباح له الصلاة قاعد الا يأس له ان يضر
 والاول ظاهر الرواية وفي المتن الاعتذار
 بالجملة للاظهار بسنة السفر والمرضى الذي
 ازداد ويتأخر مرضه وجعل المرأة وارضاعها اذا
 اضرب بالولد والعطش الشديد والجوع الذي
 يخاف منه الهلاك اهـ ن

والسواك ولو عشيا ومضع طعام لا بد منه لطفل ولا الحجمة
 ويكره عند الامام الاستنشاق للتبريد وكذا الاغتسال
 والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند ابى يوسف رحمه الله
 وقيل تكره المضمضة لغير عذر والمباشرة والمعاقبة والمصافحة
 في رواية * ويستحب السحور وتأخيرها وتجميل الفطر

فصل

يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه
 احب ان لم يضره ولا قضاء ان ما تا على حالهما * ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره والا فبقدر الصحة والاقامة
 فيطعم عنه وليه لكل يوم ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا
 لزوم وان تبرع به صح * والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة
 كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء
 رمضان ان شاء فزقه وان شاء تابعه فان أخره حتى جاء آخر
 قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشيخ الفاني اذا عجز عن
 الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه
 القضاء * وحامل او مريض خاف على نفسها او ولدها تفطر
 وتقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم نقل شرع فيه

(الكل يوم) اي من الايام التي افطر فيها كالفطرة
 نصف صاع من زراوة صاع من غيره اهـ ن
 (فطر ويطعم) لقوله تعالى وعلى الذين
 لا يطيقونه فدية زلت فيه ياجاع الحجابة اي
 لا يطيقونه جندف لا كافى قوله تعالى بين الله
 كلم ان تضلوا الى ثلاث تضلوا اهـ ن
 (او مريض) ان تعين الارضاع لتقدم وضعه
 اول عدم القدرة من الابد على الاستحجار او لعدم
 اخذ الولد من غيره اهـ ن
 (بلا فدية) لانه فطر بعذر وانما انى الفدية مع
 باختلاف المصنفين في قياسه عليه مع وجود الفارق
 في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم
 لسقوطه ولا سقوط في الحامل اهـ ن

ولا كفارة فيها) اي في المسألتين المذكورتين
للشبهة في اوله واخره كالحذف بسبب العقد
اه في

وجد ماضى (فضى ماضى) وصام ما اتي لان السبب قد
فائدة وهي صورة في المطلوب في الوجوب
في اذاته بخلاف المستوعب لانه يخرج في اذاته
فلا فائدة كذا في الهداية وهو ظاهر الرواية
اه في

الاف الايام المنية ولا يساح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له
بعذر الضيافة ويلزم القضاء من افطر * ولو نوى المسافر الفطر
ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم
مقياً سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما * ومن اغنى
عليه اياما قضاها الا يوما حدث فيه او في ليلته * ولو جئ كل
رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ماضى سواء بلغ
مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم
كافر او اقام مسافراً وطهرت حائض في يوم من رمضان لزمه
امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الاخيرين
(فصل)

نذر صوم يومى العيد واما التشريق صح وافطر وقضى وكذا
لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة
لوصامها * ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى أن لا يكون يمينا
او لم ينو شيئاً كان نذراً فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذراً
كان يمينا فحسب فوجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء
وان نواهما او اليمين فقط كان نذراً او يمينا فيجب القضاء
والكفارة ان افطر وعند ابى يوسف نذر في الاول يمين في الثاني

اي اليوم الذي حصلت الاهلية في اول اليوم وهو
ثم الكلا لعدم الاهلية في
السبب في الصوم اه في
اه في (وافطر) فخصا من المعصية اه في
اه في (وقضى) لانه اذى كما التزم ولو نذر صوم سنة
اه في (لو صامها) لانه اذى كما التزم ولو نذر صوم سنة
اه في (وشرط اتباع) ففطر بغير اتباع بقدر الامكان وبعد
اه في (موصولة) فخصا من المعصية ولو لم يشترط اتباع
اه في (لو افطر يوماً) فلا يلزم يوماً ولا يجزئه صيام
اه في (يقضى خمسة) ولا يلزم يوماً ولا يجزئه صيام
اه في (الحسنة)

(وان نواهما) اي النذر واليمين اه في
(يجب القضاء والكفارة) للخبير بترك الصيام اه في
(في الاول) وهو ما اذا نواهما ترك جميعا الصيغة
النظام وخصا ثانيا عن جميع الحقيقة والجزاء
في الكلام فوجب القضاء لا الكفارة وفي الثانية
بالعكس اه في
(يعني في الثاني) وهو ما اذا نوى اليمين لاعتباره
الموجب وفيه ترك اعتبار الصيغة اه في

(ولا يكره اتباع الفطر الدخ) خلافا للإمام أبي
 يوسف عند عامة المنابع لأنه وقع الفصل بين
 الفطر فلا يلزم التشبه بأهل الكتاب اهـ في
 الأحاديث الواردة في هذا الباب اهـ في
 (هوسنة مؤكدة) على ذلك وورداه
 لمواظبة عليه السلام فلا يخرج إناؤه جبريل
 اعتكف الفطر اطلب املك يعني لا كثر إلى
 هال ان الذي تطلب الاخير من رمضان قبل ليلة
 فاعتكف الفطر الاخير من رمضان قبل ليلة
 انها في الفطر الاخير من رمضان قبل ليلة
 سبعة وعشرين اهـ في
 (والصوم شرط) لا اعتكاف الا باليوم
 يوم اقول ما روي عن علي بن ابي طالب
 صوم الا ان يوجهه على نفسه انما هو في النفل
 بدليل منطوقه فائتمل وفي الواجب من صام
 نظوا عنه نذران يعتكف ذلك اليوم لا يصح لانه
 للوجوب الاعتكاف واجب الصوم من اول النهار
 وصومه انقضى نظوا عنه فاعتكف وجب له
 (واكله وشربه ونومه فيه) اي في المسجد لانه
 عليه السلام لم يكن له ما روي الا في المسجد ولانه
 الى الخروج كذا في الهداية اهـ في

ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفرقة بها بعد
 من الكراهة والتشبه بالنصارى
 (باب الاعتكاف)

هوسنة مؤكدة ويجب بالنذر * وهو البث في مسجد جماعة
 مع التنية واقوله يوم عند الامام رحمه الله واكره عند أبي يوسف
 رحمه الله وساعة عند محمد رحمه الله * والصوم شرط في
 الاعتكاف الواجب وكذا في النفل في رواية * والمرأة تعتكف
 في مسجد بيتها * ولا يخرج المعتكف الحاجة الانسان
 او الجمعة في وقت يدركها مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر
 من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسدت
 وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله وشربه ونومه
 فيه * ويجوز له أن يبيع ويتاع فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز
 لغيره * ويحرم عليه الوطئ ودواعيه * ويفسد بوطئه ولو ناسيا
 او في الليل وبالمس والقبله والوطئ في غير فرج ايضا ان ازل
 والا فلا * ويكره له الصمت والكلام الا بخير * ومن نذر
 اعتكاف ايام لزمته بلياليها وان نذر يومين لزمه بليتيهما
 خلافا لأبي يوسف في الليلة الاولى منهما وان نوى التمر خاصة

(ويتباع) اي يشتري الطعام وما لا بد منه اما
 شره نبي التجارة فيكره ذكره في الذخيرة والخاتمة
 والغلاصة في اطلاق المصنف قصور اهـ في
 ولا يجوز ان يبيع في البسيع والنساء وما الاكل
 والنسب فلا يكره لغيره ايضا على ما افصح عنه
 ما تقدم عن الهداية وشروحهما وعامة
 الكتب فخا في صدر الشريعة ونسبها الشنئي
 (والافلا) لان حرمته عليه كما في الظهار والاستبراء
 وان حرمتم عليهما وانما لم تحرم في الصوم للمرج اهـ في
 والافلا

شره نبي التجارة فيكره ذكره في الذخيرة والخاتمة
 والغلاصة في اطلاق المصنف قصور اهـ في
 ولا يجوز ان يبيع في البسيع والنساء وما الاكل
 والنسب فلا يكره لغيره ايضا على ما افصح عنه
 ما تقدم عن الهداية وشروحهما وعامة
 الكتب فخا في صدر الشريعة ونسبها الشنئي
 (والافلا) لان حرمته عليه كما في الظهار والاستبراء
 وان حرمتم عليهما وانما لم تحرم في الصوم للمرج اهـ في
 والافلا

(الاعند محمد) فلا يلزم الاتمام لان اقله ساعة
عنده اه في خلاف المجد) فانه على التراخي عنده وهي رواية
عن ابي حنيفة لان وقته العصر فكان كالصلاة في وقتها يجوز
تأخيرها الى آخر العصر كما يجوز تأخيرها الى آخر
وقتها ولا يبي بوضوء السنة فالوقت الصلاة
بجلاف وقت الطريق) وهو الصحيح اه في
(مع امن الجباع وهو من حرم عليه في
ابن نجاشي) وهو من حرم عليه في
قراءة اورضاع او صاهرة اه في
غبر مجبوبي ولا فاسق) لانها يقتضيان ابا حنيفة
نكاحها وينتد في المرأة ان لا تكون معتقة
اه في

صححت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الاعند محمد
رحمه الله

(كتاب الحج) *

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافا لمجد رحمه الله
بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زاد وراحلة
ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوائج الاصلية ونفقة عياله
الى حين عوده مع امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان
بينها وبين مكة مسافة سفر ولا نتج بلا احدهما وشروط كون
المحرم عاقلا بالغ غير مجوس ولا فاسق ونفقته عليها ونتج معه
حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم صبي او عبد فبلغ او عتق
فغنى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض
صح بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف
بعرفة وطواف الزيارة وهما ركنا * وواجبه الوقوف بمزدلفة
والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر
للا قاتى والخلق او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها
سنن وآداب * واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من

(فحفي) اي فحفي احدهما على الجبان افي
بافعله اه في
(صح) فان احرامه لازم لكونه بالفا عاقلا
ولا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وانما
طريق خروجه اداء الاضال اه في
(وهو شرط) بالجمع الا انه لان كل عبادة لها
تحليل فلهذا احرام كالصلاة اه في
(بمزدلفة) حيث بهلان آدم اردن الى حواء
فيما قيل لان الواقفين يزدلفون الى الله تعالى
وتسبي جمع الاجتهاد لانهم يقدون فيه عن القتال
للجمع بين المغرب والعشاء اه في
(وذو القعدة) لانهم يقدون فيه عن القتال
لونه من الاشهر الحرم وهو يفتح القاف
على المنه وحي صاحب المطالع كسرهما

(من ذى الحجة) لانهم يحجون فيه وهو بكسر
 الحاء وسكونها قال النحاس جمعها ذوات
 القعدة وذوات الحجة قال وحكي الكوفون
 الماء وسكونها وسكونها في الجمع ايضاً
 القعدة وذوات الحجة وسكونها في الجمع ايضاً
 مض اولات القعدة وسكونها في الجمع ايضاً
 ذات القعدة وسكونها في الجمع ايضاً
 وهو لاء النور كذا في التحرير
 (واللبنين يلم) اي انطاس يلم في الخبز
 واللايين وقيل اللب بالهمزة موضع الباء وهو
 جبل من جبال تهامة على من جلتين من مكة
 (وهو افضل) لانها كرم تفضلوا هذا الفصل
 للظافة فتوضيه الحافض والتضاد ولا ينوب
 عنه النجم عند عدم القدرة على الماء قال
 (ويستطيب) بآي طيب شاة خلافاً لحديثي
 (ويصل ركعتين) افعله عليه السلام وانما يقال
 شاة كافي الواقعة وغيرها لعمومه اهـ في

ذى الحجة ويكره الاحرام له قبلها * والعمرة ستة * والمواقيت
 للمدنيين ذو الحليفة وللشاميين بحفة وللعراقيين ذات عرق
 وللنجديين قرن وللبننيين يلم لاهلها ولن حترها * ويحرم تأخير
 الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة * وجاز التقديم وهو افضل *
 ويجل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم * ووقته الحل
 وللمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل
 (فصل)

واذا اراد الاحرام نذ بان يقيم انظفاره ويقص شاربه ويحلق
 عاتيه ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء
 جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا غسيلين اوبس ثوبا
 واحدا يستعورته جاز ويتطيب ويصلي ركعتين فان كان
 مفردا بالحج يقول عقبيهما (اللهم اني اريد الحج فيسره لي
 وقبله مني) وان نوى قبله اجراً ثم يلبي فيقول (لبيك اللهم
 لبيك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لاشريك لك) ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فلذا لبي نلوا قد
 احرم فليقتل الرقت والفسوق والجدال وقتل صيد البر
 والاشارة اليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر

(اي يقول تحسبها اللهم الحج) لان آداه في امكانه
 متباعدة فلا يخلو عن مشقة ويطلب تقبله
 كما طلبه ابراهيم واسماعيل عليهما السلام
 اهـ في وهو الجماع وقيل ذكره بحضرة
 (الرفث) والنساء وقيل الفحش من الكلام اهـ في طاعة الله تعالى
 (والفسوق) والخروج عن طاعة الله تعالى فلا رقت ولا فسوق
 (والجدال) والاصل فيه قوله تعالى فلا رقت ولا فسوق
 اهـ في

(وقتل القمل) لان فيه ازالة الشعث بخلاف
 قتل البعوض على ما سيجي اهـ في

(وستر رأسه الخ) لما روى مسلم والنسائي ابوري
 وابن عباس ان رجلا وقف عند راحلته وهو محرم
 فبات فقال رسول الله عليه السلام ولا تغسلوه
 بقاء وسدروا راسه ووجهه فانه يبعث
 طبيا ولا تخمروا راسه ووجهه فانه يبعث
 يوم القيامة ملجيا اه ن
 (مكة) مكة الحريم كله وبكة المسجد خاصة حكاها النخعي
 وغيره وحكاها الماوردي عن الزهري ويزيد بن
 اسلم وقيل مكة تسمى بكة لان زحام الناس به يكثر بعضهم
 الطواف في زحمة الطواف اي تدفعها واليك الدقا اه ن
 بعضا في زحمة الطواف اي تدفعها واليك الدقا اه ن
 (ابتداء بالمسجد) ويستحب ان يدخل المسجد
 من باب بني شيبه لانه عليه السلام دخل منه
 ويقدم في دخوله رجلاه اليمنى ويقول بسم الله
 والحمد لله والصلاة على رسول الله اللهم افقح لي
 ابواب رحمتك وادخاني فيما ويستخضر في قلبه
 عظم تلك البقعة اه ن

٦٩

وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحيته وستر رأسه او وجهه
 وغسل رأسه او لحيته بالخطمي ولبس قميص او سراويل او قباء
 او عمامة او فلسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من
 اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ برزقران او عصفر او ورس
 الا ما غسل حتى لا ينقض * ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام
 والاستظلal بالبيت والمحل وشدة الهيمان في وسطه ومقاتلة
 عدوه * ويكثر التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات وكما علا
 شرفا ووهبط واديا اولي راجبا وبالا سحار

(فصل)

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل
 وابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة
 ويقبله ان استطاع من غير اذى او يستلمه او يمسه شيئا
 في يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله
 تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف آخذا عن
 يمينه مما يلي الباب وقد اضطبع رداءه بان جعله تحت ابطه
 الايمن وألقى طرفه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء
 الحطيم سبعة أشواط يرمي في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي

١٨

(وبطون) اي طواف القدوم يسمى ايضا هذا
 طواف التوبة وطواف الالتقاء وهو سنة
 لا فاقى القدوم كما ينبغي في المتن ولا يسنة
 كتحية المسجد ولا يسنة للجاسين فيه والطواف
 لا فاقى افضل من صلاة التامة لقوله بخلافها
 اه ن

(آخذ عن يمينه) حالة استقباله الحجر اه ن
 (بان جعله تحت ابطه) لما روى ابوداود
 والمنذرى وقال حديث حسن عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر من الحجر آخذ من
 باليت وجعل الرديتهم تحت آباطهم فمذقوها
 على عواقبهم اليسرى ويقول اذا حاذى التزم
 باليت وجعل الرديتهم تحت آباطهم فمذقوها
 وهو الجدار الذي بين الحجر والاسود وبالب
 اللهم لك حقوق فتصدق بها على هذا الحرم
 الباب اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم
 حرمك وهذا الامن منك وهذا مقام العائدين
 بك من النار فاعنني منها اه ن

(ويختم بالمروة) أي يختم الشوط السابع بها
خلافا للطحاوي وبعض أصحاب الشافعي فإنه

يقولون غلام الشوط بالعود إلى الصفا فيسأله على
الطواف حيث يختم بما أسند به وهو الحجر

والفرق بين السعي والطواف أن السعي لا يتحلل
بالمروة فيكون الرجوع من الحجر أهق
لا ينع إلا بالوصول إلى الحجر أهق
(ثم يقيم بمكة محرما) أهق
(ثم يقيم بمكة محرما) أهق
لا يجب إلا مرة واحدة فلا ما راد) أي بلا سعي لأنه
وكذا الرمل لم يشرع إلا مرة واحدة في طواف
بعده سعي وإذا أرسل في طواف القدم
ان آخر السعي إلى طواف الزبارة لما ذكرنا أهق
(وكذا يخطب) أي خطبة واحدة بعد صلاة
الظهر ومنى مائة ركعة مقصورة متون منصرف
ويعجز زكاة صرفه سعي به لما عني فيه من
الدما أي يراق أهق

٧٠

على هيئة ويستلم الحجر كلما مر به ويختم طوافه بالاستلام*
واستلام الركن الثاني كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
المقام أو حيث ينس من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع
وهذا طواف القدوم وهو سنة لغیر المقيم بمكة* ثم يعود
ويستلم الحجر ويخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا
يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم يخط نحو المروة ويمشي على مهل
فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميادين الأخضرين يسعى سعيا
حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا
شوط فيسعى بينهما سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم
بالمروة ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت فلا ما اراد*
فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم
الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات
وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج
إلى منى فيقيم بها إلى صلاة فجر يوم عرفة* ثم يتوجه إلى
عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم
فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا

(يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
سعى به التروية والخطيب فيها رأى فلما تكبرت عرفات
انها من الله تعالى فيسعى التاسع يوم عرفاته
(ثم يتوجه إلى عرفات) هكذا فعل عليه السلام
ولو توجه إلى عرفات قبل ذلك أو بات بمكة وتوجه
في اليوم التاسع جاز اه في

(وشروط الجمع) واجيب بان شون الجمع على خلاف القياس فبرأى على ماورد فيه وماورد في الجمع بين الصلاتين ولو احرم بعد الزوال قبل الجمع بين الصلاتين صح الجمع وقيل لا بد من الاحرام قبل الزوال اهـ في وقتها المعهود ولها قول اهـ فانه عنده يجوز لانها اصل المصلحة لان الصلاة امامك فان مضاه وقتها او مكانها وعند فعلها لا تكون نفسها الا وجد الالف اصل الفليس ظلام آخر الليل الوج انفس الزاني من غير

٧١

بأذان واقامتين وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما
وكونه محرما فيه ما ثم يقف راجعا مع الامام بوضوء او غسل
وهو السنة قريب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن
عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا
مليبا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته بجهده
ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبليين سامعين لقوله
ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل
قرح ويصلي المغرب والعشاء بأذان واقامة * ومن صلى
المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر
خلافا لابن يوسف وجه الله ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر
صلى بغلس ووقف بالمسعر الحرام وصنع كما في عرفة *

المصلى (صلى بغلس)
ولكن المراد منه طلوع الشمس
ناختر قبل ان يزل الظلام وتشرق الشمس
(كافي عرفة) من التكبير والتليل والتلبية
والصلاة عليه عليه السلام والدعاء بحاجته
اهن
نهر قبل طلوع الشمس الى منى) ويسرع
اذ ابلغ بطن مجسر ولو دفع لئلا لغدر لاشي عليه
اهن

(كفى الخلف) هو الخلاء الجمعة التي
برؤوس الاصابع وكيفية ان يضع الحصة
على ظهر ايامه التي ويستعين بسبائه
(بكوم كل حصة) ولو سجد اجزاء ويجوز ان
يكل ما كان من جنس الارض اهق
(ان احب) لانه مفرد فلا يجب عليه اهق

بأذان واقامتين وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما
وكونه محرما فيه ما ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل
وهو السنة قريب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن
عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا
ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بما جأته بجهده
ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبلين سامعين لقوله
ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل
قزح ويصلي المغرب والعشاء بأذان واقامة * ومن صلى
المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر
خلافا لابي يوسف وجه الله ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر
صلى بغسل ووقف بالمشعر الحرام وصنع كما في عرفة *
ومزدلفة كلها موقف الا وادي محسر فاذا اسفر فجر قبل
طلوع الشمس الى منى فيبدأ فيها برمي جرة العقبة من بطن
الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة
ويقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق
وهو افضل او يقصر وقد حل له غير النساء ثم يذهب من يومه
او الغدا وبعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا يسعي

(ان كان قد تمهما) اي الرمل في طواف القدوم
 والسعي بعده لانهما لم يشرا في الحج الامرة
 واحدة وقد تم اهل
 (وقد حل له النساء) بالجماع الا انه لكن حلقت
 بالحق السابق لا بالطواف لان ما يكون
 محلا يكون محظورا والطواف ليس بمحظور
 وصلا كما يطلق الرجعي نراخي على وهو البينة
 الى ما بعد ويدل على ذلك ان من لم يحلق حتى
 طاف بالبيت لا يحل له شيء حتى يحلق اهل
 (ويقف عندها) والدعاء عند الجمرتين دون جرة
 في الوقوف والعقبه ان يقع الدعاء في وسط العبادات ولهذا
 لا يقف في اليوم الاول اهل
 (كذلك) اي مثل الاول في التحييد والتهيل
 والتكبير وسبق القبلة زافعا يديه للدعاء اهل
 (ويبيت ليالى الرى) اي ويقف على الرى لان عمر
 كان يواظب عليه وفيه شغل قلبه والتفكير بسكون
 الفاء هو الرجعي اهل

٧٢

ان كان قد تمهما والارمل فيه وسعى بعده وقد حل له النساء *
 واول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكره تأخيرها
 عن ايام النحر ثم يعود الى متى فيرمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني
 بعد الزوال يبدأ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع
 كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع الفجر في اليوم
 الرابع لا بعده حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو واجب
 وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما * وجاز الرى زابكا
 وغير راكب افضل في غير جرة العقبة ويبيت ليالى الرى بمنى *
 وكره تقديم ثقله الى مكة قبل نومه فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب
 ولو ساعة فاذا اراد الطعن عنها طاف للصدر سبعة اشواط
 بلا رمل ولا سعي وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي
 من زمزم ويشرب ثم يأتي الباب ويقبل العقبة ويضع صدره
 وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود
 ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويكي ويرجع القهقري
 حتى يخرج من المسجد

(وكره تقديم ثقل) بفتح التاء الثلاثة والوقف وهو
 ما قبل من المتاع والحوائج اهل
 (فاذا اراد الطعن عنها) اي الرحيل عن مكة
 اهل
 (طواف الصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف
 اخر العهد لانه يودع البيت ويصدر عنه وقد
 قال عليه السلام من حج هذا البيت وبصدر عنه وقد
 انتم ببيت من زمزم ويشرب من هذا البيت فليكن
 متفكرا لا تروى في كل مرة ويظهر
 الى البيت ويصحب عليه ان تيسر اهل
 (ويذهبون مجتهدا) اي بما يجتهدون اهل

اهل
 (ويذهبون مجتهدا) اي بما يجتهدون اهل

vr

طوف
كذلك اهق

في الكافي اهـ

19

بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جللها
او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما * والبدن من
الابل والبقر

*** (باب القران والتمتع) ***

القران افضل مطلقا وهو ان يبل بالعمرة والحج معان الميقات
ويقول بعد الصلاة (اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي
وتقبلهما مني) فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى
ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين
وسعى سعين جازوا ساء ثم يحج كما مر * فاذا رمى جرة العقبة يوم
الحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة
وسبعة اذافرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين
الدم * وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها
فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران * والتمتع افضل
من الافراد وهو ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه
فيحرم به من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق
الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم

(القران) هو مصدر من قرنت بين الشيئين
اذا جفت بينهما والقارن الجامع بين الحج
والعمرة والتمتع من التمتع والمتعة هو الاستمتاع
او التمتع في (واساء) ثابته في العمرة وتقديم طواف
الحج عليه ولا يلزمه ذلك في اداء القران من افعال العمرة قبل
(ثم يحج كما مر) بعد القران من افعال العمرة قبل
التحلل اه في (وسبعة اذافرغ) بعد ايام التشريق اقوله
تعالى وسبعة اذارب جمع اي من منى اه في

(ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج) او باكثر طوافها
فيها سواء احرم فيها او قبلها كذا قاله شيخنا
والشمني اه في (كافرد من عامه الذي اعتمر فيه
ثم يحج) قال الزيلعي الاحرام
من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا التمتع اه في
(وتحلل منها) ان شاء بالحق او بالتقصير اه في
(ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يتحلل لانه صار ملكا وميقات
ثم يحرم بالحج من الحرم (لانه صار ملكا وميقات
الملك في الحج الحرم على ما مر اه في

وقبله افضل) اي في تلك السنة لانه لا يكون متمتعا الا
 ويحج اذا حج في تلك السنة فيقبل في طواف الزايرة لانه
 الحج كما تقدم ويرى في طواف الزايرة بعد الحج ولا يسي بعده
 ومن لا يري في طواف الزايرة بعد الحج ولا يسي بعده
 منى لا يري في طواف الزايرة بعد الحج ولا يسي بعده

يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكه
 وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام
 بها لقبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من
 التجليل * والاشعار جازر عندهما وهو شق سنامها من الابر
 وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من اليمين ويكره عند الامام
 ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر
 حل من احراميه * ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل
 المواقيت فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق
 الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا * ومن طاف للعمرة قبل
 اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعا وان
 كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل واقام
 بمكة وحج صبح تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما
 ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان
 يعود الى اهله ثم يأتي بها وعندهما يصح وان لم يعد * وان بقي
 بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا
 وما افسده الممتع من عمرته اوجه مطى فيه وسقط عنه دم

ليكون آخره صيام يوم عرفه لا احتمال القدرة
 على الاصل كذا في التجليل) لانه منذ كوفي القروان
 (وهو اولى من الهدى والهدى والقائد ولانه لا اعلام
 بقوله تعالى والهدى والقائد) اما اذا وقف على قطع الجبلد
 والتجليل الزينة اه في
 (وهو من سنامها) اما اذا وقف على قطع الجبلد
 دون اللحم فلا بأس به اه في
 (ومن هو داخل المواقيت) لانه بمنزلة المكي
 في عدم الاحتياج الى السير فيه بايقاط احده
 السفرين اه في

(وقيل لا يصح عندهما) اي عتقه لان تركه
 مستحبان وهذا الحكم جازي كل اتفاق فلو قال
 ولو اعتمر الحج وكذا لو عاد لغريمه لكان
 في التصور تبركا بصورة ذكرها كذا قاله
 شيخنا اه في
 (لا يصح) اي عند ابي حنيفة لان حكم السفر
 الاول باق لانه لم يعد الى وطنه الذي اثنى السفر
 منه فصار كمن خرج من مكة اه في

(وان لم يعد) اي الى اهله لان السفر الاول بطل
 باقامته بالبصرة قلنا انما سفر اربع فيه بين
 النسيك كن متمتعا اه في
 (لا يصح عتقه اتفاقا) لان عمرته بمكة والسفر
 الاول قد انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتع لاهل
 مكة اه في
 (مضى فيه) وان كان فاسدا لانه لا يمكن الخروج
 من عهدة الاحرام الا بالافعال اه في

(باب الجنائيات) لا فرغ من بيان احكام الحرم من
 بدأ بآياته من العوارض من الجنائيات
 والاحصاء والقوانين وهي جميع جنائيات اسم لفعل
 محرم شرعاً وما عمل به من النقص والاطراف
 الفقهاء مخصوصها بفعل في النفس والمراد منها
 واما الفعل في المال فممنوعه لبيان انها
 فعل ليس للمحرم ان يفعله واما الفعل في
 فعل ليس للمحرم ان يفعله واما الفعل في
 ههنا انواع فقال ان طيب الخ اهل
 للرجح حكم الكل ولو لم يكن على المكره شيء اهل
 الارفاق ولا يرجع على المكره شيء اهل
 ففعله اربعة دماء) ففعله معنى الكفارة فينفذ
 التداخل باقتدار المجلس كما في آية السجدة اهل
 (او رأس غيره) في الهداية ان حلق رأس محرم
 بامر او بغير امره ففصل الحلق صدقة وعلى
 الخلق دم وفي جوامع الفقهاء العتبي ولوقص
 اظافر غيره فهو كالحلق عند أبي حنيفة وعند
 محمد لا شيء عليه اهل
 (ولو ارتدى) أي جعله كالرداء على كفته اهل

التمتع * ومن تمتع ففحى لا تجزئه عن دم المتعة
 * (باب الجنائيات) *

ان طيب المحرم عضو الزمه دم وكذا لو ادهن بزيت وعندهما
 صدقة ولو خضب رأسه بحناء او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا
 لو لبس مخيطا يوما كاملا او حلق ربع رأسه اولحيته او حلق
 رقبته او ابطيه او احدهما او عاتيه وكذا لو حلق محاجه
 وعندهما صدقة * وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس
 واحد فعليه دم وكذا لو قص اظافر يده واحدة او رجل * وان
 قص اظافر يديه او رجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء
 وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه
 او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من
 ربع رأسه اولحيته او حلق بعض رقبته او عاتيه او احده
 ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة اظفار او خمسة
 متفرقة وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس
 او حلق لعذر خيران شاء ذبح شاء وان شاء تصدق بثلاثة اصوع
 على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام * ولو ارتدى
 او اتشح بالقميص او ارتدى بالسر او بل فلا بأس به

(او اتشح) الاتشح ان يدخل ثوبه تحت ثيابه
 البغى ويقبض على منكبيه الايسر اه
 فلا بأس به لعدم لبس المعتاد اه

(وليس له ان يفترق الخ) وقال زفر ومالك
 والناسي يفترقان فيه لان الصلاة اوجبا
 الاقتران غير ان مالك قال يفترقان اذا خربما
 من منزلتهما والشافعي اذا اتبعا الى المكان
 الذي جامعاه فيه لان خوف الافساد
 فيه وعند زفر اذا احرما لان الخرز عن
 يتحقق من وقت الاحرام واما جامع قبل
 الوقوع يجب بعده اهق
 (وعليه بدنة) لقول ابن عباس وعليه بدنة
 الوقوف فسد نسك وعليه دم واذا جامع بعد
 الوقوف لا يفسد نسكه وعليه دم
 (وكذا الوقوف اولس بشهوة) على ما ذكره في
 الاصلاح لان في معنى الاستمتاع اهق
 (فسلت) وبعض في ان كانت فاسدة يرد قضي
 اهق

وليس له ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
 الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل
 طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل اولس بشهوة وان لم ينزل
 وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها
 وان كان بعد طواف الاكثر لم يفسد * ولا شيء ان
 انزل بنظر ولو الى فرج * وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن
 ايام النحر فعليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر الرمي
 او قدم نسكا على نسك هو قبله * وان حلق في غير الحرم لحج
 او عمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف رحمه الله فلو عاد المعتمر بعد
 خروجه فقصر فلا دم اجماعا * ولو حلق القارن قبل الذبح لم يمه
 دمان وعندهما دم * والدم حيث ذكركم رشاة تجزئ في
 الاضحية والصدقة ما يجزئ في الفطرة

فصل

ان قتل محرم صيد بر او دل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قية
 الصيد بتقوم عدلين في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان
 لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت فذبحه
 بالحرم وان شاء اشترى بها طعاما فصدق به على كل فقير نصف

(خلاف لهما) لهما انه عليه السلام ما مثل
 عن شيء قدم ولا اخر الا قال افضل ولا ربح وله
 قول ابن عباس من قدم نسكا على نسك فعليه
 دم والمرا دني الحسب الا نعم القدية اذ لو
 اجري على اطلاقه طواف الركن او الحلق
 قبل الوقوف وقد اوجب الله القدية على من
 حلق قبل او انه للضرورة فكيف عند عدمها
 كذا في شيء شيخنا اهق

(خلاف لابي يوسف) ذكر في الجامع الصغير
 قول ابي يوسف في المعتمر ولم يذكر في الحجاج
 وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحجاج
 بالخلق بمنى وهو من الحرم والاصح انه على
 اختلاف اهق
 (ان قتل محرم صيد بر) الحبيب ان المحرم صيد بر
 الحبيب ان المحرم صيد بر
 (ان قتل محرم صيد بر) الحبيب ان المحرم صيد بر

اعلم ان الصيد هو
 وهو ما يكون في الفلاة
 وهو ما يكون في الداه في الفلاة
 وهو ما يكون في الداه في الفلاة
 وهو ما يكون في الداه في الفلاة
 وهو ما يكون في الداه في الفلاة

(وعند محمد الجزاء تطير الصيد) لقوله تعالى (والله اعلم) فانه تعالى اوجب
نخزاة المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب
المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب
المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب
المثل من قبل من النعم فانه تعالى اوجب

ولا يبي خفية واي
الاجماع فعمل على الحقوق والعباد فان اتلاف
في الشرع كما في حقوق العباد اه في
الحبوان مضمون بالقيمة وكان المثل منصوص
نصا فكذا في حقوق الخ (لان اتلاف الكل يوجب
ضمن الكل فان اتلاف البعض يوجب ضمان
البعض كما في حقوق العباد اه في

صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به
او صام عنه يوما كاملا وعند محمد الجزاء تطير الصيد في الجنة
فيما له تطير * ففي الطي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق
وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة
وما لا تطير له فلكقولهما والعامد والناسي والعائد والمبتدئ
في ذلك سواء * وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف شعره
ضمن ما نقص من قيمته * وان تنفر ريشه او قطع قوائمه فخرج
عن حيز الانتفاع فعليه قيمة كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان
كسرى بيضه فقيمة البيض فان خرج من البيض فرخ ميت فقيمة
الفرخ * ولا شيء يقتل غراب وحداة وذئب وحية وعقرب
وفأرة وكلب عقور وبعوض وبرغوث ونمل وقرادة وسلحفاة
وان قتل قطة او جرادة تصدق بماشاء وتمر خير من جرادة
ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان صال فلا شيء يقتله وان
اضطر المحرم الى قتل الصيد قتلته فعليه الجزاء * وللحرم ذبح
شاة وبقرة وبعير ودجاج وبط اهل وصيدهم وعليه الجزاء
بذبح حمام مسرول او طي مستأنس ولو ذبح صيدا

(ولا يبي قتل غراب الخ) وان قتل الحلال صيدا
المحرم فعليه قيمة لقوله عليه السلام ولا يبي
صيدها ولا ان الصيد استحق الامن بسبب الحرم
وفقد قوته والتصدق متعين في هذه الاربعة وهي
من قوله وان حلبه الى قوله وان قتل الحلال
لان ضمان اتلاف وليس بكهارة فكان كضمان
الاموال في تقويت وصف ذب في الحمل
ولا يجزئ الصوم لما تقدمنا اه في
(وسلطها) بضم السين وقع الالام وسكون الهاء
المهملات والمراد بالمثل قتلها فقد عوتب بها
تؤذي وما لا تؤذي لاجل قتلها فقد عوتب بها
بعض الانبياء عليهم السلام لانهم من الصيد وان
(بذبح حمام او طي) لانهم من الصيد وان
استأنس بالخالطة ولو ذبحه على شاة طي فلو ذبح
لا يجب قتل الولد جرأة عندنا كما يجب قتل
الشاة لان الولد يتبع الام كما في الرق والمحرم ذبحه وقال
الشافعي الولد ملحق بالطي فيجب قتل جرأة
لان الولد ينسب الى الاب اه في

(فعله قيمته ما اكل) بعد الجزاء عند الامام
 وقال ليس عليه جزاء ما اكل من الصيد
 الاستنفاء اهـ في الحل وذبحه
 (صاده حلال وذبحه) اهـ
 حلال في الحرم اهـ
 (فعله ارساله) لانه صار من صيد الحرم
 (فعله ارساله) لانه صار من صيد الحرم
 وما احرم الحرم يجب عليه الارسل ولو في الحل
 تقويت الامن الذي
 اهـ
 (وان فات زمة الجزاء) اهـ
 استحققة الصيد وكذا اذا باع الحرم الصيد من
 محرم او حلال اهـ
 (لا يلزم ارساله) لانه محفوظ بهما لا به ولا به
 بالملك اذ لو دبر وجوب الجزاء عليه لو جمع
 الارسل اذ لو دبر وجوب الجزاء عليه لو جمع
 فوجده في يده احد كان له اخذه وقيل اذا كان
 القفص في يده يلزم ارساله كما اذا كان الصيد في
 يده فانه يشترط اهـ

فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف
 محرم آخر اكل منه ويحل للمحرم لحم صيد صاده حلال
 وذبحه ان لم يده عليه ولا امره بصيده ولا اعانه * ومن دخل
 الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان
 باقيا وان فات زمة الجزاء * ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد
 لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فأرسله احد
 ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه
 المحرم محرم آخر ضمنا ورجع آخذه على قاتله * وان قتل
 الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حله بقيمة لبنه * ومن
 قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن
 قيمته الا ما جف والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ
 الصوم * وحرم رعى حشيشه وقطعه الا الاذخر * وكل ما على
 المفرد به دم على القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير
 محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان
 قتل حلالا صيد الحرم فعليهما جزاء واحد ويبطل بيع
 الحرم الصيد وشراؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا
 ضمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

(ضمنا للمخ) اي كل واحد منهما جزاءه ما انا القاتل
 فلا ذبح في كل واحد منهما جزاءه ما انا القاتل
 (اما الاذخر) لانه عليه الصلوة والسلام
 استثناء وهو كسر الهمة وانحاء المهيمة نبت
 طيب الرائحة معروف ولا يابس بانخذ الكفاة
 من الحرم لانه البست من نبات الارض واتماهى
 مودوعة فيها ولا يابس من المدينة اهـ
 (البابس من النبات) دم لاجرام الحج ودم لاجرام العمرة
 (دمان) اهـ

(ثم احرم) اي بالحج وقت بعرفة جازجه
وعليه دم لانه لما انتهى الحج من الميقات لقوله
وجب عليه الاحرام بالحج من الميقات لقوله
عليه الصلاة والسلام فاذا جاوز الميقات لقوله
لا تحرموا ابن عباس واخر الاحرام من ميقاته حلالا قل
ارتكب التي في حجه وقاضها بالاحرام من ميقاته ففك
التقصان بالاداء الذي يجزي اح
لوا حرم حجج والمسألة مجالها اي طواف بعرة
(بعد ما شرع في الطواف) اي طواف الوجوب
في الحج اي الدم لتأكيده الوجوب
(لا يسقط) اي البستان اي ايستان في
بالشروع كوفي البستان اي ايستان في
(وان دخل كوفي البستان) اي ايستان في
حاشا داخل الميقات لو عمه الداخل والمندخل
المعلمان اكثر فائدة ولا كلام عليه كذا
قاله شيخنا في قول سبع المصنف صاحب الهداية
وصاحب الهداية في الامام محمد تبركا اه في

(باب مجاوزة الميقات بلا احرام)

من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم فان عاد اليه
محرم ما لم يسقط وعندهما لا يسقط بعوده محرم وان لم يلب
وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعرة ثم
انفسد ها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
عادوا حرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوزه كي او تمتع الحرم
غير محرم فهو من جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

(باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

مكنى طواف لعمرته شوطا فأحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء
حج وعمرة فلو اتهم ما صح وعليه دم * ومن احرم بحج ثم باخر
يوم النحر فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه
والالزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه * ومن فرغ من عمرته الا
التقصير فاحرم باخرى لزمه دم * ولو احرم آفاقي بحج ثم بعرة

(فله دخول مكة) لانه لما دخل البستان حلالا
صار كاللبناني والبستاني ان دخل مكة كانا احراما
بلا احرام فكذا هذا الداخل فيه وهذا هو
الحيلة لمن اراد الوصول الى مكة من اهل الافاق
بلا احرام اه في
(طاف لعمرته شوطا) لو قال اقل من اربعة
والثلاثة وكذا اذا لم يطف كذا قاله شيخنا في قول
هذا الفظ الامام محمد في الجامع الصغير وقد
ذكره صاحب الهداية من غير تقدير بركابه كما
هو عادة في بعض المصنف اه في

(فان مضى عليهما صح وزمه دم) للجمع بينهما
 في الاحرام ان كان قبل طواف الكن وفي بقية
 افقاه ان كان بعده اه في
 (زومه الرض) اي رفض ما احرم به لا يصبر
 تمامين عمرتين لان فاق الحج فخلل بأفعل
 العرة من غير انقلاب احرام لها وعند اي
 (باب الاحصار والقوات) اي فوات الحج
 (باب الاحصار لانه مطلقا قال احصره العدو
 واحصره المرض قال الله تعالى للفقراء الذين
 احصروا في سبيل الله فاذا قدر على احدهما
 الوفاء والوفاء فانما قدر على احدهما
 فليس يحصر اهق
 (او عدم محرم) لمرة بان مان محرمها بعد
 الاحرام ومنها وبين مكة ثلاثة ايام فافوضها
 اهق
 (فانه ان يمشى شاة) او فتيها بشرى بها شاة
 وتذبح هناك ولو بعثت به او فتيها لجاز ويجزى
 سبعها اه

زماه فان وقف بعرفة قبل افعال العرة فقد رفضها لا لو توجه
 ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج ندب رفضها ويقضيها
 وعليه دم فان مضى عليهما صح وزمه دم وهو دم جبر
 في الصحيح وان اهل الحاج بعرة يوم النحر او ايام التشريق
 زمه وزمه رفضها وقضاؤها ودم فان مضى عليهما صح وعليه
 دم ومن فاته الحج فأجرم بحج او عمرة زمه الرض والقضاء
 والدم

(باب الاحصار والقوات)

ان احصر المحرم بعد توأمرض او عدم محرم او ضياع نفقة
 فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ويحلل
 بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلا فلا يني يوسف رحمه الله
 تعالى وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحهما قبل يوم النحر
 لا في الحل وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج
 وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمره وعلى المعتمر عمره
 وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
 وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل وزم
 المضى وان امكن ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراك الحج

(في وقت معين) ليعلم وقت تحلله حتى لو كان
 الذبح ففعل ما يفعل المحرم من الجزاء والتعيين
 كان عليه ما على المحرم من الجزاء والتعيين
 محتاج اليه عند اي حنيفة لا عند هلاله
 محتاج اليه عند اي حنيفة لا عند هلاله
 موقت يوم النحر ان كان محصرا بالحج
 (ببعث دمين) دما تحببه ودما العزة لانه محرم
 بهما فلو بعثوا احد التحلل عن واحد منهما اه في
 اجرام العزة لم يتحلل عن واحد منهما اه في
 (ان كان محصرا بالحج) فبذبحه لان دم المحصر
 بالعين لا يذبح بالزمان (وعلى المعتمر عمره)
 وتحلل بمغناه ان المغتر اذا احصر
 فيها متحقق غنينا وقال مالك والشافعي
 لا يتحقق لانها لا تفتوت وحكم الاحصار
 يخاف الفت وانما انه عليه الصلاة والسلام
 واجمها به احصروا بالحدودية وكانوا معترين
 فكانت تسمى عزة القضاء اه في

فلتجمل الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام
 من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليجمل بعينه له على
 وعليه الحج من قابل ولأنه لا طريق له على
 الخروج من الحرم إلا بأداء أحد التكبير
 عند عدم المحصر اهـ في
 (باب الحج عن الغير) الاصل في هذا الباب
 ان لا نسا أن يجعل ثواب عمله لغيره كما ينبغي
 عند العجز لا عند القدرة) لان المقصود به
 سدخلة العجز لا سدخلة الحاجة وذلك يحصل
 يحصل بفعل الاصل اهـ في
 (لالتفعل) لان في حج التفعل يجوز الاية مع
 القدرة لان باب التفعل اوسع القدرة على
 التفعل في الصلاة فاعدا اورا كما مع القدرة على
 القيام والتزول ثم الصحيح في المذهب في حج عن
 غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه لما روي
 ان امرأة من خثعم الخ اهـ في

فقط جاز التحلل استحسانا * ومن منع بمكة عن الركنين فهو
 محصر وان قدر على احدهما ليس بمحصر ومن فاته الحج
 بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بأفعال العمرة وعليه الحج
 من قابل ولادم عليه ولا فوات للعمرة (وهي احرام وطواف
 وسعي) وتجوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وايام
 التشريق ويقطع التلبية فيها بآل الطواف
 (باب الحج عن الغير)
 تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية
 بحال وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لا عند القدرة
 ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز
 للحج القرض لا للتفعل * ومن عجز فاجح صح ويقع عنه وينوي
 النائب عنه فيقول ليبيك بحجة عن فلان * ويجوز اجماع
 الصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى * ومن امره رجلان
 فاحرم بحجة عنهم ماضين ففقهما والحجة له وان أبهم الاحرام ثم
 عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رحمه الله
 وبعده لا * ودم المتعة لا يصح تعيينه والقران على المأمور
 وكذا دم الجناية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف

(فيقول ليبيك) اي بعد الركنين اللهم اني
 اريد الحج فيسره لي وقبله مني ومن فلان كذا
 فله سبحة اهـ في
 (الحج الصرورة) يقال رجل صرورة للذي
 لم يحج وكذا رجل صرورة قصوري اهـ
 جوهري وهو من لم يحج عن نفسه والصرورة
 من الصر وهو الشدة وكله ممنوع كالصرور
 كذا في الحقائق اهـ في
 (والمرأة والعبد) والمأذون لوجود الفضل
 والنية عن الامر لانه عليه الصلاة والسلام
 جاوز في الشريعة فلا يقع عن غيره
 (لا يصح تعيينه) فلا يقع عن غيره
 او عمرة فترن فهو محجوج عن الامر وهذا
 حنفية وعندهما يجوز عن الامر واما اذا نوى
 ان يخلو في اذن قرن عن الامر واما اذا نوى
 باحدهما عن شخص آخر او عن نفسه فهو
 مخاف بلا خلاف ذكره في المحيط اهـ في

(وان مات المأمور في الطريق الخ) لان المأمور
 به الحج الصحيح بخلاف ما اذا فاته الحج حين
 لا يضمن النفقة من ثم يفتون باختيار اه في حين
 ولا يجب نفقة (وهو ان يذهب الى عرفان
 لا يضمن النفقة بآرافة الدم لا التعريف
 لان المقصود القربة بآرافة من حل وعندنا
 وعند مالك يجب اذا ساقه كان حسنا التوقف
 ولو في هدى المتعة والقران يحفظه في اعلان
 يوم آخر فربما لا يجد من نسك فينبغي فيه الاعلان
 بغيرها قبل يوم الشعر بخلاف دم النحر وسببها الخبايا فلا يلزم به
 الاخذلة قبلها للفاضة اه في
 (وبأكل كل من هدى التطوع الخ) لقوله تعالى
 فاذا وجب جنونها فكلوا منها الاية ثم بالاكل
 واقله ينفذ الاستحباب وحديث جابر انه قال
 في حديث وصف حج الذي عليه الصلاة
 والهدية ثم انصرف الى الحرم فحرم ثلثا ووسيت
 في هديه ثم اعطى عليا فحرم ما فخر واشتركه
 في قدر فطخت فاكل كل من لهما وشربا مني
 هي فها رواه مسلم واحمد اه في

رحمه الله وان كان ميتا في ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق ينجح من منزل أمره من
 ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور لكن عند
 ابي يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث وعند محمد رحمه الله بما بقي
 من المال المدفوع ويرى ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة
 ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جاز * وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

(باب الهدي)

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاء ولا يجب تعريضه * ويجزئ
 فيه ما يجزئ في الاضحية وتجزئ الشاة في كل موضع الا اذا
 طلف للزيارة جنبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق
 فلا يجزئ فيها الا البدنة وبأكل كل من هدى التطوع والمتعة
 والقران لامن غيرها * وخص ذبح هدى المتعة والقران
 بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به
 على فقير الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى اجر
 الجزار منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان قص بر كويه ضمنه
 ولا يحلبه فان حلبه تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد

(لا من غيرها) اي لا يجوز الاكل من دم
 الكفار والتصدق به اه في
 (واجب فيها التصديق الخ) لان الصدقة قربة
 ويجوز ان تصدق به الخ لا يجوز الصدقة
 معقولة لانها مستغلة الشاهي فلا يختص بها
 فقردون فقير ولا فرق بينهم وبين غيرهم
 على غيرهم لان الدماء وجبت توسعة لاهل
 المحتاج ولا فرق بينهم وبين غيرهم
 (ولا يعطى اجر الجزار منه) لما روي عن علي
 انه قال ان تصدق بالجزار منسأ وقال فغنم تعطيه
 وان تصدق بالجزار منسأ وقال فغنم تعطيه
 لا اعطى الجزار منها نسأ اذا شرط اعطاء منها يتي له
 من غنمنا ولاه اذا شرط اعطاء منها اه في
 نبركا فلا يجوز الكل منها اه في

(مسائل منثورة) جرت عادة المصنفين ان يذكروا في آخر الكتاب ما نذروا من المسائل في الابواب السابقة وينرجوا عنه بمسائل منثورة او مسائل للفائدة وتدخل في الابواب (بطلت) واي شهادتهم والحج باقاني (لانه عبادة عرفت في زمن منصوص نسخ الجامع الصغير (له ان يحللها) وفي بعض انه يحللها بقبر جامع او جامعها والا اوله يدل على ان جامعها والثاني كقص ظفر او شعر في جامعها او الثاني ان يحللها بالجماعة اه ن

ليقطع لبنه فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء وان عطب التطوع نحره وصبح نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يأكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره * وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران لا غيرها

(مسائل منثورة)

شهدوا ان هذا اليوم الذي وقفوا فيه يوم النحر بطلت ولو شهدوا انه يوم التروية صحت * ومن ترك الجرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى السكك * ومن نذر ان يحج ماشيا يمشي من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث يحرم فان ركب زمه دم * حلال اشترى امة محرمة بالاذن له ان يحللها والاولى تحليلها بقص شعرا وقلم ظفر قبل الجامع

(كتاب النكاح) *

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا * يجب عند التوفان ويكره عند خوف الجور ويسن مؤكدا حاله الاعتدال ويتعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي او احدهما كزوجه فقال زوجت وان لم يعلما عنهما * ولو قال دادي او يذير فتي

(كتاب النكاح) لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وانما من بينها النكاح لان فيه من مصالح الدين والدنيا وقد اشتهرت في وعيد ما اتفق في حكمه من احكام الشرع مثل والنسع والطبع فاما دواعي النسع من الكتاب والسنة والاجماع فظاهرة واماد دواعي العقل فان كل عاقل يجب ان يبني اسمه ولا يحمي ربه وماذا لا غالب الايقاء التسل واما الطبع فان الطبع البهيبي من الذكور والاتي يدعو الى تحقيق ما عده من النكاح والاضاحات النسع اه نافقه اعلم ان اتيام كانت باذن النسع عند خوف الجور (ويكره عند خوف الجور) (او يذير فتي) اي قبلت مقال الاخر اه ن

(ولو في عدة من بائن) تقبيل النكاح فقبيل
 الخوف في عدة رجعي بالطريق الاول لئلا
 الوفاي فيه فلا حاجة الى ذكره فاشيخنا اه في
 او يفتي مع التسليم لان النكاح موطوءة وحكمها
 (والجمع بين امرأتين) سواء كانتا مملوكتين
 غنمان يجوز لاطلاق قوله تعالى او مملكت
 ابا بآبائهم واخذ عامة العلماء بقول علي لعوم
 (بجلاف الجمع بين امرأتين) لان امرأة الالب
 لو قدرت ذكر اجازة تزوج بنت الزوج اه في
 (والزنى يوجب الخ) اي الزنى بمشبهة حلالا
 او ما ضابطها فلا تثبت الحرمة بوطئ صغيرة
 لان شئ خلافا لابي يوسف فبأس على العجز
 قلبا لله وطحا للولد ومختلف فيا بجلاف
 العجز لجواز وقوعه منها كبرهيم وذكرها
 عليها السلام اه في

وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا
 ولو في عدة من بائن او رجعي او وطئا بملك يمين فلو تزوج
 اخت امته التي وطئها لابطأ واحدة منهما حتى يحترم الاخرى
 لو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينهما
 ولهما نصف المهر * والجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما
 ذكرنا تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها الا منها * والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبين ونظره الى فرجها الداخل ونظرها الى
 ذكره بشهوة * ومادون تسع سنين غير مشتهاة وبه يفتي *
 ولو انزل مع المس لا تثبت الحرمة هو الصحيح * وصح نكاح
 الكاكية والصابئة المؤمنة بنبي المقررة بكتاب لاعادة كوكب *
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكاكية ولومع
 طول الخبرة * والحرمة على الامة واربع قطع للحر حراثا واماء
 وللعبد اثنتان * وحبل من زنى خلافا لابي يوسف ولا توطأ
 حتى تضع * وموطوءة سيدها اوزان * ولو تزوج امرأتين
 بعقدة واحدة محرمه صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها
 وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او سيده

(وصح نكاح الكاكية) حرمة كانت وامامة قوله
 تعالى والمحصنات المؤمنات بن عمر انه لا يحل
 لانهما مشركتان لانهم بعدون المسيح وعزرا
 وحمل المحصنات على من اسلم والجمهور ما اتوا
 والشركاء ليس من اهل الكتاب اه في
 (والحرمة على الامة) اي وصح نكاح الحرمة على
 الامة لانها حلال تقتضى اوقافها

لعدم النصف اه في
 (ولا يصح تزوج امته) اي لومدرة ارام ولا
 اومكامة لان ملك الثقة يثبت للمولى قبل
 النكاح فيؤدى الى ابطال النكاح ولا يصح
 للعبد تزوج سيده لانه يفتي الى الجمع اه في

(ففيما اذا كانت عدّة البائن) فان كانت مفصّلة
عن خلاف رجعي لم يجز انصافا لهما ان المحرم
نكاح الامة على الحرة بالحديث ونكاح الامة
في عدّة الحرة ليس بنكاح على الحرة (زوال
الملك والملك الا ترى انه طلق فزوج امرأة
تزوجت عليها امرأة ففهي طالق فزوج امرأة
فصلما بالام والطلاق وله ان نكاح
جواز نكاح الامة والتزوج باق في العدة من
وبعد لقاء المتع من التزوج والتزوج بالاخت
والنقطة فيني احصاها كلوا تزوج الاخت
في عدّة الاخف والمساألة التي فالتعويذ
العرف اه في
(ولان نكاح المتعة) وهو ان يقول اتعنت كذا
مدّة كذا من المال او يقول متعني نفسك كذا
من الدراهم مدّة كذا فتقول متعتك نفسي
ولا بد من لفظ التمتع فيه اه في

او مجوسية او وثنية ولا خمسة في عدّة رابعة أبانها ولا امة
على حرّة ولو في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدّة البائن
ولا حامل من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها
ولا نكاح المتعة والموقت

*** (باب الاولياء والاكفاء) ***

فقد نكاح حرّة مكلفة بلاولى وله الاعتراض في غير الكفو
وروى الحسن عن الامام عدم جوازه وعليه فتوى قاضيان
وعند محمد بن عقدة موقوف او من كفو * ولا يجبرولى بالغة ولو
بكر ا فان استأذن الولي البكر فسكت او ضحكت او بكت
بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو زوجها فبلغها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استأذنها
غير الولي الاقرب فلا بد من القول وكذا لو استأذن الثيب *
ومن زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او تعيس فهي
بكر وكذا لو زالت بزنى خفي خلافا لهما ولو قال لها الزوج
سكنت وقالت رددت ولا بينة له فالقول لها وتحلف عندهما
لا عند الامام * وللولى انكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة
ولو ثيبا فان كان ابا او جدّا ازم وان كان غيرهما فلهما الخيار

(وعليه فتوى قاضيان) وبداخذ كثير من
المشايع قال نكح الاثمة هذا اقرب الى
الاحتياط وقال صاحب الهداية المطلقة
ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كفو ودخل بها
الزوج ثم طلقها لا تحل للرجل الاول على ما هو
المختار اه في
(فان كان ابا او جدّا ازم) ولا خيار لهم بالبلوغ
وان كان من غير كفو وعلم عدمها وبدون مهر
بسوء الاختيار مجابة وفسقا كان العقد باطلا
على قول (وان كان غيرهما) اي غير الاب والجد قوله
غيرهما يتناول القاضى والام حتى اذا تزوج لان
الولاية الملزّمة تنبى على الرأى الكامل والشفقة
فاصر والقاضى وان كان رأيه فشفقة فاصرة
وعن ابي حنيفة اه لا يثبت الخيار لهما اه في

(ولا يمتد خيارها) بل تختار حالة رؤية الدم
حتى لو أثاره لئلا تختار بلسانها ونسبها لها
ماضت وتقول رأيت الدم الآن ولا تغذر لبعده
مسافته ولو سألت عن اسم الزوج أو المهمل
أو سأل على الشهوة بطل ولو شئت ثم تناخوت
في المرافقة لا يبطل كالشفعة ولو جئت معه
تقول اطلب الحقين وتبدأ في التفسير به لا ما
دني اه بق (وان جهات الخ) ذكر في التلويح ان جهل الكبير
بالخيار لا يضطر لاستتار العلم في دار الاسلام
بالمانع من التعلم من جانبها بخلاف الامة
بالمانع من تعلم السيد بمانع اه في
ندمة السيد ما له في الايبطل لوقا ما له في
تض

اذا بلغها وعلم بالنكاح بعد البلوغ خلافا لابي يوسف
 وسكون البكر رضى ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان
 جهلت ان لها الخيار بخلاف المعتقة * وخيار الغلام والثيب
 لا يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة * وشرط
 القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات
 احدهما قبل التفريق ورثه الآخر بلغا او لا والولى هو العصبه
 نسبا او سبيعا على ترتيب الارث وابن المجنونة مقتم على ايها
 خلافا للمحمد * ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على
 ولده المسلم فان لم يكن عصبه فلا دم ثم للاخت لابوين ثم
 للاخت لاب ثم لولد الام ثم لذوى الارحام الاقرب فالاقرب
 التزويج عند الامام خلافا للمحمد وابو يوسف مع محمد فى الانهر
 ثم لمولى الموالاة ثم تقاض فى منشوره ذلك * ولا بعد التزويج
 اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه
 وقيل مسافة السفر وقيل بحيث لا تصل التوافل اليه فى السنة
 الامرة ولا يبطل بعوده * ولو تزوجها وليان متساويان فالعبرة
 للاسبق واذا كانا معا بطلا وبصح كون المرأة وكيله فى النكاح

(أوبسب) هـ و مولى العتاقة على ترتيب الأثر
 والجب فقدم القصر وان سفل ثم الأصل
 وان علام ثم الأخت لأبعد اهـ ن
 ((ثم ذوى الأرحام)) قال فى الخلاصة الأقرب
 من ذوى الأرحام الأم ثم البنت ثم بنت الابن ثم
 الابن ثم أخت الأب وأم ثم الأب ثم لام
 ان ثم الأخوال ثم الخالات
 ذوى من الجد السافل

(تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً) خلافاً لما لا
 وسيفان لقوله عليه السلام الناس سواء كلستان
 المشط لا فضل لعربي على عجمي إنما الفضل
 بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى إن
 أكرمكم عند الله اتقاكم بهذا يدل على أن
 التفاضل بالعمل لا بالنسب فمن أباطبه علمه لم يسرع
 بمنسبهم فزوى أنهم كانوا
 (ليس كفواً لهم) لأنهم اشترى العرب نسباً
 فلا يكافئهم غيرهم أهق
 (وبنو إلهة ليسوا بالخ) نسبهم فزوى أنهم كانوا
 بنو إلهة ليسوا بالخ) نسبهم فزوى أنهم كانوا
 بنو إلهة ليسوا بالخ) نسبهم فزوى أنهم كانوا

تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً * فقرش بعضهم كفاء بعض *
 وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم بل بعضهم كفاء بعض وبنوا
 باهلة ليسوا كفواً غيرهم من العرب * وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فسلم او حر ابوه كفرا وورقيق غير كفولن لها اب في
 الاسلام والحرية * ومن له اب فيه او فيها غير كفولن لها ابوان
 خلافاً لابي يوسف * ومن له ابوان في الاسلام والحرية كفولن
 لها آباء * وتعتبر ديانة خلافاً للمحمد فليس فاسق كفواً للبنت صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي * وتعتبر ما لا فالعاجز عن المهر
 المجمل او النفقة غير كفواً للفقيرة والقادر عليهما كفواً لذات
 اموال عظام عند ابي يوسف خلافاً لهما * وتعتبر حرفة عندهما
 وعن الامام روايتان فثالث اوجام او كاس او دباغ غير كفواً
 لعطار او برار او صراف به يفتى * ولو تزوجت غير كفواً لولوى
 ان يفرق وكذا الوقتت عن مهر مثلها له ان يفرق ان لم يتم
 خلافاً لهما وقبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى
 لا سكوته وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
 * (فصل) *
 ووقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفي

انه لا يكون كفواً في الكفاي وعن ابي يوسف
 التعريف في الشهادة قال يعرف عنده مسألة
 لا نعام الكفاءة وعنده بيع باب واحد فلا يقع
 التغيير أهق
 (كفولن لها آباء) المساواة فيما يحتاج النسب اليه
 وهو الاب والجد أهق

(قالا لعاجز عن المهر الخ) لان المهر عوض بضعها
 فلا بد من تسليمه والنفقة يتدفع بها حاجتها فلا بد
 منها لانها محبوسة بغيره وهي اليها الحق منها الى
 نسبها أهق
 (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل
 المروى عن ابي يوسف أهق
 (فليس لغيره الاعتراض) الا ان يكون اقرب لان
 الحق واحد غير متجزئ وقال ابو يوسف لغيره
 الاعتراض لانه حق لهم فلا يسقط الا برضاهم
 ككالدن المشترك أهق
 (وقف تزويج فضولى الخ) الفضولى هو من اوجب
 النكاح او من قبله بغير اذن ولا ولاية وقال
 في رواية ولنا ان العقد صدر من اهله مضافاً
 الى محله فبستم صوت الكلام العاقدين ويتوقف
 حكمه دفعا للضرر عن الموقوف عليه
 اوله أهق

(ولو امره ان يزوجه الخ) اقول ولم ارحم اليد او الرجل
 ما لوزوجه عوراء او مقطوعة اليد او الرجلين جازا جازا
 بعينه في السبابة قال فيها لوزوجه عوراء
 او مقطوعة احدى اليدين او الرجلين جازا جازا
 اه باقاني (وعند الامام بصح) لا يترك العرف في التزوج
 بالكفو وغيره لتخفيف المؤنة فلا يلغى الاطلاق
 فنقد عنده ولو تزوجه امة نفسه لا يجوز انفقها
 (لا يلزم واحدة منهما) للمخالفة فصار فضولا
 فيما قلناه الاجازة فيهما وفي احداهما قول
 صاحب الهداية قطع التفرق غير مستقيم
 صا حبا قول بل هو مستقيم لان تعينه عند عدم
 قبل اقول بل هو مستقيم وفي ذلك رد للزبلي وابن
 الرضى فاستقام اه في
 الهسم كذا قاله شيخنا اه في
 (صح) اي فنقد عند ابي حنيفة بلاخبار لوفود
 الشفقة مع زيادة مقاصد النكاح على ما ذكره
 ان هذا اذا علم بعدمها وفعل كما تقدم سابقا وكرر
 المسألة لبيان الخلاف اه في

النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا
 وأصيلا او وليا او كيلا او وكيلا واصيلا ولا يتولاها مفضولي
 ولو من جانب خلاف الابي يوسف * ولو امره ان يزوجه امرأة
 فزوجه امة لا يصح عندهما وهو الاستحسان وعند الامام
 رحمه الله يصح * ولو تزوجه امرأتين في عقدة لا يلزم واحدة
 منهما * ولو تزوج الاب والجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش
 في المهر او من غير كفو صح خلافا لهما وليس ذلك لغبر
 الاب والجد

* (باب المهر) *

يصح النكاح بلا ذكره ومع فقيه واقله عشرة دراهم فلو سعى
 دونها لزم العشرة وان سماها او اكثر لزم المسمى بالدخول
 او بموت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة
 الصحيحة فان سكت عنه او فاه لزمه مهر المثل بالدخول او
 الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله
 في الصحيح لا يتقص عن خمسة دراهم ولا يزداد على نصف مهر
 المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر
 او خنزير او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلا فالهما او بهذا

(باب المهر) الماذكر من النكاح وشروطه شرع
 في سلب المهر فوجب عقدة النكاح على الزوج
 وله اسامى منافع العضو اما بالنسبة او بالانفصال
 والقرينة والمهر والصدق والصله والاجز
 (لزم المسمى بالانفصال) اي بالخلوة الصحيحة
 لتأكيدها بالبدل وهو المهر تسليم البدل
 وهو البضع اه في
 (او بموت احدهما) لتأكيدها بالبدل وهو المهر تسليم البدل
 فبشر زعماء يمكن تقريره كالمهر والارث والعتة
 والنسب اه في
 (متعة معتبرة بحاله الخ) اقوله تعالى
 ومنعوهن على الموضع قدره وعلى المقتدره
 وهي واجبة لهذه المطلقة عملا بالامان ان لم تكن
 الثمن قبلها اه في

(أبو ثوبان أوداهة الخ) أوداهة رجب مهر المثل
 لقصد التسمية فحش الجمالة بخلاف ما إذا كان
 يدوبا وتزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر
 كذا في المحيط اهـ
 (أبو ثوبان أوداهة الخ) أوداهة رجب مهر المثل
 الشافعي لها تعليم القراء أن أوداهة الزوج الخ) وقال
 ما يجوز أخذ العوض عن بشرط يصلح أن يكون
 مهر عند ما لا نفع في القصد تحقيق المعاوضة وبدا
 تحقيق المعاوضة وتعليم القراء أن يصلح أن يكون
 مهرا أو ثلثان الشروع هو الاستقاء بالمال
 المتقوم والتعليم ليس بعمال فضلا عن القوم
 وكذا المنافع على أصلنا اهـ
 (فعلها قيمته) أي لولاها اجاعا لا ينشأ من
 له منفعة تقابل العتق وقد فانت وتقدر مقضه
 النكاح انصافا لا نكاحا بالزاد السعيا ولا يجبر على
 (والمصلحة انطلق قبل الدخول) ولا ينصف لان
 السبب مخصوص بالقروض في العقد بالنصف
 اهـ

٩٢

العبد فاذا هو حر خلا فلا يبي يوسف أو ثوبان أوداهة لم يبين
 جنسهما أو تعليم القراء أن أوداهة الزوج الحرة سنة
 وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار
 وهو أن يزوجه بنته على أن يزوجه بنته أو اخته معاوضة
 بالعقدين ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها
 الخدمة * ولو اعتق أمته على أن تزوجه فعتقها صداقها عند
 أبي يوسف وعندهما مهر المثل ولو أبت أن تزوجه فعلمها
 قيمتها له اجاعا * وللنفقة ما فرض لها بعد العقد أن دخل أو
 مات والمتعة أن طلق قبل الدخول وعند أبي يوسف نصف
 ما فرض وأن زاد في مهرها بعد العقد لزم وتسقط بالطلاق
 قبل الدخول وعند أبي يوسف تنصف أيضا وإن حطت عنه
 من المهر صح وإذا خلاها ببلأ مانع من الوطئ حسا أو شرعا أو
 طبعيا كمرض يمنع الوطئ ورتق وصوم رمضان وأحرام فرض
 أو نقل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر * ولو كان خصيا
 أو عنيئا وكذا لو كان مجبوا بخلاف لهما وصوم القضاء غير
 مانع في الأصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع
 والعدة تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا * والمتعة واجبة

(تنصف أيضا) كما تنصف القروض لو قال
 ما فرض أو زيد بعده لزم فتتنصف في قول أبي
 يوسف الأول لكان الكلام خصر والقاعدة
 ما فرض أو زيد بعده لزم فتتنصف في قول أبي
 (كرض) المراد بالمرض الذي يمنع الجماع بان
 لا يقدر عليه أو يلققه فيه ضرر لان الضرر
 مدفوع شرعا فكان مانعا اهـ
 (ورق) ورقن وعقل وشعر وصف لا تطبق معه
 الوطئ ولو كان الزوج لا يقدر على الجماع لا يجب
 بغيره كمال المهر وقال شرف الأئمة أن كان
 يشترط في القصة وفي الخلاصة في خلوة المهر اهـ
 المهر اهـ (أوغنيا) وهو الذي في آتته فتور لا يملك
 المستحق عليها حتى لو جاءت بولد ثبت
 نسبه منه واشتقت المهر بالانفاق اهـ

(مستحبة لمطلقة بعد الدخول) ولم يسم لها مهر لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه

بمهر لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه

لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر * ومستحبة لمطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها مهر * ولو سمي لها ألفا وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكيل وموزون * ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فهو هبة لا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فهو هبة قبل القبض او بعده * وان تزوجها على ألف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والالف المثل * ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان أقام فلها الالف والالف المثل لا يزداد على ألفين ولا ينقص عن ألف وعندهما لها الالف ان اخرجها * ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعا * وان تزوجها بهذين العبدين فاذا

(وان تزوجها على ألف) حالة او ألفين موجهة ومهر مثلها كالاكثر فانها رلها وان كان كالاقل فهو له وان كان بينهما يجب مهر المثل وعندهما الخيار لو جوب الاقل (ولا ينقص) في شرح شيخنا اه
 (رضاء به وهذا عند ابن خنيفة) سيد لي معلوم ان اخرجها الا انها عند ابن خنيفة كما صح فقال اذا تزوجها على ألف ان كان

بمهر لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الاثاق لان الطلاق ما وجب له لان الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين الفسود والفسوخ (لا يرجع) بنصفه عنده لمصلح مقصود الزوج قبل الدخول بنصفه (رجع عليها بنصفه) بنصف الصداق له بلا عوض وقال زفر (لا يرجع) بنصفه لان المتعة خلف من المهر فلا يجامع شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه

(ان هو اقل منه) اي من مهر المثل لانها لو كان
 مرتين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان
 احدهما فلها العبد بكماله لها مهر المثل لانها
 لم ترض بدونه الا عند سلا مئالة (اي في
 (وقيل الثوب مثله الخ) لانه موصوف في
 في الذمة وفي ظاهر الرواية بخلافه في
 (اراه كل المهر) ولا يستقط منه شي في مقابلة
 الوصف فلو كان دفع العبد وكذا ان شرط ما كونها
 وان زيد على مهر مثلها ما استراه لان العقد الثاني
 شبيه وقيد بطل احدهما مانع وهو انبان
 الثابت فلا يطل الاخر وهو الزيادة كذا في
 الكافي اه في

احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام وان ساوى عشرة
 وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا
 وعند محمد رحمه الله لها العبد وتمام مهر المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب هروي بالغ في وصفه
 او لاخير بين دفع الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكمل
 او موزون بين جنسه لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو
 لاقيمته وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه * وان شرط
 البكارة فوجد هائبا زمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر
 واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف رحمه
 الله ما استراه * ولا يجب شي بمبلا وطى في عقد فاسد *
 وان خلا فان وطى وجب مهر المثل لايزاد على المسمى وعليها
 العدة وابتدأوها من حين التفريق لامن آخر الوطئات هو
 الصحيح ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند
 محمد وبه يفتي * ومهر مثلها يعتبر بقوم ايها ان تساوي اسنا
 وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيبا
 فان لم يوجد منهم فن الجانب فان لم يوجد جميع ذلك فلا يوجد
 منه * ولا يعتبر بامها او خالتها ان لم يكن ونامن قوم ايها *

(وان خلا) اي به لان المهر انما يجب باستيفاء
 منافع البضع ولا يجزئ العقد ففساده ولا بانها لو
 لوجود المانع ولكل واحد منهما ففساده فغير
 حضور صاحب وقيل ليس لذلك بعد الدخول
 الا بجنس من صاحب اه في
 (لايزاد على المسمى) لرضاها ببادونه وكذا ان
 لايزاد على المسمى لا يتخص لعدم جهة النسبية
 كان اقل من المسمى لانه مال متقوم في نفسه فيقدر
 بخلاف البضع لان المسمى ان كان مجهولا
 وجب بالنسب ما يلعب اتفاقا كذا في الزيلعي اه في
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الايث وعندها
 من وقت العقد كذا في المصاهرة بغير العقد
 لا يثبت به ببيع الى الوطى لحرمته ولهذا
 القاسد ليس ببيع اه في
 (ان لم يكن من قوم ايها) بان يكون الام
 بنت عم الاب لان قرابة الام فنية في الارث
 اه في

بأن يكون الام
 فنية في الارث
 بنت عم الاب لان قرابة الام فنية في الارث
 اه في

(وضح ضمان وليها مهرها) الاحسن عبارة الكثر
 (وضح ضمان المولى المهر فقال شارحه الزيلعي
 هذا اللفظ تناول المهر الصغير اهـ في
 وليها السفر الخ) لان حق الحبس الاستيفاء
 (ولا مجنونة) ولا مكرهة فلهن المنع بعد التسليم
 اتفاقا لعدم صحته اهـ في
 (خلاف الابي يوسف) انما هو رواية المولى عن ابينا
 يوسف واختاره بعضهم ليقضى لانه انقطع خطبه
 في الاستتاع بطلب تاجيل كل المهر اهـ في
 (غير مقتدر الخ) لان المعلوم عرفا كالمشروط
 شرط اهـ في
 (على الاول) وهو ان له قتلها مادون السفر
 لقوله تعالى ولا تضاروهن ولا شك في ضرر
 الغربة اهـ في
 (وان اختلفا) اى الزوجان بعد التقدي قدر
 المهر بان قال بالتب مثلا قالت يا كذا ولا ينبت
 فالتقول لها مع اليقين اهـ في

وضح ضمان وليها مهرها وتطالب من شامت منه ومن الزوج
 ويرجع المولى على الزوج اذا ادى ان ضمن بامرء والا فلا *
 وللرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيا قدر ما بين
 تعجيله من مهرها كلا او بعضا * ولها السفر والخروج من المنزل
 ايضا ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا
 بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيية
 ولا مجنونة وان لم يبين قدر المجل فقد مر ما يجعل من مثله عرفا
 غير مقتدر بربع ونحوه * وليس ذلك لها الواجل كله خلافا لابي
 يوسف واذا اوفياها ذلك فله قتلها حيث شاء مادون السفر
 وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان
 اختلفا في قدر المهر فالتقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت
 او اكثروا ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما تحالفا ولزم مهر
 المثل * وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت متعة
 المثل كنصف ما قالت او اكثر * وله ان كانت كنصف ما قال
 او اقل وان كانت بينهما تحالفا ولزم المتعة وعند ابي يوسف
 القول له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها لها
 وايها برهن قبل برهانه وان برهن فبينتها اولى حيث يكون

(القول لها الخ) يحكم بمقتضى المثل لانها الواجبة
 عند عدم النسبة كما هو المثل بعمر المثل بعده
 فيكون القول لها مع اليقين اهـ في
 (تحالفا) فيما اذا كان الاختلاف بعد الدخول
 وما لا يصلح مقتضى مثلها فيما اذا كان قبله اهـ في
 (وعند ابي يوسف القول له) لانه يتكرر الزيادة
 والقول له مع اليقين اهـ في
 (فبينتها اولى حيث يكون القول له) لانها
 ثبت الزيادة ودكر في الجامع الصغير ان القول
 قول الزوج في نصف المهر وقال الصغيري
 يتخالفان في الفصول كلها في حكم مهر المثل بعد
 ذلك اهـ في

(كحياتها) **اختلافهما في حياتهما** لان
 اختيار مهر المثل لا يسطع بموت احدهما اذ
 لا يعطى في المهر عادة حتى
 (في غير ما هي) **اختلافهما في مهر**
 لو لم يكن مهر المثل الا في وسطهما
 فان القول له مع عنه اذ
 في الذي فان لها عند مهر
 (فلاشيء لها) **اختلافهما في مهر**
 لان ملكهما باطل
 (المثل دخل بها اومات) **اختلافهما في مهر**
 لان ملكهما باطل
 (المثل دخل بها اومات) **اختلافهما في مهر**
 لان ملكهما باطل

القول له ويثبت اولى حيث يكون القول لها وان اختلفا في
 اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كحياتها وفي موتها
 ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام
 ولا يستثنى القليل وعند محمد كالقيمة * وان اختلفوا في اصله
 يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى وعند الامام رحمه الله القول
 لمنكر التسمية ولا يجب شيء * وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية
 وقال مهر فالقول له في غير ما هي للاكل * وان تكح ذمي
 ذمية او حر بي حرية ثمة على ميتة او بلامهر وذلك جائز في
 دينهم فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت او طلقت قبله
 او مات احدهما * وان تكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلم
 او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك وان كان غير معين فقيمة
 الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند ابى يوسف رحمه الله مهر
 المثل في الوجهين وعند محمد رحمه الله القيمة فيهما * وفي الطلاق
 قبل الدخول تجب المنة عند من اوجب مهر المثل ونصف
 القيمة عند من اوجبا

(باب نكاح الرقيق)

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن

(عند من اوجب مهر المثل) وهو ابو يوسف
 لانه لا ينفك الا بالمهر اذ
 (عند من اوجبا) وهو محمد لان القيمة صارت
 مفروقة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول
 (باب نكاح الرقيق) لا فرق بين بيان نكاح من
 يصح نكاحه من غير توقف على اذن من
 المسلمين وغيرهم شيء في بيان النكاح ممن ليس
 له ذلك وهو الرقيق المملوك كالاوهضاء والرق
 كالاوهضاء وهو اذن الكفر والعق
 ضده اذ

(موقوف) على اجازة المولى خلافا لما للثقف
 العبد لانه من خواص الانسان وملكية المولى اه في
 من حيث انه مال لا من حيث اى المولى قبل الدخول او بعده
 (فان اجاز) كاخترت ورضيت اود لالة قولا كحسن
 مريجا كاخترت ورضيت اود لالة قولا كحسن
 اوصواب وفعلا كسوفه مهرها بخلاف الهدية
 اه في
 (وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها) لا يتبناه على
 حصة النكاح ففسا به دين الاستيلاء والازاء
 بطالب به بعد استيفاء الغرماء اه في
 دين المرض في حق المريض اه في
 (سقط المهر) اى عنده خلافا لما اعتبر اربابها
 وله انه عجل بالقتل اخذ المهر فجوزى بالجرمان
 كذا في صدر الشريعة اه في
 (وعندهما) وهذا بخلاف الهداية والكافي
 وغيرهما انه رواية عن ابن العزلى ان ينقص
 ثبت لها ولاية المطالبة وفي العزل ينقص
 ختها في شرط رضاها كما في الحرة بخلاف الامة
 المحلولة لانه لا مطالبة لها فيعتبر رضاها ووجه
 ظاهر الرواية ان المقصود الولاد وهو حق المولى
 فيعتبر رضاها وبهذا فارقت الحرة كذا في
 الهداية اه في

السيد موقوف فان اجاز نفذ وان رد بطل * وقوله طلقها
 رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها فان نكحوها باذنه فالمر
 عليهم بيع العبد فيه ويسعى المدبر والمكاتب ولا يباعان
 واذنه لعبد بالنكاح بشعل جائزه وفاسده في بيع في المهر لو نكح
 فاسدا غوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على
 الاجازة * وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة
 الغرماء في مهر مثلها * ومن زوج امته لا يلزمه تبوتها وبطأ
 الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهي ان يخلى بينها
 وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها فان بواها ثم رجع صح
 وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط * وان
 زوج امته ثم قتلها قبل المدخول سقط المهر بخلاف ما لو قتلت
 الحرة نفسها قبله * والاذن في العزل عن الامة للسيد
 وعندهما لها * وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عقت
 فلها الخيار في الفسخ حر اكان زوجها او عبدا * وان تزوجت
 بلا اذن فعقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد
 ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده * ومن وطئ امة
 ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وزمة قيمتها لامهرها ولا قيمة

(ولا خيار لها) لان النفوذ بعد العتق فلا نفوذ
 ازدياد الملك عليها وبثوث النكاح باعتباره اه في
 (والمسمى للسيد) اى المهر المسمى بعدها ان
 وطئت بعده اى فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 علكه لهما لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فخصت التسمية ووجب المسمى ولهذا لم
 علكه لهما لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فخصت التسمية ووجب المسمى ولهذا لم

كذا في الهداية اه في
 (لامهرها) وقال دفر والناسخ عليه مهرها
 علكه لهما لان فاذا العتق المسمى ولهذا لم
 العقد فخصت التسمية ووجب المسمى ولهذا لم

(وهو حر بقرائه) اي الولد حر وعمله قوله
 لقراءته اي الابن لانه ملك اخاه اهـ في
 (فعل) وكذا قول رجل فخته امه لمولاه اذ قال
 وبسقط المهر في الاول دون الثانية لاستحالة
 وجوب شيء على عبدها وامه ان المتبقي
 على الاخر عندنا خلافا للزوال المتبقي اذ لا ينعى
 الانبياء على الكافر (الناسبة بينهما ظاهرة
 (باب نكاح الكافر) الا ان الكافر ادنى اهـ في
 لان الزنى الكفر لان الكفر لا يورث
 (محرمة) كانه لا يورثه او مطلقه فلا يورثه
 بين شخصين او بين من لم يجرى الجمع بينهما اهـ في
 (اولهم احدهما) الطفل نظر اليه قال شرح
 الهداية فان قلنا كيف يوجد هذا التعميم ولا
 وجود لنكاح مسلم مع كافر قلت هذا محمول على
 حاله لبقاء ما اسلمت المرأة ولم تعرض الاسلام على
 الزوج قال الزبيلي وهذا اذا لم يخلف والطفل
 كلابي اهـ في

ولدها وتصيرام ولده والجد كلاب بعد موته لاقبله * وان زوج
 امته اباه جاز وعليه مهرها لاقبمتها فان امت بولدت لتصيرام ولد
 وهو حر بقرائه * حره قالت لسيد زوجها أعنته عنى بألف
 ففعل فسد النكاح وزمها الالف والولاء لها ويصح عن
 كفارتها لو نوت به وان لم تقل بألف لا يفسد والولاء له خلافا
 لابي يوسف * وللمولى اجبار عبده وامته على النكاح دون
 مكاتبه ومكاتبته

*** (باب نكاح الكافر) ***

واذا تزوج كافر بلاشهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم
 ثم اسلما اقرا عليه خلافا لهما في العدة * ولو تزوج المجوسى
 محرمة ثم اسلم او احدهما فترق بينهما وكذا لو تراقعا اليينا
 وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافا لهما والطفل مسلم ان كان
 احدا بويه مسلما او اسلم احدهما وكلاهما ان كان بين كلابي
 ومجوسى * ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض
 الاسلام على الاخر فان اسلم فيها والافترق بينهما فان ابى الزوج
 فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لان ابتهى ولها المهر لو
 بعد الدخول والاقنصفه لو ابى ولا شيء لو ابتهى * ولو كان ذلك

(ولو اسلمت زوجة الكافر الخ) وهكذا وقت
 العسيرة في الوقاية اقول فقيده يخرج فقيده
 زوجة الكافر وزوج المجوسية ما اذا كانا
 كلابيين فانه ان اسلمت لها لم يزوج مجوسى فاسلم فانه
 اسلم لم يفرق بينهما فانه يفرق بالسلام
 اذا كانت كلابية والزوج مجوسى فاسلم فانه
 كاذرنا وما اذا كانا مجوسيين فانه يفرق بالسلام
 احدهما مطلقا بعد الاياه فهو احسن من
 اخلاق الكفر بقوله فان اسلم احد الزوجين
 بعرض الاسلام على الاخر لعهدم اخراج
 اهـ في

(الامساك بالعرف فنيوب اتقاضى ضمايه في
 التسريح كافى الجلب والغنة اهـ في
 فلا يكون طلاقا كالفرقة بسبب الملك والمحرمة
 وخيار البلوغ اهـ في

فان اسلم زوج الكاتبة (كل بيتا من كلامه
 لجواز تزوجه بالنداء والبقاء اسهل كما لو تزوج
 الكتاب بنت مولاة ومات المولى لا يفسد ولو
 تزوجها بعد موته لا يفسد اه في
 (بانت ولا عدة عليها) احتراز عن قول الشافعي
 (وان اسلمت فبانت) اه في
 الردة لانه مناف كابتاها فان تأخر هو فلها
 قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلها
 اه في
 (باب القسم) ففتح القاف وسكون السين
 مصدر قسمت الشيء والكسر واحد الاقسام

في دارهم لا تبين حتى تحيض ثلاثا قبل اسلام الاخر فان اسلم
 زوج الكاتبة في نكاحها * وتبين الدارين سبب الفرقة
 لا السبي فلو خرج احدهما اليها اسلم او اخرج مسيبيات
 وان سبيا معالا * ومن هاجرت اليها بنت ولا عدة عليها خلافا
 لهما * وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد
 الرجل طلاق وللموطوءة المهر ولغيرها نصفه ان ارتد ولا شيء
 لها ان ارتدت وان ارتدا معا او اسلمتا معا لا تبين وان اسلمتا
 متعاقبات ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا
 * (باب القسم)

يجب العدل فيه يتنونه لاوطئا * والبكر والثيب والجديدة
 والقديمة والمسلمة والكاتبة فيه سواء * وللأمة والمكاتبة
 والمديرة وام الولد نصف الحرمة * ولا قسم في السفر فيسافر بمن
 شئ والقردة احب * وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها
 ان ترجع

* (كتاب الرضاع)

هو مص الرضيع من ثدي الادي في وقت مخصوص * ويثبت
 حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها وهي حولان ونصف

اه في
 (كتاب الرضاع) وجه المناسبة ان الرضاع
 سبب الحرمة كما ان النكاح سبب النسب وهو
 الحرمة وانما لم يذكر عامة مسائله في المحرمات
 لماله من احكام جنة مختصة فافرد على حديثه
 وجعل في الديوان ففتح الآراء اصلا والكسر لغة
 وجعل الفعل من باب علم اصلا ومن باب ضرب
 لغة فجد اه في

(الرضيع) فقبل بمعنى فاعل كبير او صغيرا
 (من ثدي الادي) يخرج منه من غير ثدي
 ومن ثدي حيوان غير الادي كذا قاله شيخنا
 وقال العلامة ابن كمال ويبنى ان ينادى وما في
 معنى المص لينحل الاستطام وغيره اه في
 معنى المص وهو حل النظر وحرم الملامحة
 (وبنت حكمه)

اه في
 (بقليله وكثيره) لا مطلق النص والاحاديث
 فان قيل بالعدد زيادة وهي نسخ وما رواه مسلم
 عن عائشة روى نسخة ابن عباس حكاه ابو
 بكر الرازي وقال ابن طلال الرواية عن عائشة
 مضطربة فيه سقط ومنه ما ذهب على ابن
 عباس وابن عمر وابن مسعود وهو التامع

(وعندهما حولان) وهو قول الشافعي لقوله تعالى والوالدان يرضعن الابن اقل مدة الحمل
 ثلاثة اشهر في الفضل حولان اه في هذه السبعة فليقل
 (الاجدة ولده الخ) كما في قوله تعالى
 النسب الرضاع ونظمه بعضهم فقال
 فارق للنسب وام عم واخ وابن وام اخ وام
 وجدته الوالد * ولدها ولدها ولدها
 خال وعمه ابن اعتمد
 (والاثنان المرأة) لان ولدها ولدها في قوله
 نسبا ولا كذلك الرضا فان قول ولا فائدة في قوله
 لها لان ابنها لا يكون لغيرها بل وهم الجواز
 اه في
 (ولا حل بين رضيعي ثدي) لانهما اخوان
 واراد به الصبي والصبي اجتماع على ثدي واحدة
 لم يجز لاجد هما ان يتزوج بالآخر فقبل
 المذكور على الموثق كما في القهر والنسب والقهر
 اه في

وعندهما حولان فيعزم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده
 واخنت ولده وعمه ولده وام اخيه او اخته وام عمه او عمته
 او خاله او خالته والا اثنان المرأة لها وحس عليه * وتحل اخت
 الاخ رضاعا ونسبا كما خ من الاب له اخت من امه تحل لاخته
 من ابيه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما ولا بين
 رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد زوج لبنها منه فهو اب
 للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمه ولا حرمة
 * لورضا عن شاة او من رجل * ولا في الاحتقان بلين المرأة
 ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط * واللبن المخلوط
 بالطعام لا يحترم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب هو
 خلطه بجماء او دواء او لبن شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة
 اخرى وعند محمد رحمه الله تعالى تتعلق الحرمة بهما * وان
 ارضعت ضررتها حرمتا ولا مهر للكبيرة وان لم توطأ وللصغيرة
 نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد
 لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع او الهلاك او لم تعلم انه
 مفسد والقول قولها فيه وانما ثبت الرضاع بما ثبت به
 المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

(مريضته) بكسر الفاء من ارضعته سواء
 ارضعت ولدها ام لا فلا تكون المسألة متكررة
 بالاول اه في
 (وان ارضعت ضررتها حرمتا) ترك المصنف
 لو ارضعتها على التعاقب حرمتا وهي في الجمع
 لانها تفهم من قوله ولا حل بين رضيعي ثدي
 اه في
 (وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال) وهو شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين لان في ائبائه زوال
 ملك النكاح وذكر في النكاح او بعده وفي المفق خبر
 الواحد مقبول في الرضاع في المفق بين ان
 ان يبيح كون تحتة صغيرة وشهدها واحدة او امرأتين
 ارضعت امه واخوته او امرأتين بعد العقد وذكره
 بخلاف ما اذا كانت المتكوفة صغيرة واخبر
 الزوج انها ارضعت من امه حيث يقبل قول
 الواحد فيه لان القاطع طارى اه في

(التائب شرعا) احتزبه عن رفع القيد
 بالتاكاح حسبا وهو محل الوفاق واحتز بقوله
 اه في (وحسنه وهو سئ الخ) لقوله عليه الصلاة
 والتكاح لان رفع القيد ثابت شرعا لكنه لا بالتاكاح

دليل الحاجة وهو في تطلقة لان الحكم يدار على
 تعبد الرغبة وهو الطهر اه في
 (ولغيرها طلقة) اي والسف غير المدخول بها
 من حيث العدد وهو يخالف لما ذكر صاحب
 الهداية وغيره اه في
 (الا واحدة) وبه قال زفر لان مدة حملها طهر
 واحد فلا يصح التفريق كالطهر المتدق فلان
 الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت كالآيسة
 بخلاف المتدق جاز طلاقهن عقب الجماع لان
 الكراهة فيهن تحيض لغيرهم الحبل وهو
 مفقود هنا اه في

* (كتاب الطلاق) *

هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح * احسنه تطلقة واحدة
 في طهر لا جماع فيه وتر كها حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو
 سني ثلاثا في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها
 ولغيرها طلقة ولو في الحيض * والا آيسة والصغيرة والحامل
 يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد رجه الله لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة * وجاز طلاقهن عقب الجماع *
 وبدعته تطلقة ثلاثا او اثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد
 لارجعة فيه ان كانت مدخولا بها او اثنتين في طهر جامعها فيه
 وكذا تطلقة في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح وقيل
 تستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل
 يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال
 للموطوءة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة
 وان نوى الوقوع بجملة هتت بته * ويقع طلاق كل زوج عاقل
 بالغ ولو مكرها واسكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق
 صبي ومجنون ونائم ولا سيد على زوجة عبد * واعتباره
 بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو هتت عبد وطلاق الامة ثنتان

(ووجب مراجعتها في الاصح) وهو مختار القيد لان
 عملا بغيره الامر دفعا للمعصية بالقدر الممكن
 والضرر عليها بتفصيل العنة برضاها للارجعة
 اه في (وقيل يستحب)
 (النكاح مندوب فالاحسن رجعة لا يكون واجبا
 واختاره في الجمع) اه في
 (وقيل يجوز ان يطلقها الخ) لما روى مسلم
 واحباب السني او طهره رجعة اه في

ثم يطلقها حاملا او طهره رجعة اه في
 لكونها اكثر تفصيلا وقوى صحة اه في
 (ثنتان ولو هتت في العبرة في الطلاق بالرجال
 جمال الرجل اذ العبرة في الطلاق بالرجال
 وفي العدة بالنساء به قال مالك والشافعي
 عليه الصلاة والسلام طلاق الامة ثنتان
 وعندها حيضتان ويرى قوله ان اه في

(باب إيقاع الطلاق) لما فرغ من بيان أصل
الطلاق فرغ في بيان تزوجه الى صريح وكذا
فأشار الى الاول بقوله صريحه اهـ
(صريحه) هو ما اظهر المراد به ظهوراينا
حيث يسبق الى فهم السامع من اده وزا
انما يكون عند كراهة الاستعمال فلذا قال ما استعمل
اهـ اي بكل لفظ من هذه الالفاظ
(ويقع بكل منها) اي من واحدة وان لم ينو شيئا
طلقة رجعية وله من اجبتها قولاً وفعلاً وان لم
تؤثر اهـ (وان نوى اكثر) اي من واحدة وان لم ينو شيئا
لانه ظاهر المرام فيغلق الحكم بعين الكلام اهـ
(ان الفرد نوعان حقن وقعن) لان اللفظ مفرد غير
وهو جميعه فاهـ ما نوى صريحاً لانه يحتمل وجوب
التبينة ولا اصح في الامة لانه جميع الجنس في
حظها كالثلث في حق الحرة اهـ
(لا باضافته اليدها او رجلاها) لانه لم يعرف
استمرار استعماله لغة ولا عرفاً وانما جاء بهما على
وجه الدرء حتى اذا كان عند قوم يعبرون به
عن الجملة وقع به الطلاق اهـ

ولو تحت حرة

(باب إيقاع الطلاق) *

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيته وهوانت
طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها واحدة رجعية وان
نوى اكثر او بائنة * وقوله انت الطلاق اوانت طالق الطلاق
اوانت طالق طلاقاً يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
ثنتين او بائنة * وان نوى بآنت طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضافته الى جملتها كما
مر اوالى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس
والوجه والروح والبدن والجسد والفرج اوالى جزء شائع
منها كنصفها وثلاثها لا باضافته الى يدها او رجلاها او ظهرها
او بطنها * ولو طلقتها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت
* ويقع في انت طالق ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة
انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما ثنتان وفي الى ثلاث
ثنتان وعندهما ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو
شيئاً او نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وثلثين

(ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث) ضروري ان كل
نصف طلقة لتكامل النصف الثالث اهـ
(وعندهما ثنتان) استحساناً بالدخول الابتدائي
والانتهاء جميعاً وقال زفر لا يقع شيء على عدم
دخولهما اهـ
(وعندهما ثلاث) وواحدة عند زفر على الاصل
المذكور اهـ

فثلاث في الباطن (لانه يجمله فان سرف الواو
 للجمع والطرف جميع المظروف اه في عدم اختصاصه
 (تطلق للجمال حيث كانت) ولو قال اردت اذ ادخلت صديق
 ديانة لانه خلاف الظاهر كما لو قال انت طالق
 في نوب كذا او في النساء او الى رأس الشمس او في الطل ولو قال
 (اذ ادخلت مكة او في دخولك) لوجود حقيقة
 التعليق في الاولى والشرط في الثانية
 ما غلا فعمل على الشرط للمناسبة بينهما
 اذا لم يخل بسبق المظروف كما ان الشرط يجمع
 اذا لم يخل في

١٠٢

فثلاث وفي غير الموطوء واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى
 مع ثنتين فثلاث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثمان وان نوى
 الضرب * وفي انت طالق من هنا الى الشام واحدة رجعية
 وفي انت طالق بمكة او في مكة تطليق للجمال حيث كانت ولو قال
 اذ ادخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار
 (فصل)

قال انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع
 وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما
 * ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكرا * ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت
 طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس
 وقع الآن * ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك
 او متى لم اطلقك وسكت طلقت للجمال حتى لو علق الثلاث
 وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقعت واحدة * ولو قال
 ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما * واذا بلانية
 مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فنانوى
 واليوم للنهار مع فعل ممتد ولطلق الوقت مع فعل لا يمتد *

ما غلا فعمل على الشرط للمناسبة بينهما
 اذا لم يخل بسبق المظروف كما ان الشرط يجمع
 اذا لم يخل في

(خلافا لهما) والفرق انه وصفها بالطلاق
 في جميع القدر وهو حقيقة اه في
 (يعتبر الاول ذكرا) لا يندكر الطرف الاول بين
 حكمه تخييرا او تطلقا فلا يتغير ذكر الثاني اه في
 (وقت واحدة) ولا يقع الثلاث لوجود الشرط
 وفي هذه المسألة تظهر فائدة الوصل بخلاف
 الاولى اه في
 (طلقت للجمال) فطلق حين سكت لانها
 للوقت ولذا استعمل فيها كأن الشرط يكون
 في التردد ولذا تطلق حين سكت في قوله اذا
 سكت عن طلاقك اه في
 (مع فعل لا يمتد) اي عملا يصح تقديره بمتد
 كالطلاق والعناق والتزويج والكلام ونحو
 ذلك اه في

(ولو قال انا منك طالق فهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في اضافة اليه في قوله
 رفع القدوه في الميدة اه في
 (بان) لان الابانة لازمة الوصلة والتحريم
 لا زلة الخ اه في
 الاضافة اليه اه في
 (ان نوى) لانه من الكليات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 (ان نوى) لانه من الكليات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما
 (ان نوى) لانه من الكليات وانما يسند اليها
 يجوز ان يكون له غيرها من احداهما

فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد يقدم ليلا لا تخيروا قال
 يوم اترؤجك فانت طالق فتكحه ليلا وقع * ولو قال انا منك
 طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انا منك بائن او عليك حرام
 بان ان نوى * ولو قال انت طالق مع موى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمجد رحمه الله
 في رواية * وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل
 العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا * ولو قال لها وهى امة انت طالق
 ثنتين مع اعتاق سيده اياك فاعتقها ملك الرجعة وان علق
 طلقها بمجيء الغد وعلق مولاها عتقها به بخاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالحرّة
 اجماعا

(فصل)

قال لها انت طالق هكذا مشريا باصابعه وقع بعددها فان اشار
 ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضعومة *
 ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بأن حال انت طالق بائن
 او البتة او الخش الطلاق او أجبته او أشدته او طلاق
 الشيطان او اليدعة بالجر أو كالجبل أو كالف لوملى البيت

اولا فانها تطلق رواية وهو قول ابى يوسف
 (بطل كونه) انت طالق واحدة او لا
 (بطل العقد) اما في الاول فلا ملك النكاح
 ضروري وقد استغنى عنه بالاقرى منه وهو
 ملك الزينة واما في الثاني فلا اجتماع بين الملكة
 والمملوكة فان قلت الملكة لا تملك ما لا يملك
 لا يملك فلت ليس له الملك حتى الملك وهو لا يمنع
 لاجلها النكاح ثم نرى على هذا قوله فلو طلقها اه في

(بخاء) برواية ابى حنيفة الكبير وفي رواية ابى
 سليمان انه معها على ما في المختار لان العتق
 اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية
 وهو مستحسن اه في
 (كالجبل او كالف الخ) لانه وصفه بما يجتبه
 فكان تعينا لا حدا محتملا ويترتب عليه موجبه
 ثم الاصل عند ابى حنيفة انه متى شئى بوجه
 ان ذكر العظم يقع باننا والا فجميعا لان
 باننا لانه يقتضي زيادة وصف وعند ابى يوسف
 اما في كبرى العظم فهو للزيادة لا لمحالة اه في

اما في كبرى العظم فهو للزيادة لا لمحالة اه في

(وهت نية الثلاث في الكل) اي في الحزنة
 والتنتان في الامة بنية الثلاث اهـ ق
 (وان فرق بآيت بالاولى) بان قال انت طالق طالق
 واحدة واحدة واحدة او قال انت طالق طالق
 طالق وانت طالق (الثانية) اذ ليس في آخره ما يغير موجب
 اوله لصلاحيته كل بقعة فصادفها واحدة تطلق ثلاثا وهو قول
 بالاولى بلا علة فصادفها واحدة تطلق ثلاثا وهو قول
 ابن ابي ليلى لان الواو للجمع اهـ ق
 (وقع واحدة) لو وقع بلا علة فلا يلحقها الثانية
 (وقع واحدة) لان القلبية صفة للاولى والاشباع
 (قبل واحدة) لان الحال فوقعت الواحدة
 في الماضي ايقاع اهـ ق
 في الماضي ايقاع بعدها اهـ ق
 فبانت بها فلا يقع بعدها اهـ ق
 (او بعدها واحدة) لان البعدية صفة للاخيرة
 (فنتان) فالواقع في هذه الصور الاربع فنتان
 (اما الاولى) فلا تلبس في هذه الصورة الاولى فلا
 الطرف عن الضمير فاقضى ايقاع واحدة
 في الحال والآخرى قبلها فيقران واما الثانية
 فلا تلبس صفة للآخرى لا قدرانها بالضمير اهـ ق

او تليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة بآية
 بلائية وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله بائن او البتة اخرى فيقع بائنان * وهت نية الثلاث
 في الكل

(فصل)

طلق غير المدخول بها ثلاثا وقع وان فرق بآيت بالاولى ولا
 تقع الثانية * ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة
 وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
 ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فنتان وفي الموطوءة فنتان في الكل * ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع
 واحدة وعندهما فنتان * ولو اخر الشريط فنتان اتفاقا وقع
 بعدد قرن بالطلاق لانه فلو مات قبل ذكر العدد في قوله انت
 طالق واحدة لا تطلق

(فصل)

وكفايته ما احتمله وغيره * ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فيها
 اعتدى واستبرأ في رجحان واحدة يقع بكل منها واحدة

(روا واحدة) او فواحدة قد خلت وقعت واحدة
 عند تقدم الشرط فان الواحدة الثانية تعطف
 بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع
 بهذا الترتيب وهذا عنده اهـ ق
 (فنتان اتفاقا) لان صدر الكلام متوقف على
 آخره لوجود المقربين فكان في حكم البيان اهـ ق
 (فصل) في الطلاق بالكنان
 (وكفايته) مجاز الاحتمال والا فالكنان
 الاصولي من الاستمرار منه ولا يفهم الا بنية
 كانت او مجازا اهـ ق
 حقيقة (او دلالة حال) فان دلالة الحال اقوى من البنية
 لانها ظاهرة والنية باطنة ثم المراد من دلالة
 الحال ما يعم دلالة الحال على ما يستفاد عليه بان
 الملل المتعالي اهـ ق

[illegible]

رجعية ومساوها تقع بها واحدة بائنة الا ان ينوى ثلاثا
فيقعن ولا تصح نية التنتين وهي (بائن بنة بنة حرام خلية برئة
حبلك على غاربك الحق بأهلك وهبتك لاهلك سرحتك
فارقك امرئ يبدك اختارى نفسك انت حرة تقضى تخمري
استرى اعزبى اخريجى اذهبى قومي ابغنى الازواج) فلو أنكر
النية صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضاء عند مذكرة
الطلاق فى ما يصلح فى الجواب للطلاق دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم ويصدق ديانة
فى الكل * ولو قال ثلاث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا
وبالباقي حيضا صدق وان لم ينو بالباقي شيئا وقع الثلاث وتطلق
بلست لى بامرأة اولست لك بزواج ان نوى الطلاق والصريح
يلحق الصريح والبائن * والبائن يلحق الصريح لا البائن الا اذا
كان معلقا بالشرط

*** (باب التفويض) ***

إذا قال لها اختاري ينوي الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه باتت بواحدة ولا تصح نية الثلاث وإن قامت منه أو أخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس

(وان لم ينو)
 (رفع الثلاث) اصر
 الطلاق ينفى في الاولى قطعيتها
 الحال اهـ
 (المستلى) اى قبول الزوج وفدا قصص الماتن في
 ماسة اولست لك بزوج وفدا قصص الماتن في
 لا اطلاق وقيدته في الآخرة قوله ان نوى على ما هو قول
 وهو كذب وله ان هذا اطلاق لانته نفي النكاح
 ان يكون انشاء الطلاق اهـ
 (والباين) اى ويلحق الطلاق الصريح والباين
 رجبى رجبى ملحقست * بائن رجبى هيجنان
 رجبى بائن لا حقست * بپود و بائن راقم ان

(تطلق) اى استحصانا والقياس ان لا تطلق لان كلا
 منهما ليس بجواب لانه يجتمعا اذا انفعل
 المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يترجم
 احدهما بالامر * اهـ
 (تقاتل) اختارت الاولى (المخ) ولا يحتاج فيه الى ذكر
 النفس لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق
 وقبل لا بد من ذكر النفس وانما حذف لشهرته
 لان غرض مجمل التفرع وانما حذف لانه
 وعلى هذا ينبغي ان تكون التنية حذفت لانه
 المعنى ايضا لانها ليست بشرط اهـ
 (وقع الثلاث) لانه نوى اذا نوى تثنى لانه عدد
 متسايت الاقل وكذا اذا نوى تثنى لانه عدد
 محض والخمس لا يجتمعا وذكر النفس خرج بخرج
 الشرط حتى لو لم يذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب
 التثنية الا به والحاصل ان الامر بيدها كالخيار
 في المسائل كلها الا في احتمال الثلاث فانه لا يصح
 تثنى كما تراه في
 (وان قالت) اى في جواب قوله امرك بيدك

او الاختيار في احد كلاميهما * وان قال لها اختارى ققات
 انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق * وان قال لها ثلاث
 مرات اختارى ققات اخترت الاولى والوسطى والاخرى
 تقع الثلاث بلانية وعندهما واحدة بائنة * ولو قالت اخترت
 اختيارة وقع الثلاث اتفاقا * ولو قالت طلقت نفسي او اخترت
 نفسي بتطبيقه بانث بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة *
 ولو قال امرك بيدك في تطلق او اختارى تطلقه فاخترت
 نفسها وقع واحدة رجعية * ولو قال امرك بيدك ينوى
 ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرة واحدة وقع الثلاث
 وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه
 فواحدة بائنة * ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد
 لا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يرتد بعد غد وان قال
 اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يبقى غدا *
 ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست
 او جالسة فاتكأت او متكئة فقعدت او على دابة فوقف
 او دعت اباه للمشورة او شهدوا للاشهاد لا يبطل خيارها
 وان سارت دابة باطل لا يسير فك هي فيه * ولو قال لها اطلقى

(فواحدة بائنة) لانه من الكتابات فمقبولة
 اهـ
 (لا يدخل الليل) حتى لا يكون لها الخيار بالليل
 لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم
 المنفرد لا يتناول الليل وقال زفر يدخل كقولها
 انت طالق اليوم وبعد غد اهـ
 (لا يرتد بعد غد) لانه فوض اليها في نهارين بينهما
 نهار لا تملك فيه الاقاع فكان بمنزلة تفويض يوم
 فاذا ردت احدهما لا يرتد الاخر اهـ
 (ولو مكثت) اى الزوجة بعد التفويض يوما
 في مجلس التفويض او بلوغ الخبر اهـ
 (وان سارت دابة باطل) اى خيارها بديل
 الاعراض لان سيرها مضاف اليها اهـ

(وان طلق ثلاثا او نواه وقعن) لان قوله طلق
 نفسك مختصر قوله اوقعي على نفسك الثلاث
 وفيه نصيحة الثلاث فكذا قوله في مطولة اهـ
 (وانتبهن الثلاث) لانه لا يجمل لفظة الا ان شئت
 الزوجة امة لانه طلق وليس له الرجوع
 (الا اذا زاد) اي على قوله طلق وليس له الرجوع
 لصورته عليه فيقيد بالجلس والرجوع
 عنه لا يقال هو عامل المنيته صار عاملا لنفسه
 ولا نقول باعتبار المنيته صارا عاملا لنفسه
 وليس هو كالتوكيل بالبيع اذا زاد ان شئت
 حيث لا يختلف الحكم لانه لا يجمل لفظة الا ان شئت
 (وفي عكسه) يعني لو قال لها طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلاثا اهـ
 (لا يقع شيء) اي عند اي خيفة لانه ان شئت
 ما توفى اليها فكانت مبتدئة بخلاف قولها انت
 قضيت بعد طلق نفسك لانه خالف في الوصف
 فلا يقع شيء اهـ
 (وعندهما تقع واحدة) لان ميثنة الثلاث
 ميثنة لكل واحدة عندها لا عنده اهـ

نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
 لو قالت ابنت نفسي وان طلق ثلاثا ونواه وقعن ولغت نية
 الثلاث ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق * ولا يملك الرجوع بعد
 قوله طلق نفسك ويقتيد بالجلس الا اذا قال متى شئت * ولو قال
 لها طلق ضرتك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يقتيد
 بالجلس الا اذا زاد ان شئت * ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا
 فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما
 يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة
 لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندهما تقع واحدة ولو امرها
 بالبائن او الرجعي فعكست وقع ما امره * ولو قال انت طالق ان
 شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع
 شيء وكذا لو علقت الميثنة بمعدوم وان علقت بموجود وقع
 * ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا
 ماشئت فردت الامر لا يرتد * ولها ان تطلق واحدة متى شاءت
 ولا تزيد ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
 متفرقا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر * ولو قال انت طالق حيث
 شئت او أين شئت لا تطلق ما لم تنشأ في مجلسها * ولو قال انت

(وان علقت بموجود) كما اذا قال نهار شئت ان
 كان النهار موجودا وقع لانه تعدي ولا يلزم كفر
 من قال ان كان كذا الامر مضى لا خلاف
 المشايخ في التعليق بالمشيئة او الارادة والرضى
 او الهدي او الهبة على المجلس كما مر في يدك
 (مق) شئت الخ (استعملت للشرط عند الامام فلا يخرج عن الشرط
 لصدورها بالثبوت ولا يجيب عليها على الشرط
 موضوعها للشرط عند الامام فلا يخرج عن الشرط
 (لا يرتد) ولا يقتيد فلها ان تطلق متى شئت
 (وان علقت بمعدوم) لان ميثنة الثلاث
 ميثنة لكل واحدة عندها لا عنده اهـ

ولا يقتيد فلها ان تطلق متى شئت
 (وان علقت بمعدوم) لان ميثنة الثلاث
 ميثنة لكل واحدة عندها لا عنده اهـ

(وقع كذلك) أي ما شاءت موافقة لنية للعاطفة
بين المشيئة والارادة اه في
(لا بعده) أي لا بعد المجلس لأنه تملك ليس فيه
ذكر الوقت فقط في الجواب في المجلس كالتكليفات

وان رده كان ردا اه في
(طلعت) فاجتنبوا الرجس من الأوثان (ثلاث)
ان تطلق الثلاث اه في

كما في قوله تعالى
(انما يصح في الملك) أي حقيقة كقوله لرفيقه ان
فعلت كذا فانت حر وحكما كقوله لنكحوا ختنه الخ

طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنية رجعية او بائنة
او ثلاثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية وكذا ان لم تشأ
وعندهما لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شاءت في المجلس لا بعده
وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون
الثلاث لا الثلاث خلافا لهما

(باب التعليق) *

انما يصح في الملك كقوله لمنكحو حنظل زرت فانت طالق
او مضافا الى الملك كقوله لا جنبيه ان نكحتك فانت طالق
فيقع ان نكحها * ولو قال لا جنبيه ان زرت فانت طالق فنكحها
فزارت لا تطلق * وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى
ومتى ما ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت الميّن الا في كلما
فانها تنتهي فيما بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد
زوج آخر * وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل الميّن *
والملك شرط لوقوع الطلاق لا لانه لا يخلل الميّن فان وجد

اه في
(كقوله لا جنبيه الخ) فيقع عند وجود الشرط
ففي الاول بوجود المعاق عليه وفي الثاني
ان نكحها ولو ملكه اه في
(فزارت لا تطلق) وكذا لا يعتد لو قال لرفيقه غيره
ان فعلت كذا فانت حر فاشتراه وفعل لأنه
لم يكن في الملك ولا مضافا اليه والتعليق في الملك
اتفقا او مضافا اليه عندنا وهو قول
صحيح في الخطاب وابن عمر اه في

(ان)
كل منها مع دخولها على الاسم للزوم وصفها
بالفعل انظروا معنى ومن ألفاظه لو ومن
واي واذان وابن واين والجواب المتأخر فتر
بالفعل وجوب ان لم يورث الشرط فيه انظروا لمعنى
اه في
(فلو قال كلما تزوجت امرأة الخ) اعلم انه
انما يخص النكاح بالخطاب ولم يقل كلما تزوجت
امرأة مع كونه مثلا مشهورا قصدا
الى كون المسألة اتفاقية لان في النكاح المشهور
خلاف في يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة
فهي طالق فزوج امرأة طلق وان تزوجها
ثانيا لم تطلق ولا يجتنب في امرأة واحدة مرتين
اه في

(الحلقة الثانية) يعني انتهت باتهام الشرط
 والبراءة اذ
 (وضع الطلاق) لوجود الشرط والحال قابل للزول
 الجزاء اهـ
 (وفي ما لم يعلم الاصل) لانه امر لا يعلم من
 غيرهما ولا يقع في غضب الجبار في الحال
 الاخبار التلاقي وهذا استحسان وقد صرح بما
 اوفى المال وهذا الالزام (ثلاثة) لا
 القبول في حقها لانه مدعيه وقد صرح بما
 احتراز عنه قوله لاني
 (ما لم يسترد الدم ثلاثة) لا
 والشك لا يزال
 (ونتهى)

الشرط فيه انحلت المين ووقع الطلاق والانحلت ولا يقع *
وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت *
وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها
فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة قتالت حضت طلقت
هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله
فانت طالق وعبدى حر قتالت احب طلقت ولا يعتق *
ولا يقع في ان حضت مالم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع
من ابتداءه ولو قال في حضت حيضة يقع اذا ظهرت ولو قال
ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت انثى
فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء
وثنتين تنزها وتتقضى العدة * ولو علق بشرطين شرط للوقوع
وجود الملاك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع
وان وجدا او آخرهما لافيه لا يقع * ويبطل تنجيز الثلاث
تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها
بعد التحليل فوجد لا يقع شئ * ولو علق الثلاث ارالعنت
بالوطئ لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراحما
في الرجعي مالم ينزع ثم يولج خلافا لابي يوسف * ولو قال ان

(بشرطین) مان قال ان دخلت دار زید ودار
 عروقات طلقناه فی الاشتراك الملك حالة الخفت
 (لا فیہ المسألة) لا یقع اربعة اوجه اما ان وجد
 وهذه المسألة فی الملك فلا یقع اجماعا او وجد الاول
 الشرطان فی غیر الملك فلا یقع ما یبقی من الثلاث
 او وجد فی غیر الملك فلا یقع اجماعا او وجد الاول
 فی غیر الملك والثانی فی الملك فطلق عندنا
 لزوم وقد تر ویبطل تنحیز الطلاق
 (قبل وجوده) لا یقع

(وكذا الوات الخ) لان كلام الموت
والتعليق بما لا يعلم مبطل فلا تنافي فصيح
الاستثناء كما لو ماتت قبل ذكر العدد غير ان ههنا
(يقع ثنتان) لان الاستثناء المستغرق باطل
لانه انكار بعد الاقرار (باب طلاق المريض)
اصالة فيه من عنونه بقى قصد التعميم اه ق
(وهو تلك الحال) لان الغالب عليه الهلاك
فحكيمه على لوح او اقترسه السبع
فانكسرت وبقي على لوح او اقترسه السبع

نكحتها عليك فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق
ولو وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله تعالى او ان لم يشأ
الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشأ الله لا تطلق
وكذا الوات قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع
وفي انت طالق ثلاثا والا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين واحدة
وفي الاثلاثا ثلاث

* (باب طلاق المريض) *

الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا يتقدر عليه فيها الا
من الثلث ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه
خارج البيت ومبارزته رجلا وتقدمه ليقتل في قصاص او رجم
فلو ابان امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب
او بغيره وهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت رجعية فطلقها
ثلاثا ومبانة قبلت ابنه بشهوة ولو اباها وهو محصور رجمن
او في صف القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقدر على
القيام بمصالحه خارج البيت لكنه متشك او محبوس لا ترض
وكذا المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلق ثلاثا بامرها
او بغير امرها لكن صح ثم مات ومن ارتدت بعدما اباها ثم املت

(لا ترض)
او انزل في مكان مخوف او مخشي من هذه الاحوال
واختلقت في المسلول والمفزع فهو مريض وان
كان يزاد مرة في نفس اخرى فهو مريض وان
(ومخيرة اختارت نفسها)
ومن طلق ثلاثا او اثنان في مرضه اه ق
(ثم مات) اعدم الفرار في الاولى والصحة في الثانية

(فلها الأقل من ارثها) نقطة من البيان
 وليست صلة تفعل التفصيل لان هذه الصيغة
 محلا للام وموصولة بمن في الحالة الواحدة
 وما استعمل الانذار فلا يقاس عليه وههنا
 كلام مذكور في صدر الشريعة وحواشيه
 اهـ ق
 (او الشرط فقط ورث) لقصد بطلان ارثها
 في جود الشرط فيه وان كان مضطرا لان
 ضروره لا ينطل حتى غيره كاللاف مال الغير
 مضطرا او انما له في الشرط فقط فيه
 (لو كان الشرط فيه لكان اخضراد العدة باجماده
 ولا يكون رضي بسقوط طاعتها لا يضطر اراهاه في
 خلافا للجمد) فيما اذا كان التعليق في الصحة
 والشرط في المرض اهـ ق

وكذا مفرقة بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ او العتق *
 ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها
 ثم ماتت وهي في العدة ورثها * ولو ابانها بأمرها في مرضه
 او تصادقائها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى
 لها او اقربدين فلها الاقل من ارثها ومما اوصى اواقر * وان علق
 الطلاق بفعل اجنبي او بمجيئ الوقت فوجد فان كان التعليق
 والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة لا ترث
 وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت
 وكذا لو علق بفعلها ولا يتلها منه وهما في مرضه وكذا
 لو كان الشرط فقط فيه خلافا للجمد * وان كان لها منه بدلاترث
 على كل حال وان قذفها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا
 لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا للجمد وان آلى
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثته وان كان اليلاء في الصحة
 لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة
 والا لا

* (باب الرجعة) *

هي استدامة بالنكاح القائم في العدة فن طلق مادون ثلاث

(لا ترث على كل حال) سواء كانا في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض وهذا
 كما قد علمت على اربعة اوجه وهي اما ان يكون
 التعليق بمجيئ الزمان او بفعل الاجنبي او بفعل
 نفسه او بفعل المرأة وكل وجه منها على اربعة
 اوجه وهي اما ان يكون التعليق في الصحة او يكون
 كلاهما في المرض او كلاهما في الشرط في المرض
 التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او التعليق في الشرط في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او التعليق في الشرط في المرض

اهـ باقاني
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في
 الصحة او احدهما في المرض والاخر في الصحة
 فاعلها او بفعل اجنبي طلق ثلاثا كانا في المرض او في
 قال ان مرضت فانت طالق ثلاثا كانا في المرض او في
 اجمراة اخرى ثم ماتت طلق ثلاثا كانا في المرض او في
 فاعلها او بفعل اجنبي طلق ثلاثا كانا في المرض او في
 ثلاثا كانا في المرض او في الصحة

(او بالثلاث الاول) وهي اعتدى واستعرق
 رجل وانت واحدة اه في
 برجعته كبراي يقع في المعصية لانها اذا لم يعلمها رابعا
 تترج بعد العدة على زعم انه لم يراجعها وفيه
 استكمال لان المعصية لا تكون بدون العلم كذا
 في القاية اه في

بصر يح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
 من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله ان يراجع وأن ابنت مادامت
 في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب
 حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين *
 وندب الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
 راجعتك فيها فصدقته صحت والا فلا * ولو قال راجعتك
 فقالت مجيبة له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة
 خلافا لهما وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
 فيها فصدقه سيدها وكذبته فالقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقا في الصحيح وان قال راجعتك
 فقالت مضت عدتي فانكرا فالقول لها * واذا طهرت
 من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغسل
 وان انقطع لأقل لاما لم تغسل او يمضي عليها وقت صلاة
 او تيمم ونصلى وعند محمد رحمه الله تنقطع بالتيمم وان لم تصل
 وفي الكفاية بمجرد الاقطاع اتفاقا * ولو اغتسلت ونسيت
 اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضوا لا * وكل من
 المضضة والاستنساك كالاقل وفي رواية عن ابى يوسف

(او يضي عليها وقت صلاة) اي يضي عليها
 ادنى وقت صلاة قدر ما تقدر على الاغتسال
 والخروج وما دون ذلك بمدة الحيض ولو
 انقضت بسوء المصاحف حتى تغسل بماء آخر اه في
 تنقطع لكنها لا تصلح لان التيمم لا يغسل عند عدم المياه
 (وان لم تصل) لان التيمم لا يغسل عند عدم المياه
 وبه قال زفر والثلاثة ولهم ان يمسوا باليس يظهر في تقسيم
 بل هو ملوث فاعتبر طهارته للضرورة اه في
 (بجرد الاقطاع اتفاقا) وان كان لاقل من
 عشرة لانه لا يقع في بعضها ماردة فاكفي
 بالاقطاع اه في
 (وان نسيت عضوا لا) اي لا تنقطع الرجعة
 انحصار القياس في العضو الكامل الاقطاع

اه في
 (بجرد الاقطاع اتفاقا) وان كان لاقل من
 عشرة لانه لا يقع في بعضها ماردة فاكفي
 بالاقطاع اه في
 (وان نسيت عضوا لا) اي لا تنقطع الرجعة
 انحصار القياس في العضو الكامل الاقطاع

فوقها من حين ولدته منه) وبما تبه لسته اشهرها
 (انها ان راجع) لنسبها في الملك المتأصل
 فلو طئ وقد انكره ولا مكنب له شرعاً فصدق
 في حق نفسه ووجوب تنزيله واطلاق الطلاق
 (هت) لنسب النسب تنزيله واطلاق الطلاق
 فصار مكنباً شرعاً كالاولى اهـ بهنسي
 (في بطون) اي مختلفة بين كل اثنين سنة اشهرها
 فوقها ولو بعد سنتين مالم تقرب باقضاء العدة اهـ
 (فالثاني والثالث رجعة) محمدة من وطئ
 حدث في العدة اهـ في محمدة من وطئ
 (وله ان يتزوج مبائة الخ) ان كانت حرة وبما
 دون التتبع لو كانت امه اهـ
 (ولا تحل الحرة بعد الثلاث) اي لطلقتها او لاهلها تعالى
 فان طلقها الحرة بعد الثلاث (اي لطلقتها او لاهلها تعالى)
 (بنكاح صحيح) بعد اقصاء عدة الاول حتى
 لا يجملها وطئاً بملك يمين ولا بنكاح فاسد بخلاف
 اليمين بشرط وطئ الزوج الثاني بالكتاب اهـ في

كتمام الوضوء * ولو طلق حاملاً او من ولدت منه وانكر
 وطئها له ان يراجع وان طلق من خلاها وانكروا وطئها
 فليس له ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لا قل من
 عامين صحت الرجعة * ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق
 فولدت ولداً ثم آخر من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلما
 ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالثاني والثالث
 رجعة وتمم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء
 والمطلقة الرجعية تتشوف وتزين وتذب ان لا يدخل عليها
 حتى يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها حتى
 يراجعها والطلاق الرجعي لا يحترم الوطئ وله ان يتزوج مبائة
 بما دون الثلاث في العدة وبعدها * ولا تحل الحرة بعد الثلاث
 ولا الامة بعد التتبع الا بعد زوج آخر بنكاح صحيح ومضى
 عدته ولا تحل لك بملك يمين ويحلها وطئ المراهق لا السيد *
 والشرط الا يلاص دون الانزال فان تزوجها بشرط التحليل
 كره وتحل للاول وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل
 للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول والزوج الثاني يهدم
 ما دون الثلاث ايضاً خلافاً لمحمد فن طلق دونها وعادت اليه

(ومضى عدته) اي عدة النكاح الصحيح بعد
 زواله بالطلاق في الزوج الثاني وجعل شيئاً تبعاً
 والاول اقرب والناسي اظهر اهـ في
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان كانت امه فملكها بعد
 طلاقها تثنياً وحره فاشتترها لا تحل له لمصرح
 ولحق بدار الحرب فاشتترها لا تحل له لمصرح
 الامة اهـ بهنسي وهو المقارب البلوغ وفسره
 (المراهق) في الجامع الصغير بغير غلام لم يبلغ ومثله مجامع لاه
 (بشرط التحليل) احكامه او قالت المرأة ذلك اهـ في
 (وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد) بان يقول تزوجتك على ان
 يوبه قال زفر والثلاثة وهو قول علي وعمر وابن
 ابن كعب وعمران بن الحصين وابي
 هريرة وقولهما قول ابن عباس وابن عمر
 واحباب ابن مسعود وتظهر عن الخلاف
 في فروعها قوله من الخ اهـ في

(فله تصديقها) لان النكاح ان كان من
 العاملات فغير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات
 والاذن في التجارات وان كان امرا دينيا يتعلق
 الحل به فغيره مقبول (باب الایلاء)

بعد آخر عادت ثلاث وعنده بمابقي ولو قالت مطلقة الثلاث
 انقضت عدتي منك وتخللت وانقضت عدتي والمدة تحتل
 ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها
 * (باب الایلاء)

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته * وهي اربعة اشهر الحرة
 وشهران للامة فلا يلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع
 طلاقه بائنة ان برء وزوم الكفارة او الجزاء ان حنث * فلو قال
 لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك بعد اربعة اشهر كان
 مولى وكذا لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فأتت
 طالق او عسده حر فان قربها في المدة حنث وسقط الایلاء
 والابانت بضمها وسقط اليين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت
 ان اطلق فلو نكحها ثانيا عا د الایلاء فان مضت مدة اخرى بلا
 وطئ بانت باخرى فان نكح ثانيا فكذلك فان تزوجها بعد زوج
 اخر فلا يلاء والييين باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء
 ولا تين بمضي العدة وان لم يبطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من
 مباته اما الرجعية فكالزوجة * ولا يلاء فيما دون اربعة اشهر
 فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان يلاء

اربعة اقسام الطلاق سبب
 فبدأ بالطلاق سبب
 وقوع طلاقه بائنة (ان راى حفظ اليين بان لم
 يبطأ في المدة واعتبر الشافعي تفريق القاضي اه في
 ان حنث) في اليين وان وجد الشرط في التعليق
 فحهران المولى من لا يمكنه قربان امها الا
 شيئا يلزمه اه في
 وكذا لو قال الخ (خلاف الابا يوسف لانه يمكنه
 البيع ثم القربان ولهما ان البيع موهوم فلا
 يمنع المانعة فيه كذا في الهداية اه في

(والايات بعضها) اي المدة وعلا وبالله ظاهرا لاجتماع
 بعضها وعند بعضها لاختصاص من ضرر التعليق اه في
 (فان نكحها ثانيا عا د) ويكون ابتداء مدته من
 وقوف التزوج سواء تزوجها في العدة او بعد طه
 ذكره في التزوج سواء تزوجها في العدة او بعد طه
 (بانت باخرى) لان الظاهر منه بالامتناع
 وبالتزوج عاد حنثها بالجامع فيجوز بازالة منعه

الاول بشرطه فتكون ثلاث خلافا للحد بناء على ما تقدم
 تزوج بعد يمينتين تزوج آخر ثم عادت الى
 (فلا يلاء) لاسماء الملك الاول بخلاف ما لو
 اربعة اشهر بغير وطئ
 من مسألة الهداية اه في
 (كان الایلاء) لان الجمع جوف الجمع كالجمع بالفظ
 الجمع وقوله بعدهما اتفاقا لا يختلف الحكم
 من غير اعادة حرف التي ولا تكرار
 اسم يكون بمنوا واحدا
 اعاده فلا يلاء
 اه في

(فليس بإبلاء) لان الثاني ايجاب مبتدأ
 فلم يكمل المدتان كذا في الهداية اهـ
 (لا اقربك سنة الا يوما) لانه استثنى يوما مستكرا
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه الاقرب من غير لزوم
 (فان يجر جهلا بقره بالو) كان بين الموضعين
 (فلو آلى منها قادرا ثم عجز
 ان استمر العذر الخ) زاد في الكلام ولم ينوش لان تحريم
 اوله ينوش (وان نوى الكذب فكلذب) لانه ارا حقيقة
 كلامه فكان كذا باحقيقة وقيل لا يصدق
 لانه عين ظاهر فلا يصدق في الصرف الى غيره

ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 فليس بإبلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قره ولو قد
 بقي من السنة اربعة اشهر صار إبلاء ولو قال لا ادخل بصره
 وامرأته فيها لا يكون موليا وان عجز المولى عن وطئها بمرضه
 او مرضها او رتقها او صغرها او جبه اولان بينها وبينه مسافة
 اربعة اشهر فقيته ان يقول فنت اليها ان استمر العذر من وقت
 الحلف الى آخر المدة فلوزال في المدة تعين الفتي بالوطئ * وان
 قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم اوله ينوش
 وان نوى ظهارة فظهار وان نوى الكذب فكلذب وان نوى
 الطلاق فبائن وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع
 الطلاق به وان لم ينو كذا بقوله كل حل على حرام
 او هرجه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف
 * (باب الخلع) *

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفدى المرأة نفسها بالمال
 ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شيء ان نشز
 واخذا اكثر مما اعطاها ان نشزت والواقع به وبالطلاق على
 مال بائن ويلزم المال المسمى * وما صلح مهر اصلي بد لا للخلع وان

(باب الخلع) اخر عن الابلاء لا يجوز الابلاء عن
 المال فكان اقرب الى الطلاق بخلاف الخلع
 فان فيه معنى المعاوضة من الزوجات لان
 منبى الابلاء نشوز الزوج والخلع نشوز المرأة
 غالبا فتقدم ما بالرجل على ما بالمرأة والخلع
 غالبا فتقدم من قولهم خالعت المرأة زوجها وهو
 فالضم اسم من قوله صاحب القصة اهـ في
 نشر عاطلاق بمعنى من ذكره صاحب القصة اهـ في
 (هو الفصل عن النكاح) لعدم الوفاق وكره
 والا لا دخل فيه الطلاق البائن لان الوفاق وكره
 (ولا بأس به عند الحاجة) لعدم الوفاق وكره
 اخذ شيء ان نشز الزوج قوله تعالى فلا تأخذوا
 منها شيئا اهـ في
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في
 (ما اعطاها) لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك
 ما اعطاها اهـ في

يصح بلفظ البيع والمبادلة اهـ في

كذا إذا خالعهما الخ) فوقع في الخلع بائنا وفي الطلاق رجعيا اه بنسي (على خرا وخنزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك المولى متقوم اه في يديها (والرجوع بالغروا هـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن

رجعيا اه بنسي (على خرا وخنزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك المولى متقوم اه في يديها (والرجوع بالغروا هـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن

بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالعهما وطلقها وهو مسلم على خرا أو خنزير او مينة او قالت خالعتي على ما في يدي ولا شيء في يديها * وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمتها ثلاثة دراهم وان قالت من مال زمهارة دمهرها وان خالعهما على عبدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ لزمتها تسليمه ان امكن والا فقيمته * ولو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث الاف وبانت وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف أو على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت وزمها المال وان قال انت طالق وعليك ألف او قال لعبدك انت حر وعليك ألف طلقت وعنتي مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبل لازم المال * والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها واجاب العبد في العتق على مال بكتبتها * ولو قال لها

كذا إذا خالعهما الخ) فوقع في الخلع بائنا وفي الطلاق رجعيا اه بنسي (على خرا وخنزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك المولى متقوم اه في يديها (والرجوع بالغروا هـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن

بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالعهما وطلقها وهو مسلم على خرا أو خنزير او مينة او قالت خالعتي على ما في يدي ولا شيء في يديها * وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمتها ثلاثة دراهم وان قالت من مال زمهارة دمهرها وان خالعهما على عبدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ لزمتها تسليمه ان امكن والا فقيمته * ولو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث الاف وبانت وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف أو على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت وزمها المال وان قال انت طالق وعليك ألف او قال لعبدك انت حر وعليك ألف طلقت وعنتي مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبل لازم المال * والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها واجاب العبد في العتق على مال بكتبتها * ولو قال لها

كذلك ان كان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك المولى متقوم اه في يديها (والرجوع بالغروا هـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن رجعيا اه بنسي (على خرا وخنزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان ملك المولى متقوم اه في يديها (والرجوع بالغروا هـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن

بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالعهما وطلقها وهو مسلم على خرا أو خنزير او مينة او قالت خالعتي على ما في يدي ولا شيء في يديها * وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمتها ثلاثة دراهم وان قالت من مال زمهارة دمهرها وان خالعهما على عبدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ لزمتها تسليمه ان امكن والا فقيمته * ولو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث الاف وبانت وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف أو على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت وزمها المال وان قال انت طالق وعليك ألف او قال لعبدك انت حر وعليك ألف طلقت وعنتي مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبل لازم المال * والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها واجاب العبد في العتق على مال بكتبتها * ولو قال لها

(والمباراة) فتح الهزيمة مفاعلة من بارأشربكة
 إذا رأى كل واحد منهما صاحبه وزل الهزيمة
 خطأ كذا في المغرب اهـ
 (ولم تخف مدتها) أو بعدد وهذه المسألة على
 وجوه أما أن لا يسبأ شيئا أو يسبأ المهر أو بعضه
 أو ما لاخر اهـ لان مقتضاها الانقطاع
 (ومع محمد في الخلع) كالنكاح فلا ضرورة الى الانقطاع
 وقد حصل نفس النكاح
 (لا بد من المال ولا يسقط) لكونه مقابلا
 فكان كالبيع به ولذا اعتد
 الثلث اهـ
 (وطاعة)

(ومع محمد في الخلع) لان
 اومالا اخره في وجوه
 وقد حصل نفس السكاح فلا ضرر الى اه
 اه في (لا يلزم المال ولا يسطق) لكونه مقبلا بغير مال
 فكان كالتبرع به ولذا اعتبر خلع المريضة من
 الثالث اه في (وطلقت في الاصح)
 وجوب المال بقوله اه في (طلق بلاثي)
 اه في (والا فلا تطلق) وان قبل الاب عنها في الاصح
 لان شرط النكاح لا يجتمع النبائة اه في

(باب التطهار) مرفى الإيلاء وجهه ترتيب الحركات
وقدم على اللعان لأنه أقرب إلى الإباحة فان
سب اللعان عند اضافته إلى غير ذلك **و** ختمه
بوجوب حد القذف اه في صاحب التوبة
(ولورضاء) اوصه ربه وذكر ان صاحب التوبة
تقل عن شرح الطحاوى في التعريف زيادة قيد
اتفاقا للشيخ امس اه في
بان قصور التعريف على كطهر اى تطهير نفسه
(اوراسان) على جلته اه في
يعبره عن جلته (ارفضك وشبهه
(او كفا

طلعتك أمس بألف فلم تقبلي فقالت بل قبلت فاقول له ولو قال
البائع كذلك فاقول للمشتري والمبارأة كالخلع يسقط كل منهما
كل حق لكل اءءء من الزوجين على الاخر عما يتعلق بالنكاح
فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول وعند
محمد لا يسقط الا ماسمياه فيهما وابو يوسف رحمه الله مع الامام
في المبارأة ومع محمد في الخلع * ولو خلع الاب صغيرته من
زوجها بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلعت في الاصح
وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال
وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا
فلا تطلق * وخلق المريضة مرض الموت معتبر من الثالث
*(باب الظهار) *

هو تشبیه زوجته او عضو منها یعبر به عن جملتها او جزئ مشائع
منها بعضو یحرم علیه النظرا لیه من محارمه ولو رضاء عاقل و قائل
لها انت علی کظهر اخی اورأسک او نحوہ او نصفک و شبیه
او کبطنها او کفخذها او کظهر اخی او عمتی و نحوہا محرم علیه
وطها و دواعیه حتی یکفر فلو وطئ قبل التکفیر فلیس علیه

(ولو رضاعاً) أو ولد
 نقل عن شرح الطحاوى فى
 اتفاقا للخبز امر الزنى بها وبنتها والقسط
 (أو راسك) على كظها اه فى
 يعبر به عن جلته اه فى
 (أو كظها) عطف على قوله كظها راحى نظير
 لالعضو المشبه به الذى يجرم عليه النظر اليه من
 محارمه اه فى
 (ونحوهما) كظايق وبنت اخى وغيرهن من
 يجرمن عليه اه فى

فليس عليه غير الاستغفار لما روى أنه عليه السلام قال رجل ووقع امرأته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبها القاضى بالحبس والضرب ان اجد دفعا

بالكذب اه في (واللفظ المذكور) وهو قوله انت على كظهر اى

قال انت على كظهر اى (فليس بشئ) لانه تشبيه في الام بالحرمه فكانه

غير الاستغفار والكفارة اولى ولا يعود حتى يكفر* والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمنع نفسها منه ونطالبه بالكفارة ويجبره القاضى عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهار ولو قال انت على مثل اى او كما هي فان نوى الكرامة صدق او الطهار فظهار او الطلاق فباش وان لم ينو شيئاً فليس بشئ ولو قال انت على حرام كظهر اى ونوى ظهارا او طلاقاً فكما نوى * ولو قال حرام كظهر اى ونوى طلاقاً او ايلاء فهو ظهار وعندهما ما نوى * ولا ظهار الا من الزوجه فلا ظهار من امته ولا من نسائها اتن على كظهر اى كان فأ جازت النكاح * ولو قال لنسائه اتن على كظهر اى كان مظاهراً ممنه وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهراً من واحدة مراراً في مجلس او مجلس فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع ايدين واحد من الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئاً ولا يجوز الاعمى والاصم الذي لا يسمع اصلاً والاخرس ومقطوع اليدين او اياهما معاً او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد

والذين يظهرن ولذا اخذ الزوجه في التعريف اه في (فأ جازت النكاح) بعده لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت فلا يجيب جزاء الزور اه في

لكل واحدة كفارة) لانه الحرمه وهي في كل واحدة ممنه اه في

جميعاً فان الله تعالى عطف العود على الظهار وانما كان كذلك والله اعلم لانه منكر من القول وزرر فلا يصلح سبباً لاجابته اه في (والاعور) لا يزوج القياس اه في (والاصم) لا يزوج القياس اه في (والذي اذا صبح يسمع الخ) ومقطوع

الذي اذا صبح يسمع الخ) ومقطوع لان الفات جنس الخفة اه في (واحد من الرجلين من خلاف) ومقطوع (واحد من الرجلين من خلاف) ومقطوع (واحد من الرجلين من خلاف) ومقطوع (واحد من الرجلين من خلاف) ومقطوع

(بمجنون مطبق) لانه أقوى من المذكور
 بخلاف من مجن وبقين واعتق حال افاقته لان
 النفقة غير فاسدة وانما هي محقة اه
 (ولو اشترى قريبه بنتها ص) اي العتق عنها
 لان الشراء علة العتق وقال الثلاثة لا يجوز
 وهو قول شرط وعلى هذا الخلاف لو وهبه
 والشراء اه
 او نطق اه
 (لا يجوز) اي عتق خلاقا لهما فسد النصف اتفاقا
 العتق عنده خلافا لهما فسد النصف اتفاقا
 اذا اختلف في بعضه مطقا والقياس ان لا يجوز
 عتق خلاقا في بعضه مطقا والقياس ان لا يجوز
 (المنية) اي التي عن صومها فلا تب عن
 الواجب الكامل فيقطع التتابع اه
 كالقطرة اوقية ذلك (والاصل فيه ان كل
 جنس منصوص عليه من الطعام لا يبكون
 في القيمة اوقية ذلك) والاصل فيه ان كل
 ولا يرد منصوص عليه لا اعتبار بغير النص
 المنصوص عليه منصوص عليه وكما خمسة في غيره
 منصوص عليها اه

ومجنون مطبق وممدبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومعتق
 بعضه * ولو اشترى قريبه بنتها ص وكذا لو حرر نصف عبده
 عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها * ولو حرر نصف عبد
 مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما وكذا لو حرر نصف
 عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه * فان لم يجد ما يعتق
 صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شيء من الايام
 المنية فان وطئها فيهما ليل اعمدا او نهارا ناسيا استأنف خلافا
 لابي يوسف وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم
 يستطع الصوم اطعم هو او نائبه ستين مسكينا كل مسكين
 كالقطرة اوقية ذلك * ويصح اعطاء من بر مع منوى شعيرا وتمر
 وتصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر
 فلو غداهم وعشاهم او غداهم غداين او عشاهم عشائين
 واشبعهم جازوا ن قل ما اكوا * ولا بد من الادام في خبز الشعير
 دون الخنطة * ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما اجرأه وان
 اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان
 جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف * ولو اطعم ستين فقيرا
 كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد * ولو عن ظهار

(واشبعهم جاز) لان القصور دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احداهما سحورا
 اه
 (ولا بد من الادام في خبز الشعير) اي والذرة
 لا يمكن من الاستنفاء اه
 (دون الخنطة) لانه من الشيع بدونه اه
 (ستين يوما اجرأه) لدفع حاجة المحتاج المتجددة
 (الاعن يوم واحد) لوجود التفرقة بين كسكين آخر
 وهو الصحيح كما في الزايعي اه
 (الاعن يوم واحد) فمكان اليوم الثاني كسكين آخر
 فلو ملكه بدفعات قبل يجوز قبل الا عن يومه

وان لم يعين (لا اتحاد الجنس فلا حاجة الى التنية)
 ثم عين عن احدهما صح (اي صح عما عين)
 والاصل ان تنية التعيين في الجنس الواحد
 لغو وفي المختلف مقيد فاذا اختلفا في مطلق التنية
 ويعرف الاختلاف بالجنس باختلاف النية
 (باب اللعان) وجه المناسبة من في الطهارات
 به الباب دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا
 لان اللعن من جانب الرجل وهو مقدم والسبب
 من اسباب التبرجج وسببه قذف امرأته بما يوجب
 الحد في الاجنبية وشروط اللعان بينهما اهـ في
 الحد في القذف لا يجزئ اللعان بينهما اهـ في
 بعد القذف (اهل الشهادة) وكذا الا على مسلم كما يأتي
 (اهل الشهادتين) فلا يخرج الفاسق ولا الهامنه
 (او نفي نسب ولا هاشمه) لانه لو نفي ولدها من غيره
 واوبه معروف يكون قاذفا اهـ في

وافطار صح عنهما وكذا الوحر وعبدان عن ظهارين او صام
 عنهما الربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان لم
 يعين * وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن
 احدهما صح * ولو عن ظهار وقتل لا * وان ظاهر العبد
 لا يجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم
 * (باب اللعان) *

هو شهادات مؤكديات بالايمان مقرونة باللعن فائمة مقام
 حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنى في حقها * ولو قذف
 زوجته بالزنى وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحذف قاذفها
 او نفي نسب ولا هاشمه وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان
 فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحذف فان لاعن
 وجب اللعان عليها فان ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه
 فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محدودا في قذف وهي من اهلها حد وان كان اهلا وهي امة
 او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او بمن لا يحذف
 قاذفها فلا حد ولا لعان * وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنى

(او تصدق) فيما رميها به فيرفع اللعان لا ارتفاع
 التكاذب ولا حد عليها وما في بعض نسخ القدرى
 فحد غلط لان الحد لا يجب بالانحرار مرة فكيف
 يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع
 مرات لان التصديق ليس باقرار قذف ولا يعتبر
 في الحد وبعبارة فنادونه فينقض به اللعان فلو
 صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولاهما
 (او من لا يحذف قاذفها) هذا فائدة الشرطين
 المتقدمين وقد مر الكلام محزرا اهـ في

(وصفته) اي اللعان ما نطق به في الكلام محزرا اهـ في
 (ان يبدأ) اي القاضي بالزوج لكونه متبعا فيه
 المحنة او لا فلو اخطأ القاضي وبدأ بما بعده بعينه
 فان لم يعدد وقرن قمع القرعة كذا من عبارة
 بعض الكتب اهـ في

(وفي الخامسة غضب الله عليها) وخضت
 بالفضب لعدم المبالاة باللعن لكثرة استعماله
 بينهن اه ق
 (في جميع ذلك) وعن أبي حنيفة رحمه الله ان
 كلا منهما يأتى بالخطاب لانه اقطع للاحتيال
 ووجه الظاهر ان الغائب اذا اتصل به الإشارة
 قطع الاحتمال اه ق
 (فترق الحاكم بينهما) لما روي ان عمر بن الخطاب
 قطع الحاكم بينهما وامر أنه يفرق بينهما
 (فترق الحاكم بينهما) وقوله بينهما يدل على بقاء
 السلام لاعتنائه بين رجل وامرأة فترق بينهما
 (وهو مطلقاً بانه) لانها لا دفع الظلم عنها ولا تخلف
 نفسها الا بما اه ق
 (والحققة بأمة) ان كان الملقوق حال جرى
 بينهما اللعان حتى لو علق وهي أمة او كافرة
 ثم اعتقت واسلمت لا يتي ولا يلعن اه ق
 (أوزنت) وان لم تحذف لانه يسقط احصائها بخلاف
 القذف بدونه ولعدم تضرر زوجها بعده لكونها
 محصنة وحدها الرجم اه ق

١٢٢

وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذباً فيأرميتها به من الزنى
 يشير اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مران اشهد بالله
 انه كاذب فيأرماني به من الزنى وفي الخامسة غضب الله عليها
 ان كان صادقا فيأرماني به من الزنى تشير اليه في جميع ذلك
 وان كان القذف بنى الولد ذكره عوض ذكر الزنى وان كان
 بالزنى وثنى الولد ذكرها * فاذا تلاعن افرق الحاكم بينهما وهو
 طلاقه بانه وثنى نسب الولد ان كان القذف به وألحقه بأمة
 فان اكذب نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يتزوجها خلافا
 لابي يوسف وكذا ان قذف غيرها فخذت أوزنت فخذت * ولا لعان
 بقذف الاخرس ولا بنى الحمل وعندهما يلعن ان اتت به
 لاقل من ستة اشهر * ولو قال زيت وهذا الحمل منه لاعتن اتفاقا
 ولا يتي القاضي الحمل ولو نفي الولد عند التهنئة او ابتاع آلة
 الولادة صح ولاعن * وان نفي بعد ذلك لاعتن ولا يتي
 وعندهما يصح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا
 خال علمه كحال ولادتها وان نفي اول نوه مين واقربا لا يخرج
 وان عكس لاعتن ويثبت نسبهما فيما
 * (باب العنين) *

(وعندهما يلعن ان اتت به الخ) التهنئة بوجود
 الحمل عند النفي فيتحقق القذف قلنا اذا لم يكن
 قذفا في الحال يصير كالعلق بالشرط ولا يصح تعلين
 (عندهما يلعن ان اتت به الخ) لانها ثبتت نسبته منه لان
 القذف اه ق
 (ولا يتي القاضي الحمل) بل يثبت نسبته منه لان
 الاحكام لا ترتب عليه قبل الولادة للاحتيال
 (عند التهنئة او ابتاع الخ) لانها ثبتت نسبته منه لان
 كماله الولادة عرفا اه ق
 (وان عكس) بان اقر في الاول ونفى الثاني ولم يرجع عنه اه ق
 (باب العنين) اي وغيره من المجبوب والحصى وهو
 لغة تعليل بمعنى مفعول من عن اذا حصى في الفنة
 وهي خطيرة الابل وامرأة غنية لا تشتهي
 الرجال وشرا من لا يقدر على الجماع لكبر سن
 لا يمكنه ادخالها داخل الفرج
 كما في القنية اه باق

(يؤجله الحاكم) من حين المرافعة سنة قرية
 بالإهارة وهي ثلاثة وأربعة وخمسون يوما
 ونلت يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة
 (وهو) يوم واحد (ويجب بالأيام احتياطاً وعليه التقوى
 لا يجصل الإيهام لكل المهران خلافاً ويجب
 العدة له مع ميمنه) لأنها تدعى عليه استحقاق
 الفرقه وهو يتكر والقول للمكر مع ميمنه مع
 انه متمسك بالأصل وهو يتكر والقول للمكر مع ميمنه مع
 انه متمسك بالأصل وهو يتكر والقول للمكر مع ميمنه مع

تزل بغير الوطئ فالاحتمال موجود فلذا
 (يفرق للجمال) اذا لا فائدة في تأجيله ومعناه
 اذا طلبت كان الحق لها وفيه اشارة الى انه لو كان
 الحب او الغنة بعد ما وصل اليه الاخبار لها
 ولو كان صغيراً يفرق ما لم تكن صغيرة لاحتماله
 الرضى بعد البلوغ اه ق

(خلافاً للمجد) محمد بنهما لا تقدر على دفع الضرر
 وهذه العيوب لا تقوته والظلال لا يوجب الفسخ
 كما لو تزوجها بشراً بالبركة والجمال فوجد هامياً
 فيجوز اه ق

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر فلو اقتر
 انه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح
 ويحتسب منها رمضان وايام حيضها لامتدة مرضه او مرضها
 فان لم يصل فيها فترق بينهما ان طلبته وهو طلاقه بائنة * فلو قال
 وطئت وانكرت ان قبل التأجيل فان كانت ثيباً او بكر افترق
 اليها قتلن هي ثيب فالقول له مع ميمنه وان قلن هي بكر اجل
 وكذا ان نكل وان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب
 فالقول له وان قلن بكر خيرت وكذا ان نكل ومتى اختارته
 بطل خيارها وانحصى كالعنين والمحبوب يفرق للجمال * وحق
 التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف
 ولا خيار لهما ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافاً للمجد
 ولاله لو وجد بها ذلك او رتقا او قرنا
 * (باب العدة) *
 هي تربص يلزم المرأة * عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء
 اي حيض وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت
 او مات عنها وام ولد عتقت او مات مولاه ولا يحتسب حيض
 طلقت فيه * وان كانت لا تحيض لكبر او صغرا وبلغت بالسن

(والموت في نكاح صحيح الخ) دخل بها الزوج
 او لا صغيرة كانت او كبيرة مسئلة او كرامة مخ
 مسلم لقوله تعالى وينزون ازواجه ولا يكون زواجا
 صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
 الابتنكاح صحيح
 فيها اهق
 (اربعة اشهر الخ) لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم وينزون ازواجهما يتبرصن بانفسهن اربعة
 اشهر وعشر الى من الليالي مع ما وازنهما من الايام
 اقضاء العدة اهق
 (وعدة الامة) اهق
 عند ابى حنيفة للفرق التي تحيض ولو مدبرة وام ولا
 لان الرق منصف والحيسة نصف قلة وكثرة
 فلم يدبر نصفها فجعلت حيضين اهق
 (نصف ما للحررة) فلن لا تحيض شهر ونصف ولن
 مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام اقول
 النصف فيها اهق
 (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها
 اهق

١٢٤

ولم تحض ثلثة اشهر * وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر
 وعشرة ايام * وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم الحيض
 نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي
 وعند ابى يوسف ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان حملت
 بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الوجهين
 ومن طلق في مرض موت رجعي كالزوجة وان بائنا تعتد
 بأبعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي * ومن عتقت في عدة
 رجعي تتم كالحررة وان في عدة بائن او موت فكالامة * وان
 اعتدت الایسة بالاشهر ثم عاد دمها على عاداتها بطلت عدتها
 وتستأنف بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة اذا
 حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت بالحيض ثم أیست تعتد
 بالاشهر فاذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
 وتداخلتا وما تراه تحتسب منهما وتم الثانية ان تمت الاولى
 قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان لم
 تعلمهما وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق والعزم على ترك
 الوطئ ومن قالت انتقض عدتي بالحيض فالقول لهما مع اليمين
 ان مضى عليهما ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون

(فعدتها بالاشهر اجماعا) لانها لم تكن حاملا وقت
 الموت اهق
 (ومن طلق في مرض موت الخ) فتكون اربعة
 اشهر وعشر لو ما ملا تقاييم النكاح قد دخل
 في الايتين اهق
 (وان في عدة بائن او موت فكالامة) زوال
 النكاح فيها فلا تعتبر عدتها كما لو مات بعد
 اقضاء العدة اهق
 (الايسة) اهق
 (وهي من في سن الايام وهي
 من لم تحض في مدة خمس وخمسين سنة
 بالذات اهق
 (ومازاه) اي عقيب الطلاق والموت لانهما
 السبب في وجوبها فيعتبر ابتداءهما من حين
 وجود السبب اهق

الزم مهر كامل وعدة مستأنفة (أي عند أبي حنيفة) وانكح معتدته من فرفة بان
 وأبي يوسف وكذلك وانكح معتدته من فرفة بان ثم تزوجها في العدة
 تزوجت من غير كفوف القاضي ثم تزوجها قبل
 (وعند محمد نصف مهر وتتمام الأول قبل المهر واستئناف العدة والكل العدة الأولى
 الأولى لأنه طلاق قبل المهر واستئناف العدة والكل العدة الأولى لأنه لا يظهر حالة
 انما وجب بالتأني اه في
 التزوج الثاني اه في
 (ولا عدة في طلاق من قبل الدخول) لعدم تحقق
 السبب وهو نكاح من كذا بالدخول او ما يقوم
 مقامه كالخلوة الصحيحة (لأنها لا تخاطب
 (ولا على ذمبة طلقها ذي) لانها لا يعقلها
 بالفرع ولا يجب لحق الشرع والزوج لا يعقلها
 فلا يجب لحقها فلو اغتصبها وجبت ولا تزوج
 الابعدا ولا لو طأ الابعد حبيصة في روايته

يوما وثلاث ساعات * وانكح معتدته من بائن ثم طلقها قبل
 دخول الزم مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر
 وتتمام الأولى * ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذمبة
 طلقها ذي او حربية خرجت اليها مسلمة خلافا لهما
 (فصل)
 تحدة معتدته البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة
 ولبس المزعفر والمعصر والطيب والدهن والكحل والخناء
 الامن عذرا لمعتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة
 ولا بأس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
 ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبث في غير
 منزلها والامة تخرج في حاجة المولى * وتعتد المعتدة مطلقا
 في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا
 او خافت على مالها او انه يهدم المنزل او لم تقدر على كراهته ولا
 بأس بكيه وتعتد معها بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
 بينهما ستره الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا
 خرجت والاولى خروجه وان جعلها بينهما امرأة ثقة تقدر
 على الحيلولة فحسن * ولو ابائا او مات عنها في سفر وبينها وبين

(خلافا لهما) في المسألتين لانها مخاطبة بمحقوق
 العباد وهي في حق الزوج وان كان فيهما حق
 الشرع ولذا وجبت على صغيرة ولو كانت واحدة
 منهما جازما وجبت فلا يعقد عليها لان في بطنها
 ولدا اثبات النسب وتتقضى بوضعها اه في
 (فصل) اي في بيان الاحكام وهو ذلك الزينة
 والطيب اه في
 (والدهن) في الدال لانه مصدر من دهن يدهن
 وبالضم الاسم اه في
 وبالصم الكاف وهو استعمال الكل
 (والكحل) يرجع الى الكل فيجوز لها البس
 بالضم
 (الامن عذرا) يرجع الى الكل فيجوز لها البس
 بالخبر لعذر الحكمة والقيل والدهن التداوي
 والخبر الرمد وغيره اه في
 (ومعتدة الموت تخرج الى) لان نفقتها عليها
 فقحتاج الى الخروج فيها للتكسب اه في

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
وفضاله ثلاثون شهرا وفضاله في عامين فينبغي

للمحمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

لهن (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يجزئ الولد في بطن

أمه أكثر من أربع سنين وهو المهور

الامام الثاني أربع سنين وهو المهور

مذهب مالكا وأحد روى ان الضالقي في بطن

مذهب سنيين اه في اما النسب فلتصور الوطى

(أربعة سنين ومهرها) لا يثبت فيه قال محمد أولا

حالة العقد وقال زفر لا يثبت فيه غير محكم لوقوع الطلاق

لان الوطى في هذا العقد غير محكم لوقوع الطلاق

مصرها اقل من مدته رجعت وان كانت مساقته من كل جانب
تخيرت معها ولي أولا والعود اجد وان كان ذلك في مصر
لا تخرج منه مالم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وقالا ان كان
لها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد

* (باب ثبوت النسب) *

أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها ستان * ومن قال ان تكبت
فلانة فهي طالق فنكحها فولدت لسته أشهر منذ نكحها لزمه
نسبه ومهرها واذا اقترت المطلقة باقتضاء العدة ثم ولدت
لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه منه وان
لسته لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين
اوا كثيرا لا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان
يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطى بشبهة في العدة وان
كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل من تسعة أشهر يثبت
والا فلا وعند ابى يوسف يثبت فيما دون سنتين * ومن مات عنها
ان اتت به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة
اشهر وعشرة ايام والا فلا * ولا يثبت ولادة المعتدة الابشادة
رجلين او رجلا وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة

النسب محتمل لا يثبت فيه غير محكم لوقوع الطلاق

(وان استتلا) اي لا يثبت النسب لحصول العلوق

بعدها اه في

(وان لسنتين اوا كثيرا) اي من وقت الطلاق كما في اكثر

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

نسخ عندنا الشريعة والظاهر انه سمي من التامخ

اه في

في الهداية وغيرها لا من وقت الطلاق كما في اكثر

(لا بد من شهادة امرأة) يعني الولادة في
 اي التصديق من الورثة وبصير الولد انية
 اه في (اوسكت) اه في
 اه في (لاعن) لصيرورته فاذا فاسكو ختمه وان جاءت
 بالولادة في (لا يثبت) اي التسبب لسبق العلوق على العقد اه في
 (قال قول لها مع اليمين) اي انه تزوجها منذ ستة اشهر اه في
 من نكاح حلال لها على الصلاح اه في
 (وعند الامام بلايين) لوقوع الاختلاف
 في النكاح والتسبب وهما من الاشياء الالاق
 لا يجري فيها البديل فلا يجري فيها الاستخلاف
 وبقولها ينفق اه في
 (خلافا لها) لانها لم تلبث بالولادة ثبت ما ينبغي
 عليها انما وان ثبت التسبب بالضرورة فلا تظهر
 في حق الطلاق لانفسكا كما عن الولادة اه في

* وان كان حبل ظاهرا واعترف الزوج به ثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * وان ادعتها بعد موته لاقل
 من سنتين فصدةها الورثة صح في حق الارث والتسب هو
 المختار * ومن نكح فأت بولد لسته اشهر فصاعد ثبت منه ان
 اقر بالولادة اوسكت وان جحد الولد فشهادة امرأة فان نفاه
 لاعن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها
 منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين وعند
 الامام بلايين * وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة
 لا تطلق عنده خلافا لهما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * ومن نكح امة فطلقها
 فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شراها لزمه والا
 فلا * ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال لغلام هو ابني ومات
 فقالت امة انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها
 وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها
 * (باب الحضانة) *
 الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان علت

(لا بد من شهادة امرأة) فلا يقع بدونها الدعواها
 الحنف فلا بد من جحد وهي جحدته لان اقراره به
 اقرار بما يفضي اليه وهي مؤتمنة كما في التعليق
 بالجنس اه في
 (قولان لاقل من ستة اشهر) لزم الولادة
 ولا المعتدة تتقدم العلوق على الشراء فيلزمه سواء
 اقر به او نفاه اه في
 (والا فلا) اي وان لم تدل لاقل لم يلزمه لانه ولا
 الملوكة لتأخر العلوق عن الشراء اه في
 (فهو ام ولده) لانه ثبت بدعونه والولادة تثبت
 بشهادة القابله هذا اذا ولده في ذلك وان ولدته
 من وقت قوله المتيقن بوجوده في ذلك بعده اه في
 لا كرمه بلا يلزمه لاحتمال العلوق انت احق به
 (الام احق الخ) لقوله عليه السلام انت احق به
 مالم تنزجي ولو فور شفتها اه في

(كلام تكلمت عنه) لا يتقاء الضرر بقيام
 القرابة فان طلق رجعا لا يعود حقها حتى
 تنقضي العدة لعدم زوال النكاح قبله اه صلاح
 وابطاح ابن كمال
 لا حجبها الى معرفة آداب النساء
 (حتى تحيض) لا حجبها الى معرفة آداب النساء
 من الغزل والطبع ونحوهما والراة على ذلك تقدر
 وبعد البلوغ تحتاج الى الحفظ والادب والاب
 فيه انظر اه ن
 (واعتد محمد) الاولى ان قال عن محمد كافي الهداية
 (وبه يفتي) لفساد الزمان لان ماسوى الام والجدة
 من الاقرب ما مثل الاخوات لا يجوز لهم استخدام
 الصغيرة شرعا وتعليم الادب انما يحصل بالاستخدام
 قال ابو الليث لا تشتهي اه ن حتى تبلغ تسع سنين
 وعليه القوي اه ن
 (لا تجبر عليها) لان الحضنة حقها ولا تجبر
 فالحق لا تكن اى فوجد امرأة مسخرة للحضنة
 وان علام العصبان على ترتيبهم فقدم الاب ثم ابوه
 ثم ابنهم لا يورثون ثم لاب ثم لم لا يورثون ثم لاب
 فان لم تكن اى فوجد امرأة مسخرة للحضنة

١٢٨

ثم ام الاب ثم اخت الولد لا يورثون ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من
 العمات * ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لا من نكحت محرمة
 كام نكحت عمه وجدته نكحت جده * ويعود الحق بزوال نكاح
 سقطبه والقول قولها فى نفى الزوج ويكون الغلام عندها
 حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده
 وقدر تسع اوسبع ثم يجبر الاب على اخذه * والجارية عند
 الام والجدة حتى تحيض وعند محمد حتى تستهي كما عند غيرها
 وبه يفتي لفساد الزمان ومن لها الحضنة لا تجبر عليها فان
 لم يكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية
 الى عصابة غير محرم كابن الم ومولى العتاقة ولا الى فاسق
 ماجن * وان اجتمعوا فى درجة فأورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق
 لامة وام ولد فى الحضنة قبل العتق والذمية احق بولدها
 للمسلم مالم يحف عليه الف الكفر * وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لام ان تسافر بولدها الا الى وطنها
 وقد تزوجها فيه ان لم يكن وطنها دار الحرب وليس ذلك لغير
 الام وان كان بين المصرين والقريتين ما يمكن الاب ان

(اكن لا تدفع صبية الخ) خوف الفتنة فان لم يوجد
 غير ابن الم اختارها القاضى ما هو اصله فان رأى
 ضحها اليه فعل والا اختار لها امرأة صالحة
 امينة وفى الكافي وليس للاب ان يبالغ في شديده
 ان يفرد بالسكنى وليس للاب ان يبالغ في شديده
 (وقد تزوجها فيه) خلاصه ما هو اصله فان رأى
 ليس لها الخروج به وفى القسوى ليس لها
 والا قول اصح فلا بد من الشرطين فليس لها
 الخروج الى وطنها ان لم يقع فيه عقد باتفاق
 الروايات اه ن

فلا بأس به) اي بالذهب من المصّر الذي
 طلقها فيه او القرية الى مصرها او قريةها اذا لا
 ضرر على الاب اهق
 (باب النفقة) هو الهلاك او من التفاق بالفتح وهو الزوج وفي

النفقة الشرعية اهلالة الاحوال في المصالح قال هشام سالت
 ورواج الاحوال في النفقة فقال هي الطعام والكسوة
 والسكنى اهق
 (ويعتبر في ذلك حالهما) اي حال الزوجين في
 اليسار والاعسار على ما ذكره الخصاصف كذا
 في الهداية ومضى عليه في الكذب والوقاية وهو
 المعتمد وان كان خلاف ظاهر الرواية اهق
 (وقيل يعتبر حاله فقط) وهو ظاهر الرواية
 واختاره الكرخي قال في البدائع وهو الصحيح
 لقوله تعالى لينفق مما آتاه الله اهق
 عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لان القضاء عليه بنفقة
 (لا يلزم نفقة الخادم) لان القضاء عليه بنفقة
 الاعسار فان زال العذر بطل ذلك لانها توجد
 شيئاً فشيئاً فيعتبر حاله في كل وقت والقرض
 السابق لا يمنع وجوب الاتعام لانه قرض قبل
 الوجوب فلا يقرر حكمه اهق

يطلع عليه ويسيت في منزله فلا بأس به وكذا النقلة من القرية
 الى المصر بخلاف العكس * ولا خيار للولد
 * (باب النفقة) *

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيراً
 مسلمة كانت او كافرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله
 اولم تسلم لحق لها والعدم طلبه * وتقرض النفقة كل شهر
 وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف
 ولا تقدير ويعتبر في ذلك حالهما * ففي الموسرين حال اليسار وفي
 المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
 حاله فقط * والقول له في اعساره في حق النفقة * والبينة لها *
 ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو موسر او عند ابي يوسف
 نفقة خادمين * ولو معسر الا يلزمه نفقة الخادم في الاصح *
 ولو فرضت لعساره ثم ايسر فخاصته تسلم لها نفقة اليسار
 وبالعكس تلزم نفقة العسار * ولا نفقة لاشرة خرجت من بيته
 بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغصوبة وصغيرة
 لا توطأ وحاجة لامعه ولو حجت معه فلها نفقة الحضر لا السفر
 ولا الكراء * ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في

(في الاصح) احتراز عن قول محمد فانه يجب
 النفقة للخادم وان كان الزوج معسراً وانما
 صرح به وقد فهم سابقا الخلاف فيه وفي
 التلاصق وعن ماء الوضوء على الزوجة ان كانت
 غنية وان كانت فقيرة ما لم تنسأ
 او بدعها تنقل بنفسها وعن ماء الاغتسال
 من ينقل ولا ينقل او فقيرة لانه مؤونة للجماع
 على الزوج غنية كانت اهق
 هكذا قال في الفتاوى اهق
 (لم تزف) اي لم ترسل الى بيت الزوج يقال زف
 العروس الى زوجها تزف بالضم زفا وزفا وهو
 القياس في كل مضاعف متقدّم وجه الكسر
 والضم معاً اهق

بينها وزفت مريضة * ولا يفرق لجزءه عن النفقة وتؤمر
بالاستدانة لتحيل عليه * ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان
يكون قضى بها او تراضيا على مقدارها ولومات احدهما
او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان
تكون استدانت بأمر قاض * ولو جعل لها النفقة او الكسوة
لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا للمجد * واذا
تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى
ولا يباع في دين غيرها الامرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت
خال عن اهلها واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد
من دار اذا كان له غلق * وله منع اهلها ولو ولدها من غيره من
الدخول عليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاؤا
والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها
في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وتفرض نفقة
زوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس حقهم عند
مودع او مضارب او مديون يقرّبه وبالزوجة او يعلم القاضى
ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة يأخذ منها كفيلا فلو لم يقرّوا
بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى بها وكذا

لان النفقة صلة
(او تراضيا على مقدارها)
فليست بعوض اهـ
(ولومات احدهما) اهـ
(وعلى الزوج الخ) لان السكنى من كفايتها
فتجب لها كالنفقة وقد اوجب حنابلة ليس له ان يشرك
فان نفقة واذا اوجب حنابلة ليس له ان يشرك
غيره فيه اهـ
(وله منع اهلها الخ) لان البيت في يده فله المنع
من الدخول وقيل لا يمنع من الدخول انما المنع
من القرار عندها اذا الفتنة في حالة المقام وكثرة
من القرار عندها اذا الفتنة في حالة المقام وكثرة
الكلام اهـ
(من جنس حقهم) كالدراهم والدينار
والطعام والكسوة ولا يفرض فيها ليس من
جنس حقهم كعروض الغائب اهـ
لبطلان القضاء على الغائب الزوجة ومن
(ويحلفها) اهـ
بطلب النفقة ولو قال ويحلفه لكان اشمل واولى
اهـ

(لمعنة الطلاق) مادامت في العدة لان النفقة جزاء الاحتباس والاحتباس فان في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة ولهذا كان لها السكنى (اللمعنة الموت) لان احتباسها ليس لحق الزوج بل لحق الزوج (وتقبيل ابن الزوج) اهـ في اوفى عده من الرجعي لانها حبست نفسها بغير حق فصار ككالكسبية اهـ في

ان قبضته في عصمة اهـ في (لو كنت ابنة) اما من قبله او قبلها في الاول لها النفقة صح نسخة

لو لم يخلف مالا فاقامت البيئة على الزوجية ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع القاضي بينها وعند زفر يسمعها يفرض النفقة لاثبوت الزوجية وهو المعول به اليوم والمختار * وتجب النفقة والسكنى لمعنة الطلاق ولو بائنا والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتقريق بعدم الكفاة للمعنة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه

(فصل)

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة الابوين والزوجة * ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر من ترضعه عندها * ولو استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجعي لترضع ولها لا يجوز وفي المعتدة البائن روايتان وبعد العدة يجوز * وهي احق ان لم تطلب زيادة على الغير * ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها صح * ونفقة البنت بالغة والابن زمناعلى الاب خاصة وبه يفتى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها * وعلى الموسر يسارا يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالتسوية بين الابن

(لا يجوز) لان الرضاع مستحق عليها بانه قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن وهو امر بصيغة انبئ وهو اكد لانها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفقل واجبا عليها فلا يجوز الاجرة عليه اهـ في (وفي المعتدة البائن روايتان) في رواية لا يجوز زال روجه الاخرى جاز استحسانا لان النكاح قد كذا في الاول انه باق في حق بعض الاحكام في الهداية وتأخير دليل الوجه الاحكام وتأخير وجه القول المختار عنده اذ من الاول ولهذا يجب النفقة والسكنى فيها اهـ في (صح) لانه غير مستحق عليها اهـ في (على الاب خاصة) وهو رواية المصنف والحسن اعتبار مقدار الارث لان الاب يتفرد بموته بالولاية على الصغير فجاز ان يتفرد بغيره ولو لاه على الكبير فشاركه الام وهذا اذا لم يكن لها مال حتى لو كان مال فالنفقة في مالها اهـ في

(الخرفه) الخرف بالضم عدم رشده وبالتركية
 كودن عطرلرني اه اختري
 (لاحيقته) لانه لا يعلم الابعد الموت اهق
 (وللاب بيع عرض ابنه) العرض فحقين متاع
 (الديناسوى النقيدين فانهما عين عقاره والعقار
 لا بيع عقاره) اي لا يجوز بيع عقاره والفقار
 الضيعه وقيل ماله اصل من دارا واضيعه كذا
 في الغرب اهق
 (سواها) اي النقة وانما يجوز بيع متاع
 الابن الغائب اهذه المصلحة لانه يدرم حينئذ
 القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النقة
 فانها واجبة قبل القضاء وانما قضى القاضي اعانة
 اهق
 (وعندهما لا يجوز للاب ايضا) وهو القياس
 لانه لا ولاية له لاقتضاءها بالبيع زبيد اولهذا
 لا يجوز مال حضرة ولاية حنفية ان للاب
 ولاية الحفاظ بيع الغائب بيع المتقول من
 باب الحفاظ ولا كذلك العقار لانه محفوظا
 بنفسه اهق
 (وللاب بيع عليهما) لانه ملك بالضم وظهرا
 يدرع من مال نفسه فلا رجوع اهق

والبنت ويعتبر فيها القرب والجريئة لا الارث فلو كان له بنت
 وابن ابن فنقته على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت
 بنت واه فنقته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ
 وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او انثى
 اوزمنا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرفه او لكونه من ذوى
 البيوتات او طالب علم ويجبر عليها وتقرب قدر الارث حتى
 لو كان له اخوات متفرقات فنقته عليهن اخاسا كما برئ منه *
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته فنقة من له خال وابن عم
 على حاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على
 ابيه ان كان صغيرا اوزمنا * ولا تجب نفقة الغير على فقير
 الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
 الولادة اعلى واسفل * وللاب بيع عرض ابنه لنقته لا بيع
 عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن سواها * ولا للام
 بيع ماله لنفتها وعندهما لا يجوز للاب ايضا * ولا ضمان
 عليهما لو اتفقا من مال للابن عندهما * ولو اتفقا المودع مال
 الابن عليهما بغير قاض ضمن ولا يرجع عليهما * ولو قضى بنفقة
 غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون

(اكتسبوا) اي كل واحد من جنس الرقيق
اجبر للمولى على بيعهم (لا يبيع منهم) الا ان يبيع
المولى (يؤمر ديانة) فلا يجبر على نفقها الا ان يؤمر بالنفقة فعليه
الاستحقاق وفي البيع اهق

لا يبيع منهم (لا يبيع منهم) الا ان يبيع
المولى (يؤمر ديانة) فلا يجبر على نفقها الا ان يؤمر بالنفقة فعليه
الاستحقاق وفي البيع اهق

لا يبيع منهم (لا يبيع منهم) الا ان يبيع
المولى (يؤمر ديانة) فلا يجبر على نفقها الا ان يؤمر بالنفقة فعليه
الاستحقاق وفي البيع اهق

القاضي امر بالاستدانة عليه * وعلى المولى نفقة رقيقة فان
ابى المولى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر على
بيعهم * وفي غيرهم من الحيوان يؤمر ديانة

(كتاب الاعناق) *

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر
مكلف * بصريحه وان لم ينو كانت حرا ومحتررا وعتيق
او معتق او حر ترك او اعتقتك او هذا مولاي او ايا مولاي
او هذه مولائي او ايا حرا ويا عتيق ان لم يجعل ذلك اسماله كذا
لواضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر ونحوه
وكقوله لأمته فرجك حر * وبكايته ان نوى كلامك الى عليك
اولا سبيل الى عليك اولارق او خرجت من ملكي او خليت
سبيلك او قال لامته اطلعتك ولوقال طلعتك لا تعتق وان نوى
وكذا سائر ألفاظ صريح الطلاق وكايته * ولوقال انت لله
لا يعتق خلافا لهما ولوقال هذا ابني او ابى عتيق بلانية وكذا
هذه امي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او اباً
او أما * ولوقال اصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا
لوقال هذا اخي اولعبده هذا ابني * ولا يعتق بلاسلطان الى

ووضعها كافي البيع اهق
للحاجة كافي البيع اهق
(وكقوله لأمته فرجك حر) ولوقال لعب
فرجك حر قبل يعتق كلامه وعن محمد لا يعتق
سبيلك من ابى يوسف اهق

(ولوقال انت لله لا يعتق) عند ابى حنيفة
وان نوى وفي رواية نوى العتيق عتيق اهق
(خلافا لهما) فانه يعتق عندهما لان الام
للإختصاص وخصوص الملك لله اعيا يكون
لزال ملك العبد عنه فيكون اعتقا مولاي
حنيفة ان العبد قبل هذا القول كان له حكم
التخليق فيكون اخبار الانشاء اهق
(وعندهما لا يعتق) بقوله هذا ابني او ابى او امي
اهق

(او ابنا واما) فالاول لا يجوز ان يكون
مجهول النسب ثبت نسبه او معروف النسب فاما ان كان
مجهول النسب ثبت نسبه او معروف النسب فاما ان كان
دعوة النسب في ملكه فيعتق عليه وان كان
فبينه ملك ولده فيعتق منه للعذر ويعتق
معروف النسب لم يثبت نسبه منه للعذر ويعتق
اعمالا للفظ في حجة عند قذر اعماله في حقيقة
ولما الثاني فيعتق في قول ابى حنيفة وقال
لا يعتق وهو قول الشافعي اهق

(ولا يا ابني ويا اخي) لان النداء لاعلام النداء
 اهق
 (اوانت مثل الخنزير) لا يعنى لان الخنزير يستعمل
 للمشاركة في بعض الحيات عرقا فوقع الخنزير
 في الحربة اهق
 عند ابني خيفة لان ملك الكتاب
 (فخسب) اهق
 ناقص حتى لا يقدر على الاعتناق ووجوب
 الاعتناق عند القدرة وقربة الكفاية فلا يظهر
 منها اهق
 (وكذا لو اعتنق الشيطان واللصم) عتق لوجود
 ركن الاعتناق من اهله في محله وان عصى اهق
 (والجمل يعنى بعتق امه) اهق
 (واصل اعتناقه وحده) لانه لا وجه الى اعتناقه
 بمعالاة يضاف اليها اهق

عليك وان نوى ولا يا ابني ويا اخي اوانت مثل الخنزير وقيل يعنى
 * ولو قال ما انت الا حرة عتق * ومن ملك ذارحم محرم منه
 عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا * والمكاتب يكتب
 عليه قرابة الولاد فخسب خلافا لهما * ومن اعتنق لوجه الله
 تعالى عتق وكذا لو اعتنق للشيطان واللصم وان عصى وكذا
 لو اعتنق مكرها او سكران * ولو اضاف العتق الى ملك
 او شرط صح * ولو خرج عبد حربي اليه مسلما عتق * والجمل
 يعنى بعتق امه وصح اعتناقه وحده ولا تعنى امه به والولد
 يتبع الام في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة
 وولد الامه من سيدها حرة ومن زوجها السيدها وولد المقرور
 حرة بعتقه

* (باب عتق البعض) *

ومن اعتنق بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا
 انه لا يرده في الرق لو عجز وقال لا يعتق كله ولا يسعى * وان اعتنق
 شريك نصيبه فلا تخران يعنى اويدير او يكتب او يستسعى
 والولاء لهما او يضمن المعتق لوموسرا ويرجع به المعتق على
 العبد والولاء له وقال ليس على الاخر الا الضمان مع اليسار

(ولد المقرور من بعتقه) المقرور رجل اشترى
 امه على انها ملك البائع وانكح امه على انها
 حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك
 لغير البائع والثانية امه فثبت ان يكون كل من
 الولدين حرا بالقيمة اما حرة به فلا نه خالق من
 ماء الحرة فلا تتبعها واما القيمة فمراعاة جانب
 في الاول الاصلي اهق
 (ومن اعتنق بعض عبده صح) وزال ملكه عن
 ذلك العبد وسعى في باقيه اهق
 (او يستسعى) اي المولى العبد في قيمة نصيبه لانه
 مخسب عنده اهق
 (لوموسرا) اهق
 (والولاء له) هذا كله عند ابني خيفة رجحه الله
 اهق

ولا يرجع المعتق على العبد) وقيل ان السعاية
مدرجة في الخبر ولا يخيئ ان يفضله ان يفضله كما اذا هبت
الريح نحو العبد ولا يخيئ ان يفضله ان يفضله كما اذا هبت
او معسر اقل هذا (في الاحوال) اي كماله لان كلاهما مجمل على
صاحبه وهو تبرا منه فيبقى موقفا اهـ ق
عند ابى خيفة رجحه الله اهـ ق
وفي كل عند محمد رجحه الله) وهذا بناء على تجزى
الاعتاق وعدمه وان يشار للمعتق يمنع السعاية
عندهما وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان محمدا
خالف ابى يوسف عليه بسقوط السعاية مجهول والقضاء
المقتضى عليه لا يصح اهـ ق
على المجهول لا يصح اهـ ق
عق خطه) لان ملك القريب اعتاق حتى
يجزى به عن الكفارة عندنا اهـ ق
وقال ايضا (اب) حصه شريكه ان كان الاب
موسرا اهـ ق
ثم اشتراه مع آخر) معنا اشتراه رجلا
فاحدهما قد حلف بعق نصفه ان اشترى
اهـ ق
(ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاً ثم اشترى
الاب باقيه حال كون الاب موسرا فالاجنبي
بالبيان شاه اهـ ق

والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن
والولاء له في الحالين * ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى
لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال بسعى
للمعسرين لالموسرين * ولو احدهما موسرا والاخر
معسرا بسعى للموسر فقط * والولاء موقوف في الاحوال حتى
يتصادقا * ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعدمه
فيه قضى ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقا
وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
نصفه عند ابى يوسف وفي كل عند محمد رجحه الله وان مختلفين
سعى للموسر فقط في ربه عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد *
ولو حلف كل بعق عبده والمسألة بجالها لا يعتق واحد *
ومن ملك ابنه مع آخر بشرآء او هبة او صدقة او وصية عتق
حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستهي سواء علم
الشريك انه ابنه او لا وقال يضمن الاب ان كان موسرا وعند
اعساره بسعى الابن * وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبد
بشرآء بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنه عن يملك
كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن

(ولو ملكاه بالارث الخ) وصورة امرأة ماتت
ولها عبد هو ابن زوجها من الزوج وعن اخ
لا غير فورث الاب نصف ابنته فعتق عليه لإيضاح
حصصه اختياراً لان الارث ضروري لا اختياراً
للاب في ثبوتها هـ ق
للا ماضين (اي لإيضاح الثلث الذي ضمنه
السكك وقية المدير ثلث قيمته لوقفاً إليه مال
صدر الشريعة هـ ق
تخدمه يوماً وتوقف يوماً) وصورة المسألة
جارية بين رجلين ولدت ولداً فأدعياه معا فاعتق
أحدهما نصيبه هـ ق
(فأعاد القول) وهو الذي ذكر عليه القول
لأنه حصل له بالإيجاب الأول نصف الثاني
نصف شاع بينهما وبين الداخل فالنصف الثاني
أصاب الثابت شاع وما أصاب الذي عتق
بالإيجاب الأول لغاوما أصاب النصف الفارغ
هو الرابع بقى فعتق منه ثلاثة أرباع هـ ق
(سبعة كسهم العتق) وسهم السعاية اثنا عشر
وجميع المال ثمانية عشر هـ ق
(من الثابت) وهي النصف من ستة أسهم هـ ق

١٣٦

الشريك أو يستسعى وقالوا يضمن فقط * ولو ملكاه بالارث
فلا ضمان أجماعاً * عبد لموسى بن دبره أحدهم واعتقه آخر
ضمن السكك مدبره والمدير معتقه ثلثه مدبراً لا ماضين
والولاء ثلثاه للمدير وثلثه للمعتق وقالوا ضمن مدبره لشريكه
ولو معسراً والولاء كله له وقية المدير ثلثا قيمته قنا * ولو قال
لشريكه هي أم ولدك وانكرتخدمه يوماً وتوقف يوماً وقال
للمنكر أن يستسعاها في خطه ان شاء ثم تكون حرة * وما لام
ولد تقوم فلا يضمن موسراً عتق نصيبه منها وعندهما هي
مستقومة فيضمن حصصه شريكه منها

* (باب العتق المبهمة)

رجل له ثلاثة أعبد قال لاثني عنده أحداً حرّاً فخرج
أحدهما ودخل الآخر فأعاد القول ثم مات من غير بيان عتق
ثلاثة أرباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال
محمد بن عيسى * ولو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد
سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في أربعة
ومن كل من الآخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد
يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت

ولو طلق كذلك الخ) يوزع الطلاق عليهن
باعتبار احوالهن وانما فرضت المسألة في
الطلاق قبل الوطئ ليكون الاجاب الاول
موجباً للنيونة فما اصابه الاجاب الثاني فيصير في هذا المعنى
كالعتق اهـ في
والهبة والصدقة مسلتين) نبع الهداية
في تقسيم الهبة والصدقة بالتسليم اهـ في
التقديده وقع اتفاقاً اهـ في
وفي الطلاق ما مات احدهما او وطئ احدهما
طالق ثلاثاً ما مات احدهما او وطئ احدهما
ما ريانا اجاماً كذا في الكفاي اهـ في
صاريين او لهما الخ) هذه المسألة على وجه
(ولم يدر اولا لهما الخ) ان تسمى الام
احدها ان يوجد التصديق بعدم العلم بالمولود
الاول والجواب ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام
ان الغلام اول وانكر المولود وقال النبت هي
الاول والنبت صغيرة فالقول للمولود سعي عيبيه
ويجلف على عله اهـ في

١٣٧

ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن الخارج اثنان ويسعى في أربعة ومن
الداخل واحد ويسعى في خمسة * ولو طلق كذلك قبل
الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة وربيع
مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق وهو المختار والبيع
بيان في العتق المبهم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلتين * والوطئ
ليس بيان فيه خلافا لهما وفي الطلاق المبهم هو والموت بيان
وان قال لامته اول ولد تدينه ذكراً فأنث حرة فولدت ذكراً
وانثى ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام
والانثى ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق
الامة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما
فلو شهدا بعتق احد عبديه او أمتيه لا يقبل الا في وصية
وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدي نساءه قبلت
اتفاقاً

* (باب الحلف بالعتق) *

ومن قال ان دخلت فكل مملوكي يومئذ حري بعق بدخوله
من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف

٢٥

(ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة) هذه
الشهادة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق لانها
تضمن تحريم القربح حتى الله تعالى والادعوى
ليست بشرط في حقوق الله تعالى اهـ في
(وعز المعينة تشترط) اي الادعوى لها عنداني
خليفة رحمه الله لان المشهود به حتى العبد
اهـ في
وكسرها القسم اهـ في
(باب الحلف بالعتق) الحلف بالعتق وسكون اللام
فكل مملوكي يومئذ مملوكي

لا يصح الا في ملك او مضافاً الى المملوك لم يوجد
فلما قد وجد لانه اضاف الحلف الى مملوكه لا زمان
الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت
الانه حذف الفعل وعوض عنه التنوين فاعتبر
قيام الدخول وقت الملك اهـ في

(وأي قبل ومثله الخ) بان قال ان دخلت الدار
فكل مملوكي حر لا يعتق بعد المين لان قوله
كل مملوكي الحر شرط عليه تأخر الى وجود
الانه لما دخل الدار على ملكه الى وجود الشرط
الشرط ففحق اذا بقي على ملكه الى وجود الشرط
وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم
الاضافة الى الملك اولى بسببه وكذلك لو مات
اه في
(بعد غدا) لا يعتق من ملكه بعد الفين لما قلنا وعلى
هذا اقول ان دخلت الدار فكل مملوكي الحر لان
قال يومئذ نصرته الى مملوكيكم يوم دخول
الدار لاسيما اه في
(والمملوك لا يتناول المملوك) اي لفظ المملوك
لا يدخل تحت المملوك لانه يتناول الملك المطلق
والملك مملوك تبعاً لانه لا مقصود الا فلا يدخل
تحت المطلق ولانه عضو من وجوه واسم المملوك
يتناول الانفس دون الاعضاء اه في

او تجدد بعده * ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه
وقت الحلف وكذا لو قال كل مملوكي حر بعد غدا والمملوك
لا يتناول المملوك قال كل مملوكي حر ذكر حوله امة حامل
فولدت ذكرا لا قل من نصف حول منذ حلف لا يعتق ولو لم
يقول ذكر عتق تبعاً لاه * ولو قال كل مملوكي حر بعد موتي
صار من في ملكه عند الحلف مدبراً لاه من ملكه بعده لكن
يعتق الجميع من الثالث عند موته

(باب العتق على جعل)

ومن اعتق على مال اوبه قبيل عتق والمال دين عليه نصيح
الـ كقالة به بخلاف بدل الكتابة * ولو قال ان اديت الى
ألفا فانت حر او اذا اديت صار مأذوناً مكاتباً ويعتق ان ادي
في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق
بان ومتى ادي او خلى في التعليق باذا ويجبر المولى على القبض
وان ادي البعض يجبر على القبض ايضا لانه لا يعتق مالم
يؤد الكلي كما لو حط عنه البعض فاذا الباقي ثم ان ادي
ألفاً من كسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمنزلها ويعتق
وان كسبها بعده لا يرجع * ولو قال انت حر بعد موتي بألف

(ولو قال كل مملوكي الخ) اقول كل مملوكي حر
وكان له حل مملوك بطريق الوصية بان اوصى له
بالجمل فقط اه في
(لا) كن يعتق الجميع الخ) هذا عندهما وقال
ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد المين حقيقة
للحال على ما بينا فلا يتناول الوصية حتى اعتبر من
الملك الوصية انما تقع بعد الموت اه في
(باب العتق على جعل) الجعل بالضم ما يجعل
للجعل بالفتح اه في
الادب بالفتح اه في
الاجل بالضم ما يجعل
للجعل بالفتح اه في
الاجل بالضم ما يجعل
للجعل بالفتح اه في
الاجل بالضم ما يجعل
للجعل بالفتح اه في

مثل ان يقول انت حر
على ألف درهم اوبه اي بالمال مثل ان يقول
انت حر بألف درهم اه في

(والا فلا) اي لا يفتى ما عدم عتقه على تقليد
 عدم الامس الثاني فلما تزامن العتق متى تأخر عن
 الموت لا يثبت الا باعتراف الوارث او من يقوم
 مقامه وما عدم عتقه على تقليد بر عدم الامس
 الاول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق
 مطلقا وذلك لا يوجد دون قبول العبد بعينه
 موت المولى ولو حرره على ان يخدمه سنة قبل
 عتقه من ساعته لان هذا عتق على عوض يقع
 بالتصديق قبل الاداء فيبد الا بعد خدمته سنة حتى
 لو خدمه اقل او اعطاه مالا من خدمته لا يفتى
 وكذا لو قال ان خدمتي والفرق ان كلمة
 فأت بعض اولاده لا يفتى في المعاوضة اه ن

فان قبل بعدمونه واعتقه الوارث عتق والا فلا * ولو حرره
 على ان يخدمه سنة قبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
 فان مات المولى قبلها لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته
 وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض
 يلزمه نفسه وعند محمد قيمة العين * ومن قال لا تخرعني لعتك
 بألف درهم على ان تزوجنيها ففعل وأبت ان تزوجه فلا شيء
 عليه ولو ضم عن قسم الف على قيمتها ومهر مثلهما وولمه
 حصة القيمة وسقط ما يخص المهر * ولو تزوجته حفصة المهر
 لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول
 (باب التدبير)

التدبير المطلق من قال له مولا اذامت فانت حرة اوت حرة عن
 دبر منى او يوم لموت او مع موتى او عند موتى او في موتى
 اوتت مدبر او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته
 فيها او اوصيت لك بنفسك او بربك او بث مال فلا يجوز
 اخراجه عن ملكه الا بالعق * ويجوز استخدامه وكتابته
 وابتجاره والامة توطأ وتزوج ولذا مات سيده عتق من ثلث
 ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره يسعي

(فلا شيء عليه) اي على الامس لان من قال لعتقه
 اعتق عبدا على بألف درهم ففعل لا يلزمه شيء
 ويقع العتق على المأمور بخلاف ما اذا قال لعتقه
 طلق امرأتك على بألف درهم ففعل حيث
 يجب الا على الامس لان اشتراط البذل على
 الاجنبي في الطلاق جائز في الاعتناق لا يجوز
 (المهر لها في الوجهين) اي فيما لم يقل عن وفيما
 قال عن ولزمه حصة القيمة للمولى في الثاني
 وهدر في الاول وسقط في الاول وهو فيما اذا لم يقل عن
 بل قال اعتق امك بألف على ان تزوجها
 اه ن

(باب التدبير) هو في اللغة النظر الى عاقبة الامر
 وفي السرعة هو ايجاب العتق الحاصل بعدمون
 الانسان بالفاظ تدل عليه صريح الجارية لان ملكه
 (ويجوز استخدامه وكتابته وابتجاره) لان ملكه
 ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل مملوك
 لا وليس له ان يرهنه لان موجب البيع وهو
 يد الاستيفاء من المالة بطريق البيع وهو
 ليس محل البيع كالمولود اه ن

(فيجوز بيعه) اي وبعته ودرهه فان الموت على
 تلك الصفة ليس كالبيا لا محالة فلا ينضج في
 الحال واذا اتى معنى السب لردده بين البيوت
 والعدم في تعلقا كثر التعليقات فلا ينح
 البيع وخرجه قبل وجود الشرط اه في
 (وان وجد الشرط الى ما بعد الموت وزوال
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الموت
 التردد في فاضحان رجل عتق من جميع
 ماله وهو النهر لا يفتى لانه مبدى عتق من جميع
 اثم حر بعد موتى لانه مبدى عتق من جميع
 لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود المطلق
 بل يعقده الوصي او الوارث او القاضي لا يتقال
 (باب الاستيلاء) هو لغة طلب الولد من عاتل
 المولى الولد من امه بالولوى اه في

١٤٠

في ثلثيه وان استغفره دين المولى يسعى في كل قيمته * ولود بر
 احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه
 بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما * والمقيد من قال له ان مت
 في مرضي هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا اوالى عشر
 سنين اوالى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه
 وان وجد الشرط عتق مثل عتق المدبر
 (باب الاستيلاء)

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه ولا يثبت
 صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها
 واستخذامها واجارتها وتزويجها وكاتبها وتعق بعد موته
 من جميع ماله ولا تسعى لديه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا
 دعوة وان نفاه اتى * ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام
 ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
 ما لو استولدها برزق ثم ملكها * ولو اسلمت ام ولد النصراني
 عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها
 وهي كالمكاتبة ولا ترق بحجزها وان مات عتقت بلا سعاية *
 ومن ادعى ولدا له فيها شريك ثبت نسبته منه وصارت ام

(لا يثبت نسب ولد الامة) في اول سورة من
 مولاها الا ان يدعيه لان النسب لا يثبت
 بدون الفرائس وفرائس الامة لا يثبت بالوطئ لان
 المصود بوطئ الاماء قضاء الشهوة دون تفصيل
 الواد فان الشريفة يمنع من وطئ الاماء فخرزا
 عن الولد كذا بعد ولده بكونه ولدا لامة دون
 تبينه دعواه ولهذا جاز له العزل في الامة دون
 الزوج لان المقصود من وطئ الزوجة طمأنينة
 وفي قوله عليه الصلاة والسلام ما كوا يكادوا
 ان يتدعى نسب ولاها اه في
 ملكه في النصف فتصح دعوة فيه ويثبت نسبه
 منه فان ثبت نسبه في الباقي ضرورية
 اه لا يتجزأ الخ اه في

(وعليه فثبت) أي قيمة الولد أنه في معنى الميراث
 جنب اعتدله ولا وهو الملك ظاهر أو ان لم يكن في
 ملك حقيقة اهـ ق (وان لم يصدق لا يثبت النسب)
 أنه لا يغير نصيبه اعتبر بالاب يدعى ولو
 الجارية في اكتساب بكتابه حتى لا يعلق
 الابن وعليه عقرها لأنه لا يملكه
 (كتاب الايمان) جمع بين العين في اللغة التقوى
 وفي التمرع تقوية احد طرفي الخبر وهو ما
 حثت هو يحمي الصدق والكذب والحلف
 بقوى الصدق منه كما تقول والتعزير فاشم فزيد
 ليتحقق الصدق من احد هما ان يكون زيد قائما والثاني
 قائم له طرفان احدهما ان يكون زيد قائما والثاني
 ان لا يكون فالخالف يقوى كونه قائما بالقسم اهـ ق
 وه واسم الله تعالى اهـ ق

١٤١

ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولدها * وان
 ادعيها معاتبت نسبه منها وهي ام ولدها وعلى كل نصف
 عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث ابن و يرثان منه
 ميراث اب واحد * وان ادعى ولدا مة مكاتبه فصدقه المكاتب
 يثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا نصير ام ولده وان
 لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

* (كتاب الايمان) *

اليمن تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث (نغوس)
 وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعد او حكمها الاثم ولا
 كفارة فيها الا التوبة (ولغو) وهي حلفه على امر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو (ومنعتة) وهي
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة
 ان حنث ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي
 ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات
 ومنها ما يفضل فيه الحنث كهجران المسلم ونحوه وما عد ذلك
 يفضل فيه البر حفظا لليمن * ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنث وهي عتق رقبة

٢٦

(ولا كفارة فيها الا التوبة) أي والاستغفار وهو
 قول اكبر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها
 شرعت في الاصل لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله
 تعالى وقد تحقق في الغنوس فستدعي اليه
 وجوبها ولانها كبيرة محضه لما ثبت في حديث
 البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه
 الصلاة والسلام الكفار الاشرار بالله وعقوب
 والدين وقل النفس واليمين لغو واللعو الساقط الذي
 (ولغو) أي ويعين لغو واللعو الساقط الذي
 لا يعتد به اهـ ق (في المستقبل) فان قلت الحلف كما يكون على
 الماضي والا في يكون على الحال ايضا لم يذكر
 وهو من اقسام الحلف في الكلام يحصل اتلاف النفس وبغير
 دقيق وهو ان الكلام يحصل اتلاف النفس وبغير
 عنه باللسان فاذا عبر باللسان انعقد اليمن اهـ ق
 (وهي عتق رقبة الخ) والاصل فيه قوله تعالى
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة
 التخيير فالواجب فيه احد الاشياء الثلاثة اهـ ق

(فلا يجوز السراويل) اي القصر ولا قدز
 ما يستبره العورة وروى عن محمد ان اذناه
 ما يجوز به الصلاة اه ق
 (وحروف القسم الخ) لان كل ذلك معهود في
 الكلام ومن ذكر في على الظاهر والمضمر كقوله
 وفي ام البلب تدخل على الظاهر والواو فلا تقول
 بالله ولا يجوز اظهار الفعل مع الواو فلا تقول
 بالله والله والتاء تدخل على لفظة الله خاصة
 اه ق
 الحلف بصفات الذات كالقعدة والفرقة بين
 الحلف بصفات الفعل كالامانة والفضيلة
 بين والصحيح ان الامانة مبنية على العرف فما
 تغارف الناس الحلف به يكون عينا وما لا فلا اه ق

او طعام عشرة مساكن كما في عتق الظهار واطعامه
 او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجوز
 السراويل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام
 متتابعات * ولا يجوز التكفير قبل الحنث * ولا كفارة في حلف
 كافر وان حنث مسلما * ولا يصح بين الصبي والمجنون والنائم
 (فصل)

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن كالله لا افعله *
 واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا تقتصر
 الى نية الا فيما ينسجى به غيره كالحكيم والعليم * او بصفة من صفاته
 يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته *
 لا بغير الله كالقرءان والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا
 كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه * وقوله لعمر الله
 يمين وكذا وايم الله وسوكندى خورم بخداى وكذا قوله
 وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
 وكذا على تندر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله
 ان فعل كذا فهو كافر او يهودى او نصرانى او بربرى من الله
 ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بماض او مستقبل

(لا يعتبر له كاذرا) اه ق قوله عليه السلام من
 كان سائفا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه
 هذا اذا قال والتبى والقراءان اما لو قال ان ابرئى
 من القراءان او التبى فانه يكون عينا لان العبرة
 منهما كثر وتعلق الكفر بالتسوط يمين ولو قال اما
 برئى من المصنف لا يكون عينا لان ما في المصنف
 مما في المصنف قال ان ابرئى من القراءان كذا
 قرآن فكأنه ق
 في الكفاى اه ق لان عمر الله جباؤه والبقاء
 صفته وهو من فروع الابدان واللام تكويني
 الابدان والخبر مخدوف تقديره لعمر الله نفسى
 ومعناه احلف ببقاء الله تعالى ودوامه كذا فى
 الصالح اه ق
 في الماضى والمستقبل وهذا المذكور في التين لانه
 اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد
 رضى بكفر نفسه والرضى بكفر نفسه كهر
 بالانفاق اه ق

(ومن نذر نذر مطلقا) غير معلق بشرط نحو قوله
 على صوم هذا اليوم اه في
 والاسلام اه في نفس انذاره وله عليه الصلاة
 نذر لم يسم فعليه كفارة عيب ولا نه علق بالشروط
 ما يصح التزامه في الذمسة ففقد وجود الشرط
 بصريح الخبر كالطلاق المعلق بالتكفير اه في
 فلا نه قد صح رجوع ابي خنيفة رحمه الله عما نقل
 عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء سواء
 علقه بشرط يريد او بشرط لا يريد اه في
 علقه بشرط يريد اه في
 الميسر والاما ان في فلا نه اذا علقه بشرط لا يريد
 فعليه معنى المين وهو المانع لكنه نذر مقرر فيخير
 اه في

ان كان يعلم انه عيب وان كان عنده انه يكفر بصيربه كافر او قوله
 ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنته او هوزان او سارق
 او سارب خرا او اكل ربا ليس عيبين وكذا قوله حقا او وحق
 الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا قوله سوكتد خورم
 بخداى يا بطلاق زن * ومن حرّم ملكه لا يحرم وان استباحه
 او شيئا منه فعليه الكفارة * وقوله كل حلال على حرام على
 الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقوى على انه تطلق
 امرأته ببلانية ومثله قوله حلال بروى حرام وقوله هرجه
 بدست راست كيرم بروى حرام * ومن نذر نذر مطلقا او معلقا
 بشرط يريد كآن قدم غائبى ووجد الشرط لزمه الوفاء *
 ولو علقه بشرط لا يريد كآن زيت خير بين الوفاء والتكفير
 هو الصحيح ومن وصل بحلفه ان شاء الله فلا حنث عليه

(باب المين)

(في الدخول والخروج والاتبان والسكنى وغير ذلك)
 حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة
 او الكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهليزا او ظلة باب دار ان كان
 لو اغلق يبق خارجا والا حنث كالمودخل صفة وقيل لا يحنث

(حلف لا يدخل بيتا الخ) اعلم ان الاصل ان
 الايمان منبته على العرف عندنا لا على الحقيقة
 للفقهاء كما نقل عن الشافعى ولا على استعمال
 القرائن كما نقل عن مالك ولا على النية مطلقا
 اعني الالفاظ التي يوجبها المنكح انما يتكلم بالعرف
 لها في العرف فلو حلف ان لا يستضي بالشمع
 على الارض لا يحنث اه في
 اه في

(وكذا الودخل بعد انهدام الحمام واشباهه) مثل
 لمسجد لانه لا يندم لم يعد اسم الدار بل قام اسم
 المسجد اهـ في
 (مالم يخرج ثم يدخل) لان الدخول هو
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يوجد

في الصفة ايضا * وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يبحث
 ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحرآء او بعد ما بنيت دارا
 اخرى حنت وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يبحث به
 في عرفنا وكذا الودخل طاق بابها او دهليزها ان كان لو اغلق يبق
 خارجا لا يبحث والا حنت ولو جعلت مسجدا او حاما
 او مستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يبحث وكذا الودخل
 بعد انهدام الحمام واشباهه * وفي لا يدخل هذا البيت فدخله
 بعد ما انهدم وصار صحرآء او بعد ما بنى بيتا آخر لا يبحث بخلاف
 ما لو سقط السقف وبقي الجدران * وفي لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها لا يبحث مالم يخرج ثم يدخل * وفي لا يلبس هذا
 الثوب وهو لا يلبسه الا يركب هذه الدابة وهو راكبها
 او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في الترع والتزول
 والنقلة من غير لبث لا يبحث والا حنت ثم في لا يسكن هذا
 البيت او هذه الدار لابتدأ من خروجه بجميع اهله ومتاعه
 حتى لو بقي وتحدث وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر
 نقل الاكثر وعند محمد نقل ما تقوم به كدخلاه فيه وهو
 الاحسن والارفق ثم لابتدأ من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر

اهـ في
 (من غير لبث لا يبحث) وقال زفر في حنت ووجود
 النسر ما وان قال لنا ان اليين بعد البت فيستثنى
 منه زمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حنت
 لان هذه الاعمال لها دوام تجدد امثالها حتى
 يضرب لها مدة يقال ركبتم يوما وماتت يوما
 بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى
 المدة والتوقيت وان جاء بمعنى الطرف اهـ في
 (وعند ابي يوسف يعتبر لبث) وقال بعضهم يبرأ
 لانه لم ينسأ كما فيها وهذا الاختلاف في نقل
 الامتعة اما لاهل قلاية من قلايةهم بلا خلاف
 وهذا ايضا اذا كان الحائض مأهلا اهـ في

(كدخلاه فيه) اي نظام التأهل لان ما وراء
 ذلك ليس في السكنى في قبل هذا اذا كان
 كدخلاه فيها اما اذا كان الحائض في عيال غيره
 او ابنا كبيرا يسكن مع ابيه في داره او كان
 الحائض امراة فخرجت منها وتركها فانها
 فيها على نية عدم العود لم يبحث لان السكنى
 تضاعف الى غيره فاعتبر مكانه قط كذا في المحيط
 اهـ ستان الشاعر

فأمر من حمله وأخرجه حنث (لانتقاد الدين)
على فعل نفسه وفعل المأمور مضاعفاً إليه
بواسطة أمره اهـ في
(مكرها) أو راضياً لا يحنث
وفاعلي الثاني فلان انتقال الفعل إلى غير الفاعل
بواسطة أمره اهـ في
حقيقة بواسطة الأمر (لأن ترك الأتيان إنما
وفي آخر آجر آء حياه) لان ترك الأتيان إنما
يقضي فيه لان الأتيان في المختار اهـ في
حقيقة بواسطة الأمر (لأن ترك الأتيان إنما
وفي رواية يصدق قضاءه أيضاً اهـ في
شرط الأذن لكل خروج) حتى لو أذن لها مرة
فخرجت ثم خرجت بغير إذنه مرة أخرى يحنث
لأنه استثنى خروجها ملحقاً بالأذن لان الباء
للإصاق اهـ في
(خلافاً للمجد) والقنوى على قول محمد ومقتضى
قاعدة المصنف على ما تقدمه في أول الكتاب
ترجيح قول أبي يوسف رحمه الله اهـ في
(القييد الحنث بالفعل فوراً) وهذه عين القور
مأخوذة من فارت القدر اذا غلت فاستعيرت
للسرعة ثم يجب به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث
يقال جاء فلان من فوراً أي من ساعته اهـ في

بنقلته إلى السكة أو المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة *
وفي لا يسكن هذه البلدة أو القرية يبرئ بخروجه وترك أهله
ومتاعه فيها * وفي لا يخرج فأمر من حمله وأخرجه حنث
ولو حل وأخرج بلا أمره مكرها أو راضياً لا يحنث
ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج إلا إلى الجبازة فخرج إليها ثم
أتى حاجة أخرى لا يحنث * وفي لا يخرج إلى مكة فخرج
يريد ها ثم رجع يحنث وفي لا يأتيها لا يحنث ما لم يدخلها *
والذهاب كالتخرج في الأصح * وفي ليأتين فلا نأقلم بأنه
حتى مات حنث في آخر آجر آء حياته وان قيد الأتيان غدا
بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت
ولا مانع له من مرض أو سلطان حنث ولو نوى الحقيقة صدق
ديانة لأقضاء في المختار * وفي لا تخرج أمر أنه لا يذنه شرط
الأذن لكل خروج وفي إلا أن آذن يكنى الأذن مرة * وفي
لا تخرج إلا يذنه لو أذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت
لا يحنث عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً لمجد * ولو أراد ب
الخروج فقال ان خرجت أو ضرب العبد فقال ان ضربت لعبد
الحنث بالفعل فوراً فلو لبثت ثم فعلت لا تحنث * قال لآخر

اجلس قنغذ معي فقال ان تغذيت فكذا لا يحنت بالتغذى
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغذيت اليوم * وفي
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده مأذون لا يحنت
اذا كان على العبد دين مستغرق نوى او لم ينو الا ان نواه وهو
غير مستغرق بالدين وعند ابي يوسف رحمه الله يحنت مطلقا
ان نواه وعند محمد يحنت مطلقا وان لم ينو

* (باب العين) *

في الاكل والشرب واللبس والكلام وغير ذلك *

حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا يبيذها وخلها ودبسها المطبوخ * او من هذه
الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد * وفي لا يأكل من هذا
البسرفا كله رطبا لا يحنت وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكله
تمرا او شيئا اخر بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله شابا او شيئا
اولا يا كل لحم هذا الجمل فاكله كبشا * وفي لا يأكل بسرا
فاكله رطبا لا يحنت ولواكل مذبحا حنت وكذا لو اكله
بعد ما حلف لا يأكل رطبا وقال لا يحنت فيهما ولواكله بعد
حلفه لا يأكل رطبا ولا بسرا حنت اتفاقا * وفي لا يشترى

(يحنت مطلقا) سواء كان عليه دين او لم يكن
ان نواه لان الملك للمولى لا يمكن الاضافة اليه
فلا يبد من التنية اه في الاكل ابصال
(باب العين في الاكل والشرب) ابصال
ما يتأتى فيه المضغ الى الجوف ونحوه اذا اكل
ما لا يتأتى فيه المضغ كالماء ونحوه عبارة
ما لا يتأتى فيه الشفاء والخلق والابتلاع عبارة
عبارة عن عمل الشفاء دون الشفاء اه في
عن عمل الخلق دون الشفاء اه في
عن عمل الشفاء دون الشفاء اه في
(فهو على ثمرها الخ) اذا كان لها ثمر وان لم يكن
له ثمر يقع على ثمرها لانه اضاف العين الى
فلا يبوكل فينصرف الى ما يخرج منه لتعذر
الحقيقة اه في
(فاكله كبشا) يحنت لان صفة الصغر في هذا
ليست داعية الى العين فان المنع عنه اكثر
امتناعا عن لحم الكلب اه في
(مذنب) بالضم وفتح التون المشددة شول خرما
صلقي كقويرو غندن هوز اولغما ابتدا يتن
اوله يقال ذنب البسر فهي مذنب اه في

فما كل لحم سبك او بيضه لا يجث (استحسانا)
والقياس ان يجث لانه يبيى لما كفى القرآن
لان اللحم نسا من الدم وهو لم ينشأ من الدم
اذا الدسوى لا يسكن الماء وهذا يباح بلاذ كذا
الكامل دون القاصر فخرج عن مطلق الاسم تناول
اللفظ والنص محمول على الجواز ومبنى الايمان
على العرف لا على الفاظ القرآن او طحا لالان هذه
(وكذا الواكل كبد) واختصاصها بابم
الاشياء منشأها من الدم واخصاصها بابم
آخر للنقصان كالرأس اهق
آخرا للنقصان كالرأس اهق
(قضاها) بفتح القاف وسكون الصاد المججمة
الاكل باطراف الانسان فلا يجث باكل خبزها
او سويتها عند ما لو اكل خبزها خلافا
لها فان غدهما لا يأكل خبزها خلافا
نفسه ولو حلف لا يأكل خبزها
قال ابو الليث لا يجث للعرف اهق
(والطبخ على ما يطبخ من اللحم) وهذا استحسان
والقياس ان يجث في اللحم وغيره مما هو مطبوخ
لكن الاخذ بالقياس متعذر اذا المسهل من
الدواء مطبوخ فيصرف الى خاص متعارف
وهو اللحم المطبوخ بالماء اهق
على الغيب والرطب والمان) لانها تنكه بها
عادة كسائر الفاكهة حتى يبيى بانها فاكهة
اهق

رطباً فاشترى كعباسة بسر فيها رطب لا يجث كالأو
اشترى بسر امذنباً * وفي لا يأكل لما او يضافا كل لحم
ممكن او بيضه لا يجث وكذا في الشراء ولوا كل لحم انسان
او خنزير حث وكذا الواكل كبد او كرشا والمختار
انه لا يجث بهما في عرفنا كالأو اكل آلية * وفي لا يأكل
شعماً يتقيد بشحم البطن فلا يجث بشحم الظهر خلافا لهما
ولوا كل آلية او لما لا يجث اتفاقاً * وفي لا يأكل من هذه
الحنطة يتقيد باكلها قضا فلا يجث باكل خبزها خلافا
لها * وفي لا يأكل من هذا الدقيق يجث باكل خبزه لا بسفه
في الصحيح * والخبز يقع على ما اختاره اهل مصره كخبز البر
او الشعير فلا يجث بخبز القطارف او خبز الارز بالعراق الا اذا
نواه * والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر
او البيض الا اذا نواه * والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى
مرقه الا اذا نوى غير ذلك * والرأس على ما يساع في مصره
ويكس في التنانير * والفاكهة على التفاح والطبخ والشمس
وعندهما على العنب والرطب * والرمان فاكهة ايضا ولا يقع
على القشء والخيار اتفاقاً * والادام على ما يصطغ به كالخل

(وكذا الملح) وان كان لا يتوكل على عادة ولكنه
 يذوب في القم فيحصل الاختلاط بالخير اهـ في
 (الجبين) تشديد التثنية ليست بآدم ولا بها فرد
 بالاكل وما امكن افراده بالاكل ليس بآدم
 وقال محمد وهو رواية
 (يسا بالآدم في الصحيح) وقال محمد وهو رواية
 وان اكل مع الخبز اهـ في
 عن ابي يوسف القزويني ليس بآدم لانها فرد
 والبقول وسائر الثمرات اكلت بآدم لانها فرد
 بالاكل ولا تكون نعا حتى لو كان في موضع
 اغتبارا للعرف وهو الاصل في هذا الباب
 اهـ في
 (لا قضاء) لان القول ملفوظ مكرر في
 عمل الشرط فيكون عاما يجوز تخصيصه الا
 املا كان خلاف الظاهر يصدق في القضاء
 اهـ في

والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الابالية
 وعند محمد هي ادم ايضا * والعنب والبطيخ ليسا بآدم في
 الصحيح * والغداء الاكل فيما بين طلوع الشمس الى
 الزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والصور فيما بين
 نصف الليل وطلوع الفجر * وفي ان اكلت او شربت
 اوليت او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد
 طعاما او شرابا او نحوه صدق ديانة لا قضاء * وفي لا يشرب
 من دجلة لا يحنث بشربه منها بانه خلافا لها وان قال من
 ماء دجلة حنث بشربه بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والبئر
 وفي الاناء بعينه وامكان البئر شرط صحة الحلف خلافا لابي
 يوسف فلو حلف ليشرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه
 او كان فصب قبل مضيه لا يحنث خلافا له وكذا ان لم يقل
 اليوم الا ان صكان فصب فانه يحنث بالاتفاق * وفي
 ليصعدن السماء اوليطيرن في الهواء اوليقطنن هذا الحجر
 ذهبا اوليقطنن زيدا عالما بموته انعدت وحنث للعالم وان لم
 يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف * وفي لا يتكلم تقرأ القرءان
 اوسبح او هلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها

(خلافا لهما) فانه عندهما اذا شرب بآية حنث
 لان التعارف المذموم وله ان يستعمله
 للتبعض وحقيقته في الكرم وهي مستعملة
 ولهذا يحنث بالكرم اجمالا فحنث المصبر الى
 المجاز وان كان متعارفا كذا في الهداية اهـ في
 (وان قال من ماء دجلة حنث) لان الشرط
 ان يكون استدأه بشربه من ماء منسوب الى
 دجلة وبعد الاعتراف بنسبها الى دجلة
 بخلاف ما تقدم اهـ في
 (وكذا في الحب والبئر) اي حلف لا يشرب
 من الحب البئر لانه لا يمكن الشرب منها الا بآية
 (وفي ليصعدن السماء الخ) قال زفر لا يحنث
 لان الحق المستعمل عادة المستعمل حقيقة
 لا يجوز عن تحقيق البئر في الصورين ولان
 محل التحقيق البئر في الصورين وهو موجود
 بصعدن عن السماء يمكن حقيقة الملائكة
 للحيض عن المستعمل الى السماء يمكن حنثه فاما الملائكة
 السلام اهـ في

(وكذا في الحب والبئر) اي حلف لا يشرب
 من الحب البئر لانه لا يمكن الشرب منها الا بآية
 (وفي ليصعدن السماء الخ) قال زفر لا يحنث
 لان الحق المستعمل عادة المستعمل حقيقة
 لا يجوز عن تحقيق البئر في الصورين ولان
 محل التحقيق البئر في الصورين وهو موجود
 بصعدن عن السماء يمكن حنثه فاما الملائكة
 للحيض عن المستعمل الى السماء يمكن حنثه فاما الملائكة
 السلام اهـ في

ولو كنتم غير الخ (لانه لم يكلمه حقيقة واعلم ان
الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون الاشارة
وان نواهم دونه لا يحنت) اهـ ق
ولا يصح في قضاءه لان الظاهر انه للجماعة والتبعية
لا يطالع عليها الحاكم اهـ ق
فكلمه حنت) لان الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل
الذي هو لا يتحقق الا بالسمع اهـ ق
ذلك خلافا لابي يوسف (اذ الفرض هو الرضا
وهو لا يستلزم العلم ولا يشكك باذن المولى
لعبده المحبوس عندهما حيث لم يشترط العلم فيه
لان الاذن هناك ابطال المولى حقيقة فلا يشترط
علم العبد كالاعتاق وهذا هو حاله هذا وفي
التكاح فشرط الاعلام حتى يعلم حاله هذا وفي
الخطية انهم اجتمعوا على ان اذن العبد في التجارة
لا يكون بدون السماع وفيها ايضا اذا حلف
لا ياذن لعبده كالكبير اذا حلف في ان ياذن
فكنت لا يحنت كالكبير اذا حلف في الاستئمان فانها
في تزويجها فسكت عند الاستئمان في المسألتين
لا يحنت وفي الخلاصة اهـ يحنت فيما وفيها عن
وعن ابي يوسف انه لا يحنت فيما وفيها عن
جميع النوازل لا يحنت اهـ ق

هو المختار * وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنت
ان يقظه وقيل مطلقا ولو كنتم غيره وقصد اسماعه لا يحنت
ولو سلم على جماعة هو فيهم حنت وان نواهم دونه لا يحنت
ولو قال الا بأذنه فأذن ولم يعلم فكلمه حنت خلافا لابي
يوسف وفي لا يكلمه شهرافه من حين حلف ويوم اكلمه مطلق
الوقت وتصح نية النهار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب *
وفي ان كلمته الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم او لا ان ياذن
زيدا وحتى ياذن زيد فكلمه قبل ذلك حنت وان مات زيد
مقط الحلف * وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبده ان عين وزال
ملكه وفعل لا يحنت خلافا لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد
لا يحنت اتفاقا وان لم يعين لا يحنت بعد الزوال ويحنت
بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته او صديقه يحنت في المعين بعد
الابانة او المعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنت
بالمتجدد * وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه
حنت * لا اكلمه حينما اوزمانا او الحين او الزمان ولا نية
فهو على ستة اشهر ومعه ما نوى وان قال الدهر او الابد فهو

(مقط الحلف) اي العيز لان المنوع عنه كلام
ينتهي بالاذن والقصد ولم يبق بعد الموت
متصور الوجود خلافا لابي يوسف لان عنده
متصور ليس بشرط فقد سقط الغاية بتأييد
التصور ليس بشرط فان قال والله لا اكلم
العين اهـ ق
(ان عين) اي الحلق بان قال والله لا اكلم
طعام فلان هذا او لا يدخل داره هذه او لا يلبس
فيه هذا او لا يكلم عبده هذا اهـ ق

(مقدّم وقت الامام) قال مادري ما الدهر
وهذا من جلالة قدره وكان عقله وقت فيها
استغنى ارباب اللغة في تقديره قبل انما قال
مادري ناديا وحفظا للساعة عن التحدث في
الدهر فانه جاء في الخبر لا تسبوا الدهر فان الله
هو الدهر اي خالق الدهر اهـ في
(فعلى ثلاثة) اي من كل صنف بالاجماع لانه
مع متكرر فيناول الاقل للثبوت به وان عرف
اهـ في
(حسب البلب) الحق الشرط اذا الشرط ولادة
الولد والنبأ لا حقيقة لانه اسم للولد والنبأ
مولود لهذا لا يتحقق به العدة اهـ في
لا يثبت واحد منهم اي من العبد الثلاثة
لعدم وجود الشرط وهو الفردية ولا فيها اشتراك
بعدهما لعدم الشرط اهـ في
(عق الاخر الخ) اي الثالث لانه يراد به
الاخر اذ في حالة الملك لان وحده الحال اهـ في
(وعندهما عند موته الخ) لان الاخر به لا يثبت
الابعد شرآ غيره بعده وذلك يتحقق بالموت
فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
اهـ في
(فلا تزل خلافا لهما) فانها تزل عندهما حكم
انه فارق ولهما مهر واحد وعليها العدة لا بعد
الاجلين من عدة الطلاق اهـ في

على العمر * ولو قال دهر اقد توقف الامام رحمه الله وعندهما
هو كالأمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان
عترف فعلى عشرة كأياما كثيرة وفا لا على جمعة في الايام
وسنة في الشهور والعمر في السنين

* (باب اليين في الطلاق والعناق) *

قال ان ولدت فانت كذا حنت باليت * ولو قال فهو حر
فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لهما * وفي اول عبيد
املكه فهو حر فلك عبيدا عتق ولو ملك عبيدين معا ثم آخر
لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر * ولو قال آخر
عبيد املكه فانت بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك
عبيدين متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما
عند موته من الثلث * وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي
طالق ثلاثا فلا ترض خلافا لهما وفي كل عبد بشرى بكذا فهو
حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشره معا
عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته
بشرآ ابيه سقطت لا بشرآ امة استولدها بالنكاح او عبد
حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفاري *

(عق عليه الخ) لان المطلق يصرف الى
 ذنبه ويدل وقول اردنه كامل لانه ملكهم
 صدق ديانة لاقضاء اه ق الاصل ان كل فعل ترجع
 بحث بالمباشرة) خوفه الى المباشرة لا بحث الحالف بمباشرة
 الامور لوجوده منه حقيقة وحكما ولا بحث
 ويصير العاقد سفيرا والا من فاعلا لا بحث
 اه ق

(دون التوكيل) لان الوكيل في هذه الاشياء
 سفير ومعبود وخوف الفصل الاول فان حقوق العبد راجعة الى الآمر
 لا اليه بخلاف الفصل الثاني لا يتزوج فهو ككل
 فيه ترجع الى المباشرة انه لا يحث وهو خلاف
 في كتابي الى محمد حلف لا يتزوج فهو ككل
 ولا يحث كذا ذكرنا في الاجناس اه ق
 الاصل

وفي ان تسري امة فهي حرة ان تسري من في ملكه وقت
 الحلف عتق وان تسري من ملكها بعده لا تعتق * وفي كل
 مملوك الى حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده لامكاتبوه
 الا ان نواهم * وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة
 وخبر في الاولين وكذا العتق والاقرار
 * (باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك) *

يحث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
 والاستتجار والصلح عن مال والقسمه والخصومة وضرب
 الولد * وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
 والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
 وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لاقضاء وكذا ضرب
 العبد والذبح والبناء والخطابة والايذاء والاستبعاد
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل
 الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة * وفي لا يتزوج
 فزوجه فضولي فأجاز بالقول حث بالفعل لا يحث * وفي
 لا يزوج عبده او امته يحث بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنة
 وابنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحث الا بالمباشرة

(في البيع والشراء) يعني لو حلف لا يبيع
 ولا يشتري او لا يزوج ففعل من فعل ذلك
 لا يحث لان العقد واحد من العاقد حقيقة
 وكذا حكم ولهمذا رجعت الحقوق اليه حتى
 لو كان العاقد حلفا لا يحث في يمينه فلم يوجد
 شرط الحث وهو العقد من الامر فلم يوجد
 الا ان نوى ان لا يامر غيره فحينئذ شد عليه
 او كان الحلف عن يمينه فحينئذ شد عليه
 فحينئذ يحث بالتقويض لان يمينه باعتراده
 وان كان يمينه بالتقويض عن يمينه فحينئذ شد عليه
 الغالب كذا في الكافي اه ق
 (صدق قضاء وديانة) والفرق ان الاول ليس
 الا انه تكلم بكلام يفضي الى الوقوع والامر به
 مثل التكلم به فاذا نوى ان لا يبيع ففعل فكلان
 التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف
 الظاهر والثاني فعل حسي يحصل بالفعل مجازا
 منه حقيقة والنسبة الى الامر بالتسبب مجازا
 فاذا ولي الفعل بنفسه قد نوى حقيقة فيصدق
 ديانة وقضاء اه ق

(وعلى العين) اي ودخلوها على العين حتى
 لو قال ان دخلت لدارا بحث اهق
 (وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف) لوجود
 الشرط اذا البيع والملاذ بان فيختص وكذا بالعتق
 العقد القاسد اهق
 في العقد الموقوف (لانه ان خرج جوبا
 (الافى رواية عن ابي يوسف) لانه ان خرج جوبا
 فينبطق عليه فكتابة قال التي تزوجت عليلن
 فينبطق طالق ولان غرضه ارضاءها وهو بطلاق
 غرضها فيستقبله وجه الظاهر عموم الكلام وقد
 زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ اهق
 (منسبا) للتعريف بالانتماء الاحرام بهذه
 العبارة والقياس ان لا يلزمه شي لانه انتم
 المشي وهو ليس بقرينة مقصودة ولعل
 الاستحسان ما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون
 التاخر في الكعبة او خارجها وكذا لو قال على
 المشي الى مكة يلزم الاحرام باحدهما للعرف
 فاذا زامه فله الخيار ان شاء مني وهو اكل
 وان شاء ركب اهق

ودخول الام على البيع كان بعت لك ثوبا يقتضي اختصاص
 الفعل بالملحوف عليه بان كان بأمره سواء كان ملكه اولا *
 ومثله الشراء والاجارة والصياغة والبناء * وعلى العين كان
 بعت ثوبا لك يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سواء امره
 اولا وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول
 وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان بعته او اشتريته فهو حر
 فعقد بالخيار عتق وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق * وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنت *
 قالت تزوجت علي - فقال كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا
 الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيره اصدق ديانة لا قضاء
 ومن قال على - المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة
 مشيا فان ركب فعليه دم * ولو قال على - الخروج والذهاب
 الى بيت الله او المشي الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء وكذا
 لو قال على - المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما
 * وفي عبده حر - ان لم يحج العام فشهد ابكونه يوم النحر بكوفة
 لا يعتق خلافا لمحمد * وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت وان
 ضم صوما او يوما لا مالا لايتم يوما * وفي لا يصلي يحنت اذا سجد

(خلافا لهما) فان عندهما عليه حج او عمرة بناء
 على ان الحرم بهذه العبارة شامل للبيت وكذا
 المسجد الحرام فكان ذكره كذا ذكره ولنا ان التبرام
 المسجد الحرام غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار
 الاحرام غير متعارف اصلا اهق
 حقيقة (لا يعتق خلافا لمحمد) لان هذه شهادة قامت على
 امر معلوم وهو التخيبة ومن ضرورة ثبوتها
 اتقاء الحج فيحقق الشرط وهو عدم الحج
 (لا مالا يتم يوما) لا طلاقه فينصرف الى
 الكامل وقوله يوما نصريح في تقدير الصوم
 اهق

اخلافا لهما لان التذلل لا يصح الا في الملك
او خافا اليه والغزل لم يكن سببا للملك ولا في
خليفة ان المرأة تنزل من فطن الرجل عادة
هـ في

وقال احلى مطلقا لان حلى خفيفة حتى نهي
في القرآن ان يقول له تعالي ونستخرجون منه
الاية وله انه لا يتصل به الامر صعبا ومنه
الاعيان على العرف وعلى هذا الزبر جد وقيل
الخلاف عرف والا فلا خلاف في الحقيقة
هـ في

حجدة لاقبله وان ضم صلاة فيشفع لا بأقل * وفي ان لبست من
غزلك فهو هدى فلك قطنافقرتله ونسج قلبه فهو هدى
خلافهما وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف
فهدي بالاتفاق * خاتم الفضة ليس بحلى بخلاف خاتم الذهب
وعقد اللؤلؤ * ان رصع فلي والا فلا ولا حلى مطلقا وبه يفتي
وفي لا يجلس على الارض فجلس على بسط او حصير لا يحنث
وان حال بينهما وبينه ثيابه حنث * وفي لا ينام على هذا
الفراش فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه
قرايم يحنث * وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه
سرير فجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حنث
(باب المين في الضرب والقتل وغير ذلك)

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحى
فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت
عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والحمل والمس *
لا يضربها قد شعرها او خفقها او عضها حنث * ليضربه
حتى يموت فهو على اشدة الضرب * ليقضيه دينه قريبا
دون الشهر قريب والشهر بعيد * ليقضيه اليوم فقضاء

احلف لا ينام على السطح او الاكلان او لا يجلس
فبسط عليه فراشا او حصيرا فنام عليها بخلاف ما اذا
حنث لانه بعد جالس او قائما عليها بخلاف ما اذا
حلف لا يجلس على الفراش والقارق العرف كذا
بالجلوس على الفراش
(باب المين في الضرب الخ) الاصل ما يشار له
المتبينة الحى فاليمين وقعت على الحالى وما
اختص به يتقيد بالحياة فلذا قال الضرب الخ
هـ في

يعون فهو على الموت حقيقة ولو قال باليساط حتى
رسمه الله فمن قال لاميته فهو ان يضربها ضربا
اتركها لاجبة ولا يميتة فهو ان يضربها ضربا
اه ن ووجعها والهمة والابراء اسقاط من رب الدين
يعون فهو على الموت حقيقة ولو قال باليساط حتى
رسمه الله فمن قال لاميته فهو ان يضربها ضربا
اتركها لاجبة ولا يميتة فهو ان يضربها ضربا
اه ن ووجعها والهمة والابراء اسقاط من رب الدين

(بهرجة) انفا بجي معرب واحدا بهرجه وهو
 الخاطيء ان خط هذه الدراهم من الفضة
 انقل ونحتها ككثير ردتها التجار وفي الغاية

انقل ونحتها ككثير ردتها التجار وفي الغاية
 البهرجة ما بهرجه التجار في السرزرة
 من الزنى اه في
 (تقيد بحال ولايته) لان قصده في السرزرة
 فلا يقيد بعده الشافعي مقيد في الجلالة وعن
 الله واحد وقول الشافعي مقيد في الجلالة وعن
 ابي يوسف تقيد به لاجرمه ثم الخائف لو علم
 الداعر ولم يعلم الاولى لا يحنث الا اذا مات هو
 او المستخلف او عزل لانه لا يحنث في الجلالة
 الخليفة بمجرد التراب بل بالياس من الفعل الا اذا
 كانت موقوفة فحنث بجي في الوفا مع الامكان
 والا فلا وفاء على هذه المسائل كثيرة
 في حكم قيام الولاية اه في

ز يوقا او بهرجه او مستحقه او باعه به شيئا وقبضه بره
 ولو رصاصا او ستوقه او وهبه او ابراء منه لا يبرأ * ولو
 لم يقبض دينه درهما بدون درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم
 يقبض كله متفرقا وان فرقته بعمل ضروري كالأوزن
 لا يحنث * ان كان على الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث
 بها او باقل منها * لا يفعل كذا تركه ابدا * وفي يخلعه يكتفى فعله
 مرة * حلقه والي يخلعه بكل داعر تقيد بحال ولايته * لم يحنث
 فوهب ولم يقبل بره وكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف
 البيع * لا يشترى ربحا فاهو على ما لا ساق له فلا يحنث بشم
 الورد والياسمين وقيل يحنث * لا يشترى وردا لو بنفسه فاهو
 واقع على ورقه * لا يدخل دار فلان يتناول الملك والاجارة *
 حلف انه لا مال له وله دين على مقلس او ملي لا يحنث

(كتاب الحدود) *

الحدة عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير
 ولا قصاص حذاء والزنى وطئ مكلف في قبل خال عن ملك
 وشبهة ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنى لا بالوطئ
 او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزنى وكيفيته

(كتاب الحدود) اقتضت الانفس الشهوانية
 الظلم لذاتها من شرب الخمر والزنى وغيرهما من
 القتل والفسخ والشم نصوصا من القوى على
 الضعيف تشرعت الحدود زجرا لها للانظام
 نغلقوا العالم عن آفة الزنى ولكم في القصاص حياة
 ما اشار اليه قوله تعالى ولكم في القصاص حياة
 ومن كلام حكماء العرب القتل اتقى القتل
 اه في

(مقدرة) وهو ستة انواع حد الزنى وحد الشرب
 وحد السكر وحد القذف وحد السرقة وحد
 قطع الطريق اه في
 (تجب حقا لله تعالى) لانه شرع لمصلحة تعود
 الى كافة الناس في حد الزنى صيانة النفس وفي
 حد القذف صيانة عرض المسلم وفي حد السرقة
 صيانة الاموال اه في

(وعدلو) على صيغة المجهول أي التهود بعد بلا
ستر أو جهرا فلا يكتفى بظاهر العدة بخلاف
سائر الحقوق اختلا لا للدرء وثبت أيضا
بالأقرار (كم ترسوى الزمان) لأن تقادم العهد يمنع
الشهادة دون الأقرار والأصح أنه يسأله لاحتمال
أنه زنى في صباه وهذا السؤال يكون بعد ما تظن
في حاله وعرف أنه صحيح العقل اه ق

(ولغير المحصن جلده) لأنه تسخيف في حق المحصن
وعمل في غيره فعمله عليه الصلاة والسلام فيكون
من نسخ الكتاب واحدة لقول أبي بكر للبلاداء ضرب
الرأس فان قسبه سيطانا فلما قال ذلك في
(ضمي) اه ق

الرأس القتل اه ق
مستحق الإزار (لأن علما كان يأمر بالتجريد
سوى الأزار) التجريد ابلغ في إبطال الأليم
في الحدود لأن الشدة في الضرب اه ق
وهذا الحد منيأه على الشدة في الضرب اه ق

وبمن زنى واين زنى ومتى زنى فان ينوه وقالوا رأينا وطمها
في فرجها كالليل في المكحلة وعدلوا سترًا وعلاية او بالأقرار
عاقلا بالغار ربع مرات في اربعة مجالس كلما قرده حتى
يغيب عن بصره ثم يسأل كما ترسوى الزمان فان بينه حده
القاضي وندب تلقينه ليرجع بلعك قبلت اولست او وطئت
بشبهة فان رجح قبل الحد او في اثباته ترك * والحد للمحصن
رجح في قضاء حتى يموت يسدأ به التهود فان ابوا او غابوا
او ماتوا يسقط ثم الامام ثم الناس وفي المقر يسدأ الامام ثم
الناس ويغسل ويصلى عليه * ولغير المحصن جلده مائة
وللعبد نصفها بسوط لاثمة له ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا
الرأس والوجه والفرج وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل قائما في كل حد بلامه
وينزع ثيابه سوى الأزار * والمرأة تجالس ولا تترج ثيابها
الا الفرو والحشو * ويحفر لها في الرجم لاله * ولا يحسد سيد
مملوكه بلاذن الامام * واحصان الرجم الحرية والتكليف
والاسلام والوطئ بنكاح صحيح حال وجود الصفات
المذكورة فيهما * ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد

(ويحفر لها في الرجم) لانه عليه السلام حفر
للقامدية تالي فيها على لترحة الهدية وان
ترك لا يضرب لأن النبي عليه السلام يأمر بذلك
وهي مستورة بثيابها والحفر احسن لانه استر
كذا في الهدية اه ق
(ولا يحسد سيد مملوكه) بلاذن الامام
عليه الصلاة والسلام ولأنه احسن لانه استر
منها الحدود ولأنه بلاذن الامام اه ق

باسقاط العديف قصر في شبهة من ناب عن الشرع
وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه في حق الامام
العبد ولهذا يعزى الصبي وحق الشيء موضوع
عنه قيد الحد لان التعزير بلاذن الامام
لانه حق العبد وهو المالك والمقصود التأديب
اه ق

(الاسياسة) اي مصلة المسلمين ونفوز الاسلام
 لان عمرتي نضربن الحجاج من المدينة الى
 البصرة وهو غلام صبيح الوجه اقتزبه النساء
 والحسن لا يوجب النفي لانه سياسة فانه
 قال ما ذني بالامر المؤمنين فقال لا ذنب لك وانا
 الذنب كجئت لا اظهر دار الهجرة منك اذ انبت
 (نجس) كبري ترب قد بالينة لانه اذا نبت
 بآثارها لا نجس لان الرجوع عنه محتمل فلا
 بقيد الجبس اه و تبع فيه صاحب الاختيار
 (نجس) كبري ترب قد بالينة لانه اذا نبت
 بآثارها لا نجس لان الرجوع عنه محتمل فلا
 بقيد الجبس اه و تبع فيه صاحب الاختيار

ونفي الاسياسة * والمرىض برجم ولا يجلد ما لم يبرأ * والحامل
 ان ثبت زناها بالينة تجبس حتى تلد وترجم اذا وضعت
 ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من يريه
 لا ترجم حتى يستغنى عنها

(باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

الشبهة دارئة للعدو هي نوعان * شبهة في الفعل وهي ظن غير
 الدليل دليلا فلا يحد فيها ان ظن الحل ولا يحد كوطئ معتدته
 من ثلاث او من طلاق على مال او ام ولد اعنتها او امة اصله
 وان علا او امة زوجته او سيده وكذا ووطئ المرتن المروهة
 في الاصح * وشبهة في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة
 في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطئ امة ولده وان
 سفل او مشتركة او معتدة بالكفايات دون الثلاث او البائع
 المبيعة او الزوج الامة المهوره قبل تسليمها والنسب يثبت
 في هذه عند الدعوة لاني الاولى وان ادعاه * ويحد بوطئ امة
 اخيه او عمه وان ظن حلها وكذا بوطئ امرأة وجدها على
 فراشه وان كان اعمى الا ان دعاها فقالت انا زوجتك *
 لا بوطئ اجنبية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر

وان سقط الحد لاصح راجع اليه وهو استنائه
 الاصح اليه بخلاف الثانية اه و

(لا في الاولى) اعلم ان هذا النفي ليس مجبري على
 العزم فان في الحاققة الثلاث ثبت النسب لان
 هذا ووطئ في شبهة العقدة كافي ذلك لا يثبت النسب
 اه و

(وان كان اعمى) لانه يقدر على التمييز بالمركبات
 والهيئات اه و
 (قالت انا زوجتك) فوفتها لان الاخبار دليل
 قديتو له انا زوجها وجب عليه الحد اه و
 (لا بوطئ اجنبية الخ) اما عدم وجوب امرأته
 فلو جود الاشتباه لان الاشارة لا يميز بين امرأته
 وغيرها في اول الوهلة الا بالانخبار اما الحد
 والمهر فلا يرفع لاجتناب الخطر المحل فلو لم يوجب الحد
 والنسبة وجب المهر ويوجب على المزدوقة العدة

(وقلن) اي النساء وذكروا في كلام العرب قال الله تعالى
 واذكر ما شائع في كلام العرب قال الله تعالى
 واستروا النجوى الذي ظلموا اه و

وعندهما يحد (اعلم ان وجوب الحد عندهما في الزنى فان المعنى في اللواط دليل نص ورد في الزنى فان المعنى الذي يفهم منه قضاء الشهوة بسفع الماء بمجرم متنجس وهذا موجود فيها اه في
والخليفة يؤخذ بالمال (الخ) لانه حق الله تعالى عند الزنى صاحب الحق اطلاق الحق فشمع
بالخليفة والقذف والسرقة والشرب والمراد
احترازا عن امير المداواة يقيم عليه الحد باصر
الامام اه في
(من غير بعد) الاول ان يقول من غير بعد
اذلا يشترط بعده عن الامام بل نجو من غير
وخوف طريق ونحوه والاصل ان الحدود
ان الخاصة حق الله تعالى تطل بالتقدم لان
الشاهد مخير بين الاداء والستر فانما خبر
ان كان للستر فالاقدام على الاداء بعد ذلك
بضيقه وان كان للستر فيصير اسبقا لما تقتضيه
بالمانع اه في

١٥٧

ولا يحد بوطنى بهمة وزنى في دار حرب او بغى ولا بوطنى محرم تزوجها او من استأجرها ليرزى بها خلافا لهما * ومن وظئ اجنية في مادون الفرج يعزر وكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط يعزر * وعندهما يحد وان زنى ذمى بحرية في دارنا حد الذمى فقط وعند ابى يوسف يحد ان وفى عكسه حدثت الذمية لا الحربى وعند ابى يوسف رحمه الله يحدان وعند محمد لا يحدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفى عكسه لا حد عليها الا فى رواية عن ابى يوسف رحمه الله * ولا حد بزنى المكره ولا ان اقترأ حدهما بالزنى واذا عى الآخر النكاح * ومن زنى بأمة قتلها به لزمه الحد والقيمة وعند ابى يوسف القيمة فقط * والخليفة يؤخذ بالمال وبالتقصاص لا بالحد

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

لا تقبل الشهادة بحد متقدم من غير بعد عن الامام الا فى القذف وفى السرقة بضمن المال ويصح الاقرار به الا فى الشرب * وتقدم غير الشرب بشهر فى الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا * وان شهدوا بزناه بغابة

٤٠

(فى الاصح) احتراز عنه وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم شهر فان كان قبيل لان التأخير لمانع وتقدم اه في

(قبل بخلاف سرقة من غائب) بناء على أنه
بالقبية تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانها لو
حضرت ربعا تدعى النكاح فبسرقة لا لئلا
الاملاذ كمرصد
وان اقتر بالزنى بمجهولة حد
النسب بعة من انه لا تخفى عليه امراته او امرته
منه في حق نفسه لا يجد احتمال انها امراته
الصلاح اه في
وعند ما يجد الرجل لا يتفقهم على الموجب
عليه وانقر ادا حد هيا بزيادة على احدهما وهو
الاكراه بخلاف جانبها لان طوعا عنها بشرط
الحق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم
اه في

قبل بخلاف سرقة من غائب * وان اقتر بالزنى بمجهولة حد
فان شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة
وعند ما يحد الرجل * ولا يحد احد لو اختلف الشهود
في بلد الزنى او شهد اربعة به في بلد في وقت واربعة به في ذلك
الوقت يلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر
او هم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة
او احدثهم عبد او محدود وكذا لو وجد احدثهم عبدا
او محدودا بعد حد المشهود عليه وديته في بيت المال ان رجم
وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقالوا في بيت المال ايضا
وكذا الخلاف لو رجع الشهود * ولو رجعوا بعد الرجم حدوا
وغرموا الدية وكل واحد رجع حدة وغرم ربعها ولو رجع
احد خمسة فلا شيء عليه وان رجع آخر حدة او غرم ربعها
ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل
الحد فكذلك وعند محمد اراجع فقط ولو شهدوا فزكو او فرجم
ثم ظهروا كفلوا او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن

(واربعة به في ذلك الوقت) للتيقن ~~ب~~ كذب
احدهما لان الشخص الواحد لا يكون في
ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف
الصادق من الكاذب فيجب التقاضي عن الحكم
بهما للتعارض او تهمة الكذب ولا يحد الشهود
لان كل واحد منهم تهمه نصاب الشهادة واحتمل
الصدق واما اذا تقارب المكانان مع اتحاد الوقت
قبلت اه في
(حذا) لانفساخ القضاء بالرجوع في حقها
وغرم الراجعان من الخمسة ربعها اي الدية
لما تم اه في
(وعند محمد اراجع فقط) له ان الشهادة تاكدت
بعد الامضاء فلم تنسخ الا في حق الراجع كالورجوع بالحدود
ويلحق بالقضاء ولهما ان الامضاء في باب احسان التقذوف
او عزل التقاضي فالامضاء بمنوع اه في

(في مال القاتل) والمراد أنه قتله عبد ابن ضرب
 وعنه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضى به
 والقباس ان يجب القصاص وجه الاستحسان ان قضاء
 معصومة بغير حق وجه الاستحسان ان قضا
 القاضى بغير حق وجه الاستحسان ان قضا
 في ماله لانه عمد والعاقلة لا تقبل العمد ولا قضا
 في ثلاث ستمين لانها واجب بنفس القتل بخلافه
 الواجب بالاصل حيث يجب حال لانه واجب
 بالقتل فأنسب اليه ان لا تقبل لان النظر الى عمدة
 (لا ترد شهادتهم) لانه يباح اليهم فحصل الشهادة
 كنظر الطبيب وقيل لا تقبل لان النظر الى عمدة
 الغير فسق ولو قالوا تعمدنا النظر للتلذذ لا تفصيل
 اجماعا لنفسهم اهـ في

١٥٩

التركية والا فلي بيت المال وقلا على بيت المال مطلقا *
 ولو قتل احد المأمور برجه فظهر وكذلك فالدية في مال
 القاتل ولو اقر الشهود بتعمد النظر لارتد شهادتهم * ولو انكر
 الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة
 زوجته منه

(باب حدة الشرب)

من شرب خرا ولو قطرة فاخذ وريحهما وجودا أو حيا أو به
 سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند
 ابي يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حدة اذا صحا ثمانين سوطا
 للحر واربعين للعبد متفرقا على بدنه كما في الزنى وان اقر أو شهدا
 عليه بعد زوال ريحها لاحد خلافا لمحمد * ولا يحدث من وجد
 منه رائحة الخمر او تقيأها او اقر ثم رجع او اقر سكران * والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من
 السماء وعندهما ان يذى ويخلط كلامه وبه يبقى * ولو ارتد
 السكران لاثبت امراته منه

(باب حد القذف)

هو كحد الشرب كية وشبوات في قذف محصنا او محصنة بصريح

(ابو لؤلة زوجة منهن) اي من هذا التكثير
 مدية عكس ان تصور كونها مدية حمل في الوجهين
 وقال زفر لا تقبل فيه شهادة النساء اجماعا
 للدره ونحن نقول ان الشهادة بالاحصان في
 هذه الحالة بمنزلة الشهادة به اهـ في
 (باب حد الشرب) انكر الزنى لان الاحصان في
 منه واعتل عقوبة وقدمه على القذف ليقين
 الجريمة في الساب دون القاذف لاحتمال
 صدقه وتأخير السرفة لانه لصيانة الاموال
 التابعة للنفس اهـ في
 (مقرر فاعلى بدنه كما في الزنى) فيه تنبيه على انه
 يتوق فاعلى بدنه كذا في الزنى استثبت في حد الزنى وهي
 الرأس والوجه والفرج على الخلاف المذكور

اهـ في
 (لاحدة) اي لا يحدث عند ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد فانه يحد عنده لان التقدم يمنح
 قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان
 عنده اعتبارا بعد الزنى وهذا لان التأخير
 يفتق بعض الزمان والرائحة تكون من غيره
 كما قيل اهـ في

(ولا ينزع عنه غير القرو والحشو) لانهما
 يغنيان وصول الالم ولا ينزع غيرهما اظهارا
 للتحفيف للاحتتمال في سببه اهـ ق
 (والا فلا) فان لم يكن في حالة الغضب بل كان في
 حالة الرضى لا يجد كذا كرنا اهـ ق
 تشديد الباء اي زواج امه لان كل
 واحد منهم يسمى ابا اهـ ق
 (اورابه) تشديد الباء لانه مبالغة في التشبيه
 و احد منهم يسمى ابا اهـ ق
 (او قال يا ابن ماء السماء) لانه مبالغة في المبالغة
 و اللطف والصفاء وكان عمر يقب بعماء السماء
 لكرمه اهـ ق
 (خلافا لمحمد) لانه منسوب الى ابيه لاني امه
 فلا يلحقه الشين يرنى الى امه ولها ان الشين
 يلحق بكل من ينحى الى الميت لان ولد الميت
 لا يلقى كريمة الطريق اذا كان اومه زانيا
 ولهذا لو قذف امه فله حق المطالبة اهـ ق

الزنى حد بطلب المقدوف متفرقا ولا ينزع عنه غير القرو
 والحشو * واحصائه كونه مكلفا حر امسما عفيفا عن الزنى
 ولو قناه عن ابيه بأن قال لست لا ييك اولست يا ابن فلان ان في
 غضب حد والا فلا ولا يجد لو قناه عن جده او نسبه اليه او الى
 عمه او خاله او رابه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي
 اولست بعربي * ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد
 او الولد او ولده ولو محرورا من الارث وكذا ولد البنت خلافا
 لمحمد ولا يطالب ولد ابااه ولا عبد سيدة بقذف امه ويطلق بموت
 المقدوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض
 عنه * ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا لمحمد
 وان قال يازاني وعكس حد ولو قال رجل لامرأته وعكست
 حدت ولا لعان ولو قالت زينت بك بطل الحد ايضا وان اقتر بولد
 ثم نفاه يلاعن وان عكس حد والولد له في الوجهين ولا شيء ان
 قال ليس بابني ولا ابنتك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له
 اب او لا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف رجل
 وطى حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من
 وجه كوطى امة مشتركة او مملوكة حرمت ابداء كآتمته التي

(ولا الاعتياض) لان فيه حق الله وحق العبد
 فبالنظر الى حق الله يطيل بالموت ولا يطيل
 بالنظر الى حق العبد لا يطيل بالرجوع
 بخلاف غيره من الحدود اهـ ق
 فانه عنده لا يحد لان المهور
 زنا في الجبل) فانه عنده لا يحد لان المهور
 هو الصعود او مشتركا والشبهة دارنة ولها ان
 (زنا في الجبل) فانه عنده لا يحد لان المهور
 هو الصعود او مشتركا والشبهة دارنة ولها ان
 حالة الغضب ترجع معنى الزنى اهـ ق
 (بطل الحد ايضا) اي بطل الحد واللعان معا
 لاحتمال ان تزيد قبل النكاح فيكون ذلك
 تصديقا له منها باهانت فسقط اللعان ويجب
 عليها الحد لانها قد زنت فتمت في المعاملة لاجل غضبها
 النكاح ولكن مستند في المعاملة لاجل غضبها
 فلا يكون مستند في المعاملة لاجل غضبها
 (وان عكس حد) اي حد الرجل ولا يلاعن
 لانه لما اقتر بعد ما قناه سقط اللعان ووجب الحد
 لا كذا به نفسه اهـ ق

(خلافا لابي يوسف) لان غنمه وطئ المكاتب
 في حق الاحصان وهو قول زفر لان الملك زامل
 يقول ملك الذات باق والحرمه انفسه اذهى
 موقته اه في
 الفصل في التعزير (هو في اللغة التاديب وفي
 التشرع تاديب على ذنب ليس فيه حد ثم هو قد
 يكون بالجس والضعف وهو الضرب على القضا
 ويكسر ونظر الوصي اليه بموج وجهه
 وبالضرب ونظر الوصي اليه بموج وجهه
 اه في

واؤذف مسلما يافاسق الخ) المذكور في
 الكتب انه لو قال ذلك لرجل صالح يجب التعزير
 والا فلا وذكر في الخزانة قال لفاسق يافاسق
 لا شيء عليه وفي القصة اذا قال له يافاسق فاراد
 ان يثبت فسقه بالنية ليدفع التعزير عن نفسه
 لا يبيح منه اه في

(يا من يلعب بالصبيان) اطلقه فاغاداه لاسبال
 عن نية وانه يعز مطلقا في فتح القدير قيل
 بسأل عن نية فان ارادته من قوم لو طلاشي
 عليه وان ارادته بعمل عليهم يعز عنداشي
 خيفة وعند محمد والعج يابوز اه في
 (يا ابن القصة) في القضاى الطهيرة القصة
 وكلتا الزانية مأخوذة من العرب اذ امر بهارجل سفل
 ليقضى منها حاجته فحبب الزانية لهذا القصة
 وقيل من ههنا الزنى وقيل في الخش من الزانية

هي اخته رضاعا * ولا يقذف مسلم زنى في كفره او مكاتب
 وان كان مات عن وفاء * ويحد يقذف من وطئ حراما لغيره
 كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطئ
 مكاتبته خلافا لابي يوسف * ويحد من قذف مسلما كان قد
 نكح محرمة في كفره خلافا لهما * ويحد مستأمن قذف مسلما
 في دارنا * ويكفي حد الجنابات التحم جنسها لان اختلف
 (فصل في التعزير)
 يعز من قذف ملوكا وكافرا بالزنى او قذف مسلما يافاسق يا كافر
 يا خنث يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان
 يا آكل اربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن القصة
 يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قريطان يا مأوى الزواني او اللصوص
 يا حرام زاده لا يباحار يا كلب يا قرد يا بس يا خنزير يا بقر يا حية
 يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بقاء يا مؤاجر يا ولد الحرام
 يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشخان يا ابله
 يا موسوس * واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له قبيها او علويا
 وللزوج ان يعز زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها
 الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة وللخروج

اه في
 (يا حرام زاده) يعنى مولود الحرام وزاده فتح
 الزاى وسكون الالف وفتح الدال المهملة وفي
 آخرها هاء ساكنة معناه المولود اه في
 (يا بقاء) على وزن فعال بالتثنية من البقي
 يعنى النظم ويعنى الزنى وفي عرف الناس البقاء
 هو الخنث اه في

(أقل التعزير الخ) وعند أبي يوسف لو أن
 فاضل رأى نغزير مائة مائة قد اخذها زوان
 فغزير أكثر من مائة فهو جازر ويجب التعزير
 بأن يرتكب منكرا ليس فيه حد اه شرح
 طحاوي لان سببه محتمل لكونه صادقا
 (ثم القذف) فيه التلظظ من حيث الوصف اه
 ولأنه جرى فيه التلظظ من حيث الوصف اه
 على التأيد فلا ينفذ من حيث القذف الثاني خفية
 (كتاب السرقة) هي في القذف اخذ الشيء خفية
 (دراهم مضروبة) اه
 سبعة مناقيل اه
 (من حرز) اخذ به عن فخر باب الدار والزرع
 الذي لم يحصل فالة النخني اه

١٦٢

من يته * وأقل التعزير ثلاثة أسواط وأكثره تسعة وثلاثون
 وعند أبي يوسف خمسة وسبعون * ويجوز حبسه بعد الضرب
 واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن
 حدا وعز رفات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

(كتاب السرقة) *

هي اخذ مكاف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز
 لاملأ له فيه ولا شبهة وثبت بما ثبت به الشرب فان سرق
 مكاف حرز او عسد ذلك القدر محرزا بمكان او حافظ واقربها
 او شهد عليه وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي
 وابن هي وكم هي وعن سرق وبينها قطع * وان كانوا جعلا
 واصاب كلا منهم قدر نصاها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم *
 ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص
 الخضر والياقوت والزبرجد والاناة والباب المتخذين من
 الخشب لا بسرقة شيء نافع يوجد مباحا في دارنا كخشب
 وحشيش وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما
 يسرع فساد كبن ولحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا ثمر على
 شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الانكار كاشربة مطربة

(الاملاك له فيه) اخذ به عن حصر المسجد
 واستار الكعبة مما ليس بعملوا للعباد اه
 (ولاشبهة) اخذ به عن الحرم ولا بد من كون
 كائنا خذ من بيت ذي الرحم ولا بد من كون
 المسروق متقوما مطلقا اه
 (فان سرق مكاف) لان فعل الصبي والمجنون
 لا بعد جنابة فلا يسرع فيها الحد ولم يشترط
 الحرة لا اطلاق السارق في النص ولان القطع
 لا ينفذ فكميل ولم يحد صيانة للاموال
 اه
 (واقربها) اي مرة عند أبي خنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف من تين وقد مر في الحدود اه
 (او شهدا عليه) اي رجلان وهذا نص صريح
 لاظهار اه
 (وبينها قطع) جواب ان اعلم ان هذه الاشياء
 تشترط في الاموال لا زمان السرقة لان تقادم
 العهد لا يمنع الاقرار كذا في المحيط اه

خلافاً لابي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان عليه حلى يبلغ النصاب والخلاف في غير الممنوع (و كذا انبش) لقوله عليه السلام من نبت في القبر فوجد مع الميت ذهباً او فضة او جواهر لم يقطع فلا يكون مجزاً ولا يسرق الكفن لان التشبيه تمكنت في القافة فيه الميت لا يقطع عن غير عمولة الوارث لانه انما يملك الملك لان الكفن غير حاجته الميت ولا ملك للميت لان ما فضل عن حاجته الميت (لانه صار بالتغير كغيره الموت ينافي الملكية لانها بالتغير الخ) لانه صار بالتغير كغيره (وان كان قد تغير الخ) لانه صار بالتغير كغيره

الاخرى حتى يتبدل اسمها فان قيل اذا سرق غنيا قطع يده ثم باع المسروق منه من انسان ثم اشتراه ثم عاد وسرق فانه يقطع فحيث بيعها وعند مشايخ العراق لا يقطع فحيث بيعها وعند مشايخنا يقطع لان العين قد تبدلت حكماً اهـ

والآلات هو كدف وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصليب ذهب او فضة وشطرنج وزرد * ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلاف لابي يوسف وعبد كبير ودقر بخلاف الصغير ودقر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا انبش خلاف لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا كان او مؤجلاً * وان كان دينه نقدا فسرق عرضا قطع خلاف لابي يوسف وان كان دراهم فسرق دنائير او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع * ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانياً كغزل نسج

(فصل في الحرز)

هو قسمان (بمكان) كبيت ولو بلا باب او بابة مفتوح وكسندوق (وبحائط) كن هو عند مال ولونائماً * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحائط * ولا قطع بسرقة مال من بينهم اقاربة ولاد ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره * ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا عا خلاف لابي يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من

(او بابة مفتوح) لان ما به اقتصد الاحتراز به الا بالاطلاق لا بالاحراز ففتح الباب الا انه لا يقطع حيث يقطع كما اخذته او باليد به بمجرد اخذته فكلت سرقة ينشئ الاخذ كذا في الكافي اهـ

(وبحائط) قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون الحائط مستمراً او قائماً او المتاع تحته او عنده وقيل انما يكون مجزاً به في حال نومه والعصم انه لا يقطع بكل حال لان القبر الاسرار المتعاد وقد انما يكون مجزاً به في حال نومه والعصم انه لا يقطع بكل حال لان القبر الاسرار المتعاد وقد

حاصل هذا اهـ (خلاف لابي يوسف في الام) لوجود الانساب بين عادة بخلاف اخوته من الرضاع اهـ (بسرقة مال زوجته) لوجود الانساب بين الزوجين في الحرز والمال عادة ولهذا لا يقبل شهادة كل واحد منهما للآخر اهـ

(الزوج سيدة وزوج سيدة) لانه مادون
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه
 (الملكته) اوسرق رجل من مكنته لانه
 خفي كسياه ولهذا لا يجوز له ان يترقى امة
 مكنه اه
 (الخنثى) اوسرق رجل من خنثى بالملك
 والهاء المشاة فوق والنون هوزوج
 زى رحم محرم منه
 (الوصهر) هو زوج كل زى رحم محرم من
 امه وهذا عندى خيفة اه
 (خلافهما) فانه يقطع لعدم النية
 في المال والحرز وله ان الدخول للبرارة مفاد
 فاورث شبه اه
 (خلافهما) فانه لا يقطع لثبوت الملك فاورثه
 نية ولاى خيفة ان الملك وان كل له في الرقة
 فلا جوزه في منقعة الاموال ولا نهب صارن
 ملكا للمستأجر بالاجارة فصار الملك كلابجني
 في حق الحرز اه

حرز خاص وكذا لو سرق من سيدة او زوجة سيدة او زوج
 سيدة او مكنته او خنثى او صهره خلافهما فيهما او من
 مفتم او من حمام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت
 اذن في دخوله او مضيفة * وقطع لو سرق من الحمام ليلا
 او من المسجد متاعا وره عنده او ادخل يده في صندوق غيره
 او كنه او جيبه او سرق جوالق فيه متاع وره يحفظه او نائم
 عليه او سرق المؤجر من بيت المستأجر خلافهما * ولو سرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرجه من حجرة
 الى الدار او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها واخذ
 شيئا من حرز فالتقاء في الطريق ثم خرج فأخذه او حمله على
 حمار فساه فأخرجه من الحرز * ولو دخل بيتا فأخذ وناول
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخارج يده قتناول
 وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية
 وكذا لا يقطع لو قب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر
 صرة خارجة من كم غيره خلافه وان حملها واخذ من داخل
 الكم قطع اتفاقا * ولو سرق من قطار جملا او جملا لا يقطع
 وان شق الحمل واخذ منه شيئا * قطع والقسطاط كالبيت

(من حجرة اخرى فيها) اي في الدار بان كانت
 الدار كبيرة لانها بمنزلة الحلة بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع
 فيها ولا المأدون له بالدخول فيها اذا سرق من
 بعض مقاصدها اه
 (ثم خرج فأخذه الخ) يقطع عندنا وقال زور
 لا يقطع لانه ان رماه وتركه واخذ غيره لا يقطع
 ونفسه فقت نفسه ولنا انه اخرجه من الحرز
 مضيق لا سارق اه
 (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه الاخراج
 لا اعتراض اه
 (الملكته) اوسرق رجل من مكنته لانه
 خفي كسياه ولهذا لا يجوز له ان يترقى امة
 مكنه اه
 (الخنثى) اوسرق رجل من خنثى بالملك
 والهاء المشاة فوق والنون هوزوج
 زى رحم محرم منه
 (الوصهر) هو زوج كل زى رحم محرم من
 امه وهذا عندى خيفة اه
 (خلافهما) فانه يقطع لعدم النية
 في المال والحرز وله ان الدخول للبرارة مفاد
 فاورث شبه اه
 (خلافهما) فانه لا يقطع لثبوت الملك فاورثه
 نية ولاى خيفة ان الملك وان كل له في الرقة
 فلا جوزه في منقعة الاموال ولا نهب صارن
 ملكا للمستأجر بالاجارة فصار الملك كلابجني
 في حق الحرز اه

(من حجرة اخرى فيها) اي في الدار بان كانت
 الدار كبيرة لانها بمنزلة الحلة بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع
 فيها ولا المأدون له بالدخول فيها اذا سرق من
 بعض مقاصدها اه
 (ثم خرج فأخذه الخ) يقطع عندنا وقال زور
 لا يقطع لانه ان رماه وتركه واخذ غيره لا يقطع
 ونفسه فقت نفسه ولنا انه اخرجه من الحرز
 مضيق لا سارق اه
 (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه الاخراج
 لا اعتراض اه
 (الملكته) اوسرق رجل من مكنته لانه
 خفي كسياه ولهذا لا يجوز له ان يترقى امة
 مكنه اه
 (الخنثى) اوسرق رجل من خنثى بالملك
 والهاء المشاة فوق والنون هوزوج
 زى رحم محرم منه
 (الوصهر) هو زوج كل زى رحم محرم من
 امه وهذا عندى خيفة اه
 (خلافهما) فانه يقطع لعدم النية
 في المال والحرز وله ان الدخول للبرارة مفاد
 فاورث شبه اه
 (خلافهما) فانه لا يقطع لثبوت الملك فاورثه
 نية ولاى خيفة ان الملك وان كل له في الرقة
 فلا جوزه في منقعة الاموال ولا نهب صارن
 ملكا للمستأجر بالاجارة فصار الملك كلابجني
 في حق الحرز اه

في كيفية القطع (الخ) لما كان القطع حكيم
السرقته لا يحكمه عقوبتها لان حكم الشيء بعينه
لو سرق من السارق بعد القطع (صوريه قطع
سارق بسرقة فسرق منه بعد القطع لم يكن
للسارق ولا للمالك ان يقطع السارق في حق الاول فلم
تتعد موجبة للقطع اه في

القطع هناك ولم يوجد هنا اه في
فانه يقطع
ولا بد من حضوره لان السرقة لا تنبئ
بالشهادة والاقرار عند عدم الخصم اه في

* (فصل في كيفية القطع واثباته) *

يقطع عمن السارق من زنده وتحمس * ورجله اليسرى ان عاد
فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب * وطلب المسروق
منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا
او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على
سوم الشراء او حرته * ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
من هو لا يطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد
بشبهة * وان لم يطلب احدا لا يقطع وان اقرهوها * ولا بد من
حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
او ايهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الايهام كذلك
لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
او شلاء * ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
وعندهما يضمن ان تعمد * ومن سرق شيئا فردّه قبل الخصومة
الى مالكه لا يقطع وكذا لو قصت قيمته عن النصاب قبل القطع
او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا
لو ادعاه احد السارقين * ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على

(بل يحبس) حتى تظهر فيه سعة الشائبين
اما اذا كانت يده اليسرى مقطوعة او شلاء فلا
في اليمنى من تقويت جنس منفعة البطش واما
فلتقويت قوة الاصاب بالايهام فكان ذهابه
مقطوعتين من اليد واما اذا كان اصبعان
الايهام في قصان البطش وان كانت كقوة
واحدة مقطوعة سوى الايهام او شلاء قطع اليمنى
لان قوة الواحدة لاوجب خلا في البطش
ظاهرا اه في
(ولا يضمن المأمور (الخ) لانه اخف عما اتلف
من جنسه ما هو خير منه فلا يضمن اه في
(وعندهما يضمن ان تعمد) لانه خان فيباصح
لقطعها طر فامعصوبا بلا حق فليضمن اه في
(وكذا الوقت قيمته (الخ) لان النصاب لما كان
شرطا شرطا قياسه عند الامضاء وعن محمداه
يقطع وهو قول زفر اه في

(قطع وردت) في السرقة تالي المسروق منه
 ان كانت قائمة وان كانت هالكة لا ضمان عليه
 صدقة المولى او كذبته لان القطع والضمان
 لا يجتمعان اه في
 وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد والمال المولى
 الان يصدق المولى في اقراره بالقطع بتضرده
 لا يقطع في الوجوه كلها والمال المولى الان
 يكون ما دون الله في التجارة فيصير اقراره في المال
 او يصدق المولى لان اقراره عليه اه في
 (وقالوا لا يضمن الخ) فان حضر واجمعوا وقطع
 به بحضورهم لا يضمن شيئا الا اتفاق في السرقات
 كلها لهما ان الحاضرين يضمنون
 فلا بد من الخصومة الخ في
 ولو صبغه اسود اخذ منه في المذهبين يعني عند
 ابى حنيفة اسود وعندي يوسف هذا والاول
 سواء لان السواد عنده كالحمرة وعند محمد زيادة
 ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حتى المالك وعند
 ابى حنيفة السواد قصان فلا يوجب اقطاع
 حتى المالك اه في

سرقتهما قطع الاخر * ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع
 وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع
 ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد * ومن قطع بسرقة والعين
 قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها *
 وان سرق سرقات يقطع بكلها او يعضها لا يضمن شيئا منها
 وقالوا يضمن ما لم يقطع به * ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم
 اخرج قطع لا ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها * ولو ضرب
 المسروق دراهم او دنانير قطع وردها وعندهما لا يردها
 ولو صبغه اسود لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
 ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى
 شيئا وحكمهما فيه كحكمهما في الاخر
 * (باب قطع الطريق) *

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ
 قبله حبس حتى يتوب * وان اخذ مالا وحصل لكل واحد
 نصاب السرقة قطع يده البني ورجله اليسرى * وان قتل قطط
 ولو بعضا او حجر قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ
 مالا قطع وقتل وصلب او قتل او صلب وخالف محمد رحمه الله

(باب قطع الطريق) هذا بيان السرقة الكبرى
 واطلاق السرقة على مجاز ولهذا الزم التقيد
 بالكبرى ان يكون عليه الطريق شراطا احدها
 ان يمسكوا حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 او بعدا عنه حتى لو في المصر او قرب منه او بين
 مرتين لا يكون قطعاً وعن ابى يوسف ان كانوا
 من مسرة
 لخصلة المسابين الثالث ان يكون المأخوذ قدر النصاب وقال
 الرابع ان يكون المأخوذ قدر النصاب اه في
 مالك لا يشترط النصاب اه في

(ويبيع بطنه) يقال يبيع بطنه بالسكين اذا
 شقه فهو مبعوج اهـ في لانه اذا ترك اكثر من ذلك
 (قط) هو الصمغ اهـ في بجانته بعضهم لان الحكم
 يغير وتنادى منه الناس اهـ في استحقاق السهم في الفتنه اهـ في
 (حدوا كلهم) فلعنوا بالحجارة فليسئول في فيه المبائس وغيره
 (وكذا لو كان فيهم صبي الخ) لا يجتدون كلهم
 لانها جنائية واحدة فاعنته بالقتل وكان فعل
 البعض بعض العلة فلا يترتب عليها الحكم وعن
 البعض اذا بائس الغلاء منهم القتل مجتنب
 ايجاب يوسف اهـ في مناسبه الحدود من حيث ان
 (كتاب السير) مناسبه الحدود من حيث ان
 المقصود منها اخلاء العالم عن الفساد وقدمها
 عليه لانها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد
 مع الكفار اهـ في

في القطع ويصلب حيا ويبعج بطنه برمح حتى يموت ويترك
 ثلاثة ايام قط ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان باقيا
 والا فلا ضمان * ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم * وان
 اخذ ما لا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر * وان جرح
 قط او قتل قتاب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء
 عفا وان شاء اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي
 او مجنون او ذورحم محرم من المقتوع عليه او قطع بعض
 القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين
 مضرين * ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا فكالقتل
 بالمتقل

* (كتاب السير) *

الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل
 وان تركه الكل انما * ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي
 ومقعد واقطع * فان هجم العدو ففرض عين فتضج المرأة
 والعبد بلاذن الزوج والمولى * وكره الجعل ان كان فيئ
 والا فلا * واذا احاصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اهلوا
 والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم قدرها ومتى

(فرض كفاية الخ) كصلة الجنادة ورد
 السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم اهـ في
 (وكره الجعل) بضم الجيم وهو الذي يضربه
 الامام على الناس الذين يخرجون الى الجهاد
 وهذا لانه بنسبه الاجر على الطاعة فيكره
 (فيئ) اي شيء من مال الفتنه لان مال بيت
 المال معد لتوابع المسلمين وهذا من جملة
 التوابع فعلى الامام الكفاية من المال اهـ في
 (ان كانوا من اهلها) اي عن قبل منه الجزية
 كاهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان
 لا واثان من العرب فلا ندعوهم الى اداء الجزية
 لعدم الفائدة اذا قبل منهم الا الاسلام اهـ في

(وعليهم ما علينا) قال صدر الشريعة لبراد
 هذا المصالح من العبادات وغيرها ما يجب
 يجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب
 علينا من العبادات وغيرها ما يجب
 (الدعوة) والى التمسك بالدين
 الطعام والى الآلة
 وما كلف من الآلة
 (قبل ان يدعى) لما روى عن النبي
 انه يفتي على سيرة وقال لا تقابلوهم حتى
 تدعوهم
 (نصب المجانيق) على حصونهم واسوار مدنها
 وهو جمع مخنيق لما روى الترمذي ان النبي
 (وان تترسو بالبحر) ان التوصل يعني يجوز من
 وان تترسو بالبحر ان التوصل يعني يجوز من
 وان تترسو بالبحر ان التوصل يعني يجوز من
 وان تترسو بالبحر ان التوصل يعني يجوز من

يجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * وحرم قتال من لم
 تبلغه الدعوة قبل ان يدعى * ونذب دعوة من بلغته فان ابوا
 نستعين بالله تعالى وقتلهم نصب المجانيق والتغريق
 والتغريق وقطع الاشجار وفساد الزروع ورميهم وان تترسوا
 باسارى المسلمين وقصدتهم به * ويكره اخراج النساء
 والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها لا في عسكر يؤمن عليه
 ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف ان كانوا يوفون بالعهد *
 ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأه وغير مكلف
 اوشخ او اعمى او مقعد او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم
 قادرا على القتال او اذا رأى في الحرب او اذا مال يبحث به
 او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن ليقته غيره الا ان قصد
 الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان
 مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لسا به حاجة وهو كالجزية
 ان كان قبل النزول بساحتهم وكافى لوبعده * ودفع المال
 ليصالحوا لا يجوز الا لخوف الهلاك * ويصالح المرتدون بدون
 اخفاء مال وان اخذ لا يرد ثم ترج النبد لينبذ اليهم ومن بدأ منهم
 بخيانة قوتل فقط * وان باتفاقهم او بأذن ملكهم قوتل الجميع

(والمثلة) المثلة التبعة بعد الظفر بهم ولا بأس
 بها قبله لانه يبلغ في كيدهم واضربهم
 وهو احسن نظيره الاخر اق بالثار اه في
 (ان لسا به حاجة) بخلاف ما اذا لم يكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز اتقوله تعالى ولا تهنوا
 (قبل النزول بساحتهم) بل ارسلا رسولا لانه
 ما خير من غير قتال فكان
 (فمنهم من يقسم ما بيني وبينهم) اي قوتلوا بلا تقصص
 (فمنهم من يقسم ما بيني وبينهم) اي قوتلوا بلا تقصص

(فمنهم من يقسم ما بيني وبينهم) اي قوتلوا بلا تقصص
 (فمنهم من يقسم ما بيني وبينهم) اي قوتلوا بلا تقصص

(وآداب) اي آداب الامام وهذا اذا علم ان ذلك
 من غير عا فان لم يعلم ذلك لم يؤذ بفاختار
 جهله عند دفع العقوبة كذا في المحيط اه في
 (فان كان) اي الامان كما هو مفهوم من
 الهداية وسائر كتب المذهب والسياسة
 والسياسة وما في الدرر فان كان الصلح فهو
 من قلم الناسخ كما لا يخفى اه في
 (معه في رواية) اي في رواية الاكرخ ومع اي
 خفيفة في رواية الطحاوي اه في
 (ما فتح الامام) اي كل بلد فتح الامام من بلاد
 الكفر غنوة يعني ان شاء قسمه بين المسلمين
 التميز فهو مخبر فيه ان شاء قسمه بين المسلمين
 الفنائين بعد اخراج الخمس او اقر اه اه في

بلائذ ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح
 ولا يجهز اليهم * وصح امان حر او حرّة ككافرا او جماعة
 او اهل حصن وحرمتهم فان كان فيه ضرر بنذ اليهم وآداب
 ولغا امان ذمي او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم
 يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند
 محمد يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية
 * (باب الفنائم وقسمتها) *

ما فتح الامام غنوة قسمه بين المسلمين او اقر اه عليه ووضع
 الجزية عليهم واخراج على اراضيهم وقتل الاسارى واسترقهم
 او تركهم احرارا ذمة المسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
 ما لم يكن قبل الاخذ * ولا يجوز ردهم الى دارهم
 ولا المن ولا القداء بالمال وقيل لا باس به عند الحاجة
 اليه ويجوز بالاسارى عندهما * وتذبح مواش شق نقلها
 وتحرق ولا تعقر * ويحرق سلاح شق نقله * ولا تقسم غنمة
 في دار الحرب الا للايداع ثم ترد ولا تباع قبل القسمة *
 والمقاتل والرد سواء في الغنمة وكذا امدد لحقهم قبل احرارها
 بدارنا * ولا حق فيها السوق ما لم يقاتل * ولا لمن مات في دار

(ذمة المسلمين) لقوله عليه السلام ذمة المسلمين
 واحدة يسي بها اذانهم رواه احمد والذمة
 العهد واذانهم اقلهم عددا وهو الواحد والذمة
 عليه السلام امان ام هانء بجلان من المشركين
 يوم فتح مكة فيقاروا به البخاري ومسلم واحمد وانما
 قيد الحربة في الواحد لان الرقيق ليس من اهل
 الجهاد اه في
 (ولا المن) اي ولا يجوز المن على الاسارى ايضا
 وهو ان يطلقهم مجانا بغير اخذ شيء اه في
 (ولا القداء) اي ولا يجوز القداء لقوله تعالى
 فاقتلوا المشركين اي ولا يجوز القداء وهي آخر سورة نزلت
 فكانت ناسخة لا ياتي بها المن والقداء وغيرها
 اه في
 (شق نقلها) الى دار الاسلام لان ذبح الحيوان
 لغرض صحيح جائز اه في
 (شق نقله) وما لا يخفى بدفن في موضع لا يبق
 عليه الكفار اطلاقا للمنفعة عليهم كذا في الهداية
 اه في
 (والرد) اي بكسر الراء وسكون الدال هو العين

(قبل الاحراز دارنا) اي قبل ان تخرب الغنية
 الخدار الاعلام اه و
 (و ينفق فيها) اشتراط الحاجة في السبر
 فستاه و
 (و اللبس ان احتج) اشتراط الحاجة بكرة لانه مال
 الصغير حتى الجماعة فلم يرد الاستماع به لبعض
 مشترك في الثياب والاداب ولم يشرطها في
 بلا حاجة لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام
 السبر الكبير لا يطلق قوله عليه الصلاة والسلام
 في طعام خبير كلوها اعطوها ولا تحملوها
 (لا بالبيع الخ) اي لا يتفق بهذه الاشياء
 بالبيع في دار الحرب اعلاما واه احتج اليها
 اول قبل القسمة لان جواز البيع بعقد الملك
 ولا ملك على ما بينا اه و

١٧٠

الحرب قبل الاحراز دارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه
 ويتمتع فيها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتج
 وبالعلف والحطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتج
 لا بالبيع اصلا ولا القول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى
 الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
 لو غنيا * ومن اسلم منهم قبل اخذه اجر نفسه وطفله * وكل
 مال هو معه او دبة عند مسلم او ذئبي وعقاره فيئ وقيل
 فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول * وولده الكبير
 وزوجته وحملها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب
 او دبة فيئ وكذا ماله مع مسلم او ذئبي بغصب خلافا
 لهما وقيل ابو يوسف مع الامام
 (فصل في بيان كيفية القسمة)

وتقسم الغنية للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندهما ثلاثة له
 سهم ولفرسه سهمان * ولا يسهم لا كثر في فرس وعند ابى يوسف
 يسهم لفرسين والبرادين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا بقل
 والعبرة لكونه فارسا او راجلا عند المجاوزة فينبغي للامام
 ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من

(ولا التناول) ولا يتناول اي لا يبيعونه بالذهب
 والفضة والعروض لان جواز البيع بعقد الملك
 اه في
 (وابى يوسف في قوله الاول) فانه عنده هو
 كغيره من الاموال فلا يكون فنيا اه في
 (كالعتاق) بكسر العين جمع عتق وهو الفرس
 العربي وانما استؤبالا لان ارباب العدو يضاف
 الى جنس الخيل وهو شامل للعربي وغيره
 اه في
 (الراحلة ولا بقل) لان الارهاب لا يقع بهما
 لولا قبائل عليهما اه في

(قبل القتال) أو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم
 الفرسان ولو باعه في حال القتال سقط سهم
 (لو كان مريضاً بالرجل) فله سهم راجل ولو جازنه
 استرده المالك ونهده أو مستعار أو مستأجر
 وابتان أحدهما أنه يستحق سهم الرجالة ولو دخل
 الجهاد فارساً أو فارساً أو فارساً أو فارساً
 استحق سهم الفارس أه في
 (يرضخ لهم) بمسب ما يرى أي الإمام والرضخ
 بالمعجبين في اللغة إعطاء الطبل وهذا إعطاء
 نخل من سهم الغنمية أه في

١٧١

الراجل * فمن جاوز راجلاً فاشترى فرساً فله سهم راجل ومن
 جاوز فارساً فنفق فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال
 أو وهبه أو أجره أو رهنه قسمه راجل في ظاهر الرواية وكذا
 لو كان مريضاً أو مهراً لا يقاتل عليه * ولا يسهم للمولود أو مكاتب
 أو صبي أو امرأة أو ذمتي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى إن قاتلوا
 أو داوت المرأة الجرحى أو دل الذي على عوراتهم وعلى الطريق
 والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى
 القربى الفقراء ولا حق فيه لأغنيائهم وذكره تعالى للثبوت
 وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصني *
 وإن دخل دله الحرب من لأمعة له بل لا إذن الإمام لا يخرس
 ما أخذوا وإن باذنه أولهم منعة خمس * وللإمام أن ينقل
 قبل أحرار الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها فيقول من
 قتل قبلاً فله سلبه أو من أصاب شيئاً فله ربعه أو يقول لسرية
 جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ ولا بعد
 الأحرار إلا من الخمس * والسلب للكل أن لم ينقل وهو مركبه
 وما عليه من مياه وسلاحه وما معه لا ماع غلامه على دابة
 أخرى والتنفيل لقطع حق الغير لا للملك خلافاً لمحمد فلو قال من

(عليهم) أي على الأصناف الثلاثة وفي الكافي
 وغيره ومنهم ذوى القربى كانوا يستحقون في زمن
 النبي عليه الصلاة والسلام بالنصرة لما مر
 وبعده بالقرآن عمر أعطى الفقراء منهم أه في
 (سقط بموته) لأنه كان يستحقه بالرسالة
 ولا رسول بعلمه وعند الشافعي يصرّف إلى
 وهو قول أحمد وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية
 الأصناف أه في
 (كالصني) أي كسقوط الصني وهو فتح الصاد
 وكسر الفاء وتشديد الباء شئ كان يصطفيه
 من الغنمة لنفسه عليه الصلاة والسلام مثل
 درع أو سيف أو جارية كما صطفى ذا الفقار من
 غنائم بدر وأصطفى صفية من غنائم خيبر

أه في
 (الملك خلافاً لمحمد) فإنه ثبت به الملك كما
 ثبت بالقسم في دار الحرب وبالشراء من
 الحرب وجوب الضمان بالاتلاف وقد قيل
 على هذا الاختلاف لهما أنه لا يثبت للملأ
 بالقهر ولا يثبت القهر إلا بالإلزام كما في الغنمة

(انما سبي التركة الروم) التركة جمع التركة والروم
 جمع الروم اي الرجال المتسبون الى بلادهم
 والمرا داذاسي كفار التركة نصارى الروم اه
 وقال مالك يملكونها بمجرد
 (ملكوها) كفول مالك ورواية
 الاستيلاء وعن احمد رواية لا يملكونها
 التي لا يدخل تحت الكيل
 كقولنا وقال الشافعي في كتاب القصب
 (ان كان منبلا) كقوله لا يملكونها
 والوزن والعقد كما سبي في كتاب القصب
 (لا يأخذه) اخذ في كتاب القصب
 (وان فني) ان شاء الله
 (اخذه بالقبضة) ان شاء الله
 في رواية ابن عباس وقال الشافعي يأخذه
 بما نافي الوجهين وعن احمد لا حق للمالك
 بعد القسمة اه

اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطئ ولا البيع قبل
 الاحراز خلافا له

* (باب استيلاء الكفار) *

اذا سبي التركة الروم واخذوا اموالهم ملكوها وتملك
 ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا
 واحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو ندمنا اليهم بعير فاذا ظهرنا
 عليهم فن وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا وبعد هان كان
 مثليا لا يأخذه وان قيميا اخذه بالقيمة * وان اشتراه منهم تاجر
 واخرجه وهو قبي يأخذه بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه
 بعرض فقيمة العرض وان وهب له فبقيته ومثله المثل
 في اشتراؤه بثن او عرض * وان اشتراه بجنسه او وهب له
 لا يأخذه وان كان عبدا ففقت عينه بيد التاجر واخذ ارضها
 يأخذه بكل الثمن ان شاء وان اسره من يد التاجر فاشتراه
 آخر يأخذه المشتري الاول منه بثنه ثم المالك منه بالثمنين
 وليس له اخذه من المشتري ولا يملكون عبدا ابقا اليهم فإخذه
 ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال
 وعندهما هو كالمأسور * وان ابق بفرس او متاع فاشترى رجل
 ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد

(بأخذه بكل الثمن) اي يأخذ التاجر وهو
 المشتري من العدو ارض عن العبد ولا يحط شيئا
 من الثمن لان الاوصاف لا تقابلها شيء من الثمن
 في ملك جميع بعد القبض وعن محمد تسقط
 حصة الارش من الثمن كافي الشفيع اذا هدم
 (بأخذ المشتري الاول الخ) صورة اسره وعبد
 رجل فاشتراه رجل تاجر فاخذه دار الاسلام
 ثم اسره العدو فاشتراه رجل تاجر فاخذه دار الاسلام
 رجل اخر فاخذه دار الاسلام اخذ المشتري
 الاول من المشتري الثاني ثمنه ثانيا اه

(وادخله دارهم عتق) غدا إلى خنفة خلافا
 لهما فإنه لا يفتنى لأن الإزالة كانت مستحقة
 الجبر عليه فيبقى في يده عبدا اه في
 الطائف اسلوا وخرجوا إلى رسول الله فتقضى
 بعقبتهم وقال هم عتقاء الله لأنه أحرز نفسه
 بالخروج النيام انما المولاه اه في
 (المستأمن) هو فاعل من استأمن اذا طلب
 الامان اه في
 (مخطورا) اي خنيا للتحقق السبب وهو
 الاستيلاء على مال مباح غدر به حصل بسبب
 الغدر فواجب ذلك خنبا فيصدق به اه في

١٧٣

مجانا وعندهما بائنه ايضا وان اشترى مستأمن عبدا مسلما
 وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبدا لهم ثمة ففأنا
 او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
 * (باب المستأمن) *

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من
 ما لهم اود مهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا
 فينصديق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله اوجسه او فعل
 ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير وان أدانه ثمة حربى
 او أدان حربيا او غضب احدهما من الاخر شيئا وخرجا اليها
 لا يقضى بشئ لا اخذ منهما وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا
 مستأمنين وان خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالغصب
 ولو اسلم الحربى بعد ما غضبه المسلم ثم خرجا يفتى بالرد
 ديانة وان قتل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمة فعليه الدية
 في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شئ الا
 الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا شئ في قتل المسلم
 ثمة مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا
 * (فصل) *

٤٤

(حل له التعرض) فيجوز له اخذ اموالهم وقتل
 قنومهم وليس له ان يستنجي فروجهم فان
 الفروج لا تحل - الا بالاك ولا ملك قبل الاحرار
 بالدار الا اذا وجد امرأته المأسورة او مولاها
 او مدبرته ولم يبطأ من اهل الحرب لانهم
 لا يملكونها بالاستيلاء - اهل الحرب لانهم
 يكون شبهة بالاستيلاء - اهل الحرب لانهم
 يجوز له ان يبطأ من حقها فتجب عليها العدة فلا
 أمنه المأسورة حيث لا يجوز له ان يبطأها وان لم
 يبطأها الحربى لانهم ملكوها فصار من جملة
 اموالهم اه في
 (لا يقضى بشئ) لا احدهما
 القضاء يستدعى الولاية ويعتدها ولا ولاية
 وقت الادانة صلوا ولا وقت القضاء على المستأمن
 لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله
 (بالدين لا بالغصب) لوقوعه صحيحا بتراضيهما
 والغصب كالادانة اه في

ولنبوت الولاية اه في
 الاحكام اه في
 (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فان كان
 من قوم عدو الآية اه في

اللا يمكن المخرج الاصل ان الحرب لا يمكن من
اقامة دأمة في دارنا الا باسترقاق او جنة لانه

بهم عيناهم فطلع على عوران المسلمين ونهني
الخبير الى ديارهم وعونا علينا فخلق المضرة
فالمسلمين اه في لان خراج الارض
او وضع عليه خراجها

بجزالة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملتزما اما
بجزالة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملتزما اما
بجزالة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملتزما اما

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقت سنة
نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود
الى داره وكذا الوكيل له ان اقت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى
ارضا او وضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع
الخراج او نكحت المستأمنة ذمتها لاولئك هو ذمتها فان رجع
الى داره حل دمه وان كان له ودعة عند مسلم او ذمي او دين
عليهما فاسرا او ظهر عليهم سقط دينه وصارت وديعته فيثا
وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فهما لورثته * فان جاء حربى
بأمان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمي او حربى
فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل فيئ * وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر
عليهم فطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمي له وغير
ذلك فيئ * ومن اسلم وله هناك وارث مسلم قتلته مسلما عددا
او خطأ فلا شيء عليه الا الله كفارة في الخطأ * واذا قتل
مسلم لا ولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فلا امام اخذ الدية
من عاقلة القاتل وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له
العفو مجانا

* (باب العشر والخراج) *

اي غنمة للمسلمين لانها
تقتصر فيها على ما كان
في يده حقا فتصرف فيها
المودع لان يده فيها اسبق
ولو كان له رهن ففقد في يوسف
بينة وقال محمد بن يوسف
ليست المال اه في

(فالكل فيئ) اي قتلة لعدم يده على فدية
الاشياء وان اسلم الحربى المذكور اه في
(وغير ذلك) اي من الزوجات والاولاد الصغير فيئ
لعدم العصمة وعدم التبعية اه في
(اسلم هنا) اي في دار الاسلام فلا امام اخذ الدية
من عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة لانه
قتل نفسا معصومة خطأ فتعسر بشار النفوس
المعصومة اه في

(الى اقصى حجر بالين) وهو بالحاء والجيم ونفسه
 المتوسختين من روى يسكنون الجيم وفيه
 بالجانب قد صنفه لانه وقع في الكفاية ومهنة
 يوسف الضرع مع الجبر كذا في الهاء بدل من قوله بالين
 بفتح الميم ومنه يكون اسم رجل او اسم قبيلة ينسب
 وهي في الاصل اسم المهريه فسمى ذلك المقام به هذا
 طولها اما عرضها فهو ما بين سبرين والدنه
 ورمل عالج الى مشارف اليها السوف المشرفه اه في
 القرى التي تنسب اليها المصنف
 (ومن التعلية او العلت) تقديم العلت منعر
 وصاحب الهداية هذا وان صاحب المغرب والغاية
 برحمان الاول مع ان صاحب الاول ما قبل من
 صرحا برحمان الثاني حيث قالوا ما قبل من
 التعلية الى عبادان غلط لانها منزل من منازل
 البادية بعد العذيب بكثير والعلت بفتح العين
 المهمله وسكون الهمزة وبالاء المثلثة قرية
 موقوفة على العلوية وهي اول العراق اه في

ارض العرب عسرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر بالين
 بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة * وكل ما سلم لهله اوفتح
 عنوة وقسم بين الغانين * وارض السواد خراجية وهي ما بين
 العذيب الى عقبه حلوان ومن التعلية او العلت الى عبادان
 وكذا اكل ما فتح عنوة واقر اهله عليه او صولحو اسوى مكة *
 وارض السواد مملوكة لا هلهما يجوز بيعهم لها ونصرفهم
 فيها * وان احب موات يعتبر قربه عند ابي يوسف وماؤه عند
 محمد * والخراج نوعان * خراج مقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر
 * وخراج وظيفة * ولا يزداد على ما وضعه عمر رضى الله عنه
 على السواد لكل جرب صالح للزرع صاع من بر او شعير
 ودرهم وجرب الرطة خمسة دراهم وجرب الكرم
 او التخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان
 ما تطبق * ونصف الخارج غايه الطاقة وان لم تطق ما ونظف
 نقص ولا يزداد وان اطاعت عند ابي يوسف رحمه الله خلافا
 لمحمد * ولاخراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها
 او اصاب الزرع آفة * ويجب ان عطلها مالا * ولا يتغير
 ان اسلم او اشتراها مسلم * ولا عشر في خارج ارض الخارج

(كل جرب الخ) في المحيط الجرب ستون
 يزيد على ذراع سبب ذراعا بذراع الملك كسرى وهو
 ذراع الكرامس سبع قبضات وذرعا الساحة
 سبع قبضات واصبع قامة وذرعا المساحة
 شعيرات اربع وعشرون بعضها الى بعض وقيل يعتبر
 في سواد العراق المتعارف في زماننا في الشام
 عند اهله قول اه في
 اتاهو القدان اه في
 (وجرب الرطة) وهي البرسيم والقرط في افة
 اهل مصر وفي الغاية الرطة اسم للتعب مادام
 رطبا كذا في العيني اه في
 (او اصاب الزرع آفة) لاهلا للخارج هذا اذا لم
 يقع من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض
 ثانيا وماذا بقي من المدة قدر ذلك فلا يسقط اه في

(الجزية) هي اسم لما تؤخذ من اهل الذمة
 وانما سبب ذلك لانها تجزى عن الدم اي تقضى
 وتكفى عن القتل اهـ ق
 (وصلى) بان صلحهم الامام علي بن
 الدراهم والذنان وغيرهما اهـ ق
 غايته واربعون) يؤخذ منه في كل شهر اربعة
 دراهم اهـ ق
 (كأني) وهو نسبة الى كلب السامري فانه
 والمضى على الذي يعتقد التوراة والاسم في ذاته
 يعتقد الزبور والنفري فانه يعتقد الانجيل اهـ ق
 (ولا جزية على صبي الخ) والاصل في ذلك كله
 عليه الجزية لاسقاط القتل في لا يجب قتلهم فلا جزية
 عليهم الا اذا سلفوا اذرى رأى اموال يصفون به
 فانه واجب كذا في الاختيار اهـ ق

ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرر الخارج بخلاف العشر
 وخراج القاسمة

* (فصل) *

الجزية اذا وضعت براض و صلح لا تغير * وان فتحت بلدة عنوة
 واقرأ أهلها عليها وتوضع على الظاهر الغني في السنة ثمانية
 واربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على
 الكسب ربعها * وتوضع على كفاي ومجوسى ووثنى بجعى
 لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف
 وتسرق اثناهما وطفلهما ولا جزية على صبي وامرأة وعملوك
 ومكاتب وشيخ كبير ورمز واعى ومقعد وفقير لا يكسب
 وراهب لا يخاط * وتجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر
 فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتتداخل بالتكرار خلافا لهما
 بخلاف خراج الارض * ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة
 او صومعة في دارنا وتعداد المهدمة من غير ثقل * ويميز الذي
 في زبه ومر كبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح
 وينظر الكسبيج ويركب سرجا كالا كاف والا حق ان لا يترك
 ان يركب الا ضرورة وخيتئذ ينزل في المجامع ولا يلبس

(وراهب لا يخاط) ذكر محمد عن ابي حنيفة انها
 توضع على الراهب وهو قول ابي يوسف ولا توضع
 على الشيخ الكبير وعن ابي يوسف انها توضع عليه
 اذا كان داراى لانه يقبل اهـ ق
 (وتسقط بالاسلام) لانها واجبت عقوبة على
 الكفر وتسقط بالاسلام ولا تقام بعد الموت اهـ ق
 (خلاف الهمما) لانهم واجبت له الذمة فلا تسقط
 باننا خير كار كما في حق المسلم وله انها عقوبة فاذا
 اجتمعت تدأخت كالمردود اهـ ق
 (او كنيسة) يقال كنيسة البيعة لمعبد النصراني
 لمعبدهم وكذلك استعمال اليهود كذا في النهاية اهـ ق
 (من غير ثقل) اي الى مكان آخر وقيل هذا
 تقام فيها شعائر الاسلام ولهذا ينبغي ان يخرج الكنيسة
 الخمر والخنزير وضرب الناقوس خارج الكنيسة
 في الامصار اهـ ق

(وتمازساوهم) فيجعل في اغناههم طوق
الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمات اهق
خلف عن الاميان في افادة الامان فما يتقص
الاولى اهق
(من بني تغلب) يتقص الخلف الادنى بطريق

لأن قومه من نصارى العرب
والنسبة اليه تغلب بكسر اللام اوفيلة
الكسرات مع ياء النسبة ويرى قالوا بالكسر
لأن قومه حرفين غير مكسورين اه
(ضعف الزكاة) وهو نصف العشر لأن الزكاة
ربع العشر لأن عمر صالحهم اهق
بمحض من الصحابة من غير تكبير اهق
(كوالى قريش) في حق عدم التبعية للموالت
فانهم لا تبعان مولاها في الجزية والتغلي
حق فوضع عليهما وان كان القرشي والتغلي
لا يوضعان عليهما وقال زفر يضاعف على مولى
التغلي ثلوه عليه السلام مولى القوم منهم اهق

(كسدة الثغور) جمع ثغر موضع الخفاقة من
العدو من فروج البلدان والثغرة الثمة اه مختار
(وبناء القناطر) جمع قنطرة والقنطرة لا تكون
الا بالجر اهق
(وذراهم) الضمير يرجع الى المقاتلة واليه ينتم
كلام السكافي والهداية وقبل انه راجع الى
الجميع اهق
(يعرض عليه الاسلام) استجابا لطلبه لواجب
لأن الدعوة قد بلغت اهق

ما يخص اهل العلم والزهو والشرف وتمازساوهم في الطريق
والحام ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام
ويضيق عليه الطريق ويؤدى الجزية قائما والاخذ قاعد
ويؤخذ بتليبيه ويهز ويقال له اذا الجزية ياذى اوباعدوا الله
ولا يتقص عهده بالاباء عن الجزية او برناه بمسلة وقتله مسلما
اوسبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالعاق بدار الحرب
او الغلبة على موضع محاربتنا ويصير كالمرتد لكن لو اسرى سترق
والمرتد يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونساءهم ضعف
الزكاة لامن صيانيهم ويؤخذ من موالهم الجزية
والخراج كوالى قريش ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من
بني تغلب او من ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب
او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسدة الثغور وبناء
القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة
والعمال والمقاتلة وذراهم * ومن مات في نصف السنة حرم
من العطاء

* (باب المرتد) *

من ارتد والعياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان

(ثلاثة أيام) لان الثلاثة مدة ضربت لازالة
 الاعراض كفى شرط الجسار وروى عن ابى
 حنيفة انه يستحب ان يهل ثلاثة ايام بطلب ذلك
 ام لا فان تاب قبل لقوله عليه السلام من بدل
 في ثلاثة ايام رواه البخارى واحمد وان ارتد
 دينه فاقبلوه رواه البخارى واحمد وان ارتد
 ثانيا وثالثا فذلك يستتاب ويده قال اكثر اهل
 العلم لقوله تعالى فان تابوا الاله اهق
 (سوى الاسلام) يعنى ياتي بالنسبة من بعد ايمان
 النسيانين فسل ان اتى بالنسبة من بعد ايمان
 ادخل في هذا الدين واتاب في ايامه اهق
 الذى ارتد منه فهو يوبة ايضا وقد اشار اليه
 المصنف بقوله او عا اليه اهق
 (ومحمد اعتبر كونه الخ) لهما ان الصحة تغد
 الاهلية والنفاد بعد الملاء وقد وجد في ج
 ان يتنزه ان المرتد جري منه ورغى ابدنا
 والحرب متى فخر توقف بده حتى توقف
 نصر فانه بالاجماع فكذلك هذا اهق

كانت فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب والاقبل *
 وقوبته بالتبرئ عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه
 وقتله قبل العرض ترك ندب لان ثمان فيه ويزول ملكه عن ماله
 موقوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
 وحكم به عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت ديونه * وكسب
 اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة في ويقضى دين اسلامه
 من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها ويقف بيعه
 وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتدبره وكتابه
 ووصيته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حكم بلحاظه بطلت
 وقال لا يزول ملكه عن ماله وتقضى ديونه مطلقا من كلا كسبيه
 وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند اللحاق وابو
 يوسف عند الحكم به وتصح نصر فاته ولا توقف غير المفاوضة
 لكن نصرفه كتصرف الصحيح عند ابى يوسف وكتصرف
 المريض عند محمد ويصح اتفاقا استيلاده وطلاقه ويطل
 نكاحه وذبحته وتوقف مفاوضته وترثه امرأه المسلمة ان
 مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه
 اخذ ما وجد به باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده

(وكتصرف المريض) حتى تغد من التملك
 اهق (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملاء ولا مله
 اهق (وان كان

لانه بصير فارا وان كان
 (وتبرئه امرأته الخ) لانه بصير فارا وان كان
 (وكتصرف المريض) حتى تغد من التملك
 اهق (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملاء ولا مله
 اهق (وان كان
 (وتبرئه امرأته الخ) لانه بصير فارا وان كان
 (وكتصرف المريض) حتى تغد من التملك
 اهق (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملاء ولا مله
 اهق (وان كان

(في مالها) لعظم ابدع قتلها فلذا قال جميع
اهق (لوارثها) لانه لا حارب منها فلم يوجد سبب النفي
لاقتلها بعز (ان كانت في دار الاسلام
اهق (برثة مطلقا) اي سواء كان في الاختيار اهق
والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد
ينبع المسلم من ابويه فينبع الاب والابن من
الاب (منذ ارتد) لان الاسلام فيجب الاب حينئذ لان
الاب يجبر على الاسلام فيحكم المرتد فلا يرث
الاسلام من الام نصار في حكم المرتد فلا يرث
المرتد فيكون اقرب الى الاسلام اهق

وان عاد قبله فكانه لم يرتد * والمرأة لا تقتل بل تجلس حتى
تتوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاه وينفذ جميع
نصرتها في مالها وجميع كسبها لوارثها المسلم اذا ماتت ويرثها
زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقاتلها بعز
فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت
نسبه وأموميته والولد حر برثه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا
ان كانت نصرانية الا ان ولدته لآكر من نصف حول منسذ
ارتد وان لحق فظهر عليه فهو في فان لحق ثم رجع فذهب
به فظهر عليه فهو لوارثه قبل القسمة وان لحق فقضى بعبد
لابنه فكتبه الابن بجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولاء
* ومن قتله مرتد خطأ فقتل على رده وان لحق فديته في كسب
اسلامه وقالا في كسبه مطلقا * ومن قطعت يده عمدا فارتد
والعياذ بالله فمات منه او لحق ثم جاء مسلما ومات منه قصف
ديته لورثته في مال القاطع * وان اسلم بدون لحاق ومات فمات
الدية وعند محمد نصفها * مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل
فبدل الكتابة لمولاه والباقي لورثته * زوجان ارتدا فلحقا
فولدت المرأة ثم ولد للولد ولد فظهر عليهم فالولدان فيء ويجبر

(فبدل الكتابة والولاء) لعوده فيعاد غير
انه لا يمكن فسخ الكتابة لصدوره عن ولاية
شرعية ففعل الابن نا باعنه وحقوق العقد ترجع
الى الموكل والولاء ان يقع العتق عنه اهق
(مطلقا) لنفوذ نصرته في حاله ولهذا يجري
الارث فيما عندهما وله فاقول نصرت ففدون
المكسوب في الردة لانهما لم يقطع ففدون
الاول من رايه لانهما لم يقطع ففدون
(في مال القاطع) لان القاطع حل محل غير
معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
الدية وانما يجب في ماله لان العبد لا تتعلم العاقلة
وانما لا يجب القطع لان الارتداد اهق

(وعند محمد نصفها) لان الارتداد ادهلر السرية
فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان لهما كونه
معصوما وقت القطع وكذا وقت السرية اهق

(او بصدقه اللقيط) لان تصدقه عن نفسه
 مؤاخذه اهق وان ادعاه واحد ثبت نسبه وهذا استحسان
 والقصاص ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 الملتقط اهق وقيل له اجازته
 اجازته لانه يرجع الى تأديبه ووجه الاصح انه
 لا يملك اطلاق منفعه فانسبه الم
 فانها تملكه على ما في كتاب الكراهية وذا ليس له
 ختنه فان فعل فهلك ضمن كافي فاضحان اهق
 (هي امانة) بالاتفاق لا يضمن الملتقط الا
 بالتعدي او المنع بعد الطلب اهق
 (والاضمن) وابو يوسف لم يشترط الاشهاد قيد
 بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا
 ولو صادف انه اخذها ليردها لم يضمن اهق

وارثه له وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع او بصدقه اللقيط اذا بلغ * ولا يؤخذ من
 ملتقطه * وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر
 او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه * وان
 ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف احدهما علامة فيه
 او سبق فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان
 شد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له يتفق منه عليه بامر
 قاض وقيل بدونه ايضا * وله شرآء ما لا بد له منه من طعام
 وكسوة وقبض هبة وتسلمية في حرفة لا تزويجه وتصرفه
 في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

(كتاب اللقطة)

هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن
 والقول للمالك ان انكر اخذه للزرد وعند ابى يوسف للملتقط *
 ويكنى في الاشهاد قوله من سمعتموه بنشد لقطة فدلوه على
 ويعترفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم
 طلب صاحبها بعدها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم
 فاكثر فغولا وان كانت اقل فايا ما * وما لا يبقى يعرف الى ان

(وعند ابى يوسف الملتقط) فلا يضمن لان الظاهر
 شاهده لا خياره الحسبة دون المصية ولهما
 انه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغدوان
 ادعى ما يترده وهو الاخذ للمالك وفيه وضع الشك
 ظاهرا * وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان
 الظاهر ان يكون التصرف في عاملا لنفسه كذا
 في الهداية اهق (وان كانت اقل)
 اي من عشرة دراهم فإيا ما
 يعني بلا تقدير بل بحسب ما يرى الملتقط اهق

(لا يرجع على الآخر) لان كلامها ضمن فعله
 فان قيل الملتقط غير القضي فراجع عليه قلنا اذ لم
 يكن في ضمن العقد فلا وجب شيئا اهـ
 (على ربه) لان للقاضي والمالك لا بأس بالافتقار
 نظر اليه فصار امره كامر المالك لا بأس بالافتقار
 حتى يقيم البينة انه غصب في يده فيقال لا يجاز
 يجهل ان تكون غصبا في يده غيبة صاحبها
 النقطة على ما جازها وهذه البينة ليست للقضاء
 وانما هي ليكتشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها
 بعد ان يقول عند ثبات امره بالافتقار عليها
 بالافتقار ان كان الامر كما قال اهـ
 (واصره بحفظه) اي امره القاضي بحفظ الثمن
 عنده لان ابقاء الثمن كإبقاء العين وفي البدائع
 لا يقبلها القاضي حتى يقيم البينة على ما ذكر
 في الافتقار والا يبق في هذا كالقطة الا انه لا يجوز
 لانه يخاف ان يأتى اهـ

١٨٢

يخاف فساد ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء ربه بعده اجاز
 ان شاء واجزه له اوضن الملتقط او الفقير لو هلكه وايها ضمن
 لا يرجع على الآخر ويأخذها منه ان باقية * ولقطة الحل
 والحرم سواء ويجوز التقاط الهبة وهو متبرع في اتفاهه عليها
 بلاذن حاكم * وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربه له ان
 يحبسها عنه حتى يأخذها فان امتنع بيعت في النقطة فان
 هلكت بعد الحبس سقط وان قبله لا يورث القاضي ماله منفعة
 وينفق منها وما لا منفعة له يأذن بالافتقار ان اصلح اذا اقام
 البينة انها للقطة وان قال لا بينة لي يقول له اتفق عليها ان كنت
 صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه وللملتقط ان ينتفع بالقطة بعد
 التعريف لو فقيرا * وان غنيا تصدق بها ولو على ابويه
 او ولده او زوجته لو قراء * وان كانت حقيرة كالنهي
 وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد ينتفع بها بدون التعريف
 وللمالك اخذها * ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا بينة
 ويحل ان تبين علامتها من غير جبر

* (كتاب الا بقاء)

ندب اخذها لمن قوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل

(وان كانت حقيرة المالح) لان ربه ما اباحة الاخذ
 دلالة وفي السنبل بدلالة الحال وعليه جميع
 الناس في جميع البلاد وقال ابو يوسف من التني
 شاة مستبغها احد اخذ صوفها وجلدها وبيعها
 فهو له فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد
 وعليه ما زاد الدباغ اهـ
 (والمالك اخذها) لان الاباحة لا تسقط المالك
 عن العيز خصوص ما لم يعين وان كان كثيرا لم يجز
 للملتقط الا الانتفاع اهـ
 (الا بينة) فاذا دفعها بينة لا تجز
 بينة جاهل ان شاء ضمن الا اخذ وان شاء ضمن الدافع
 وفي الخاتمة هذا اذا دفعها بغير قضاء القاضي وان
 دفعها به لا يضمن وان دفع بالبينة الصحيح اهـ
 لا يأخذ كضيل من مدعي اللقطة (كتاب الا بقاء)
 وهو الهبة ندب اخذها لانه اقامه على ما ذكره
 انما ان شاء ضمنه لانه اقامه على نفسه ان كان يقدر عليه
 لا يقبل منه الا اقامه البينة على
 فهو ما ذكرنا في اللقطة
 كذا الضال اهـ

فنجيب الآتي الخ) فعزير الولاية لا يؤمن ان كان له
من الاباق نايابا ولهذا لا يؤجره ان كان له
على مالكة وان طالت المدة ولم يجز صاحب
ثم اذا قضى وحفظ ثمنه قال في الظهيرية
قبل القاضي فينته ولم يذكر مجد ان القاضى هل
ينصب خصما قاله شمس الاقمة الخواني اهق
انه اخذته لنفسه وعند ابى يوسف لا يضمن
ويستحق الجعل اذا رده اهق
وعلى ولي الجناية فالجعل عليهم لانه اجاب حقهم
اولياء الجناية قاله شمس الاقمة الخواني اهق
كذا في الكافي اهق
فلاشئ له لان الجعل موقاة المالك واذا انقضى العبد
وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال لم اجبه
مع شئ قبل قوله ولاشئ عليه ولا يكون وصول
يده الى العبد لئلا على وصول يده الى المال اهق

ويرفعان الى الحاكم فيجيب الآتي دون الضال ولمن رده من
مئة سفراربعون درهما * وان كانت قيمته اقل من اربعين
فقيمتها الادرها عند محمد وعند ابى يوسف وجه الله اربعون
وان رده من دونها فحسابه * فان ابق منه لا يضمن ان اشهد أنه
اخذه ليرده والا فلاشئ له * ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن
على المرتن وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى ولي الجناية
ان دفعه وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان يبيع فيه
وعلى المولى ان اداه عنه * وجعل الموهوب على الموهوب له
وان رجع الواهب في هبته بعد الرد وامر نفعه كالتقطة والمدير
وام الولد كالتقن وان كان الاذاب المولى اولينه وهو في عياله
او وصيته او احد الزوجين فلاشئ له والمالك الصبي كالبالغ

* (كتاب المفقود) *

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي
من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيلا له فيه ويبيع
ما يخاف عليه تلفه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولاداء *
وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ
اجارته ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات في حال فقدته ان حكم

(كتاب المفقود) وهو المفقود لقمن فقدت الشيء
اذ طلبته فلم تجده وقيل هو من الاضداد تقول
فقدت الشيء اى طلبته وقدتة اضلته فكل من
المعسر فتتق في المفقود في الشرع هو الغائب
الذي لا يدري مكانه ولو قال المصنف هو غائب
لم يعلم خبره لكان اول لان المعتبر عدم معرفة
حاله لا عدم معرفة موضعه فليست له اهق
(ولا حياته ولا موته) واهله في طلبه بجذون وقت
اقتطع عنهم خبره وخفي عليهم اثره فبالجذب يصلون
الى المراد بى اى من حيث الولاد وانفقوا
(وقد يسه ولاداء) اى من سفلا وانفقوا
واصوله وان علوا وان سفلا وانفقوا
واجبة من غير قضاء القاضى ولهذا لا ينفقوا
واجبة من غير قضاء القاضى ولهذا لا ينفقوا
بما اخذوه من غير قضاء القاضى ولهذا لا ينفقوا
فلا يكون قضاء على الغائب اهق
(لا تنكح امرأته) اى عندنا قوله عليه السلام
في امرأه المفقود انها امرأته حتى ياتيها البيان

وهو المختار عند المصنف بناء على قاعدته لان
 ما يدعو اليه ايمانه وقاؤه بعدموت اقرانه فادر
 الرجوع الى ايمانه الشرعية على الظاهر ويعتبر
 وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر لان التخصيص عن
 موت اقرانه من اهل البلدان متقدر اهق
 حال الاقران في كل البلدان متقدر اهق
 (وقيل تسعون سنة) وبه جزم صاحب الحياة
 وعين ابي يوسف ما تسعون سنة لانها بناء على
 والطباع اه
 (عند ذلك) اه
 ورثة الموجودين وقت الحكم اهق
 (كتاب الشركة) اهق
 (كتاب الشركة) اهق
 (كتاب الشركة) اهق

بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء
 قبل الحكم به فهو له والا فلي يرث ذلك المال لولاه ولذا مضى
 من عمره ما لا بعش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
 وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات
 قبل ذلك وتعتد زوجته للموت عند ذلك

* (كتاب الشركة) *

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد (فالاولى) ان يملك انسان
 عينا ارثا او شرا او اتها با او استيلاء او اختلط ماله بها بحيث
 لا يتميز او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر
 ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور وفي غيره بغير اذنه
 في ما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه (والثانية) ان
 يقول احدهما شاركك في كذا او قبل الاخر ورثتها الايجاب
 والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من
 الربح لاحدهما وهي اربعة انواع (شركة مفوضة) وهي ان
 يشترك متساويان نصرا ودينا ومالا وربحا وتتضمن الوكالة
 والكفالة فلا تجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين
 حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صيين او عبيد ين

(او اختلط ماله بها بحيث لا يتميز) لان الخلط
 استهلاك معنى فاوثر شبهة زوال ملك نصيب
 ككل واحد منهما الى صاحبه وفيما يثبت
 بالبراهن والبيع والهبة والوصية يجوز بيع
 احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن صاحبه لان
 ملك كل واحد منهما لا يذنه او وجه شركة بالاموال وشركة
 بالشركة على ثلاثة اوجه فصار ستة اقسام الاولى
 بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منها على
 قسمين مفوضة وعنان نصارت ستة اقسام الاولى
 (وتتضمن الوكالة المخل) اهق
 الاخر فاذا اشترى احد هما شيئا قبل عن مطالبة
 الاخر من الشريك الا ان لا يقبل ان الوكالة
 بالجهول لا تجوز لصدا وتجوز ضمنا حتى هتف
 المضاربة مع الجهالة اهق

ولا بد من لفظ المفاوضة (الح) لعدم صحة الكفالة
من هؤلاء اهـ في
(اوبان اهـ في جميع مقتضياتها)

لان اكثر الناس
لا يشترط تسليم المال ولا خلطه
في يد المشتري وكل واحد منهما يشترط بما

اهـ في
مقتضياتها تكون معلومة ظاهرة
الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشترط بما
(فاهما) عملا بقصد المفاوضة وكل واحد
منهما قائم مقام ككسر آهـ الاما يستحق

أو مكاتين * ولا بد من لفظ المفاوضة اوبان جميع مقتضياتها
ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشترى كل منهما سوى
طعام اهله وكسوتهم فلهما * وكل دين زام احدهما بما نصح
فيه الشركة كبيع وشراء واستجار زام الاخر وان زام بكفالة
بأمر زام الاخر خلافا لهما وكذا ان زام يغصب خلافا لابي
يوسف * وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح * وان ورث
احدهما مات نصحه به الشركة او وهب له وقبضه صارت عانا
وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان * وان ورث عرضا
او عقارا بقيت مفاوضة * ولا نصح مفاوضة ولا عنان الا
بالدراهم او الدينانير او بالقلوس الناقعة عند محمد او بالتبر
والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا تعلمان بالعروض الا
ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم يعقد الشركة
ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط *
وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك
عند ابي يوسف وان خلطا جنسين لا تعقد اتفاقا (وشركة
عنان) وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين
وتضمن الوكالة دون الكفالة ونصح في نوع من التجارات

شراء احدهما اهـ لانها نصح
للضرورة اهـ عقد عند محمد
(فشرهاد ينافي الذمة الا انه قبل الخلط لا يتحقق
الوكالة فانه لو قال له اشتر بجهتت شيئا على ان
يكون بيننا لا يصح لان توكيل الغير في بيع ملك
نفسه لا يجوز وبعد الخلط يتحقق الوكالة صحته
الشركة اهـ في

(وملك عند ابي يوسف) لانها ليست اتفاقا
فلا يصح التفاضل في الربح اهـ
(دون الكفالة) لانها تثبت في المفاوضة للمساواة
ولامساواة هاهنا اهـ في

(والوضعة) أي الخسران على قدر المال
 وان شرطاً غير ذلك لقوله عليه السلام الرج
 على ما شرطوا والوضعة على قدر المالكين من غير
 فصل بين التساوي والتفاضل اهـ
 (من ماله) لانه وكيل من جهته في حصته فاذا
 ادى التمن من مال نفسه رجع عليه في وجوب
 لا يعرف ذلك بقوله فاعلم ان لا يكون المشتري له ما على
 المال في ذمة الاخر هو. تنكر والقول للمشتر
 مع عينة كذا في العيني اهـ
 (فالمشتري بينهما) يعني يكون المشتري له ما على
 ما شرطوا لان المالك وقع مشتركاً بينهما في المالك
 وقت الشرأ فلا يغير الحكم بهلاك المال بعد
 لان الشرأ قد وقع لهما فلا يغير بهلاك المال بعد
 ذلك اهـ
 (ورجع المشتري على شريكه) لانه وكيل في حصته
 شريكه وكذا قد قضى التمن من ماله فرجع عليه بحسبه
 لعدم الرضى بدون ضمانه اهـ
 (فان كان وكاله الخ) بان قال كل منهما الصاحبه
 وكلت في ما اشتري به المال الذي مملكت اهـ

وفي عمومها ويبيع مال كل منهما وبكله ومع التفاضل
 في رأس المال والرجوع مع التساوي فيما اوفى احدهما دون
 الاخر عند عملهما ومع زيادة الرجوع للعامل عند عمل
 احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والاخر دنانير ولا
 يشترط الخلط فيها ايضاً والوضعة على قدر المال وان شرطاً
 غير ذلك وما شراه كل منهما طوب بئنه هو فقط ورجع على
 شريكه بحصته منه ان اداء من ماله * وبطل الشركة بهلاك
 المالكين او احدهما قبل الشرأ وهو على ماله قبل الخلط
 هلك في يده او في يد الاخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري
 الاخر من ماله فالمشتري بينهما ورجع المشتري على شريكه
 بئنه حصته وان هلك قبل شرأ الاخر فان كان وكاله حين
 الشركة صريحاً فالمشتري لهما شركة ملك ورجع بحصته
 والاقل للمشتري منه فقط * ولكل من شريكي المفاوضة والعنان
 ان يضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال
 يد امانة (وشركة الصنائع والتقبل) وهي ان يشترك خياطان
 او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
 ولو شرط العمل نصفين والرجع اثلاً ناجز * وكل عمل يتقبله

(ويضارب) اي يدفع المال مضارباً لانه
 ان يستأجر من يضرب في مال الشركة اهـ
 (ويستأجر) من يجبر فيه او من يحفظ المال
 لانه من باب الحفظ وليس لاحد التفاوض في ذلك
 ان يربهن ويستأجرن وكان لاحد التفاوض في ذلك
 لانه كان ملكاً لا ينفاء والاستفتاء حقيقة من نصيب
 شريكه فيملك حكماً ولا كذلك شركة العنان
 اهـ
 (او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال) وقال
 زور لا يجوز مع اختلاف العمل لان الشركة تنبج
 عن الخلط ولا ضمان العمل ولا يباين في الاستفاد به وهو الاجر
 لا نفس العمل والوكالة فيه ممكنة لان ما يتقبل كل
 واحد منهما من العمل فهو اصيل في الشركة كذا في الاختيار
 في نصفه وبذلك تتحقق الشركة كذا في الاختيار
 اهـ

في نصفه وبذلك تتحقق الشركة كذا في الاختيار
 اهـ

(ولكل منهما طلب الاجر) وهذا استحسان
والقياس ان لا يلزم شريكه لان ذلك مقتضى
المفاوضة والشركة هنا مطلقة ووجه الاستحسان
ان هذه الشركة تقتضى الضمان حتى كان
ما يقبله كل واحد منهما مضمونا على الآخر
اهـ (وشركة الوجوه) سميت بذلك لان الشراء بالتسبئة
يكون لمن له وجهة عند الناس والتعامل بذلك
اهـ (فان شرطها مفاوضة همت) لانه يمكن تحقيق
الوكالة والكفالة في الابدال اهـ
اهـ (وتضمن الوكالة الخ) لان التصرف على
الغير لا يجوز الا بوكالة او بولاية ولا ولاية فقيمت
الاولى اهـ (فالمريح كذلك) لان استحقاق الربح بالضمان
والضمان يبيع الملك في المشتري فيستقدر بقدره
اهـ (فصل) اى في بيان الشركة الفاسدة

احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما
طلب الاجر ويبرأ الدافع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل
احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهى ان يشتركا ولا مال لهما
على ان يشترىا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما فان شرطها
مفاوضة همت ومطلقة هان وتضمن الوكالة فيما يشترياه
فان شرطنا مائة المشتري او مائتيه فالربح كذلك وشرط
الفضل باطل

(فصل)

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالا حطاب
والاحتشاش والاصطياد والاستقاء * وما جبهه كل
فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن
المأخوذ عند ابى يوسف خلافا للمحمد وما اخذاه معا فلهما نصفين
وان كان لاحدهما بغل وللاخر راوية فاستقى احدهما
فالكسب له وللاخر اجر مثل ماله * والربح في الشركة الفاسدة
على قدر المال ويطل شرط الفضل وتبطل الشركة بموت
احدهما وبطاقه مرتدا ان حكم به ولا يركى احدهما مال
الاخر بلاذنه فان اذن كل لصاحبه فأديا معا ضمن كل حصته
وان ادبا متعا قبا ضمن الثاني علم باداء الاول اولا وقالا

(وملجعه كل فله) وعلى هذا الاسرار ان كل
نقطة مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة
والتوكيل في اخذ المباح باطل لان امر الموكلة
غير صحيح اهـ (خلافا للمحمد) فان عنده باطل لان امر الموكلة
(ويطل شرط الفضل) لان الربح فيه تابع للمال
فيستقدر بقدره كما ان الربح في الشركة وقدرت فقيمت

والزيادة انما تستحق بالمال اهـ (ان حكم به) اى بطاقه ولا فرق بين ان يعلم موت
صاحبه او لم يعلم لانه عوى حكمى فاذا بطلت
الوكالة بطلت الشركة بخلاف ما اذا بطلت
احدهما الشركة فى حالة يكون له القسمة فيها
بان كان المال دراهم او ثمانية توفى على علم
الشركة ثلاثة مان احدهم انقصت الشركة
في حقه ولا تنقص في حق الباقيين
اهـ

(الان يحكم به حاكم) ولا الامام فانه حينئذ
 يزول ملك الواثق عنه لقضائه في امر مجتهد
 بخلاف الحاكم يحكم المصلحين فانه لا يرفع خلافا
 على الصحيح وفي الخيانة صورة الحكم ان يسلم
 الواثق وقته الى التولى ثم يردان يرجع بعنه
 الواثق فيختصمان الى القاضي فيقضي
 عدم اللزوم فيختصمان الى القاضي فيقضي
 اهق
 بالازوم اهق
 (مالم يسلم الى متول) قال نحس الامة السرخسي
 وفان بعض اصحابنا انه غير جائز على قول ابى
 حنيفة واليه يشير في ظاهر الرواية فتقول فاما لو
 حنيفة فكان لا يجبر ذلك لان المقصود هو التقرب
 لازما فاما اصل الجواز فانه ثابت عنده اهق
 (صرف الى الفقراء) لان المقصود هو التقرب
 الى الله تعالى وهو موثر عليه لان التقرب تارة
 يكون بالصرف الى جهة متوجهة في وجهين ولهما ان
 موجب الوقت فانه يصح في الوجهين والصرف
 يباد كالوقت فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها
 لا ينوقف عليه مقتضاه ولهذا كان التوقيت
 مبطالا كالتوقيت في البيع كذا في الهدية
 اهق

لا يضمن ان لم يعلم فان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري
 امة ليطلقها ففعل فهي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل بينهما وقالوا
 يضمن حصة شريكه

(كتاب الوقف) *

هو حبس العين على ملك الواثق والتصدق بالمنفعة كالعارية
 فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم قيل او يعلقه بموته
 بان يقول اذ امت فقد وقفت وعندهما هو حبس العين على
 ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه على العباد فيلزم ويزول
 ملكه بمجرد القول عند ابى يوسف وعند محمد لا مالم يسلم الى
 متول فلو وقف على الفقراء ابى سقاية او خانا او رباطا لبني
 السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند
 ابى يوسف يزول بمجرد القول وعند محمد اذا سلمه الى متول
 واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا
 في المقبرة * وشرط تمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابى يوسف
 يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح عند ابى يوسف
 وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء

(وصح عند ابى يوسف وقف المشاع) وعند
 محمد لا يصح ككما سيجي وهذا فيما يجتهد
 والمقبرة فانه لا يتم مع النسبوع مطلقا بالاتفاق
 لان بقاء النسبوع كالهبة والصلة الا في المسجد
 ولان المأبأة فيها من غير ما يكون لان ذلك قد
 يؤدى الى ان يدفن في المقبرة سنة دون سنة اهق
 (او الولاية لنفسه) وفي وقف هلال اذا
 وقف وقفا صحيحا فلم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره
 قالوا لا ياله وهذا اولى من غيره في قول ابى
 يوسف وهلال اهق

(وبعدهم الفقراء) أي والمساكين فقد قيل
يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا
وهو الصحيح لأن اشتراطه لهن في حياته كاشتراطه
لنفسه كذا في الهداية اهـ
لأن يستبدل به غيره إذا شاء اهـ
أبي يوسف والاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند أبي يوسف

١٨٩

وبعدهم للفقراء وشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء خلافا لمحمد
في الكل * وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه
عند محمد كالفأس والمزود والقشور والثمار والجنابة وثيابها
والقدور والمراجل والمصاحف والكتب وأبو يوسف معه
في وقف السلاح والكراع كالخيل والأبل في سبيل الله تعالى
لمن وقف به وبه يبقى وكذا يصح عند أبي يوسف وقفه تبعاً لمن
وقف ضيعه بقرها أو كرها أو هم عبيده وسائر آلات الخرافة *
وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك إلا أنه يجوز قسمة المشاع عند
أبي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته وإن لم يشترطها
الواقف أن وقف على الفقراء وإن على معين فعليه فإن امتنع
أو كان فقيراً آجره الحاكم وعمره من أجرته ثم رده إليه * ونقض
الوقف يصرف إلى عمارته إن احتاج ولا يحفظ إلى وقت
الحاجة وإن تعذر صرف عينه يباع ويصرف ثمنه إليها ولا يقسم
بين مستحق الوقف

(فصل)

إذا بنى مسجداً لا يزول ملكه عنه حتى يقرره عن ملكه
بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد وفي رواية شرط

٤٨

(ولا يقسم بين مستحق الوقف) لأنه جزء من
العين ولا حق للموقوف عليهم فيها وإنما حقهم
في المنفعة والعين من الله تعالى فلا يصرف إليهم
اهـ

(حتى يقرره) فثبت نزول عن ملكه عند
أبي حنيفة أما الأثران فانه لا يخلص لله تعالى إلا
وأما الصلاة فيه فلا يشترط تسليم لوجه وذلك في
حنيفة ومحمد ويشترط تسليم لوجه وذلك في
المسجد بالصلاة فيه ولا يشترط تسليم لوجه وذلك في
تحقق القصور مقامه ثم يكتفي به لاداء الواجب

في رواية عن أبي حنيفة وكذا عن محمد لأن قول
كل الجنس متعذر في شرط ادائه اهـ

هذه الاشياء وبالاعمال يترك القياس كما في
اهـ
الاستصناع اهـ
(وسائر آلات الخرافة) كوقف الدواب ومعه
سانية وعليها حبل ودلو
(ولا يملك) لأنه يبطل التأيد وهو التصود من
الوقف من أجرته بقدر عارضة الوقف على الصفة
(وعمره من أجرته) بقدر عارضة الوقف على الصفة
اهـ
التي وقفها ولا يزيد على ذلك على الصحيح اهـ

(اصاحه) وجاز في مسجد بيت المقدس اهق
 (وله بيعه ويورث عنه) اهق
 لبقاء القيد متعلقا به اهق
 لان الوقف عنده اسقاط المالك
 (مطلقا) ليس بشرط معلوم
 لانه اجره عن ملكه بشرط معلوم
 (ان وجد) لانه اجره عن ملكه بشرط معلوم
 لا اعتاق والتسليم اهق
 (ان وجد) لانه اجره عن ملكه بشرط معلوم
 فستقبله حتى اذا شرط ان لا يورثه وكان
 والناس لا يرغبون في استجاره سنة وكان
 فليس القيد ان يحالف شرطه ويورثه اكثر من سنة
 (الايام المثل) فلا جرم في الوقف دار
 منزل صغير بدون اجر المثل زمة انما هي كذا
 في الظلمة اهق
 (وان شرط ان لا ينزع) لانه شرط مخالف
 للشرع فيبطل اه

صلاة جماعة * ولا يضرب جعله تحت سرادب المصالحه فان جعله
 لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله
 او اتخذ وسط داره مسجد او اذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه
 عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول
 مطلقا * ولو ضاق المسجد ويمنحه طريق العامة يوسع منه
 وبالعكس رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 * والوقف في المرض وصية * ويتبع شرط الواقف في اجارة
 الوقف ان وجد والا فيختار ان لا يورث الضياع اكثر من ثلاث
 سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يورث الا باجر المثل ثم لا ينقص
 ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يورث
 الا بالنسبة او الولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يختار
 وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا ينزع منه
 وان شرط ان لا ينزع

* (كتاب البيع) *

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماضي
 كبيع واشترت وما دل على معناهما وبالتعاطي في النفس
 والخسيس هو الصحيح * ولو قال خذه بكذا فقال اخذت

(مبادلة مال بمال) وفي المأوى القدسي المال اسم
 لغير الادنى وامكان احرازه والتصرف فيه على
 وجه الاختيار والمبدوان كان فيه معنى المادية
 ولكن ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه
 وفي المستصفي البيع عبارة عن اثر معنى شرعي
 يظهر في المحل عند الايجاب والقبول حتى يكون
 العاقد قابلا للتصرف فانه القدرة على التصرف في
 حكمه وهو المالك فانه لا يتبداه قدرة الوكيل
 ابتداء الامناع فخرج بالانبياء اهق
 (وبالتعاطي) اهق
 (ولو قال خذه الخ) لانه في معنى بيع واشترت
 والمعنى هو المقترن في هذه المقود كذا في الهداية
 اهق

فلا يخرج ان يقبل الخ لا يقبل الا - خ بذلك بعد قبوله
او مشتريا الا ان يقبل الخ لا يقبل الا - خ بذلك بعد قبوله
في البعض ويكون المبيع مما يتقسم عليه الثمن او موزون اهـ في
بالاجزاء كعبد واحد او مكيل اهـ كل واحد قال في الهداية
المشتري يقبل في بعض الثمن لعدم المبيع ولا ان يقبل
وليس له ان يقبل في بعض الثمن لعدم المبيع ولا ان يقبل
البائع اذا باع وقبل المشتري لا يحتاج بعدهما الى ان
الاجزاء البائع وهو الصحيح على ما في الاشارة بالغ اسباب
بلا معرفة قدره ووصفه لان الاشارة بالغ اسباب
(بلا معرفة قدره ووصفه وقدره بعد ذلك
التعريف وجهالة وصفه وقدره اهـ في
لا تنقض الثمن الخ) مراده بالاطلاق ان يكون
(وان اطلق الثمن الخ) مراده بالاطلاق ان يكون
مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان
مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان
في قدره ان قال عشرة دراهم مثلا اهـ في
(في الاروج) في البلد لا به معلوم عرفا
فصار كالمعلوم شرعا اهـ في

اورضيت به صح * واذا اوجب احد هما فلا يخرج ان يقبل
كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لا بعضادون بعض الا اذا
بين عن كل وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل
القبول بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع
بلا خيار بمجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره
ووصفه لا في غيره وبثن حال ومؤجل بأجل معلوم ولو اشترى
بأجل سنة فتم البائع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة
اخرى خلا فله ما وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود
ورواجهما صح ولزم ما قدم من اى نوع كان وان اختلفت
رواها في الاروج وان استوى رواها لا ماليتها فسد
مالم يبين * ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا
وكذا اجزا فان بيع بغير جنسه وباناء او حجر معين لا يدري قدره
* ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى
بجمله او للمشتري الفسخ بالخيار وان ككملت اوسى جلتهما
في المجلس بعد ذلك * ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
في شئ منها وكذا الوباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا اكل معدود
متفارت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة

(مالم يبين) فان بين صح لا رقا القصد اهـ في
(ومن باع صبرة) اى ما بيع من طعام بلا كيل
ولا وزن فلا يحتاج الى اضافتها الى الطعام ومن
اضفها اراد البيان اهـ في
(وكذا الوباع ثوبا الخ) لا يصح البيع عند بائ
خفيفة في شئ من الثوب اهـ في
(كل ذراع بدرهم) لا يصح البيع عند بائ
الا واحد متين فيصير في الميزان افراد السائمة

متفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها بفسد وقطع
ذراع من ثوب يكون ضررا على البائع فلا يجوز
كل ما يباع بجزء من سقف اهـ في

على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ
المشتري الاقل بحصته او فسخ والرائد للبائع * وفي المذروع
ياخذ ان قل بكل الثمن او يفسخ والرائد له بلا خيار للبائع * وان
سمى لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته وكذا الراءد وله
الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار
لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيهما
* ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد
البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثرو يصح في الاقل بحصته
ويخير المشتري * وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وتسعة
لوتسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف يخير في اخذه باحد
عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في اخذه
في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف

(فصل)

يدخل البناء والمقايح في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر
في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض

(اخذ المشتري الاقل) لان البيع وقع على
مفسد ارعين والقدر ليس بوصف اهل
(وفي المذروع ياخذ ان قل) اي لو اشترى ثوبا على
انه عشرة اذرع بعشرة او ارضا على انها مائة
ذراع بمائة فوجدتها اقل فالمشتري بالخيار ان
شاها اخذها بجملة الثمن وان شاها رزاهق
(والراءد له) اي لو اشترى ثوبا على انها مائة
المذروع اكثر من الذرع الذي سماه اهل
(قسطا) اي من الثمن بان قال بعثت هذا الثوب
على انه مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم
فقطه وقل اخذ الاقل اهل

(وله الخيار في الوجهين) اما في التقصان فلتعرق
الصنفه واما في الزيادة فلما يلزم من زيادة الثمن
وبون الخيار فيه ما يدل على بقاء العقد الاول

وفيون الخيار فيه ما يدل على بقاء العقد الاول

(فصل) فيما يدخل في البيع ثوبا بغير تسمية وما
لا يدخل الاصل ان كان ما قبله اسم المبيع
مرفا وكان متصلا به اتصال قرار يدخل والا فلا
فتتفرع على ذلك قوله يدخل الخ اهل
(يدخل البناء) لان العرصة اصل في الدار لقرار
البناء عليها اهل

وان ذكر الحقوق والمرافق بان قال بعث
 او اشترى الارض بغيرها او ما افقها
 لا بد خصالان لانها ليس بها او منها من حقوقها بغيرها
 قليل او كثير هو له فيها او منها من حقوقها بغيرها
 من افقها خلاف فيه لانها ليس بها او منها من حقوقها بغيرها
 لا الاتصال في الحال بخلاف التمر المجذوذ والزرع
 المحصول اهق
 (وسلم المبيع) اي المشتري لا اشتغال ملكه بملك
 البائع فعليه تفرغه تسليمه اهق
 (ولم يثبت بعد) اوفيت وصار له قيمته وتعرف
 فتمه بغيره اهق
 (ولا يثبت بعد) اوفيت وصار له قيمته وتعرف
 فتمه بغيره اهق
 (ولا يثبت بعد) اوفيت وصار له قيمته وتعرف
 فتمه بغيره اهق

ولا التمر في بيع الشجر الا باشرطه وان ذكر الحقوق والمرافق
 ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب
 بذرو لم يثبت بعد وان نبت ولم يصرف له قيمة بعد دخل وقيل لا ومن
 باع ثمرة بد اصلها او لم يبد صح ويقطعها المشتري للحال
 وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تنهاى عظمها
 خلا للمحمد وكذا اشراء الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
 طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد
 ماتها لا يتصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
 بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لترك الزرع
 فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد
 البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث
 للمشتري * ولو باع ثمرة واستثنى منها ارطالا معلومة صح وقيل
 لا ويجوز بيع البر في سنبلة ان يبيع بغير جنسه وكذا الباقي
 في قشره والارز والسهم وكذا اللوز والفسق والجوز
 في قشرها الاول واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على
 البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة ثمن
 سلم هو الاول ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسبعة او ثمن ثمن

(تصدق بما زاد في ذاتها) بان تقوم قبل الادراك
 وبعده فيصدق بما ينضم له من ثمنه او بغيره
 وهي غصب الارض والشجر ان كان التركة على
 الشجر بغيره اهق
 (والقول في قدر الحادث) ان كان التركة على
 الزيادة والظاهر شاهد له لكون المبيع في يده وكذا
 الحكم في الباقي ان كان ملكه من المبيع اهق
 (الاصول لتصل الزيادة على المشتري) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (بعد قضاء حاجته من المشتري) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (ماد كره المصنف في قدر الثمن هو الصحيح) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (الخلاصة وهو ظاهر الرواية) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (قبض البائع الثمن ثم جاءه بغيره) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (البائع وما اجرة نقد الدين فعلى المدين) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (سلعة بسلعة) ان كان التركة على
 المشتري اهق
 (وعلمه بتقديم احد ما زجج) ان كان التركة على
 المشتري اهق

(صح خيار الشرط) من اضافة الشيء الى بيعة
 لان الشرط سبب للخيار وهو ثابت بالسنة على
 خلاف اقياس ما نقله تعديلا بقدر الامكان ولم
 داخل في الحكم ما نقله تعديلا بقدر الامكان ولم
 يجعله داخلا على اصل البيع الذي شرط فيه الخيار قال فيه
 بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار قال فيه
 علة اعمام معنى للاحكام ولو قال صح شرط الخيار
 لكان اولى لان الموصوف بالهبة شرط الخيار
 لا نفس الخيار اهق
 (الان اجاز في الثلاثة) فيجوز مع انه العقد
 فاسدا الان الفساد في العقد انما يكون في العقد
 اليوم الزايع فيجوز ان لا يكون العقد في العقد
 بل هو موقوف والقاسد اصل باليوم الزايع فاذا
 جاء قبل الزايع فقد منع الاتصال بالفسد بالعقد
 وصار خيارا لم يكن مشروطا في اليوم الزايع اهق

* (باب الخيارات) *

صح خيار الشرط لكل من المتعاقدين ولهما معا ثلاثة ايام
 لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة
 اى مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة
 ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان يتقد في الثلاثة وعند محمد
 يجوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع
 عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك لزمه قيمته وخيار المشتري
 لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل
 في ملك المشتري خلافا لهما فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد
 النكاح وان وطئها فله ردّها لانه بالنكاح الا في المبكر ولو ولدت
 في مدته لا تصير ام ولد * ولو اشترى قرينه به او عبدا بعد قوله
 ان ملكت عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد تحييض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان
 ردت به ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده
 فهلك في يده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك
 ولو اشترى المأذون شيئا به فأبرأه بائعه من ثمنه يبقى خياره وله

(صح) والقياس وهو قول زفر ان لا يجوز لما نه
 بيع شرط فيه اقامة فاسدة لتعلقها بالشرط
 وهو عدم التقيد واشترط جميع الاقامة بان يقول
 بعثت هذا بشرط ان تقبل البيع فاسدا لكونه على
 خلاف العقد فاشترط فاسدها اولى ان يفسد
 واستحسن العلماء جوازها وجهه ان الحاجة مست
 شرط الخيار من عند عدم التقيد بخرا عن المماثلة
 الى الانفساخ عند عدم التقيد بخرا عن المماثلة
 في القسح واذا كان في معناه كان له ان يفسد
 لا نسلم انه في معناه لان هناك لو سكت حتى مضت
 المدة صح العقد وهما لو سكت حتى مضت المدة
 انفساخا وان كان في معناه كان له ان يفسد
 لا نسلم انه في معناه لان هناك لو سكت حتى مضت
 المدة صح العقد وهما لو سكت حتى مضت المدة

(خلافا لهما) فانه يدخل عندهما لانه لو خرج
 عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري
 لكان زائلا لا الى مالك ولا عهد لنا في الشرع وله
 ان الثمن لم يخرج عن ملكه لان الخيار يدخل في ملكه لا يدخل
 في حق من له الخيار ولو دخل في ملكه لا يدخل
 بلا عوض اهق

اثباته لكل واحد منهما لأنه شئ عاقل لا يقع فيه
خلافهما) لهما ان خيار اليمين مستلزم
لزمه على خيار العيب لأنه
الحكم والزم

اثباته لكل واحد منهما
(خلافهما) هما
نعمه على خيار العيب لانه
الحكم والازم
بالي

(ق) منع تمام الحكم
بعد التمام والاضافة من قبل
شروطه اهل
منها اي البيع الماروا ابن ابى شيبة عن اشترى
وجبهاته بعد الزينة لا تضي الى التنازع
لولا فواقعه بعد الزينة لا تضي الى التنازع
المجان المشار اليه وال

مع سوا مسي جنس الكتاب يقتضى
 اسفل الى مكانه اوابه وهو حاضر مستورا
 افاق
 (ويستل خيار الزينة الخ) من صريح ورد لالة
 وضروره فافعل للاختان لا يبطلها ان لم يتكرر
 فان تكررت ابطلها افاق

(من تعذيب وتعذيب) اعجب كقطع الدلائل
ابعد قبضه سليمان فلو مرض زال يرد
نور الفصح شرعا
السمع

[illegible]

احدهما لا يرد الا خر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب
والرؤية ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظهر بخلافه
اخذه بكل الثمن او تركه
(فصل في خيار الرؤية)
من اشترى مالم يره جازوله رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان
رضى قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره ويبطل خيار الرؤية
ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتعذر رد
بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتاق وتوابعه او يوجب حقا
للغير كالباع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعد
وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا
تسليم يبطل بعدها قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والذابة
وكفلهما وفي شاة اللحم لا بد من الجس وفي شاة القنية لا بد من
رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية
ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها
وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعلمه القنوي اليوم وان
رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرف بالتبذير
كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لا بد من
المذوق ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لانظر الرسول

(وبوصف العقار له) لان الوصف يقيم مقام
الرؤية كما في السلم اهـ في
فله اخذهما او ردهما) لان رؤية احد هما
لا تغني عن رؤية الآخر للفاوت فبقي خياره فيما

وعندهما هو كالو كيل وبيع الاعي وشراؤه صحيح وله الخيار
اذا اشترى ويسقط بحسبه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك
وبوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى
الاخر فله اخذهما او ردهما لارده احدهما ومن رأى شيئا
ثم شراه فوجده متغيرا يخيروا والا فلا وان اختلفا في تغيره
فالقول للبائع وان في الرؤية فلم يشتري ومن اشترى عدل وظنى
فباع منه ثوبا او وهب فسلم فله ان يردّه بعيب لا بخيار رؤية
او شرط

(فصل)

مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلن وجد في مشريه عيبا
ردّه او اخذ بكل ثمنه لا امساكه وتقص ثمنه الا برضى بائعه
وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو
الى مادون سفر من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول
في الفراش وهي في الكبير عيب آخر فلو ابق او سرق او بال
في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه ردّه وان عاوده عنده بعد
البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صغره او عاوده عند
المشتري فيه اوفى كبره ردّه وبالجرو والذفر والزنى والتولد منه

اي مع عيبه لان الاصل فيه
ما كان على ما كان الا ان بعدت المدة والشهر بعد
وما دونه قريب وفي فتح القدر جعل الشهر قبل
لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية الثانية
تكون يجوز ابطول الزمان اهـ في
(زمل) جبل من الهند تنسب اليه الثياب اهـ في
(اوشرط) لان الرد قد تغذر فيما اخرجته عن
ملكه ولا يملك منه ان يرد الباقي بخيار الرؤية او
الشرط لما فيه من تفريق الصقعة قبل القيام وفي
خيار العيب يملك التفريق بعد القبض فلو عاد
اليه بسبب هو ففسخ فهو على خيار الرؤية
لا ارتفاع المانع من الرد وهو تفريق الصقعة وعن
ابي يوسف انه لا يعود وعليه اعتد القلوري

(فصل) اي في بيان خيار العيب كتمان عيب
السلعة حرام فله العلامة ان يقيم وفي البرازية
اذ باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال
بعض مناجنا ففسخ ورد شهادة اهـ في
(فهو عيب) لان الضرر الا لاحق فيه الى اهله اهـ في
هو النقصان في المايعة فراجع فيه الى اهله اهـ في
(وهي في الكبير عيب آخر) لان هذه الاشياء فوجوب
قصاص القيمة عند التجار ثم الاباق عيب بالاتفاق

اهـ في
(وان عاوده عنده بعد البلوغ فلا) لان البول يرد
بالبلوغ فاذا عاوده البول يكون عيبا حادنا
لزال الاقل بالبلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف
سيهما فان البول قبل البلوغ لضعف في المسألة
وبعد ما آتى بالبلوغ اهـ في

عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة
 عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف
 ذلك بقول الامة قترّد واذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض
 وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين
 والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم
 بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كنوب شراء
 فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه
 كذلك فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه
 فان خاط الثوب او صبغه اجر اولت السوق بيمين ثم ظهر
 عيبه رجع بنقصانه وليس لبائعه ان يأخذه حتى لو باع بعد
 رؤية عيبه لا يسقط الرجوع * ولو اعتق بلا مال او دبر او
 استولد ثم ظهر العيب رجع وكذلك ان ظهر له بعد موت
 المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل
 الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فمزق لا يرجع خلافا لهما
 وان شرب يضا او جوزا او بطيخا او قثاء او خيارا ففسده
 فوجده فاسدا فان كان ينتفع به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه
 ولو وجد البعض فاسدا او هو قليل كالواحد او الاثنين في المائة

(هو الصحيح) وعن ابي يوسف ردّ بلا عيب البائع
 لنقص البائع قبل القبض اهـ
 (رجع بالنقصان) لانه تعذر الرد بسبب العيب
 الحادث وطرق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب
 ان يقوم وهو سالم فاذا عرف التفاوت بين العيبين
 يرجع عليه حصته من الثمن اهـ
 (سقط رجوعه) لان الرد غير متعذر رضي البائع
 جابسا للبائع فلا يرجع بالنقصان اهـ
 (رجع بنقصانه) لتعذر الرد بسبب الزيادة بخلاف
 الزيادة المتصلة كالسكن والجمال حيث لا يمنع الرد
 وهي نوعان متولدة من الاصل كالجمال لا يمنع
 وغير متولدة منه كالصبيغ تمنع اهـ

(لا يسقط الرجوع) لتعذر الرد بالزيادة ولا تأنيب
 للبيع لا تمنع الرد قبله فلا يصير به حابسا بخلاف
 القطع من غير خياطة اهـ
 (رجع) اي بالنقصان والقباض انه لا يرجع لانه
 امتنع الرد قبله فصار كالمقتل والاستحسان
 يرجع لان العتق انباء المالك اهـ
 (لا يرجع بشيء) لانه حبس بدينه وحبس المبدل
 بحبس المبدل اهـ

(صح البيع) استعسا بالانه لا يجاوز عن قليل من
الفساد عادة فلا يمكن التضرع منه اهـ في
الافساد لم يجمع في العقد بين ماله قيمة ومالا قيمة
فما كان صحيحا وقبل يفسد العقد في الكل اتفاقا
لان انهم لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما
اهـ في (لا يرد عليه) وقيل في عيب لا يحدث مثله
كلاصبح (الاصح) انه لا يرد عليه في الكل
الاول والاصح (العيب) اي ادعى عيبا يطلع عليه
وما به هذا العيب فلا بد من اقامة البينة او لا
الرجال ويمكن حدوده فلا بد من قطع النظر عن قدمه
على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه
وحديثه لبنيص البائع خصوصا اهـ في
(يحلف بانه) لان الابق في الصغير لا يوجب
رده بعد البلوغ اهـ في
(يحلف البائع عندهما الخ) لان الدعوى معتبرة
حتى ترتب عليها البينة فكذا يترتب التحليف
اهـ في

صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شراه فرد عليه
بعيب بفضاء باقرا او نكول او بينة رده على بائعه ولو قبله
برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر
على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بائعه فان قال شهودي
غيب دفع ان حلف بائعه وزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق
مشريه يبرهن او لانه ابق عنده ثم يحلف بائعه بالله لقد باعه
وسله وما ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي
يدعى او بالله ما ابق عندي قط لا بالله لقد باعه وما به هذا
العيب او لقد باعه وسله وما به هذا العيب وفي اباق الكبير
يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري
على اباقة عنده يحلف البائع عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده
واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كما
مر ولو قال بائعه بعد التقاض بعثك هذا مع آخر وقال
المشتري بل وحده فالقول له وكذلك الاتفاق في قدر المبيع
واختلفا في المقبوض ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احدهما
ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد
العيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض

(واختلفوا على قول الامام) قيل يحلف وقيل
لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى
صحيحة ولا تضره الامم من خصم ولا يصير خصما
الابعد فقام العبداه في
(فالقول له) لان الاختلاف في مقدار القبض
فيكون القول القابض كافي للقبض اهـ في
(ردهما) لان الصفقة تنجز قبضها فيكون اخذ
احدهما تفرضا والاصح الاول لان تمام
الصفقة تعلق قبض البيع وهو اسم للكل اهـ في
الان ظهر العيب (الاصح) لان تفرق الصفقة بعد التمام
فلا يخفى من الرد وحده ووضع المسألة في عشرين
لكنه لا ينفق باحد هادون الاخر كنعين او
شئ لا ينفق باحد هادون الاخر كنعين او
خفين فانه ردهما او عكسهما بالاتفاق اهـ في

(رد كله الخ) لانه كالشيء الواحد فليس له ان ياخذ
 البعض اه ق
 (والافهوكا لعبدین) كما اذا اشترى عدلی
 حنطة مصققة فوجد بأحد ههما عيبا فانه يرد ذلك
 العدل خاصة ذكره غير الاسلام اه ق
 (فلا) ای فلا رضی استخسانا للاحتیاج اليه
 وقيل ان كوب الرد لا يكون رضی عن ضرورة وفي الخلاصة
 ولغيره يكون رضی عن ضرورة وفي الخلاصة
 لوجمل عليهما علف دابة أخرى ركبها ولم يركبها
 فهو رضی اه ق
 (وغير قاتل) لان هذا عترة العيب فيقوم به
 فانت في بدو التفاوت كما اذا اشترى حاملا
 سبب الهلاك كان في يد البائع فاذا هلك في يد
 المشتري يكون مضاعفا الى ذلك السبب بخلاف
 الحمل لان الحمل ليس سببا لهلاك اه ق
 (والا فلا) اي فلا يرجع لان العلم بالعيب رضی به
 اه ق
 (الباعة) جمع بائع كالحاكم جمع حاكم اه ق

٢٠٠

الكبلي او الوزني معيبا بعد القبض رد كله واخذه وقيل هذا
 ان لم يكن في وعاءين والافهوكا لعبدین ولو استحق بعضه بعد
 القبض ليس له رد ما بقي بخلاف الثوب ومداداة المعيب بعد
 رؤية العيب وركوبه رضی ولور كبه لردّه وسقيه او شرآء علقه
 ولا بد له منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب
 عند البائع ردّه واخذ ثمنه وقال يرجع بفضل ما بين كونه سارقا
 وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشرآء والا
 فلا * ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجع الباعة
 بعضهم على بعض كما في الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير
 على بائعه لا بائعه على بائعه ولو باع بشرط البرآة من كل عيب
 صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البرآة الحادث قبل القبض
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد

* (باب البيع الفاسد) *

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدم والميتة والحزوكذا بيع
 ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه وكذا بيع مال
 غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن ويسع قن ضم الى حرّ وكية
 ضمت الى ميتة وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكية

(عند أبي يوسف) وهو قول زفر لان البرآة
 تتناول الثابت ولا يبي يوسف ان الغرض الزام
 العقد باسقاط حقه عن صحة السلامة وذلك بالبرآة
 من الموجود والحادث اه ق
 (باب البيع الفاسد) البيع انواع صحيح وباطل
 وباطل وبمكروه وموقوف فالحصص ما شرع باصله
 ووضعه والفاسد ما شرع باصله دون وضفه
 وباطل وبمكروه وموقوف فالحصص ما شرع باصله
 وبمكروه ما يصح اصله ووضفه اه ق
 (والبيع به باطل) لانعدام ركن البيع وهو
 مباداة المال بالمال فان هذه الاشياء ليست بمال
 اه ق

(ان بين الثمن) لان الصفقة متعددة تفصيل
 ان فلا يسرى الفساد من احدها الى الاخر وله
 فسد في الباقي ضرورة اهق
 (وكذا يبيع بالخزير) اهق
 عند القبض وكان الانسب ان يذكر هذه المسألة
 حتى تجب قيمة العرض
 (ولا يجوز بيع طرايح) لما روي انه عليه السلام
 نهي عن بيع الخيل الخ) هو ما تحمله هذه الدابة
 وقد كانوا يعتادون ذلك في الجاهلية فبطل ذلك
 بالذهب عنه ولا ان التناج معدوم وهو ليس بعمال
 والخيل ايضا لا يكون مالا لانه مشكوك الوجود
 اهق
 (واللبن في الضرع) اي ولا يجوز بيع اللبن في
 الضرع للعرف انه لا يدري ان ما في الضرع لبن
 او ربح او دم ولان اللبن اذا سعة فساعة وتلك
 الزيادة لم يتناولها البيوع واختلاط البيوع بغيره
 بمبيع مبطل للبيوع اهق

ان بين الثمن وصح في فن ضم الى مدبر او الى فن غيره بالحصه وكذا
 في ملك ضم الى وقف في الصحن وبيع العرض بالخمر او بالعكس
 فاسد وكذا يبيع بالخزير ولا يجوز بيع طير في الهواء وملك
 لم يصد او صيد وألقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل
 اليها بنفسه ولم يستمدخله وان صيد وألقي فيها وامكن اخذه
 بلا حيلة صح ولا يبيع الخيل والتناج واللبن في الضرع وكذا
 اللؤلؤ في الصدف والصوف على ظهر الغنم خلافا لابن يوسف
 فيهما ولا يبيع النعم في الشاة ولا ضربة القانص ولا جذع
 في سقف وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع
 الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا ولا المزانة وهي بيع الثمر على
 النخل بثمر مجذوذ مثل كيله خرصا والمحاقله وهي بيع البرقي سنبله
 بمر مثل كيله خرصا ولا البيوع بالملامسة والمناذرة والقاء الخمر
 بأن يتساوما سلعة فيلزم البيوع لولمساها المشتري او وضع عليها
 حجر او بندها اليه البائع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان
 يأخذا بهما شاء ولا يبيع المراعي ولا اجارتها ولا النخل بلا كوارتها
 خلافا لمحمد ولادود القزويضه وعند ابن يوسف يجوز في الدود
 اذا كان مع القزوي في البيض عنه قولان وعند محمد يجوز

(وكذا اللؤلؤ في الصدف) لانه مجهول لا يعلم
 وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بغير
 وهو كسر الصدف ولو اشترى دجاجة فوجد
 في بطنها لؤلؤ فهي للبائع اهق
 (ولا ضربة القانص) ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة وهو من
 القنص يقال قنص اذا اصطاد وروي ضربة
 الغنم بالغنم غنوص الصائد في الجاهلية اهق

الالف وهو غنوص الصائد في الجاهلية اهق
 (ولا المزانة) من الزين بالزاي المجمة والباء
 الموحدة وهو اللغ اهق
 (خرصا) هو فتح الخطاء المجمة والراء والصاد الحز
 والتقدير اهق
 (ادوضع عليها حجر) على طريق اللق والنشر
 وهي من يبيع الجاهلية وقد نهي عنها اهق

(ان لا يبيع الدابة المبيعة) فانه ليست باهله
 (او امة على ان يستولدها) لان الاعناق متى كان بائنا راطه
 عن بيع وشروط القيمة) كان بمقتضيه مقتررا الفساد لا رافعه
 ففسد كسائر الشروط القسدة الا ترى انه لو استعملك
 (فتلزم القيمة) لا يقتضيها العقد وفيها منفعة للبائع اذا

اخر اجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط
 الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا تقع فيه لاحد كشرط
 ان لا يبيع الدابة المبيعة * ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد العاقدين او لم يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان
 يعتقه المشتري او يديره او يكاتبه او امة على ان يستولدها فلو
 اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود
 فتلزم القيمة وكشرط أن يستخدمه البائع شهر او ليسكنها
 او لا يسلمه الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدى له
 هدية او يقطع البائع الثوب ويخيطه قباء او قيصا ويجذ والنعل
 او يشركه ويصح في النعل استحسانا ولا يجوز بيع امة الاجلها
 ولا البيع الى النوروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود
 ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف
 والجزاز وقدوم الحاج * وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان
 اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى
 هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان
 خلا فالابي يوسف ويكنى علم المشتري عند محمد
 (فصل)

لا يقتضيه العقد من حدود النعل بالنعل اذا
 (و كشرط ان يستعمله المخل) لان هذه شروط
 لا يوجبها النعل من حدود النعل بالنعل اذا
 (او يحد والنعل) من حدود النعل بالنعل اذا
 قدرت كل واحدة على صاحبها اهـ
 (او يشركه) من التبريد وهو وضع القدم
 النعل وهو السراويل على ظهر القدم
 (النوروز والمهرجان) هما معربان والاصل
 نوروز ومهرجان والا قبل يوم في طرف الربيع
 والثاني في طرف الخريف اهـ

(والدياس) وهو دوس الزرع بالذواب اهـ
 (والجزاز) هو جز الصوف ولا الى الجذاز
 وهو بالجزم والذال الجمجمة قطع الثمار بالمهمل
 خاص بالنخل اهـ
 (ان علمه المتعاقدان) علم مقدار نصيبه شرط
 عند ابي حنيفة اهـ

(لا يملكه) لان القدر غير معتبر في القبض
 فاذن للمالك فيكون امانة في يد المشتري فاذا اهلك
 لا ضمان عليه اهـ
 (عند القبض) لانه لا يكون ادنى حال امن
 اهـ
 (عند القبض) وهو ما يأخذه المشتري اياه
 على سوم الشراء) وهو ما يأخذه البائع وقال اذهب
 بعد بيان ان حتى لو لم يسه البائع فذهب به فهذا لا يضمن
 بهذا ان رضىته اشتريته فذهب به فهذا لا يضمن
 وفي العيون القبض على سوم الشراء مضمون
 وان قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك وقد مر
 الكلام عليه سابقا اهـ
 (خلافا لهما) فانه يضمن عندهما وقد مر
 الكلام عليه باع الوصي مال التبرع بقبض فهو
 باطل لا يملك بالقبض ثم رجع الا ان يبرأه فاسداه
 (وكل من عوضه) اي عوضى البيع وهما ان
 والمبيع مال حتى لو كان احد العوضين غير مال
 كالحزب المستوفى لم يكون المبيع باطلا ولا يفسد
 الملك كما مر ملكه المشتري لان البيع الفاسد
 مشروع لانه مبادلة مال بمال فيقيد الملك بهذا
 الاعيان وقيل يفسد ملكه بالتصرف في المبيع
 لا يملك العين اهـ

٢٠٤

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بائعه لا يملكه وهو امانة
 في يده عند القبض ومضمون عند البعض على سوم الشراء
 وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما اخذ من الاختلاف
 في مالو بيع مدبر او ام ولد فقات في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافا لهما * ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بائعه
 صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال
 ملكه وزمه له لانه مثله حقيقة او حكما كالقيمة في القيمي
 ولكل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري
 اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان
 بشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض واما
 بعده فالفسخ لمن له الشرط لامن عليه ولا يأخذه البائع حتى
 يرد ثمنه فان مات البائع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
 وطالب للبائع ربح ثمنه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيعه
 فيتصدق به كما طاب ربح مال ادعاه قضى ثم تصادقا على
 عدمه فردّه بعد ما ربح فيه المدعى فان باع المشتري ما شراه
 شراء فاسدا صح وكذا الواعقة او وهبه وسلمه وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته ولو بى في دار اشتراها فاسدا او غرم فعليه

(ولكل منهما فسخه) اي فسخ البيع الفاسد
 دفع الفساد لان دفع الفساد في قول الماتن لكل منهما
 للشرع فتكون اللام في قول الماتن لكل منهما
 بمعنى على كما افاده الزياي اهـ
 (لا يملكه) لقوة العقد لان لم يتحقق الرضى
 في حق من له الشرط الا بالشرط ذكره في الايضاح
 اهـ
 (فالمشتري احق به) لانه مقدم عليه حال
 حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى
 هذا ارباب الديون والورثة اهـ
 (ثم تصادقا) اي على انه لم يملك
 عليه ثمن اهـ

(فالمشتري احق به) لانه مقدم عليه حال
 حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى
 هذا ارباب الديون والورثة اهـ
 (ثم تصادقا) اي على انه لم يملك
 عليه ثمن اهـ

(ولم يشك محمد) وهذا الشك في حفظ الرواية
عنه لا في مذهبه غير ان حكمته شمس الامة قول
ابي يوسف لمجد ما رويته لك عن ابي حنيفة
(التجس) هو يقتضيه ويروي بسكون الجبع وهو
ان يزيد في الثمن ولا يريد النسر آله غير مذموم كذا
في شرح الطحاوي اهـ في
(وبيع الحاضر للبادي) في النهاية صورة ان يبيع
الرجل طعامه من اهل البلد واليه يشير كلام الكافي والهداية
من اهل البلد واليه يشير كلام الكافي والهداية
فهل هذا اللام بمعناها وعلى الورد فيه ولا بد من
(كره له الخ) انتهى لو كان احدهما يتفرق الملك اهـ في
اجتماعهما في ان يبيع احدهما يتفرق الملك اهـ في
لانه الصغير له ان يبيع احدهما يتفرق الملك اهـ في
(وفي الجبع في اخرى) لان النص ورد على
خلاف القياس في القرابة المحترمة للنكاح
في الصغير فلا يلحق به غيره اهـ في

٢٠٥

قيمتها وقال لا ينقض البناء والغرس ويرد وشك ابو يوسف
في رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد * وكره التجس
والسوم على سوم غيره اذ رضاء بن وتلقى الجلب المضرب بأهل
البلد وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط
والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وضح البيع في الجميع
ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذور حرم
محرم من الآخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق
ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية
وفي الجميع في اخرى فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق
* (باب الاقالة) *

تصح بلة ظنين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على
القبول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقدين
اجاعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
بطلت وعند ابي يوسف يبيع فاسد فان تعذر فسخ فان تعذر
بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت
وقبل القبض فسخ في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في العقار
يبيع * فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف

٥٢

(باب الاقالة) اي بطل الكلام فيما قلناه
وشرعا ودرجتها وشروطها ومضتها وحكمها
ومن علمها ومن لا علمها وادليلها وسببها وعما فيها
امالقة فهي مصدر معناه القلع والرفع وقبل
مشقة من القول والهمزة للسلب اي ازال
البيع الاول كما ازال سواه وهذا لا يصح لانه
يقال قلته البيع بالكسر فهذا يدل على ان عينه
بانه ولو كانت من القول لقبل بالضم **كذا**
في الزبلي واما شرعا فهي رفع العقد وهذا
تعريف الاعم من اقالته المبيع والاجازة ونحوهما
وان اردت خصوصها فقد النكاح واما **كذا**
الطلاق فهو رفع قيد النكاح واما **كذا**
فلا يجاب والقول اهـ في
(فان تعذر) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر بيع) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
(فان تعذر قبض) اي كافي المتقول قبل القبض فسخ
بان تقابل بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
بان تقابل في المتقول قبل القبض بطلت اهـ في

(وعند أبي يوسف تجعل يسعاً) لان في الاقالة
معنى البيع وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
فاعتبار جانب المبيع اولى اذا امكن واذ لم يمكن
تجعل فسخاً ولا في خيفة ان الاقالة في اللغة
استقاط فتجعل فسخاً في حقهما العمل لوجهما
لان لهما ولاية على غيرهما وهذا هو مقتضى هذا
الاصول اهـ
لان ليس لهما ولاية على غيرهما وهذا هو مقتضى هذا
ان يكون التقصان بقدر حصص الفئات ولا
يجوز ان يقص من التي اكثر منه فانه ان الهام
هذا اذا كانت حصص التقصان بقدر ما يتقارب الناس فيه اهـ
او زائدة وانما قصه بقدر ما يتقارب الناس فيه اهـ
(ولا تصح) اي الاقالة بعد ولادة المبيعة عند أبي
خليفة لان الولد مانع القسح اهـ

الجنس بطل الشرط وزم الثمن الاول وعندهما يصح الشرط
لو كان بعد القبض وتقبل يعاوان شرط اقل من غير تعيب
لزم الاول ايضا وعند أبي يوسف تجعل يعاوي يصح الشرط وان
تعيب صح الشرط اتفاقاً ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافاً
لها ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه
يمنع تعذره

* (باب المراجعة والتولية) *

المراجعة بيع ماثراً بماثراً به وزيادة * والتولية بيعه به بلا
زيادة ولا تقص والوضيعة بيعه بأقص منه ولا يصح ذلك ما لم
يكن الثمن الاول مثلياً وفي ملك من يريد الشراء او الربح
معلوماً ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصنع
والطراز والقتل والجل وسوق الغنم والسمنار لكن يقول قام
على بكذا لا شريته ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب
والمعلم وبيت الحفظ فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خیر
في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
وهو القياس في الوضيعة وعند أبي يوسف يحط فيها قدر
الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يحجر فيها

(ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع) في البازنية
تقابلان في العبد من يد المشتري ويحجز عن تسليمه
تقبل الاقالة وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد
الاقالة بطلت قبله الهلاك لانه لو باع ما جاز
وطبائهم تقابل بعد ما جف فتقص وزنه لا يجب
على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فتح
القدير اهـ
(والتولية بيعه به) في اللغة جعل الشخص والياً
عليه لكان احسن والمراد به اي تبطل ما شره ولو قال بما قام
العرض احتراز عن الصرف فالتولية والمراجعة
لم يكونا في بيع الدراهم والدينار كما في الكفائية
اهـ
(ولا يضم نفقته) اي ما نفقته على نفسه في سفره
من وقت شرائه المبيع قبله لان نفقة المبيع
وكسونه وكرهه يضم كذا في المحیط اهـ

(لزم كل التمن اتفاقا) أول فيه تسامح مستغنى
 عنه ولم يذكر لفظ اتفاقا أحد غيره قال في الهداية
 بأنهم التمن في الروايات الظاهرة لأنه مجتزئ خبر
 لا يتقابلة (وبالعكس) وهو أن يشتري المولى ثوبا بعشرة ثم
 يبيعه من عبده المأذون بخمسة عشر اهـ في
 في بيده لا يعتبر عشر اهـ لا غير لأن العقد بينهما وان كان
 بعشرة فيعتبر هذا لا غير وفيه المأذون اهـ في
 يعلم حكم غير مالا ولا لوجود حكم اهـ في
 في اكسابه اجاعا والمكاتب (لأن نصف الربح وهو
 (على اثني عشر ونصف) لأن نصف الربح وهو
 درهمان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن
 ملكه فيقطع عن التمن فيبقى اثنا عشر ونصف فرباح
 عليهما اهـ في
 (ورباح بلا بيان الخ) أما بيان نفس العيب فلا
 بد منه لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا
 كل بينه بقوله وان تفتت الخ اهـ في

فلو هلك قبل الرد أو امتنع الفسخ لزم كل التمن اتفاقا ومن شري
 شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانيا بعشرة فرباح
 على خمسة وان شراه ثانيا بخمسة لا يرباح وعند ههنا يرباح على
 التمن الاخير مطلقا وان اشترى مأذون مديون ثوبا بعشرة وباعه
 من سيده بخمسة عشر او بالعكس يرباح على عشرة والمضارب
 بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر
 يرباح رب المال على اثني عشر ونصف * ويرباح بلا بيان
 لو اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض
 فأرء او حرق ناروا ن تفتت عينا او وطئت وهي بكر او تكسر
 الثوب من طيه ونشره لزم البيان وان اشترى بنسيئة ورباح
 بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا
 التولية ولو اشترى ثوبا بين صفقة واحدة كلا بخمسة كره
 بيع احدهما صراحة بخمسة بلا بيان ومن ولي بما قام عليه
 ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير
 (فصل)
 لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا لمحمد
 ومن اشترى كيليا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى

(خير المشتري) لأنه في المسألة الأولى فان وصف
 احد وفي الثانية ان الاوصاف اذا صارت مضمرة
 كان لها حصص من الثمن اهـ في
 (فصل) اي في بيان البيع قبل قبض البيع
 والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
 اهـ في
 (قبض قبضه) اي به عليه السلام عن بيع مالم
 قبض لان فيه غرر اقضاح العقد على اعتبار
 الهلاك لان هينته وقرضه غير البالغ جائزة عند
 محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف اهـ في

(الوصفان) وهما القدر والجنس اه
 (حل التفاضل) كبيع الثوب الهروي بالبروي
 وجازفيه التفاضل لانعدام القدر ونظير انعدام
 الجنس الحنطة والشعير اهق
 (والتفاضل في الصرف) في المجلس لقوله عليه
 السلام الفضة بالفضة هاها معناه يدا بيد كذا
 في الهداية اهق
 (في غيره) اي في غير الصرف ولا يشترط
 (ولوتعوزف بخلافه) لان النص اقوى من
 العرف والاقوى لا يترك بالادنى اهق
 (متائلا كيلا) عندهما وان تعارفوا ذلك
 فهوهم الفضل على ما هو المعيار فيه كذا في الهداية

٢٠٩

الوصفان حرم الفضل والنساء وان عدا ما حلا وان وجد
 احدهما فقط حل التفاضل لا النساء * فلا يصح سلم هروي
 في هروي ولا بر في شعير وشرط التعيين والتفاضل في الصرف
 والتعيين فقط في غيره وما نص على تحريم الربا فيه كيلا فهو
 كيلى ابا كالب والشعير والتمر والمخ او على تحريمه وزنا فهو
 وزنى ابا كالذهب والفضة ولوتعوزف بخلافه وما لانص
 فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر
 بالبر متائلا وزنا ولا الذهب بالذهب متائلا كيلا وجاز بيع
 فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرباس
 بالقطن وبيع اللحم بالحيوان عندهما وعند محمد لا يجوز بيعه
 بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم
 ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متائلا كيلا لا بالسويق اصلا
 خلافا لهما ويجوز بيع الرطب بالرطب متائلا كيلا وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متائلا خلافا لمحمد وكذا
 بيع البررطبا ومبلولا بمثله او باليابس والتمر والزبيب متعدين
 بمثلهما متساويا خلافا لمحمد رحمه الله ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس مع

٥٣

اهق
 (خلاف للمحمد) فانه لا يجوز عنده لانه صار لنا
 باصلاح الناس كلهم فلا يبطل باصلاحهما
 فصار كبيع درهم بدرهمين ولهما ان التمنية تثبت
 في حقهما باصلاحهما وقد ابطال اصطلاحهما
 بغير اعيانهم ما لا يجوز لانه يؤدى الى الربا اهق

(بالقطن) وكذا بالتمر كيفما كان لاختلافهما
 جنسا اهق
 (خلافا لهما) لانهما جنسان لاختلاف
 المقصود اهق
 (متساويا خلافا لمحمد) لانه يعتبر المساواة
 في اعدل الاحوال وهو المال ولو خنيفة
 بغيرها في الحال وكذا ابو يوسف عملا باطلاق
 الحديث الا انه ترك هذا الاصل في بيع التمر

بالتمر اهق

اعتادوا اتخاذ الخلق من الدقل والاقل الحكم في كل
 (بجمل الدقل) بفتح الدال والالف وهو الردي من
 الغرض به اجراء الكلام مجرى العادة لانهم
 لانها اجناس الاختلاف

[illegible]

(والحسب بالشجر) الخيزلانه عند ذلك
 يعزى عن الرمان فيه من الدهن موزون وهذا
 لان ما فيه لو كان اكثر او مساويا له فالحيز
 ومقدار ما فيه او الخيز وحده الزا والشيء فيه
 كالخقيقة والجوز به منه واللب بسنه والغيب
 به صوره والقرنيد به على هذا الاعتبار واختلفوا
 في القطن يغزله والكرباس بالقطن كيف ما كان
 يجوز بالإجماع ان

البرجنس واحد وكذا المعز مع الضأن والبخت مع العراب
ويجوز بيع خل العنب بجل الدقل متفاضلا وكذا اشحم البطن
بالالية او بالعم والخبز بالبر او بالدقيق او السويق وان كان
احدهما نسيئة به يفتى ولا يجوز بيع الحديد بالدينيء مما فيه من
الربا لا متساويا **وكذا** البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق
او بالسويق او بالخالة مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت
او السمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثريا
في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة بالشجر * ولا يستقرض
الخبز اصلا وعند ابي يوسف يجوز زناؤه يفتى وعند محمد يجوز
عددا ايضا * ولا ربا بين السيد وعبده والمسلم والحربي في دار
الحرب

*** (باب الحقوق والاستحقاق) ***

يدخل العلو والكيف في بيع الدار لا الظلة الا بد كر كل حق
 هولها او بمرافقها او بكل قليل او كثير هو فيها او منهل عندهما
 تدخل ان كان مفتحها في الدار ولا يدخل العلو في شراء المنزل
 الا بد كر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذ كر كل حق
 ولا الطريق ولا المسيل والشرب الا بد كر نحو كل حق وتدخل

(ولا يستقرض الخبز أصلاً) أي لا عدد ولا وزن
عند أبي حنيفة لأنه يتفاوت بالخبز والخباز
والتنوير والتقدم والتأخر اهـ
(ولا ربا بين السيد وعبده) لأن العبد وما
في يده ملك مولاه فلا يتحقق الربا هنا مستقراً
مأذوناً غير مدين لأنه لو مدين ما استقر
لحقق الربا بينهما اتفاقاً ما
ما في يده ليس ملكاً
محققاً

(فصل) اي في بيان احكام الاستحقاق اه كافة الناس اه
 (متعدية) اي الى الغير تظهر في حق لان له ولاية عامة
 اذا اتصل بها قضاء القاضي لان له ولاية عامة
 فينفذ قضاؤه في حق القضاء بالام) لانه تبع لها وقبل بشرط
 (وقيل يكنى القضاء بالولد وهو الاصح اه
 (والا ضمن) غاب غيبة منقطة ضمن اه
 (ورجع على البائع الخ) لانه قضى ديناً عليه
 وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعاً وعند أبي يوسف
 لا يرجع المشتري على العبد بشئ اه
 (فلا ضمان اصلاً) اي سواء علم مكان الرهن
 او لا لانه ليس بعقد معاوضة ولهذا يصح الرهن
 برأس مال السلم او المسلم فيه واذا اهلك تبع
 الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان استبدالاً برأس
 مال السلم او المسلم فيه وهو حرام فلا يجعل الاصل
 بالارتهان ضماناً للسلامة اه
 (فلا رجوع عليه) اي على المذنب بشئ لان
 دعواه مجوز ان تكون فيما بقي وان قل فما دام
 فيه شيء لا يرجع عليه بشئ اه

في الاجارة بدون ذكر

(فصل)

البينة حجة متعدية والاقرار حجة قاصرة والتناقض يمنع
 دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امة مبيعة
 فاستحققت بينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضاً وقبل
 يكنى القضاء بالام وان اقترها الرجل لا يتبعها وان قال شخص
 لا آخذ اشتري فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البائع
 حاضراً او مكانه معاً لم لا يضمن الآمر والا ضمن ورجع على
 البائع اذا حضر وان قال ارتهني فلا ضمان اصلاً ومن ادعى
 حقاً مجهولاً في دار فصول على شيء فاستحق بعضه فلا رجوع
 عليه ولو استحق كاهاراً كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن
 المجهول ولو كان ادعى كاهاراً حصة ما يستحق ولو بعضاً

(فصل)

ولن باع فضولي ملكه أن يفسخه وله ان يجيزه بشرط بقاء
 العاقدين والعقود عليه والمالك الاول وكذا بقاء الثمن ان كان
 عرضاً واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل
 المبيع لو مثلياً والا قيمته وغير العرض ملك للمجيز امانة

(وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) يعني دان
 المسألة على ان الصلح عن المجهول على معلوم
 جائز وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط صحة
 الصلح الا ان الدعوى الحق في الدار لا يصح للمجهول
 الا اذا ادعى اقرار المذنب عليه فيقتضى تسريح
 الدعوى وقبل البينة اه
 (فصل) اي في بيع الفضولي
 (بشرط بقاء العاقدين) اما عدم شرط بقاء
 المشتري فلا ان الثمن لم يلزم في حال حياته فكيف ان
 بعد وفاته واما المفقود عليه فلا ان المثل لم ينقل
 اليه بالعقد فلا ينقل بعد هلاكه اه
 (والا فقتنه) لانه شراء من وجهه والشراء
 لا يتوقف على الاجازة اه

(والفضولي الخ) دفع الحقوق عن نفسه
 لا ترجع اليه فانه سفير ومعه اهق
 (فأرسله) اي ارسل اليه المشتري لانه الاجازة
 من الملك له من وقت الشر امظهر ان القطع كان
 على ما حكمه كان الارش له اهق
 (لاقبل) اي يثبت بطلان دعواه بالتناقص
 اذا الاقدام على الشره اقرار الحق ثم دعواه
 بعد ذلك انه متبرع به غير اهق
 (سوى التقدين) من الدراهم والدينار لانها
 موزونة ولكنها غير ممتنة بل هي اثمان فلا يجوز
 السلم فيها اهق
 (وفي العددي) وهو الذي لا تتفاوت آحلاه
 في القيمة اهق
 (المتقارب كالجوز الخ) لانه معلوم مضبوط مقدور
 التسليم ولكنه انما يجوز من حيث العدد او من
 حيث الكيل فيد قوله المتقارب لانه لا يصح
 في العددي المتفاوت كالطحين والارمان اهق

٢١٢

في يد الفضولي وللفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح
 اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا لمحمد
 ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فأرسله له
 ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر واراد رده
 لا تقبل ولو اقر البائع بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى دارا
 من فضولي وأدخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولي خلافا
 لمحمد رحمه الله

* (باب السلم) *

هو بيع آجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة
 قدره لافي غيره فيصح في المكيل والموزون سوى التقدين وفي
 العددي المتقارب كالجوز والبيض عدد او كذا الفلوس
 خلافا لمحمد وفي اللبن والاجر اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع
 كالثوب ان بين طوله وعرضه ورفعته وفي السمك المليح وزنا
 ونوعا معلومين وكذا الطرى في جنسه فقط ولا يجوز فيهما
 عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عددا ولا الحطب
 حرما والرطبة جزا ولا في الجوهر والخرز ولا في اللحم طربا

(وكذا الفلوس) لانها عددي يمكن ضبطه
 خلافا لمحمد فانه لا يصح عنده لانه عن مادام يروج
 كذا قيل وفيه كلام اهق
 (وفي المذروع) اي ويصح في المذروع اذا بين
 معلوم بذكر هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير
 فلا يضر لانه لا يفيض الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسليم وهذا في غير الخبز واما الخبز فلا يبدى
 فيه من ذكر الوزن ايضا فهو الخبز والعقيق والبلور
 والخرز) ونحوها لان آحادها متفاوتة تتفاوتنا فاحشا
 اهق

(جنسية) هي ما نسبى بالطريقة الى الجنس
لانها مخصوصة الخط من الماء اهـ ق

كما اذا اسلم مائة درهم
وكرت شعير ولم يبين رأس مال كل منهما
لا يصح المائة على البر والشعير باعتبار القصة وهي تعرف
بالظن فتكون مجهولة اهـ ق

كما اذا اسلم درهم
ودنا بر وقد علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الآخر
لا يصح غنمه فاذا لم يعلم احدهما بطل العقد
في حصة فيبطل في حصة الآخر لان اتحاد الصفقة

وقال ابصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز
السلم بكيل او ذراع معين لا بدري قدره ولا في طعام قرية او ثمر
نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل وشرطه
بيان الجنس كبر او شعير والنوع كسقية او جنسية والصفة
بكيد او رديء والقدر نحو كذا رطلا او كيلا بما لا يتقبض
ولا ينسبط واجل معلوم واقله شهر في الاصح وقد ررأس المال
ان كان كيليا او وزنيا او عدديا فلا يجوز في جنسين بلا بيان
رأس مال كل منهما ولا بنقدين بلا بيان حصة كل منهما من
المسلم فيه ومكان ايافاه ان كان له محل ومؤونة وعندهما
لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا ولا مكان
الايفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والابرة والقصة
وما لا اجل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض رأس
المال قبل التفرق بشرط بقاءه فلو اسلم مائة فقد او مائة دينار على
المسلم اليه في كرت بطل في حصة الدين فقط ولا يجوز التصرف
في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية ولا شراء
شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى
كر او امر رب السلم قبضه قضاء لا يصح ولو امر مقرضه بذلك

اهـ ق
(ولا مكان الايفاء) احتزبه عما قيل بتعين مكان
العقد للايفاء ولو شرط مكان الايفاء في هذه
الصورة فيبطل لانه يفيد سقوط شرط الطريق من
وقيل بتعين لانه يفيد سقوط شرط الطريق من
رب السلم وهذا هو الاصح وكذا مكان القرض
والغصب والاستهلاك بتعيين الايفاء كذا في شرح
الوقاية اهـ ق

(ويؤديه في مكان عقده) لان العقد وجب التسليم
فتعين له موضع وجوده كفي البيع ولهذا
وجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان
فكذا البذل الاخر اذا العقد وجب المساواة لانه
السبب الموجب للاحكام المتعلقة به اهـ ق
(والقصة) بشرط دين لا حدهما على الآخر
للملح مؤونة اما الدين فيكلا او استأجر دارا
في الذمسة الى اجل فتعين بشرط بيان
بشرط مكان الايفاء وعندهما لا يشترط بيان
مكان العقد واما الاجز فتعين موضع
اودا به يجوز له محل
مكان الايفاء وعندهما لا يشترط
مكان الايفاء وعندهما لا يشترط بيان
الدار اهـ ق
(قبل قبضه) فهو له عليه السلام لان أخذ الاصلين
اورأس مالك معناه لا تأخذ الا ما اسلمت فيه قبل
ما تولى يكون له حكم السلم فصار
كسائر الديون اهـ ق

الاقالة اورأس مالك بعدها ولو وقع السلم فاسدا
بفقده بعض شروطه فالشرع برأس المال
ما تولى يكون له حكم السلم فصار
كسائر الديون اهـ ق

(ثم لنفسه صح) ويكون ذلك قضا بمقتضى وجود
 شرط الصفقتين وهو الكيل فيهما اهـ
 (او في ناحية بيته) لان المشتري لا يكون
 قابضاً لان البيت وواجهه بيد البائع اهـ
 (ولو اكال الدين واشترى كرا ميعنا وله على البائع كرا ميعنا اهـ
 والدين بان اشترى كرا ميعنا وله على البائع كرا ميعنا اهـ
 دينا وهو المسلم فيه لان صحة الاقالة
 (ووجب فيها يوم قبضها) لان صحة الاقالة
 تعقد قيام القدر وقامه قيام المقود عليه وهو
 حتى لم يجز الاستبدال قبل قبضه فثبت العين
 لاقالة اليه بعد موتها واذا انقضت العقد في المسلم
 فيه ينقضي في الامة اهـ
 (ثم تقابلا صح) اي التقابل لان صحة تعقد بقاء
 المقود عليه وهو المسلم فيه اهـ

صح وكذا الوامر رب سلم قبضه له ثم لنفسه فا كاله لاجل
 المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكال المسلم اليه في ظرف رب
 السلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكال البائع كذلك
 كان قبضا بخلاف ما لو اكاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته
 ولو اكال الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان
 قبضا وان بدأ بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء
 رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع ولو أسلم امة في كرا وقبضت
 ثم تقابلا كانت قبل ردّها بقي التقابل وتجب قيمتها يوم قبضها
 ولو ماتت ثم تقابلا صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف
 الشراء بالثمن فيهما * ولو ادعى احد عاقدي السلم بيان الاجل
 او اشتراط الرداءة وانكر الاخر فالقول لمدعيهما مطلقا وقالا
 للمنكر ان كان رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية
 والاستصناع بأجل سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره
 تعورف او لا وبلا اجل يصح فيما تعورف كخف وطست وقهقهة
 وهو بيع لعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع
 عنه والمبيع هو العين لاعمله فلواتي بما صنعه غيره او بما صنعه
 هو قبل للعقد فاخذه صح * ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره

(وكذا المقايضة) فانها كالسلم في الوجهين اي اذا باع
 امة بغير من فهلك احدهما دون الاخر فتقابل اصح
 التقابل ولو تقابل ثم هلك احدهما بقي التقابل
 قوله وكذا الخ تقديره بقي تقابل المقايضة وصح
 تقابلهما في كلا الوجهين اما البقاء في صورة
 تقابلهما في على الهلاك او اما الصحة في صورة
 تقديم التقابل بخلاف الشراء بالثمن فيهما اي
 تأخره عنه بخلاف امة بائع تقابل
 في الوجهين يعني لو اشترى بطلت الاقالة ولو تقابل
 فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ايضا لان المقود عليه
 بعد موتها فالاقالة باطله وسيطل بموتها اهـ
 (وقالا المنكر) اي القول لان المنكر اهـ
 وهو الادعى المسلم اليه التأجيل قول المنكر اهـ
 (والاستصناع الخ) وهو ان يقول للصانع هذا
 كالخفاف مثلا اصنع لي من مالت خفا من هذا
 الجنبين بهذه الصفة كذا فان اجل فيه اجل
 معلوما كان حليا فتعبر بمرآة اهـ

(شئ) جمع شئنت وهو المتفرق اه في لانه مال متقوم لانه آله
 (يصح بيع الكلب) لانه مال متقوم فلا اشتباه فيه لانه
 للاصطاد ومنفعة به اما العلم فلا اشتباه فيه لانه
 نافع في الزراعة والصيد فيكون محلا للبيع ككونه
 منفعا به حقيقة وشرا فيكون مالا واصطاد فان كل كلب
 فلا يشك ان ينتفع به بغير الاصطاد لان كل كلب
 يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاغراب اه في
 حتى يتقد حصته (لانه مضطر الى اداء حصته
 فيكون الحاضر و ككسب بلا عن صاحبه لا متبرعا
 اذ لا يتبرع مع الضرورة كبيع الرهن يرجع بما
 اذ لا يتبرع مع الضرورة كبيع الرهن يرجع بما
 (فهو مانصفان) اي خمسة مثقال ذهب
 فلا رجحان لاحدهما على الاخر فاستويا اه في
 (وزن سبعة) لانه اضاف العقد اليهما فنصف
 الى الوزن في ذلك البلد الذي وقع العقد فيه لانه
 المعهود المتفاهم من كلام الناس ووزن السبعة
 لم يبق معهود ولا يفهم ذلك في عرفهم من اطلاق
 اللفظ اه في

فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم
 يتعارف كالنوب

(مسائل شئ)

يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت اولاً * والذي
 في البيع كالمسلم الا في الخمر والخنزير فانها في حقه كالخل
 والخنزير في حقه كالشاة ومن زوج مشريته قبل قبضها جاز فان
 وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شيئاً فغاب غيبة معروفة
 لا يباع في دين بائعه وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن
 انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين فللمعاصر
 دفع كل الثمن وقبض المبيع وجبسه اذا حضر الغائب حتى
 يتقد حصته وان اشترى بألف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان
 وان قال بألف من الذهب والفضة فن الذهب خمسة مثقال
 ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ومن قبض ويقابل
 جيد غير عالم به فأنفقه او هلك فهو قضاء وقال ابو يوسف يرد
 مثل الزيف ويقضى الجيد وان فرخ طير أو باض في ارض
 او تكس طي فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة
 للبعاف او دخل دار او درهم او سكرت فوقع على نوب فان

(فهو قضاء) اي عند ابي حنيفة ومحمد لان
 المقبوض من جنس حقه حتى لو تجوز به في
 الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه
 لكان استبدال الصراف وهو حرام فوقع به
 عند الاستيفاء وانما يفي حقه في الجودة ولا قيمة لها
 (او تكس طي) اي جعل له كلبا وماوى
 وفي بعض النسخ تكسر اي انكسرت رجله كذا في
 شرح الوفاية لان فرشته وقال صدر الشريعة
 تكس اي دخل في الكلب وهو مأواه وفي الصحاح
 الكلب بكسر الكاف مكان الطي في الشجر
 يكس فيه ويستر اه في

ما لا يصح تعلقه بالشروط وهو اربعة عشر شيئا
والصنف ثانيا صاحب الكذب المذكور
قتل عنها المصنف غير صاحب
نرون

الكلز اهل
الشرط الفاسد) وهو بسبعة وعشرون
ان قال افرضت لك هذه
بلافاة لا يبطل
عن باب

هذا الشرط وذلك لان الشروط القاسدة من
الرابوه مختص بالمادة المالية وهذه القواعد من
كلها ليست بمعارضه مالية فلا تؤثر فيها الشروط
القاسدة اهل
(والعق) بان قال اعققت
المبار ثلاثة ايام
(والا)

(ق) بان قال اعتقك على ان يكون لي
 الميار ثلاثة ايام اهو
 (والا ن) بان قال رهن عند عبد بشرط
 ان استخدمه اهو
 (والا بقاء) بان قال اوصيت ابنك على ان
 يتزوج ابنتي اهو
 (والوصية) بان قال وصيت لك ثلث مالي ان
 اجاز فلان اهو

(والشركة) بأن قال شاركك على أن تهدي إلى
كذا. اهـ
(والمضاربة) بأن قال ضاربك في ألف على
التصف في الربح أن شاء فلان اهـ
(والقضاء) بأن قال الخليفة وليك قضاء مكة
مثلا على أن لا تعزل أبدا اهـ
(والأمانة) بأن قال الخليفة وليك أمر الشام
مثلا على أن لا تزكب فهذا الشرط فاسد اهـ
(والصلح) بأن صالح ولي
على شيء بشرط
الصلح اهـ

اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد
الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو غسل النحل في ارضه
اونبت فيها شجر او اجتمع تراب هجران الماء ما لا يصح تعليقه
بالشرط ويطلبه الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمة
والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء من الدين وعزل
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف
وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد وما لا يطلبه الشرط
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
والعتق والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة
والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والكتابة واذن
العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة
وعقد الذمة وتعليق الرد بعب او بخيار شرط وعزل

القاضي

*** (كتاب الصرف) ***

هو بيع ثمن ثمن تجانسا او لا وشرط فيه التقابض قبل التفريق
وصح بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لا يبعه بجنسه
الا مساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم

ول عبد القائل
رضه او يمدى اليه شأ فان
ج والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من
الاسقاطات اه ق
(تجانباس)
اي اى النقدان بان باع احدهما بحبس
الاخر كالذهب بالذهب والنقصة بالنقصة او لا
اي اولم يتجانبسا كذهب بنقصة او نقصة بذهب اه ق

(فقد بيع الثوب) وبقي الصرف على حاله لو قبضه
منه بتم العقد الأول لان القبض المعين واجب
فبدل الصرف والاستبدال يقوت القبض
المعين اهـ (فهو عن الطوق) فقبضه في المجلس
لان حصة الطوق بحسب
اهـ (لان الاجل في الصرف
باطل وفي بيع الجارية جاز واطاها زهبا ياتره
على وجه الجواز اهـ وبطل فيما لم يقبض وانما
صح فيما قبض قط) وبطل لما بقي مابق
لم يتعد الفساد الى ما بقي اهـ
لم يتعد الاقتراق قبل القبض في الاناء اهـ
يبطل بالاقتراق لان الشركة عيب في الاناء اهـ
(اورده) لان الشركة ليست بعيب فيها لانها
(بلا خيار) لان الشركة اذا استحق بعد قبضها
لا تنقص بالتبعض هذا اذا استحق بعد قبضها
فاما اذا استحق قبله فله الخيار لتعريف الصفقة
عليه قبل التمام اهـ

التساوي قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف
قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها ففسد
بيع الثوب * ولو اشترى امة تساوي ألفاً مع طوق قيمته ألف
بألفين ونقد ألفاً فهو عن الطوق * ولو اشترى بألفين ألفاً نقداً
وألفاً نسيئة فالنقد عن الطوق وان اشترى سيفاً حلته
خسرون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية وان لم يمين
او قال هي من ثمنها وان تفرق قبل القبض صح في السيف دونها
ان تخلص بلا ضرر ولا بطل فيهما * وان باع اناء فضة وقبض
بعض ثمنه واقترق فصح فيما قبض فقط والاناء مشترك بينهما
وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته وورده ولو استحق
بعض قطعة نقرة اشترى ما اخذ الباقي بحصته بلا خيار * وصح
بيع درهمين ودينارين بدينارين ودرهم * وبيع كرتين بدينارين
بكرى بركرتين بدينارين وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم
ودينارين بدينارين وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين
ودرهم غلة وبيع دینار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان
كان دفع الدينار ويتقاصن العشرة بالعشرة * وما غلبه الفضة
والذهب فضة وذهب حكماً فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع

(بدرهمين صحيحين) بان يجعل كل جنس
مقابلاً لجنس آخر بنصفه فصح العقد وليس فيه
تغير اصل التصرف بل وصفه اذ موجه بثوب
الملك في الكل بمقابلته الكل وهو حاصل بهذا
الوجه اهـ (ودرهم غلة) الغلة ما ردت به ثوب المال وبأخذ
(درهم غلة) الغلة ما ردت به ثوب المال وبأخذ
(وتقاصن) اذ صار لكل واحد منهما على
الاخر عشرة دراهم فتقاصن العشرة بالعشرة
اهـ

(الامساو باوزنا) لان التقود لا تخلو عن قليل
 الغش عادة فيكون الحكم للغالب اهـ في
 (يشترط التقاض في المجلس) لوجود القضة
 من الجانبين ومن شرط القبض في القضة اعتبار
 في الخامس اعدم عيمه اهـ لان الغش فيها
 (بما يروج منه وزنا الخ) لان الغش فيها
 لانص عليه العادة وهذا لانهم لا كانوا
 فيهما الغش اذا كانت زوج بالفلوس فيعتبر فيها عدلان
 الناس حتى اذا كانت زوج بالفلوس فان كان زوج
 كل واحد منهما اهـ (يتعين بالتعيين)
 في جميع يومئذ توجه الكساد ان تترد المعاملة بها
 المتعاقدين وان كان زوج في بعض البلاد لا يبطل
 البيع لكنه يغيب اذا لم يزوج في بلاد المتعاقدين
 فيعتبر الباقي ان شاء اخذته وان شاء اخذت قضيته
 اهـ في

بعضه بعض الامساو باوزنا ولا استقراره الا وزنا * وما غلب
 عليه الغش منهما فهو في حكم العروض فيه به بالخالص على
 وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجنسه متفاضلا بشرط
 التقاض في المجلس * ويصح التبايع والاستقراض بما يروج
 منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا *
 ولو اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته يوم
 البيع عند ابى يوسف وبه يفتى واخر ما تعومل به عند محمد *
 وما لا يروج منه يتعين بالتعيين والمتساوى الغش كغلو به
 في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغلبه
 * ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم تتعين فان كسدت
 فاختلاف كما في كساد المغشوش * ولو استقرضها فكسدت
 بردها مثلها وعند ابى يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم
 الكساد ولا يجوز البيع بغير الناقصة ما لم تتعين * ومن اشترى
 بنصف درهم فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع
 وعليه ما يباع بنصف درهم او دائق او قيراط منها * ولو دفع الى
 صير في درهم او قال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الا حبة
 فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كثر اعطي

(يوم الكساد) وفي الخلاصة رجل
 تزوج امرأته على ألف درهم فكسدت الدراهم يوم
 وصارت التقود غفيرا يجب قيمة تلك الدراهم وفي
 كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد لادان
 الاشياء الغرض من دار الحرب وفي اعطاء الزيف لادان
 الاسير من دار الحرب وفي اعطاء الزيف لادان
 (او قيراط منها) اهـ باقاني
 ما يبيع وما يبيع بنصف درهم وغيره من الفلوس
 معلوم عند الناس فصار كأنه صرح بقدر
 (فسد البيع في الكل) اي عند ابى حنيفة لان
 معناه اعطى نصفه ففقدت تساوى نصف درهم
 الإحبة ففقدت نصفه ففقدت تساوى نصف درهم
 متفاضلا وزنا الحبة وهذا التقاض يسري الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

هـى لغة الضم مطلقا قال الله
 تعالى وكملها ذكر باى ضمها الى نفسه والاصل
 في مشروعيها قوله تعالى ولن ياب بها به جل بعير
 وانا به زعيم اهـ ق
 (عن يملك التبرع) تصح من العبد
 (او عشره) كذا في الخلاصة لان النفس اهـ ق
 لا تجزأ فكان ذكر بعض اشياءها كذكر كلها

كتاب الكفالة
 (كتاب الكفالة) هـى لغة الضم مطلقا قال الله
 تعالى وكملها ذكر باى ضمها الى نفسه والاصل
 في مشروعيها قوله تعالى ولن ياب بها به جل بعير
 وانا به زعيم اهـ ق
 (عن يملك التبرع) تصح من العبد
 (او عشره) كذا في الخلاصة لان النفس اهـ ق
 لا تجزأ فكان ذكر بعض اشياءها كذكر كلها

صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس
 ونصفها الاحبة صح في الكل والنصف الاحبة بمثله والفلوس
 بالباقي

(كتاب الكفالة) *

هـى ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ولا تصح
 الا من يملك التبرع وهى ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد
 بكفلة بنفسه او برقبته ونحوهما بما يعبر به عن البدن او بجزء
 شائع منه كنصفه او عشره او بضمته او هو على او هو الى او انا
 زعيم او قبيل به لا بأنا ضمن لمعرفته وصح اخذ كفيلين واكثر
 ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم
 يحضره حبس وان عين وقت تسليمه زمه ذلك فيه اذا طلبه
 فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله
 الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به * وتبطل بموت الكفيل والمكفول به
 ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه
 الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته
 اليك فانا بريء وتسليم وكيل الكفيل ورسوله وتسليم

بغيرهما عن البدن حتى لا تصح
 اليها فتعقد اهـ ق
 (فان لم يحضره حبس) الى ان يظهر القاضى
 تعذر احضاره بدلالة الحال او بشهود ذلك فيخرج
 من الحبس ويظهر الى وقت القدرة كالاصل
 بالدين واذا خرج لا يجوز له ان يشهد ذلك فيخرج
 فلا زمه ولا ينعى من اشغاله اهـ ق
 (اذا طلبه) اى في ذلك الوقت ووفاء بما اتزمه فان
 احضره والا حبسه الحاكم لا امتناعه عن ايقاف
 من مستحق ولكن لا يجبره اول مرة
 اعلم ما درى بماذا يدعي اهـ ق

(لا يطالب به) لجزءه عن احضاره كالون الا انه
 في الموت ينط الكفالة اصله بالدين بالجزء هنا
 لاحتمال القدرة بالعالم بمكانه ولو اراد المكفول به
 ولحق يداد الحرب ان علم القاضى انه يمكنه دخول
 دار الحرب واحضاره فهو كالغيبه المجهولة ولا ينط الكفالة
 كان لا يمكنه فكما غيبه المجهولة ولا ينط الكفالة
 لانه مطالب بالتوبة والرجوع بمجرع كذا في الخلاصة
 احضاره بعد رده كالغيبه المجهولة ولا ينط الكفالة
 (وتبطل بموت الكفيل) كذا في الخلاصة
 عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته
 لم يكفوا له بشئ وانما يكفونه فيما له لا فيما عليه
 ولا ينط الكفالة باعتبار ركنه لا امتناع استيفاء
 النفس من المال اهـ ق

(وجوب المال حالا) كذا في الهداية وهذا هو
 المال الذي فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه
 المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره فاضحان
 اهق (واصيله) لانه موجب الكفالة اذ هي تنبئ عن
 الضم وذلك يقتضي بقاء الاول اهق (كفالة) لان العبرة للمعاني لا للالفاظ والباني
 (له مطالبة الاخر) بخلاف الفصيح اذا اختار
 المالك تضمين احد الفاصلين ليس له مطالبة الاخر
 لانه لما اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له
 ان يملكها الاخر اهق (والاصل في اقراره) فلا يصدق في اقراره على
 الكفيل باكثر لان اقراره على الغير ولا ولاية عليه
 اهق (وان حبس فله حبسه) لانه لحقه ما لحقه من
 جهته فيعامل بمثله اذا لم يكن على الكفيل دين
 مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمة
 الاصيل اذا ازم ولا الحبس اذا حبس ولا الرجوع
 ان اذى اهق

٢٢١

نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرّد الشرط كهبوب الرياح
 ومحجي المطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح الكفالة
 ويجب المال حالا وللطالب مطالبة اى شاء من كفيله واصيله
 الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط
 عدم براءة المحيل كفالة * ولو طالب احدهما له مطالبة الاخر
 فان كفّل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه وان لم يبرهن صدق
 الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصل في اقراره باكثر
 على نفسه خاصة فان كفّل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى
 عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفّل بامر رجوع ولا يطلبه
 قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ
 الكفيل باداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او آخر عنه
 برئ الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او تأخر عنه لا يبرأ
 الاصيل ولا يتأخر عنه فان كفّل بالدين الحال مؤجلا الى وقت
 يتأجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة
 برئ او رجع بها فقط ان كفّل بامرته وان صالح عن الالف بحبس
 آخر رجع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة برئ هودون
 الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال

٥٦

(باداء الاصيل) لانه يبرأ بالاداء وبرائة فوجب
 برائة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحة وانما
 عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبقى المطالبة
 بدون الدين اهق (او اخر عنه) لانه لا يبرأ الا بالاداء وبرائة فوجب
 وهي تسع للدين فتسقط بسقوطه وتأخر تأخر
 بخلاف ما اذا كفّل بامرته دون الكفيل لان الكفالة
 حيث يبرأ الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة
 حيث صارت عبارة عن الحوالة انما هي بالدين

فيه صارت عبارة عن الحوالة انما هي بالدين
 اريد به الجاز سقطت الحقيقة فصار الكفيل محالا
 عليه وبرائة الاصيل لان الدين لا يوجب رائة اهق
 (يتأجل عن الاصيل) لان الدين لا يوجب رائة اهق
 حال وجود الكفالة فصار الاجل داخلا في عقد
 الكفالة ولو ابرأ الطالب الكفيل قطري وان لم يقبل
 كالموجب الدين له وان صدق عليه بشرط القبول
 الدين فغير من عليه الدين
 اذا سلط عليه اهق

(وكذا) أي وكذا يرجع الكفيل على أصيله في قول
الطالب للكفيل برئت عند أبي يوسف
لأن هذا أقدم من الطالب بالقض من الكفيل
لأن البراءة التي لا تكون إلا بالإفاد منه
ولأنها وهالي الطالب لا تكون إلا بالإفاد منه
وأشبهها وهالي الطالب لا يكون إلا بالإفاد منه
فصار كانه قال دفعت إلى أوقففت منك فبرأ
فبرج الكفيل على أصيله ولا يرجع الطالب
على واحد منهما لأقراره بالاستيفاء من الكفيل
أهـ ق (ولابد الامانات) فأنما غير مضمونة ومن شرط
جواز الكفالة تكون المضمونة مضمونة
الأصل بحيث يجبر على تسلمه أهـ ق
(كلوديعة) أي (وفي العجاجة) أي إذا أخذ المغير من المستقر كفيلا
بالإدب بصره وإذا رد يرجع عليه بأجر التل بعمله
أهـ ق (خلافا لها) فأنه يجوز لأن الدين كان ثابثا
في حياته فلا يسقط إلا بالإفاد والإبراء أهـ ق
(جواز اتفاقه) لأن ذلك وصيه في الحقيقة ولهذا
يصح وإن لم يسم المكفولة أهـ ق

رجع على أصيله وكذا في برئت عند أبي يوسف خلافا لمحمد
وفي أبرأتك لا يرجع وإن كان الطالب حاضرا يرجع إليه
في البيان في الكل ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
كسائر البراءات واختار الصحة ولا تجوز الكفالة بما تعذر
استيفاءه من الكفيل كالحقوق والقصاص ولا بالأعيان
المضمونة بغيرها كالبيع والمرهون ولا بالامانات كلوديعة
والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير
صحح كبديل الكتابة حر كفل به أو عبد وكذا بدل السعاية عند
الامام ولا بالجل على دابة معينة أو بخدمة عبد معين بخلاف
غير المعين ولا عن ميت مفلس خلافا لهما ولا بلاقبول الطالب
في المجلس وقال أبو يوسف تجوز مع غيبته إذا بلغه فأجاز فإن
قال المريض لو أرتة تكفل عني بما على فتكفل مع غيبة الغرماء
أجاز اتفاقا ولو قال لا جنبي اختلف فيه المشايخ وتجوز
بالأعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء
والمقبوض والمبيع فاسد لو تبسمل المبيع إلى المشتري والمرهون
إلى الراهن والمستأجر إلى المستأجر وبالتمن لا

(فصل)

(وتجوز بالأعيان المضمونة) الكفالة بالأعيان ثلاثة
أنواع أحدها الكفالة بعين هي أمانة غير واجبة
التسليم كلوديعة ومال المضاربة والشركة وهي
لا تصح أصلا والثاني الكفالة بعين هي أمانة غير واجبة
التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
واجبة التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
وكذا العين المضمونة بغيرها كالبيع قبل القبض
بالتن وكذا من المضمون بالدين والجواب في الكل
واحد وهو أنه تصح الكفالة بتسليم العين في
العين المضمونة بنفسها كالمقبوض على التسليم
فاسدا والمقبوض على التسليم فاسدا ولا يصح
بالتن ولا يصح الكفالة بتسليم العين في
واجبة التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
بالتن ولا يصح الكفالة بتسليم العين في
العين المضمونة بنفسها كالمقبوض على التسليم
فاسدا والمقبوض على التسليم فاسدا ولا يصح
بالتن ولا يصح الكفالة بتسليم العين في
واجبة التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر

(لا يسترد منه) اي لا يسترد المطلوب ذلك المال
 من الكفيل لان ذلك صار خاتما للقاضي اه ق
 (خلافا لهما) ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند
 ابي حنيفة وقالاه ولا يرده على الذي قضا
 وهو رواه عنه وعن انه يتصدق به ولهما انه ربح
 في ملكه على الوجه الذي بيناه فيسئل له اه ق
 (لا يقبل) اي برهانه لانه كفل مالا يجب في المستقبل
 بالتقضاء او بآي سبب كان لا يجوز اه ق
 وعليهما) اي على ذلك وعلى الذي احضروا قام
 بالتقضاء اه ق
 (عليهما) لان اقدامه على الضمان اقرار منه بان
 عليه اليه انه كفيله اه ق
 (بعد ذلك) لان اقدمه وقت البيع فلا تصح دعواه
 البائع لاحق له فيه وقت البيع اه ق
 بعد ذلك اه ق
 (باطل) لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما
 فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه اه ق
 (صحيح) اما ضمان الدرك فبما ينز الا اتفاق واما ضمان
 الخراج فهو دين واجب بحسب به وينبغي وجوب
 الزكاة واما ضمان القسمة فقد وجب خطا لهما لانه اه ق

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب
 لا يسترد منه وما ربح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى
 المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبتر خلافا لهما
 ولو امر الاصيل بكفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل
 والربح عليه ومن كفل لا يخرج بما ذاب له على غريمه او بما قضى
 له به عليه فقاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على
 الغريم ألفا لا يقبل ولو برهن ان له على زيد ألفا وهذا كفيله
 بامره قضى به عليهما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط
 وضمن الدرك للمشتري عند البيع تسليم يطل دعوى الضامن
 المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شهادته وختم على صك كتب
 فيه باع ملكه او بيعا با بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين
 وضمن الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب
 الثمن لرب المال وضمن احد الشريكين حصة شريكه من ثمن
 ما باعاه صفقة واحدة وصح لو بصفتين وضمن الدرك والخراج
 والقسمة صحيح وكذا ضمان النوائب سواء كانت بحق ككسرى
 التمر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات وضمن العهدة باطل
 وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما ولو قال الكفيل ضمنته

(كجبايات) في زمانها والكفالة بالاولى صحيحة
 اتفاقا وفي الثانية خلاف والفقوى على الصحة
 فانها لا كالأدلة الرجوع على مالك الأرض اه ق
 (وكذا ضمان الخلاص) ضمان الخلاص باطل
 عند ابي حنيفة لان الخلاص عند غنائه مخلص
 المبيع من المستحق وتسليمه الى المشتري وهذا
 باطل لانه غير قادر عليه اه ق
 (خلافا لهما) لان مضمناه عند غنائه ضمان الثمن ان
 يتر عن تسليم العين فيكون كالدرك اه ق

(ان استحق الخ) لانه بمجرد الاستحقاق لا ينقض البيع على ظاهر الرواية مالم يقض له بالثمن على البائع فليجيب على الاصيل رد الثمن فلا يجيب على الكفيل وعن ابى يوسف انه يبطل البيع بالاشتقاق فعلى فليجيب من نصيبه من الدين

بالاشتقاق (ما) اي دين على رجلين من ثمن متاع اه (دين عليهما) لانه محتسب من نصيبه من الدين (لا يرجع به) لان كل واحد في النصف اه ق (الاذا زاد على النصف) كفيل فيما يوزيه بنصف ما عليه اصل وفي النصف كفيل لامعارضته بينه وبين ما عليه ما عليه اصالة لانه لا معارضة الاول دين ومطالبة الثاني بطريق الكفالة لان الاول دين ومطالبة الثاني مطالبة فقط اه ق (رجع كل على الآخر الخ) هذا استحسن والقاس انه لا يجوز لان فيه كفالة الكتاب ببدل الكتاب وكل واحد باقراده ما طل ففقد الاجتماع اولى فصار كما اذا كانت كلانها ما يعقد بين ووجه الاستحسن ان تصرفي الانسان يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على واحد في حق المولى وفي حق نفسه وعنق الآخر معق باذاته اه ق

الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يأخذ ضامن الدرء ان استحق المبيع مالم يقض بثمنه على بائعه

* (باب كفالة الرجلين والعبدین) *

دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما اذاه احد هما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما اذاه رجوع بنصفه على شريكه او بكله على الاصيل لو بامر به وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكله ولو فسخت المفاوضة فرب الدين اخذ من شاء من شريكها بكل دينه وما اذاه احدهما لا يرجع به على الآخر مالم يزد على النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل منهما عن صاحبه رجوع كل على الآخر بنصف ما اذى وان اعنت السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصه الآخر منه اصالة او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما اذى عن صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجيب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه

(ولدان يأخذ الخ) يعني السيدان ياخذ حصه من لم يعتق ان شاء المعتق لانه كفيل عن صاحبه والاخر لانه اصل اه ق (كفالة مطلقة) قيديا المطلقة لانه لو كفل بدين موجب لا يطالب قبل حلول الاجل اه ق

(على الآخر) لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لاستحالة ان يجب لاحدهما دين على غير مديون لانه لو كان مديونا ما ذرنا البطلث (باب الحوالة) وفي الشرع هي قتل الدين الخ والتقل بالدين لانها قتل شرعي في الدين وانما خصت بظهور اثره في المطالبة فالتقل الشرعي كما ان البيع الشرعي يجوز ان يوزن في قتل الملك الذي هو البيع وتبعه قتل العين الذي هو المودعة) يعني اذا اودع رجلا ونصح بالدرهم واحل بها عليه آخر فهو جائز رجلا انفسا درهم واحل بها عليه آخر فهو جائز اهـ

٢٢٥

ولو ادعى رقبة عبد فقتل به رجل فمات العبد فبرهن المدعي انه له يضمن الكفيل قيمته * ولو كفل سيد عن عبده بامرء او عبد غير مديون عن سيده فعتق فاي ادى لا يرجع على الآخر

(باب الحوالة) *

هي قتل الدين من ذمة الى ذمة * ونصح في الدين لافي العين برضى المحتال والمحتال عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو بموت المحتال عليه مفلسا او انكاره الحوالة وحلفه ولا يئنه عليها وعندهما بتقليس القاضي اياه ايضا ونصح بالدرهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بهلاكها وبالمقصوبة ولا يبرأ بهلاكها * واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يبطل المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعدم موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة بأخذه ما على المحتال عليه او عنده * واذا طالب المحتال عليه المحيل بمثل ما حال به فقال

٥٧

(بتقليس القاضي اياه) اي حكم بالقبول قبل موبة بعد ما جسيه لانه عز عن الاخذ منه بتقليس الحاكم اهـ

(ولا يبرأ بهلاكها) اي لا يبرأ الغاصب بهلاكه خلف وهو الضمان وان خلف يقوم مقام الاصل واستحق الغصب بطلت الحوالة لان الغاصب وصل الى مال كفهو بوجب برأه الغاصب من الضمان اهـ

(لا يبطل المحيل الخ) يعني لا يأخذ المحيل من المحتال عليه لتعلق حق المحتال بغيره من المحتال عليه الى المحيل ضمن لانه لا يملك ما يتعلق به حق المحتال اهـ

المختال يدعى عليه دين وهو القبول قول الجبل لان
لا يكون الاقرب للاجته والقبول قول الجبل لان
لا يكون الاقرب من الجبل بالحوالة
لأنه يدعى عليه دين المختال
والوصاية

لأن لفظ الحوالة يستعمل
في القصة لبيان مختلفه
من واحد أصله
من الألف

(كتاب القضاء) هو في القضاء
 قال ابن قتيبة كلها تعود الى معنى واحد
 النظم والقراء من الامر وفي الشرح الازام
 وفصل الخصومات وقطع المنازعات وهو فرض
 كفاية الاجماع فان لم يصل القضاء الا واحد فعين
 عليه كما قال المصنف اهـ
 (ويصح تقليده بالاجماع) وقيل لا يصح فتاؤه اصلا
 لانه لا يأتى على نفسه لفظة وهو قول الائمة
 الثلاثة وينبغي ان يقتضى به خصوصاً في هذا
 الزمان وفي خلاصة الفتاوى اخلافت الروايات
 في تقليد القاصق القضاء والاصح انه يصح
 لا يغزل في ظاهر الرواية وعليه ما اخذنا اهـ

(ووجوب الفقه) اى الطرق التى يستنبط الفقه
 منها والاصول التى ينبى عليها اه فى
 (وكره التقليد) خاف المخ (كلا يصير الدخول
 فيه شرطا لمباشرة الصيغ وقيل يكبر الدخول
 فيه مختارا لقوله عليه السلام من اتى بالقضاء
 فمكناذ مخ فخصه بغير سكنى الى القضاء ثلاث
 فاكما خفيه رحمه الله دعى الى القضاء ثلاث
 فاكما خفيه رحمه الله دعى الى القضاء ثلاث

أحلت بدينى عليك لا تقبل بلا حجة * ولو طالب الخيل
 المحتال بما حال فقال أحلتنى بدينى عليك لا يقبل بلا حجة *
 ونكره السفهجة وهى الأقراض لسقوط خطر الطريق

*** (کتاب القضاء) ***

القضاء بالحق من اقوى الفرق **انص** واقتل العبادات * واهله
من هو اهل الشهادة * وشرط اهليته شرط اهليتها والفاسق
اهل له ولا يصح تقليده ويجب ان لا يقبل كما يصح قبول شهادته
ويجب ان لا تقبل * ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينزل
في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا * ولو اخذ القضاء بالرشوة
لا يصير قاضيا * والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا * ولا ينبغي
ان يكون القاضي قضا غليظ جبار اعنيدا وينبغي ان يكون
موتوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه
بالسنة والا تارو وجوه الفقه * وكذا المفتي والاجتهاد شرط
الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدار والاولى * وكره
التقليد لمن خاف الحيف والعجز عن القيام به ولا بأس به لمن شق
من نفسه بأداء فرضه * ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب
القضاء ولا يسأله * ويجوز تقاده من السلطان الجائر ومن

ويفتد بغيره من الناس
 من مرة ثلاثين سوطا
 لو تقلدت لفتحة الناس
 لو امرت ان اقطع
 اليه شبه الغضب فقال اقدر عليه فكأ في بك فاضيا
 ولم ينظر اليه بعد وهذا يدل على
 وكس رأسه وكراهة الدخول فيه وهو يقول البعض والجميع
 ان الدخول في القضاة رخصة طمعا في اقامة
 العدل اه في

وهي الخرائط) جميع خريطة وهي الكتيب
 (السجلات) جميع سجل يكسر المسكن والمبني
 وتشد يد اللام وهو الصلح قال الله تعالى
 السجل للكتاب ومنه اسجل القاضي ونسجيلة
 اهق (وغريهما) اي غير السجلات والمحاضر مثل
 وتقرر ان تصب الاوصياء والتمين في الاوقاف
 اهق

اهق (وتنظر) اي الجدي في حال المحبوسين في سجن
 نصب القاضي في بيعت القاضي فقه يجيبهم في السجن
 ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم
 ومن حبسهم اهق

اهل البقي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقلد
 بسأل ديوان قاض قبله وهي الخرائط التي فيها السجلات
 والمحاضر وغيرهما ويبحث امينين يقبضانها بحضرة المعزول
 او امينه ويسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة
 على حدة وتطر في حال المحبوسين فن أقر بحق او قامت عليه
 به بينة أزمه * ولا يعمل بقول المعزول ولا ينادى عليه ثم
 يحلئ نسيله بعدما استظهر في امره * ويعمل في الودائع
 وغلات الموقوف بالبينه او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول
 الا اذا أقر ذو اليد بالتسلم منه * ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا
 في المسجد والجامع اولى * ولو جلس في داره واذن في الدخول
 فلا بأس به * ولا يقبل هدية الامن قريبه او ممن جرت عادته
 بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة *
 ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر
 * ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ مترجا وكاتب عدلا *
 ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا ييسر أحدهما
 ولا ييسر اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يضحك اليه ولا يمزح
 معه ولا يلقنه حخته * ويكره تلقيته الشاهد بقوله أنشهد بكذا

فلا بأس به) لان الحكم عبادة فلا يختص بكان
 ولا يمنع احدا من الدخول فيه ولا بأس ان
 ولا يجلس وحده لانه لو ثبت التهمة الا اذا كان
 عالما بالقضاء وسعد عنه الاعوان لانه اذا كان
 وسحب ان يحضر مجلسه جاعته من الفقهاء
 ويشاورهم اهق (ويسوي بين الخصمين) قوله عليه السلام اذا
 ابني احداكم بالقضاء فليست بنسب اليه
 والاشارة والاب والابن والخلفة والرعي
 والصغير والاب والحر والعبد والامان
 والدمى والشريف والحر والعبد والامان
 اهق (جلوسا) اي بين يديه غنم من يمينه ولا ينفق
 ولا يجلس ويكون بينهما قدر ذراعين ولا ينفق
 احدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب
 الايسر لان جانب اليمن افضل اهق

(في غير موضع التهمة) اي فبالاستقدي يقينه
 زيادة علم كما اذا ترك لفظ الشهادة لان مجلس
 للقاضي هيبة فكان يقينه اجبااء لحقوق
 المسكين اهق
 (ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه) لما فيه من
 التهمة ولا يأس بذلك في غير مجلس القضاء
 وروى الحسن عن ابي حنيفة قال يكره له ان
 له ذلك وانما يبيع ويشتري عن بيع اهق
 وان علم انه يحاييه لثمنه القضاء فانه يكره له ان
 يبيع ويشتري منه كذا في المحيط اهق
 (ولا يمارج) اي مطلقا معهما اومع احدهما
 اومع غيرهما في مجلس الحكم ولا يأس به في غيره
 بدون اكلار اهق

واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة * ولا يبيع
 ولا يشتري في مجلسه ولا يمارج فان عرض له هم او نعام
 او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء * واذا
 تقدم اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكنت
 واذا تكلم احدهما سكنت الآخر

(فصل)

واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار
 لا يحبس الا اذا امره بالاداء فأبى * وان ثبت بالبينة حبسه
 قبل الامر بالدفع وقيل لا * فان ادعى الفقر حبسه في كل
 مالزمه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزامه كالمهر المعجل
 والكفالة لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا *
 ويحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهره هو
 الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله
 الا ان برهن خصمه على يساره فيؤبد حبسه * ولا تسمع البينة
 على اعساره قبل حبسه وعليه عامة المشايخ * ويحبس الرجل
 لنفقة زوجته * لا والد في دين ولده الا ان ابى من الاتفاق عليه
 * ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه

(كف عن القضاء) لقوله عليه السلام لا يقضي
 القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو مشبعان
 ولانه يحتاج الى التفكير وهذه الاعراض تمنع
 صحة التفكير فقتل بالقضاء ويكره له صوم التطوع
 يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ولا يعيب
 نفسه بطول الجلوس لانه ربما خجل ويقلد
 طرفي التبار واذا طمع في رضى الخصم في ردها
 مرة او مرتين لم يطمع انفذ القضاء بينهما لعدم
 بصططوا وان لم يطمع انفذ القضاء بينهما لعدم
 الموجب للتأخير لانه اذا حصل المال في يده ثبت
 غناؤه واقدامه على التزامه باختياره دليل
 الذي يحبس فيه غير مقدر حتى يحبس في الدرهم
 وما دونه اهق
 (ويحبسه مدة يغلب الخ) وذلك يختلف
 فلا معنى لتقديره وما جاز فيه من التقدير شهرين
 او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة او شهر اتفاق
 وليس بتقدير حتما اهق

والاخرج (تلاجلان كالمو من مضا
 مخوفا ولا يخرج لجمعة ولا لجمعة ولو اعطى
 سفيلا ولا لملون قريب الا اذا لم يجد من يجبه
 ولا يمنع قريبه وجيرانه من الدخول عليه ولكن
 لا يمكن من الكسب طويلا (لا يمكن من الكسب طويلا)
 لم تذكر في الكسب الخ) اعلم ان هذه المسألة
 ووقفت الله بفضلها ان ظفرت بها في كتاب
 الجرم من الهداية وكذا قوله ويمكن الخ والمخوف
 لا يمكن من الكسب طويلا (لا يمكن من الكسب طويلا)
 لم تذكر في الكسب طويلا (لا يمكن من الكسب طويلا)
 لم تذكر في الكسب طويلا (لا يمكن من الكسب طويلا)

والاخرج * ولا يمكن المخترف من اشتغاله فيه هو الصحيح *
 ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة * واذا تمت المدة
 ولم يظهر له مال خلى سبيله * ولا يحول بينه وبين غرمائه بل
 يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر وياخذون فضل
 كسبه يقسم بينهم بالخصص * والملازمة ان يدوروا معه
 حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب * ولو كان الدين
 لرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها وقال اذا
 افلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه الا ان يرهقوا ان له
 ملا

(فصل)

اذا شهدوا عند القاضى على خصم حاضر حكم بها وكتب
 بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب
 بها الحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضى * والكتاب
 الحكمى وهو نقل الشهادة فى الحقيقة * ويقبل فى كل ما لا يسقط
 بالمشبهة كالدين والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة
 والمضاربة المجهودتين وعن محمد قبوله فى كل ما ينقل
 وعليه المتأخرون وبه يفتى * ولا بد ان يكون الى معلوم بان

(جست دار) ولا يجسوه فى موضع لانه جيس
 فاختار الطالب المجلس والطالب الملازمة
 لا اختيار الطالب لانه يبلغ فى حصول المقصود
 يدخل عليه بالملازمة ضررين فيثبت بحسبه
 دفع الضرر عنه (الزلة مالا) لان القضاء بالافلاس عندهم
 يصح قنبت العسرة وينتفىق القضاء بالافلاس لان
 وعند ابى حنيفة لا ينتفىق القضاء بالافلاس لان
 وعند ابى حنيفة لا ينتفىق القضاء بالافلاس لان
 وعند ابى حنيفة لا ينتفىق القضاء بالافلاس لان

وقوف الدافع لا لا يطال الحق فى الملازمة اهـ
 فيصل للدفع لا لا يطال الحق فى الملازمة اهـ
 فيصد الامانة والمضاربة
 كل الجرمين (الجرمين) فبصد الامانة والمضاربة
 بالجمودتين تكون بمنزلة الدين ادلوا يمكن
 بالجمودتين لصارت من جملة الاعيان النقولة
 ولا يقبل كل القاضى فيها اهـ

(من قضاة المسلمين) لان غيره صار تبعاله وهو
معروف ولومات القاضي الكتاب بعد ما تم
الكتاب لا يسطل في ظاهر الرواية ويصحح ٢٣٠

المكتوب اليه لانه وجب عليه القضاء بالقرأة
فلا يسطل الحكم بالاتباع اهق
الشهادة قبل الحكم بالاتباع اهق
(وليس انظر كالعيان) كان يقول فيه مثل ما قاله
ابن ابي القاضى بالقضاء وعان ما فيه قال جميع ذلك
ولما اتى بالقضاء وعان ما فيه قال جميع ذلك
ليس بشرط تبطل على الناس اهق
ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة اهق
انه ينفذ الكتاب بعد موت العدالة اهق
(بل ينفذ على وارثه) لقيامه مقامه ولا يقبل
كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص
لان فيه شبهة البديلة فصار كالتشهادة على
الشهادة اهق
(جازله الخ) لان علمه كالتشهادة من قبل
اولى لان اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسمع
والحاصل بالشهادة غلبة الظن والاجماع على
ان قوله على الاثر لا مقبول فيما ليس خصمانه
اهق

يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من
يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماءهم داخله
ويحتمه بحضورهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما اتى بالقضاء
واختار السر خفى قوله وليس الخبر كالعيان * واذا وصل
الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم
وبشهادة رجلين او رجل واحد وان كان كتاب فلان القاضي
قرأه علينا وختمه وسله اليه في مجلس حكمه وعند ابى يوسف
انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا
فتحه وقراه على الخصم واقره بما فيه * ويطل الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه
الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين * لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه * واذا علم القاضي
بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان
يقضى به

(فصل)

(في غير حد وقود) لان شهادتها لا تقبل فيهما
فلا يصح قضاءها فيه ما وفي شرح الجامع الكبير
لوقضى القاضي في الحدود وليس لقدره ابطاله لانه
وامر آذين نفذ قضاءه فان سرجا اجاز شهادته
النساء في الحدود اهـ
(فتا به لا ينزل اهـ)
القاضي لا ينزل الخ) واذما عزل السلطان
وموت والقاضي اذا قال عزت نفسي او عزت
الوكالة والسلطان لا يقبل لا ينزل القاضي
نفسى ومع السلطان لا يقبل لا ينزل القاضي
بدون سماع السلطان لا يقبل لا ينزل القاضي
عزل نفسه اهـ
(كفى الوكالة) يعنى الوكيل بالبيع والشراء اذا
(كفى غيره فاشترى) يعنى الوكيل بحضرة او بغيبته
وكل غيره جاز لان المقصود حضوره وقد حصل كذا
فاجاز جاز لان المقصود حضوره وقد حصل كذا
في الهداية اهـ

ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود ولا يستخلف قاض الا ان
يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذما استخلف
المفوض اليه فتا به لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
الاصيل * وغير المفوض ان قضى نائبه بحضرة او بغيبته
فا جازه جاز كفى الوكالة * واذما رفع الى القاضي حكم قاض
آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول امضاءه ان لم يخالف
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع * وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء بحل او حرمة
ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين
وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور * فلما قامت بينة زور انه
تروجها وحكم به حل لها تمكنه خلافا لهما وفي الاملاك
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهده فيه بخلاف
رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى وعند الامام ينفذ
لونه ناسيا وفي العمر روايتان * ولا يقضى على غائب الاجمعة
نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصى نصبه القاضي او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح * ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب

(او الاجماع) اي اذا قضى القاضي ورفض حكمه
الى قاض اخر يجب عليه امضاءه الا ان يكون
مخالفا له كتابا كالمقضاء بحل منزلة النسيئة
عامدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بذکر اسم الله عليه وذكر في اصول الفقه ان العلماء
اختلفوا في ان الاجماع هل ينفي اتفاق الكل في الهداية
المجتهدين اولاد من اتفاق الاكثر اهـ
اختار ان اتفاق الاكثر كالسك والطلاق والبيع
الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب اصول
الفقه مجموع هذه المسألة اهـ
السبب معين) كالسك والطلاق والبيع
والسراة والافالة والاراد بالبيع اهـ
(لا ينفذ باطنا اتفاقا) قال في الهداية وعندهما
لا ينفذ في الوجهين لانه قضاء بما هو خطا عنده
وعليه الفتوى ثم المجتهدين ان لا يكون مخالفا
لما ذكرناه اي من الكتاب او السنة المشهورة
او الاجماع اهـ

(قبل حكمه) لان حكمه موقوف على رضاهما
 فاذا رجع واحد منهما قبل تنفيذ الحكم يقدم
 الحكم لعدم الرضى اهـ
 لان حكمه صدر عن ولاية شرعية
 اهـ
 (لا بعده) لان حكمه لم
 اهـ
 (دفع الجاسر العوام) اي على ذلك فيقل
 عليهما كالتقاضي
 (الاختصاص الى القاضي) نقد في حقهما دون
 الشرع اهـ
 لان حكمه ولو جاز ايضا لان الشرع اوجب
 (لا ينفذ) لانهم مارضوا به ولو جاز الحكم بالدية لان العاقلة
 القاتل في ماله لا يجوز ايجوز الحكم بالدية لان العاقلة
 الدية على العاقلة لا في مال القاتل ولو ثبت القتل
 باقرار القاتل لا يتحمل صلحا ولا عدا ولا اعتراقا اهـ
 (مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شتى
 اهـ
 مسائل خبر بلندا محذوف وثنى صفة لمسائل

٢٣٢

لاجل ذكر الحق * ولا يجوز ذلك للوصى ولا للاب في الاصح
 (فصل)

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونقد
 حكمه عليهما بينة او اقرار او تكول واخباره باقرار احد
 الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته * ولكل منهما ان يرجع
 قبل حكمه لا بعده * واذا رفع حكمه الى قاض امضاء ان
 وافق مذهبه والاتقضه * ولا يجوز التحكيم في حد وقود *
 ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا للجاسر
 العوام * ولو حكمه في دم خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ
 ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لابييه وولده وزوجته ويصح
 عليهم ويصح لمن ولاه وعليه

(مسائل شتى)

ليس لذى سفلى عليه علو لغير ان يتدفى سفله او يتقب كوة
 بلارضى ذى العلو * ولا لذى العلوان يبنى عليه * وعندهما
 لكل منهما فعل مالا ضر فيه بلارضى الآخر وقيل
 قولهما تفسير لقوله * وليس لاهل راتفة مستطيلة يتشعب
 منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المتشعبة وفي النافذة

(تفسير لقوله) اي لقول ابى حنيفة لانهما ينع
 فافيه ضرر ظاهر لاما لا ضرر فيه فلا خلاف
 بينهم وقيل لا بل بينهما خلاف وهو في محل وقوع
 الشك فالاشك في عدم ضرره كوضع مسمار
 صغير او وسط يجوز اتفاقا ومانيه ضرر ظاهر
 كفتح الباب ينبغي ان ينع اتفاقا اهـ
 (راتفة) اي سكة من راتفت الشمس اذ امات
 وتسمى المحلة والسكة راتفة لميلها من طرف الى
 طرف اهـ
 (غير نافذة) اي الى سكة اخرى لان الباب يقصد
 للبرور ولا حق لهم في الدخول فيها لكونها غير
 نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى
 انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة
 لهم لاهل الاولى اهـ

(لهذا ذلك) لان لكل واحد منهم حق المرور
 في كلها اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون
 في النفعة اذا بيعت دار منها اه في
 (ولان اقر قبض الجبار بالخ) ثم ادعى انها زوف
 لانه تناقض لان خفة في الجبار وان كان قبض
 حقه اقر قبض الجبار عن القبض بوضف التمام
 والاستنفاء عبارة عن القبض بوضف التمام
 واذا ادعى انها زوف ولهذا يجوز في الصرف والقبض
 متناقضا والنهرجة فلا تناقض بين دعوى الزانية
 بالنهرجة وبين الامرار قبض الدراهم فقبل
 بجنس الجبارية وبين الامرار قبض الدراهم فقبل
 والنهرجة في

ومستديرة لرق طرفها لهم ذلك * ومن ادعى هبة في وقت
 فسئل بينة فقال بحمد في الهبة فاشترته منه اولم يقل ذلك
 فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل *
 ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانه كزريد وزك هو
 خصومته حل له وطها * ومن اقر قبض عشرة وادعى انها
 زوف او نهرجة صدق * لان ادعى انها ستوفة ولان اقر
 قبض الجبار او حقه او الثمن او بالاستنفاء * والزيغ ما يرده
 بيت المال * والنهرجة ما يرده التجار ايضا * والستوفة
 ما غلب غشه * ومن قال ان اقر له بألف ليس لي عليك شيء ثم
 قال في مجلسه نعم لي عليك ألف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف
 ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه * ومن قال
 لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه به
 فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل وان زاد على انكاره
 ولا اعر فك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد
 ردها بعيب فانكر فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البراءة
 من كل عيب لا يسمع برهان المنكر * وذكر ان شاء
 الله في آخر صك يطل كله وعندهما آخره فقط وهو

(قبل) اي برهان المدعي عليه وقال زوف
 لا يقبل لان القضاء او البراءة يكون بعد
 الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولما ان
 التوفيق غير ممكن لان غير الحق قديم في ويرا
 منه يقال قضى بباطل وقد يرضى الا ترى انه لو ادعى
 قبضت ظاهر ان يرضى بباطل وقد يرضى بباطل
 القصاص على شخص فانكر فاقام المدعي عليه
 البينة على الغف والصلح عنه على مال يقبل
 منه وكذا الوجوب مثل ذلك في دعوى الزني يقبل
 فكذا هذا اه في
 (فلا) اي فلا يقبل بينة المدعي عليه على القضاء
 او البراءة تعذر التوفيق بين قوله لانه لا يكون
 بين اثنين معاملة وقضاء واقضاء بلا معرفة
 احدهما صاحبه وذكر القدرى انها تقبل ايضا

(يطل كله) اي عند اي حنفية وهو قياس لان
 كني واحد بحكم العطف ولو زلفه
 قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون لان الاصل في الجمل
 (وعندهما آخره فقط) لان الاصل في الجمل
 الاستقلال والصلح بكتب الاستيناف فلا انصرف
 الى الكل كان مبطلا فيكون عندما قصدوه
 فينصرف الى ما يليه ضرورة اه في

(فالقوله) اي الوارث معينه لان الاسلام
 ثابت في الحال والحال تدل على ما قبلها اي
 كما في مسألة الطاحونة اذا اختلف المؤجر
 والمستأجر في جريان الماء اهـ في
 (دفع الوديعة اليه) لانه اقرب ان ما في يده حتى
 الدارث بطريق الاصل اهـ في
 المورث وهو اي قضي بالمال كله للارث لان
 (قضي للارث) اي قضي بالارث بعد اقطاع يده عن المال
 هذا شهادة على الاول بعد اقطاع يده عن المال
 فلا يقبل اهـ في
 (وعندهما يؤخذ) لانه ان القاضى ناظر العجب
 والظاهر ان في التركة وارثا غائبا او غريبا
 لان المورث قد يقع بنفسه فيصطاد بالكفالة كما اذا
 دفع الابن او اللقطة الى صاحبه او اعطى امرأة
 الغائب النفقة من ماله اهـ في

٢٣٤
 استحسن

(فصل)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
 بل قبله فalcوله وكذا لومات مسلم فقالت زوجته اسلمت
 قبل موته وقال الوارث بل بعده * وان قال المودع هذا ابن
 مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه * وان قال
 لآخر هذا ابني ايضا وكذبه الاول قضي للارث * ولو قسم
 الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له
 وارثا او غريبا آخر لا يؤخذ منهم كفيلا وهو احتياط ظلم
 وعندهما يؤخذ * ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب
 وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ
 كفيلا منه ولو جاحدا او قال ان كان جاحدا اخذ النصف
 الاخر منه ووضع عند امين وفي المقول يؤخذ منه بالاتفاق
 وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون
 اعادة البيعة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له * ولو
 قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل
 فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له

(ووضع عند امين) وان ترك في يده اهسا ان
 الجاحد خائن فلا يترك المال في يده بخلاف
 المقر لانه امين وله ان القضاء وقع البيت مقصودا
 واحتمال كونه مختارا الميت ثابت فلا يقض به
 كما اذا كان مقرا وبجوده قد ارتفع قضاء
 القاضى والظاهر عدم الجود في المستقبل
 لصيرورة الحادثة معلومة له والقاضى كذلك
 في الهداية اهـ في
 (بدون اعادة البيعة) لان احد الورثة ينصب
 بنصبه عن الباقي فيما يستحق له وعليه انما هو الميت في
 اوعيا لان القضي له وعليه احد من الورثة يصلح خليفة عنه
 الحقيقة وواحد من الورثة بالاستثناء نفسه لانه عامل فيه
 في ذلك بخلاف الاستثناء نفسه فلا يصلح انما هو الميت في
 (فهو على مال الزكاة) والقياس انه بازمه التصديق
 بالكل وبه قال زفر لعموم اسم المال كما في الوصية
 اهـ في

(بخلاف الوكيل) فان وكله شخص ولم يعلم بما
لا يكون ولا يبيع حتى لو باع شيئا من المال الموكل
فيه قبل العلم ثم علم لم يجز اه ق
وليس فيه الزام ولا يشترط فيه الا التميز اه ق
والاسلام ولا يشترط فيه الا التميز اه ق
ان في الزامه من وجه فيشترط فيه احد شرطى
الشهادة اما العدة او العدد وبيان الازام ان
الوكيل يازمه العدة على تقدير ان يتصرف

اه ق (لا يضمن) اى القاضى او امينه التمن للمشتري لان
امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم
مقام الخليفة وكل واحد منهم لا يازمه الضمان
لانه يوزى الى تقاعدهم عن قبول الامان
فتتعطل مصالح الناس اه ق

٢٣٥

مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما
امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصى بخلاف الوكيل *
وقبل فى الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لافى الغزل
منه الاخبار عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا
الخلاف فى اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع
والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع * ولو باع القاضى
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد
لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصى لاجلهم
بأمر القاضى ثم استحق اومات قبل قبضه فضاع المال
رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء * ولو قال لك
فاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب
فافعله وسعك فعهله وكذا فى العدل غير العالم ان استفسر
فأحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
ما لم يعاين سبب الحكم * ولو قال فاض عزل لشخص اخذت
منك ألفا ودفعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
بقطع يدك فى حق فصال بل اخذتها او قطعت ظلما واعترف
بكون ذلك حال ولايته صدق القاضى ولا يمين عليه * ولو قال

(وهو على الغرماء) لانه عامل لهم وقبل لا يرجع
عليهم لان الضمان وجب عليه بفعله والا فلا
اصح والوارث اذا سعى له كان بمنزلة الغريم لانه
اذ لم يكن فى التركة دين كان العاقد عاملا له
فيرجع عليه بما خلفه من العهدة كذا فى الزيلعي
اه ق (وسعك ففعله) اى ولا تلام عليه عند الله تعالى
لان اطاعة ولى الامر واجبة اه ق
(والا فلا) اى وان لم يكن بالصفة المذكورة
بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اه ق
(صدق القاضى) لان القضى عليه لما اقترانه بفعل
صديق القاضى صار مقترنا بشهادة ظاهرة
على سبيل القضاء

للقاضى لان فصل القاضى على سبيل القضاء
لا يوجب الضمان عليه بجمال بفعل القول قوله
اه ق (ولا يمين عليه) اى على القاضى لانه لو اذنه الميمن
لكان خصما وقضاء الخصم لا ينفذ اه ق

لا بد من الاثنين لان التزكية في السر في معنى
الشهادة عنده ولها انما ليست في معنى الشهادة
اه في

الشهادة بالسماع
لا يجوز الا في اربعة مواضع الموت والنسب
والنكاح والقضاء واما الوقف لانه يبقى بعد قضاء
قرون وانه لا يشترط ان ينفذ الخبر بلفظ الشهادة
عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي فان
يبلغ بلفظ الشاهد للقاضي بالتسامع بطلت الا في
فسر الشاهد انه قبل الشهادة بالتسامع
الوقف والصحيح انه قبل الشهادة بالتسامع
في اصله دون شرائطه اه زاهدی

الا كفاء بالسر * ويكفي في التزكية هو عدل في الاصح وقيل
لا بد من قوله عدل جائز الشهادة * ولا يصح تعديل الخصم
بقوله هو عدل لكن اخطأ اونسى فان قال هو عدل صدق
ثبت الحق * ويكفي الواحد لتزكية السر والترجة والرسالة
الى المزكى والاشنان احوط * وعند محمد لا بد من الاثنين *
وتشترط الحرية في تزكية العلانية دون السر

(فصل)

يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبيع والافرار وحكم الحاكم
والغصب والقتل وان لم يشهد عليه * ويقول اشهد لا أشهد في
ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عليها
ما لم يشهد هو عليها * ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه
ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده * ولا يشهد
بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية
القاضي واصل الوقف اذا اخبره بها من يثق به من عدلين
او عدل وعدلين وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى وهو المختار *
ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم
انه قاض ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا بينهما انبساط

(ولا يشهد على شهادة غيره)
عليها اه في
(بخطه) لان الخط يشبه الخط فيحصل العلم
قبل هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله اه في
(واصل الوقف) اي بان فلا وقف هذه الدار
مثلا على كذا واحترز بقوله اصل الوقف عن
شرائطه لان اصله هو الذي يشهد به دون شرائطه
فلا يقبل فيها بالتسامع اه في
(من عدلين الخ) لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي
يبنى عليه الحكم في المعاملات اه في
(وهو المختار) لان الناس يكرهون مشاهدة تلك
الحالة فلا يحضرون غالب الا واحد او واحدة اه في

(ان وقع في قلبه ذلك) لان الملك في الاشياء
 انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمعرفة الملك
 في حق الشاهد سوى اليد بلا منازعة قالوا انما
 جعل له ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبار علم
 في قلبه انه ملك وان وقع في قلبه انه ملك غيره
 لا جعل له ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبار علم
 اليقين فصار الى ما يشهد به القلب وقول المصنف
 ان وقع في قلبه ذلك لان الرقن لا يكون في بدنه
 الهداية قدبر اه و
 وكذلك الصغير الذي لا يعبر عن نفسه لا بد له
 (لا يقبلها) الا في الوقت فان الشاهد اذا فرس
 تشهدتها بالتسامع قبل اه فصول عمادي
 (وهو عيان) للكون حكما حتى لو فسر القاضي
 قبل تفسيره فتقبل شهادته لان ذلك يزيد للقاضي
 عليها وهو لا يشهد الاجماع فوجب قبولها اه و

٢٢٨

الازواج انها زوجته ومن رأى شيئا سوى الآدمي في يد
 متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك
 والآدمي ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فكذلك * ولو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد
 لا يقبلها * ومن شهد انه حضر دفن زيد اوصلى عليه قبلت
 وهو عيان

* (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل) *

لا تقبل شهادة الاعشى خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا
 ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحمل حال الرق والصغر وأدبا
 بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدود في قذف وان تاب
 الا ان حذ كافر ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه
 وان سفل وعنده ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك
 لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة الخنث الذي هو يفعل
 الردي والناثحة والمغنية والعدو بسبب دينا على عندوه
 ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او بالظنهور
 او يغني للناس او يلعب بالترد او يقامر بالشرط نج او تفوته
 الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربا

(وان تاب) ومن اتهم بشرب الخمر في بيته
 لا تسقط عدالة وان كانت كبيرة وانما تسقط ان
 اظهر ذلك او خرج سكر انا يسخر منه الصبيان
 لان مثله لا يجترز عن الكذب اه فاضحان
 (الذي هو يفعل الردي) فتدنس به بالنساء اه و
 (او يغني للناس) لانه يجمع الناس على لهو
 ولعب والمغني يسلمهم غناه عن نفسه من غير ان
 نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه في الجمع
 يجمع غيره لا بأس به ولا تسقط عدالة في الجمع
 وان أشد شعرا فيه وعظا وحكمة فهو جائز
 بالاتفاق اه و

(السلف) وهم العصاة والتابعون ومن ائقنى
 آمارهم في الدين اه ق
 (دون عكسه) اى لا تقبل شهادة المستأمن على
 الذي اهدم ولا تبعه عليه اه ق
 (لا تقبل) القاضى لا يملك نصب الوكيل عن القاتل فلم
 تثبت بشهادتهما لكان الشهادة (وهو يدعيه قبلت)
 اذى لان اهدم في هذه الشهادة فقامان الوارثن
 فصداه به نصب من يجزى لهما ويقوم
 باحياه خففوهما اه ق

او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستخف به كالبول والا كل
 على الطريق او يظهر سب السلف * وتقبل الشهادة لآخيه
 وعمه ومحرمه رضاعا او مصاهرة * وشهادة اهل الاهواء الا
 الخطائية * والذى على مثله وان اختلفا لملة وعلى المستأمن
 دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة
 وعدو بسبب الدين ومن ألم بصغيرة ان اجنب البكاثر
 وغلب صوابه على خطأه والاقلف والخصى وولد الزنى
 والنخثى والعمال والمعتق لمعتقه * والمعتبر حال الشاهد وقت
 الاداء لا وقت العمل * ولو شهد ان اباهما اوصى الى زيد
 وهو يدعيه قبلت وان انكر فلا * ولو شهدا ان لباهما
 الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه * ولو شهدا آتينا ميت
 انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد
 مديوناه او من اوصى لهما او وصياه * ولا تقبل الشهادة على
 جرح مجزء وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع
 او للعبد فحوه قاسق او اكل ربا او انه استأجرهم * وتقبل
 على اقرار المدعى بفسقهم وعلى انهم عبيد او محدودون
 في حذف او ساربوا خرا وقذفة او شركاء المدعى او انه

(على جرح مجزء) قال العلامة ان الهمام المراد
 بليلج المجزء ما جرد عن حق الشرع او العبد
 فان كان حضا الى احد هما سقطت الشهادة وحكم
 بهما وذل لان يشهدوا ان الشهود فسقة او زناة
 او اكله الربا او على اقرارهم انهم شهدوا بآزار
 او انهم رجعو عن اقرارهم انهم شهدوا بآزار
 يطل في هذه الدعوى او اقرارهم ان المدعى
 لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة لا تقبل
 ثلاثة اوجه احدها الوجهان اللذان ذكرهما
 المصنف احدهما ان الشهادة انما تقبل للحكم
 فلا بد من كون الشهود عيدين لا يحكم
 والقس لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع
 القاضى الزام القس لاحد الحكم وليس في وسع
 الشهادة يفسق الشاهد فلا تقبل وهذا لان فيه
 اشاعة القاحشة وهو متروك عليه قال الله
 تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة
 الان اه ق

(موافقة الشهادة الدعوى) لان تقدم الدعوى
 في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد
 وجدت فيما واقعها وانقضت فيما خالفها
 والشرط موافقها في المعنى دون اللفظ حتى
 لو ادعى المدعي الغصب وشهد احدهما على
 الغصب والاخر باقرار المدعي عليه بالغصب
 قبل اه في الشهادة لانها شهدا بااكثر
 (على مطلق ردن) اي ملكا حادنا وهما
 مما ادعاه المدعي لانه ادعى ملكا حادنا وهما
 شهدا بملك قديم وهما مختلفان فان الملك المطلق
 بخلاف الملك الحاد ويرجع الباعية بعضهم على
 بعض فيه تضاراعين
 (وفي عكسه قبل) وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا
 وشهدا بالملك بسبب معين لانهم شهدا باقل مما
 ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة اه في

٢٤٠

استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اتي
 صالحتهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا على نفسي وشهدوا *
 ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان
 عدلا

* (باب الاختلاف في الشهادة)

شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شرآه او اثنا
 وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط
 اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بألف
 او مائة او طلقة والاخر بألفين وبمائتين وبطلقتين او ثلاث
 وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بألف والاخر
 بألف ومائة والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الالف
 اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة ونصف * ولو شهدا
 بألف او بقرض ألف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على
 الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر * وينبغي لمن علمه ان
 لا يشهد حتى يقرأ المدعي به * ولو شهدا بقتله زيد يوم النحر بمكة
 وآخرا بقتله اياه فيه بالكوفة ردنا فان قضى باحدهما او لا
 بطلت الاخيرة * ولو شهدا بسرقة بقره واختلفا في لونها قطع

(ومعنى) اي عند ابي حنيفة وعندهما تاتى
 الموافقة معنى والمراد من اتفاقهما لفظا تطابق
 اللفظين في افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق
 التضمن وفي الخلاصة اذا شهد احد الشهود على
 الحق مفسرا والشافى شهد على شهادته او على
 مثل شهادته لا تقبل وقال في منية الفتى لا تقبل
 بالاجماع اه في لانهما اتفقا على الاقل وفرد
 (تقبل على الاقل) لانهما اتفقا عليه دون ما
 احدهما بزيادة فثبت ما اتفقا عليه دون ما
 انفرد به احدهما ولكن بالشهادة اه في
 الاكثر لا يكون مكذبا بالشهادة اه في لان
 (على الالف اتفاقا) لانهما اتفقا على الالف لفظا
 ومعنى (ردنا) لان احدهما اولى من الاخرى فماترتا اه في
 (بطلت الاخيرة) لان الاولى رجحت بانصال القضاء
 بها فلا تنقض بالثانية اه

(وفي الغصب لا تقبل اتفاقا) بان قال احدهما
 غصبت برة بيضاء فقال الآخر سوداء لان
 الغصب يقع بالنهار وهو يقرب منه غالباً
 فلا يثبت عليه الحال فلا تقبل الشهادة اهـ
 (والمراة) اي في الخلع لان هو لا
 اثبات الملك فكان القصد اثبات العقد وهو
 مختلف فلا تقبل اهـ
 (وان ادعى الآخر)
 مال وولي المقول في الخلع اهـ
 (الرهن والزواج)
 عند اول المدة)
 الاجارة في اول المدة قبل استيفاء الدعوى في
 عليه واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة
 كما لا تقبل عند الاختلاف في المبيع الحاجة الى
 اثبات العقد اهـ

وان اختلفا في الذكورة والاوثنة لا وعندهما لا يقطع فيهما
 وفي الغصب لا تقبل اتفاقا * ولو شهد واحد بالشرأء والكتابة
 بألف والاخر بألف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح
 عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن
 والمرأة * وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين * والاجارة
 كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها * وفي النكاح تقبل
 بالالف استحصانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر
 وقال ردت فيه ايضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان يقول
 الشاهد مات وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده
 خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لابي المدعى اعاره
 من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلاجر وان شهدا ان هذا
 الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان شهدا انه كان ملكه
 قبلت * ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه
 وكذا لو شهد باقراره بذلك

(باب الشهادة على الشهادة)

تقبل في غير حد وقود وان تكررت * وشرط لها تعذر حضور
 الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان

(او في يده) اي عند الموت او في يده من قام مقامه
 من المستعير وغيره لان يده ان كانت بدلا
 عند الموت فظاهر وان كانت بدلا من ذلك
 المالك لان الايدي في الامانات عند الموت
 تقبل بدلا من المالك بواسطة الضامن اذا مات مجهولا
 والضمون عليك الضامن على ما عرفت فيكون
 اثبات الدية في ذلك الوقت اياها بالملك اهـ
 (منذ كذا ردت) يعني اذا ادعى دارا في يد رجل
 قائم اليه وقال لا يشهد ان دارا كانت في يد
 الذي من شتر او سنة ولم يسمع من احد من
 الذي من شتر او سنة ولم يسمع من احد من
 قامت على شيء مجهول لانها تخفى بما عادت
 فامتنع عن اثباتها لانها تخفى بما عادت
 او ديفة او اجارة او عن ابي يوسف لا تقبل
 مع قسام الثلث ولا اثباتها لانها تخفى
 شهد البينة وقالوا لا اثباتها لانها تخفى
 قبل على ما فهم من القياس ان لا تقبل
 (تقبل في غير حد) وكان القياس ان لا تقبل
 (تقبل في زيادة الشبهة) لان الناس محتاجون
 اليها فان الاصل قد يجر عن اداء الشهادة
 لو لم يكن زبدها فان الاصل قد يجر عن اداء الشهادة
 لطلب حقوق الناس اهـ

(وصفتها ان يقول الخ) وبعض الشايخ
 طووا وازادوا على هذا والا حسن الاضرب قول
 لي حضر الطحاوي ويقول الاصل اشهد على
 شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة وعمله
 فلان اه ن
 القوي اه ن
 (ترد شهادة) لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا
 لم يعرفوا لم يتقوا الشهادة فلا تعدل لانه ربما
 لم يعرفوا فاجب عليهم النقل لا التعديل لانه ربما
 يوسف الواسع فاذا نقلوا فاقضي بشهادتهم وشهدوا اه ن
 (بأنكار الاصل الشهادة) لان الأصل لم يثبت
 للتعارض بين الخبرين وهو شرط اه ن
 (ثبت ذلك الخ على فلائذ شهادة هذين الشاهدين
 اه ن

٢٤٢

لا تغاير فرعي الشاهدين * وصفتها ان يقول الاصل اشهد على
 شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا
 اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به *
 ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الا تحرفان
 سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ابى يوسف وقال محمد ترد
 شهادته * وتبطل شهادة الفرع بأنكار الاصل الشهادة *
 وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا
 اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدرياهي ام لا
 قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان قالوا
 فيما التسمية لا يجوز حتى ينسبها الى نكحها والتعريف يتم
 بذكر الحد او النكح او بنسبة خاصة * والنسبة الى المص
 والمحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة
 * (باب الرجوع عن الشهادة) *

لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض * فلو ادعى المشهود عليه
 رجوعهما عند غيره لا يحتلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف
 ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما فان رجعا قبل
 الحكم لا يحكم وان بعده لا يتقض وضمانا تلقاه بها اذا قبض

(التي خذها) اه ن
 (المخالصة اه ن) وفي قاض خان ان حصل
 (والتعريف باسمه واسم ابه ولقبه لا يحتاج الى ذكر
 الجدل وان كان لا يحصل الا بذكر الجدل لا بكتفي
 بذلك ونقل الاستروشي في اقاضي بدونه يتعدى له موقع
 (لا يصح مجتهد فيه) اه ن
 (اذا قبض الضمان المدعي الخ) فني لو لم يقبضه فلان قبض
 لا يجيب الضمان بل يتوقف على القبض فلان قبض
 فمن الشهود هذا مختار الامام السرخسي
 اه ن

فان رجعي آخر الخ) هذا الشارة الى الاصل
وهو ان العبرة في الرجوع بقا من بقي لا رجوع
من رجوع لانه لو كان العبرة ب رجوع من رجوع
نم ان يكون الضمان راجعا على الراجع مع
بقاء الحق اه في (ضمن ربعا) بقاء ثلاثة الارباع بقاء رجل
واحد (وعلى من نصف) لانهم وان كرت قين مقام
رجل واحد قال عليه الصلاة والسلام في شهادة
تقصان عقلهن عدلت شهادة اثنين من شهادة
رجل اه في

المدعى مدعاه دينا كان او عيننا فان رجع احدهما ضمن نصف
والعبرة لمن بقي لا لمن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن
فان رجع آخر ضمنا نصف وان شهد رجل واحد وان فرجعت
واحدة ضمنت ربعا وان رجعتا ضمنا نصف وان شهد رجل
وعشر نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن
التسع ربعا وان رجع العشر ضمن نصف وان رجع الكل فعلى
الرجل سدس وعليه خمسة اسداس وعندهما عليه نصف
وعليه نصف وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على
الرجلين خاصة * ولا يضمن راجع شهد بشكاح بمهر مسمى عليها
او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد
الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي
البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص
الدية فقط * ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل ان قال ما شهدته
على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما
وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعن محمد يضمن
المشهد وعليه اى الفرع يقين شاء * وقول الفرع كذب اصى
او غلط ليس بشئ * وان رجع المزكى عن التزكية ضمن خلافا
اه في

رجل اه في (مسمى عليها او عليه) لان التلقب ههنا منافع
البيع ومنافع البضع عندنا غير مضمونة
بالاثر لان التضمين يقتضى البهانة بالنص
ولا عمالة بين العين والتفقه اه في
(ويضمن في الطلاق الخ) لانها اكداعا عليه
ما كان على شرف السقوط الا ترى انها
لو طاعت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصلا
ولان الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ
فوجب سقوط جميع المهر كما ترى في الشكاح
فوجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان
واجبا بشهادتهما كذا في الهداية اه في

(الدية فقط) اي اذا شهدا بقصاص ثم رجعا
بعد القتل ضمنا بالدية ولم يقتض منهما لان
القصاص جزاء بالدية والقتل ولم يوجب منهما
القتل مباشرة اه في
(ان قال الخ) اي اذا رجع شهود الاصل بعد
القضاء بشهود الفرع وقالوا لم تشهد بشهود
الفرع على الضمان لانكارهم الاشهاد على
سبب موجب للضمان اه في
نهادتهم اه في
(اي الفرع يقين شاء) اي الشهود عليه بالخيار
ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن الفرع
اه في

(وعندهما يوجب ضرباً) شاهد زور أربعين سوطاً ويحكم وجهه قبل هذا
 محمول على السباسة ولا يبعز فيبعنه
 ماروى ان كان سوطاً فيقول ان لا يوجدناه
 الى السوق ان كان امره والتصرف اهـ
 شاهد زور فاحذروه اهـ
 (في التصرف) اهـ في امره والتصرف اهـ
 الكلام الى الغير لا يدخل اهـ في التصرف اهـ
 (وبالنصوص) اهـ في وجه التوكيل بالنصوص
 اهـ في
 (بشرط رضى الخصم لزومها) لاختلاف
 الجواز والاختلاف انما هو في لزوم في الكافي
 (او مريد الصريح) اهـ في
 فانه لا يفتي مئة من مسافر ولا قبل قوله اني
 اريد ان اسافر كذا في الدرا قبل انما لم قبل
 بقوله لا يريد بهذا ان ينقل الوكيل بالجيل
 ليدفع حتى خصمه اهـ

لهما ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه * ولو رجع شاهد
 اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة * ولو رجع شاهد
 الشرط وحده اختلف المشايخ * ومن علم انه شهد زورا شهر
 ولا يبعز وعندهما يوجب ضرباً ويحبس

(كتاب الوكالة) *

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف * وشرطها كون
 الموكل يملك التصرف والوكيل يعقل العقد ويقصده * فيصح
 توكيل الحر البالغ او المأذون حرّاً بالغاً او مأذوناً وصياً عاقلاً
 او عبداً محجورين بكل ما يعقده هو بنفسه * وبإيفاء كل حق
 وباستيفائه الا في قود وحدث مع غيبة الموكل وبالنصوص في كل
 حق بشرط رضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضاً
 لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائباً بمسافة سفر او مريداً
 للسفر او مخذرة غير معتادة الخروج الى مجلس القاضي
 وعندهما لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد بضيعة الوكيل
 الى نفسه كبيع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن
 محجوراً فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطلب به ويرجع
 به عند الاستحقاق ويخاصم في عيب مشتراه ويرده به ان لم

(وحقوق عقد الخ) اعلم ان الحقوق نوعان
 حق يكون للوكيل وحق يكون عليه والاول
 كقبض المبيع والمطالبة بين المشتري
 وبين البائع في البيع والرجوع بين المشتري
 وبين البائع في الرجوع والامور ولا
 يوجب عليه في العمل ولا يوجب له في
 هذا النوع فان امتنع بالكل له وان امتنع
 في العمل بالكل له وان امتنع في
 كل موطنهم اهـ

(فلا يعتق قريب وكيل بشراة) وكالة وهذا
 على التولية ما على الاول فظاهر وما على الثاني
 فلا يفتق تلك الوكالة غير مقررة بل تثبت
 للعقود اهـ في
 (وصلى عن انكار) هذا الصلح لا يصح اضافته
 الى الوكيل بل لا بد من اضافته الى الموكل
 بخلاف الصلح عن اقراره تصح اضافته الى
 كل منهما وقد عرفت اختلاف المرامد في
 الاضافة في الموضعين فافترق الصلحان في
 الاضافة اقول قول صدر الشريعة واما الصلح
 فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار وانكار في
 الاضافة محمل نظر اهـ في
 (عن الموكل) يعني اذا باع الوكيل بالبيع
 طالب الثمن عنه ولا يدفعه لانه يجوز للمشتري ان
 يمنع الثمن من الحقوق تعود الى العاقد اهـ في
 (ولا يطالب بالخ) اي لا يطالب الوكيل المشتري
 لان نفس الثمن حقه وقد وصل اليه فلا فائدة في
 اخذه اهـ في

يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه * ويخاصم في عيب
 مبيعه وفي شفيعته ان كان في يده وكذا شفيعه مشريه * والمالك
 يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل بشراة * وحقوق
 عقد يضيفه الى موكله تتعلق بالموكل كسكاح وخلع و صلح عن
 انكار ودم عمد وكابة وعتق على مال وهبة وصدقة واعارة
 وايداع و رهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل
 الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع *
 والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه
 الوكيل ثانيا * وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت
 المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف
 ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليه فالمقاصة بدين
 الموكل دون الوكيل

* (باب الوكالة بالبيع والشراء) *

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشتمل اجناسا كالريق والثوب
 والادابة او ما هو كالا جناس كالدراوان بين الثمن * فان سمي نوع
 الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي نوع الادابة كالفرس
 والبغل او بين عن الدرا والمحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه

(لا يصح التوكيل بشراء شيء الخ) من وكيل
 رجل لا يشترط ان يغير عنه فلا بد لحيثه من
 نسبة جنسه وصفته ومبلغ عنه في الهداية
 المراد بالنفس والنوع ههنا غير ما اصطلاحه على
 اهل النطق فان الجنس ههنا مختلف في جنس ما هو
 كالبهيوان والنوع هو الجنس ههنا غير ما اصطلاحه على
 مفتيحي الحقائق في جواب ما هو كالانسان مثلا
 والصف هو النوع ههنا بالجنس ما يشتمل اصنافا
 والهندي والمراد ههنا بالجنس ما يشتمل اصنافا
 على اصطلاح اولئك وبالنوع ههنا ما هو في معنى
 (الدار) لانها تشتمل على ما هو في معنى
 الاجناس لانها تختلف باختلاف اجناسها بخلاف
 الاغراض والحيوان والمرافق والحال والبلدان
 فيقتدر الامتثال كذا في الاكل اهـ في

قال ابن ابي عمير (قال ابن ابي عمير) جاز لا نه توفى الامر
 الى رايه فاي شي يشتريه يكون معتلا كما اذا
 قال له اشترى اى ثوب شئت اوى دابة اردت
 او ما يفسر عليك منها فانه يصح ويصير حكمه
 حكم البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراى جارية
 على الموكل لان من عادة الناس لا يشترون ذلك
 اهل
 (ابن ابي عمير) اى الى فلان صح وان لم يعين
 فلا نام جز عنه وعندهما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 دين لا يصح عند اى خيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 لهما اهل

كالتركي او ثمانية نوعا او عم فقال ابن ابي عمير * ولو وكله
 بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البر في كثير
 الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ
 الوجبة على الخبز بكل حال * وصح التوكيل بشراء عين بدين له
 على الوكيل * وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
 قبضه الموكل فهو له وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه
 اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ماعليه
 او يصرفه * ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده فان قال
 بعنى نفسى لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق * وان
 وكل العبد غيره يشتريه من سيده فان قال الوكيل للسيد
 اشترته لنفسه فباع عتق على السيد ولاؤه وان لم يقل
 لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن
 للمولى * واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبدا اشتريت لك
 عبدا فأت وقال الموكل اشترته لنفسك فالقول للموكل
 ان لم يكن دفع الثمن والا فلا للوكيل * وللوكيل طلب الثمن من
 الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس المشتري لاجله فان هلك
 قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه

(فالقول للموكل كل الخ) لان المأمور ان يخر
 عمال عليك استئناف سببه وهو الرجوع بالثمن
 على الامر فان سبب الرجوع على الامر هو
 العقد وهو لا يقدر على استئنافه لان العبد يبيع
 وهو ليس بعمل لارادة الهداية اهل
 ومات غدي قوله كذا فى الهداية اهل
 منكر فالقول قوله كذا فى الهداية اهل
 (ان لم يكن دفع الثمن والا فلا للوكيل) ان كان دفع
 الموكل الثمن لا يملك الموكل ان يدفع الثمن الى الموكل
 للامانة فيقبل قوله كذا فى الهداية اهل
 ان كلامه من التعليق المذكورين في الهداية اهل
 مخصوص بصوته غير شامل للصورتين لا
 كقابل ان كل واحد من التعليقين شامل
 للصورتين فلا يثبت الفرق بل لا بد من انضمام ام
 امر وهو ان كل واحد من التعليقين شامل للصورتين لا
 كقابل ان كل واحد من التعليقين شامل للصورتين لا
 كقابل ان كل واحد من التعليقين شامل للصورتين لا

(ان لم يكن دفع الثمن والا فلا للوكيل) ان كان دفع
 الموكل الثمن لا يملك الموكل ان يدفع الثمن الى الموكل
 للامانة فيقبل قوله كذا فى الهداية اهل
 ان كلامه من التعليق المذكورين في الهداية اهل
 مخصوص بصوته غير شامل للصورتين لا
 كقابل ان كل واحد من التعليقين شامل للصورتين لا
 كقابل ان كل واحد من التعليقين شامل للصورتين لا

(نفسه) لانه يقرى الى تصرف الامر حيث
اعتمد عليه ولان فيه تصرف بنفسه فلا يملك على
ما قبل الاجتزاع من الموكل كذا في الهداية
اهـ (وقع له) اي الموكل لانه خالف امر الموكل
فنفذ على الوكيل اهـ (وقوى له) اي قال الموكل
والالف ملك الموكل او اطلق اي اشترى بهذا الف
مطلق من غير ان يقيد بألف هو ملك الموكل لكن
نوى التبرأ (لا) لانه هو العاقد فاذا قبضه ثم
(مفارقة الوكيل) لانه هو العاقد فاذ قبضه ثم
مفارقة فانزله قبل القبض بطل العقد نفسه
العقد لان الف ليس بعقد بخلاف الف قبضه قبل
شروطه لا الموكل اهـ لان الرسالة حصلت في العقد
لأن الرسالة حصلت في العقد لان الف قبضه قبل
الرسول ينتقل الى المرسل اهـ

سقط وعند أبي يوسف هو كالهين * وليس للوكيل يشراء
معين شراء أو نفسه فان شراء بخلاف جنس ماسي من الثمن
او غير النقود وقع له وكذا ان امر غيره فشرأه بغيته وان
بحضرتة فلموكل وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف
العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له * ويعتبر في السلم
والتصرف مفارقة الوكيل لا الموكل * ولو قال بعني هذا زيد
فباع ثم انكر كون زيدا امره فزيد اخذه ان لم يصدق انكاره
فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري اليه صح * ومن
وكل بشرأه رطل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم مما يباع
رطل بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه
الاطلان بالدرهم * ولو وكل بشرأه عبد بن بعينها فشرى
احدهما جاز وكذا ان وكل بشرأه ثوبا بألف وبعينها سوا
فشرى احدهما بنصفه او باقل وان بأكثر لا وقال لا يجوز ايضا
ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشترى بمثله الاخر فان شرى
الاخر بمابقي قبل ان يخلصه جاز اتفاقا * وان قال الوكيل
بشرأه عبد غير معين بألف شرهته بالالف وقال الموكل بنصفه
فان كان قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى الف

(ان لم يصدق انكاره) لان قوله بعني زيد اقوال
نحو كذا لان البيع لا يكون له الا بامره
فلا يصدق في انكاره اهـ (جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يثنى له
البيع بينهما في البيع اهـ (وان باكثر لا) اي لا يجوز ان لا يقع عن الامن
بل يقع عن الوكيل اهـ (وقد بقي ما يشترى بمثله) لان التوكيل مطلق
لصحة بيعه بتعارف وهو فاعقدا لكن لا بد
ان يثنى من الفاهم اهـ (غرض الامر) اي لزم الموكل باعطاء الثلاثة لان
الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح
(جاز اتفاقا) اي لزم الموكل باعطاء الثلاثة لان
الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح
به وهو تخصيص العبدين ولم يثبت الا اتفاقا (فروع)
الادلة اذا خالف امر الامن ان كان خلافا
الوكيل اذا خالف امر الامن ان كان خلافا
الى تصرف الجنس بان وكله ببيع عبده بألف
فباعه بألف ومائة نفذ ولو وكله ببيع عبده بألف
درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان
خيرا كذا في الخلاصة اهـ

(تحالفا) لان الموكل والوكيل هنا كالبايع
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في التخيير
 والتحالف وفسخ العقد ويكون العبد للمأمور
 اهـ
 (الا في العبد والمكاتب) فان عقدا الوكيل
 بالشراء والبيع من ابناء الصغار لا يجوز بالاجماع
 اهـ
 (الامانة في بيع) لان التوكيل مطلق والبيع
 مقيد هذا اذ لم يقل الموكل لوكيله اني
 اتخير هذا يجوز بيعه لهم اهـ
 (بالنسبة) لان التوكيل مطلق والبيع
 مقيد بالنسبة فحيز الوكيل لا يبيع
 (الوضع الرهن في يده) لان الوكيل بالبيع
 يقبض الرهن في يده اهـ
 (الوضع الرهن في يده) لان الوكيل بالبيع
 يقبض الرهن في يده اهـ

٢٤٨

وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها
 تحالفا والعبد للمأمور وكذا في متعين لم يسم له ثمن فاشتره
 واختلف في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في الاظهر

(فصل)

لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من ترد شهادته له *
 وقالا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب * والوكيل
 بالبيع يجوز بيعه بمأقل او كثر وبالعروض وقالا لا يجوز
 الا بمثل القيمة وبالنقد ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف
 ما وكل ببيعه واخذه بالثمن كفيلا اورها فلا يضمن ان نوى
 ما على الكفيل اوضاع الرهن في يده * ولو وهب الثمن من
 المشتري او ابرأه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابى يوسف
 لا يجوز وكذا الخلاف لو اأجله او قبل به حواله ولو أقاله صح
 وسقط الثمن عن المشتري وزم الوكيل وعند ابى يوسف
 لا يسقط عن المشتري * والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل
 القيمة وبزيادة يتعاقب الناس بها وهي ما يقوم به مقوم * وقد رفي
 العروض ذه نيم وفي الحيوان ذه يازده وفي العقار ذه دوازه
 لا بما لا يتعاقب بها * ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقالا

(ويضمن) اي يضمن الوكيل الثمن كله في الحال
 في الفصول كلها عندهما اهـ
 (وعند ابى يوسف لا يجوز) لانه تصرف منه
 في مال الموكل لا الثمن الذي تعين ببيعه مال
 في مال دون ماله اهـ
 (لا يسقط عن المشتري) هذه المسألة اخذها
 المصنف من الجميع من كتاب البيوع اهـ
 (لا بما يتعاقب بها) لان التهمة فيه متعلقة بطراز
 الزوائد على التمن من مسائل المتطورة اهـ
 (انه اشتره لنفسه) لان التهمة فيه متعلقة بطراز
 بالاسم حتى لو كان وكيله لا يبيع له نفسه اهـ
 (جاز) اي عند ابى حنيفة لان اللفظ مطلق عن
 قيد الاقتران والاجتماع اهـ

وهو استحسان) اي عندهما قيد بالعبد
لان بيع نصف ما وكل بيعه مما ليس
في بيعه ضرر جاز بالاتفاق كذا في النهاية
اه ق

اي سواء كان القاضى رده بينه
او نكول او اقرار لان القاضى يقين بحدوث
العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى
هذه الحجج اه ق
(ان بينه)
الوكيل مضطر في النكول لمطلقه او نكول لان
باعتبار عدم ممارسة التمسيع فليزم الامور
الوكيل لان الامور حجة قاصرة وهو غير مضطر
العلاء بمكنة السكوت والنكول والبيع
ان يخاصم الموكل كل فليزمه بينه او نكول
بخلاف ما اذا كان الرذ قضاء والعيب يحدث
اه ق

٢٤٩

لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان
وكل بشرآء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى
باقيه قبل الخصومة اتفاقا * ولورد بالمبيع على الوكيل لعيب
بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما
يحدث مثله ان بينه او نكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل *
ولو باع بنسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
صدق الموكل وفي المضاربة صدق المضارب * ولا يصح تصرف
احد الوكيلين وحده فيما وكلاهما الا في خصومة ورده ودبعة
وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما * وليس للوكيل
ان يوكل الا باذن موكله او بقوله او بعمل برأيه فان اذن فوكل كان
الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته
وينزل لان بموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني
بحضرته جاز وكذا لو عقد بغيره فآجازه او كان قد قدر الاول
التمن * ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع
او شراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم
* (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *
للكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على

٦٣

(وليس للوكيل ان يوكل الخ) لانه قرض اليه
التصرف دون التوكيل به ولا بد من رأي يمدون
رأى غيره لكن الوكيل قبض الدين اذا اذن من
في عمله صح حتى لو قبض فذلك في يده لا يضمن
كذا في الجامع اه ق
(جاز) لان القصور حضور رأى الاول وقد
حضر ونكلموا في حققة قبيل رجع الى الاول
وفيل الى الثاني وهو الصحيح كذا في الكافي
اه ق
(قدرا الاول التمن) الثاني فعقد بغيره جاز لان
الرأى يحتاج اليه فيه لتقدير التمن ظاهر اوفد
حصل اه ق

(قبل القبض) عند أبي حنيفة كلاً وكيل رد
 الغصب حتى لو قام المدون بينه وبين صاحب
 الدين براء أو استوفاه قبل ينشئ اه في
 (خلافهما) وهو رواية عن أبي حنيفة لان
 القبض غير المخصوص فلا يكون خصماً كلاً وكيل
 القبض غير المخصوص وانما يقضى بمثله لان
 قبض الوديعه ولا يكون خصماً قبل مباشرة
 حقيقة غير متصور اه في
 القبض بدل حقه لا عينه اه في
 القبض ليس بمباشره اه في
 القبض ليس بمباشره اه في
 القبض ليس بمباشره اه في

٢٥٠

قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل قبض الدين المخصوصه
 قبل القبض خلافا لهما * والوكيل باخذ الشفعة المخصوصه
 قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالقسعة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته
 وليس للوكيل قبض العين المخصوصه * فلو برهن ذواليد على
 الوكيل قبض عبداً أن موكله باعه منه تقصير يد الوكيل
 ولا يثبت البيع فيلزم اعاده البيعة اذا حضر الموكل كما تقصر
 يد الوكيل بنقل الزوجه او العبد * ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهننا عليهما بالاحضور الموكل * واقرار الوكيل بالمخصوصه
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي
 يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج
 من الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب او الوصى اذا اقر
 في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل
 رب المال كفيله قبض ما على المكفول عنه ومن صدق
 مدعى الوكالة قبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب
 الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل
 ان لم يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه عند دفعه

ان يدفع الى الوكيل لان البيعة قامت لا على
 خصم فلم يعتبر وجه الاستحسان انه خصم في
 قصر يده لقيامه مقام الموكل في القبض
 اه في

(الوكيل ينقل الزوجه)
 ينقل زوجته من مكان الى مكان اه في
 (عليها) اي على الطلاق والعق اه في
 (بلا حضور الموكل) معناه قبل في قصر يده
 حتى يحضر الغائب استحسانا فادون العتق
 والطلاق اه في
 (صحيح) سواء كان وكلا من قبل المدعى فأتى
 بالقبض او البراء اه في
 (لا يصح توكيل رب المال)
 يعمل لغيره ولو ضمنه صار عاملاً لنفسه في آراء
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع براءه
 الوكالة اه في
 ذمته فان عدم الركن وهو العمل لغيره فان عدم عقد

غير مصدق وكالته) فان رجّع صاحب المال
على الغير رجوعاً على الوكيل لانه لم يصدق
في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا
انقطع رجاءه رجوع عليه اهـ في
الغير بخلاف الدين اهـ في
(وتركه) اي الامانة كالوديعة اهـ في
(ميراثنا) ولا وارث له غيره وصدقه اهـ في
(ميراثنا) ولا وارث له غيره وصدقه اهـ في
اتفقا على انه مال الوارث اهـ في
اي الوكيل لان الوكالة قد ثبتت
(بصدقه اليه) اهـ في
والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يوجب الحق
اهـ في
(ولا يستحقه) اهـ في
في الايمان اهـ في

٢٥١

اودع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق مدعى
الوكالة قبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو صدقه
في دعوى شرائها من المالك * ولو صدقه في ان المالك مات
وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل
يقبض الدين استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه
ولا يستحقه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
ويستحقه انه ما استوفى * ولو ادعى البائع على وكيل الرد
بالغيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف
المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينقها على اهله فانفق عليهم
عشرة من عنده فهي بها

(باب عزل الوكيل) *

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الخصم ويتوقف انعزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح *
وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند
ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار ويلحقه بدار الحرب
موت اخلافهما وكذلك ابهجز موكله مكاتباً وجنونه ما دونها
واقتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط

(قبل حلف المشتري) اي وكل المشتري رجلا
برد البيع بالغيب وغاب المشتري فاراد الوكيل
الرد فقال البائع رضى المشتري بالغيب قال الوكيل
لا رده بالغيب رضى المشتري بالغيب قال الوكيل
بالغيب اهـ في
(فهي بها) لان الوكيل بالاتفاق وكيل
بالشراء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا الاستحسان
وفي القياس له ذلك وبصير متبرعا لانه خالف
امره في رد العشرة على الموكل اهـ في
(ويوقوف العشرة على الموكل) لان في العزل
اضراراً به من حيث ابطال ولايته فينتوقف على
عالمه ولا عزل الوكيل لان العقد في الوكالة غير لازم
(بموت الموكل) لان ما عدا ذلك من موكله لا يملك
فان الوكيل في كل ساعة لازم (نزوح) الموكل اذا دفع
من البت قاله ابن فرشته (نزوح) الموكل اذا دفع
المال الى الطالب ثم دفع الوكيل المال الذي
معه ان علم بدفع الموكل ضمن والا فلا اهـ في

(كتاب الدعوى) لما كانت الوكالة بالخصومة
 لأجل الدعوى اسم على فعل وأفعال الثابت فلا تنزل
 والدعوى دعوى كفتاوى اهـ في
 وبمعها دعوى كفتاوى اهـ في
 (بغير حق) دفعا لاحتمال ان يكون مرهونا
 او محسوسا لأجل ان الحكم انتهى وقال
 العلامة: تتحمل العقار ايضا فلا يرى ما وجبه موقوفه
 العلة: تقول بهذا وجهه موقوفه
 فخصيص القول بهذا وجهه موقوفه
 على مقتضى قول مسجلين في الأعيان والشيء
 لا يثبت الاصل في يده والشيء لا يثبت الاصل
 على مقتضى قول مسجلين في الأعيان والشيء
 لا يثبت الاصل في يده والشيء لا يثبت الاصل
 على مقتضى قول مسجلين في الأعيان والشيء
 لا يثبت الاصل في يده والشيء لا يثبت الاصل

٢٥٢

في الموت وما بعده علم الوكيل

* (كتاب الدعوى) *

هي اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 والمدعى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى الا بدكر شيء علم جنسه
 وقدره فان كان ديناً ذكر انه يطالبه به وان كان عينا قتلها
 ذكر انها في يد المدعى عليه بغير حق وانه يطالبه بها ولا بد من
 احضارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى والشهادة
 والحلف وان تعذر يذكر قيمتها * وفي العقار لا يحتاج الى قوله
 بغير حق ولا يثبت اليد فيه بنصادهما بل بينة او يعلم القاضى
 في الصحيح * ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة
 في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الحدوفى
 الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صح
 وان ذكره وغلط فيه لا واذا صحت سأل القاضى الخصم عنها
 فان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعى اليينة فان اقامها
 قضى بها والا حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف
 انقطعت الخصومة حتى تقوم اليينة فان نكل مرة او سكت
 بلا آفة فقضى بالتكول صح وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء

(بذكر قيمتها) ليصدر المدعى معلوما بها قال
 وقال القاضي: يشترط مع ذلك ذكر الذكورة والاثنية
 في يد المدعى عليه فانه كذا وان كان المدعى عليه
 وصفه نسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين
 القصة فقال غصبت منى عني كذا ولا يرى فيها
 نسمع اهـ في
 (والشهادة) اي كما يشترط التعدد في الدعوى
 يشترط في الشهادة وكذا ايضا في ذكر اسماء
 اصحابها اهـ في
 (بكتفى بذكره) للحصول المقصود به هذا عند ابي
 مغنية عنه ولا يبي خفية ان قدرها لا يصح
 معلوما الا بالتعدد اهـ في

(أحوط) لا احتمال ان يحلف بعد تزويج أو تزويج
 ولا عجة بعد القضاء لقوله احلف لأنه ابطال
 منه بالتكول فلا ينقض به القضاء اه في
 (وولاه) فهذه سبب مسائل لا يحلف فيها
 عند أبي حنيفة ويحلف عندهما اه في
 (والسارق يحلف الخ) اي يحلف بآلته ما اخذت
 وماه عليك هذا المال اه في
 (وكذا في النكاح) اي اذا ادعى حضا آخر سوى
 في النكاح اه في
 (وغيرهما) اي اذا ادعى حضا آخر سوى
 النسب كالحجر في القبط اه في
 (وفي القصاص) اي ويحلف في القصاص اه في
 (وفي الارش فيهما) ولا يقضي بالقصاص
 (بضم الارش دليل فيه شبهة فلا يصح للقول فوجب
 لان التكول دليل فيه شبهة فلا يصح للقول فوجب
 المال اعتبارا بالخطأ اه في
 (لا يحلف) اي عند أبي حنيفة قال في المضمرات
 وهو الصحيح وعندهما يحلف وان قيدنا في
 (لا يحلف) اي عند أبي حنيفة قال في المضمرات
 وهو الصحيح وعندهما يحلف وان قيدنا في
 (لا يحلف) اي عند أبي حنيفة قال في المضمرات
 وهو الصحيح وعندهما يحلف وان قيدنا في
 (لا يحلف) اي عند أبي حنيفة قال في المضمرات
 وهو الصحيح وعندهما يحلف وان قيدنا في

أحوط ولا ترد بين على المدعى ولا يقضي بشاهد وبين
 ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ولاء واستيلاد ورق
 ونسب وولاه وعندهما يحلف وبه يقضي ولا في حد ولعان
 والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج
 ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن
 نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب
 ان ادعى حضا كارت ونفقة وغيرهما وفي القصاص فان نكل
 في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتصر وعندهما
 يضمن الارش فيهما * فان قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب
 بين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان ابى لازمه
 ودارمه حيث داروا وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس
 القاضي واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعتاق وقيل ان ألح
 الخصم صح بهما في زماننا ويغلف بك رصفاته ان شاء القاضي
 ويحترز من التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اليهودي بالله
 الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل
 الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني
 بالله * ولا يحلفون في معابدهم * ويحلف على الحاصل ففي

(ثلاثة ايام) اي يقال للمدعي عليه اعط
 كفيلا بنفسك ثلاثة ايام والتقدير ثلاثة ايام
 مروى عن ابي حنيفة وهو الصحيح وعن ابي
 يوسف يأخذ كفيلا الى جلوس الصحيح اه في
 (قد رجلي في الخيانة وهو الصحيح) فان اتي بالبينه فيها ولا
 (الكفاة اضرا بالاعتراف بالبيع عن السفر اه في
 (من التكرار) لان المستحق كان ايمانا ثلاثة
 لوقال والله والرحمن والرحيم كان ايمانا ثلاثة
 ويجزى الواو بن الاخيرين كانت عينا واحدة
 اه في

(ما يقنع) لا له وحلف على السبب **شترده**
 الذي عليه خلافا لا يوجب فانه يحلف في
 جميع ذلك على السبب ليكون اليقين على وفق
 الدعوى وانما هي على السبب الا اذا عارض
 الذي عليه بان يقول اجمعا القائي قد يبيع
 الذي عليه بان يقول فيثبت حلف على الحاصل
 الانسان شيئا قبل فيثبت حلف على
 اه ن يعني اذا وقعت الدعوى في
 (وكذا في سبب) اي العبد المسلم اذا ادعى العتق
 سبب لا يرتفع بعد وقوعه برفع فالحلف على
 السبب اه ن
 (يدعي العتق) اي العبد المسلم اذا ادعى العتق
 على مولاه و محمد المولى يحلف على السبب بان
 يقول بالله ما اعتقت لانه لا ضرورة الى
 التحلف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود
 العبد برفق باله العتق اه ن

البيع والنكاح بالله ما يمينكم بيع قائم او نكاح قائم في الحال
 وفي الطلاق ما هي بائن منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك
 رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي في يدك وديعة ولا شيء
 منه ولا له قبلك حتى لا على السبب فهو بالله ما بعته خلافا
 لا يوجب فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر
 للدعي حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار
 ونفقة المبتوتة والخصم لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كعبد
 مسلم يدعي العتق بخلاف الكافر والامة * ومن ورث شيئا
 فادعاه آخر حلف على العلم وان اشتراه او وهب له فعلى
 البتات ولو اقتدى المنتكر بعينه او صالح عنها على شيء صح
 ولا يحلف بعده

*** (باب التحالف) ***

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيما حكمكم لمن برهن
 وان برهنا فثبتت الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فسخنا البيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر تحالفا وبدئ بيمين
 المشتري وفي المقايضة بأيهما شاء ومن نكل لزمه دعوى

(فعلى البتات) وحينئذ يحلف بالله ليس هذا
 ملكا للدعي فانه مالك بسبب شرعي وضع
 ملكا للدعي فانه ملكا له بيمين مع كونه صادقا
 للمالك وهذا يفيد علمه بان ملكه فيفسخ تحليفه
 على البتات ولو امتنع عن اليمين مع كونه صادقا
 لتضرره فطوبى بالعلم اه ن
 (صح) اي الاقضاء والصلح لما روي ان الامام
 عثمان ادعى عليه بأربعين درهما فاعطى شيئا
 واقضى عنه ولم يحلف فقبل الا تحلف وات
 صادق قال اخاف ان يوافق القدر يعني فيقال
 هذا سبب عينه الكاذبة اه ن
 (ان برهن) وفي الهداية لو كان الاختلاف في
 الثمن والمبيع جميعا فبينه البائع اولى في الثمن
 وبينه المشتري اولى في المبيع فطرا الى زيادة
 لان البتات لا يثبت الزيادة اولى في
 كذا في الهداية اه ن
 (تحالفا) اي اسخفا الحاكم كل منهما على ما تكذب
 من دعوى الآخر وصفة التحالف على ما ذكر
 في المبسوط اه ن

(ولا بعد هلاك المبيع) اي ولا تحالف عند اي خنفة واي يوسف اذا اختلفا في قدر الثمن هذا اذا كان الثمن دينافان كان عينيا يتعاقان كذا في الهداية اه ق
 والقول للمشتري الخ (وفي الجامع الصغير خنفة واي يوسف مع عينه عند اي خنفة

وقال ابو يوسف البائع ان يأخذ الخنفة والعقد في الحق والقول قول المشتري في حصة الهالك اه ق
 (وتعتبر قيمتهما) اقول ليس في كلامه ما يدل على مرجع صورها في عيدين فصوراه وتعتبر القيمة

صاحبه وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد يتعاقان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك وعندهما يتعاقان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصة الهالك عند اي يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمتهما في الاتسام يوم القبض * وان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبائع وان برهنا فبرهانه اولى * وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد * ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم * ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتراذوا بدئي بين المستأجر ان اختلفا في الاجرة بين المؤجر لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الاخر وايهما برهن قبل وان برهنا فجأة المستأجر في المنفعة وحجة المؤجر في الاجرة * وبعد استيفاء المنفعة لا يتعاقان والقول للمستأجر

فانهم اه ق (ان لم يقبض البائع لما ان كحل واحد منهما القبض موافق للقياس لما ان الاقالة كما تعتدى الى مدع ومكر فتعتدى الى الوارث والى قيمة المبيع فيما اذا استلف المبيع غير المشتري اه ق

(السلم اليه فيه) لان رب السلم يدعى على السلم بالزيادة وهو يكره ولا يعود السلم لان القصد من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل واحد منهما الى رأس ماله والتحالف في الاقالة في السلم لا يقصد هذا القصد لان الاقالة فيه لا تقتضي الفسخ فانهم اوفوا لا فسخ الاقالة في السلم الا ترى ان رأس المدة بالمعيار حكم القاضي به المسلم اليه تسليم الى رب السلم لا يعود السلم

وهذا قبل التسليم اه ق (لا يتعاقان) يعني اذا اختلفا بعد استيفاء المنفعة لم يتعاقا لان جريان الصالح لقاعدة الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها فان قيل ينبغي ان يجري التحالف عند العقد قلنا اذا افضى البيع بالتحالف

(وتمسح فيما بقي) لان القيد سقط ساعة
 فساعة نصبر في كل مرة من المنفعة
 كانه ابتداء عقد عليها بخلاف البيع لان العقد
 فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر
 في الكل اهـ
 (المأذون والمكاتب كلهم) لان لهما يدا معبرة
 في الخصومة قال في المنة غزلت فظن زوجها
 فان قال اغترل بمسلي بامر كذا قال غزل له ولها
 المسلي لكونها اجارة صحيحة وان لم يذكر اجرا
 قال غزل للزوج اهـ
 (ان دفعت خصومة المدعى) في هذه الصور
 التمس لانه اثبت بينته ان يده ليست بيد
 خصومة وقال ابن شامة لا تندفع الخصومة
 وقال ابن ابي ليلى لا تندفع الخصومة وان لم تقم
 بينته اهـ
 (وبه يؤخذ) في القضاء والقوى لان المختل
 من الناس فبندفع ما له من مسافر وودعه اياه
 وبشهاد عليه الشهود فيقتل لابطال حن غيره
 اهـ

وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول
 للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 والقول للعبد وقال يتحالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولهما
 * وبعد موت احدهما القول في الحمل للحي - وعند ابي يوسف
 كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لاولورثتها
 وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا فالقول للعتق
 في الحياة والحي في الموت وقال المأذون والمكاتب كالحر

(فصل)

قال ذواليد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اعارني
 او اجريه او رهنيه او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت
 خصومة المدعى وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تندفع
 وبه يؤخذ * وان قال الشهود اودعه من لا نعرفه لا تندفع
 بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع
 عند الامام خلافا لمحمد * ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا
 لو قال المدعى سرقة او غصبته مني * وان برهن ذواليد على
 ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافا لمحمد * ولو قال

(عند الامام) لانه اثبت بينته ان العين وصل
 اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه
 بخلاف الفصل الاول فلم يكن يده يدين خصومة
 وهو المتصور والمدعى هو الذي اضرت نفسه
 حيث نسي خصمه وما اخبر به بنهوه اهـ
 (لا تندفع) اي الخصومة لا احتمال ان يكون
 المدعى هو هذا المدعى لانه ما حاله الى معنى يمكن
 للمدعى اتياعه فلا بدفت تضرب به المدعى اهـ
 (خلافا لمحمد) فانما تندفع عنده لانه لم يدع
 الفعل عليه فصار كالمو قال غصب مني على
 ما لم يسم فاعله ولها ان ذكر الفعل يستدعي
 الفاعل لا بحالته والظاهره والذي في يده الا انه
 لم يعينه درأ للعتق شفقة عليه واقامة لمصلحة
 السر فصار كاذن قال سرق اهـ

(أحق) وأولى لأنها أكثر إثباتا وقال الشافعي
 بينة ذى اليد أولى أه في
 (نقض به لهما) وقال الشافعي نساقطنا أو في قول
 نبرح بينهما لأن أحدهما لا يستحال اجتماع المالكين في الكل في
 حالة واحدة فقد تغذر التمييز فقسا قطنا أو بصار
 إلى القرعة أه في
 (سقطا) لتغذر العمل بهما لأن البضع لا يقبل
 الاشتراك أه في
 (وهي لمن صدقته) لأن النكاح مما يحكم به
 تصادق الزوجين وهذا إذا لم يوقت النيسان
 أه في
 (الان أثبت سبقه) لأنه ظهر الخطأ في الأول
 يقين نصار كما إذا قضى بالاجتهاد ثم وجد نص
 أو إجماع بخلافه فإنه يتقضى أه في
 (لا يأخذ الآخر كله) لأنه صار تقضيا عليه
 بالفصل فافسح الخلاف أه في

المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعني هو اندفعت
 بلا حجة الا اذ برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه
 * (باب دعوى الرجلين) *

لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينه الخارج فيه أحق *
 برهننا على ما في يد آخر قضى به لهما * ولو على نكاح امرأة سقطا
 وهي لمن صدقته فان أرتخا فالسابق أحق وان أقرت لاحدهما
 قبل البرهان ففيه له * وان برهن الآخر بعد ذلك قضى له وان
 برهن أحدهما فقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا ان أثبت
 سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذى اليد نكاحه ظاهر
 الا ان أثبت سبقه وان برهننا على شراء شيء من آخر فلكل
 نصفه بنصف عنه او تركه وبترك أحدهما بعد ما قضى لهما
 لا يأخذ الآخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ
 فهو أولى وان ارتخا فالسابق أولى وان كان لاحدهما يد
 وللاخر تاريخ فذواليد أولى * والشراء أحق من هبة وصدقة
 مع قبض * والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء وكذا
 الشراء والمهر عند أبي يوسف وقال محمد الشراء أولى وعلى
 الزوج القيمة * والرهن مع القبض أولى من الهبة معه

(فهو أولى) لأنه بالمدعى من قبضه فدل على
 سبق شراؤه وبالتاريخ أثبت الشراء في زمن
 فاندفع الآخر به (فزوج) ادعى على منكوبة
 الغير نكاحا بنحو حضرة تزوج عند إقامة
 البينة رجل وامرأة في دار أقام الرجل البينة
 ان الدار له وهي أمه واقامت هي ان الدار لها
 وهو مملوكها قبل يثبت في النكاح لا غير
 ويثبت في الدار لا غير أه في
 (والشراء أحق) لأنه أقوى بخلاف ما إذا
 اختلف المالك لهما وكان القبض تاريخ خيبر
 لا يكون الشراء فيه أولى وقيد بالقبض لأن
 عكسه من القبض دليل سبق الشراء أه في
 (أولى من الهبة معه) أي مع القبض للملك والرهن
 وفي القياس الهبة أولى لأنها ثبتت للملك والرهن
 لا يثبت وجه الاستحسان ان القبض
 الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعند
 الضمان أولى أه في

(فهما سواء) لان كلاهما ثبتت الملكات
 ملكا باسمه مطلق ولا تاريخ فيه فثبت
 لكل من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما
 وملك كان تاريخ احدهما مقدم ام لا
 نصين سواء كان تاريخ احدهما
 (وكذا لو وقت احدهما) لان وقت احدهما
 لا يدل على تقديم الملك لآخر ان يكون الاخر
 اقدم لان البنتين فامتناعا على ملك
 مع التاريخ ولهما وهو رواية عنه ان البينة
 ثبت لنخص قبوله لغيره بعد لا يكون
 الإلتزام من جهته وبينه ذى اليد على الدفع
 مقبولة اهـ

٢٥٨

فان كانت بشرط العوض فهي اولى * فان برهن خارجا على
 ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذى اليد فالسابق
 اولى * وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه من
 بكر واتفق تاريخهما فهما سواء وكذا لو وقت احدهما
 فقط * ولو برهن خارج على الشراء من شخص وآخر على الهبة
 والقبض من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر على الصدقة
 والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك
 مؤرخ وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في
 رواية وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما * ولو برهن خارج
 وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى
 وعند ابى يوسف ذو الوقت اولى * ولو كان المدعى في ايديهما
 اوفى يد ثالث والمسألة بحالها فهما سواء وعند ابى يوسف
 الذى وقت اولى وعند محمد الذى اطلق اولى وان برهن خارج
 وذو يد على النتائج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على تلقى
 الملك من آخر وعلى النتائج عنده ولو برهن احدهما على الملك
 المطلق والاخر على النتائج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين *
 ولو قضى بالنتائج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتائج قضى له

(ذو الوقت اولى) وهو رواية عن ابى حنيفة
 لانه اقدم فصار كما في دعوى الشراء ولهما
 ان بينه ذى اليد انما تقبل لتضمنها معنى الدفع
 ولا دفع هنا حيث وقع الشك في التلقى من
 جهته اهـ
 (الذى اطلق اولى) لانه دعوى اولى الملك
 الذى استحقاق الزائد ويرجع الباع ببعضه
 على بعض ولا يابى يوسف ان التاريخ بوجوب
 بدار من احتمال عدم البينة على ملك مطلق بخلاف
 المنسرد لانه امر حادث فيضاد الى اقرب
 (فدو اليد اولى) لان بينه ذى اليد باليد
 وجبه القضاء كذا في الهداية اهـ
 (فدو اليد اولى) لان الثالث لم يصبر مقضيا عليه بل
 القضية اهـ

(فدو اليد اولى) لان بينه ذى اليد باليد
 وجبه القضاء كذا في الهداية اهـ
 (فدو اليد اولى) لان الثالث لم يصبر مقضيا عليه بل
 القضية اهـ

(فهو عبد لذى اليد) حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يده فان قيل الاقرار بالرق فكأن الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلت الرق لم يثبت بقوله بل يدعى الحرية لانه لما صار في يد الماعى بقى ككائنات في يده فيعتبر باقراره عليه اهـ ق

(باب دعوى التيسب) اعلم ان الدعوى ثلاث دعوى استيلاء ودعوى ميرور ودعوى شبهة فالاولى ان يدعى نسب ولا يعلق في ملكه قينيا كما اذا جاءت به لاقلة من ستة اشهر قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها ولذا يثبت له حقة الحرية والثانية ان يدعى نسب ولا يعلق في غير ملكه فيصح في الملك خاصة والثالثة ان يدعى ولدانية واده فيصح بناء على ولانيه على ولده من وقت الطلق الى وقت الدعوى ثم الاولى اهـ ق

فهو عبد لذى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه * فلو ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة

(باب دعوى النسب) *

ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاء البائع فهو ابنه وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاء المشتري مع دعوته او بعدها وكذا لو ادعاء بعد موت الام او عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا حصته فيهما * ولو ادعاء بعد موته او عتقه ردت * ولو ولدت لا كثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان كان لا كثر من سنتين لا تصح دعوته فان صدقه المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرده المبيع ولا يفتق الولد وان باع عبد اولد عنده ثم ادعاء بعد بيع مشترية صحت دعوته وردت بيع مشترية وكذا لو كاتبه المشتري او كاتب امه او رهن او آجر او زوجها ثم كانت الدعوة صحت وقضت هذه التصرفات * ولو باع احد توأمين ولدا عنده فأعتقه مشترية ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري * ومن في يده صبي فقال هو ابن زيد ثم قال

(ورد الثمن وان ادعاء المشتري) لان دعوى البائع اسبق لاستيلائها الى الطلق لكونها دعوى ميرور اذا الطلق لم يكن في ملكه اهـ ق

(فالحكم كقول) لليقين بعدم الطلق في ملكه اهـ ق

(صحت دعوته) لان البيع محتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل ينقص البيع لاجله اهـ ق

(وكذا لو كاتبه المشتري وفي كتاب الام من في من كاتب الولد المشتري) لان من ضرورة ثبوت باع اهـ ق

(ورد ثل عتق المشتري) لان من ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الاخر ومثل بالتوأمين لانه لو كان واحد ابقاعه او اعتهقه المشتري ثم ادعاء البائع لا يطل اعتاق المشتري اهـ ق

(يصح ان يحمد) لان اقراره بطل بجهود
 القرلة فصار كان لم يقوله ولهذا التسمية
 لا يحتمل التقصير بعد نبوته والاقرار بحسبه
 لا يرتد بالآفة في حق نفسه لانه يحتمل في حق
 نفسه اهـ في المال (الكافر) لانه نال شرف
 (فهو حر) ان الاسلام في المال اذ لا يملك
 الحرية في المال والاسلام فيه الجمع بين المصلحين
 الواحد منهم ظاهر فكان فيه الجمع بين المصلحين
 ما اذا ادعى كل منهما انه يجمع بينهما في دعوى النبوة فيرجع
 في اول الاسلام اهـ في (فهو ابنهما)
 ولا يطل حتى صاحبه بجهود قوله ولا يبرح
 احدهما لا يستواء ابيهما هذا اذا كان
 الصبي لا يبرح عن نفسه والا فهو من صدقة
 الصبي اهـ

هو ابني لا يكون ابنه وان جسد زيد نبوته وعندهما يصح
 ان يحمد * ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر
 بنوته فهو حر * ابن الكافر * ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه
 من غيرهما وزعمت انه ابنهما من غيره فهو ابنيهما * ولو استولد
 مشتركة ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم
 قيمته وكذا ان قتله غيره فأخذ دية ويرجع بقيته وبالثمن على
 بائعه لا بالعقر

(كتاب الاقرار) *

هو اخبار بحق لا آخر على نفسه ولا يصح الا للعلوم * وحكمه
 ظهور المقر به لانشائه فصح الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق
 وعتاق مكراها * واذا اقر حر مكاف بحق معلوم او مجهول
 كشيء وحق صح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول
 قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه * وفي مال
 لا يصدق في اقل من درهم * ومال عظيم نصاب من ما يمين به
 فضة او غيرها * ومن الابل خمسة وعشرون ومن البقر خمسة
 اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب واموال عظام ثلاثة

(فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يزيد قبلها اذ لو مات بعدها
 فغيرم لتحقيق المتع منه اهـ في
 (وكذا) اي يبرم الاب قيمته ان قتله غيره اهـ في
 (فاخذ دية) لا يبرم من هذا القيد وتركه في
 الوقاية لان سلامة دية كسلامته ومنع بدله
 كتمعه اهـ في (لا بالعقر)
 ليست من اجزاء المبيع اهـ
 (كتاب الاقرار) هو في اللغة الاثبات يقال
 فتر الشيء اذا ثبت واقتره غيره اذا اثبت وفي
 (حر مكاف) هكذا وقع في بعض النسخ نجا
 لاوقاية وقال بعض الفضلاء لا حاجة اليه في صحة
 في صحة مطلق الاقرار انما الحاجة اليه في صحة
 الاقرار مطلقا والفرق واضح اهـ في

وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال على احد عشر لان درهما لم يصدق في اقل من احد عشر لان كذا كتابة عن عدد مجهول قد اقر العطف واكل عدد من ليس بينهما حرف العطف (وان ثلث زيدا مائة) وكذا درهما فلزيمه مائة واحد وعشرون لانه

نصب ودراهم ثلاثة ودراهم كثيرة عشرة وعندهما نصاب وكذا درهما درهما وكذا كذا احد عشر وان ثلث فكذلك وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان ربع زيد ألف وكذا اكل مكبل وموزون * وبشركة في عبد فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان * وقوله على - او قبلي اقرار بدين فان وصل به هو وديعة صدق وان فصل لا وعندي اومى اوفى بيتى او صندوق اوفى كبسى اقرار بامانة * ولو قال من ادعى عليه ألفا اتزنها او اتقدها او اجلفى بها او قد قضيتكها او ابرأتني منها او وهبتها لى او تصدقت بها على - او اخلت بك بها فقد اقرت ولا ضمير لا * ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل * ولو قال على - مائة ودرهم فالكل دراهم وكذا اكل ما يكال او يوزن * ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة * وان قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب * ولو اقر بقر في قوصرة لزمه او بختام لزمه الحلقة والقص او بسيف فالنصل والجفن والحمايل او بحجلة فالـكسوة والعيدان * وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة فقط وبشوب في منديل لزمه وكذا

وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال كذا وكذا (وانما ربع زيدا الف) وذكر الدرهم بالنصب وان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم عن محمد مائة بالخفض مائة وان قال كذا درهم يزيه ما تان ولو قال كذا كذا دينار ودرهما فطليه احد عشر بالسوية عملا بالشركة ولو قال عشرة ونيف فالبيان في النيف اهـ

(اقرار بامانة) يكون الشيء في يده وذلك تنوع على مضمون وامانة فثبت اقلها وهو الامانة اهـ في الاقف (قد اقر) اي به لان الضمير في اتزنها راجع الى الاقف التي ادعى - حتى لو قال اتزن بكذا فثبت ان يكون مصر و قال اتزن الاتزان بضم ال زاء لا بفتحها (لزمه) اي الثمر والقوصرة لان الاقرار بالظروف لا يتحقق بدون غرض حتى لو قال من قوصرة لان كلمة من للاتزاع فيكون مقرا بالظروف لا يتحقق بدون غرض حتى لو قال من قوصرة وعلى هذا الطعام في الجو الى اوفى بالانزوع اهـ في السفينة اهـ في (لزمه الحلقة والقص) لا مطلق الخاتم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل القص في بيع الخاتم من غير نتيجة اهـ في

(واحد عشر عند محمد) لان النفيس من الثياب
 قد يلف في عشرة اوثاب فاماكن جملة على
 القرف ولا ي يوسف ان سرف في يستعمل
 الاوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني في
 اللين والوسط ايضا فوقع الشك والاصل
 عبادي اي بين عبادي فوقع الشك والاصل
 عبادي ا هـ ق
 برادة الذم ا هـ ق
 (وان نوى الضرب) لان الضرب في خمسة وعشرون
 (وان نوى تكبير المال) وقال زفر عليه عشرة
 الاجزاء بن زياد عليه خمسة وعشرون
 وقال الحسن بن زياد عليه خمسة وعشرون
 (بازمة تسعة) ا هـ ق
 (وعندهما عشرة) ا هـ ق
 (من نصف حول) ا هـ ق
 لعلمانه كان قائما وقت الاقرار وان وضعت
 لا كرم من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون
 المرأة معقنة فاذا ولدت لاقول من سنتين حتى
 حكم بنيت الموت كان ذلك حكما لوجوبه
 في البطن حين مات الموت والموصى
 (فالموصى والموت) لان الاقرار بخبر ولا مدخل
 (ويطل الشرط) لان الاقرار بخبر ولا مدخل
 للنسار في الاخبار لان كان كاذبا فهو واجب الرد
 واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الرد
 ولا ينبغي باختياره وعدم اختياره
 (باب الاستثناء) الاستثناء نكلم بالباقي بعد
 وفيه كلام وانما جازع بعد الدخول عند الشافعي
 (وما في معناه) مثل قوله على انفس من عن عبد
 لم يقضه فان قوله لم يقضه في معنى الاستثناء
 ا هـ ق

ثوب في ثوب * وان ثوب في عشرة اوثاب لزمه ثوب واحد
 عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة
 في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب وبنية مع يلزم عشرة *
 وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة
 يلزمه تسعة وعندهما عشرة وان قال له من دارى ما بين هذا
 الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط * وصح الاقرار بالحل
 وحل على الوصية من غيره وللعمل ان بين سببا صالحا كارت
 او وصية فان ولدت حيا لاقول من نصف حول من هذا اقتر فله
 ما اقتر به * وان حين فلهما وان ميتا فله موصى والمورث *
 وان فسر بيع او اقرض او اهبهم الاقرار لغا * وان اقتر بشرط
 الخيار لزمه الاقرار وبطل الشرط

(باب الاستثناء وما في معناه)

صح استثناء بعض ما اقتر به لو متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء
 الكل * وان اقتر بشيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض
 الاخر بطل استثناءه خلافا لهما * وان استثنى بعض احدهما
 او بعض كل منهما صح اتفاقا * ولو استثنى كليا او وزنيا
 او عديا بمقاربان من دراهم صح بالقيمة خلافا لهما * ولو استثنى

(من نصف حول) ا هـ ق
 لعلمانه كان قائما وقت الاقرار وان وضعت
 لا كرم من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون
 المرأة معقنة فاذا ولدت لاقول من سنتين حتى
 حكم بنيت الموت كان ذلك حكما لوجوبه
 في البطن حين مات الموت والموصى
 (فالموصى والموت) لان الاقرار بخبر ولا مدخل
 (ويطل الشرط) لان الاقرار بخبر ولا مدخل
 للنسار في الاخبار لان كان كاذبا فهو واجب الرد
 واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الرد
 ولا ينبغي باختياره وعدم اختياره
 (باب الاستثناء) الاستثناء نكلم بالباقي بعد
 وفيه كلام وانما جازع بعد الدخول عند الشافعي
 (وما في معناه) مثل قوله على انفس من عن عبد
 لم يقضه فان قوله لم يقضه في معنى الاستثناء
 ا هـ ق

(كالملائكة والجن) أي إن شاء الجن والملائكة
لأنه لا تعرف مشيئتهم فلا يقع عليه شيء لأن
الأصل لا تعرف مشيئتهم فلا يثبت بالثبات ولو قال
إن شاء فلان فشاء لا يثبت شيء لأن مشيئة فلان
لا توجب الملك وكذلك إن جاء المطر أو هبت
الريح أو كان كذا كذا في الاختيار اهـ في
البناء ولو أقر له بما نطزمه بأرضه لأن الخاطئ
اسم للجن ولا يتصور بدون الأرض وكذلك إذا
أقر له بأرضه لأن الخاطئ اسم للأرض ولا ضمان
لأبائه فان أمكنه رفعها بغير ضرر فلا ضمان
والأرض فان أمكنه رفعها بغير ضرر فلا ضمان
(كبنائها) لأنه يدخل في الأقرار نفعها فلا ضمان
وقال صدر التبرئة أن قال هذا الخاتم لفلان
الاقصه أو هذا اللقمة والقص لي أو الأرض
الاستثناء ولو قال الخاتم لي أو الأرض
له أو الختم لي يصح اهـ في

٢٦٥

منها شاء أو ثوبا أو دارا بطل اتفاقا * ومن وصل بأقراره إن شاء
الله بطل أقراره وكذا إن علقه بمشيئة من لا تعرف مشيئته
كالملائكة والجن ولو أقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر له *
ولو قال بناؤها لي والعريضة له كان كما حال وفص الخاتم ونخل
البستان كبنائها وإن حال له على ألف من ثمن عبد
لم يقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم وتسلم إن شئت وإن لم يعينه
لزم الألف ولغا قوله لم يقبضه ولو قال على ثمن خمر أو خنزير
لا يصدق وعندهما إن وصل صدق ولو قال من ثمن متاع أو
أقرضني وهي زيوفا أو نبهجة لزمه الجياد وقال يلزم ما قال
إن وصل وإن قال من غصب أو ودبعة وهي زيوفا أو نبهجة
صدق ولو قال ستوفة أو رصاص فان وصل صدق والأفلا
ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب صدق ولو قال على ألف إلا أنه
ينقص مائة صدق إن وصل والألزم الألف * ولو قال أخذت
منك ألفا ودبعة فهلك وقال المقر له أخذتها غصبا ضمن *
ولو قال بدل أخذت أعطيتني لا يضمن ولو قال غصبت هذا
الشيء من زيد لأبى من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمره ولو قال
هذا كان لي ودبعة عندك فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه

٢٦٧

(لا يصدق) أي عند أبي حنيفة وصل كلامه أو فصل
فإن أنكروا وصل صدق ولا يلزم شيء وإن فصل
صدقه المقر له سبب الوجوب لم يصدق وإن فصل
ومفصولا له لأنه سبب الوجوب بعد الأقرار فلا يصح
لامفصولا ولا يفسد على الأقرار فلا يصح
(والأفلا) أي والأبى أن فصل لا يصدق والفرق
بين البيع والقرض وبين الغصب والوديعة أن
الأبى يكون رجوعا والغصب والوديعة يقضيان

الجياد يكون رجوعا والغصب والوديعة يقضيان
على كل ذلك اهـ في
(وقال المقر له) والفرق أن في الأصل الأول أنه
سبب الضمان وهو الاختصاص الذي ما يبرأ به وهو
الأذن والأبى أن يكون الفعل إلى غيره وذلك
بأن يبيح الضمان وهو الغصب اهـ في

ووجه بمادة كسر آخاف (وعدمها القول للمأخوذ منه) وهو القياس
 الاستحسان ان البس في الاجارة ضرورية
 ثبت ضرورة استيفاء المصود عليه وهو المنافع
 تكون اقرار بالبدل مطلقا بخلاف الودعة لان الديون
 البدنية مقصودة اه في
 (فالقول له) اي فصلان المقتر له لان الديون
 مقضى بمثلها وذلك انما يكون قبض مضون
 ثم ادعى ما يبرأ منه وهو الغير وهو سبب الضمان
 ينكر كان القول قول المنكر كذا في الكافي
 اه في
 (فالقول للمقر) لظهوره في الحال ولم يقر
 انه كان في يد الغير من قبل وانما اقر بجزءه
 فيه وادعى الايدل على البدل لان العمل قد يكون من
 المعين والا جبر والعين في يد صاحبها فصار
 كما لو قال خاطي الخياط قبضت هذا نصف
 درهم ولم يقل قبضته منه وقال الخياط هو
 فان القول للمقر لانه ما اقر بثبوت البدل للخياط
 بل وادان بخط الخياط في دارب الثوب فلا
 مثبت بد الخياط عليه فلا يلزمه الرد عليه كذا في
 الكافي اه في

وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه اولسه ورده
 على او اعتره او اسكنه داري ثم ردها على صدق وعندها
 القول للمأخوذ منه * ولو قال خاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته
 منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح * ولو قال
 اقتضيت من فلان ألفا كانت لي عليه او اقرضته ألفا ثم اخذتها
 منه وانكر فلان فالقول له * ولو قال زرع فلان هذا الزرع
 اوبى هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استغنت به فيه وادعى
 فلان ذلك فالقول للمقر

* (باب اقرار المريض) *

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان
 على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث * ولا يصح
 تخصيصه غريبا بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدقه
 بقية الورثة وان اقر لاجنبي صح ولو احاط بماله * وان اقر
 لاجنبي ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لاجنبيه
 ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت
 ولو وهبها ثم تزوجها فله الرجوع * وان اقر بغلام مجهول
 النسب يولد مثله لانه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه منه

(لا يبطل اقراره) ووجه الفرق ان دعوى النسب
 تستند الى وقت العلوق فتبين انه اقر لانه فلا
 يصح ولا كذلك الزوجه لانها تقتصر على زمان
 الاقرار فتبين ان
 (ثبت نسبه منه الخ) لانه لما اقر بما يلزمه وليس
 فيه تحصيل النسب على الغير وعنده ان يكون
 المرأة حالية عن نكاح الغير وعنده ان لا يكون
 تحت المقر اختها ولا اربع سواها ولا فرق بين
 ولها الاعلى او الاسفل اذ الم يكن للمعتق ولها من
 جهة الغير اه في

(بعد موتها) اي بعد موت المرأة فانه لا يصح
 لاقطاع النكاح وكذا اذا اقر الرجل بالزوجة
 فصدقته المرأة بعد موتها عند ابى حنيفة رحمه
 الله اي يصح ايضا اي يصح تصديقها بعد موتها لبقائه
 النكاح بعد موت المرأة في حق الارث والاقرار
 قائم والتكذيب منه لم يوجد فيصح التصديق
 في هذه الحالة فنثبت النكاح بنصادهما فثبت
 منها ولهذا اوافق الامامية على النكاح بعد موتها
 قبل اه في اي ولو كان الوارث بعيدا لانه
 (ولو بعدا) اي ولو كان الوارث بعيدا لان
 الميراث حقه فيقبل فيه قوله عند عدم المزاجم
 اه في

ولو لم يضاوشارك الورثة * وصح اقرار الرجل بالوالدين والولاد
 والزوجة والمولى * وشرط تصديق هؤلاء * وكذا اقرار
 المرأة لكن شرط في اقرارها بالولاد تصديق الزوج ايضا وشهادة
 قابله * وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد
 موتها وعندهما يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا * ومن مات
 ابوه فاقر باخ شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لايهما
 الميت دين على شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه
 فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

*(كتاب الصلح) *

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار
 (فالاول) كالبيع ان وقع عن مال بما لم يثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده جهالة البدل
 لاجهالة المصالح عنه * ويشترط القدرة على تسليم البدل وان
 استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البدل او ببعضه
 وان استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح عنه او ببعضه
 وان وقع عن مال بمنفعة اعتبارا جارة فيشترط فيه التوقيت

(كتاب الصلح) هو اسم بمعنى المصالحة وهي
 المسألة خلافها ولا يجوز الصلح على مكيل او موزون من
 الدعوى ولا يجوز الصلح على مكيل او موزون من
 فيه من احتمال الربا بان كان نفيه من التركة من
 جنسه انتهى عمداى وقوله على مكيل او موزون
 متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة دين
 واعيانها غير معلومة واريد الصلح على مكيل
 او موزون قبل الاصح لاحتمال ان يكون في التركة
 مكيل او موزون وان كان فيجوز ان يكون
 نفيه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم
 الجواز موزون بالي اعتبارا بشبهة الشبهة ولا عبرة بها
 اه دور

(اعتبر اجارة) صورة ادعى على رجل شيئا
 فاعترف به ثم صالحه على سكتى داره سنة او على
 دكوب دابة معلومة او رزاعة راضة مدة معلومة
 او على خدمة عبده او رزاة فيكون في معنى الاجارة فيجوز
 هذا الصلح اجارة اشارة اليها بالقائه بقوله
 فيه احكام الاجارة اه في

(يرجع بالخصوص) لان ما اخذه في ربح المدعى
وبالاستحقاق فان العوض فزيمه رد العوض اهو
(يرجع المدعى) لان البدل في الصالح عن انكار
هو الدعوى بخلاف ما لو ادعى دارا فصالحه المدعى
عليه على بيع الثوب بها منه فاستحق الثوب
من يد المدعى لان الاقدام على البيع منه
عليه الى الدعوى لان المدعى خفاه اه
المدعى اقرار منه يكون المدعى خفاه اه
لان هلاك البدل في المستحق بدل الصلح فيسقط به
اذا كان البدل عايقا بالتعيين والاكراه
كل اراهم والذات لا يسقط بهلاك في الفصلين
اي فضل الاقرار ولا انكار في الاقرار يرجع
بكله او بعضه وفي الانكار يرجع بالدعوى اهو
فذلك الذي هو موضع الباقى في يده اه

٢٦٨

ويسقط بموت احدهما (والاخير ان) معاوضة في حق المدعى
وفداء المين وقطع المنازعة في حق الآخر فلاشفعة في دار
صالح عنها مع احدهما وتجب في دار صولح عليها وما استحق
من المدعى كلا او بعضا رد المدعى حصته من البدل ويرجع
بالخصوص فيه وما استحق من البدل بعضا او كلا يرجع المدعى
الى دعواه في قدره وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه
في الفصلين ولو صالح على بعض دار يدعيها لم يصح وحيلته
ان يزيد في البدل شيئا او يرد من دعوى الباقى

(فصل)

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الاعلى معلوم ويجوز عن
دعوى المال والمنفعة والحناية في النفس ومادونها عمدا
او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولاء عليه
ودعوى الزوج النكاح وكان خلعا ويحرم عليه ديانة ان كان
مبطلا * ولو صالحها بمال لتقر له بالنكاح جاز * ولا يجوز
ان آتته المرأة وقيل يجوز * ولا عن دعوى الحدة وان
قتل عبدا مؤذون رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف
صلحه عن نفس عبده قتل رجلا عمدا وان صالح عن مغبوب
تلف باكثر من قيمته جاز وقال لا يسقط الفضل ان كان لا يتغابن

(او يبرأ) هو ضم اوله وفتح ثالثه اي يبرأ المدعى
المدعى عليه فانه التبعي بان يقول له المدعى ابرأك
(من دعوى الباقى) بان يقول له المدعى ابرأك
او برأت من دعوى هذه الدار لان الابراء من
دعوى العيني جاز اه
(يجوز الصلح عن مجهول) لان قوله عليك فتوزي
الى المنازعة والصلح على مجهول على اربعة اوجه معلوم
وهي مجهول على مجهول ومعلوم على مجهول
وقضية لا تبذل ان يكون معلوما لان جهالة تفضي
الى المنازعة اه
(وصالح عن نفسه لا يجوز) لانه لا يجوز له ان
يخصر في الاصل هو من باب التصار وتضرره
اذا كان بعوض اه
(ان خصه في اله التباين) لان الواجب هو القيمة وهي
بالقضاء اه

ان خصه في اله التباين وانما ينتقل الى القيمة
بالقضاء اه

لا الوكيل الا ان ضمنه) لان الصلح عن التوفد
معاوضة باسقاط الحق والصلح عن بعض الدين
استقاط محض فالو كيل فيه سفير ومعتبر فلا يكون
البديل عليه كالمو كلة اهـ (وان صالح فضولي)
المسألة في الوكالة اهـ (اي عن جانب المذمى عليه
مع المذمى اهـ (واضاف الى ماله) بان قال على ألف من ماله
او على عبدى هذا اهـ (بلاضافة)
هذا العبد اهـ (اما اذا ضمن البديل فلان الحاصل
للمذمى عليه ليس الا البراءة والا جنى مساو له
في ذلك وقد جاز للمذمى عليه اشتراط بديل الصلح
عن نفسه فكذا الا اذا ضمن البديل واما اذا اضاف
من جانب المرأه فلهذه الاضافة التزم التسليم الى
الى ماله فلا نه فيه الاضافة التزم التسليم الى
المذمى وهو قادر على ذلك فيجب عليه وصار
كل ما ضمنه اهـ

٢٦٩

فيه * وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موسر عبدا
مشتركا وصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان
بعرض صح * ويجوز صلح المذمى بماله يدفعه الى المنكر ليقترله
وبدل الصلح عن دم عمد أو على بعض دين يتدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه * وبديل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان
صالح فضولي وضمن البديل او اضاف الى ماله او اشار الى
عرض او تعد بلاضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا * وان
اطلق ولم يسلم توقف فان اجازه المذمى عليه جاز ولزمه البديل
والا بطل

* (باب الصلح في الدين) *

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض
حقه واسقاط لباقيها لامعاوضة * فلو صالح عن ألف حال على
مائة حالة أو ألف مؤجل صح وكذا عن ألف جيا على مائة
زيوف * ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة او عن ألف
مؤجل على نصفه حالا او عن ألف سود على نصفه بيضا * ولو
صالح عن ألف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة
او مؤجلة صح وان قال من له على آخر ألف ادعنا نصفه على

٢٦٨

(وكان متبرعا) لان المصالح هنا وهو
الفضولي لا ولاية له على المطلوب فلا تقدر تصرفه
عليه اهـ (باب الصلح في الدين)
لما ذكر حكم الصلح عن
عموم الدين لان الخصوص يكون ايدا بعد
دعوى الدين لان الخصوص يكون ايدا بعد
العموم كذا في الاكل اهـ

(عما استحق الخ) قال الزبيلى قوله عما استحق
سهولانه اذا صالح عن الدين لا يملكه وانما يكون
استيفاء لبعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون
استيفاء لواقع الصلح عن الدين على بعض
كذلك لو وقع الصلح عما استحق بعقد
الدين والصواب ان يقال والصلح عما استحق بعقد
المداينة اهـ لان العمل بخبرين المؤجل وهو غير
(مؤجله) لان العمل بخبرين المؤجل وهو غير
مستحق بالعقد فيكون لازما ما حط عنه وذلك
اعتراض عن الاجل وهو مرام اهـ

(خلافا لابي يوسف) فانه يبرأ عنه لانه ابراء
 مطلق وكيفية على وان كانت المعارضة لكن مدخولها
 وهو اداء النصف لايصل عوضا لكونه مستحقا
 عليه فوجده كعدمه لانه اني بصريح
 (لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا) اهو
 التقيد فاذا لم يوجد بطل اهو
 (برئ من نصفه الخ) لانه اطلق ابراء واداء
 النصف عند الاصل عوضا عن نصفه لانه
 في تقسيم الشرط فلا يتقيد بالنسبة
 يعود الدين لان هذا الرأى مطلق لانه اذا لم يوقت
 للاداء وقتا لا يكون الاداء عوضا صحيحا لانه
 واجب عليه في مطلق الازمان ولم يتقيد
 اهو
 (لا يصلح الابرأء) لانه علقه بالشرط صريحا
 وتعلق البراءة بالشرط باطل لما فيه من معنى
 بالتبليغ حتى يرتد بالرد بخلاف ما تقدم لانه اني
 بصريح الشرط فعمل على التقيد لانه اني
 في الهداية اهو

٢٤٠

انك بريء من باقيه ففعل برئ والافلا يبرأ خلافا لابي يوسف
 وان قال صالحك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف
 فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا وان قال ابرأتك من
 نصفه على ان تعطيني نصفه غدا بريء من نصفه اعطى او لم يعط
 وكذا لو قال اذ الى نصفه على انك بريء من باقيه ولم يوقت *
 ولو قال ان اذيت الى نصفه فانت بريء او اذا اذيت او متى
 اذيت لا يصلح الابرأء وان اذى ومن قال ستر الرب دينه لا اقرئك
 حتى تؤخره عني او تحط عني ففعل جاز وان أعلن لزمه للمحال

(فصل)

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فلشريكه ان يتبع
 المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح
 ربع الدين * وان قبض شيأ من الدين شاركه شريكه فيه واتبع
 الغريم عاقل وان اشترى بنصيبه شيأ ضمنه شريكه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن ابرأ من نصيبه او قاص الغريم بدين سابق
 لا يضمن لشريكه وان ابرأ من البعض قسم الباقي على سهامه
 وان أجل نصيبه لا يصلح خلافا لابي يوسف * وبطل صلح احد
 ربي سلم في سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا له ايضا وان اخرج

(نصفه) لانه كان عليه ولم يستوفه فبقي
 قد تمسك اذا قابض قبض نصيبه لكن له حق
 المشاركة اهو
 (الغريم) وهو المديون لان قسمة الدين حال
 كونه في الذمة لا تصح والمقبوض بدل عنه فله ان
 يشاركه في اداءه لانه عين حقه من وجهه اهو
 (لا يضمن لشريكه) في الصورتين اما في الاولى
 فلان الابن آثر اذى وليس يقبض فلا يرجع عليه
 واما في الثانية فلا تراض دينيا بالخاصة لا قابض
 شيأ اهو
 (لا يصلح خلافا لابي يوسف) فانه يصح عنده
 اعتبارا بالابرأء المطلق ولا يصح عندهما لانه
 يؤذى الى قسمة الدين قبل القبض ولو غصب
 احدهما عيناه واشتراه ثم آه فاسدا وهلاك
 فانه فهو قبض والاستحجار بنصيبه قبض وكذا
 الاجران عند عهد خلافا لابي يوسف وكذا

(قل البذل اوله) لانه امكن تصححه بها اهق
 (بطل الصلح) لان فيه تملك الدين من غير اهق
 (اختلاف) وهو حصه المصلح والصلح اهق
 (الكفاية) (قبل قضائه) (الميت) (القسمه تجوز) اهق
 (اي قضاء دينه تقديم الحاجة كذا في

٢٧٨

الورثة احدثهم عن عرض او عقار بمال او عن احد التقدين
 بالآخر او عنهما ما صح قل البذل او كثر وعن تقدين وغيرهما
 بأحد التقدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من
 ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا وان في التركة دين على
 الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا
 براءة الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضاوا حصته منه تبرعا
 أو اقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره
 وفي حصة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكيل
 او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل
 او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمه
 اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى
 ان لا يصالح قبل قضائه ولو فعل قالوا يجوز والقسمه تجوز قياسا
 لاستحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان
 يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

(كتاب المضاربة)

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب
 امين فاذا تصرف فوصكيل فان ربح فشريك وان خالف

دين والدائن قد يكون غائبا ولو جعلت التركة
 موقوفة بتضرر الورثة والدائن لا يضر لان على
 (ورثة قضاء دينه) وجه القياس ان الدين يتعلق
 (ويقسم الباقي) التركة ووجه المهمة انه هل يشترط
 بكل جزء من المسائل المصلحة او لا في بعض الناس
 ضرر الورثة ومن المسائل المصلحة او لا في بعض الناس
 لصحة الصلح حصة الدعوى او لا في بعض الناس
 يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى
 حقا مجهولا لا في دار فصول الاستحقاق وقد يتعلق
 على ما ترقى باب الحقوق والصلح لا يصح الا ان تكون
 عن بعض حصة فهذه المسألة تدل على ان هذه
 الدعوى حصة لا دعوى حق المجهول
 الرواية غير صحيحة وكثير من مسائل الذخيرة
 دعوى غير حصة تلك الرواية اهق

(كتاب المضاربة) هي في اللغة مفاعلة من
 الضرب في الارض بمعنى السير وبها قال الله
 تعالى واخرون يضربون في الارض اي يسافرون
 للتجارة تسمى هذا العقبيه لان العامل فيه يسير
 في الارض غالبا لطلب الربح وفي التسرع في
 منكره اهق

ان يكون جميع الربح له فستتقضى وان شرطه لرب
 المال فستتبع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح اولم يربح
 ولا يزداد على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الاجمال تصح به الشركة وان
 دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي
 على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال
 الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقد كان او غير عاقد
 كالصغير اذا عقد له له وليه واحد الشرى يكن اذا عقد لها الآخر
 وكون الربح بينهما مامشعا فيفسدان شرط لاحدهما عشرة
 دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا خلا
 ويطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب وللمضارب
 في مطلقها ان يبيع ويشتري ويوكل بما وبسا فر ويضع ويودع
 ويرهن ويرتن ويؤجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الايسر
 وغيره ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له
 ان يضارب الا باذن رب المال وبقوله له اعمل برأيك ولا ان
 يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شري
 بما الهانز او قصره او حله بحاله فهو متبرع * وان قيل له اعمل

المال ان يكون جميع الربح له فستتقضى وان شرطه لرب
 المال فستتبع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح اولم يربح
 ولا يزداد على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الاجمال تصح به الشركة وان
 دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي
 على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال
 الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقد كان او غير عاقد
 كالصغير اذا عقد له له وليه واحد الشرى يكن اذا عقد لها الآخر
 وكون الربح بينهما مامشعا فيفسدان شرط لاحدهما عشرة
 دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا خلا
 ويطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب وللمضارب
 في مطلقها ان يبيع ويشتري ويوكل بما وبسا فر ويضع ويودع
 ويرهن ويرتن ويؤجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الايسر
 وغيره ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له
 ان يضارب الا باذن رب المال وبقوله له اعمل برأيك ولا ان
 يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شري
 بما الهانز او قصره او حله بحاله فهو متبرع * وان قيل له اعمل

المال فستتبع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح اولم يربح
 ولا يزداد على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الاجمال تصح به الشركة وان
 دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي
 على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال
 الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقد كان او غير عاقد
 كالصغير اذا عقد له له وليه واحد الشرى يكن اذا عقد لها الآخر
 وكون الربح بينهما مامشعا فيفسدان شرط لاحدهما عشرة
 دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا خلا
 ويطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب وللمضارب
 في مطلقها ان يبيع ويشتري ويوكل بما وبسا فر ويضع ويودع
 ويرهن ويرتن ويؤجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الايسر
 وغيره ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له
 ان يضارب الا باذن رب المال وبقوله له اعمل برأيك ولا ان
 يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شري
 بما الهانز او قصره او حله بحاله فهو متبرع * وان قيل له اعمل

(بلا يد لرب المال فيه) لان يد المالك ثابتة
 له وبقاء يده يمنع التسليم الى المضارب كذا
 في الهداية اهـ في
 ان شرط لاحدهما الخ (لانه قد يحصل فيها
 فانه شرط ان لا يقطع الشركة في الربح اهـ في
 ذلك التقدير فقطع قنطع الشركة فلا يكون مفسدا
 (على المضارب) ولا الجاهالة فيه فلا يكون مفسدا
 الشركة في الربح ولا الجاهالة فيه فلا يكون مفسدا
 ويكون الوضعية على رب المال لان ما فات من
 والمضارب من المال فالهلا لا يلزم صاحب المال ان يكون مفسدا
 (ولا تفسد به المضاربة) وقال زفر تفسد لان رب
 المال حينئذ متصرف في مال نفسه وهو لا يصح
 ان يكون وكيله في مال نفسه فيكون مستردا له ولان
 المتصرف في مال نفسه فيكون مستردا له ولان
 ان يكون وكيله في مال نفسه فيكون مستردا له ولان
 فيصير ان يكون رب المال وكيله في التصرف
 اهـ في

(غير اهلها) اي في غير سوق من اطرافها
لا يكون مخالفا لان المصير مع تبين اطرافه كمنفعة
واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالذبح
اهق (لا يكون مخالفا) لان فائدة الاقل التقييد
بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالنوع وهذا هو
المراد عن الاول (واعمل به فيما) وعبرة الهداية اخذ هذا المال
واعمل به في الكوفة فله ان يعمل فيما وفي غيرها
لان الواو للعطف فليس بميزة المشورة انتهى
قال الزبيعي لان الواو للعطف والشئ لا يعطف
على نفسه وانما يعطف على غيره وقد يكون مشورة
للاستدانة اذا كان بعد جلة فكيف يكون مشورة
لاشرط في الاول اهق

برأيك وله الخلط بماله والصنع ان قيل له ذلك فلا يضمن به
ويصير شريكا بما زاد الصنع وحصله له اذ بيع وحصة الثوب
في المضاربة وان قيدت يلد او سلعة او وقت او معامل معين
فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان
قال له عامل اهل الكوفة او الصياغة فعامل في الكوفة غير
اهلها او صارف مع غير الصياغة لا يكون مخالفا وكذا لو قال
اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير
السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به
فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذوه واعمل به
فيها وللمضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
التجار وان باع بنقد ثم اخر صاعدا او ما ان يأذن لعبد
المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من مالها
ولا ان يشتري من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهها
ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل
ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق
نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى
المضارب بالنصف امة بألف وفيها ألف فوطئها فولدت ولدا

(لا يبيع اليه التجار) اي ليس له ان يبيع الى اجل
لا يبيع التجار اليه وقال ابن ابي ليلى ليس له ان
يبيع بنسيئة لان ذلك تصرف يوجب نصيبه
عن مال المضاربة ويخرج عن التصرف فيه وعن
تقول البيع عند النسيئة من صنع التجار وهو
معارف بينهم فيدخل عند الاطلاق وهو
الربح عادة فكان اوفى ارب المال كذا في الزبيعي
وفي الهداية ولهذا كان له ان يشتري الزبيعي
للاركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله
ان يستكرها باعتبار العادة اهق
(صح اجماعا) اما عندهما فلان الوكيل
يملك ذلك والمضارب اولى لان المضارب لا يضمن

اهق (وله ان يأذن الخ) في الرواية المشهورة لانه من
صنع التجار وعند محمد لا يملك ذلك باطلاق العقد
كذا في الكافي اهق وعن ابي يوسف انه يزوجه
(او امة من مالها) اهق
الامة لانه من باب الاكساب اهق

(استسعا رب المال الخ) وجه ذلك ان الدعوى
 صحيحة في الظاهر جملة على فرض النكاح لكنه
 لم يقدح في صحة ما في
 (باب المضارب بضارب) بقرب التثنية وعدمه
 والتميز في الظاهر
 (باب المضارب بضارب) وقال زفر بن يحن بالادفع
 والتسوية بالعمل ايضا وهو رواية عن ابي يوسف
 (لا يضمن بالمضارب ان يضارب
 تضرب او لم تضرب وهو رواية عن ابي يوسف
 لان ما لا يضمن الا اذا كان له مال فاعمل
 وجه الظاهر ان الادفع ايده وهو عليه فاعمل
 ايها ما شاء في المشهور فان شاء ضمن الاول
 رأس ماله لانه صار غاصبا دفعه الى غيره بغير اذنه
 اهق

يساوي ألفا فإذا عاه موسرا فصارت قيمته ألفا ونصفه استسعا
 رب المال في ألف وربعه او اعنته فإذا قبض الألف ضمن
 المدعي نصف قيمة الامنة

(باب المضارب بضارب)

فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر
 الرواية وهو قولهما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
 بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان
 وان ربح وحيث ضمن فرب المال تضمن ايها ما شاء في المشهور
 وقيل على الخلاف في ايداع المودع * وان اذن له بالمضاربة
 فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصفان او على
 نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الربح رب المال وثلثه
 للثاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه رب المال
 ونصفه للثاني ولا شيء للاول * وان شرط للثاني الثلثين فكما
 شرط ويضمن الاول للثاني سدسا * وان كان قيل له ما رزقك الله
 او ما ربححت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان
 دفع بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع
 * ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا

فنصفه رب المال لان رب المال شرط
 لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول
 النصف للثاني لان نصيبه فيكون الثاني بالشرط
 ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له الثاني وهو
 كرجل استأجر اجيرا ليجطه في بلد ثم
 فاستأجر الاجير رجلا آخر ليجطه به درهم فانه
 لا يسلم الاول شي حيث عقد على جميع حقه كذا
 اهق

(سدسا) اي سدس الربح من ماله لانه شرط
 للثاني ما هو مستحق عليه الضمان بالتسوية اهق
 رب المال ووجب عليه الضمان بالتسوية اهق
 (فلكل منهم ثلثه) لان للضارب الثاني لان الاول
 وهو الثلث في الثلثان اهق
 (اي من النصف الثاني) وهو ما دون نفسه من
 شرط للثاني نصف الربح واستحققه ورب المال شرط لنفسه
 ربحه رب المال ولم يربح الاول الا النصف وكان
 بينهما اهق

(ربح) اي من النصف الثاني لان الاول
 ربحه رب المال ولم يربح الاول الا النصف وكان
 بينهما اهق

(فله بيعها) لان حقها في الربح وانما يظهر
بالقسمة وقسمة الربح تتوقف على ان يقص رأس
المال اهـ
فله تبديله بجنسه استحسانا) والقياس ان لا
يبدل لو جرد المجانسة بين التقدين في الغنبة
ووجبه الاستحسان ان المال لا يمكن الا باذن بيع
ان يزدمل رأس الجنس رأس المال فصار كالعروض
ما فيه اهـ
(لزمه الاقتضاء) اي ان يقضيه لان المضارب
كالا جبر وحضه من الربح اهـ
كالا جبر وحضه من الربح اهـ
اي فلا يلزمه الاقتضاء لانه
ففي جبره على اتمام العمل اهـ
(والا فلا) اي فلا يلزمه الاقتضاء لان حقوق العبد
وكيل محض اهـ
(المالك به) اي بالاقضاء اهـ
تدرج بالعقد وهو المضارب الاول لان المضاربة الاولى
(لا يستردان الربح) الاول لان المضاربة الاولى
قد انتهت بالصريح وببوت الثانية لا يوجب انتقاض الاولى
فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الاولى
فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر اهـ

٢٧٥

ولنفسه ثلثا صح * وتبطل بموت احدهما وبلمحاق رب المال
مرتدا لا بلحاق المضارب ولا ينزل بعزله ما لم يعلم به فان علم
والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من
جنس رأس المال لا يتصرف فيه ولن من غير جنسه فله تبديله
بجنسه استحسانا ولو اقرقا وفي المال دين على الناس لزمه
الاقتضاء ان كان ربح والا فلا ويوكل المالك به وكذا سائر
الوكلاء * والبيع والسماح يجبران عليه وما يهلك من مال
المضاربة صرف الى الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن
المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه
لا يستردان الربح وان اقتسماه من غير فسح تراذاه حتى يتم رأس
المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب

(فصل)

ولا ينق المضارب من ماله في مصره او في مصر اتخذه دارا
ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه وشرابه في ماله بالمعروف
وكذا اكسوته وركوبه شراء واستجارا وكذا اجرة خادمه
وفرش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه
اليه وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله

(حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع فلا يسلم
بدون سلامة الاصل اهـ
(فان فضل شيء اقتسماه) لان رب المال لم يبي
له حق فضل شيء اقتسماه اهـ
(في مصره) اي الذي ولا فيه لان حق
اتما كانت من المضاربة وما دام في مصره غير محتبس فانه ساكن
المضاربة وما دام في مصره غير محتبس فانه ساكن

بالسكنى الاصلية اهـ
(او في مصر اتخذه دارا) فله النفقة ولا ينفق
الا قامة ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا ينفق
المضارب في المضاربة لا يستوجب النفقة اهـ
الاجراء والاجبر لا يستوجب النفقة لانه لا يكون فيها
(من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحتبس
لمال المضاربة فلا يجبر له النفقة فيه اهـ

(كسوق مصر) اي فهو كاسوق في مصر
 فلا يكون فقه في مال المضاربة اهق
 (من الربح اولا) وعبرة الكسوق ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد فهم المخالفة
 بيننا وبين عبارة المصنف فنقول المضارب من
 منطلق ياتق لا ياخذ اي ما اتفق المضارب من
 رأس المال اخذ المالك من الربح يقع مشتركا
 اهق
 (من حمل ونحوه) كاجرة الطراز والسمار
 ونحو ذلك مما ذكره في باب المراجعة وقول قام
 على يكلذا اهق
 (يغرم المضارب بهما) اي الاضطران المال
 لما صار القين ظهر الربح في المال وهو الالف
 فكان بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لب
 المال اهق
 (وباقية المضاربة) لان نصيب المضارب خرج
 من المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
 المضاربة تاما بينهما اتفق ونصيب رب المال على
 المضاربة لعدم ما بينهما اهق

٢٧٦

كالدواء ويرد ما بقى من كسونه وغيرها اذا قدم الى رأس المال
 ومادون السفر كسوق مصر ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله
 والاف كالف وليس للمستبضع الاتفاق من مالها * ويؤخذ
 ما اتفق المضارب من الربح اولا وما فضل قسم وان سافر بماله
 ومال المضاربة او بمالين رجلين اتفق بالحصة وان باع متاع
 المضاربة مراجعة حسب ما اتفق عليه من حل ونحوه لا نفقة
 نفسه ولو شري مضارب بالنصف بألف المضاربة بزا وباعه
 بألفين واشتريهما عبدا فاضاعا في يده قبل تقدهما يغرم
 المضارب بهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقية
 للمضاربة ورأس المال ألفان وخسمائة ولا يبيعه مراجعة
 الاعلى ألفين فلو بيع باربعة آلاف فخصة المضاربة ثلاثة آلاف
 والربح منها خسمائة بينهما * ولو اشترى رب المال عبدا
 بخمسمائة وباعه من المضارب بألف لا يبيعه مراجعة الاعلى
 خسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بألف المضارب عبدا
 يعدل ألفين فقتل رجلا خطأ فربق الفداء عليه وباقية على
 المالك واذا فدا العبد خرج من المضاربة ويخدم المضارب
 يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بألف المضاربة عبدا وهلك

(ورأس المال) وهو جميع ما دفع رب المال
 الى المضارب وهو اثنان اهق
 (الاعلى خسمائة) لالاف لان بيعه من المضارب
 كبيعته من نفسه لانه وكيله فيكون بيع ماله بماله
 فكيف يكون كالعقدوم وكذا لو كان بالعكس كما مر
 في المراجعة اهق
 (وباقية على المالك) اي اذا امتنع من الدفع
 واختار الفداء يعني ارض الخيانة فيديان بحد
 الف والعبد يساوي القيني اهق

(وجميع ما دفع رأس المال) بخلاف الوكيل
 حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بعد التمسك بالامانة ولا يمكن حله
 واحدة والفرق ان يذم المضارب بخلاف الوكيل فان قبضه بعد
 على الاستيفاء بخلاف الاستيفاء فنصير مضربا على التخصيص والاذن
 (فالمالك) لانها اتفقا على التخصيص والاذن
 يستفاد من جهته وفي الاشياء اذا ادعى
 المضارب فسادها فالقول رب المال او عكسه
 فالتقول لمدى الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب
 شترت لك الثلث بالمضارب اهـ
 (كتاب الوديعه) ركنها الايجاب والتقبل وشروطها
 كون المال قابلا لاثبات اليد لا يمكن من حفظه
 حتى لو اودعه المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ
 لا يصح وكون المودع صديقا فاستلحقها لم يضمن ولو كان
 حتى لو اودع صديقا فاستلحقها لم يضمن ولو كان
 عبد المحجور اضمن بعد التقى كذا في المحيط اهـ

الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وتم وجميع ما دفع رأس
 المال * ولو كان مع المضارب ألفان فقال دفعتم الى ألفا ويرجع
 ألفا وقال المالك بل دفعت اليك الفين فالقول للمضارب
 ولو اختلفا مع ذلك في قدر الرجوع فللمالك * ولو قال من معه
 ألف قدر رجعي فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول
 بل زيد وكذا لو قال ذواليد هو قرض وقال زيد بضاعة او وديعة
 او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عينت نوعا
 فالقول للمضارب * ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فللمالك

(كتاب الوديعه) *

الايداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعة ما يترك
 عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالهلاك * وللمودع ان
 يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم التهيؤ والخوف
 خلافا لهما فيما له حل وموئنه فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا
 خاف الحرق او الفرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان
 طلبها ربحا فخبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو
 بعهده اياها وان اقرب بعده بخلاف بعهدها عند غيره وان خلطها
 بماله بحيث لا يتميزان يحنسها ضمن واقطع حق المالك منها في

(فما له حل وموئنه) لان الظاهر عدم الرضى
 بالالبقاء من موئنه من الحل فلما يرضى بذلك ضرورة
 امتثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل
 العشود ولا بد له من رحله الشتاء والصيف
 في الاختيار اهـ
 (ضمن) لان صاحب المودع يضمن
 مختلف في الامانة ولا يضمن في التلف والضيغ

والاوان كالايجبي حتى يشرط كونها في التبرع
 واختار صاحب التبرع في جوارحه ان يضمن
 وقال وعياله القوي حتى يضمن صاحب الوديعة
 او يضمن من امانته وليس في عياله كالمقدمه اهـ
 (فحبسها وهو قادر) يعني لو منع صاحب الوديعة
 بعد طلبه وهو قادر على تسليمها يضمن اهـ
 ظالم بالبيع حتى لو لم يكن ظالما بالبيع لا يضمن
 (عند غيره) لانه يجد الوديعة عند غيره
 وقال زفر يضمن لانه يجد الوديعة عند غيره
 عند غيبه المالك كان يحفظ الوديعة عند غيره
 علمها من طمع الظالمين فلا يكره
 موجبا اهـ

(ان يشركه ان شاء) لانه استهلا من وجه ثم قالوا
 لا يباح للخالط التناول قبل اداء الضمان فانه العيني
 (ضمن واقطع حق المالك) لانه انه يهلا ضرورة
 وكذا معنى تعذر الضمان لا يجب عليه الا
 اه ن
 (اشتركا اجماعا) لان الضمان لا يجب بالخط
 اه ن
 بالتعدي ولم يوجد اه ن
 (اجل خلاف المستعير والمستأجر) لانه ما مور بالخط
 في كل الاوقات فاذا خالف في البعض رجع الى
 المأمور به كما اذا استأجر الحفظ شهر اقل من الحفظ
 في بعضه ثم حفظ في الباقي اسحق الاجر بقدره
 اه ن
 (ضمن) اي ضمن المودع قدر ما اتفق لان
 التعدي لم يوجد فباني اه ن
 (ضمن الجميع) لانه خلط مال غيره بما فيكون
 استهلا كالولان ما اتفق عليه ما ردت في ذمته والدين
 لا يورث الا بالاسلم الى صاحبه ولم يوجد وهذا
 اذا لم يجعل على ماله علامة فلو جعل لا يضمن
 الا ما اتفق كذا في القصول اه ن

٢٧٨

المانع وغيره عند الامام وعندهما في غير المانع للمالك ان يشركه
 ان شاء وكذا في المانع عند محمد * وعند ابي يوسف يصير الاقل
 تابعا للأكثريه * وان بغير جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج
 ضمن واقطع حق المالك منها اجماعا * وان خلطت بلا تعذر
 اشتركا اجماعا وان تعدي فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها
 او عبدا فاستخدمه ضمن فان زال التعدي زال الضمان بخلاف
 المستعير والمستأجر وكذا الواو دعها ثم استردها * وان اتفق
 بعضها فهلك الباقي ضمن قد رما اتفق فقط وان ردت مثله وخط
 بالباقي ضمن الجميع * ولو تصرف فيها فريح يتصدق به وعند ابي
 يوسف بطيب له * وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى
 احدهما حصته بغيبة الاخر خلافا لهما وان اودع عند
 اثنين مما يقسم اقتسما وحفظ كل حصته فان دفع احدهما
 الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل
 باذن الاخر * وان مما لا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بد ضمن
 وان الى من لا يذله منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه
 النساء الى زوجته لا يضمن * وان امر بحفظها في بيت معين من

(طيب له) اذا ادعى الضمان لان شرط طيب
 (طيب له) عند الضمان وقد وجد بالتصرف فيها
 (طيب له) اي عند ابي حنيفة لانه مودع
 (طيب له) اذا ادعى الضمان لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب

(ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب
 (ضمن الدافع) اي عند ابي حنيفة لان شرط طيب

في غيرها ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
فكان مقيداً بفتح التقيد اهـ في
ضمن الاثناء لانها اختصا على الاول
الختيار وان ضمن الثاني رجع على الاول قال الامام
فلا يرجع كذا في شرح فقط عند ابي حنيفة وليس على
(بعد العتق) العبد الثاني ضمان لانه مودع ولا ضمان عليه
عنده اذ لم يتعد اهـ في اللغة على ما قاله المغرب
(كتاب العارية) هي في اللغة على ما قاله المغرب
كتاب بالتشديد منسوبة الى العارة اسم من
الاعارة كالنقارة من الاعارة واخطأ الجوهري
حيث ظن انها منسوبة الى العار لان طلبها عار
اتتهى ويجوز التخفيف في النهاية ان ما في المغرب
هو المقول عليه لانه عليه السلام بائرها وفي المبسوط انها
كان العار في طلبها لما بائرها في التناوب كان المعبر
مأخوذة من التعاور بمعنى ملكه فهي معبرة العيني
يجعل نوبة الغير الانتفاع بملكه فهي معبرة العيني
وقيل معبرة الامم اهـ في

٢٧٩

دار حفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل
ظاهر * وان امر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن ولو اودع
المودع فهلكت ضمن الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء فان ضمن
الثاني رجع على الاول لا بالعكس * ولو اودع القاصب ضمن
ايا شاء اجماعاً * ولو اودع عند عبد شيئاً فأتلفه ضمنه بعد
عتقه وان عند صبي فأتلفه فلا ضمان اصلاً وقال ابو يوسف
يضمنان للعمال وان دفع العبد الودبعة الى مثله فهلكت ضمن
الاول بعد العتق وعند ابي يوسف ضمن ايهما شاء للعمال وعند
محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني للعمال * ومن
معه ألف فأدعى كل من اثنين ايداعها عنده فنكل لهما
فهي لهما وضمن لهما ما مثله

(كتاب العارية) *

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه
واعارة المكمل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعاً
يمكن رد العين بعده وتصح بأعرتك ومنحتك واطعمتك ارضى
او حلتك على دابتي وأخدمتك عبدى اذا لم يرد بذلك الهبة
ودارى لك سكنى او عمرى سكنى وللمعبر الرجوع فيها متى شاء

(هي تملك منفعة) وهو اختصار ابي بكر الرازي
وقال الكرخي بالاحتمال حتى لا يملك المستعير
اعارة ما استعاره ولو ملك النافع والاول اصح
وفوقه بلا بدل اختار عن الاجارة اهـ في
(الهبة) قال في المكافى قوله في الهدية
منحتك هذا التوب ومنحتك على هذه الهدية
يرد به الهبة لانها تملك العين وعند عدم ارادته
الهبة يحمل على تملك النافع فبجوازها من
وجوه احدها انه قال اذا لم يرد بهما ليس التعليل
ينبغي ان يقول هذين اللفظين وثالثها انها تملك
وثانيها انه جعل هذين اللفظين وثالثها انها تملك
العين ومحار التملك المنفعة تزداد باللفظ لاينة فعند
عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك المنفعة
بلى على الهبة اهـ في

كُنْ فِي الْهِدَايَةِ أَهْلًا نَسِيْلَهُ اَنْ يَحْمِلَ وَيُعْزِلَ الْعَمَلُ لَانِ الْجَلَّ لَا يَتَقَاوَنُ
عَلَيْهَا هَذَا الْقَدْرُ (كُلُّهُ عَلَى الدَّائِيَةِ) فَلَا اسْتِقْرَارَ فِيهِ وَلَا يَسِيْسُ

(بالقطع) ومعنى ضمنا ان المبدء ماقص البناء
 من خطة ضمنا اه في
 انقرة من خطة
 من خطة اخرى واخاف الى
 لا يكون
 مستحق قبل الوقت في المخطط
 زراب الارض فاستردتها المبدء
 يهدمه ولان يرجع عليه بما اتفق
 (الملك الخبار) لانه صاحب اصل والمستغبر
 صاحب ربع والترجيح بالاصل كذا في الهداية
 اه في
 (على المستغبر) لان الازد واجب علمنا انه قبضه
 لنفسه نفسه والابر مؤونة الازد اه في

(والمؤجر) لان الواجب على المستأجر التمكن
والتحلي دون الرذ فان منفقة قبضه سالمة بالمؤجر
معنى فلا يكون عليه مؤنة رذ كذا في الهداية اهـ
(والمودع) بكسر الهمزة لان منفقة حفظها
عائنة اليه فكانت مؤنة رذها عليه اهـ
(والفاصِب) عليه اجرة مؤنة فوجب عليه
المالك واجب عليه والاجرة مؤنة على المعبر اهـ
ونفقة العبد المستعار وكسونه على الدابة اهـ
(برئ) اي من الضمان اذا هلك والتما
لم يردهم مالكمه
(بغلاف)

والعبد
س ان لا يبرأ لانه
اهق
الغصب والوديعة
الغاصب متعذرا
بد مال

وذلك بحقيقة التسليم
فلان المالك رضى بحفظ المودع غيره اهـ

(مع اجير بها) لانه من عيال المستعير وله ردها
يد من في عياله اهق (على الدابة اولا)
الاولى ان يكون رضى المالك ببيعها اليه موجودا

اهق (والاجير مياومة) لانه لا يعقد من العيال فلا يرد
بالزمنه اهق (ويكتب مستعير الارض للزراعة) اهق

تكون لغيرها فكان ميبها والا طعام وان كان
مجازا فهو معلوم اهق (خلافهما) فانه عندهما يكتب اعزى
ارضك لان لفظ الاعارة حقيقة وكان اولى اهق
(كتاب الهبة) هي لغة التفضل على الغير بما ينفعه
ولو غير مال وفي الشريعة عليك عني الخ اهق
(بالقبض الكامل) أفاد ان لا بد من القبض
فيما لا بد من القبض اهق
كالقبض اهق

(هذا الطعام) فانه صريح فيها اطلقها
فصل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة
هي اهق (هذا الثوب) فانه يراد به التملك قال الله
تعالى او كسوتهم ويقال كسا الامير فلانا ثوبا
انما ملكه اياه لا اذا اعاره اهق (وجعلته لك عمري)
اعزى اهق (او سكتي صدقة) اي داري السكتي
حال كون السكتي صدقة اهق (او صدقة عارية)
اي داري السكتي صدقة اهق (او صدقة عارية)
كالمعبد والدابة لان القبض
بغير قبض لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
(لا يحل القسمة) كالمعبد والدابة لان القبض
بغير قبض لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
الكامل فيه لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
القسمة لان المشاع الذي يمكن قسمة لا يصح
اهق

والوديعة * وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة
او مسانحة بري وكذا ان ردها مع اجير بها وعبده يقوم على
الدابة اولا بخلاف الاجنبي والاجير مياومة وردت شيء نفيس
الى دار مالكة * ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني
ارضك لا اعزى خلافهما

(كتاب الهبة) *
هي تملك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول وتتم بالقبض
الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن
وتتعدد بوجوب وتختل واعطيت واطعمتك هذا الطعام
وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري
وداري لك هبة تسكنها وبنيتهافي حلتك على هذه الدابة وان
قال داري لك هبة سكتي او سكتي هبة او تخلي سكتي او سكتي
صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع
لا يحل القسمة لا ما يحتملها فان قسم وسلم صحت ولا تصح هبة
دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن وان طعن واستخرج
وسلم وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم وتخل وزرع في ارض
وغير في تخل كهبة المشاع وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم
بلا تجدي قبض وهبة الاب لطفله تتم بالعقدان كان الموهوب

اهق (او سكتي صدقة) اي داري السكتي صدقة
حال كون السكتي صدقة اهق (او صدقة عارية)
اي داري السكتي صدقة اهق (او صدقة عارية)
كالمعبد والدابة لان القبض
بغير قبض لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
(لا يحل القسمة) كالمعبد والدابة لان القبض
بغير قبض لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
الكامل فيه لا يجوز فبد المشاع بما لا يحل
القسمة لان المشاع الذي يمكن قسمة لا يصح
اهق

(أريد مودعه) أومر مون أومسأبر فلا يجوز
 لان كلا منهم قابض لنفسه اهـ
 (ان كان الطفل في عياله) لوجود الولاية في
 التأديب والتسليم في الصناعة وفيد بالطفل لان

الهيئة للولا الكبير لانهم الابن عند
 عياله كذا في الخط اهـ
 (الاعكس) وهو ان يجب واحدا من اثنين عند
 الهيئة اهـ فانه يجوز عند هـ ولا
 ابي حنيفة اهـ فانه يجوز عند هـ ولا
 (لتغير خلافا لهما) فانه يجوز عند هـ ولا
 شين ع في الانها قبلت واحد فصار كالمهنة من
 اثنين والفرق لاني حنيفة ان
 وجه الله تعالى وهو واحد وسواء كان بلقفا
 الصدقة او بلقفا المهنة وسواء كان فقير او احدا
 او اكبر اهـ
 (صح الرجوع فيها) اي بصح الرجوع في الهبة
 بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الموانع الاربعة
 والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما
 يكون في حق الهبة لان في حق الاقول وقال
 الشافعي لا يصح الرجوع الا في حق الاولاد وله عليه
 السلام لا يرجع الواهب في هبة الاولاد في هبة
 ولله والعائد في هبة كالكاتب مودع في هبة اهـ

في يد الاب او يد مودعه لان كان في يد غاصب او مبتاع يحا
 فاسدا او متب * والصدقة في ذلك كالهبة والام كالب عند
 غيبته غيبة منقطعة او موته او عدم وصيه ان كان الطفل
 في عياله وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجنبي له تتم
 قبضه نوعا وبقبض ابيه او جدته او وصي احدهما وانه ان
 في حجرها او اجنبي يريه او قبض زوج الطفلة لها ولو مع
 حضرة الاب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لو اختلفا
 لاعكسه خلافا لهما وصح نصف في عشرة على قيرين وهبتها
 لهما ولا تصحان لغنيين خلافا لهما

* (باب الرجوع فيها) *

صح الرجوع فيها كلا او بعضها ويكره ويمنع منه حروف (دمع
 خرقه) فالدال الزيادة المتصلة كالبناء والفرس والسمن
 لا المنفصلة والميم موت احد العاقلين والعين العوض المضاف
 اليها اذا قبض فحوز هذا عوضا عن هبتك او بدلا منها
 او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلولا يضاف فلكل ان يرجع
 فيما وهب وانما الخروج عن ملك الموهوب له والزاي الزوجية
 وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لاهو وهب ثم ابلن

(ويمنع منه) اي من الرجوع في الهبة انما
 على حروف دمع خرقه اهـ
 (لا المنفصلة) كالولا والارض غير مانع من
 الرجوع في الاجنبي اهـ
 (ولو كان من اجنبي) كالولا والارض غير مانع من
 الموهوب له متبعا لقبض الوهاب اجنبي
 بطل الموهوب له متبعا لقبض الوهاب اجنبي
 (فلكل ان يرجع فيها وهب) لان الاخراج عن
 ملكه وتملكه لغيره جعل تبليط الوهاب تبديل
 يمكن من قبض قائم ولا تبديل الملك كبدل
 العين فصار كعين اخرى فلا يرجع فيها اهـ

فلارجوع فيما وهب (لو ادعى الموهوب له
هلاك الموهوب بصديق لانه منكر لوجوب الرد
عليه فانه ما منع من الرجوع لتعذر بعد الهلاك اذ هو
غير مضمون عليه اهـ)
(حتى يرد باقيه) اهـ
الموهوب اعتبارا بالعوض الا ان يرد الباقي
استحق بعضه ظهر انه ما عوضه الا بالباقي
اي لا يرجع الكل فلا يرجع
اي لا يرجع بماله يخرج
فله ان يرجع بما لم يعرض له
ففيه مختلف بين العلماء فله الامتناع وولاية الازم
للقاضي وان تراضيا فقد ابطال حقه فيجوز ان
هلك في يده بعد الحكم بالرد لم يضمن لانه امانة في
يده حيث قبضه لا على وجه الضمان اهـ
(فلا يشترط قبضه) اي قبض الواهب لان
التبض انما يقتضي انتقال الملك لا في دعوى
الملك القديم اهـ

والقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذى رحم محرم والهاء
هلاك الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم الزيادة
قول الواهب ولو عوضا فاستحق نصف الهبة رجع بنصف
العوض وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد
باقيه وان استحق الكل رجع بالكل فيهما ولو عوض عن
نصفها فله ان يرجع بماله يعوض ولو خرج نصفها من ملكه
فله ان يرجع بماله يخرج ولا يصح الرجوع الا بتراض او بحكم
قاض فلوا عتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم
فقد ولو منعه فهلك لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل
لا هبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصح في المشاع وان
تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع على واهبه
والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض في العوضين
ومنعها الشيوع في احدهما بيع انتهاء فتثبت الشفعة
وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما

(فصل)

ومن وهب أمة الاجلها او على ان يردّها عليه او بيعتها
او استولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا

(وبطل الاستثناء والشرط) لان هذه الشروط تخالف
مقتضى العقد فكانت فاسدة ولا يسل بها قبل
فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض
ففي الشرط جائز ان فلا يستقيم فلو بطل اهـ

(شيانها) لماذا ذكرنا وهذا اجاب مذكوره في
 الزبلي وقد ذكرنا بعضا منها اهق
 (فالله يامله) لان اجل يبقى على ملكه فلم
 (فالهبة الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه
 يكن يشبه الاستثناء اهق
 لكان التدبير في هبة الشئ اهق
 مشغول على المال اهق
 (فهو باطل) لما تزامن التعلق وبطل الشرط
 في الاراء لا يصح اي فيصح التعلق وبطل الشرط
 لما روينا وقد بينا ان ما في الهبة لا يتصل بالشروط
 الفاسدة على ما في الهداية وغيرها اهق
 (جائزة للعمير حال حياته) اي بعدم موت العمير
 لقوله عليه السلام من اعمر عمرى ففي لحضره
 عمه وعمله السلام لان من ارغب شيئا فهو سبيل
 الميراث رواه احمد وابوداود اهق
 (ان مت قبلك فلان) لان هذا التعلق
 بالشرط وهو موت الملك قبل ذلك باطل اهق
 (كانت عارية في يده) لان هذا العقد للتبليك
 فينقض اطلاق الانتفاع اهق
 (او اما ملكه فلان) لانه لا يفهم منه التبليك
 وانما المفهوم منه انه ملكه اهق

٢٨٤

لو هب دارا على ان يرد عليه بعضها او يعقوضه شيئا عنها ولو دبر
 اجل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعنته ثم وهبها ومن
 قال لمديونه اذا جاء غدا فالدرك او فانت برئ منه او ان اديت
 الى نصفه فالباقي لك او فانت برئ منه فهو باطل والعمرى
 جائزة للعمير حال حياته ولو ورثته بعده وهي ان يجعل داره له
 مدة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطلة فان قبضها كانت
 عارية في يده وعند ابى يوسف تصح كالعمرى وهي ان يقول
 ان مت قبلك فلان وان مت قبلي فلي فان قبضها كانت عارية
 في يده والصدقة كالهبة لا تصح بدون القبض ولا في مشاع
 يقسم ولا رجوع فيها ولو لغى ولا في الهبة لفقير ولو قال جميع
 مالي او اما ملكه فلان فهو هبة وان قال ما ينسب الى
 او ما يعرف بي فاقرار

* (كتاب الاجارة) *

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنها
 صلح اجرة وتفسد بالشروط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية
 والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة
 كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اي مدة كانت

(كتاب الاجارة) بكسر الهمزة هو المشهور
 وتسمى فيها ضم الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجر
 والواو يقال اجرت فلانا على عمله كذا اي ابنه
 (كتاب الاجارة) بكسر الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجر
 والواو يقال اجرت فلانا على عمله كذا اي ابنه
 (كتاب الاجارة) بكسر الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجر
 والواو يقال اجرت فلانا على عمله كذا اي ابنه

(ان لا زاد على ثلاث سنين) الحيلة لجواز الاجارة
الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عتودا
متفرقة كل عقد على سنة فكون العقد الاول
لازما والباقي غير لازم لانه مضاف قال صاحب
الاجارة هذه الحيلة عندى ضعفة لان من صاحب
الوقف عن البطلان فان الوقف اذا اطلق فبذ
المستأجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه
تصرف الملاك يقع في قلوبهم انه في ملكه
فتبهدون لو ادعاه يوم من الدهر فيبطل الوقف
كذا) لانه اذا رأى
الملك كانت المنفعة

وفي الوقت يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان لا يزداد في الاراضي على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتعجيل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب لوقض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالعصب بقدر فوت التمكن * ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم * ولرب الدابة لكل مرحلة * وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستأجر * وللخباز بعد اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان في بيت المستأجر ولا ضمان وقالوا ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر * وللطباخ للولية بعد الغرف ولضارب اللبن بعد اقامته وقالوا بعد تشريحه * ومن لعمله اثر في العين كصباغ وقصاريه قصر بالنشاء والبيض فله حبسها للاجر * فان حبسها فاضاعت فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر او غير مصبوغ ولا اجر له *

٧٢
(بعد فاشته) اي تسوية عند اي خيفة اهف
عليه والرجوع في ذلك للعرف اهف
لواستنباطه لطبع فدير بعينه لا يكون
على قولهما فلازمه لان العرف لا يكون
بالاتفاق اما عنده هلك بعد التسليم
عند غيره فهو مجرى على عمومياته لا
بما فيه من الاختلاف اخبار القدرى واما
لها وهذا الذي ذكره صاحب
الوسم)

(ليس له حساب) للأجر لان المقصود عليه نفس العمل وهو عرض وليس له اثر يقوم مقامه اهـ
 (راد الا بئ) فان لمحق الجبس لاستيفاء الجبل
 ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد
 اجبا فكله باع منه فله حق الجبس و قال زفر
 ليس له حق الجبس سواء كان له عمل عليه فيستحق
 (بحسابه) لانه اوفى بعض المقصودين حتى
 الاجر بحسابه هذا اذا كان يعملهم وان كانوا غير
 معلومين يجب الاجر كله اهـ
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيه السكفي
 ولهذا اتى مسكافينصر في البيان المتعارف
 كالارض والسياب فانها يختلف باختلاف
 العامل والعمل فلا بد من البيان اهـ
 (وله ان يعمل كل شيء) في الدار والحائوت عند
 كبره السكان لانضر هابل يزيد في عمارتها اهـ

٢٨٦

ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له
 حسابا بخلاف راد الا بئ * واذا أطلق العمل للصانع فله ان
 يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا * ومن استأجر رجلا
 ليجي بعماله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله اجره
 بحسابه * وان استأجر لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
 فردّه فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصال كتاب اليه
 فردّه لموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهاب اجماعا

* (باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز) *

وصح استئجار الدار والحائوت وان لم يدكر ما يعمل فيه *
 وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصارة
 والطحن واستئجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال
 على ان يزرع ماشاء * وللبناء والفرس وان انتقضت المدة لزمه
 ان يقلعهما ويساهما فارغة الا ان يغرم المؤجر قيمة ذلك مقلوعا
 برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فيدون رضاه
 ايضا او يرضيا بتركه فيكون البناء والفرس لهذا والارض
 لهذا * والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك

(والطحن) لان هذه الاشياء توهن البناء
 والمراد رخي الثور او الماء لا رخي البندقاه
 لا يمنع من التصب فيه اهـ
 ان بين ما يزرع الخ (تلا يفيض الى المنازعة
 ولو لم بين ما يزرع فيها او لم يقل على ان ازرعها
 ما شئت ففسدت الاجارة بالجهالة ولو زرعها
 بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس اهـ
 (لزمه ان يقلعهما الخ) لانه ليس له حائوتية
 معلومة حتى يتركها اليه او في تركه كما على الدوام
 بخلاف الزرع حيث يترك لان له نهاية معلومة كذا كرنا
 (ترك باجر المثل) لان له نهاية معلومة كذا كرنا
 وفي القسنة استأجر ارض وقف مدة الا جارة فلهما
 او بئ ثم مضت مدة الا جارة فلهما
 ان يستقيهما باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
 اهـ

(باعتلاف المستعمل) بكسر الميم الثانية بان كان مقيدا لخالف وهذا بعينه متناول الثوب والاداء فيكون تعميما بعد التخصيص (ولا عبرة بالنقل) لان الاداء يقترها جهل الراكب الخفيف ويخفف عليها ركوب التثقل لعله بالفرسية ولا ان الاداء غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد الجنائيات اه في (وان كجها) الكعب جند الاداء بلجها في نفسه لتقف ولا تجرى اه في لان التعارف عما يدخل تحتها (فما هو معتاد) لان التعارف مما يدخل تحتها مطلق العقدة فكان حاصل الاداء فلا يضمن ولا يثبت خفية ان الاذن يقيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق بدونه وانما هما للبالغة فتقيد بوصف السلامة كالمرور في الطريق كذا في الهداية وقيد بالضرب والكعب لانه يضمن بالسوق انصافا اه في (لا يضمن) لانه اذا كان مماثل الاول تناوله اذن المالك اذا فائدة في التفسير بغيره الا اذا كان زائدا عليه في الوزن اه في

واستجار الاداء للركوب والجل والثوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس ماشاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او لبس غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد براكب او لبس فخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فقيده هدر * فلو شرط سكني واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الاداء نوعا وقدرا ككثرة فله حمل مثله او اخف كالشعر والسجس لا ما هو اضر كالملح وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فغطت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها * والا فكل القيمة وفي الاردا في ضمن النصف ولا عبرة بالنقل وان كجها او ضربها فغطت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد * وان تجاوز بها مكانا سميها ضمن ولا يبرأ بردها الى ما سميها * وان استأجرها ذهبا ويايا في الاصح وان نزع سرج الحمار واسرجه بما يسرج بمثله لا يضمن * وان اسرجه او وكفه بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يوكف به مثله وقالا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط * وان سلك الجبال طريقا غير ما عينه المالك

(ضمن) لانه لم يتناوله الاذن من جهة فصار مخالفا اه في (وكذا ان او كفه الخ) في الملازمة واستأجرها بسرجها فادركها ما كاف في القيمة عند اي خيفة اه في فهلك ضمن كل القيمة عند اي خيفة اه في (على السرج فقط) لانه اذا كان يوكف بمثله كان هو والسرج سواء فيكون المالك را ضيا

الا اذا كان زائدا على كاف ليس من جنس الا اذا كان كافا ليس من جنس السرج لان العمل والسرج للركوب ولهذا ينسب احداهما على ظهر الاداء ما لا ينسب عليه الاخر فكان مخالفا اه في

(ان لم تفاوت الطريقان) لان ذكر الطريقين غير
مفيدوا الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا
الناس فلا يفصل اهـ و
اما الاوليان فاحصه التيسر
تفحص التفاوت بين

(ان لم تقاوت الظرف
غضبو الظاهر عدم التقاوت ان
يسلكه الناس فلا يفضل اه و
(تقف ضمن) اما الاوليان فاحصه التقييد
بقاوما الثالثة فافضن التقاوت بين
لكل واحد منهما
الداخل

بسم الله الرحمن الرحيم
 (فتاوى) فصار غناؤا وما الثالثة
 البدر والحر اهق
 (في الليلة الاولى يومها) اي لكل واحد منهما
 الجبار في الليلة الاولى من الشهر الداخل
 ويومها وبه يبقى لان في اعتبار الساعة حرجا
 عظيما والمقصود هو الضيق في رأس الشهر
 وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا هق
 (صح وان لم يكن الخ) لان المنفعة صار معلومة
 بيان المدة والاجرة معلومة فيصح وتقسم
 الاجرة على الشهر وعلى السواء ولا يقتصر بقاوت
 الاسعار باختلاف الزمان اهق
 (والاوقوف العقدة) لان الاوقاف كلها سواء
 في حكم الاجارة وفي مثله يتعين الزمان الذي
 على العقد كالأجل واليمين ان لا يكتم فلا تناسرا
 ولان الاول يتعين صار منكرا مجهولا وبه ينطل
 الاجارة اهق

مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان
وان تفاوتا وكان لا يسلكه الناس او حمله في البحر فتلف ضمن
وان بلغ فله الاجر وان عين زرع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت
الارض ولا اجر عليه * وان امر بخياطة الثوب قميصا فخاطه
قباء خير المالك بين تضمينه قيمته وبين اخذ القباء ودفع اجر
مشطه لايزاد على ما سمي وكذا لو امر بقباء فخاطه سراويل
في الاصح وقيل يضمه هنا بلا خيار

(باب الاجارة الفاسدة)

يجب فيها الجرم المثل لايزاد على المسحى ومن استأجر دارا كل شهر
بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى جملة الشهور وكل شهر
سكن فيه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية
بقاؤه في الليلة الاولى ويومها * وان استأجرها سنة بكذا صح
وان لم يبين قسط كل شهر وابتداء المدة مسمى والا فوق
العقد وان كان حين يهلّ تعتبر بالالهة والافبالايام
وعند محمد الاول بالايام والباقي بالالهة وابو يوسف معه
في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة * ويجوز اخذ اجرة
الحمام والحمام لاأخذ اجرة عصب التيس ولاعلى الطاعات

(بالاهلية) لان الابام بصار اليها ضرورة وهي
في الاول منها فان بعرفي عاشري الحجة سنة
فدو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تتم عند
عشرين على الحجة وان تم على تسعة
وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من
ذي الحجة فان قلت واحدة قلت نعم لكن في ال
الاخير في سنة واحدة قلت نعم لاف
التي قدرها مدة الاجازة لازم والا
فالمجذور غير لازم (عسب ال)

(او المعاصي) لان المصيبة لا يتصور استحقاقها
بالعقد فلا يجب عليه الاجر وان اعطى الاجر
وقضيه لا يجزله اهق
خلافا لهما (لان الاجر مجبوز له ان العادة
جارية بالتوسعة على النظر شفقة على الولد فلم تكن
الجبهة منفصلة الى المنازعة اهق
عليها وهو لا يجوز لان الدنيا فيه فقه فوضعت الاجارة
اوصيا لا يجوز لان الدنيا فيه فقه فوضعت الاجارة
عليه وهو مجبوز اهق
لان البيت المستأجر) لان البيت له فله النفع عن
(لا في بيت المستأجر) اهق
الولي فيه اهق
ان كان نكاحه ظاهر) لان العقد قدر مهابا
وقوله غير مقبول في حق من استأجرها اهق
(ولا هل الطفل فسحقها) ولو استأجر الابن امه لم يجز
لان في استخداما تترك النكاحية لا يجوز لان
جاء ولو استأجرها زوجها النكاحية لا يجوز لان
خدمته مستحقة عليها ولو استأجر امرأته لخدمته
اراد ان يبيع النكاح فله الاجر وان اراد لياكل فلا
يجب الاجر اهق

٢٨٩

كالاذان والحج والامامة وتعليم القرء آن والفقه او المعاصي
كالغناء والنوح والملاهي ويفق اليوم بالجواز على
الامامة وتعليم القرء آن والفقه ويجبر المستأجر على دفع ماسي
ويجبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة * ولا تصح اجارة المشاع
الامن الشريك وعندهما تصح مطلقا وان آجر دارا من رجلين
صح اتفاقا * ويجوز استئجار الظئر بأجر معلوم وكذا بطعامها
وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه
وامصلاح طعامه ودهنه لاثني شيء منها بل هو واجرها على من
نقته عليه فان ارضعته في المدة بلبس شاة او غذته بطعام فلا اجر
لها ولزوجها وطوؤها لا في بيت المستأجر وله فسحقها ان لم تكن
برضاء ان كان نكاحه ظاهرا لان اقرب به * ولا هل الطفل
فسحقها ان مرضت او حبلت وفسد استئجار حائك لينسج له
غز لا ينصفه او حار يحمل عليه طعاما بغيره او ثورا ليطحن له
برابقيه من دقيقه * ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
وان استأجره ليخبره اليوم بغير ابد درهم فسد خلافا لهما * ولو
قال في اليوم صح اتفاقا * وان استأجر ارضا على ان يكرها
ويرزعا او يسقيا ويرزعا صح * وعلى ان يثنيها

٧٣

(بغيره من دقيقه) هذا يعني بغير الطمان
وقد نفي عليه السلام عنه والصورتان الاوليان
في معنى بغير الطمان لانه جعل الاجر بعض
ما يجزى من عمله اهق
(خلافا لهما) فانه صح عندهما وقع العقد
على العمل وذكر الوقت للتجمل لانهما اقرتا ان المصود
عند تقدير المصود لا يثبتها بغيره فوجب كون تسليم
عليه مجبوز لان ذكر الوقت بغيره فوجب كون تسليم
النفس في ذلك اليوم مقبولا عليه ولا تزجج وضع
الاستأجر في الثاني وضع الاجر في الاول فيفضي
الى المنازعة اهق

(أوبكرى نهرها) من كرت التبرك بالفتح اذا
 اجرمه اهو
 (كراهن استأجر الزهن من المرتن) فانه لا يجوز
 لانه ملكه والمرتن ليس بملك حتى يوزر منه
 اهو
 (أوليسين ما زرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 لانه ملكه والمرتن ليس بملك حتى يوزر منه
 اهو
 (أوليسين ما زرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 لانه ملكه والمرتن ليس بملك حتى يوزر منه
 اهو
 (أوليسين ما زرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 لانه ملكه والمرتن ليس بملك حتى يوزر منه
 اهو

أوبكرى نهرها او يسرقها لا يصح * وكذا الاستئجار للزراعة
 بزراعة وللركوب بركوب والسكنى بسكنى واللبس بلبس * وان
 استأجر شريكه او جواره لجل طعام هو لهما لا يلزم الاجر
 كراهن استأجر الزهن من المرتن * وان استأجر ارضا ولم يذكر
 انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يعم فان زرعتها
 ومضى الاجل عاد صححها وله المسمى * وان استأجر حمارا الى
 مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد ففق لا يضمن * وان
 بلغ مكة فقله المسمى * وان اختصما قبل الزرع والحمل تقضت
 الاجارة دفعا للفساد

(فصل)

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد * ولا يستحق الاجر حتى
 يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك
 وان شرط ضمانه * وبه يفتى * وعندهما يضمن ان امكن
 التعرض منه كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت
 والحريق الغالب والعدو المكابر * ويضمن ما تلف بعمله
 اتفاقا كخريق الثوب من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحبل
 الذي يشد به المكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن

(وعندهما يضمن ان امكن التعرض منه الخ) له ما كان
 الحفظ مستحقا عليه اذا لم يكن العمل بدونه فاذا
 هلك بسبب يمكن الاحتراز منه كان التقصير من
 جهته فيضمنه كالوديقه اذا كلفت بأجر بخلاف
 ما لا يمكن الاحتراز منه لعدم التقصير من
 جهته اهو
 (انفاقا) اي بين ابى خنيفة وابى يوسف وعهد
 وقال زفر لا ضمان عليه اهو
 (وغرق السفينة من مدها) لان ذلك من جنابة
 يوضع فيها الطعام وغرق السفينة من دبح او موج
 او نهي وقع عليها او صدم جبل خنيفة وعندهما يضمن
 لا يضمن في قول ابى خنيفة
 ان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة فانه
 لا يضمن اهو

لعدم العلم بحصول الموت
منه الا ان تجاوز الموضع المعتاد لان ذلك غير
مأذون فيه فيضمن دية النفس لانها تلفت بما ذن
فيه وغير مأذون فيه فيضمن جسا به وان لم يهلك
يضمن الزائد كله حتى ان الختان لو قطع الحشفة
وبرئ القطوع جيب عليه دية كاملة لان الزائد
هو الحشفة وهو عضو كامل فوجب عليه نصف الدية لما ذكرنا
وهو من اغرب المسائل واتدبرها حيث يجب
الاكثر بالبر والاقل بالهلاكة كما في الزيلعي
غيره اهـ

به الا دى عن غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن
فصاد ولا براغ لم يتجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق القران
فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان حمله ولا اجر او في مكان كسره
وله الاجر بحسبه والاجير الخاص من يعمل لواحد وسعى اجير
وحدو يستحق الاجر بتسليم نفسه مدته كن استوجب للخدمة
سنة او لرى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه ويصح ترديد
الاجر بين تعين مختلفين وايما وجد لازم ماسي له فحوان خطته
فارسيا فبدرهم اوروميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر
فبدرهم او بزعفران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم
في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبته الى الكوفة فبدرهم
او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لوردد بين ثلاثة لا بين
اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطه
اليوم فله الدرهم وان خطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف
درهم وقال الشيطان جائز ان ولو قال ان سكنت هذه الحانوت
عطار فبدرهم او حداد فبدرهمين جائز خلافا لهما وكذا
الخلافا لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان
جاوزتها الى القادسية فبدرهمين * او قال ان حملت عليها الى

ذلك من صنعه واما الخيل فلا تارة اذا انكسر
في الطريق في الخيل نجي واحد يبين انه وقع تعديا
وانما صار تعديا عند الانكسر اهـ في
شاه وفي وجهه مدته اي مدة الاستئجار وان لم يعمل
(بتسليم نفسه مدته) وان يعمل لغيره لان منافعه مستحقته
وليس له ان يعمل لغيره مالم يمنع من العمل
والاجر مقابل بها فبنصفه مالم يمنع من العمل
مانع ثم يفسره بقوله كن الخ اهـ

(ولو قال ان خطته الخ) كما في البيع غير انه يشترط
خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة
الاجر يجب بالعمل وعنده تعين بخلاف البيع
فان الثمن يجب نقسي القصد والبيع مجهول
اهـ

(جائز خلافا لهما) فان عندهما لا يجوز لان الموقوف
عليه واحد والاجر ان مختلفان ولا يدري ايها
يجب فلا يصح وله ان اقل الاجر من يجب بتسليم
الخيل والزيادة مرفوعة على ظهور العمل ولو كان
كل الاجر موقفا على ذلك كما في مسألة النياطة
الرومية والقارسية جائز وهذا الاول اهـ

(وان حمل كرت فبدرهمين) لا يجوز لان المقصود
 عليه احد الشئين وهو مجهول ولا يحنف انه
 خيرين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسألة
 الخطاة الزمنية والقارسية اهـ
 (لا اشتراطه) اي السفر لان مطلق القصد
 يتناول الخدمة في الحضر وعرف بذلك ولو
 بخلاف البعد الموصى بخدمته حيث لا يتقيد
 بالحضر لان وقت الاجارة وعرف بذلك ولو
 سافر به ضمن لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم
 لان الضمان والاجرة لا يجتمعان اهـ
 (والاول باربعة) لانه لما قال اول شهر باربعة
 انصرف الى ما يلي العقد حتى بالثقة اهـ
 (حكم الحال) اي يجعل الحال حكما بينهما
 فيكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه
 لان القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر
 اهـ

الحيرة كرت شعير فبدرهم وان حمل كرت فبدرهمين * ولا
 يسافر بعدا استأجره للخدمة بلا اشتراطه * ولو استأجر عبدا
 محجورا فعلم واخذ الاجر لا يسترده منه * ولو آجر العبد
 المقصوب نفسه فأكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما * وما
 وجده سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح * ولو آجر عبده
 هذين الشهرين شهر اربعة وشهرا بخمسة صح والاول
 باربعة ولو استأجر عبدا فابقي او مرض فادعى وجوده اول
 المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان
 حاضرا وصحيا صدق المولى والا فالمتأجر * وكذا
 الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وجر يانه * ولو قال رب الثوب
 امرتك ان تصبغه اجر فصبغته اصفر أو قال الصانع امرتني
 بما صنعت صدق رب الثوب * وكذا الاختلاف في التقيص
 والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
 او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسعى * وان قال
 رب الثوب عملت لي بلاجر وقال الصانع بأجر فالقول لرب
 الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان حريقاله وعند محمد
 للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

(وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي) فان كان
 الماء منقطعا وقت الخصومة فالقول للمتأجر
 فيما مضى وان كان جارا فالقول لرب الرحي مع
 يمينه والحال ان لم يصلح حجة عند ابيصلح من يجاز
 الترجيع اياها اهـ لان الاذن يستفاد من
 قول اصول الفقهاء اهـ
 (صدق رب الثوب) لو انكر اصل الاذن كان القول
 جهته الا ترى انه لو انكر اصل الاذن كان القول
 قوله اهـ
 (فالقول لرب الثوب) عند ابي حنيفة لانه يتكبر
 القصد وجوب الاجر ويقوم عمله والصانع بدعيه
 والقول قول المنكر اهـ لان الظاهر شاهد له وبه يفتى على
 (الصانع) ما في العيني اهـ
 (حريقاله) اي معاملته والحرفة بالكسر اسم
 من الاحتراف او اسم من الاكتساب وحريفة
 الرجل معاملته فالقول له لان العادة اذا سبقته
 يعمل بالجر فالعادة كانتطوق اهـ

(كخرباب الدار الخ) اختلص اصحابنا في هذه المسألة
 قبل ينفسخ العقد باهدام الدار واقطاع الماء
 عن الرحي واقطاع الشرب عن الارض لقوات
 المقصود عليه وهي منفعة السكنى ونحوها قبل
 القبض فصار كهلاك العبد المستأجر وقيل
 لا ينفسخ العقد وهو الاصح لان المنفعة قد فأت
 على وجوه يصور عودها فسابه اباق العبد
 المستأجر وزلا يجوز عودها فسابه اباق العبد
 في الاصل ان الاجارة في الارض لا تنفسخ
 الماء افاق
 اعلى المرأة من زوجها فتنفذ
 عليه الزام ضرر

(فأحرق ما في أرض غيره لا يضمن) لأن هذا
سبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد فصار
كغيره يترقى ملك نفسه فتناف به إنسان أهق

(وراكين إلى مكة صح) استحساناً لأن المقصود
هو الرابك وهو معلوم أهق

(فهو أجود) لأنه أقرب مشاهدة قال ابن
الامام أحمد لا يصح بغيره لأنهم من آلان
النخعة وحمل العير ما تان واربعون من آلان
العلما تكلموا في معرفة الصاع ثمانية
أرطال والدليل عليه أن الوسخ حمل بعير في كلام
العرب وحمل العير ما تان واربعون من آلان
منون صاعاقت والصحاح ثمانية أرطال
العراق وهو بالمحلي فهو أرطال واربعون من آلان
أهق

تنفسح كالوكيل والوصى ومتولى الوقف

* (مسائل منشورة) *

ولو أحرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فأحرق ما
في أرض غيره لا يضمن أن كلفت الرياح هادئة وإن مضطربة
ضمن * ولو أقد خياط أو صباغ في حانوته من بطرح عليه
العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر جلا يحمل عليه محملاً
وراكين إلى مكة صح وله المجل المعتاد * وإن شاهد الجمال
المجل فهو أجود * وإن استأجره لمجل زاد فأكل منه فله رد
عوضه * ولو قال لغاصب داره فترغها والافأجرتها كل شهر
بكذا فلم يفرغ فعليه المسمى * فإن جحد الغاصب ملكه ولم يجحد
لكن قال لا أريد هاباً بالاجر فلا وإن برهن على ملكه بعد جحده
ومن آجر ما استأجره بأكثر صح ويتصدق بالفضل * وتصح
الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والإيصاء والوصية والقضاء والامارة
والطلاق والعتق والوقف لا البيع واجازته وفسخه
والقبضة والشركة والهبة والتكاح والرجعة والصلى على مال
وأبراء الدين

(فله رد عوضه) أي عوض ما أكل لأن المستحق
عليه حمل معلوم في جميع الطريق فله استيفاءه
أهق

(فعليه المسمى) لأنه إذا عين مقدار الاجرة
والغاصب التزمه انعقد بينهما اجارة أهق
(ويتصدق بالفضل) لأنه ربح ما لم يقبضه
وعند الشافعي يقبضه بالفضل الأول لأنه لو لم يكن
الاجارة الثانية من جنس الأول كان في الجمع
من جنسها طاب الفضل اتفاقاً كذا في الجمع
أهق
(والمعاملة) وهي المساقاة
(والقضاء) بأن قال الامام إذا جله رأس الشهر
فانت فاض بالبلدة الفلانية أهق

(كتاب المكاتب) هو ما خذ من كتاب مكتبة
 والمولى مكاتب بكسر التاء واصله من الكتب وهو
 الجمع ومنه كتبت القرية اذا خزنها والكتبة
 هي الطائفة المجتمعة من الحبش والكتاب لانه يجمع
 الابواب والفصول والكتب لانها تجميع الحروف
 وسى هذا العقد كناية ومكتبة لان فيه ضم حرية
 اليد الى حرية الزفة اولان كلاهما يكتب الوثيقة وهو اظهر
 فصلا الاولان كلاهما يكتب الوثيقة وهو اظهر
 اهق
 (وقيل مكتبة) فاروا بياي سليمان لان التجميع
 الوجوب اهق
 لعدم القدرة على تسليمه
 كالنوب والعبد
 من حتى

لو كان
يقول (مكتبة) في رواية تالي
يدل على الوجوب اهـ ق
يتعين بالتعين لعدم القدرة على تسليبه
والمراد به شئ يتعين بالتعين كالثوب والعبد
وغيرهما من المكمل او ذاتا يرتب عليها وهى لغيره
لو كان اهـ ق
يجوز اهـ ق
(غير معين) وانما قال غير معين لانه لو شرط ان
يرد عبدا معنا يصح عندهما ايضا اهـ ق

(ولا يفتقر باداء المسمى) يعني قبل ان يترادف
الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن
خليفة ومحمد وهو قول زفر انه يفتقر باداء
نفسه ولا يفتقر باداء مسمى وعند ابن بوس
يفتقر باداء القيمة وباداء مسمى ايضا
المحقق وعن ابى حنيفة انه يفتقر باداء
اذا قال ان ادبها فانت سرتم انما قصد اذا
المولى والعبد مسلمين او المولى مسلمانا والعبد
العكس اما لو كانا ذميين فجوز الكفاية
اذا ازدادت قيمة
اد عليه

११०

* (کتاب المکاتب) *

الكتابة تحزير المملوك إذا في الحال ورقية في المال * فمن كاتب
مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال أو مؤجل أو منجم فقبل صح
وكذا لو قال جعلت عليك ألفا تؤدّيه نجوما أو لها كذا
وأخرها كذا فإذا أدّيته فأنت حرّ وإن عجزت فقتن فقبل *
ولو قال إذا أدّيت إلى ألفا كل شهر مائة فأنت حرّ فهو تعليق
وقيل مكاتبه وإذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
فإن اتلف ماله ضمنه وكذا إن وطئ المكاتبه أوجب عليها
أو على ولدها وإن كاتبه على قيمته فسدت وإن أذاها عتق وكذا
تفسد لو كاتبه على عين لغيره يعين بالتعيين أو على مائة ليردّ عليه
عبد أغير معين وعند أبي يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة
المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بيد
الكتابة وإن كاتب المسلم بجزء أو خنزير فسد فإن أذاها عتق وإن لم
قيمة نفسه والكتابة على ميتة أو دم باطلة ولا يعتق بأداء المسمى
وتجب القيمة في الفاسدة ولا يتقص عن المسمى ويزاد عليه
وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط أو قيمته
وصح كتابة الكافر عبده الكافر بجزء مقدرة أو أي أسلم فلا يسد

فصار من اصلا دفع القيمة فضاء في معنى الاداء
كما تقر في الاصول اهـ

(له ان يبيع ويشترى ويسافر) لانه لا يقدر على
 تفصيل البدل الا بها
 (فولادته) اي الاول قبله اي قبل عتق الاول
 الى المكاتب الاول للمكاتب الاول لتعذر جعل
 فليسيد ولادته لعدم اهلية الاعناق فيخلفه
 المكاتب معقوله اليه وهو مولاه ولو ادعى
 فيه اقرب الناس الى الولاء اليه لان المولى
 الاول بعد ذلك لا ينقل الولاء عنه
 جعل معقولا ولا يتحول عن العتق الى عبده
 بخلاف جرمه الولاء
 (دخول في كنفه) لان المكاتب اهل
 لان يكاتب وان لم يكن اهلا للعنق فبطل كل من
 مكاتبه معقولا ولا يتحول عن العتق الى عبده
 دخول الولاء المولود في كنفه ثم الولد المشتري
 ثم الابوان
 (خلافا لهما) فانه يدخل عندهما في مكاتبته
 بالشرع كمن يرضع
 ان المكاتب كسب الاملاك والكسب ياتي للصلة
 في الولاد

فيمتها وعتق بآء عنها

* (باب تصرف المكاتب) *

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه * ويزوج امته
 ويكاتب عبده * فان ادعى بعد عتق الاول فولادته وان قبله
 فليسيد * وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا ان يهب ولو بعوض
 * ولا يتصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق
 ولو بمال ولا عبده ولا يبيعه من نفسه * والاب والوصي
 في رقيق الصغير كالمكاتب * ولا يملك المأذون شيئا
 من ذلك وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف
 المضارب والشرىك * وان اشترى المكاتب قريه ولا داخل
 في كنفه * ولو اشترى ذارحم محرم غير الولادة لا يدخل خلافا
 لهما * وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكفاية
 ولا تباع الام * وان لم يكن معها جازيها خلافا لهما وولده
 من امته يدخل في كنفه وكسبه له * ولو زوج امته من عبده
 ثم كاتبهما فولدت يدخل الولد في كفاية الام وكسبه لهما *
 ولو نكح مكاتب بالاذن امرأته زعمت انها حرة فولدت فاستحققت
 فولدها عبدا وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه * وان

(دخول الولد في الكفاية) فتتحققا للصلة ولم يجز
 بيعها لاجال انها بيع لوالد في هذا الحكم قال
 عليه السلام اعتقها ولدها ولم تدخل في كنفه
 حتى لا تعتق بعتق نص عليه لا يجوز بيعها لانها ام
 (جازيها خلافا لهما) فانه لا يجوز بيعها ولدها
 ولد كالمتر اذا اشترى ام ولده ولم يكن معها ولدها
 القياس كان يقضى جواز بيعها وان كان معها
 ولدها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يجزى فتقدر المولى الان
 وبذلك لا يثبت والاصح انه على التنبوع
 في كنفه (في كنفه) لانه بالدعوة ثبت نسبته منه فتجبه
 في حكم مملوكه وكذا المكاتب اذا ولدت ولدا
 فالحكم كذلك

(في الحال) اي في حال البكاسة قبل العتق اهق
 ومثله المأذون في التجارة اهق اي مثل المكاتب
 في الحكم المذكور اهق اي في كتابة ام الولد والمدير وغيرهما
 (فصل) وهي ام ولده اهق لانه تلقى جنتا حرة عاجلة
 يبدل واجلة بغير بدل اهق وسقط عنها البذل اهق
 (فصل) لاسلم لها رقبتهما بجمبة الكتابة ولم تسلم هذه الجمبة
 فلا يجب البذل اهق لانها مكاتب لا يحل للمولى وطوقها
 (بلاد عوف) لانها مكاتب لا يجب البذل اهق
 (بل هو مثلها في الحكم) لانه مكاتب تباع لها فلو

(بل هو مثلها في الحكم) لانه مكاتب تباع لها فلو
 مات المولى بعد ذلك عتق الولد وبطلت عنه
 السعاية لانه بمنزلة ام الولد بعبا لانه فيعتق بموت
 المولى اهق ان شاء اوفى الاقل من ذلك
 (او ثلثي قيمته) اهق
 (ان كان معسرا) اهق اراد ان المولى لم يترك شيئا غيره
 اهق

وطلت المكاتب امة بملك بغير ان سيدة فاستحققت اخذ منه
 عقرها في الحال وكذا ان اشتراها فأسدا فوطها فردت وان
 وطها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه * ومثله المأذون في
 التجارة

(فصل)

واذا ولدت المكاتب من مولاهما مضت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها
 وان مات المولى عتقت وسقط عنها البذل * وان ماتت وترك
 مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب
 من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
 مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدير يسعي
 في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا * وعند ابى يوسف
 يسعي في الاقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي
 في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة * وان دبر مكاتبه صح
 ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا * فان مضى عليها فأت
 سيدة معسرا يسعي في ثلثي البذل او ثلثي القيمة وعندهما
 يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق

(او ثلثي القيمة) اهق
 اختيار والمقدار واو يوسف مع ابى حنيفة في
 المقدار ومحمد في ثلثه اختيارا اما الكلام في اختيار
 فبني على تجزئ الاعتراف وعدمه فعندما كان
 متجزئ ياتي ما وراء الثلث عتق او يثبت ان
 فيه كما كانت قبل الثلث اهق
 (وان دبر مكاتبه صح) اي صح التدبير لانه بملك
 تجزئ الحق فيه فيكون التعلق بنسرها الموت اهق

(او ثلثي القيمة) اهق
 (وعندهما يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما) اهق
 فان خلا في الخيار يسعي على تجزئ الاعتراف وعدمه
 متجزئ به اما المقدار هنا فحق عليه اهق

(و يسقط عنه بدل الكتابة) لانه التزيم يحصل
 العتق وقد حصل بدونه اهق
 (فضاح على نصفه حالاً) اي الصلح والقياس ان
 لا يجوز لانه اعتناض عن الاجل وهو ليس بحال
 والذين مال فيكون ربا وجه الاستحسان انه شرع
 مع المتأني اذا الاصل ان لا يجري هذا القيد
 المولى وعنده اذا العبد وما في يده لمولاه والاجل
 انضار بامن وجه فيكون شبهة فلا يعتبر
 اهق
 (ثلاثي البدل حالاً) وهو ألقان وان شاء ادى
 المولى ثلثي ثلثي قيمته للحال لان ما زاد على قيمته ملك
 ويحول في ثلثيه وله ان يبدل الكتابة قائم مقام
 (ادى ثلثي ثلثي قيمته للحال) لان الحيازة حصلت
 في القدر والتأجيل فاعتبر الثلث فيما اهق
 (وان كاتب حر عن عبده) بان قال لمولاه كاتب
 عبد فلانا اهق

وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على ألف مؤجل فصاح
 على نصفه حالاً صح * وان مات مريض كاتب عبداً قيمته ألف
 على ألفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد
 ثلثي البدل حالاً والباقي الى اجله اورد رقيقاً وعند محمد يؤدى
 ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله اورد رقيقاً * وان كاتبه على
 ألف وقيمته ألقان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة للحال اورد الى
 الرق اتفاقاً ومثلها البيع * وان كاتب حر عن عبده بألف وادى
 عنه عتق ولا يرجع به عليه * وان قبل العبد فهو مكاتب *
 وان كاتب عبداً عن نفسه وعن عبد آخر غائب قبل صح *
 وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ
 الغائب بشئ وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا
 ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كاتبهما معولاً يعتق
 احدهما باداء حصته بخلاف ما لو كانا لاثنتين * ولو عجز
 احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها وعن
 ولدين صغيرين لها جازواى ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقوا ولا يرجع على غيره
 * (باب كتابة العبد المشترك) *

(وان قبل العبد فهو مكاتب) وان قال لا اقبله ثم
 ادى القابل الاثني لم يعتق لانه ارتد بربه اهق
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر فلا
 قضى اذا ادى لم يرجع على ولده بشئ واما الغائب
 فانه اذا ادى بغير امره وليس بمضطر من جهته
 فلا بد ان يرجع على ولده بشئ واما الغائب
 بل طلب نفعاً مستبداً اهق
 (وكذا الوكالة بما معاً) ان ادبا عتقا وان عجزا ردا
 الى الرق ولا يفتقان الا بآداء الجميع لان الكتابة
 واحدة وشروطها فيها معتبر ولا يعتق احدهما
 اهق

(جان) اي ذلك استحساناً والقياس ان لا يجوز
 وقد ذكرنا وجههما في المسألة السابقة اهق
 (واى ادى) اي واى واحداً من الثلاثة وهم
 الام والصغيران ادى يبدل الكتابة اهق

(فالقبوض للقباض خاصة) اى عند ابى خنيفة
 وعندهما واصلا ان الكتابة تجزأ عند
 هل تجزأ اول الان الكتابة شعبة من شعبة ان
 هي فقبض الحرة في الحال يد اوفى المال رقة
 فقبض على نصيبه عنده وعندهما الكتابة غير
 متجزئة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل
 فقبض اصل في البعض ووكيل في البعض
 والقبوض مشترك بينهما في ذلك بعد العجز
 اهق

ولو اذن احد الشريكين في عبد للاخر ان يكاتب حصته منه
 بالالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فنجز المكاتب
 فالمقبوض للقباض خاصة وقال بينهما * امة لرجلين كتابها
 فأت بولد فادعاه احدهما ثم ات باخر فادعاه الاخر فنجز
 فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن
 الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه * وايها دفع العقر اليها
 قبل العجز جاز * وعندهما لا يثبت نسب الولد من الثاني
 ولا يضمن قيمته وحكمه كاته وضمن تمام العقر وضمن الاول
 نصف قيمتها مكاتبه عند ابى يوسف والاقل منه ومن نصف
 ما بقى من البدل عند محمد * ولو لم يطل الثاني بل دبرها فنجز
 بطل التدبير وهي ام ولد للاول والولد وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولو اعتمها احدهما موسرا فنجز ضمن المعتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان لم تجز فلا ضمان
 وعندهما يضمن الموسر * ويجب السعاية في المعسر ولو دبر
 احد الشريكين ثم اعتق الاخر موسرا ضمنه المدبر
 او استسعى العبد واعتمه وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى
 وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا

اهق (وهو ابنه) بيانه انه لما ادعى احدهما الولد
 دعواه لقيام الملك له فيه وصار نصيبا م ولده لان
 المكاتب لا تقبل النقل من ملك الى ملك فقبض
 امومية الولد على نصيبه كفي المدبرة المشتركة
 وكذا لو ادعى الثاني ولدها الاخير حجت دعواه
 ايضا لقيام ملكه ظاهرا ثم اذا عجزت بعد ذلك
 كلها ام الولد الاول لانه زال المانع من الانتقال
 ووطئ سابق وضمن نصف قيمته لانه عاك نصيب
 لما استكمل الاستيلاء اهق

(وايها دفع العقر اليها قبل العجز جاز) لان الكتابة
 مادامت باقية ففي القبض للمكاتب لا اختصاصها
 بمنافعها اهق (لا يثبت نسب الولد من الثاني) لانه لا يجوز وطئ
 لانه لما ادعى الاول الولد من الثاني لانه لا يجوز وطئ
 وقداما كان فنجز الكتابة فيما وراءه بخلاف
 به الكتاب وبنى الفسخ واذا صارت كلها ام
 التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت كلها ام
 ولده قال الثاني وطئ ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد

منه اهق (خلافا لهما) فان عندهما لا يرجع وهذا مبني
 على ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده
 لا عندهما اهق (ويجب السعاية) اى على المكاتب في المعسرا
 اذا كان السيد معسرا اهق

(وعتق الاخر لغو) لانه لايجز اعندهما علم
 بصاف التدبير المذكور. يعقده اهل
 (اواستسى العبد لمعسر) لان هذا ضمان
 اعتاق فختلف بالسار والعصار اهل
 (باب العجز والموت) اى فى بيان احكام العجز
 والموت اهل
 (مالم يتوال عليه نجمان) قول على اذا توالى
 على المكاتب نجمان رد الى الرق ولهما ما روى عن
 ابن عمر ان مكاتبه عجز عن بيع فزده الى الرق ونجيز
 على بفيد اثبات الفسخ اذ اقول الى عليه نجمان فلا
 لا يفتى الحكم عماده على ما عرف فلا
 (واذا عجز) اى المكاتب عن الكتابة عادت
 احكام رقه لان فدا العجز كان لاجل عقد
 الكتابة فلا يفتى بدون العقد اهل
 (وما فى يده) اى فى يده المكاتب الذى عجز لمولاه
 لانه كسب عبده اهل
 (وبعتق اولاده) لان ما فى يده لمولاه اهل
 (وبه اخذ علمونا) وهذا قول على وابن مسعود

٣٠٠

وعتق الاخر لغو* فان اعتق الاول ضمن لوموسر او استسى
 العبد لومعسر او تدبير الاخر لغو
 * (باب العجز والموت) *

اذا عجز المكاتب عن نجم فان ربح له حصول مال لا يجعل الحاكم
 بتعجزه ويجهل يومين او ثلاثة ولا يعجزه وفسخ الكتابة ان طلب
 سيده او عجزه سيده برضاء وعند ابي يوسف لا يعجزه مالم يتوال
 عليه نجمان* واذا عجز عادت احكام رقه وما فى يده لمولاه
 ويحل له ولواصله من صدقة وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى
 بدلها من ماله ويحكم بعقده فى آخر جزء من حياته ويورث
 ما بقى من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا فى كتابته
 او كوتبوا معه تبعا وقصدا* وان لم يترك وفاء له ولد له
 فى كتابته سعى على نجومه فاذا أدى حكم بعقده وعتق ابيه
 قبل موته* والولد المشتري اما ان يؤدى حالا ويرد فى الرق
 وعندهما هو كالاول* وان مات المكاتب وترك ولدا من حرة
 ودين على الناس فيه وفاء فبفى الولد فقضى بأرش الجنابة على
 عاقلة الام لا يـكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم
 موالى الام والاب فى ولائه تقضى به لموالى الام فهو قضاء

(قبل موته) اى فى آخر جزء من حياته وانما يعق
 الابن لانه داخل فى كتابة ابيه لانه وقت العقد
 كان من اجراء الاب متصلا به فورد العقد عليه
 ودخل فى كتابته وكسبه
 (وعندهما هو كالاول) لانه صار بمنزلة حتى
 ملك المولى اعتاقه كاعتاق المكاتب ولا يـخفى
 ان الاجل ثبت شرط فى المكاتب لان هذا القضاء لا ينافى
 (لا يكون ذلك قضاء الخ) لان هذا القضاء لا ينافى
 الكتابة لان مقتضى الكتابة الحاق الولد بموالى
 الام اهل

لان هذا القضاء لا ينافى
 الكتابة لان مقتضى
 الحاق الولد بموالى
 الام اهل

(فهمين) اي العبد عن الكتابة فالمولى بالخيار
 ان شاء دفع او فدى اهق
 (ولا تنسخ الكتابة بموت السيد) لانها حق العبد
 فلا يطل بموت السيد كالتدبير اهق

ولو كالأجل في الدين هذا اذا كان يطل بموت الطالب اهق
 (كتاب الولاء) اي في بيان احكام الولاء وهو فسخ
 والحبسة لان في ولأء العتاقة والموا لا تناسر
 والحبسة او مشتق من الولى وهو القرب وفي
 ومحبته او التناجر بولأء العتاقة وبولأء الموالاة
 الشرع هو التناجر الارث والعقل اهق
 ومن آمار التناجر (الولاء من اعتق) اهق
 (الولاء من اعتق) اهق
 الاثمة الستة لان الولاء جزؤها فتيبها في الصفات
 (له ايضا) لان الولاء جزؤها فتيبها في الحرية والرفية
 الشرعية الاترى انه تيبها في الحرية والرفية
 فكذا في الولاء اهق

بجزه ولو جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بجنائه فجز دفع
 او فدى وكذا لو جنى المكاتب فجز قبل القضاء به ولو بعد
 ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه * ولا تنسخ الكتابة بموت
 السيد ويؤدى البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه
 بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه كلهم عتق مجانا

* (كتاب الولاء) *

الولاء لمن اعتق ولو بنديرا واستيلا د أو كتابة أو وصية أو ملك
 قريب ولغا شرطه لغيره أو سائبة ومن اعتق حاملا من زوج
 قن فولدت لاقل من نصف سنة فولأء الولد له لا ينتقل عنه ابدا
 وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت لأكبر
 من ذلك فولأء له ايضا لكن ان اعتق الاب جرته الى مواليه
 ولا يرجع الا قولون عليهم بما عقلوا عنه قبل الجز ولو تزوج
 بحمي له مولى موالاة او معتقة فولدت منه فولأء الولد لمواليها
 وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى
 الارحام مؤخر عن العصة النسبية فان مات السيد ثم المعتق
 فارثه لا قرب عصة سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا
 وعند ابى يوسف لايه السدس والباقي للابن وعند استواء
 القرب تستوى القصة وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن

(جزة الى مواليه) لان مولى الام لم يعق الولد
 نهالحد وبه بعد اعتاقها وانما نسب اليه انوار
 تبع الام لتعذر نسبها الى الاب فاذا اعتق الاب
 امكن نسبه فجعله تعالى اولى من يجعله تبع الام
 لان الولاء كالنسب اهق
 (ولا يرجع الا قولون الخ) لانهم حين عقده كان
 الولاء تابعا لهم اهق
 مقتضرا على مال الاعتاق اهق
 (لمواليها) اي فيما ذل الى الام لانه كالنسب
 (حكم ابيه) اي فيما ذل الى الام لانه كالنسب
 ولا يكون ولأء الولد لمولى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 اقوى فكذا الولاء ولها ان ولأء العتاقة قوى
 يعترف حق ترتيب الاحكام اهق

مقتضرا على مال الاعتاق اهق
 (لمواليها) اي فيما ذل الى الام لانه كالنسب
 (حكم ابيه) اي فيما ذل الى الام لانه كالنسب
 ولا يكون ولأء الولد لمولى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 اقوى فكذا الولاء ولها ان ولأء العتاقة قوى
 يعترف حق ترتيب الاحكام اهق

(من كاتبن الحديث) ورد الحديث عن النبي
 عليه السلام في آخره وجوز ولا معقنه قال
 النبي لا يثبت في كتب الحديث من روى عن النبي
 العتيق هذا حديث من الصيانة اهـ
 مروى عن جماعة من علماء المعقنة والمطلوب منه
 (فصل) اي في بيان ولاء المعقنة والاول ان لا يكون له
 التناصر وله ثلاثة شروط لا يثبتون
 معقن لان ولاء المعقنة اقوى فيمنع ثبوت الاصل
 الثاني ان لا يكون عليه ولاء العرب لا يثبتون
 الثالث ان لا يتسبب الى احد ولا يكون له نسب
 معروف وهو عقد مشروع لقوله عليه السلام
 الناس به معجاء وعمله ان ولاءه عبرته لا يخصه
 اهـ
 (وهو مؤخر عن ذوى الارحام) لان ذوى الارحام
 يرون بالقرابة وهي اقوى واكد من الولاية

او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من كاتبن الحديث
 (فصل)
 ولاء الموالاة سببه العقد فلا سلم عجمي على يدرجل ووالاه
 على ان يرثه ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يده صح
 ان لم يكن معتقاً وعقله عليه وارثه ان لم يكن له وارث وهو
 مؤخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولاً
 بحضرته وفعلًا مع غيبته بان ينتقل منه الى غيره وبعد ان
 عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده * وللا على ايضاً
 ان يتبرأ من ولاته بمحضره * ولو اسلمت امرأة ووالدت او اقترن
 بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك
 يتبعها فيه خلافا لهما

(كتاب الاكراه)

هو فعل يوقعه الانسان بغيره بقوت به رضاه او يفسد اختياره
 مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المـكـره على ايقاع ما هـذـبه
 سلطانا كان اولاً وخوف المكروه وقوع ذلك وكونه ممتنعاً
 قبله عن فعل ما اكراه عليه لحقه اولحق آخر اولحق الشرع
 وكون المكروه به متلقاً نفساً او عضواً او موجداً غماً بـعـدم
 الرضى فلوا كره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل

(مبجضه) لعدم الزوم الا انه يشترط في هذا
 ان يكون بمحضره من الاكراه كافي عزل الوكيل
 هذا بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير
 قصد بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير
 محض من الاكراه لانه فسخ حكمي بمنزلة العزل
 محض من الاكراه اهـ
 (كتاب الاكراه) الاكراه نوعان احدهما منقوت
 الرضى وذلك من غير السلطان تهديد التهديد
 او الضرب وانما قلنا من غير السلطان تهديد التهديد
 فيه مجرد الامر بلاء تهديد التهديد التهديد
 كل امر فيه هذا الخوف فالامتناع عنه مجبول
 في طبيعة جميع المحبوبات اهـ
 (رضاه) اي ولا يفسد اختياره وهذا ظاهر
 فسرته القابلة فمن قال ان فيه جعل قسم النبي
 (او وجب انما الخ) هذا اختياره باختياره
 الناس فان الاشرف انهم لا يعصون بكلام خشن
 والارذل انهم لا يعصون بكلام خشن
 بالضرر المبرح اهـ

(ملك فاسدا) لان ركن البيع صدر من اهله
 في محله والفساد لقوات الوصف وهو الرضى وفي
 البيع عندنا وعند زفر لا يملك فلو اعتق المشتري
 بالاكراه صح اه في
 (ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها) اى
 لا يكون اجازة لان غرض المكره انما هو استحقاق
 الموهوب له لا يجبر لفظ الهبة والاستحقاق
 لا يثبت فيها الا كراهه فاقترقا اه في
 فيما بالاكراهه المشتري بغيره) لانه اذا اداء الضمان ملكه
 (رجع على المالك المكره فيكون مالكا له من وقت
 تمام مقام الضمان اه في
 وجود سبب الضمان اه في
 (لا ما وقع قبله) فان المشتري اعم من ان يكون
 مستريا ولا او مستريا بايا او اثنا اه في
 هذا النوع من
 (بضرب او حبس او قيد) هذا النوع غير
 الملتجى هو الذى لم يكن فيه خوف على النفس
 سواء كان قتل او قطع عضو او ضرب فان
 في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان
 مترجلا له وهذا احسن اه في

٢٠٣

او ضرب شديد او حبس مديد خير بين الفسخ والامضاء
 ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه
 ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم البيع طوعا اجازة لافعلها
 كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها وان هلك
 المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته وللبائع تضمين اى شاء
 من المكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته
 وان ضمن المشتري بعد ما تداولته البياعات نفذ كل شراء
 وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله * وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله
 ايضا وله استرداده اذا فسخ ولو باقيا وضرب سوط وحبس يوم
 ليس باكره الا فمين يتضرر به لكونه دامنصب * وان اكره
 على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر يضر
 او حبس او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو
 حل ويأثم بصره على التلف ان علم الاباحة كما في المنجصة *
 وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم بقتل
 او قطع عضو يرض له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر
 بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرهما وان اكره على اتلاف
 مال مسلم باحدهما رخص له * والضمان على المكره

(بالصبر على التلف) روى ان خبيدا وعمرا ابليا
 بذلك فصر خبيد حتى صلب فسماه النبي عليه
 السلام سيد الشهداء واطهر عمار الكفر وكان قلبه
 مطمئنا بالايمان فقال النبي عليه السلام فان عادوا
 فقد اى عاد الكفار الى الاكره فعدوا الى مثل ما
 اتبته اولاً من اجراء كلمة الكفر على اللسان
 وقبله مطمئن بالايمان (قلت) لاشبهه في ان
 الرخصة مع قيام الحرمة ان الخطاب صريح بذلك
 العلامة التقاضي في التلويح حيث قال لان
 ما اكره عليه مباح او رخصة التي هي ادنى
 من آثار الخطاب فالاباحة النافذة التي هي ادنى
 درجات الامر لا تقابل الحرمة بل تجتمعها اه في

(على احدهما) الشبهة وعند زعي القاتل
 قتل لانه مباشر وعند الشافعي عليه على القاتل
 بالباشرة وعلى الجاني بالتسبب فان التسبب
 عنده كالباشرة اهـ في
 عند كالبشره لانه لو القى نفسه صار مباشرا
 الصبر في الاقدام انفاقا
 (وقالا يلزمه الصبر) ليس له الاقدام انفاقا
 في املا كما فوجب الصبر في الاقدام انفاقا
 لانه لو اكرهه المالك لم يكن فعله المكروه
 لا يمتثل القس فلا يمتنع عند انان
 (واسلامه) والاصل عندنا ان لا يمتنع عند ذلك
 ولا يصح مع الهزل يصح مع الاكره
 واحتمل القس فلا يصح بالاكراه لانه لو احتمل
 ولا يصح عليه اهـ في

٣٠٤

او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان فعل فالتصاص
 على المكروه فقط وعند ابي يوسف لا تقصاص على احدهما
 ولو اكرهه على ان يتردى من جبل ففعل فديته على
 عاقلة المكروه وعند ابي يوسف في ماله وعند محمد عليه
 القصاص ولو اكرهه بقتل على تردا واقحام نار او ماء وكل مهلك
 فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزمه الصبر * ولو وقعت نار
 في سفينة ان صبرا حترق وان ألقى نفسه غرق فله الخيار
 عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات * وان اكرهه على طلاق
 او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بهيمة العبد على المكروه
 وكذا بنصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو
 بعده وصح بين المكروه ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب
 ذلك ورجعته وابلاؤه وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه
 لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردته فلاتين بها امرأته فان ادعت
 بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق *
 ولو اكرهه على الزنى ففعل حذ ما لم يكرهه سلطان وعندهما
 لا حد عليه وبه يفتي

(كتاب الحجر)

(وعندهما لا حد عليه) قال صدر الشريعة
 الاكره الاختلاف في انما هو في تحقيق الاكره
 بل هذا الاختلاف فالزنى لا يكره
 ولا يتحقق من غير السلطان فالزنى لا يكره
 مع الاكره فيجوز الاكره هنا وعندهما
 لا يجوز لوجود السلطان وغيره فلا يجزى
 الاكره يتحقق من السلطان لا يتحقق ان عدم
 في صورتين قال يعقوب باشا لا يتحقق ان عدم
 في صورتين كما صرحوا به وهذه المسألة متقولة
 بتحقيق الاكره من غير السلطان لا يتحقق ان عدم
 بانفاق الروايات فلا حاجة الى حملها عليه
 (كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من
 العوارض التي تزيل سبب الولاية والرضى وهو
 في اللغة المنع ومنه سبب الخطم لا يمنع عن القبايح ويقال
 في اللغتين المنع ومنه سبب الخطم لا يمنع عن القبايح ويقال
 وفي الشرع هو منع نقاد الخ اهـ في

وهو منع فإذ تصرف قولي) خصه بالذكر لان
 المحبر في الامور الحكمية لا الحسية ونفذ القول
 حكيمى لانه يرد ويقبل اهق
 وهذا تصرف بجال اهق
 ولا يصح بجال اهق
 والمرد بالطلاق الصبي الخ) لتعريض الضرر
 صبي بالطلاق امر آت فطلقها طلق امر آت الموكل
 والمراد باعتاقها معا عتاقها قولا اما اذا ملك
 وارحم محرم منه عتق عليه اهق وكذا استقرضه
 (وصح طلاق العبد واقاره اهق
 لقيام اهلية وكونه مكلفا اهق
 (ومن بلغ غير رشيد الخ) الرشد عند انا في المال
 فاذا بلغ الرشد في الدين ايضا اهق
 الشافعي (لماروى عن عمر انه قال
 فاذا بلغها دفع الب) اهق
 انتهى ب الرجل اذا بلغ خسا وعشرين سنة
 اهق

هو منع فإذ تصرف قولي * واسبابه الصغر والجنون والرق
 فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا تصرف
 الجنون المغلوب بجال ومن عقد منهم وهو يعقله قوله محبر
 بين ان يجيزه او يفسخه ومن ألتف منهم شيئا فعليه ضمانه
 ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما *
 وصح طلاق العبد واقاره في حق نفسه لافي حق سيده
 فلو اقر بجال لزمه بعد عتقه وان يجتد او فود لزمه في الحال
 ولا يجبر على السفيه وان كان مبذرا * ومن بلغ غير رشيد
 لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خسا وعشرين فاذا بلغها دفع
 اليه وان لم يونس رشه * وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
 تصرفه وعندهما يجبر على السفيه ولا يدفع اليه ماله ما لم
 يونس رشه * ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه
 مصلحته اجازه الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته
 وان دبر صح فان مات قبل رشه سعى العبد في قيمته مدبرا *
 ويصح تزوجه بمهر المثل وان هي اكثر بطلت الزيادة وتخرج
 زكاة مال السفيه ويتفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته *
 ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدى بنفسه ويوكل عليه

(ولا يصح تصرفه فيه) انظر الى اعتبار الصبي
 بل اولى لان التباين في حق الصبي احتمال
 التدبير وفي حقه حقيقة ولهذا منع عن المال
 ولا في حقه انه مخاطب عاقل فلا يجبر عليه
 اختيار بالزاد اهق
 (وان اعتق نفذ) اي عندهما خلافا للشافعي
 والاصل عندهما ان كل تصرف يورثه المهر
 والاصل عندهما ان كل تصرف يورثه المهر
 يورثه اجر ومالا فلا لان السفيه في معنى
 اهق
 لانه عتق بعموه وهو مدبر
 اهق
 لانه عتق بعموه وهو مدبر
 اهق
 لانه عتق بعموه وهو مدبر
 اهق

الهازل
 (سعى العبد في قيمته)
 ضار كما اذا اعتقه بعد التدبير
 (بطلت الزيادة) لانه لا ضرورة وهو التزام بالتسوية
 ولا نظر له فيه فان تصح الزيادة اهق
 (وعلى من تلزمه نفقته) لان السفيه لا يسأل المحقق
 اهق

(وبه يفتى) لان ابن عمر عرض على النبي عليه
السلام وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه
وعرض عليه وهو ابن خمس عشرة سنة
سنة فأجاز له ولان بلوغها لا يتأخر عن الخمس عشرة
عشرة عادة والعادة احدى الحجج الشرعية فيها
لا رخص فيها كذا في الشئى اهـ في
(ولها تسع سنين) وهذا لا يعرف الا جماعا او تبعا
اهـ في
(صدقا) لانه امر لا يوقف عليه الا من جهنهما
فتقبل فيه قولهما كما تقبل قول المرأة فيها
لا يطلع عليه غيرها كالخض ونحوه (فرج) رجل
له امرأة بنت اربع عشرة و غلام فقال للبرأة ان
حضت فانت طالق والغلام اذا احتلت فانت حر
قالت حضت وقال احتلت يصدق الغلام
اهـ في
(كتاب المأذون) اراده بعد الحزب ظاهر مفعول
من الاذن وهو الاطلاق وهو فان الحزب مطلقا وفي
الشرع ما قاله المصنف اهـ في

٣٠٧

الجارية بالخض او الاحتلام او الحبل فان لم يوجد شئ من
ذلك فاذا تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما
اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتى
* وادنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا
راهقا وقال بلغنا صدقا وكانا كالبالغ **كما**

(كتاب المأذون) *

الاذن فله الحزب واسقاط الحق ثم تصرف العبد بأهليته فلا
يلزم سيده عهده ولا يتوقت فلو اذن له يوما فهو مأذون
دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع من
التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا
ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع
للمولى او لغيره بأمره او بغير امره صحيحا او فاسدا وللمأذون
اذنا عما لا يشترى شئ بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة
ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن
ويرهن ويزارع ويشترى بذرايعه ويشارك عنايا ويستأجر

(ثم تصرف العبد بأهليته) لان العبد اهل
للتصرف بعبد الرق الا انه حزر عليه في
التصرف على المولى فاذا اذن فقد اسقط حقه
فكان العبد مستصرا بما بأهليته الاصلية ولهذا
لا يرجع على المولى بما لحقه من العهدة ولا يخفى
ان اذن الصبي والمعتوق ليس فيه اسقاط الحق على
انه مستندرك والاولى ما في الدرر وهو وان
اذن العبد فله الحزب واسقاط الحق وان
والمعتوق فله الحزب واسقاط الحق وان
(فلا يلزم سيده الخ) مجموع المطوفين مستتر
على مجموع جزئى التعريف على التوزيع فان
عدم الرجوع **لكونه** اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقف
التوقف **لكونه** اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقف

(ويعتبر دين) لان من قايح التجارة اذ لو دفع
 لم يعمله احد اهق
 (ووديعه وغصب) لان الامر بهما من قايح
 التجارة اهق
 (خلافا لهما) لان الفتن الفاحش جار مجرى
 (التي ع حتى اعتنى المريض من ثلث ماله اهق
 (فن جميع مابقي) لان الاقتصار في الخبز على
 الثلث حتى الورثة ولا وارث للعبد اهق
 (ويأذن (يفقه في التجارة) لانه نوع تجارة
 والاصل ان كل من له ولاية التجارة يصح اذنه
 للعبد كالكاتب اهق
 (خلافا لابي يوسف) فانه يجوز تزويج الامة
 لانه نوع تجارة ولهما السعادات في التجارة وهذا
 ليس منها اهق
 (ولا يهدى) لان كل ذلك يتبع غلابد خل تحت
 (والاذن بالتجارة اهق
 (والمحجور لا يهدى اليسير ايضا) لانه لاذن له اصلا
 اهق

٣٠٨

ويؤجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع
 ويعير ويقر دين ووديعه وغصب ولو باع او اشترى بفن
 فاحش جاز خلافا لهما ولو حاجي في مرض مونه صح من جميع
 المال ان لم يكن عليه دين وان كان فن جميع مابقي وان
 لم يبق ادى المشتري جميع الحياطة او رد المبيع * وله ان يضيف
 معامله ويحط من الثمن يعيب ويأذن (يفقه في التجارة لان
 يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافا لابي يوسف ولان
 يكتب او يعتق ولو بمال او يقرض او يهب ولو بعوض
 ولا يهدى الا اليسير من الطعام والمحجور لا يهدى اليسير ايضا
 وعن ابي يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فدعا
 بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه
 قوت شهر قالوا لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها
 باليسير كالرغيف ونحوه وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة
 او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستئجار وغصب وبيع
 امانة وعقراة شراها فوطئها فاستحققت بتعلق برقبته فيبيع
 ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصص
 سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتهمه وما بقي عليه بطالب

(بخلاف ما لو دفع البعوت شهر) لانهم لو اكلوه
 قبل الشهر يتضرر به المولى اهق
 (كالرغيف ونحوه) لان ذلك غير ممنوع عنه
 عادة اهق
 (يتعلق برقبته) وقال زفر يتعلق بالكسب لا بالرقبة
 فلا يباع لان الرقبة لم تدخل في الاذن فلا يتعلق
 دين التجارة بها بخلاف الكسب لانه دخل في الاذن
 وبما قال الامام الشافعي وما لا بد من احد يتعلق
 بدينه سبيبه ولذا انه ظاهر في حق المولى بسبب
 الاذن اهق

(لا يسترد) لأنه لو لم يملك منه مبيع عليه
 فلا يحصل اكتساب اهق
 ويخرج المأذون (خلافا لزمرو الشافعي ومالك
 واحدا لأنه لا ينافي ابتداء الأذن حتى لو أذن
 لعبد المحجور عليه الأذن فلا ينافي دوامه اهق
 إذا بلغه الأذن فلا ينافي دوامه اهق
 ومالك واحد لان استغراقه بالخ
 خروج المأذون وطأه وذلك آية كمال ملكه اهق
 المأذون وطأه وذلك آية كمال ملكه اهق
 (صح اتفاقا) اما عندهما فظاهر واما عنده
 فلا يبعد من قبيل الدين فلو جعل مانعا لاستد
 بابه الاتباع ككسب العبد فيختل المقصود من

به بعد عتقه وما أخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد * وله اخذ
 غلة مثله مع وجود الدين والزامه عليها للغرماء ويخرج المأذون
 ان أبق او مات سيده او جن مطبقا والحق بدار الحرب مرتدا
 او جرح عليه وعلم به أكثر اهل سوقه والامة ان استولدها لان
 دبرها ويضمن القيمة للغريم فيها * واقاره بعد الحجر بدين او بأن
 ما في يده امانة او غضب صحيح خلافا لهما وان استغرق دينه
 رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده * فلو اعتق عبدا من
 ما في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق
 صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا بأقل ويصح سيده
 منه بمثلها لا بأكثر فلو باع بأكثر يحط الزائد او يتقضى البيع
 فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا
 يسلمه حتى يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا
 الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى به
 معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشترى فلفلغرماء
 اجازة يبعه واخذ ثمنه او تضمن اي شأوا من السيد او المشتري
 قيمته * فان ضمنوا السيد ثم رد عليه ببيع رجع عليهم بالقيمة
 وعاد حقهم في العبد وان باعه وأعلم بكونه مديونا فلفلغرماء رد

(سقط الثمن) لان المولى لا يجبه له على عبده
 دين ونسليه المبيع سقط جبهه الثمن فخرج
 المبيع من يده بلا شيء قيد بالثمن لان المبيع به
 لو كان عرضا لكان المولى احق به من الغرماء اما
 عندنا في حبيثة فلا ينعين بالقصد فلو بيع عبده ففك المولى به
 واما عندهما فلا ينعين بالقصد فلو بيع عبده ففك المولى به
 اهق
 (وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه) لان المولى
 لا يزيل ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 لان الدين مستغرق في ذمته
 لان الدين مستغرق في ذمته
 ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه
 ملكه المولى على ما كان عليه حتى يسلمه

التي ولهذا كان احق به من سائر الغرماء اهق
 (طوبى به معتقا) لان الدين مستغرق في ذمته
 لو جرد سيده والمولى لم ينف عليه اهق
 الباقي عليه كما كان فخرج به عليه اهق
 (من السيد او المشتري) لان كل واحد منهما
 متعلق حتى الغرماء بالثمن بالثمن بالثمن
 حقه مساو استيفاء من ثمنه والمشتري بالثمن
 والبعض والتغيب اهق

(وعندي يوسف هو خضم) وعلى الخلاف اذا
 اشتري دارا او بهيا وسلبها وغاب ثم حضر النفع
 فله هو بطلبه ليس بخضم عندهما خلافا له وعنهما
 مثل قوله في مسألة النفعة لا يبيح بيعه
 المثلث ان نفسه فيكون خصما لكل من يارزعه اهـ
 (حكمه كذا في قوله لا يبيح بيعه) لان المولى لا يملكه
 عليه ان يبيع فيه بخلاف العبد وانما يحلفه في الفاضل
 لا يباعان فيه بخلاف العبد وانما يحلفه في الفاضل
 لادام مستقلا بحاجة العبد وانما يحلفه في الفاضل
 عن حاجته اهـ
 (نقل) اي في بيان حكمه
 (والقاضي)

عليه وفي التلاصق مخالفة حيث قال لو اذن
للصغير أو أبيه أو وصيه اذنه افاق
(بشرط ان يعقل الخ) فان الجزع عليه انما كان
خوفا من سوء تصرفه وعدم هدايته للاصلاح
كذلك الاختيار افاق

(كون البيع سالب الملك) كذا في الهداية معناه ان يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغني الفاحش واليسير حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح الاذن اهـ في (صح) لان الخبر ارفع بالاذن فصار كالبالغ فصحه اقارره بالاث ايضا هذا في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه لا يصح في الاثر لان هجته في الملك لما ذكر من انه من توابع التجارة والاثر ليس منها اهـ (كتاب القصب) هو لغة اخذ الشيء من مكانه او غيره وقد يسمى بالاصد (لا)

البيع ان لم يصل ثمنه اليهم * وان وصل ولا محاباة في البيع
فلا فان غاب البائع فالمشتري ليس خصمه اللهم ان انكر الدين
* وعند ابى يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين * ومن قال
انا عبد فلان فاشترى وباع فحكمه كالماذون الا انه لا يباع في
الدين ما لم يقر سيده باذنه

(فصل)

تصرف الصبي ان نفع كالاسلام وقبول الهبة والمصدقة صح
بلاذن * وان ضرر كالطلاق والاعتاق فلاولو بأذن * وان
احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا اذن
للصبي في التجارة ابوه او جدّه عند عدمه او وصى احدهما
او القاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون
البيع سالباً للملك والشراء جالبه * فلو اقر بما في يده من
كسبه او ارثه صح * والمعتوه بمنزلة الصبي * وصح اذن الوصي
او القاضي لعبد اليتيم

*** (کتاب الغضب) ***

هو إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل
الذاتية غضب لاجل اوس على البساط وكمه الانتم لمن علم

شي فظها اوقهرا
سبي المنصوب غصباً كسبية
احد وشرعاً هو ان الابدالخ اهق
لاجلوس على البساط لانه يجلبوس لم يفعل
في البساط شيئاً يكون به من يلا ليد مالكة وبسط
البساط فعل مالكة فتبقى يده فيه مابقي اثر فعله
اهق
(ان علم) اي علم ان ذلك الفعل غصب واقدم عليه
يا جمع الامة اهق

(يوم الانقطاع) وفيه قال احد وبعض اصحاب
 الشافعي لان الواجب المثل وانما ينقل عنه الى
 القيمة بانقطاعه فيعتبر القيمة وهو الصورة لما تعدد
 (بجيب قيمته) لانه لا يمثل له لان الصورة لما تعدد
 اعتبارها لتفاوتها اعتبار الامكان وقال مالك بضمن مثله
 للضرر بقدر الامكان اهق
 صورة اهق
 (فهلك في يده) اي باقية سماوية او انهدام الدار
 او بان غلب السيل على الارض فيقرب نحتها
 الماء اهق
 (خلاف الجحد) اهق
 (قال الشافعي) اهق
 (لا يتصدق به) اهق
 (في ضمانه للملك الاصل ظاهر ا فان المضمونات
 غلبت باداء الضمان مستندا ولهما انه حصل
 بسبب خيب وهو التصرف في ملك الغير اهق
 (فقتضه الاستغلال) بان آجره واخذ آجره
 فقتضه اخذ الاجرة اهق

٣١١

ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان
 لو هلك في المثل كالكيل والوزن والعددي المتقارب
 يجب مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابى
 يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القبي
 كالعددي المتفاوت * والبر الخلوط بالشعر يجب قيمته يوم
 الغصب اجماعا * فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان
 باقيا لاطهره ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما هو فيما يتقل
 فلو غصب عقارا فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد رحمه الله وما
 نقص منه بفعله كسكاه وزرعه ضمنه وبأخذ رأس المال
 ويتصدق بالفضل وعند ابى يوسف لا يتصدق به وكذا
 لو استغل العبد المغصوب فنقصه الاستغلال او آجر المستعار
 ونقص يضمن النقصان وما فضل من القلة والاجرة تصدق به
 خلافا له * وان تصرف في الغصب او الوديعة فربح وهما
 يتعيان بالتعيين تصدق بالربح خلافا له ايضا وان كانا
 لا يتعيان فان اشار اليهما ونقدهما فكذلك * وان اشار الى
 غيرهما ونقدهما او اشار اليهما ونقدهما او اطلق ونقدهما
 طاب له الربح اتفاقا قيل وبه يفتى * واختار انه لا يطيب مطلقا

(وان اشار الى غيرهما) اي الى غير الغصب
 والوديعة مما لا يضمن بالتعيين كالقدين اهق
 (طاب له الربح اتفاقا) لان الاشارة اذا كانت
 لا ينفذ التعيين لا يثبتان تكديا بالنقد لتحقيق الحبث
 اهق
 (قيل وبه يفتى) قاله في الوقاية من اهل المال في الحبث
 حيث قال الفتوى على قول الكرخي لكثرة الحرمان
 دفع المخرج عن الناس وهذا قول الصدر
 (لا يطيب مطلقا) لا يطلق الجواب في الجامعين
 كذا في الهداية وهو قول غير الاسلام اهق

(لا يتصدق بشئ) اتفاقا لان الربح انما يتبين
 عند اتحاد الجنس اهـ
 (فضل الخ) لما فرغ من بيان حقيقة الفصب
 اعقبه بذكر ما رزله ملك المالك اهـ
 وحكمه اعقبه بذكر ما رزله ملك المالك اهـ
 (وساجة) الساجة بالجمع خشب متخورة منه اهـ
 لانه عارض وحقه الفصل عما قبل اهـ
 (اولبنة بنى عليها) قال الكرخى واولبنة بنى
 لوضع الاساس عليها اهـ
 (لا يتقطع حتى المالك) لا يتقطع لانه متعلق وعند الشافعي
 لا يتقطع حتى المالك مطلقا وعندنا يتقطع حتى
 مطلقا في الصحيح لان فصله ضرر بالغاصب وفي
 الذخيرة هذا اذا كانت فيه البناء اكثر من قيمة
 الساجة اما اذا كانت فيه الساجة اكثر من قيمة
 البناء لم يتقطع حتى المالك عنها اهـ
 (وعليه مثله) لان التركيب بهذه الصناعة ملكه
 وله ان يحصل بصفه الجوده وهي متقومة
 في مال الزنا اهـ

٣١٢

ولو اشترى بألف الفصب او الودبعة جارية تعدل ألفين فوهبها
 او طعما ما فأكله لا يتصدق بشئ

(فصل)

وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه وملكه ولا يحل
 انتفاعه به قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها
 او قطعها وبرطعنه او زرعه ودقيق خبزه وعنب اوزيتون
 عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفًا وصفر
 جعله آنية وساجة اولبنة بنى عليها وان جعل الفضة والذهب
 دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو للمالك بلا شئ وعندهما
 يملكه القاصب وعليه مثله * فان ذبح الشاة فالمالك ان شاء
 طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقصانها وكذا
 لو قطع يدها وقطع طرف دابة غير ما كولة او خرق الثوب
 خرقا فاحش اقوت بعض العين وبعض نفقه * وفي يسير نقصه
 ولم يقوت شيئا من النفع يضمن نقصانه ومن بنى في ارض غيره
 او غرس امره بالقلع او الرذ * وان كانت تنقص بالقلع فللمالك ان
 يضمن له قيمتها مورا بقلعهما فتقوم الارض بلا شجر او بناء
 وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ

(وضمنه نقصانها) لانه ارباب من وجه
 لتفويت بعض المنافع من اللبن والنسل وغيرهما
 وقبض البعض وهو الاكل فنبت له الخيار كذا في
 الثوب في الخرق الفاحش كذا في الاختيار

اهـ
 (قوت بعض العين) لانه لو قطع طرف دابة غير
 ما كولة يضمنه جميع قوتها لوجود الاستيلاء
 من وجه بخلاف قطع طرف المملوك المأكول
 حيث يأخذه مع ارض المقتطوع لان الادعى
 يبقى مستغفرا به بعد قطع الطرف الا كونه
 في الهداية وفي خرق الثوب الفاحش كذا
 خط العطف اهـ
 (بضمن نقصانه) والثوب للمالك لان العين قائم
 من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه وان خرق
 كثيرا يبطل عامة منافعه فللمالك ان يضمنه
 جميع قيمته اهـ

وضمن ما زاد الصبغ والسمن الخ) لان في ذلك
 رعاية للباين وصاحب التوب صاحب الاصل
 فله الخيار وقال في الاصل يضمن قيمة السويقي
 لانه يتفاوت بالثمن فلم يبق مثلاً وقيل المراد منه
 المثل سواء بقيامه مقامه اهـ ق
 (وهو اختلاف زمان) فان بنى امية في زمانه
 كانوا يبيعون من لبس السواد في زمانهم ما بنوا
 المباس كانوا يلبسون السواد فأجاب بكل
 باشاهده ولهذا لم يتعرض في الاكثر الى هذا
 ولا اللون الصبيح ولا كذا منها ما زاد بالجزء
 ومنها ما ينقص ولا معنى للون دون لون
 والصفرة ومنها ما ينقص فلا معنى للون دون لون
 بل لا تعتبر فيها الا الزيادة والنقصان حقيقة

٢١٢

الثوب اسجراً واصفراً وأول السويقي يضمن فالمالك ان شاء
 ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه واخذهما وضمن ما زاد
 الصبغ والسمن * وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض واخذه
 بلارد شيء لانه نقص وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف
 زمان

(فصل)

وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الى وقت
 الغصب وتسلم له الاكساب دون الاولاد * والقول في القيمة
 للغاصب مع عيئه ان لم يبرهن مال كده على الزيادة * فان ظهر
 وقيمه اكر وقد ضمنه بقول المالك او برهانه او بالنكول
 فهو للغاصب ولا خيار للمالك * وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء
 امضى الضمان واخذه ورد عوضه * ولو برهن كل من المالك
 والغاصب على الهلاك عند الاخر فيينة الغاصب اولى خلافا
 لابي يوسف * ومن غصب عبدا فباعه فضمنه نقدي يبعه وان
 اعتقه فضمنه لا ينقذ عتقه * وزوائد المغصوب غير مضمونة
 ما لم يتعد فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت
 متصلة كالحسن والسمن او منفصلة كالولد والثمرة وان قصص

٧٩

(ولا خيار للمالك) لانه تم له الملبس بسبب اتصال
 به رضي المالك حيث ادعى هذا القدر اهـ ق
 (خلافا لابي يوسف) لان عنده بينه المالك
 اولى لان امية للضمان ولجدا ان الضمان ثابت
 بنفس الغصب فلا حاجة الى ثبوتها لكن الغاصب
 يدعي زواله والمالك ينكره فيينة الغاصب
 تكون اولى قال في الجمع وقول محمد ظاهر
 المذهب فلذا قدمه المصنف على عادته بتقديم
 الاربع اهـ ق
 (غير مضمونة ما لم ينقذ فيها) وقال الشافعي
 عليه الضمان مطلقا بوجود حد الغيب من
 قال احمد وان سبب الضمان الخرج ولم يوجد
 ان تكون منقذ بها في حق المالك ولم يوجد
 الا اذا وجد ما يقوون حقه كالنقدي والمنع بعد
 الطلب اهـ ق

المذهب فلذا قدمه المصنف على عادته بتقديم
 الاربع اهـ ق
 (غير مضمونة ما لم ينقذ فيها) وقال الشافعي
 عليه الضمان مطلقا بوجود حد الغيب من
 قال احمد وان سبب الضمان الخرج ولم يوجد
 ان تكون منقذ بها في حق المالك ولم يوجد
 الا اذا وجد ما يقوون حقه كالنقدي والمنع بعد
 الطلب اهـ ق

(فما تشتمه) أي في الجدل لا يضمن لأن الزنى
 كان سبب الجدل وهو غير متفق شرعا اه في
 (ولا يضمن الجميع من الأسياء من الجامع الكبير) كتاب الوقف وهو
 الأنسب هنا وفي الجامع الثاني مال النبي
 منافع القصب غير مضبوطة قال في
 أحدها ما ذكره المصنف والشافعية أيضا
 والثالث ما كان معدا للاستغلال قال في
 لبرازية وعليه القوي وفي غير استئجار نجيب
 يمكن دارا معدة لليلة من الأسياء من الجامع
 الاجرة وعليه القوي اه في
 (ضمن مثلها) لأنها مال في
 متروكهم والا

الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة
الولادة بالفترة ان وفته ولورثي بأمة غصبها فردّها حاملا فولدت
فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندها
لا يضمن في الامية ايضا * ولورثها مجموعة فماتت لا يضمن
وكذا لو زنت عنده فردّها فجلدت فماتت منه * ولا يضمن
منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الونف ولا خمر المسلم
او خنزيره بالا تلاف * وضمن القيمة فيها لو كانا لذي *
وان اتلف ذي خرد ذي ضمن مثلها * ولا ضمان باتلاف الميثة
ولو لذي ولا باتلاف متروكة التسمية عند اولولمن يبيعه * وان
غصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو
اتلفها الغاصب ضمنها لا لو تلفت * وان خلل بالقاء ملح ملكها
ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح
من الخلل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما * وان خلها
بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عنه الامام وكذا عند محمد ان
تخللت في ساعتها والا فاخل بينهما على قدر ملكهما وان غصب
جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفه
الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه

(ولولن يبيع) لان ولايه الحاجه ثابتة كذا في
 الهدية اه في
 (اخذها المالك التوب التجسس فلا يزول ملك
 لها بمنزلة غسيل التوب اه في
 المالك اه في بناء على ملك المالك عنده خلافا
 (لا يضمن) اه في
 لهسا وما قد من قبولها او اعاد ابي خفيفة كذا
 وقع في الهدية اه في
 (على قدر ملكهما) لانه خلط الخلل ما
 على اصله وهذا التقصير اه
 (غير)

(لايضين) بناء على ما ذكره المصنف
 (على قدر ملكهما) لانه خلط الخلل بالخل وهو
 (على غيرها) لان وصف الدباغة هو الذي
 (غير مدبوغ) ان صفته الدباغة تابعة للجلد فلا تفرز عنه واذا
 حصله فلا يصفه

حتى يستوفي حقه (كمن حجب المبيع البائع
لاجل ان يمان فان هلك في يده سقط عن المالك قيمته
الزيادة) وكذلك في الحقائق اهـ ق
المالك حتى يرضى به مديونا
فيضخه مديونا بالاستهلاك ويعطيه مازاد الدباغ
اهـ ق (سكر) اهـ ق
بفقتين تقسيع الرطب اذا غلى واشتد
رضى فقيها) اتفاقا لان ما لهما متقومة بالاتفاق

اهـ ق (ولو اموال) اهـ ق
البحرانية (لتقومها عندها او عدم تقومها
خلافهما) اهـ ق
عنده والدلائل مرتن في العتيق اهـ ق
خلاف الجحد) لان الاراقة ممكنة بدون الشئ
فيض من الزق لانه مال متقوم ولا يبيس ذلك الا
كان مأذونا في الاراقة وقد لا تبسز ذلك الا
بالشئ فيجسز مأذونا فيه وعليه الفتوى
اهـ ق

(فقره مشي) فانه لا يضمن في هذه الصورة
لاستقاء السبب وتخلل فعل مختار اهـ ق
(وبه يفتي) فلو كان الساعي اخذ المظلم قدر
عبد لم يطلب به الا عند الصبح ولو كان
الجواهر وفي فتوى القاسم استخسا بالظلمة السعاة
بخلاف مثله ولو غصب المالك امة طعمه
وبني مثله ولو غصب المالك امة طعمه
(وان لم يعلم) اهـ ق
لا يضمن ماله وصل اليه فلا يضمن ثانيا وكذا اذا
اذ ليس اهـ ق
زوايا الجمع اهـ ق
كتاب الشفعة) يتأهب الكاين من حيث ان
كلا منهما يفتي الى تملك مال الانسان بغير
رضاه الا ان الغصب بصلب التملك كل مال
والشفعة لا تجرى الا في الغار اهـ ق

بماله قيمة يأخذه المالك ويرد مازاد الدبغ بأن يقوم مديونا
وذلكا غير مديون ويرد فضل ما بينهما وللغاصب ان يحجسه حتى
يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندهما يضمن مديونا
الا قدر مازاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا * ومن كسر لمسلم
بربطا وطبلا او مزمارا او دفا او اراق له سكر او منصفاه يضمن
قيمتها لغيرها ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز
بيعها وعليه الفتوى * ومن غصب متبرة لماتت في يده ضمن
قيمتها * ولو اموال فلا ضمان خلافا لهما * ولو شق الزق لاراقة
الخمر لا يضمنه عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للمجد * ولا ضمان
علي من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فتح اصطبلها
او قفص طير فذهب خلافا للمجد في الدابة والطير * ولا على من
سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع الا بالسعي او بمن يفسق
ولا يمنع نهيه ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم
ان فلانا وجد ما لا يغرمه شيئا وان كان عادته ان يغرم البتة
ضمن وكذا الوسخي بغير حق عند محمد زجره اليه وبه يفتي * ولو اطم
الغاصب المغصوب ماله كبرئ وان لم يعلمه
* (كتاب الشفعة) *

كلاهما يفتي الى تملك مال الانسان بغير
رضاه الا ان الغصب بصلب التملك كل مال
والشفعة لا تجرى الا في الغار اهـ ق

(بما قام عليه) أي بما اشترى به هذا إذا كان
مثلا وان كان فيما بقيته إلا أن يراد التل في
المال لا الشئ (الخ) هذا إذا اعترف المشتري
(وذلك بالاختار) عن البيع أو قامت عليه بينة

بالشراء أو نكل أو نكل عن البيع أو قامت عليه بينة
أه ق فسر خصوصهما بقوله كثير
(الخاصين) فسر خصوصهما بقوله كثير
أه ق وهو الذي داره على ظهر الدار
(الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار
للمنفوعة وبها في سكة أخرى فلا حاجة إلى
قوله ولو بابه الخ أه ق
(طلب موافقة) أي طلب موافقة
التجمل حتى كان الشفع بطلب أه ق
(أوعى المشتري) أي طلب أه ق
لأنه حينئذ لا بد من أن يكون أه ق
لا بد ولا ملك أه ق
في شرح الكرخي أه ق
(فاشهدوا على ذلك) وعن أبي يوسف أنه يشترط
في معقول أه ق
(بما خيره مطلقا) وهو اختيار شيخ الإسلام
في بسوطه وقاض خان وعليه الفتوى وقال
أيضاً في الحيط والملاصق أه ق
أه ق (في ظاهر المذهب) ذكره في الهدية والكافي
وهو قول الأمام ورواه عن أبي يوسف أه ق

هي تلك العقار على مشترى به بما قام عليه جبراً * وتجب بعد
البيع وتستقر بالاشهاد وتلك بالاختصاص أو رضى * وإنما
تجب للتخليط في نفس المبيع فإن لم يكن أو سلم للتخليط في حق
المبيع كالشرب والطريق الخاصين كهر لا تجرى فيه السفن
وطريق لا يتقدم للجار الملاصق ولو بابه في سكة أخرى ومن له
جذوع على حائطها أو شركة في خشبة عليه جبار * وإن في نفس
الجدار فشرى * وهي على عدد الرؤس لا السهام فإذا علم
الشفيع بالبيع يشهد في مجلس علمه أنه يطلبها ويسمى طلب
موافقة ثم يشهد عند العقار أو على المشتري أو على البائع أن كان
المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت
الشفعة وأنا أطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير
واشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وأنا
شفيعها بسبب كذا فمره بالتسليم إلى ويسمى طلب خصومة
وتملك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقاً في ظاهر المذهب
وعليه الفتوى وقيل يبقى بقول محمد أن آخرها شهر بلا عذر
بطلت * وإذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي
المدعى عليه فإن أقر بملك ما يشفع به أو نكل عن الحلف

رسالة عن الشراء) على قول أبي يوسف وعن
 التبان على قول محمد فان أكثر اصر القاضي لا تجب
 الشفيع بالقيمة البينة لان الشفعة لا تجب
 الا بعد البيع بنيت ملكها للشفيع به اه في
 الشفيع قبل ان يسأل الخصم وينبغي للقاضي اولا
 محلتها وحدودها لانه اذى للمشتري فحجب كالمبيع
 (قبضه) والشفيع بمنزلة المشتري فحجب كالمبيع
 (والشفيع ان يخصص البائع) لان له يد المصلحة
 اصله فكان خصما كالك في خلاف المودع
 والمستعبر ونحوهما اه في

على العلم بملكته او برهن الشفيع سألته عن الشراء فان اقر به
 او نكل عن اليقين انه ما باع او ما يستحق عليه هذه الشفعة
 او برهن الشفيع قضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت
 الدعوى فاذا قضى له لم يلزم احضاره وللمشتري حبس الدار
 لقبضه ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر بآدائه *
 وللشفيع ان يخصص البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
 القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته
 ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه * والوكيل
 بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل * وللشفيع خيار
 الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

(فصل)

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري *
 وان برهننا فلا شفيع وعند أبي يوسف للمشتري * وان ادعى
 المشتري ثمنا والبائع اقل منه اخذه الشفيع بما قال البائع
 قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد
 القبض يعتبر قول المشتري وقوله يتحالفان واية نكل اعتبر
 قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع بما قال

في محضر المشتري) لان لكل منهما
 والشفيع خصم البائع البدل والمشتري الملك
 حضورهما اه في القبض جميعا فلا بد من
 (البراءة منه) اي من العيب بالاجماع لان
 ولا يسقط براءة المشتري فثبت فيها الخيار
 الشفيع ليس بآب عنه فلا يسقط براءة له لان
 (وعند أبي يوسف للمشتري) لانها ثبت الزيادة
 ولها ان يثبت الشفيع ما لم يثبت البينة للمشتري
 غير ما ثبت لان الثمن لا يكون حطاعا للمشتري بدو الاقل
 (قبل قبض الثمن) ياخذ به وان كان كماله
 البائع فالشفيع ياخذ به وان كان كماله
 المشتري يكون حطاعا للمشتري بدو الاقل
 ومطالبه في حق الشفيع فيأخذ به
 (بما قال البائع) لان القبض لا يوجب بطلان
 حق الشفيع اه في

(ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (بالكل) لانه يصير بها الاثنان وهو باطل اه
 (ياخذ الشفيع الاخير) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه

البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي
 وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف
 يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم
 الشفيع الزيادة وان كان الثمن مثلياً لم يلزم الشفيع مثله وان قيميا
 قيمته وان كان مؤجلاً اخذ ثمن حال او طلب في الحال
 ويأخذ بعد مضي الاجل * ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ
 الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت
 شفيعته خلافاً لابي يوسف * ولو اشترى ذبيحة بخر او خنزير
 يأخذ الشفيع الذي بمثل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة
 فيهما * ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن
 وقيمتهما مقولتين كما في الغصب او كف المشتري قلعهما ولو
 استحققت بهما بنى الشفيع او غرس فيها رجع على المشتري
 بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
 يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
 البناء اخذ الشفيع العرصة بمحضها وليس له اخذ النقص *
 وان شري المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فاشترى يده
 اخذها الشفيع مع الثمر فيهما فان جذ المشتري فليس للشفيع

(ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (بالكل) لانه يصير بها الاثنان وهو باطل اه
 (ياخذ الشفيع الاخير) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه

(فيهما) اي فيما لو بيع بخر او خنزير من ذوات
 القيم والمستأن من كالذي اه
 (ان شاء) لانها تابعان للارض حتى يدخلان
 في البيع من غير ذكر فلا يقابل بهما شيء من الثمن
 ولهذا يبيع بهما في هذه الصورة مراعاة بلا بيان
 (بمحضها) اي بمحض العرصة لان البناء صار
 مقصوداً بالانلاف والتبعية اذا صار مقصوداً به
 قوله اي من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك
 فيه باق سميوية فاذا كان له حصصة من الثمن
 تقسم علىهما اه

(ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (بالكل) لانه يصير بها الاثنان وهو باطل اه
 (ياخذ الشفيع الاخير) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه
 (ياخذ الشفيع الباقي) لان الحط الحظي
 فاصل القدر ما بالباقي هو التي اه

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكر ثمن النخل
ازلا به خيل بدون الذكر او شري ولم يكن على
الشجر ثم قامر في يد المشتري فالشئيع يأخذ
مع الثمن في الفصلين فان جذبه المشتري فالشئيع يأخذ
يأخذ الارض بدون الثمن لكن في الفصل الاول
يأخذ الثاني بأخذ الجميع الارض من الثمن لان الثمن لم يكن
موجودا وقت العقد فلا يقبله شئ من الثمن
اهق

اخذوه وياخذ ما سواه بالحصه في الاول وبكل الثمن في الثاني
*) (باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فيه) *

انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض وهو مال
وان لم يمكن قسمته كرحى وحمام وبئر فلا تجب في عرض وفلك
وبناء وشجر يعابدون الارض ولا في ارض وصدق وهبه
بلاعوض مشروط * وما يبيع بخيار البائع او يباع فاسدا
لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة
او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهرا وان قوبل
بعضها مال وعندهما تجب في حصه المال ولا فيما صولح عنه
بانكار او سكوت * وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما
سلك شفعتة ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء
ومارده بلا قضاء او باقالة تجب فيه * وتجب في العلو وحده
وفي السفل بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري * وان يبع دار
يجب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار باعنا او مشتريا
وتكون اجازة من المشتري والشفيع الاول اخذها منه
لا اخذ الثانية وان يبع دار يجنب ما يبع فاسدا فشفيعها
البائع ان يبع قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها

(بعض) اخذ به عما اذا ملك بالهبة فان
الشفعة لا تجب فيها اهق
(وان لم يمكن قسمته) وقال الشافعي لا تجب فيها
لا يقسم كالنذر والرحى والاصل فيها انها غنسه
لا يدفع ضرر القسمة فلا تحقق الا فيما يقسم
وعندنا الدفع ضرر الجوار على الدوام
ولا اختصاص لذلك بالقسوم دون غيره اهق
(بلاعوض مشروط) اي في العقد ولو شرط
يجب لانها يبيع اتها اهق

(وان قوبل ببعضها مال) كما اذا تزوجها على
دار على ان زدت ارضا فانها لا تجب الشفعة في
جميع الدار عند ان حنيفة رحمه الله اهق
(بانكار او سكوت) يعني ان من ادعى دار رجل
وانكار صاحبها او سكوت ثم صلح عن تلك الدار
على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانكار
فلا تزعمه ان الدار لم تزل عن ملك وامافي
السكوت فلا زعمه ان ما اعطاه اقتداءا ليمينه

اهق
(باحدهما) اي بالسكوت والانكار وكذا
بالاقرار يعني لو صلح عن دعوى خصمه على
دار وجبت الشفعة ايضا اهق
(تجب فيه) اي الشفعة لانه لم يوجب الرد
فاخذ بالرضى ماركانه اشتراه وكنه
تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث
والشفيع ثالثا اهق

(فالشفعة للمشتري) لان مقام ملك البائع
 في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس
 بشرط فيبقى المأخوذ بالشفعة على ملكه اهـ
 (وان بعد الحكم) اي وان استرد بها بعد
 الحكم بقيت الثانية على ملكه لانقطاع ملكه
 في الحكم بقيت الثانية على ملكه لانقطاع ملكه
 عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة اهـ
 (وتبطل الشفعة بال) لان البيع يملك مال
 عن حق ليس بالفسخ اهـ
 (وكذا لو باع شفته بمال) وان لم يملك فصار كلامه
 بمال ولو في الشفعة لا يحتمل التملك فصار كلامه
 عبارة عن الاستقامت مجازا اهـ
 (ولا يجب العوض) واختلفت الرواية في الكفاية
 بالنفس اذا سقط العوض بطل كما في الشفعة وهو الاصح
 اهـ

لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
 فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
 شفعتها وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه * والمسلم والذي
 في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كالعكس

(فصل)

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبترك
 طلب الموائبة او التبرير وبالصلح عن الشفعة على عوض
 وعليه ردّه وكذا لو باع شفته بمال وكذا لو قال للمغيرة
 اختاري بيني بألف او قال الغني لاهراً أنه ذلك فاخترته بطل
 خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له
 بها وبموت الشفيع لاهوت للمشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له
 اوضحه الدرر او ساوم المشتري بيعا او اجارة وتجب لمن ابتاع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم ثم بان انها بيعت
 بأقل او بكيل او وزني او عددي متقارب قيمته ألف او اكثر
 فله الشفعة ولو بان انها بيعت بعرض قيمته ألف او بدنانير قيمتها
 ألف فلا * ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله

(قبل الحكم له بها) لزوال سبب الاستحقاق
 قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهذا يزول به
 وان لم يعلم بشرائه المفقوعة كما اذا سلم صريحا
 سقط او ابراء من الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 باع الشفيع داره بشرط الخيار لانه يبيع الزوال
 فيبقى الاتصال قبل الاخذ بعد الطلب
 (وبموت الشفيع) قبل الاخذ لانها خفية
 او قبله وقال الشافعي لا تبطل لانها خفية
 (واو ببيع له) اي اشترى لاجلها اما ما اشترى
 والوارث بخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفيع
 حق التملك وهو حق قائم بالشفيع فلا يفيق بعد
 موته اهـ
 (او ابيع له) اي اشترى لاجلها اما ما اشترى
 بطريق الوكالة وهو الشفيع فله الشفعة لانه
 ليس فيه ابطال شره بل فيه تقرير من جهته
 لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالبشر اهـ

وفي السهم فقط) هذه حيلة أخرى لاستقاط
 شفعة الجوار وهو ان يشتري سهما قليلا منها
 كسهم واحد مثلا بألف لا يقدر على اخذ
 الباقي بدهم فالشفيع الاول يثبته ولا يرغب فيه
 الشفعة الا في السهم اه في
 لكثرة الثمن اه في
 (لا يقبض الثوب) هذه حيلة تهم الجوار وغيره
 وهو اذا اراد بيع الدار بجاية فيشتري الدار
 بألف ثم يدفع ويأبى او يائة في مقابلة الألف
 فليس للشفيع اخذها الا بالألف ولا يرغب فيه
 اه في
 (وان وقع في غير جائيه) وليس له ان يقبض
 القسمة سواء كانت بالحكم او بالتراضي لانها من
 تمام القبض لمافيه من حكم كميل الانتفاع
 اه في
 (خلاف المحذ في بيع الخ) لمجدان هذا ابطال
 الحق الصبي ولا يصح ولهما ان الاخذ بالشفعة
 نجارة قدر الاخذ بها ترك التجارة فيك اه في

٣٢١

الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو
 بلغه بيع النصف فلم يظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها
 الاذراعا من طول جانب الشفيع فلا شفعة له * وان شري
 منها سهما ثمن ثم شري باقيا فالشفعة في السهم فقط * وان
 ابتاعها ثمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفيع بالثمن لا بقيمة
 الثوب * ولا تتركه الحيلة في اسقاطها عند ابى يوسف وبه
 يفتى قبل وجوبها وعند محمد بكره * وللشفيع اخذ حصة
 بعض المشترين لاحصة بعض البائعين * وللمجار اخذ بعض
 مشاع بيع قسم وان وقع في غير جائيه * وللعبد المأذون
 المديون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس * وصح
 تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بيمينه
 او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه

(كتاب القسمة)

هي جمع نصيب شائع في معين * وتشتمل على الافراز والمبادلة
 والافراز اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال
 غيبة صاحبه * ولو اشتراه فاقسمه فلكل ان يبيع حصته
 مراجعة بحصة ثمنه * والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ

٨١

(كتاب القسمة) هي في اللغة اسم للاقسام
 قبل النزع هي جمع نصيب الا في
 النركاء او احداهم فاذا لم يوجد منهم الطلب
 لم تخرج القسمة فمنها عدم قوت الطلب
 (حال غيبة صاحب) لان ما يأخذ من حقه
 صورة ومعنى فاما ان يجعل عن حقه اه في
 (بحصة ثمنه) فلا يتجاوز عن معنى المبادلة ايضا
 لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لشره
 الا انه جعل وصول مثل حقه اه في
 عن حقه لعدم التفاوت اه في
 (اغلب في غيرها) كالتياب والعقار والحيوان

(ولا يجبر عليها) لان ما اخذ ليس بمثل المازلة
 على صاحبه اهـ في
 (عند الامينة) لانه يعتقد على قوله فينشرها
 الامانة تنظم القلب اهـ في
 (ولا يجبر الناس الى) لانه يخصص الحكم بالزيادة
 على امر من له ولهذا لا يجبرهم الحكم ان
 (ولا يترك القسام) بضم القاف وتنديد السن
 بشتاره اهـ في
 (ولا يترك القسام) بضم القاف وتنديد السن
 بشتاره اهـ في

لا يجبرون القوام فيقارون في الاجرة وعند
 عدم الاشتراك يخافون العمل فيرخص الامر اهـ في
 (وعندهما قسم) باعتبار قسم الامر اهـ في
 القسمة ذلك يعني ان قسمها بينهم فلهما يقتصر
 المحقق لهم انهم لا يتعدى الى شريك
 لهم انهم لا يتعدى الى شريك

(وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبيع
 (وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبيع

ولا يبيع مراجه بعد الشراء والقسمة * ويجبر عليها فيه بطلب
 الشريك في متحد الجنس لافي غيره ونوب للقاضي نصب قاسم
 رزقه من بيت المال ليقسم بلا جرفان لم يفعل نصب قاسما
 يقسم باجر يقدره له القاضي وهو على عدد الرؤس
 وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر
 السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف *
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم
 واحد ولا يترك القسام بشتروا * وصح الاقسام بانفسهم بلا
 امر القاضي * ويقسم على الصبي - وليه او وصيه فان لم يكن
 فلا بد من امر القاضي * ولا يقسم عقارين الورثة باقرارهم
 ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير
 العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق
 ملكه * وان برهن ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهن انه
 لهما * ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
 ومعهم وارث غائب او صبي - قسم ونصب وكيل او وصي
 لقبض حصه الغائب او الصبي * ولو كان العقار في يد الغائب
 او شيء منه اوفى يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا

(وارث غائب او صبي) كذا في الهداية قيل
 هذا سهو والصواب في ايديهما حتى لو كان
 في ايديهم لكن البعض في يد الفضل او الغائب
 وسبب انهم ان كان كذلك لا يقسم واجب بيان
 وارث الجميع الى المدعين ولا يخفى ما في ذلك على
 (لا يقسم) اما الاول فلا بد من حضور
 خصمين لان الواحد لا يصلح لاجل غايبا وخصما
 ومقاسما ومقاسما واما الثاني فلان الملك مبتدأ
 وهذا لا يرد عليه فاجاب ان المورث ويرد عليه
 فمبايعه اهـ في

لو حضر وارث واحد أو كانوا مشترين وغاب أحدهم
لا يقسم فإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم
بطلب أحدهم وإن نضر الكل لا يقسم الإبرضا هم وإن
انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب
الآخر هو الأصح * ويقسم العروض من جنس واحد
ولا يقسم الجنسین بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام
ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين
الإبرضا هم وكذا الرقيق خلا فالهما * والدور في مصر واحد
يقسم كل على حدة وقال إن كان الأصل قسمة بعضها في بعض
جاز * وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار
وضيعة أو دار وحائوت قسم كل على حدة والبيوت في محلة
واحدة أو في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالدور

(فصل)

وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه وبعده ويعزله ويذرعه
ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء
بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع * فالاول لمن

(لا يقسم الإبرضا هم) لأن القسمة لتكميل
المنفعة وفي هذا تقويته فيعود على موضوعه
أهـ ق بالتقضى
(كالدور) يقسم كل منزل على حدة
سواء كانت في دار أو في محال لأنها تتفاوت في
السكنى لكنها دون الدور فكان لها شبهة بـ كل
واحد منها أهـ ق (أن يصور ما يقسمه)
أهـ ق (ويعدله) أي يستويه على سهام القسمة أهـ ق
(ويذرعه) لأن قدر المساحة يعرف بالذرع
أهـ ق (ويقوم ببناءه) لأن المالك يعرف بالتقوم أهـ ق
(يفرز كل نصيب) أي يميز كل نصيب بطريقه
أهـ ق (ويشربه لأن القسمة لتكميل المنفعة أهـ ق
والثاني والثالث) أي والرابع وهلم جرا أهـ ق

(والافسخت) اي القسمة بالاجماع لا خلافا
ونستألف لان المقصود تحليل النقطة ولا يكون
ذلك الا بالميل والطريق اهـ
(وعليه الفتوى) قبل هذا اختلاف بحسب
الزمان فحكم الامام به على عادة اهل الكوفة من
اختيار السفلى على العلوية بينهما ومحمد علي
اهل بغداد من التسمية في البلدان وقيل
ما شاهد من اختلاف بحسب البرهان * ووجه قول
هذا اختلاف من جهة السفلى ولا يفوت من جهة
الامام ان العلوية من جهة السفلى لا يفوت من جهة
فوقه فتكون من جهة السفلى لا يفوت من جهة
ووجه قول اي يوسف ان المقصود منهما العلوية
والعلوية السفلى منها * ووجه قول محمد ان من جهة
الصفين يختار العلوية متقاربة بحسب الاوقات في
التعديل فقسم بالقيمة اهـ
(خلافا لمحمد) لانها ينهدان على فعل انفسهما
فان دون ثمة ولهما الاستيفاء الاعلى فعل انفسهما وهو
الخير اهـ

٢٢٤

خرج اسمه أولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا
ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع مسيل
لو طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف
عنه ان امكن والافسخت * ويقسم سهمين من العلوية سهم من
السفلى وعند اي يوسف سهما بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة
وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى بعض
نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة * وتقبل شهادة المقامين
فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه
وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى
وكذبه الاخر تحالفا وفسخت * ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع
الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ * ولو استحق
بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في حفظ
شريكة وكذا في الشائع وعند اي يوسف رجه الله تفسخ
وفي بعض مشاع في الكل تفسخ اجماعا * ولو ظهر بعد
القسمة دين على الميت محيط قضت وكذا لو غير محيط
الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به * ولو ابرأ القرماء او اذاه الورثة
من مالهم لا تنقض مطلقا

(تحالفا وفسخت) لان الاختلاف في مقدار
ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار

المبيع (وعند اي يوسف تفسخ) والاصح ان محمد اجمع
بالقسمة على ما في الكافي اهـ
القسمة في ابقاء حقه اهـ
لا تنقض مطلقا اهـ
او غير محيط لان المانع قد زال ولو ادعى احد
المتقاسمين اذاه الصورة ولو ادعى غيبا ياتي سبب كان
تضاد في الصورة ولو ادعى اذاه القسمة اعتراف
لم يبيع في الصورة ولو ادعى غيبا ياتي سبب كان
فيكون المصوم مشتركا كذا في الهداية اهـ

المبيع (وعند اي يوسف تفسخ) والاصح ان محمد اجمع
بالقسمة على ما في الكافي اهـ
القسمة في ابقاء حقه اهـ
لا تنقض مطلقا اهـ
او غير محيط لان المانع قد زال ولو ادعى احد
المتقاسمين اذاه الصورة ولو ادعى غيبا ياتي سبب كان
تضاد في الصورة ولو ادعى اذاه القسمة اعتراف
لم يبيع في الصورة ولو ادعى غيبا ياتي سبب كان
فيكون المصوم مشتركا كذا في الهداية اهـ

وتجوز المهايأة (وهي مفاعلة من الهينة وهي
الحالة الظاهرة للمنتهي للشيء والنهاية تفاعل
منها وهي ان يوضعوا على امر فتراضوا به
حقيقة انه كل منهم يرضى بهينة واحدة
وهي جائزة للشرع عبارة عن قسمة واحدة
مبادلة المنفعة بجنسها ولكن لا تجوز لانها
واحدة والغلة في نوبته (لأنها قسمة المنافع وقد
ملكها فله استغلالها اهـ)
(بخلاف الكسوة) لان العادة جرت بالبائحة
في الطعام وكثرة في الكسوة واقله جرت بالبائحة
الطعام وكثرة في الكسوة فان قسما سبأ من
الطعام وكثرة في الكسوة مع تفاوت اوقيل اهـ
ذكر الوصف بتعليم التفاوت اوقيل اهـ
(خلافا لهما) فانه يجوز اعتبار بقسمة الاعيان
له اهـ

٢٢٥

(فصل)

وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا
وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير يسكنه
هذا شهرا وهذا شهرا * وله الاجارة واخذ الغلة في نوبته *
وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبيدين يخدم احدهما
احدهما والاخر الاخر * ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد
على من يخدم جاز استحسانا بخلاف الكسوة * وفي دارين
يسكن هذا هذه وهذا الاخرى * ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما * ويجوز في استغلال دار
او دارين هذا هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبد او دابة
وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشتركا لافي الدارين
* وفي استغلال عبيدين هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا
لهما وعلى هذا الانسان * ولا يجوز في ثمر شجر اولين غنم
او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في
كل مختلفي المنفعة * ولا تبطل المهايأة بموت احدهما
ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

(كتاب المزارعة)

٨٤

(لاني استغلال عبد او دابة) ووجه الفرق ان
التصيين شقايان في الاستنفاء والاعتدال
ثابت في الحال والظاهر ضارة في المقار وتغيره
في الحيوانات اهـ
(لا يجوز خلافا لهما) فانه يجوز اعتبار بالثبوت
في المنافع وله ان التفاوت في اعيان الرقيق اكثر
منه من حيث الزمان في العبد الواحد اهـ
(على السكنى والخدمة) لان المقصود منها
يجوز عند انحاء الجنس ففقد الاختلاف اول
اهـ

(وهي فاسدة) عند ابن حنيفة لا يرى أنه عليه
 السلام يفتي عن الخبيرة وهي المزارعة على لغة أهل
 المدينة اهـ في السلام على أهل خيبر على نصف ما يخرج من
 (وعندهما جائزة الخ) لما روي أن النبي عليه
 السلام عامل أهل خيبر في الشركة وبالجماع دفع
 شجرة أو زرع ولا ينفق الشركة على العمل
 العمل فيجوز اعتبارا بالضرورة إلى العمل
 الحاجة فإن المال قد لا يمتد إلى الحاجة
 إلى انعقاد هذا العقد بينهما كذا في الهداية
 اهـ في العلم أن الناس لا يأخذون بقوله) وقد تعامل
 بها السلف فصارت شريعة متوازنة وقضية
 متعارفة كذا في الاختيار اهـ وهما باب الأرض والمزارع
 (وأهلها العاقدين) ولأن العقد لا يحصل إلا من الأهل اهـ في

هو عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة
 وبه يفتي قال الحصري وأبو حنيفة هو الذي قرع هذه
 المسائل على أصوله لعله أن الناس لا يأخذون بقوله *
 ويشترط فيها صلاحية الأرض للزرع وأهلها العاقدين وتعيين
 المدة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر والتخليف بين الأرض
 والعامل والشركة في الخارج * ففسدان شرط لأحدهما
 قفزان معينة أو ما يخرج من موضع معين كالمأذيات
 والسواقي وإن رفع قدر البذر أو الخارج ويقسم ما يبقى
 أو إن يكون التبن لأحدهما والحب للآخر أو إن يكون الحب
 بينهما والتبن لغير رب البذر أو إن يكون التبن بينهما والحب
 لأحدهما * وإن شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر
 أو شرط رفع العشر صحت وإن لم يتعرض للتبن فهو بينهما
 وقيل لرب البذر * وأجر الحصاد والرافع والدياس والتذرية
 عليهما بالحصص فإن شرطاً على العامل فسدت وعن أبي
 يوسف أنه يصح وهو الأصح وعليه الفتوى * وشرطه على رب
 الأرض مفسد اتفاقاً وما قبل الادراك كالتسقي والحفظ
 فهو على المزارع وإن لم يشترط * وإذا كان البذر والأرض

(كالمأذيات) جمع المأذيات وهو أصغر من التبر
 وأعظم من الجدول غاري معرب وقيل ما يجمع
 فيه ماء السيل نسق منه الأرض اهـ في
 (والرافع) بكسر الراء وهو محل الزرع بعد
 الحصاد اهـ في من الدوس وهو دوس الزرع بالقبور
 (والدياس) من الديس وهو دوس الزرع بالقبور
 ليخرج الحب اهـ في من ذرى بذري في الهوا آلي يخرج
 (والتذرية) من ذرى الحب اهـ في قال شمس
 الحب ويترى من التبن اهـ في وهو اختيار مشايخ بلخ
 (فإن شرطاً على العامل فسدت) كذا في الهداية اهـ في
 (فهو على المزارع) وهو اختيار مشايخ بلخ
 (وإن لم يشترط) لأن رأس مال العمل وما بعد
 الادراك قبل القسمة عليهما على ما بعد القسمة كالحصص
 كالحصاد وأخواته وأما بعد القسمة كالحصص
 والطعن فلهما بالإجماع كذا في الاختيار

(وهو على المزارع) وهو اختيار مشايخ بلخ
 (وإن لم يشترط) لأن رأس مال العمل وما بعد
 الادراك قبل القسمة عليهما على ما بعد القسمة كالحصص
 كالحصاد وأخواته وأما بعد القسمة كالحصص
 والطعن فلهما بالإجماع كذا في الاختيار

وان كانت الارض المثلث اعلم انهما يتقسمان
 الواحد على سبعة اوجه لانه امان يكون
 على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض
 من الاخر والاولان جائزان والثالث لا
 الهداية وهو غير جائز لانه استخبار القبر باجر
 واثان من الامان يكون اثنان من احدهما
 ولا شئ في الارض الاصل فيه ان المزارعة غير
 ولا خارج فصار كالمضارب اذا لم يخرج
 (الارب البذر) الاصل فيه ان المزارعة غير
 لازمة في حق صاحب البذر لانه لا يخرج
 الفداء بالعقد الا بالاف ماله وهو البذر وهي
 لازمة في حق الاخر اه في
 (خلافا للمجد) فان عنده له اجر مثله بالنسبة ما بلغ
 لانه استوفى منافع العقد لا يتم فاسد فيجب
 عليه قيمتها اه في

لا حدهما والعمل والبقر لا آخر او الارض لا حدهما والبقية
 للآخر او العمل لا حدهما والبقية للآخر صححت * وان كانت
 الارض والبقر لا حدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا
 لو كان البذر والبقر لا حدهما والارض والعمل للآخر او البذر
 لا حدهما والباقي للآخر * واذا صححت فالتخرج على الشرط
 وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل * ومن ادى عن المضي بعد
 العقد اجبر الارب البذر * وان فسدت فالتخرج لرب البذر
 وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا للمجد
 وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لا حدهما لزم اجر
 مثلهما هو الصحيح * واذا فسدت والبذر لرب الارض فالتخرج
 كله حل له * وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره واجرة
 الارض واذا ادى الى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل
 الارض فلا شئ له حكما ويسترضى ديانته * وتبطل المزارعة
 بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين
 مروج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصد *
 ولا شئ للعامل ان كان كرب الارض او حفر الثمر * وان تمت
 مدها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من

(هو الصحيح) هذا احتراز عن قول بعض اصحابنا
 فانهم قالوا معنى قول محمد بن علي العامل اجر مثل
 الارض والبقر ان يزعم له اجر مثل الارض
 المزارعة محال فلا ينفق العقد عليه يستحق بقدر
 فاسد او وجوب اجر المثل لا يكون بدون انقاذ
 العقد والمنافع لانه لا يتقوم الا بالعقد اه في
 (ويسترضى ديانته) اي يرضيه رب البذر ديانة
 لانه غرة اه في

(ونفقة الزرع عليهما) لان بقاء الزرع باجر المثل
 نظر البائنين اهـ في
 (حصصهما) حتى يستحصل لانهما العقد فصار
 لحاقه من الاضرار اهـ في
 (الخذ الزرع) لان المزارع لما منع من
 (وارجع في حصته) لان ابقاء العقد بعد انقضائه
 العمل لا يجوز عليه لان ابقاء العقد بعد انقضائه
 المدة نظر المزارع وقد تزل النظر لنفسه ورب
 الارض مخير بين هذه الخيارات لان بكل ذلك
 يستدفع الضرر اهـ في
 (وان لم يرب الارض)
 الارض ولا اجر للوارث

٣٢٨

الارض حتى يدركه ونفقة الزرع عليهما بقدر حصصهما *
 وايهما اتفق بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع *
 وليس لرب الارض اخذ الزرع قبلا وان اراد المزارع ذلك قبل
 رب الارض اقلع الزرع ليكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه
 او اتفق انت على الزرع وارجع في حصته * ولومات رب
 الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدركه * وان
 مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان
 ابي رب الارض

(كتاب المساقاة) *

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة
 حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها تصبح بلا ذكرها وتقع على
 اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها * ولودفع نخيلا
 او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت *
 ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه
 وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها
 فسدت * وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه
 وان لم يخرج شيء فلا شيء له * وتصح المساقاة في النخل والكرم

لانه لا ضرر على رب
 اراد الوارث قطع الزرع لم يجبه على
 العقد للنظر له فلا يمكن
 التمسك بالمالك على التمسك بالثلاثة كما بينا اهـ في
 عبارة عن المعاملة في لغة اهل
 هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة
 حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها تصبح بلا ذكرها وتقع على
 اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها * ولودفع نخيلا
 او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت *
 ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه
 وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها
 فسدت * وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه
 وان لم يخرج شيء فلا شيء له * وتصح المساقاة في النخل والكرم

(وكان في المزارعة الخ) وان استجد وادرك
 لم يصح لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر
 للعامل بعد التناهي والادراك ولو جوزه لمكان
 استحقاقا بغير عمل ولم يرد به الشرع اهـ في
 (وان ابي الدافع او ورثته) استقصا ما دونهما
 (او السقف) جمع سقفه بفتح السين غرض النخل
 ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في
 الصحيح وقيل يمكن وقبل العمل لا يمكن منه في
 (والغارس) قيمة غرسه وعمله لانه في معنى قنبر
 الطحان اذ هو استنجاو بعض ما يخرج من عمله
 وهو نصف المستان ونحو ذلك الغرس لا يدخل في
 بالارض فحجب قنبرها واجر مثله لانه لا يدخل في
 قيمة الغرس لتقومها بنفسها كذا في الهداية
 وحسب الحوازي بيع نصف الغراس بنصف
 الارض ويستأجر صاحب الارض العامل
 ثلاث سنين ملائمة قليل ليعمل في نصيبه كذا
 في صدر الشريعة اهـ في
 (الادراج) جمع وديج والودج اثنان قطع والمراد
 الودجان والمقوم وانما قال الادراج بطريق
 التغليب كما ورد في الحديث افر الادراج
 بما شئت وقوله افر بالقائه من اقرت اذا قطعت
 اهـ في

٣٢٩

والشجر والطلب واصل الباذنجان فان كان في الشجر غمر
 ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا
 فيها بقل * وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى
 العامل وما بعده كالحل اذ وتما الحفظ فعليه ملو شرط على
 العامل فسدت اتفاقا وبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما
 عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او ورثته عليه * وان ابي
 الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته صرفه بسرا خير
 الا ستر او ورثته بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة
 نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كافي المزارعة * ولا تفسخ بلا عذر
 * ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا
 يخاف منه على الثمر او السقف * ولو دفع قضاء مدة معلومة
 لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والشجر لرب
 الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

(كتاب الذبائح)

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الادراج وتحل ذبيحة مسلم
 وكأبي ذمي او حربي ولو امرأة او صبية او مجنون او عقال
 او اخرس او اقلق لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتدا او نارا

(فان تركها ناسيا نحل) وقال مالك في احدى
 الروايتين عنه لا نحل في التيسان ايضا نظام
 فاذا تركنا في الحج مالا نجني (اي غير اسم الله
 في اعتبار ذلك من الحج مالا نجني) اي غير اسم الله
 غيره وصلا دون عطف (اي غير اسم الله
 موصولا من غير عطف مثل ان يقول بسم الله
 محمد رسول الله فذلك لا يكره لوجود
 ميبيل المطف يكون مبتدا لا يكره لوجود
 الوصل صورة اه في
 (حرم) لان التسمية في ذكاة الاضحية تنشرط
 عند الذبح وهو على الذبح اه في
 (لا لو عطف وحمل) في الاضحية لا يكره لوجود
 على النعمة دون وحمل اه في
 يجزئ ذلك عن التسمية بخلاف الخطبة حيث
 عند الذبح وهو ذبحهم بسم الله والله اكبر
 اه في
 (وبكره العكس) وهو ذبح الابل وغير البقر
 والغنم اكل السنة التوازية اه في
 (وحمل) لحصول القصد وهو تيسيل الدم
 اه في

٢٢٠

التسمية عهدا فان تركها ناسيا نحل * وكره ان يذكرك مع اسم الله
 غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من
 فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
 وان عطف حرمت فحوان يقول بسم الله وفلان بالحرز وكذا
 ان اضجع شاة وسعى وذبح غيرها بتلك التسمية حرمت وان
 ذبحها بشفرة اخرى حلت * وان رمى الى صيد وسعى فأصاب
 غيره اكل وان سعى على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال
 كل رمى * والشرط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل
 وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا لو عطف وحمل * والسنة نحر
 الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويحمل * والذبح
 بين الخلق واللبة واللبة على الخلق او اسفله او وسطه وقيل
 لا يجوز فوق العقدة * والعروق التي تقطع في الذكاة الحلقوم
 والمريئ والودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت وعند محمد
 لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام
 وعند ابي يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمريئ واحد
 الودجين وقيل محمد معه * ويجوز الذبح بكل ما أفرى الاوداج
 وانهر الدم ولو مرة واحدة او سنا او ظفر امزوعين لا بالثلاثين

(واللبة) ففتح اللام والباء المشددة هي رأس
 الصدر اه في
 (اعلى الخلق الخ) عبارة الجامع الصغير
 لا باس بالذبح في الخلق كله واسفله او وسطه
 اه في
 (فوق العقدة) اي التي في اعلى الحلقوم اه في
 (الحلقوم والمريئ والودجان) الاوداج هي
 عروق الخلق والمريئ مجرى النفس وقال صاحب المطالع
 والمريئ مجرى النفس وقال صاحب المطالع
 لا يهتز اه في
 (ولو مرة) اي قطعة من العظم محدوددة تقوله
 عليه الصلاة والسلام انهر الدم عما شئت اه في
 (اولبطة) هي تشرة القصب الازرق فيه والجمع
 لبط اه في

(و كذا جرحها بجملها) اي كره لما فيه من الالم
 اه ن (وا انهم) يفتح النون وسكون الحاء المعجمة
 وهو ان يوصل الى النضاج وهو خيط ابيض في

جوف عظم الرقبة اه ن (وجاز جرح نعم نوحش) فان دخل في البرية
 وصار وخشبا لان ذكاة الاختيار قد تغذرت
 فبذلك بالبحر في بدنه حيث اتفق كالصيد

اه ن (وقال اجل ان تم خلقه) لقوله عليه الصلاة
 والسلام ذكاة الجنين ذكاة امه وبه قالت الثلاثة
 (والجر الاهلية) لما روى عن نعلبة انه قال حرم

رسول الله لحوم الجر الاهلية رواه البخاري
 اه ن (الغراب الاقع) الذي يأكل الجيف لانه ملحق
 بالحيات وعبار النون انه لا يجبل اه ن

ونذب احدا الشفرة قبل الاضجاع * وكره بعده وكذا جرحها
 برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسلخ قبل ان تبرد
 والمذبح من القفا وتحل ان بقيت حبة حتى قطعت العروق
 والافلا * ولزم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نعم نوحش
 او تردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يجبل الجنين بذكاة امه
 اشعر اولاه وقال لا يجبل ان تم خلقه

(فصل)

ويحرم اكل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضبعا او ثعلبا
 والجر الاهلية والبغال والقيط والضب واليربوع وابن عرس
 والزنبور والسطفاة والحشرات * ويكره الغراب الاقع
 والغداف والرخم والنعاب والخليل تحريمها في الاصح وعندهما
 لا يكره الخليل * وحل العقق وغراب الزرع والارنب *
 ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بأنواعه كالخرثيث
 والمارماهى ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحرا او برد فقبه
 روايتان * ويحل هو والجراد بلا ذكاة * ولو ذبح شاة لم تعلم
 حياتها فتحركت او خرج منها دم حلت والافلا وان علت
 حلت مطلقا

(وعندهما لا يكره الخليل) وان ذبح في لحم الخليل
 يوم خمير وما بين الخليل فقد قيل انه لا بأس به
 وسماه صاحب الهداية مسلحا وقال السكر من
 المباح لا يؤجب الحد ولا الخبز ولا لبن الرمال اه ن
 وحل العقق وغراب الزرع والارنب اه ن
 ليست من السباع اه ن (قبه روايتان) وفي فتاوى
 السمكة في النسكة وهي لا تقاوى الوالحي اذا كانت
 منها واكثر النسكة

منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها لانها ماتت
 باقعة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد
 ماتت باقعة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد
 السمكة ميتة على الماء وبطنه من فوق لم يؤكل
 لانه طاف وان ظاهره من فوق اكل لانه ليس
 بطاف اه ن

(كتاب الاضحية) هي بائنة في ثلاثة ايام
 يوم النحر ويوم بعده وقال الشافعي رحمه الله
 هداية
 ثلاثة ايام بعده النحر واليومين
 الثلاثة ايام الذبح اه هداية
 التشرى كلها ايام الذبح اه هداية
 (ولو اثنان) لا يذبح الا من كان في السبعين من ذبائحهم
 اولها ولا يجوز من ثمان ايام من ذبائحهم
 فيه لان القاس ان لا يجوز الا من كان في السبعين من ذبائحهم
 الاربعة واحدة وهي القرية الا لاثنا عشر كالمقاس
 بالاثنا عشر اه ن
 (ولا يذبح في مصر قبل صلاة العيد) اه قوله عليه
 الصلاة والسلام من ذبح قبل الصلاة قطع
 ذبائحهم وهذا الشرط لا يفسد ذبائحهم
 صلاة العيد كذا قاله العيني اه ن
 (واعبر آخره الفقير) اي اذا كان غنيا في اول
 الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وان ولد في
 اليوم الا في آخرها لا يجب عليه وان ولد في
 لا يجب اه ن
 (نثرها اولاً) لان وجوبها على الناذر بالتذرع
 وعلى الفقير بالنثر اه ن
 يتعلق بذمته نثر الاضحية اولاً اه ن

(كتاب الاضحية)

هي واجبة عن ابي يوسف سنة وقيل هو قولهما * وانما يجب
 على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله وقيل يجب عنه
 ايضا وقيل يضي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما يمكن
 ويستبدل بالساق ما ينتفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع
 بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بهير وكل يرد القرية وهو من
 اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع * فلوا راد احدهم
 بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن
 واحد منهم ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو اثنان ويقسم بينهما
 وزنا لا جزا فالأول اذا اخطأ به من اكراهه او خلد * ولو اشترى
 بدنة للاضحية ثم اشترك فيها ستة جاز احتسانا والاشتراك قبل
 الشراء احب * وأول وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في مصر
 قبل صلاة العيد وآخره قبل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره
 للفقير وضده والولادة والموت وأولها أفضلها وكره الذبح ليلا
 فان فات وقتها قبل ذبحها لم تصدق بعين المنذورة حية وكذا
 ما شراها فقير للضحية والغني تصدق بقيمتها شراها اولاً * وانما
 يجزئ فيها الجذع من الضأن والثني فصاعداً من الجميع *

والجرباء السمينه لان الجرب في الجلد
ولا نقصان في اللحم وان كانت مهزولة لا يجوز
لان الجرب في اللحم فانقص اه في
(التي لا تنق) هي ما يكون عجبها الى حسنة
ولا يضرب فيها الخ) استحسننا عندنا خلافا
نفر والشاغي لان حاله الذبح ومقدمته ملققة
به فكله حصل به اعتبارا وحكما اه في
(ان لا يتقص الصدقة الخ) لان الجهات الثلاثة
الاطعام والاكل والادخار وهذا في الاضحية
الواجبة والسنة سواء اه في
(او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس
بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسانا لان البديل
بحكم البديل اه في

وتجوز الجماء والخصي والنولاء والجرباء السمينه * لا العمياء
والعوراء والجفاه التي لا تنق والعرجاء التي لا تنق الى الخسل
ومقطوعة اليد او الرجل وذاهية اكر العين او الاذن والذنب
او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه
وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث
لا يجوز ولا يضرب تعيها من اضطرارها عند الذبح وان مات احد
سبعة وقال ورثته اذ جوهها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة
عن اضحية ومنعة وقران * وبأكل من لحم اضحيته ويطعم من
شاء من غني وفقير ونذير ان لا يتقص الصدقة عن الثلث وتركه
لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر
غيره ويحضرها * ويكره ان يذبحها كلبى - ويصدق بجلدها
او يعمله آلة بكراب او خف او فر او يشتري به ما ينفع به
مع بقائه كغريال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه فان بدل
اللحم او الجلد به يتصدق به * ولو ذبح اضحية غيره بغير امره
جاز * ولو غلط اثنان فذبح كل شاء الا تصرح ولا ضمان
وتصالان وان تشاحض كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها
* وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة وضمنها

(بقولهم من اجل) اي استحسانا ولا يجوز قياسا وهو
قول زفر لانه ذبح شاة غيره بغير امره فيضن
كما اذا ذبح شاة قصاب اه في
(فدح كل) اي كل واحد شاة الا تصرح
استحسانا لا قياسا على ما مر ولا ضمان لان
كل واحد منهما وكيل فيما فعل اه في
(او يتحالفان) اي يجعل كل واحد منهما صاحبه
لا يلو اطعمه في الابتداء يجوز اه في
(وضمنهما) وجه الضحية في الاول لا الثاني ان
الملك في الغصب ثبت من وقت الضيق وفي
الوديعة يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
المالك هكذا في الاصل لا الثاني ان
بمقتضى الذبح اقول حقيقة الغصب كما تقر
غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة الغصب كما تقر
في موضعه اذ لا بد المحقة واثبات اليد المطلقة
وغاية ما يوجد في الاضجاع وشدة الرجل ايمان
اليد المطلقة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما
يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور وكذا
في الدر اه في

(كتاب الكراهية) وانما لقبه بكتاب الكراهية
وان كان فيه غير مكروه لان بيان المكروه
اهم لوجوب الاحتراز عنه ولقبه القدوري
بالخطر والاطلاق وفيه بيان ما يباحه الشرع
والاباحة والاطلاق وفيه بيان ما يباحه الشرع
وما منه اه في
(الكراهية) هي في اللغة ضد الارادة والرضى
اه في
(لعدم القاطع) اي لا يملك احد فيه نصا قاطعا
اه في
(السلام على من قدر الحاجة) لان النبي عليه الصلاة
والسلام عدته من اشراط الاضيق فوما بعد قوم
من عدته ان يدعو اليه لان فيه فائدة اه في
حتى يأتوا على امره

(كتاب الكراهية) *

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ
به لعدم القاطع

(فصل في الاكل)

منه (فرض) وهو ما يدفع به الهلاك (ومندوب) وهو ما زاد
ليتمكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو
ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه
الاقصد التقوى على صوم الغدأ ولثلا يسكني الضيف *
ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة
ومن امتنع من اكل الميتة حال المنحصة او صام ولم يأكل حتى
مات أثم بخلاف من امتنع من التداوى حتى مات * ولا بأس
بالتفكه بأنواع القواكه وتركه افضل * واتخاذ الاطعمة سرف
وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومصح
الاصابع او السكين بالخبز على المائدة ووضع المعلقة عليه
مكروه * وسنة الاكل البسلة في اوله والحمدلة في آخره
وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخ وبعده
* ولا يحل شرب لبن الاتان ولا بول ابل ولا استعمال اتاه

(البسلة في اوله) فان نسي البسلة في اوله
فلنقل اذا ذكر بسم الله على اوله وآخره جميع
ذلك اه في
(قبله وبعده) قال عليه الصلاة والسلام
الوضوء قبل الطعام نبي انفق وبعده نبي الله
والمراد هنا غسل اليدين اه في
(ولا يحل شرب لبن الاتان الخ) لقوله عليه
الصلاة والسلام انما يجبر جرب بطنه بآبار جهنم
اه في

(في الكسب) طلبه فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام
 وقال عليه الصلاة والسلام طلب الكسب بعد
 الصلاة المكتوبة فرض لانه لا يتوسل الى اقامته
 الا به فكل من فرض عليه الصلاة والسلام
 (ثم التجارة) حيث عليه فقال التاجر الصدوق مع الكرام
 البراءة اه في
 (وفضاء ديونه) لما بنا لانه لا يتوسل الى اقامته
 الفرض اه في
 (وهو الزيادة عليه الخ) فانه افضل من النفل
 لنفل العبادة لان منفعة النفل تخصه ومنفعة
 الكسب له ولغيره قال عليه الصلاة والسلام من
 طلب الدنيا خلا لا تستغنى في الله ووجهه كالحمر
 ليلة البدر اه في

ذهب او فضة لرجل وامرأة وحل استعمال اناه عقيق وبلور
 وزجاج وورصاص

(فضل في الكسب)

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه (فرض)
 وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه (ومستحب) وهو
 الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا (ومباح) وهو
 الزيادة للتعجل (وحرام) وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من
 حل وينتق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقير * ومن قدر
 على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى
 مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل
 عليه من يطعمه * ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان
 لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره ولا يجوز
 قبول هدية امرآء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل
 ولا يكره اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة
 او يباع فيه الخروج عندهما يكره ويكره في المصرا جاعا وكذا
 في سواد غالبه اهل الاسلام * ومن حل لذي خرا بأجر طاب
 له وعندهما يكره * ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

(ويكره اعطاء سؤال المسجد) هديا في الارز
 بنادي يوم القيامة لنفم بغض الله فيقوم
 سؤال المسجد اه في
 (وقيل ان كان لا يتخطى الخ) ضعفه وبخالفه
 ما في الاختيار مستند لما روى انهم **كافوا**
 بسألون في المسجد على عهد رسول الله وان
 عليا تصدق بخاتمه في الصلاة فندسه الله تعالى
 فان كان عجز بين يدي المصلي ويتخطى رقاب
 الناس يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل
 هذا قاطع يكره المصرا جاعا) انظر ورشدا في الاسلام
 (ويكره في المصرا يكره سبعون قلنا اه في
 فيهما فلا يكون من ذلك بخلاف السواد قالوا
 هذا في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة
 فلذا قالوا وكذا في سواد اه في
 (ولا بأس بقبول هدية العبد الخ) وفي القياس
 لا يجوز لانه تنبع وهو ليس من اهل اه في

(بالذهب خلافا لهما) روى ان عرفة بن ساعد
اصيب منه يوم الكلاب فاقبض سنا من فضة
فانتف فاضه النبي عليه الصلاة والسلام بان
يقبضها من ذهب ولا يي خفيفة ان الاصل فيه
الذهب ولا ينعثم بجبر الخ) نص على ان التخنم بالجبر
والحديد والفضة حرام اهـ ق وهو الاصح ولا بأس
بإباح الجبر بالشب اهـ ق
والعقبي في الاصح (القاضي) اعدم الحاجة
(افضل لغير السلطان والقاضي اهـ ق
الي بخلاف الصبي الخ) لانه لما حرم اللبس
(ويكره لباس الصبي الخ) لانه لما حرم سترها حرم سقيها
حرم الالباس كالجبر لما حرم سترها حرم سقيها
الصبي اهـ ق
(الا عند الضرورة) الاصل في ذلك قل للمؤمنين
يقضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم معناه
يسترونها من الانكشاف كيلا ينظر اليها الغير
تقلا عن القسرين وقال عليه الصلاة والسلام
ملعون من نظر الى سوة اخيه فاما حالة
الضرورة فالضرورات تبيح المحظورات اهـ ق

٢٢٧

اصابع كالعلم ولا بأس بتوسده واقترشه خلافا لهما * ولا بأس
بلبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره * وعكسه لا يلبس الا في
الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما * ويجوز للنساء
التحلي بالذهب والفضة لالرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية
السيف من الفضة ومسمار الذهب في ثقب القص وكناية الثوب
بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما
ولا ينعثم بجبر او صقرا وحديد وقيل يباح بالجبر والشب وترلا
التخنم افضل لغير السلطان والقاضي * ويجوز الاكل والشرب
في اثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء
موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف وعن محمد روايتان *
ويكره لباس الصبي ذهبا او حيرا ويكره حمل خرقعة لسم
العرق او المخاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو
الصحيح والتم لا بأس به

(فصل في النظر ونحوه)

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب الحاذق
والخاتن والخافضة والقابلة والحاقن ولا يتجاوز قدر الضرورة
وينظر الرجل من الرجل الى ماسوى العورة وقد بينت في

(ولا الى الحرة الاجنبية) والاصل فيه قوله
تطلى ولا يدين زنتن الآية قال عامة الصحابة
الكحل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبدن

٢٣٨

الصلاة وتنتظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينتظر الرجل من
الرجل ان امنت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامنه
التي يحل له وطؤها وينظر من محارمه وامه غيره الى الوجه
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن
الشهوة في النظر والمن ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ
وان آمن ولا الى حرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان آمن
الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند
الحكم ولا يجوز مس ذلك وان آمن ان كانت شابة
ويجوز ان يجوز الانتهى او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها
ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء
او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمحبوب والخصي
كالفعل * ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعاقبه في ازار
بلاقيص وعند ابى يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل
يد العالم والسلطان العادل * ويعزل عن امته بلاذنها عن
زوجته الا بالاذن ولا تعرض الامه اذا بلغت في ازار واحد
(فصل في الاستبراء)

من ملك امه بشراء او غيره يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى

اهن
(او الحاكم عند الحكم) لمافيه من الضرورة الى
معونها التحمل الشهادة والحكم عليها كيجوز له
النظر الى العورة لا فامة الشهادة على الزنى اهن
(او النكاح) لقوله عليه الصلاة والسلام للغيرة
وقد اراد ان يتزوج امرأه نظر اليها فانه امرى
ان يدوم ينكح اهن
(كالفعل) لان الآية تنص الكل والطفل الصغير
مستثنى بالنص ولان الخصي جامع والمحبوب
باسحق فلا بأس من القسنة كالفعل اهن
(والسلطان العادل) لان الصحابة كانوا يقبلون
اطراف رسول الله وعن سفيان بن عيينة انه
قال تقبل يد العالم والسلطان العادل سنة مقام
عبد الله بن مسعود قبل رأسه وتقبل الارض
بين يدي السلطان وبعض اصحابه ليس بكفر لانه
نجية وليس بعبادة ومن آزره على ان يسجد
للملك الافضل ان لا يسجد لانه كفر ولو سجد
عند السلطان على وجه النجاسة لا يصبر كافر
اهن

(يجوز المسابقة الخ) لانها من اسباب الجهاد
 ويحتاج اليها في اقامة هذه القرية وفي الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحضر الملاكمة
 والمساقة كذا في الاختيار اهـ ق
 (اخذ من الآخر) لان المحلل خرج عن ان يكون
 قار فيجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا يخرج
 من ان يكون قارا اهـ ق
 (وان لم يجب آثم) لقوله عليه السلام من لم
 يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله اهـ ق
 (وجعل على ذلك جهاد) لان الجهاد جاز هنا للفت على بذل
 الجهد في طلب العلم لان الدين يقوم بالعلم
 اهـ ق

٢٤١

(فصل في المتفرقات)

تجوز المسابقة بالسهم والخيول والخيول والبغال والابل والاقدام
 * فان شرط فيها جعل من احدا الجانبين او من ثالث لا سبقهما
 جاز * وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل
 كفوا لهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما
 بينهما ايهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا واختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جعلاً * وولمة
 العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب آثم * ولا يرفع منها
 شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها
 لهوا لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل
 والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد
 والا فلا باس بالعود وقال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو
 محمول على ما قبل ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على
 حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم * والكلام منه
 ما يوجب به كمال التيسير ونحوه وقد يات به اذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه الاعتبار والانتكار فحسن
 ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقرآءة القرء آن

٨٦

(فلا يقعد) لان استماع اللوح والامتناع
 عن الحرام اولى من الايمان بالسنة وفي فعود
 القندي به شين الدين وفتح باب المعصية على
 المسلمين اهـ ق
 (والا فلا باس) اي وان لم يكن مقتدى به فلا
 باس بالقعود لان اجابة الدعوة سنة فلا تترك
 بسبب بدعة كصلاة الخنزة يحضرها النائحة
 وودعه ابن كمال اهـ ق
 (انما يكون بالمحرم) كذا قالوا وفيه نظر فان
 لا يملك المحذور انما هو محذور العواقب
 الحق الدعوة لا يجوز لان الصبر على الحرام رعاية
 ولو كان مباحا منه قوله عليه السلام من ابتلى
 بالقضاء الحديث ثم ان الصبر على الحرام رعاية

(وهو يعلمه) لحافه من الاستهزاء والخلافة
 لوجهه اهـ ق
 (محمم اهـ ق)
 ذلك اللهو منكرا اهـ غير مستمع فلم يفتق منه
 ارنك اللهو منكرا اهـ غير مستمع فلم يفتق منه
 الجلبوس على اللهو ففعل هذا لا يكون مبطل
 الجلبوس على اللهو ففعل هذا لا يكون مبطل

(وقيل لا بأس به) لقوله عليه السلام بزنا
 القراء أن يأمرواكم الكبر تسعة بالصدر
 (والزحف) الزحف الجش الكبر تسعة بالصدر
 لأنه لكثرة وقيل حركة كانه يرخض رخفا
 (والزحف) الزحف الجش الكبر تسعة بالصدر
 لأنه لكثرة وقيل حركة كانه يرخض رخفا
 مغرب
 (وكره الامام القراءة عند القبر) لأنه لم يصح عنده
 عن النبي عليه السلام انه
 في ذلك الشيء عن النبي عليه السلام انه
 (وعوم واقعد) لا ينبغي لعباءة ولا معصية
 (والكذب حرام الا في الحرب الخ) لقوله عليه
 السلام حرم الكذب الا في الحرب الخ
 (استخدام الخصبان) لان فيه مخرض للناس
 على انقص الذي هو مثله وقد صح انه عليه
 السلام نهى عنها اهـ

٣٤٢

والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآءة والجناسزة والزحف
 والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه وجداء وكره
 الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد بن احمد ومنه ما لا اجر
 فيه ولا وزر نحو قوم واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأنم به
 كاللذنب والغيبة والنميمة والشتيمة والكذب حرام الا في
 الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع
 الظلم عن الظلم ويكره التعريض به الاحتاجة ولا غيبة
 لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة المعلوم فاغتيال اهل قرية
 ليس بغيبة ويحرم اللعب بالتردأ والشطرنج والاربعة عشر
 وكل لهو ويكره استخدام الخصبان ووصل الشعر بشعر
 آدمي وقوله في الدعاء اسألك بمقعد العزم من عرشك خلافا
 لابي يوسف وقوله اسألك بحق انبيائك ورسلك واستماع
 الملاهي حرام ويكره تعشير المصحف ونقطة الالجم فانه
 حسن ولا بأس بتخليله ولا بأس بدخول الذي في المسجد
 الحرام ولا بعبادته ويجوز اخصاء البهائم وازراء الخمر على
 الخيل والحقنة للرجال والنساء لا بمحرم ككانجر ونحوها

(بشعر آدمي) سواء كان شعرها او شعر غيرها
 لقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة
 والواصلة والمستوصلة التي تصل شعرها
 بشعر الغير غيرهما اهـ في
 شعرها بشعر غيرها اهـ في
 (خلافا لابي يوسف) قيل في المسألة عبارتان
 مفردة ومقعد ولا شك في كراهة الثانية لانه من
 الزعمود وهو محدث والله تعالى مجبوز الاول للدعاء
 تعالى بالعرش وعند ابي يوسف لا خلاف على الله
 صفاته قديم وعند ابي يوسف مجبوز الاول للدعاء
 المأثور اهـ في
 (بحق انبيائك ورسلك) اذا لحق لا خذ على الله
 اهـ

(كالضرب بالقصب) كالمضرب بالقصب
 الملاهي الملاهي حرام (استماع الملاهي حرام)
 (لا بمحرم) قال عليه السلام استماع الملاهي حرام
 (لا بمحرم) قال عليه السلام استماع الملاهي حرام
 (لا بمحرم) قال عليه السلام استماع الملاهي حرام
 (لا بمحرم) قال عليه السلام استماع الملاهي حرام

(كتاب) من يلبس المال لانه اعتد لصالح المسلمين
 (الى ان يستغفره) لانه اذا ملكه الدرهم فقد
 امره اياه اه في الاحياء لغة جعل الشيء حيا
 اي اذا اجسام حساسة وانامية وعن التصرف
 في الارض الموات او البناء او القرض او الزرع
 او الكرب او غيره كما في الخلاصة والموات يفتح الميم
 وضربها لغة ارض لملك لها كما في القاموس
 (لا ينفع بها) لا تقطع ما بها او غلبته عليها
 اوتت اوصارت سبعة سواء كانت عادية اي
 قد عاينها بها كما ينخرت في عهد عاد ام لا
 اه في

ولا بأس برزق القاضي كفاية لا بشرط * ولا بأس بسفر الامة
 وام الولد بلا محرم وانخلوة بها قيل يباح وقيل لا * ويكره جعل
 الزاية في عنق العبد لا تقيده * ويكره ان يقرض بها الادرها
 ليأخدمه به ما يحتاج الى ان يستغفره * والسنة تقليم
 الاظافر وتنف الابط وحلق العانة والشارب * وقصه حسن
 ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اترز وغض بصره
 * ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها من
 الخرف افضل ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود والبرد ويكره
 للزينة وكذا ارجاء الستر على البيت * واذا أدى الفرائض
 وأحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس به والقناعة
 بادنى الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

* (كتاب احياء الموات) *

هي ارض لا ينفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك
 معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون
 مواتا وبشرط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر
 لو صبح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل
 العامر ولو قربة منه ومن احياءها باذن الامام ولو ذميا ملكها

(ليس لها مالك) فبعبه لانها لو كانت مملوكة
 لمسل اودى كان ملكه باقيا فيها لعدم ما يزيله
 فلا يكون مواتا فان عرف المالك فهو له
 وان لم يعرف كانت لقطه تصرف فيها الامام
 كل ما تصرف في جميع المقطعات والاموال
 الضائعة ولو ظهر لها مالك بعد ذلك اخذها
 وضمن له من زرعها ان نقصت بالزراعة والا فلا
 شيء عليه اه في
 (لو صبح من اقصاه) اي بأعلى صورة فانه موات
 لا يسمع فيه برعى المواتي او بطرح الحصاد اه في
 (ان لا ينفع بها اهل العامر) فاعبر محمد حقيقة
 الاستماع حتى لا يجوز احياء ما لا ينفع به اهل القرية
 وان كان بعدا ويجوز احياء ما لا ينفع به وان
 كان قريبا من العامر اه في

(خلافهما) فان غداهما جملتهما من احياء
 اهـ ق (ومطر حاصلا لهما) لان غداهما جملتهما من احياء
 مواتا و ~~موت~~ كذا اذا كان محطبا لهما لا يجوز
 احياء لانه حقيق اهـ ق (فان لم يحتل جاز) لانه كالوات اذ لم يكن حريما
 لغاي لانه ليس في ملكه والهداية اهـ ق لان التجميع
 يدفع فغير غيره كذا في الهداية اهـ ق (الناسخ البعير الذي يستقي به
 اخذت منه وللامام دفعها التحصيل المنقضة من
 ليس باحياء وانما خرج (الناسخ المستون) لقوله عليه الصلاة والسلام
 وبئر الناضح (الناسخ مستون) لقوله عليه الصلاة والسلام
 مستون ذروا اهـ ق

وبلاذنه لا خلافا لهما * ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
 بل يترك مرعى لاهل القرية ومطر حاصلا لهما ولا ما عدل
 عنه ماء القرات ونحوه واحتل عوده اليه فان لم يحتل جاز *
 ومن حفر ارضا ثلاث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت
 الى غيره * ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن
 الامام و ~~كذا~~ ان بغير اذنه عندهما * وحريم العطن
 اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح
 وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل
 جانب * ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
 احد فيه ضمن النقصان ويكس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان
 وله الحريم من ماسوى حريم الاول * وللقناة حريم بقدر
 ما يصلحها وقيل لا حريم لهما ما لم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبر
 وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم لنهر في ارض الفير
 الا بحجة وعندهما له مسنة بقدر نصف عرضه من كل جانب
 عند ابي يوسف وقدر عرضه عند محمد وهو الارفق * فالمسنة
 بين النهر والارض وليست في بدا حد وهي لصاحب الارض
 عند ابي حنيفة وهو الصحيح فلا يغرس فيها صاحب النهر

(وان حفر فيما وراءه) اى ان حفر الثاني بئرا
 وراء حريم الاول فذهب ماء البئر الاول لاشئ
 عليه لانه غير متقد في حفرها كذا في الهداية
 اهـ ق ولم يقدر بشئ يمكن ضبطه
 (بقدر ما يصلحها) اى على الارض لانه ينفق
 اهـ ق (وان ظهر ماؤها) اى على الارض لانه ينفق
 الحقيقية فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا عند ظهور
 الماء على الارض هو بمنزلة عين قنطرة
 لم يجرع بجمسمانة ذراع اهـ ق (ان اجماعا)
 نظر ما في الهداية في قوله قالوا كما قلنا اهـ ق

(من الغرس فيه) لما روى ان رجلا غرس في
ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يغرس الى جانب
شجرته فشق اوله الى رسول الله عليه
الصلوة والسلام فامس ان يؤخذ من شجرته
جريدة قدر ذراع فيذرع بها خمسة اذرع والطين
لا يخرج فيها ورأى ذلك قال في المحط هذا حديث
صحيح يجب العمل به كذا في الاختيار اه في
(الشرب) هو يكسر مصدر شرب يشرب اه في
والشرب بالضم مصدر شرب يشرب اه في
غريب ملوك (ك) لانه ليس لاحد فيها يدعى
الخصم من لان فهو الماء يمنع فهو غيره
فلا يكون محمزا والملك بالاجاز اه في

٣٤٥

ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم
يفحش وعندهما المسناة لب النهر فله ذلك قال القتيبي ابو جعفر
اخذ بقول الامام في الغرس ويقولهما في القاء الطين *
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه
(فصل في الشرب)

هو النصيب من الماء والشفة شرب بن آدم والبهائم * الانهار
العظام كالقنات ودجلة غير مملوكة ولا كل واحد فيها حق
الشفة والوضوء ونصب الرحي وكري نهر الى ارضه ان لم يضرب
بالعامه وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يحق التفرير لكثرة المواشي او الاتيان على
جميع الماء لا يسقى ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للووضوء وغسل الثياب وله سقي شجر وخضر في داره بالحرار
في الاصح * وما حرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا يؤخذ
الا برضى صاحبه وله بيعه ولو كان البئر العين او النهر في ملك
احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل ومنعه

(لكل حق الشفة) لقوله عليه الصلاة والسلام
المسكون شركاء في الثلاثة في الماء والكلأ
والنار رواه الامام احمد وابوداود والمزني
ما ليس بمحمز وبالكلا الحشيش الذي ينبت
بنفسه من غيران بنه احد اه في
(حب) بالماء المجهلة الخابية اه في
(او يمكنه من الدخول) بشرط ان لا يكسر
صفته لان له حق الشفة في الماء الذي في حوضه
عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في ارض
مملوكة اما اذا احتقرها في ارض موات فليس
له ان يمنع لان الموات كان مشتركا او الحضر
لاحياء حتى مشتركة وهو القصر او الخراج
فلا تقطع الشركة في الشفة كذا في الكافي
اه في

(من بيت المال) لان ذلك حصه العامة ومال
بيت المال معد لها فكان مؤونة الكرى منه

اهـ ق
(فعل العامة) فيجبرهم الامام عليه لان في ذلك
ضررا عظيما على الناس اهـ ق

(على اربابه) لان مؤنفة عليهم لان التمر بالقيم
تكون مؤونة على اربابه اهـ ق
(ويجبر من ابي) لما ذكرنا قبل ان ما يستحق
لا يجبر والفاضل بين الخاص والعام ان ما يستحق به عام وقيل
به الشقة خاص وما لا يستحق به الشق وما يجري فيه
الخاص ما لا يجري فيه العام الذي عليه قوي بشربون
فهو عام وقيل العام الذي عليه قوي بشربون
اهـ ق
(وقيل له ذلك) لان صاحب الاعلى خلاف
اسفل التمر طاحنة الى تسيل الفاضل من الماء
فيه فانه اذا سدت ذلك فاض الماء على ارضه
فاقتدره اهـ ق

وخيف العطش قوتل بالسلاح * وفي المحرز يقاتل بغير سلاح
كافي الطعام حال المجنة

(فصل)

وكرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء
فعلى العامة * وكرى ممالك على اربابه لاعلى اهل الشقة ويجبر
من ابي ومؤنفة عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل
سقطت عنه وليس له سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له
ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من توله الى آخره بمخصص
الشرب وتصح دعوى الشرب بلا ارض * ومن كان له نهر
يجري في ارض غيره فأراد رب الارض منع الاجراء فليس
له ذلك فان لم يكن في يده اولم يكن جارا فادعي انه له
وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة أنه له * وانه كان له حق
الاجراء وعلى هذا المصب في نهر او على سطح والميزاب
والمشي في دار الغير * وان اختصم جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر اراضيهم وينزع الاعلى من سكر التمر
بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه * وليس لواحد منهم ان
يشق منه نهرا او ينصب عليه رحي لودالية او جسرا بلا اذن

(واضح دعوى الشرب بلا ارض) استحسانا
والعباس ان لا تصح لان شرط الدعوى اعلام
المدعى في الدعوى اهـ ق
(على قدر اراضيهم) لان المقصود من الشرب
سقى الاراضي وكثرتها وبقدر حاجته اهـ ق
(بلا رضاهم) لان فيه اضرارا بالشركاة الا ان
يتراضوا على ذلك والسكر يفرخ السنين المجهولة
وسكون الكفاف مصدر سكره
سدته وبكسر السين ماسكره في الماء اهـ ق

(بالكوى) بكسر الكاف ويجوز فيه المد
 والقصر وهو جمع كوة بالفتح وهو الثقب بل
 ينزل على حاله لظهور الخلق اه في
 (وان لم تضرب بالباقيين) لان الماء في هذا النهر
 انما هو قذوفه ان يزيد على حقه اه في
 فليس له ان يزداد على حقه اه في
 (بازولهم تقضه) لان كل واحد من الشركاء
 معبر لصاحبه نصيبه من الشرب والمعيان يرجع
 متى شاء اه في
 (و يوصى بالانتفاع به) لان حالة الموصى به
 لا تمنع الوصية لانها من اوسع اه في
 جازت للمعدوم والمعدوم اه في
 (فترت ارض جاره) لانه متسبب غير متعدي
 فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في التسبب
 التعدي لا ترى ان من خضر في ارضه لا يضمن
 ما عطب فيها وان خضر في الطريق يضمن
 اه في

البقية الارحى في ملكه ولا تضرب بالنهر ولا بجماعه ولا ان يوسع فم
 النهر ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى
 ولا ان يزيد كوة وان لم تضرب بالباقيين ولا ان ينقص بعض
 كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها منه
 شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز * ولهم تقضه بعد
 الاجازة ولو رتبهم من بعدهم * والشرب پورث ويوصى
 بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يوجب ولا يتصدق به
 ولا يجعل مهرا ولا بدل خلع و صلح * ولا يضمن من ملا ارضه
 فترت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

* (كتاب الاشربة) *

يحرم الخمر وهي النبي من ماء العنب اذا غلي واشتد والقذف
 بالزبد بشرط خلاها للهيا * والطلاء وهو ما طبع منه فذهب اقل
 من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبع ادنى طبخة
 سمي باذفا اذا غلي واشتد * والسكر وهو النبي من ماء الرطب
 اذا غلي واشتد * وتقع الزبيب اذا غلي واشتد واشترط
 قذف الزبد فيه على ما في الخمر * والكل حرام وحرمتها
 دون الخمر فجحاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه يختلف في غلظتها

(من شرب غنوه) قال الامام البرزوي رجل
 اتلف شرب انسان بان سقى ارضه بشرب
 غنوه ضمن وقبض ضمان الشرب على ما ذكره
 الامام السرخسي انه يشترى لو كان يسه صحبها
 جازوا وقال الامام المعروف بخوارزمي
 لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة
 اه في
 (وهي النبي) بكسر التون وتشديد الباء
 هذا الاسم بهذا الشرب باجماع اهل اللغة
 كذا في الخلاصة

وقيل كل مسكر غير لانها انما سميت خمر
 لخمره العقل وسائر المسكرات كذلك اه في
 (فذهب اقل من ثلثيه) كذا في الهداية والكافي
 لخمره اسم للثلث وهو ما طبع من ماء العنب
 وفي المحيط اسم للثلث وهو ما طبع من ماء العنب
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكراً قال
 الزبلي ان كبار اصحابه كانوا يشربون من
 الطلاء وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه اه في

(وان اشتد ما لم يسكر) بلال هو ولا طرب
 روى عن ابي قتادة ان النبي عليه الصلاة
 والسلام قال لا يندوا الزهر والاربيب جميعا ولكن يندوا
 ولا يندوا الرطب والزبيب حدة اه في قوله عليه الصلاة
 والسلام قال لا يندوا الزهر والاربيب جميعا ولكن يندوا
 كل واحد منهما على حدة (ابن) قوله عليه الصلاة
 والسلام انكر من هاتين النجرتين الخمر فيهما
 (وكذا) يندوا الزهر والزبيب حدة اه في قوله عليه الصلاة
 والسلام قال لا يندوا الزهر والاربيب جميعا ولكن يندوا
 والقلب روى مسلم واحمد وخص الخمر فيهما واحد كذا
 والمراد بان ان حركتهما واحد كذا
 في الزبيب (ابن) قوله عليه الصلاة والسلام قال لا يندوا
 (ابن) قوله عليه الصلاة والسلام قال لا يندوا
 فتأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب
 تشرهما فيه ثم تضرب عليه الماء فيشرب
 منه عبدة وعشبة اه

٣٤٨

وخفتها * ويكفر مستحل الخمر دون هذه * ويحذ بشرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه * ويضمن
 متلفها خلافا لهما * وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم
 الضمان اجماعا * ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحذ ما لم يسكر * ويحل نبيذ التمر
 والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد ما لم يسكر وكذا
 نبيذ العسل والتين والخنطة والشعير والذرة والخليطين طبخت
 اولاً وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه
 وان اشد * وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد
 وبه يفتى والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد
 التلوي فحرام اجماعا * وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج
 ولا بأس بالابتداء في الدباء والحنتم والمزق والنقير * ويكره
 شرب دري الخمر والامتناع به ولا يحذ شربه بلا سكر
 ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا دبر دابة
 ولا تنسقى آدميا ولو صبها للتسداوى ولا تنسقى الدواب وقيل
 لا تحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع

(مفهوم اجماعا) وهذا القيد غير مختص بهذه
 الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات
 بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرمت * اعلم ان
 السكر حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه
 من الابخرة المتصاعدة اليه فتعطل معه عقله
 المميزين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرام
 بالاجماع لكن بالطريق المفضى اليه اه في
 القرع والحنتم بفتح الحاء الملهمة
 (الدباء) التون والتاء المتناه من جوفه
 وسكون التون هو الاناء المطلى جوفها
 جرة الخمر والمزق هو اصل خشبة تهر جوفها
 بالمزق والنقير هو اصل الخصر اه والمزق الطرف
 وقيل الحنتم الجرة الخصر اه والنقير الطرف الذي يكون
 المطلى بالمزق اي القبر والنقير الطرف الذي يكون

هو الاصطياد) ويطلق على المفعول يقال
 صيد الامير اي مصوده ويطلق على كل
 حيوان منوحش يمنع عن الاذى بجناحه
 او بقوائمه ما كولا او غير ما كولا (فانه عليه السلام
 بعد التوارى عن بصره) هو ام اكل الصيد اذا غاب عن الارى وقال لاهل
 ارضه انهم قتلوه لان احتمال الموت بسبب
 انهم موهوم فلا يجلب به والموهوم كما تنطق بالاسم
 اهـ

(او مرسل من لا يجلب ارساله) ككلب من لم يذكر
 اسم الله عليه او كلب مجبى لان التقدير لا يعرف
 اجتهدا بل سماعا ولا يسمع فيفرض الى اهل
 الخبرة ولان ذلك يختلف باختلاف طباعها
 اهـ (تترك الاكل ثلاثا) لانه اذا ترك الاكل ثلاث
 مرات صار معلما ولا يؤكل الثالث لان العلم
 لا يثبت بالترك مرة واحدة لان احتمال انه تركه شيئا
 او خوفه من الضرب فلا يقيد من المرات واقطعها
 ثلاث لانها لا تساءل الا عند ركافى مدة الحبار
 ولا يؤكل رواية الحسن بن علي لانها اثبتة علمنا به
 وعلم نصارى صيد جارية معلية فليس كل اهـ

(اذا دعي بعد ارساله) هذا ما تورد عن ابن
 عباس لان البازي لا يتصل بالضرب ويدن
 الكلب تحمله فيضرب فيترك الاكل اهـ
 (لان اكل منه الكلب) قوله عليه السلام اذا
 ارسلت كلابك المعلية وذكر اسم الله فكل مما
 اسكن عليك الا ان ياكل الكلب فلا ياكل
 اهـ

الميتة ولا يامس بالقاء الدردى في الخلل لكن يحمل الخلل اليه
 دون عكسه
 * (كتاب الصيد) *
 هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلية والمحدد من سهم
 وغيره لما يؤكل لأكله وما لا يؤكل بجلده وشعره ولا بدفيه من
 الجرح وكون المرسل او الراى مسلما او كائيا وان لا يترك
 التسمية عند ارساله او الراى وكون الصيد ممسعا
 وان لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك
 المعلم غير المعلم او مرسل من لا يجلب ارساله وان لا تطول
 وقته بعد ارساله لغير مكان للصيد ويجوز به كل
 جرح علم من ذى ناب او مخلب ويثبت التعلم بغالب الراى
 او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الامام
 يثبت في ذى الناب يترك الاكل ثلاثا وفي ذى المخلب
 بالاجابة اذا دعي بعد ارساله فلو اكل منه البازي اكل لان
 اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم
 بتعلمه حرم ما صاد وبعده حتى يعلم وكذا ما صاد قبله وبقي
 في ملكه خلافا لهما فان شرب الكلب من دمه او نهسه قطع

منه بضعة فرماها واتبعها كل وان اكل تلك البضعة بعد
صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل
هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة
قبل اخذه الصيد * وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله
التسمية عمدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل
وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة
للزاجر * وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة لحال
الارسل * وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على
سنن ارساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ
كلها حلت وان ارسل الفهد فكنى حتى استمكن ثم اخذ
حل وكذا الكلب اذا اعتمد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم
اخذ آخر فقتله اكلا كالورى صيدا فاصاب اثنين فاذا رمى
سهمه وسى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم *
وان وقع السهم به فتحامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده
ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم * ولا يحل ان
قعد عن طلبه ثم وجده * والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما

(وكذا لو اكل ما اطعمه الخ) وجه الاول
ان ذلك غاية في التعليم ووجه الثاني انه لم يبق
صيد بعد الاحراز اهـ
اي لو ارسله مجوسي فزجره
اهـ
الارسل كالسبي
لان المقصود حصول
مسلم لان المقترحة الارسل وهو فعل واحد
(فاخذ كلها حلت)
الصيد والذبح يقع بالارسل اهـ
فكنى فيه بتسمية واحدة اهـ
اهـ
(عمدا حرم) لان التسمية شرط اهـ
اهـ
(غير جراحة السهم) لقوله عليه السلام لا ي
ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركه
فكل ما لم يدرناه مسلم وغيره اهـ

ولم ينجرح حل) كلفه كوقوعه على الارض
ابتداء ولم يزد اه في

دون الثاني (ما قبله المراض) لا يمكن الاختار عن الاول
اعترض الصبد اه في

وان لم يجرحه لاي في كل مطلقا) هذا ظاهر ولو
كان الجرح خفيفا او جعله طويلا كالسهم وله حدة
فانه يجزى لانه يقبله يجرحه اه في

(ظلفه) التظف للبقرة والشاة والطير واستعير
في الشعر للفرس مختار اه في وهذا الفرع يؤيد
فان ادماه حل والافلا اه في

اشترط الدم في الجرح اه في
اكل دون العضو) لقوله عليه السلام ما قطع
من بهيمة وهي حبة فهو ميتة رواه ابن ماجه
اه في

(اكل العضو ايضا) لانه بمنزلة سائر اجزائه
اه في
(والافلا) اي بان كان لا يتوهم التثامه بان كان
معلقا بجبلدة حل ما سواه وحرم هو لوجود
الاية بمعنى والعبرة بالمعاني اه من الهداية

(متنكها من احرم) لانه قلدر على الذكاة
الاختيارية فلا تجزى الاضطرارية لاندفاع
الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه اه في

جرحه السهم * وان رماه فوقع في ماء او على سطح او جبل
او شجر او حائط او آخرة ثم تردى فأت حرم وكذا الوقع على ربح
من صوب او قصبه قائمة او حرف آخرة فخرج بها وان وقع على
الارض ابتداء حل وكذا الوقع على صخرة او آخرة فاستقر
ولم ينجرح حل * وان وقع في الماء فأت حرم * وان كان الطير
ما يافوق فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل * ويحرم
ما قبله المراض بعرضه او البندقه ولم تجرحه * وان اصابه
بجرح جرحه بجده فان ثقبلا لا يؤكل وان خفيفا اكل * وان
لم يجرحه لا يؤكل مطلقا * ولورماه بسيف او سكين فأصاب
ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل * وشرط في الجرح الادماء
وقيل لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط *
وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والافلا * وان
رمى صيدا فقطع عضوانه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه
فان احتمل التثامه اكل العضو ايضا والافلا * وان قتله نصفين
او ثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا الوقع نصف
رأسه او اكثر اكل لما مر * واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة
الذبوح فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم وكذا الوغير

(في ظاهر الرواية) وعن أبي حنيفة وإبي
 يوسف أنه يوجب كل لانه إذا لم يقدر على الدابة
 الحقيقة ما ركبتم إذا وجد الماء ولم يقدر على
 استعماله أهق
 (أن مكان لا يعيش مثله لا يحمل) لان مونة
 لا يحصل بالذبح كذا في الاختيار أهق
 (والافلا) أي والامان كان لا يعيش فوق
 ما يعيش المذبح إذا لا اعتبار بهذه الحياة أهق
 (قتله حرم) كله لانه لا تخنة كان قادر على
 الذب عليه أهق
 (رضي فتمت حجروا الاول) لانه تلف صيدا
 فتمت ما تلف وفتمت وقت الدابة كانت ناضجة
 بحرجة الاول فيلزم ذلك أهق

٢٥٢

ممكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حياة
 المذبح وهو عالايتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام
 رحمه الله لا بد من تذكيته ايضا فان ذكاه حل وكذا ان ذكي
 المتردية والنطيحة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حياة
 خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رحمه الله
 ان كان لا يعيش مثله لا يحمل وعند محمد رحمه الله ان كان يعيش
 فوق ما يعيش المذبح حل والافلا * ومن رمى صيدا فأنتخه
 واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر قتله حرم وضمن قيمته
 مجروحا للاول * وان لم ينتخه الاول حل وهو الثاني * ومن
 ارسل كلبا على صيد فأدركه فضر به فصرعه ثم ضربه فقتله
 اكل وكذا الوارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر
 اكل ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله
 الآخر حل وهو للاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم
 وضمن كافي الرمي * ومن سمع حساقظنه انسا فامرأه او ارسل
 عليه كلبه فاذا هو صيدا كل

* (كتاب الرهن) *

هو حبس شيء بحق يملك استيفاءه منه كالدين * وينعقد

(حل وهو الاول) لان الاول اخرجته عن حيز
 الصيديه الا ان الارسل من الثاني حصل على
 الصيد والمقترب الا باجحة والحرمه حال الارسل
 فلم يحرم أهق
 (فاذا هو صيدا اكل) لانه لا اعتبار بظنه مع
 كونه صيدا حقيقة وكذلك لو ظنه صيدا
 قسبن ذلك حل لانه صيد وقد قصده فيحل كذا
 قسبن ذلك أهق
 (كتاب الرهن) الرهن في اللغة حبس الشيء بأبي
 سبب كان أهق
 (استيفاءه منه) أي من ذلك الشيء واختر به
 عن الحدود والقصاص أهق
 (كالدين) إشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين
 قال العيني وقوله كالدين تعميم لقوله يدين
 استيفاءه منه لان الدين هو الحق المحقق
 الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالقصور والمهر
 وبيل الخلع قصص على ما عليه الجمهور وهو الدين
 أهق

(محور) المحور الجمع وبه قال وكل من ضم إلى نفسه شيئاً قبل حازه اه اختار
(مفرغ) اختزبه عن رهن التخل بدون التمرد اه
(عجز) اختزبه عن التسبوع وهذه الاحوال اما متداخلة او مترادفة اه
(سقط منه قدر القيمة) وغندز في الرهن كله اما ما في يد المرء من لا يسقط الدين بلاه اه
مضمون بالقيمة وغندز في القيمة اه في
بقيته يوم قبضه وان اختلفا في القيمة اه في
والقيمة للرهن اه في
زاد كذا انقصه على

(ونفسه للمرهن) اي على الراهن
 (واكفنه عليه) اه
 الراهن (وله ان يجيب الرهن الخ)
 الرهن والرهن زيادة الصلابة فلا تمنع به المطالبة
 والجيب جزاء الظلم فاذا ظهر ظلمه عند القاضي
 يجيبه اذق

(وَلَيْسَ بِكُنْزٍ لِّلرَّهْنِ حَتَّى يَمُوتَ الْمُرْتَهِنُ)
المرتهن أحضر
التخلية

الحق الرهن في الرهن حقيقة
الرهن كما في تسليم البيع والتخييل
فإن الاماكن
كان واحد فباليس عليه

مؤونة اهو
(بلا احضار الرهن) اي لا يكمو
الرهن لان الواجب عليه التسليم بمعي
لا النقل من مكان الى مكان ولكن للرهن ان
يحمل بالله ما هالك كذا في الكافي اهو

(حتى يقبضه) لانه صار ذنبا لا يبيع الرهن
فصار كاذب الرهن رهنه وهو دين واذا قبضه
يطلق احضاره اقيام البديل مقام البديل اهـ
(حتى يقبض الباقي) لان له ان يجبس كل الرهن
بطلب احضاره اهـ
حتى يستوفي القيمة كل في حبس البيع
(الذي في عياله) كما في اورد بغيره او مساهمة
وهو الذي استأجره والمعتوق فيه المساكنة
كولده الذي في عياله وهو الذي استأجره
ولا عبرة بالنفقة اهـ
ضمن كل قيمته) كما في القصور التعدي وهل
بضم المودع الثاني فهو على الخلاف الذي
مضى في مودع المودع ثم ان القاضي ان قضى
بالقيمة من حبس المودع الثاني فصار صابغ
القضاء اذا كان مالا فلا يطلب اهـ
منها صاحبها الا بالفضل اهـ
(او جعل الخاتم في خنصره) لا يستعمل
كذلك عادة والمرهين غير مأذون في
الاستعمال اهـ

٢٥٤

الراهن حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حصته
حتى يقبض الباقي والمرهين ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه
ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او جعل الخاتم في
خنصره فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤونة حفظه
اورده الى يده او رد جريته كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل
الآبق والمداواة والقداء من الجناية فنقسم على المضمون
والامانة ومؤونة تنقيته واصلاحه على الراهن كالتنفقة
والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقي البستان
وتلقيح نخله وجذاذه والقيام بمصلحه * وما آذاه احدهما
مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع
به وعن الامام ايضا لا يرجع ان كان صاحبه حاضرا
* (باب ما يجوز ارتبائه والرهن به وما لا يجوز) *

لا يصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او من الشربة
ولو طرأ فسد خلا فالأبي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر او الارض
مشغولين بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار

(فأصبح غيرها فلا) اي فلا يضمن لانه لا يلبس
كذلك عادة فكان ذلك من الحفظ دون
الاستعمال قال القادوري ان المرهين مأذون له
في الحفظ لا في الاستعمال ولبس الخاتم
استعمال اهـ

(والامانة) يعني ان مؤونة رده الى المرهين
ان كان خرج من يده يجعل الآبق على المرهين
منه الى يد المرهين كمداداة الجروح ان كانت
قيمتها مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فنقسم
على المضمون والامانة اهـ
(وسقي البستان الخ) والاصل فيه ان ما يحتاج
كان في الرهن فضل اولا اهـ

(ولا يجوز رهن الخمر) لان حكم الرهن وهو
يكون يد الاستفاء غير متحقق في هذه لعدم
المال في الخمر ولا استحقاق غيره الحرة لعدم
فكانوا كل الخمر ثم لما ذكر في الما ذكر في الما
اراد ان يذبحه ولا يصح بالامانات اه في
البيع في يد البائع (لانه اذا اهلك لم يضمن
البائع شيئا لكنه يبيط الثمن وهو حق البائع
والمراد ان لا يبيطه) ومن مضمون البائيل او البائيمه
اه في
الدار بالشفعة وانما لا يجوز
من

لأنه لا يبيح الله أن يبيع
بمردان لا يبيعون مضمون
أهـ ق (ولا بالشفعة) أي رهن البائع والمشتري شيئاً
عند الشفيع (بسلم الدار بالشفعة وإنما لا يجوز
في هذه الصور لأن عدم اخذ الخلق الواجب من
بشرط بل لعدم إمكان اخذ الرهن إبقاء والارتها استيفاء
المرهون أهـ ق (أو ذم) لأن الرهن إبقاء الدين من الجور ولا الاستيفاء
والمسلم لا يجنبه إبقاء الدين من الجور ولا الاستيفاء
إلا أن الرهن إذا كان ذمياً والمرهن مسلماً
فالجور مضمونه على المسلم للذي باق من قيمتها
ومن الدين كما يضمنها بالنصب أهـ ق

عند ذلك
في هذه الصورة
بشرط بل لعدم إمكان اخذ
المرهون اهـ في
(اوردى) لان الرهن افاء والارتبان استيفاء
والمسلم لا يمكنه افاء الدين من التجر ولا الاستيفاء
الا ان الرهن اذا كان ذميا والمرتهن مسلما
فالتجر مضغوطة على المسلم للذي باقل من قيمتها
ومن الدين كما يضمنها بالغصب اهـ في

(مثل قبته او قل) ای مهلك مضمونا علی
حتى یجب علیه تسليم الالف الى الراهن
الموعود بجل كالوجود باعتبار الحاجة و
الناسف ومن واقع هذا الإیصاح
(قد استوفى حكم) لوجود القبض اهق
للمس من حيث المالة وقال زفر لا يجوز بناء
على استبدال فاته اذا هلك فی مجلس
استوفيا اهق
هذه الانشاء
محب

بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الحر والمدير وام الولد والمكاتب
ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد
البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس وما دونها
ولا بالشفعة ولا بأجرة النائحة او المغنية ولا بالعبد الخاني
او المليون * ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتهاها من مسلم
او ذمي ولا يضمن له مرتتها ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتتها من
ذمي ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقضه كذا فلو
هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد ان كان مثل قيمته او اقل
وبرأس مال السلم وثن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس
العقد فقد استوفى حكما * وان اقر قاتل النقد والهلاك بطل
العقد والرهن بالمسلم فيه رهن يبدله اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ
هلاك بالاصل * ويصح بالايمان المضمونة بنفسها اى بالمثل
او القيمة كالغصوب والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم عمد
وبديل الصلح عن انكار وان اقر المتدعي بعد الدين ولورهن الاب
لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط
به من دينهما * ولورهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغير
له او من عبد له تاجر لاديين له عليه صح بخلاف الوصي وان

على ان
العقد صار المهرين
(كلانفصوب والمهر الخ)
لذا كانت قائمة يجب عليها ان اهي
التمل او القيمة فيصم الرهن بها اهي
(وكذا الوصي) وعن ابي يوسف وزفرانها
لا يمكن ذلك لان الرهن ايفاء حكم فلا يمكنه
كلاهما حقيقة اهي

(ورهن به متاعه صح) لان الاستدانة جائزة
للحاجة والرهن يقع بقضاء الدين فيجوز اهو
(مالم يقض الدين) لوقوعه لازما من جانبه
ان تصرف الاب بغيره تصرفه بنفسه بعد البلوغ
لقبام مقامه كذا في الهداية اهو
لا يفتقر الى الهداية اهو
(وموزون) كذا في الهداية لا يفتقر الى هذا
عند ابي حنيفة ولا يفتقر الى هذا
فكان محلا للرهن عند ابي حنيفة ولا يفتقر الى هذا
الجودة) عند ابي حنيفة ولا يفتقر الى هذا
الاخذ بالرهن دون القيمة) والقياس انه لا يجوز لانه
باعتبار الاستحسان) ولا يفتقر الى هذا
صحة في صفة وجه الاستحسان انه شرط
ملازم لان الاستحسان لا يفتقر الى هذا
والاستحسان لا يفتقر الى هذا
لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معينا بقصد البيع
اهو
(وردية) لان الصفة صفة الابداع اهو
(لايجبر) وقال في زجر لانه يفتقر الى هذا
لازم فصيبر الوفا به مستحقا كالعديل في الرهن
اهو

استدان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه
صح وابس للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء من ذلك مالم يقض
الدين ولورهن شيئا بغيره عبد قطهر حر او بغيره خل قطهر خرا او
بغيره ذكوة قطهرت ميتة فارهن مضمون * وجازرهن الذهب
والفضة وكل مكمل وموزون فارهنهت بجنسها فهلا كها
بمثلها من الدين ولا عبرة للجودة وعندهما هلا كها بقيمتها ان
خالفت وزنها فيضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنا مكان الهالك
* ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او كفلا بعينه صح
استحسانا فان امتنع من اعطائه لا يجبر وللبيع فسخ البيع الا
ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا * ومن شري شيئا وقال
لبائعه امسك هذا حتى اعطيتك الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف
رجه الله ودية ولورهن عشرين بألف فليس له اخذ احدهما
بقضاء حصته كالبيع * ولورهن عينا عند رجلين صح وكلها
رهن لكل منهما والمضمون على كل حصته دينه فان
تهافتا في حفظها فكل في نوبته كالعديل في حق الآخر فان
قضى دين احدهما فكلها دين عند الآخر * ولورهن اثنان
من واحد صح وله ان يسبكه حتى يستوفي جميع حقه منهما

(عند رجلين صح) سواء كانا شركيين في الدين
اولم يكونا شركيين فيه فيكون جميع الدين
رهنا عند كل واحد منهما اذا اتضابا من
استحقاق الحبس فلا شيوخ بخلاف الهبة من
رجلين حيث لا تجوز عند ابي حنيفة لان الدين
مقسم عليهما اهو
(الكل منهما) لان كل واحد منهما يصير
مستوفيا اهو
(وله ان يسبكه) لان قبض الرهن يحصل في
الكل منه شيوخ اهو

(بطل برهانها) لان كله محبوس بكل جزء من
 جزء الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام
 شيء من الدين باقيا كما اذا كان المرتهن واحدا
 اهـ في (قبلا) استحصانا وهو قول ابي حنيفة ومحمد
 وفي القياس هذا باطل اهـ في (لأن كل واحد
 ويحكم بكون الرهن الخ) لان كل واحد
 منها ثبت بينة له رهنه كله ولا وجه الى القضاء
 لكل واحد منهما بالكل اهـ في (صح)
 اى وضعه عند الضمان بعد الاستحقاق فيستقدم
 العدل عليك عند الضمان بعد ان يلبى قلنا يده يد المرتهن
 القبض به قال ابن ابي ليلى قلنا يده يد المرتهن
 فيجمع والمضمون هو المالية فينزل منزلة شخصين

ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه
 وبرهنا عليه بطل برهانها * ولو بعد موت الراهن قبل او يحكم
 بكون الرهن مع كل نصفه رهننا بحقه
 (باب الرهن يوضع على يدى عدل)
 ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل *
 وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه
 الى احد هما وهلاكه في يده على المرتهن * فان وكل الراهن
 العدل او المرتهن او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح فان
 شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا يموت الراهن او
 المرتهن وله يبيعه بغيبة ورثته وتبطل بموت الوكيل * ولو وكله
 بالبيع مطلقا ملك يبيعه بالنقد والنسيئة فالونهاء بعده عن بيعه
 نسيئة لا يعتبر به ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى
 الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه
 كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا
 يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن فى الاصح فان باعه العدل فتمه
 مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن
 وكان هالكه فالمستحق ان يضمن الراهن * ويصح البيع

(ويضمن بدفعه) اى لو دفع العدل الى الراهن
 اولى المرتهن ضمن لانه مودع الراهن فى حق
 العين ومودع المرتهن فى حق المالية وكل
 واحد منهما اجبى عن الآخر والمودع يضمن
 بالادفع الى الاجبى اهـ في

(عند حلول الدين صح) اى التوكيل لان الرهن
 ملكه فله ان يوكيل من شاء من هؤلاء يبيع ماله
 معقلا ومنجرا اهـ في (ولا يموت الراهن او المرتهن)
 وصفا للرهن بالشرط فيبقى لان الوكيل لا يبيع ماله
 حق المرتهن وليس للراهن ابطاله ولا الورثة لتقدم
 حقه على حقه المرتهن قال الكرختى ينزل بالعزل

البيع بعد الرهن (لأن حق المرتهن تعلق
 بالموت لعدم اشتراطه فى المباشرة اهـ في
 والموت لعدم اشتراطه فى المباشرة اهـ في
 انه لا ينزل واختاره بعض المشايخ اهـ في
 (وله يبيعه بغيبة ورثته) كما يبيعه فى حال حياته
 (اجبر الوكيل على بيعه) لان حق المرتهن تعلق
 بالبيع وفى حقه فيجبر عليه اهـ في
 (وهلاكه كهلاكه) اى يكون هلاك الدين
 كهلاك الرهن اهـ في

(بدينه) لانه اذا رجع عليه وانقضى قبضه عاد
 حقه في الدين كما كان يرجع به عليه اهـ في
 (في هو على الزمان به) اي غير رجوع العدل على
 الزمان بخينه اهـ في قبض المرتزق التين اهـ في
 (وضع القبض) بخينه لان العقول لا تقبض بطل
 (او على المرتزق) بخينه لان العقول لا تقبض بطل
 التين اهـ في
 (وان لم يكن التوكيد مشروطا) يعني ان ما ذكر
 من التفصيل انما ياتي اذا شرط التوكيد
 في عقد الزمان وماذا لم يشترط فيه بل
 العدل بعد العقد فان لم يشترط
 به العدل على الزمان

(وان لم يكن التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر
 من التفصيل انما يتأتى اذا شرط التوكيل
 في عقد الرهن واما اذا لم بشرط فيجب على الرهن
 العبد بعد العقد فالحق العبد من المهدد يرجع
 به العبد على الرهن اهـ
 (نقط) اي لا على الرهن لان التوكيل اذا كان
 بعد القتل لم يتعلق به حتى الميراث فلا يرجع
 عليه كافي الوكالة الجزئية عن الرهن اهـ
 (اولم يقبض) صورة عدم قبضه ان العبد باع
 الرهن باسم الرهن وضع التمن في يد العبد
 بلا تعديبه ثم استحق الموهون فالضمان الذي لحق
 بالعبد يرجع به على الرهن اهـ

50人

والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الزاهن ويصمان
او المرتهن ثمنه وهوله ويطل القبض فيرجع المرتهن على
الزاهن بدينه وان ككن الرهن قائما اخذه المستحق
ويرجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الزاهن به وصح
القبض او على المرتهن ثم المرتهن على الزاهن بدينه وان لم يكن
التوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الزاهن فقط
قبض المرتهن ثمنه اولم يقبض * وان هلك الرهن عند المرتهن
ثم استحق فللمستحق ان يضع الرهن قيمته وبصير المرتهن
مستوفيا وان ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه على
الزاهن

* (باب التصرف في الرهن وجنایته والجنایة علیه) *

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه
فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجزه وفسخ لا ينفسخ
في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك الراهن الرهن
او رفع الامر الى القاضي ليفسخه * وصح عتق الراهن الرهن
وتدبيره واستيلاده فان كان موسرا طواب بدينه ان حاله
واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا * وان

(مستوفيا) اى لديه بلاك الرهن عنده لان
الرهن ملكه باداء الضمان مستند الى ما قبل
التسليم فبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن
مستوفيا بلاك اهق اما بالقبة فلا له مغور ومن
وجهة الرهن بالتسليم واما بالدين فلا له انتقض
فرضه فعود حقه كما كان اهق لان البيع
المرتهن رهن امكنه (لان البيع
لا ينقضه)

ع إذا نقضنا بإجازة
في بدله اه في
في الأصح لان التوقف إنما كان
صيانة لمخلق المزمع عن البطالان وحقه في الحبس
وذلك لا يمنع الانقضاء فيبقى موقوفاً اه في

(ومن الدين) لان حق المرتهن كان متعلقا به
 وسئل له رقبته فاذا تعذر الرجوع على المعتق
 لعسرته يرجع عليه لانه هو المتفيع بهذا العتق
 في عتق احد الشريكين السيدان كسب المدبر وام
 (بلا رجوع) اي على السيدان
 (يعود ضمانه) لعود القبض في عقد الرهن فعوده
 صفة اه ق
 (هنا مجازا) عبارة الهداية فان هلك في يد الراهن
 هلك بغير شيء (من سائر القرام) اه ق
 (من سائر القرام) اه ق
 ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن
 قطعافان حكم الرهن ثابت في ولدا الرهن مع
 غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاذا اخذ
 عاد الضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا آجره
 او وهب او باع احداهما باذن الآخر من اجنب
 خرج عن الرهن فلا يعود الا بقصد مبتدأ اه ق
 (سقط ضمانه عنه) لنسب يد العارية بالاستعمال
 وهي مخالفة ليد الرهن فان بقي الضمان اه ق

معسر اسعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على
 سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع وانلافه
 كاعاقبه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته
 وكانت رهنا مكانه * ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج
 من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه * وله الرجوع متى شاء ولو
 اعاره احد هما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا
 فلو هلك في يده هلك مجازا ولكل منهما ان يردّه رهنا فان مات
 الراهن قبل ردّه فالمرتهن احق به من سائر القرام * ولو استعار
 المرتهن الرهن من راهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله
 سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا * وصح
 استعاره شيء لبرهن فان اطلق رهنه بما شاء عنده من شيء *
 وان قيد بقدر او جنس او مرتين او ببلد تقيده فان خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير وبتم الرهن بينه وبين مرتنه
 او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير
 * وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او قدر
 قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب راهنه بيا فيه ووجب
 للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة * ولو هلك عند

(بما شاء) فان الاطلاق واجب الاعتبار
 خصوصاً في العارية لان الجهة فيها لا تقضي الى
 المنازعة اه ق
 (تقيده) فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض
 بالنسبة الى البعض وقضاوت الانشخاص
 والامالة كمن في الامانة والحفظ اه ق
 (ويتم الرهن بين مرتين) لانه ملك بالضممان
 قين انه رهن ملك نفسه اه ق
 (ويرجع المرتهن بما ضمنه) كقاصب القاصب
 (الراهن كالقاصب والمرتهن كقاصب القاصب)

(او قدر القيمة) لانه سقط الدين عن الراهن وهو
 المعير فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان
 كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة
 اه ق

(لایضمن وان كان الخ) لانه امین خالفتم عاد
 الى الوفاق فلا یضمن خلافاً للشافعی اه فی
 (ویرجع بما اذی علی الراهن) لانه غیر متبوع
 فی ذلك لم حاجته الى خلاص ملكه **كذا**
 فی الاختیار اه فی
 (فالمعبر) ای فاقول للمعبر الا ترى ان له انكار
 الاصل فكذا الوصف اه فی
 (وكلذا اجنبية المرنين) لانه نقیبت حتى لازم
 محترم وتعلق مثله بالمال اه فی
 (بهدرها) ای المنسابة لانه انقلب ملایم
 ضمایه واذ ازمه وکان الا
 الضمان بقدره

في الاختيار
(قللمعبر) أي فائدة
الأصل هكذا الوصف أهـ في
محمدرمز وقلتمثلها بالمال أهـ في
(بقدرها) أي الخساية لأنه لا تقويت
ضميمة وإذا رزقه وكان الدين قد حل سقط من
الضمان قدره وزعمه الباقي لأن ما زاد على قدر
الدين من القيمة كان أمانة فيباضمه بالإتلاف
لا يقصد الرهن أهـ في
(في المهرن) لأنها على غير المال في اعتبارها
فائدة وهو دفعه إليه بالخساية في رهنها على قدر
وإن لم يطلب الرهن بالخساية في اعتبارها
وإن جنى على ماله أو فسخته والدين سواء لا يعتبر
بالإسجاع لعدم الفائدة وإن كانت القيمة أكثر
فكذا عن أبي حنيفة وعنه أنه يعتبر بقدر الأمانة
بكساية الوديعة على المستودع أهـ في
في الاختيار

لأن نقصان على رافعه بشئ) أي لا يرجع بالتسعة
لأنه عبارة عن قنور رغبات الناس بخلاف
نقصان العين فإذا كان بأقدار ويدر المرتز يد
الاستفتاء صار مستوفيا لكل من الإبداء كذا
في الدرر اهـ ق فداء المرتز (لأن ضمنا
والعبكاه في ف
فقلا

المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل * ولو اراد المعير اقتسك الرهن بقضاء دينه المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن * ولو قال المستعير هلاك في يده قبل الرهن او بعد الفك لا وادعى المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستعير * ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فلمعير * وجناية الراهن على الرهن مضمونة * وكذا جناية المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها * وجناية الرهن عليه ما وعلى مالهما هدر خلافا لهما في المرتهن * ولو رهن عبدا يساوى ألفا بألف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل غرم مائة * وحل الاجل قبض المرتهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على راحته بشئ * وان باعه بالمائة بأمر راحته رجع عليه بالباقي * وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به اقتسكه الراهن بكل الذين وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء اقتسكه بالدين * وان جنى الرهن خطأ فداء المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين * ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا

الخطابة على المزمع
للمؤمنين وقد استغرق لوقته
اصلى رهنه وكان دينه على الراهن بجاله والعبد
وهو كما كان (هـ) في
(وسط الدين) أى بكل منهما ثم الدينانما
يسقط بقسمه اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا
وايما اذا كان اكثرفانه يسقط من الدين اهـ في

(فهو رهن بها) اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل
 الرهن اذ بالتخمر خرج عن كونه صالحا للإبقاء
 اذ لم يبق مالا متوقفا وانما لم يبطل لانه بعدد
 ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فخصم
 قبل خلافا لهذا (اقنك به) صورة المسألة صبرونه
 ألفا بآية وخمسين درهما فولدت ولدا يساوي
 من الدين مائة لانه حصة الام وبقي الولد فانه يسقط
 (يوم القبض اهـ) لان الاول دخل في ضمانه
 بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما قبل الانقبض
 (فالاول رهن) لان الاول في ضمانه لا يدخل
 بالقبض فاذا كان الاصل رهنه فانه لا يدخل
 الثاني فيه لانهما رضا بدخول احدهما
 فيعقد ازال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل
 بشرط تجديد القبض فيسهل لان يد المرتهن على
 الثاني بامانة ويد الراهن لا يشترط لان الرهن تبرع
 فلا يوجب عنه وقبل بامانة وقبض الامانة يوجب عن
 كالمهبة وعينه امانة اهـ

واهمه بذلك

(فصل)

رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تتخلل وهو يساويها
 فهو رهن بها * وان رهن شاة قيمتها عشرة فماتت فدفع
 جلد لها وهو يساوي درهما فهو رهن به * ونماء الرهن
 كولد له ولبنه وصوفه وغمره للراهن ويكون رهنه مع الاصل
 فان هلك هلك بلا شيء وان بقي وذلك الاصل يفتك بحصته
 من الدين ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء
 يوم الفك كالحاصب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به
 وتصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن
 رهنها خلافا لابي يوسف * وان رهن عبدا يعدل ألفا بألف
 فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى رايه
 والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برده الاول
 * ولو ابرأ المرتهن الراهن من الدين او وهبه منه فهلك الرهن
 هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شري به
 عينا او صالح عنه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل
 رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل

(هالك بلا شيء) استخسنا ان قال زفر بن قتيبة
 للراهن وهو القياس لان القبض وقع مضروبا
 في كذا ما في القبض اهـ
 (هالك بالدين) لان قبض الدين لا يسقط
 بالاستيفاء ونحوه لما تقر ان الدين لا يسقط
 بامثاله لا نفسها لكن الاستيفاء بقدر لعدم
 القائدة لانه يعقب مطالبته مشله فاذا هلك
 الرهن تقرر الاستيفاء الاول فانقبض
 الاستيفاء الثاني اهـ

الحوالة وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

*(كتاب الجنائيات) *

القتل (اما عمد) وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محد من حجر او خشب اوليطة او حرقه بنار وعندهما بما يقتل غالباً بشرط القتل العمد ان يكون القاتل عاقلاً بالغاً * وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى بالصلح لا بالقتل ولا كفارة فيه (واما شبه عمد) وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر * وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلطة على العاقلة لا القود وهو في مادون النفس عمد (واما خطأ) وهو في القصد بان يرى شخصاً ظنه صيداً او حرياً فاذا هو آدمي معصوم * او في الفعل بان يرى غرضاً فيصيب آدمياً (واما ما جرى مجرى الخطأ) كاثم انقلب على آخر فقتله وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة (واما قتل بسبب) وهو نحو ان يحفر بئراً او يضع حجراً في غير ملكه بلا اذن فهلك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة * وكلها يوجب حرمان الارث الا هذا

*(باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه) *

(كتاب الجنائيات) هي جمع جنابة والجنابة اسم لفعل محرم شرعاً سواء تعلّق بمال او نفس والا طرف ونحو القصب والسرقة بما يتعلق بالاموال اهـ في القتل اهـ في الميسور ثلاثة اقسام عمد خطأ وشبه عمد وكان ابو بكر يقول هو خمسة اقسام بزيادة مجرى مجرى الخطأ وقتل بالسبب واختاره المتأخرون اهـ في

(وموجبهما) وفي نسخة وحكمهما اي حكم الخطأ وما جرى مجراه اهـ في (على العاقلة) تحقيقاً عنه كما في الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة اهـ في (الا هذا) اي القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث اهـ في

(على التأييد) اختار عن المستأمن لان دمه غير
 مخفون على التأييد اه في القتل فقله لان في غير العبد
 (عبد) لا يجب القصاص كما في المقتول القاتل بقتله اما
 (والعبد) اذا لم يامس المقتول القاتل بقتله اما
 (عبد) اذا امسه بان قال اقلني في الحريد لا يجب القصاص
 ونجيب الروايتين عن ابي خنيفة وهو قولهما والقصاص
 يقتل دمي بالخلاصة اه في
 كذا في الخلاصة (لان دمه غير مخفون على
 كذا في الخلاصة) لان دمه غير مخفون على

(ولا يقتل ان عمدت المساواة اه في
 التأييد فانه عمدت المساواة اه في
 (بل يقتل المستأمن بقتله) لوجود المساواة بينهما
 قياسا ولا يقتل استصاانا بقول الظاهر ان هذه
 من المسائل التي يقتضي بها على القياس كما هو
 مفهوم التبرون اه في
 (لا الاصل بفرعه) لقوله عليه السلام لا يقياد
 الوالد بولده ولا السيد بعبيده اه في

يجب القصاص بقتل من هو مخفون الدم على التأييد عمدا *
 فيقتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذي ولا يقتلان بمستأمن
 بل يقتل المستأمن بمثله والذكري بالأنثى والعاقل بالجنون
 والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الأطراف بناقصها والفرع
 بأصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث
 سنين * ولا السيد بعبيده او مدمره او مكاتبه وعبد ولده وعبد
 بعضه له * وان ورث قصاصا على ابيه سقط * ولا قصاص على
 شريك الاب او المولى او المخطئ او الصبي او الجنون وكل من
 لا يجب القصاص بقتله * وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى
 يحضر الراهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع
 سيده فلا قصاص فان لم يكن وفاء يقتص سيده وكذا ان كان
 وفاء ولا وارث غير سيده خلافا للمجد * ولا قصاص الا بالسيف
 ولا بى المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان
 يصالح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب هو الصحيح
 وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس * ومن قتل وله اولياء
 كبار وصغار فلكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار
 خلافا لهما * ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا * ومن قتل

(سقط) صورته ان يقتل الاب اخ امرأته ثم
 ماتت قبل ان يقتص منه فان ابنتها مبرئة
 القصاص الذي لها على ابيه فسقط المأذون
 وكذا لو قتل امرأته ليس لابنتها ان يقتله
 فسقط القصاص اه في
 (بقتله) لانه قتل حصل بسبب احدهما غير موجب
 للقدور وهو لا يجزأ فلا يجب لان الاصل
 في الدماء الحرة بمجالة الاقتراد بموضع يمكن
 لقصاص محتصة بمجالة الاقتراد بموضع يمكن

القصاص اه في
 (خلافا لهما) فان غدهما ليس لهما ذلك حتى
 تدرأ الصغار لان القصاص مشترك بينهما ولا
 يمكن استيفاء البعض لعدم الجزى وفي استيفاء
 الكل ابطال حق الصغار فلوثر الى ادراكهم
 كما اذا كان بين كبيرين واحد غائب وله ابن
 حق لا يجزأ النبوة بسبب لا يجزأ وهو القرابة
 فينبى لكل كافى ولاية الاب كالأخ واحتمال العفو
 من الصغير منقطع بخلاف الكبير الغائب اه في

(من الفصل) ان قطع يد غيره من المفصل
 قطعت يد لقوله تعالى والجروح قصاص الآية
 اهـ
 (لا ان قلعت) اي العين لا يجب القصاص لعدم
 امكان رعايتها المماثلة
 اهـ
 (في عظم سوى السن) وهو مقدر هنا لقوله
 عليه السلام لا قصاص في العظم ولعدم امكان
 اعتبار السن وهو المراد بالحديث والمماثلة فيه
 الا في المساواة فيه يمكن لان الاطراف في حكم
 فان المساواة فيه يمكن لان الاطراف في حكم
 (او طرفي عبيدين) فان المماثلة التقاوت في العبيد
 (ولا يماثلة) لان البرية فيها نادر فالظاهر ان الثاني
 القصاص لا يماثل اما اذا لم يبرأ فان كانت سارية
 يفرض الى الهلاك وان لم تسر بعد ينظر الى ان
 يجب القصاص من البر والسارية اهـ
 يظهر الحال من البر والسارية اهـ
 (ولا في اللسان) اي ولا قصاص في اللسان ايضا
 اهـ

٣٦٥

من المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع وكذا الرجل وفي
 مارن الانف وفي الاذن والعين ان ذهب ضوءها وهي قائمة
 لان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بماء
 حماء حتى يذهب ضوءها وفي كل شجة تراعى فيها المماثلة
 كما موضحة * ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قطع
 ويردان كسر ولا يدين طرفي ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي
 عبيدين ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جائفة برئت ولا في
 اللسان ولا في الذكر الا ان قطعته الحشفة فقط * وطرف المسلم
 والذي سواه وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش
 لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او رأس الشاح اصغر
 او اكبر لاستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين
 قرني المشجوج

(فصل)

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفو الاولياء وبصلحهم على
 مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقى
 حصته من الدية في ثلاث سنين على التاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلا

٩٢

(الان قطع الحشفة)
 جئت اهـ
 (يجب حالا) اي المال لقوله تعالى ان عني لمن
 اخيه الآية قال ابن عباس زلت في الصلح ولم
 لم يكن فيه شيء مقدر قرض الى اصطلاحهما
 كما نخل والكفاية والاعتناق على مال بخلاف
 ما اذا كان القتل خطأ جناية لا يجرى بالدين
 الدية وانما وجب كالتن والهرج بخلاف الدية
 والاصل في مثل الحلول ويسقط القصاص ايضا بصلح
 لانها لم يجب بالقتل ويسقط القصاص ايضا بصلح
 اهـ
 (على العاقلة) لانه اذا صلح البعض او عفا فمقد
 القصاص لانه لا يجرى وقد سقط البعض فيسقط
 الباقي ضرورة وان سقط اقلب نصيب الباقي مالا
 كيلا يسقط لال عوض ولا يجب على القاتل
 اهـ

الدية وانما وجب كالتن والهرج بخلاف الدية
 والاصل في مثل الحلول ويسقط القصاص ايضا بصلح
 لانها لم يجب بالقتل ويسقط القصاص ايضا بصلح
 اهـ
 (على العاقلة) لانه اذا صلح البعض او عفا فمقد
 القصاص لانه لا يجرى وقد سقط البعض فيسقط
 الباقي ضرورة وان سقط اقلب نصيب الباقي مالا
 كيلا يسقط لال عوض ولا يجب على القاتل
 اهـ

(الاولاؤهم) اي يقتل فردا جميع ولكن يقتل
 ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده يقتل
 بالاول ويجب الدية للباقيين ان قتلهم على
 التعاقب وان قتلهم معا فربما يجب الدية للباقيين
 فأيهم خرجت عنه قتل به ويجب الدية للباقيين
 اهل
 (وصح اقرار العبد بالدين) وقال زفر لا يصح اقراره
 اهل
 لانه يوقى الى ابطال حتى المولى فصار كالانوار
 (الدية الثاني) لان الاول عدا وهو الخطأ في الفعل والنتائج احده
 ينعقد بغيره اهل
 (من قطع يد رجل اهل) هذه ثمان مسائل لان
 القطع اما بعد الاوخطا ثم القتل كذلك فصار اربعة
 فان كان كل منهما عدا اهل
 بالقطع ثم بالقتل وان لم يكن كذلك اهل
 سينفذ لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى
 وعندهما يقتل ولا يقطع فدخل جزاء القطع
 في جزاء القتل وتحقق هذا في اصول الفقه اهل

بالصلح عن دمهما بألف فصالح فهي نصفان ويقتل الجمع بالفرد
 والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر اولياؤهم وان حضر واحد
 قتل له وسقط حق البقية * ولا تقطع يدان يدوان أمرا سكينا
 على يد فقطع معا بل يضمنان ديتهما فان قطع رجل يميني رجلين
 فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضر معا وان حضر أحدهما
 وقطع فللا آخر الدية * وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقص
 به * ومن رمى رجلا عمدا فنفذ الى آخرها ناقص للاول
 وعلى عاقلة الدية للشافعي

(فصل)

من قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا ان تخلاه مبرؤ والا
 فان اختلفا عمد او خطأ اخذ بهما لان كانا خطاين بل تكفي دية
 وفي العمدين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط * ولو ضربه مائة
 سوط وبرئ من تسعين ومات من عشرة وجبت دية فقط
 وان جرحته وبقي الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل * ومن
 قطعت يده عمد افعا عن القطع مات منه فعلى قاطعه الدية
 في ماله وعندهما هو عفوع عن النفس وان عفا عن القطع
 وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفوع عن النفس اجماعا

(وجبت دية فقط) فانه لما برئ منها لم يبق مقتوبة
 في حق الارش وان بقيت في حق التعزير ففي
 الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اذ ملئت
 ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف في
 مثله حكومة عدل اهل
 الطبيب وعن الادوية اهل
 (عفوع عن النفس) حتى اذا مات بعد العفو بالسراية
 لا يضمن لان العفو متى اضيف الى القطع يراى به
 احدهما لا يضمن لان العفو متى اضيف الى القطع يراى به
 من النفس ان برئ فوجب ان يتناول الجناية السارية
 كما لو قال لا قطع لي على فلان لانه لا يجب البرائة
 من النفس والسراية بين ان حقه في موجب
 النفس اهل

(الاولاؤهم) اي يقتل فردا جميع ولكن يقتل
 ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده يقتل
 بالاول ويجب الدية للباقيين ان قتلهم على
 التعاقب وان قتلهم معا فربما يجب الدية للباقيين
 فأيهم خرجت عنه قتل به ويجب الدية للباقيين
 اهل
 (وصح اقرار العبد بالدين) وقال زفر لا يصح اقراره
 اهل
 لانه يوقى الى ابطال حتى المولى فصار كالانوار
 (الدية الثاني) لان الاول عدا وهو الخطأ في الفعل والنتائج احده
 ينعقد بغيره اهل
 (من قطع يد رجل اهل) هذه ثمان مسائل لان
 القطع اما بعد الاوخطا ثم القتل كذلك فصار اربعة
 فان كان كل منهما عدا اهل
 بالقطع ثم بالقتل وان لم يكن كذلك اهل
 سينفذ لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى
 وعندهما يقتل ولا يقطع فدخل جزاء القطع
 في جزاء القتل وتحقق هذا في اصول الفقه اهل

(والخطأ من ثلثه) أي من ثلث ماله لان الدية
 مال يتعلق بها حق الوزيرة فالغزو وصية للقاتل
 فبصح من الثلث أه ق
 (والشبح كالقطع) أي لو كان مكان القطع شبحاً
 أه ق
 (وعلى الخلاف المذكور أه ق) هذا عند أبي حنيفة لان
 الغزو عن اليد الم يكن غزواً عما يحدث منه
 كالتزويج على اليد لا يكون تزويجاً على ما يحدث
 منه أه ق
 (مقداره في الخطأ) أي ان كان القتل خطأ يرفع
 (مقداره مقدار مهر مثلها ولهم أه ق
 عن العاقلة مقدار هذا تزويج على الدية أه ق
 الميت وصية لان هذا تزويج (أعلم ان ههنا طريقين
 القود ثبت للوارث الخ) احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت المثلث
 احدهما طريق المثلث بسبب الفعل في حق الموت كما اذا
 لاوارث ابتداء بسبب المثلث ثبت ابتداء المولى
 انتهب العبد فان المثلث ثبت ابتداء المولى
 بطريق الخلافة عن العبد لان العبد ليس اهلاً
 للثالث أه ق

والعبد من كل المال والخطأ من ثلثه والشبح كـ القطع *
 وان قطعت امرأه يدرجل قتر وجهها على يده ثم مات فعليه مهر
 مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى عاقبتها ان خطأ
 وان تزوجه على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات
 فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطأ
 والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والاقتدر
 ما يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى *
 ومن قطعت يده ثمان بعد ما اقتص له من القاطع قتل فاطعه
 * ومن قتل له ولي عمدا قطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه
 دية اليد * ومن قطعت يده فاقص من فاطعها فسرى الى
 نفسه فعليه دية النفس خلافا لهما فيهما

* (باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) *

القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون
 احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلوا قام احداً بين
 حجة يقتل ايها عمدا والاخر غائب لزم اعادتها بعد عود
 الغائب خلافا لهما وفي الخطأ والدين لا يلزم * ولو برهن
 القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود وكذا

(بعد عود القاتل) عندك خيفة خلافا لهما
 فانها لا تعداد عند ههنا وهذا الضاعف مع على الاصل
 المتقدم أه ق
 (لا يلزم) أي اعادتها لان القتل الخطأ فيه الدية
 وهي مال وكذا الدين وهو من اهل القتل
 في الاموال كما ترو هذا الاجماع واجمعوا على ان
 القاتل يجس لانه صار منهما واجمعوا على ان
 واجمعوا ان العبد لا يقتل بالاستيفاء والاستيفاء
 واجمعوا ان القصاص بالاستيفاء والاستيفاء

لان القصد من الاستيفاء بالاجماع كذا في الكاف
 لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع كذا في الكاف
 لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع كذا في الكاف
 (ويسقط القود) لانه ادعى على الحاضر مقتول
 حقه في القصاص الى مال ولا يمكنه اثباته
 الا باثبات الضمن الغائب فينتصب الحاضر
 خصما عن الغائب في الاثبات عليه بالينة فاذا
 قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه بغيره اه ق

(كتاب الديات) جميع دية مصدر روى القاتل
 المتقنول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس
 ثم قبل لذلك المال دية نسبه بالمصدر وقاؤها
 محذوفة كما في عدة اه مغرب
 السلام انه قال في حجة الوداع لان النبي عليه
 منها ربعون في بطونهم اولادها ودية تنسب العمد
 اغلظ فنجب كما قلنا اه ق
 (في غير الابل) لان النسر ورديه وعليه الاجاع
 والمقدرات لا تعرف لا ينفذ قضاءه اه ق
 لوقضى به القاضي لا ينفذ قضاءه اه ق
 (ابن مخاض) هكذا قال ابن مسعود وقال الشافعي
 وابوداود عن النبي عليه السلام وقال الشافعي
 يجب عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض اه ق
 (هذه الاموال) اي الابل والذهب والفضة عند
 ابي حنيفة لما روى من الاحاديث اه ق

٢٦٩

* (كتاب الديات) *

الدية المغلظة من الابل مائة ارباع بانات مخاض وبنات لبون
 وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة واربعون ثدية كلها خلفات في بطونها
 اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد * والخففة
 وهي في الخطأ وما بعده من الذهب ألف دينار ومن الورق
 عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة انجاسا ابن مخاض وبنات
 مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون
 ولادية من غير هذه الاموال وقال ابنها ومن البقر ايضا مائتا
 بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان
 وكفارة شبه العمد والخطأ متورقة مؤمنة فان عجز فصيام
 شهرين متتابعين ولا اطعام فيهما * وصح اعتاق رضيع احد
 ابويه مسلم لا الجنين والبرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل
 وللذمي مثل ما للمسلم

(فصل)

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او
 اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء

٩٣

(كل حلة ثوبان) ازار ورداء هو المختار قبل
 في زماننا قبض وسراويل قال في الاختيار
 اذا صاح بالولي على اكثر من مائتي بقرة لم يجز اه ق
 (ولا اطعام فيهما) اي في شبه العمد والخطأ
 لانه لم يرد به فض اه ق
 (لا الجنين) اي لا يصح في عتق الكفارة الحمل لانه
 لم تنم حياته ولا سلامة اطرافه ولانه عضو من
 وجهه فلا بد من خل في مطلق الرقة اه ق
 (في المارن) اي الدية وهو ما لان من الاثاق وفصل

عن القصة اه ق
 (او اداء اكثر الحروف) ولا تدخل الحروف
 الحلقية وهي الهززة والهاء والعين والسين والحاء
 والهاء ولا الشفوية وهي الباء والميم والواو اه
 زيلعي

(وفي الذكرك وفي حشفة) اي اليد ثمانية
فقط في حشفة الذكرك واستسلك البول وورق

الماء ودهن الايلاج الذي هو طريق العروق عادة
اهن (وفي العينين الخ) اي الواجب في كل اثنين عاقل

البدن يداه عشرة لان في تقويت الاثنين من هذه
الاشياء تقويت جنس المتفعة وازالة الجلال
على وجه الكمال اهق اي عشر الية لان
الاصابع الية وفي قطع واحد
عشرها جميع الاصابع كلها سواء فلا تقويت
عشرها قوله عليه السلام في قطع واحد
عشر من الابل والاصابع كلها سواء فلا تقويت
الزيادة فيها اهق اي يجب نصف عشر الية
وهو خمس من الابل في قطع كل سن اذا كان خطأ
سواء كان ضرراً او شبهة فانه فقي رسول الله
في الانسان بخمس من الابل في قطع كل سن اهق

اذا منع استسلك البول وفي الذكرك وفي حشفة وفي العقل وفي
السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت
وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان وفي الاهداب وفي العينين وفي
الاذنين وفي الشفتين وفي ندي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين
وفي اشفار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف
الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل
عشرها وفي كل مفصل منها من مافيه مفصلان نصف عشرها
ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عشرها *
وكل عضو ذهب تقعه فقيه دية وان كان قائماً كيد شلت
وعين ذهب ضوءها

(فصل)

ولا تؤد في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا * وفيها خطأ
نصف عشر الية وهي التي توضح العظم * وفي الهاشمة وهي
التي تهشم العظم عشرها * وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم
عشرها ونصفه * وفي الامة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها
وكذا في الجائفة فان نفذت فهما جائفتان ويجب ثلثاها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي

(فصل) اي في بيان احكام الشجاج هي جميع
وهي في اللقعة ما يكون في الرأس والوجه فاما
ما يكون في غيرهما فيسبى جراحة اهق
(وفي الامة) تشديد الميم وام الدماغ اهق
الزقيقة التي تجتمع في جميع الدماغ اهق
(ثلثاها) لما روي عن ابي بكر انه حكم في جائفة نفذت
الى الجباب الاخر ثلثي الية ولاها اذا نفذت
صارت جائفتين فيجب في كل واحدة منهما الثلث
اهق (الحارصة وهي التي تشق الجلد) اي ولا تخرج
الدم وهي بمثلين مأخوذة من حرس القصار
الثوب اذا شق في الدق اهق

(وهي التي تسيل الدم) قال المرغنياني هي التي تسمى الدم
 تسمى من غير ان يسيل منها دم وهو الصحيح
 (حكومة عدل) من فروع الابداء وخبره مقدم
 وهو قوله وفي الهاشية وما بعده وانما واجب حكومة العدل لانه
 داخل في حكمه وانما واجب حكومة العدل لانه
 ليس فيها ارش مقدر من جهة النسخ ولا يمكن
 اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما نور عن
 ابراهيم النخعي وغيره اه في كل اصبع عشرين من الابل
 نصف الدية) لان في كل خمس خمسون ضرورة وهو
 فيكون في الخمس خمسون ضرورة وهو
 نصف والكف تابع لها فلا يؤثر زيادتها ولا نقصانها

تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تسيل الدم
 والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحة وهي التي تأخذ
 في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة
 حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة * والشجاج
 تختص بالوجه والرأس والجنافة بالجوف والجنب والظهر
 وما سوى ذلك جراحت وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
 عبد ابلا هذا الاثر ومعه ما نقص من قيمته وجب بنسبته من
 دية به يفتى وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف
 الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
 فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان فحسبها ولا شيء
 في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع
 او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية
 الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجاعا وفي الاصبع الزائدة حكومة
 وكذا في الشارب ولحية الكعوب وندى الرجل وذكر
 الخصى والعنق ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء
 والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه
 وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره

اه في
 (نصف الدية وحكومة عدل) اي عندها
 وعند ابى يوسف ما زاد على الاصابع من اليد
 والرجل الى المكعب واصل الفخذ سبع فلا تزيد
 الدية لان ما ليس له ارش مقدر يكون بها لاله
 ارش مقدر ولهما ان الساعد لا يبيع الكف ولا
 الاصابع ولا يمكن اهدارها فيجب حكومة عدل

(ويدخل الاقل فيه) اي في الكف لانهما جانيان
 في محل واحد وان الاصابع اصل والكف فرع فالاصل
 وان قل يستوعب الفرع وان قيل اه في
 (فدية الاصابع) لان الاصابع اصل في التقويم
 ولا اكثر حكم الكل فاستبقت الكف كما اذا
 كانت الاصابع قائمة بلسانها اه في
 (ولحية الكعوب) اختلقت في لينة الكعوب
 والاصح انه ان كان على ذقنه شعران معدود
 فليس في حلقها شيء لان وجودها يشبهه ولا يزيده

اه في
 (اذا لم تعلم صحة ذلك) وقال الشافعي يجب دية
 كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه
 الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا اه في

(دخول ارض الموضحة في الدية) لان بقوات العقل
 تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كل واحد منهم
 فلت اهل
 (وتجيب الدية في الاخرى) وهو قول زفر والحسن
 اهل
 (وكذا الواحتر) وفي الكافي لو كسر نصف
 سن رجل فاسود ما في اوصفر او احمر او اخضر
 فلا قصاص في شيء من ذلك اجماعا ويجب الدية
 اذا قاتل منفعته المضر والافان كان السن بما يرى
 حال النكاح يجب الدية ايضا كما في الوجه الثاني
 والا فلا يثني في هذا لا يثني في الاصل
 على اطلاقه وفي الخلاصة ايضا اختلف في
 الاصفار او المختار الدية لعدم فساد المني حيث
 سقط ارشها) لم يثبت فساد المني حيث
 نبت مكانها اخرى فلم تقف المنفعة ولا الزينة
 اهل

٢٧٢

وكلامه * وان شجر رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
 الموضحة في الدية * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل
 وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين
 وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص
 في اصبع قطعت فثلث اخرى وعندهما يقتص في المقطوعة
 وتجيب الدية في الاخرى * ولو قطع من مفصلها الاعلى فثلث
 ما بقي فلا قصاص بل تجيب الدية فيما قطع وحكومة
 فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية
 السن كلها * وكذا الواحتر او اخضر او اصفرو ولو استودت
 كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة وفي العمد
 في ماله * ولو قاتل سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها
 خلافا لهما وفي سن الصبي تسقط اجماعا * وان اجماد الرجل
 سنه المقطوعة الى مكانها فبني عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا
 وكذا لو قطع اذنه فألصقها فالتحمت * ومن قلع سنه
 فاقص من قلعها ثم نبت فعليه دية سن المقتص منه ويستأني
 في اقتصاص السن والموضحة حولا * وكذا لو ضرب سنه
 فقهرت فلو اجله القاضي لجاء المضروب وقد سقط سنه

(خلافا لهما) فان عندهما عليه الارش كاملا
 لان الجنابة وقعت موجبة له والذي ثبت نعمة
 جديدة مبتدأه من الله تعالى وله ان الجنابة قد
 زالت معنى ولهذا الوقع سن صبي فثبت مكانها
 اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع هذا اذا ثبت مثل
 الاولى واما ان ثبت معوجة فعليه حكومة
 عدل عند ابى خيفة ولو ثبت الى النصف
 فعليه نصف الارش اهل
 (لا يسقط ارشها اجماعا) اي يجب الارش على
 من قلع سن غيره فرد صاحب السن سنه الى
 مكانها فبني عليها اللحم لا اعتبار له لان العروق
 لا تعود اهل
 (دية سن المقتص منه) لانه بين انه استوفى بغير
 حق لان الموجب فساد المني ولم يفسد حيث
 نبت مكانها اخرى فالتحمت الجنابة اهل

(في الغنم) أي عليه الضمان في الغنم لأنه لا سبب للغم لا يجتص
سوى الوقوع لافي الجوع لان الجوع لا يجتص
بالبد (على البائع) ولا ينشئ على المشتري لأنه ما حدث

من ذلك الموضع إلى موضع آخر
في اليوم ربح فان كان فيه ربح فهو ضامن
ايضالا انه كان عالما حين اتقاه ان الربح تذهب

٢٧٥

ابن يوسف في الغنم لافي الجوع * وان وضع حجرا فتحاه آخر
فضمان ما تلف به على الثاني * ولو اشرع جناح في دار ثم باعها
فضمان ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان
ما تلف بها على البائع * ولو وضع في الطريق حجرا فأحرق شيئا
ضمنه * ولو أحرق بعد ما حركه الربح الى موضع آخر لا يضمن
ان كانت ساكنة عند وضعه * ويضمن من حمل شيئا
في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا
او قديلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد
خلافهما وكذا لو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط رداء هو لابس *
ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا
لهما * ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة
القرآن او انام فيه في اثناء الصلاة * وبين ان يمز فيه او يقعد
للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره اما المعتكف فقبل على هذا
الخلاف وقبل لا يضمن بخلاف * وفي الجالس مصليا
لا يضمن اجماعا وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار

من موضع الى موضع جعل كالبائس اهق
حكم فعلا لذلك بل فانه لا يضمن عند ههنا لان القرية
(خلافهما) فانه لا يضمن ويسمى اهق
لا تتقيد بشرط السلامة والاعمة الثلاثة اهق
المسجد وغيرهم وبه قائل بالبس ضمن اهق
(هو لابس) فقيده باللبس ضمن اهق
فسقط على انسان فعطب به ضمن اهق
(لاجل الصلاة الخ) وذكر خمس الاثمة ان الجالس
لا يتقيد باختصاص بالمسجد وانما الخلاف في عمل
(ولا بين مسجد حيه وغيره) وهذا كله على
الخلاف السابق اهق

(ان قبل فراغ عملهم) لان التلف بفعلهم
 اذا سقطوا لتقصيرهم في الامانة اهق
 (وان بعده فعله) اي الضمان استحسانا وفي
 القياس هذا كالأول لانهم باثروا احداث ذلك
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه اهق
 وانما يعتبر امره فياله ان يفعل بنفسه اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مقتد بالحق الضرر
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه اهق

عمله لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شيء فالضمان عليهم ان
 قبل فراغ عملهم وان بعده فعله * ويضمن من صب الماء
 في الطريق العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق
 او يوقض به واستوعب الطريق * وان فعل شيئا من ذلك في سكة
 غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 وكذا ان رش ما لا يزلق عادة او بعض الطريق فتعمد الممر
 المرو عليه * ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق
 وعدمه * وان رش فناء حانوت بأذن صاحبه فالضمان على
 الامر استحسانا كما لو استأجره ليعني له في فناء حانوته فتلف به
 شيء بعد فراغه * ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير * ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف
 بموضع كنسه * ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها
 * ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل في الملاك او في فناء له فيه حق
 التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتر كالاهل سكة غير نافذة
 وان استأجر من حفره في غير فناءه فالضمان على المستأجر
 ان لم يعلم الاجير أنه غير فناءه * وان علم فعلى الاجير * وان قال
 هو فناء وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا

(فقالضمان على الاجير) اي وكذا لا يضمن الراس لانه
 القضاء لانه لا يباح له فيما بينه وبين ربه احداث
 مثل ذلك في فناءه اذا كان يضر به غيره وقد
 جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره
 ولكن لما كان الفناء غير علولة صح تقييده
 بشرط السلامة اهق
 (ولا ضمان فيما تلف بشيء) لانه غير مقتد
 اما اذا كان جماعة المسلمين او مشتر كما ان كان
 في سكة غير نافذة فعليه الضمان لانه منسب
 مقتد كذا في الهداية اهق

(فتعمد احد المورور على الخ) بان كان بصيرا
 او يجد موصفا آخر للبرور فانه صار متعديا
 قسب التلف اليه دون المتسبب وصار كانه اتلف
 نفسه فاما اذا لم يتعمد بان كان اعرج او مريلا
 فان الباني يضمن اذا وضعها بغير اذن الامام فاما
 اذا وضعها باذنه فلا يضمن ان لا يضمن لانه لا يصنع له فيه
 (ضمن) والقياس ان لا يضمن ان لا يضمن لانه لا يصنع له فيه
 مباشرة ولا مباشرة بشرطه ومتعديا فيه لان البناء
 كان في ملكه والميلان وشغل الهوى آه ليس من فعله
 فصار كما لو كان قبل الاشهاد حتى لو مال حائط
 لصغيرا فاشهدوا على آية او وصيه فحسبوا اتلف
 شيئا فالضمان في مال الصبي لان الاشهاد على الاب
 والوصي كالاشهاد على الصبي لانها يقومان
 مقامه في امكان هدم الحائط فصار التقدم اليهما
 كاللقدّم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم
 بعملاّن الصبي اه في
 (والعبد التاجر) سو آه كان عليه دين او لان
 ولا به التقتض له وماتلف بالسقوط ان كان مالا
 فضمته في رقبته حتى يباع فيه وان كان نقدا
 فعلى عاقلة المولى لان الاشهاد من وجهه على
 المولى اه في

٣٧٧

وعلى المستأجر استحصانا * ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام
 فتعمد احد المورور عليها فعطب فلا ضمان على الباني
 (فصل)

ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بتقضه من مسلم
 او ذمي واشهد عليه فلم يتقضه في مدة يمكن تقضه فيها فتلف به
 نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوب به
 من يملك تقضه كأب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد
 التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى
 المشتري او لافسقطه ولا ان طوب به من لا يملكه كالمترتهن
 والمستأجر والمودع وان بناءه مائلا ابتداء ضمن ماتلف بسقوطه
 وان لم يطالب بتقضه كما في اشراع الجناح ونحوه * وان مال
 الى دار رجل فالطلب لربها اولسا كما فيصح تأجيله وبراءة
 * ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضى
 او المشهد * ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن
 خمس ماتلف به وعندهما نصفه * وان حفر احد ثلاثة في دار
 هي لهم بئر بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ماتلف به
 وعندهما نصفه

٩٥

(وسلمه الى المشتري اولا)
 وليس في الهدية تقضا ولا اه في
 (فحسب) اي الحائط بعد البيع
 او نفس وانما يضمن لان الجناية تترك الهدم مع
 عكسه وقد زال البيع اه في
 (وعندهما نصفه) في السائلين لان ماتلف به
 بنصيب من اشهد عليه هدر فصار كالوجع
 تلاف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فصار كالوجع
 رجلا ولا غنة عقرب ومن شئنه جنة خان من
 ذلما فانه يضمن الجراح النصف وفي مسألة البئر كان
 تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فاقسم
 نصيبين اه في

(وسلمه الى المشتري اولا)
 وليس في الهدية تقضا ولا اه في
 (فحسب) اي الحائط بعد البيع
 او نفس وانما يضمن لان الجناية تترك الهدم مع
 عكسه وقد زال البيع اه في
 (وعندهما نصفه) في السائلين لان ماتلف به
 بنصيب من اشهد عليه هدر فصار كالوجع
 تلاف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فصار كالوجع
 رجلا ولا غنة عقرب ومن شئنه جنة خان من
 ذلما فانه يضمن الجراح النصف وفي مسألة البئر كان
 تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فاقسم
 نصيبين اه في

(ضمن) لانه متعدي في هذا التسبب لان الوقوع
 بتقصيره منه وهو ترك الشد والاحكام في الشد
 فصار كانه آتاه على الطريق يده اه في
 (وكذا قائد قطار الخ) لان القائد عليه حفظ
 القطار كالسائق وقد امكنه التحرز عنه فصار
 متعديا بالتقصير فيه اه في
 (ضمن عاقلة القائد الخ) لانه يمكنه صيانة القطار
 وفي التسبب الدية اه في
 (ضمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضني
 على ربط بعيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 ضمن ما اصاب في فوره فهو سائق له حكما
 ضمن ما اصاب في فوره اه في
 (ضمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضني
 على ربط بعيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 ضمن ما اصاب في فوره فهو سائق له حكما
 ضمن ما اصاب في فوره اه في

ضمن وكذا قائد قطار وطى بعيره منه انسانا فالتفت على
 عاقلة والمال في ماله * وان كان مع القائد سائق فالضمان
 عليهما * فان ربط بعير على قطار بعير علم قائده فعطب به انسان
 ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا به على عاقلة الرباط * ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره * وفي الطير
 لا يضمن وان ساقه * وكذلك في الدابة والكلب ان لم يسبق
 او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا * ومن
 ضرب دابة عليها راكب او نخسها فنفت او ضربت يدها
 احدا او فترت فصدمة فمات ضمن هولاء راكب ان فعل
 ذلك حال السير * وان وقفها الا في ملكه فعليهما * وان نفتت
 الناحس فدمه هدر * وان ألفت راكب فضمنه على عاقلة
 الناحس * وان فعل ذلك بأذن راكب فهو كفعل راكب
 لكن ان وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن فديته
 عليهما * ولا يرجع الناحس على راكب في الاصح كالأمر
 صبيبا يستسل على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الأمر وكذا لو ناول الصبي
 سلا حاققت به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد أو سائق

الفاعل بالسوق اه في
 فيلحق بالسوق اه في
 (او نخسها) فخس الدابة اذا لم يبعدها
 (ضمن هو) اي الضارب او الناحس اه في
 (فعليلهما) اي يكون الضمان على راكب
 والناخس نصفيين لانه متعدي في الايقاف ايضا
 اه في
 (فضمنه على عاقلة الناحس) لانه متعدي في تسببه
 وفيه الدية على العاقلة اه في

(فدية عليهما) لان سيرها في تلك الحالة متضاف
 اليهما والاذن يتناول فعله السوق ولا يتناول من
 حيث انه اتلاف في هذا الوجه يقتصر عليه
 والركوب وان كان عمله للوطى يقتصر عليه
 بشرط هذه العلة بل هو شرط الوطى فالنخس ليس
 علة للوطى ولهذا لا يقع في نخسها علة على قارعة
 من انسانا فوقع في نخسها علة على قارعة
 الطريق ومات فالدية عليهما لما ان الخنزير شرط
 اخرى دون علة الجرح اه في
 وجود علة اخرى بالامر بالابطاء والنخس متصل
 (في الاصح) لانه لم يأمر به الا بالابطاء والنخس متصل
 عنه وقبل يرجع الناحس على راكب عاقلة الصبي
 في الابطال لانه فعل يأمر به الا بالابطاء والنخس متصل
 (لا يرجع) عاقلة الصبي (الخ) فان عاقلة الصبي
 لا يرجعون بما غرموا من الدية على الأمر وكذا لو ناول الصبي
 سلا حاققت به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد أو سائق

الناخس اه في
 (وكذا الحكم في نخسها) لان الفعل متضاف الى
 الناحس اه في

(ماقصها) لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعين
فيه الا نقصان قبل قد القصاب لغولان الحكم
في جميع القيمة) لا يرى انه عليه السلام قضى في عين
(اربع القيمة) القيمة وهكذا حتى عمران اقامة
الدابة تبيع القيمة وهاذا عين عنها وعينا
العمل بها انما يكون كانه ذات عين اربع فيجب
المستعمل لها فصار كانه ذات عين اربع فيجب
الاربع فهو ان احداها في كانه ذات عين اربع فيجب
(لو محلا للدفع) بان كان قنا وهو الذي لم ينقله
والكجالة وسجى ثبته كانه ذات عين اربع فيجب
ننى من اسباب الجزية كانه ذات عين اربع فيجب
(لو غير محلا له) بان انقله من غير مواسم الولد
(حالا) سواء كانت انقله من غير مواسم الولد
في النفس او في الجناية على عمار كذا في
العهد لكن انما يفيد القيد اذا كانت على خطا عن
واما اذا كانت على الاطراف فلا يفيد القيد
ياد لا يجرى القصاص فيها بين العبد ولا بين
الاسر او العبد ثم لا فرق بين ان يكون المولى
قادر على الارش او لم يكن اختياره لقد انا كان مقلسا
وعندهما لا يصح اختياره لقد انا كان مقلسا
الارضى الاولياء اه في

* وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه
ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان
في رقبته * وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان
الهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال
الجاني * ومن قتا عين شاة قصاب ضمن ماقصها * وفي عين
الفرس او البغل او الجمار أو بعير الجزار او بقرته ربع القيمة
* (باب جناية الرقيق وعليه) *

جنايات المملوك لا توجب الادفعا واحدا لو محلا للدفع
ولا يجب غير قيمة واحدة لو غير محلا له * فلو جنى عبدا خطأ
فان شاء مولاه دفعه به او يملكه ولها وان شاء فداءه بارشها حالا
فان مات العبد قبل ان يختار شيأ بطل حق المجنى عليه وان
بعد ما اختار الفداء لا يسطل فان فداءه جنى فالحكم
كذلك وان جنى جنائتين دفعه به ما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما
او فداءه بارشهما فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولدها
غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عالما بها ضمن
الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شجبه ففعل وان
قطع عبدا يد حر عمدا فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح

(فالحكم كذلك) اي كان حكم الجناية الثانية حكم
الاولى بعد الفداء لانه لما خلاص من الجناية بالفداء
جعلت كان لم تكن وهذا ابتداء جناية فيجب
فالثانية الدفع او الفداء اه في
الثانية بها كالدفع او الفداء اه في
المولى لم يمنع تعلق الجناية بحق المجنى عليه الاول
اولى ان لا يمنع تعلق الجناية بحق المجنى عليه الاول
المدفوع عسى قدر حصصهم وان فداء العبد
اروشهم لما ذكر من تعلق الثانية بها اه في
(نمن الارش) فان المولى قبل هذه التصرفات
بلا علم المولى بالجناية لم يصر مختارا الارش اه في

لو كان القاطع حرًا قبل ذكره في بعض نسخ الجامع المقطوع
 الصغير رجل قطع يدرجل عمد افصال المقطوع بده ثم
 يده على عبد ودفعه اليه فاعقته المقطوع بده ثم
 مات من ذلك فاعقته المقطوع بده ثم
 ان يعفو افاقتن الجواب واختلف السوال اه ق
 (ولو جنت لا يدفع الخ) والفرق ان الدين وصف
 حكيم واجب الى الولد كواد المرونة اه ق
 فليسرى (اه) اي لهذا الرجل المقر لانه لا
 ان مولاه اعقته فقد اقربانه لا يستحق على المولى
 دفع العبد ولا الفداء بالارض اه ق
 (لا يضمن الا شئيا بعينه) وهو القياس لانه يكر
 الضمان باساده الفعل الى حالة معهوده منافية
 للضمان اه ق
 (على عاقلة القتال) وهو الصبي لانه هو القتال
 حقيقته وعده وخطاه سواء فنجيب الدية على
 عاقلة القتال اه ق

بالجنابة * وان لم يكن اعقته يرده على سيده فيقاد او يعفى وكذا
 لو كان القاطع حرًا افصال المقطوع على عبده ودفعه اليه فان
 اعقته ثم سرى فهو صلح بها * وان لم يعقته فسرى رده واقيده *
 وان جنى مأذون مديون خطأ فاعقته غير عالم بها ضمن رب
 الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو لولى الجنابة الاقل من قيمته
 ومن ارشها * ولو ولدت مأذونة مديونة يباع معها في دينها
 ولو جنت لا يدفع في جنايتها ولو اقتر رجل ان زيد احتر عبده
 فقتل ذلك العبد ولى المقر خطأ فلا شئ له * وان قال معتق
 قتلت اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل بعده فاقول للمعتق *
 وان قال المولى لائمة اعقتهما قطعت يديك قبل العتق وقالت
 بل بعده فاقول لهما وكذا اكل ما نال منها الا لجماع والغلة وعند
 محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر برده اليها * ولو امر عبد
 محجور او صبي صبيًا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القتال
 ورجعوا على العبد بعد عتقه لاعلى الصبي الآمر * ولو كان
 مأمور العبد مثله دفع السيد القتال او فداءه ان كان خطأ
 او المأمور صغيرا * ولا يرجع على الآمر في الحال ويجب ان
 يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء * وان كان

(ورجعوا على العبد بعد عتقه) لانه هو الذي اوقعه
 في هذه الورطة وعدم الاعتبار قبل العتق كان
 لمحق المولى وقد نزل لانقصان اهليته اه ق
 (لا على الصبي الآمر) لانه قاصر الاهلية في
 شئ الزادات لا ترجع العاقلة على المولى لكان الحجر
 ايد الان هذا ضمن جنابة وهو على المولى لكان الحجر
 العبد وقد تغذر ابحابه على المولى لكان الحجر
 وهذا اوفق للقواعد اه
 (ومن الفداء) عبارة الجامع الصغير وليس عليه
 الامر ولا على عاقلة في الحال ولكن يجب
 في شره يعني لا شئ عليه في الحال ولكن يجب
 عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزادات
 وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لان الفدية
 بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا النصيب
 الى القول فصار كالاقرار منه بالنصيب فلا يرد اخذ
 به الابد العتق هكذا قتله القيمة ابو البيث اه ق

(الى الاخرين) وهما اوليان اللذان لم يعفوا
اهق

(اوفدى بدينه لهما) لانهما عفا احدولي كل منهما
سقط القصاص واقلب مالا وقد سقط نصيب

العاقدين وهو النصف فالما ان يدفع نصفه او الدية
الواحدة اهق

(عولا) اي بطريق العول لان حقه في الدية
كذلك فضررب وليا الخطأ بفسرة آلاف

ويضررب غير العاق من ولي العمد بخمسة
الآلاف وهذا عند ابي حنيفة اهق

ووفى قول محمد مع الامام يوفى الهداية ذكر في بعض
الصغير اهق والمراد ببعض التسع تسع الجائع
(فصل) اي في بيان ما وجب بقتل العمد بدينه العمد
(نقصت عن دينه الحر) اظهار الاخطا طرئة
الرفيق عن الحر وعندي يوسف يجب قيمة العمد
بالقمة ما بلغت اهق

عمدا او المأمور كبير القصاص * وان قتل عبد حرين لكل منهما
وليان فعفا احدولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين اوفدى
بدينه لهما * وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا احد
ولي العمد فدى بدينه لولي الخطأ ونصفها لاحدولي العمد
اودفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا * وعندهما ارباعا منازعة
وان قتل عبد لاثنين قريالهما فعفا احدهما بطل الكل وقالوا
يدفع العاق نصف نصيبه الى الاخر اوفدى بربع الدية وقيل
محمد مع الامام

(فصل)

دينه العبد قيمته فان كان قدر دينه الحر او اكثر تقصت عن دينه الحر
عشرة دراهم * وكذا لو كانت قيمة الامة كدينه الحر او اكثر
وفي الغصب تجب القيمة بالقيمة ما بلغت * وما قدر من دينه الحر
قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته * ولا يزداد على خمسة
آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص
منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا * وعند محمد لا قصاص
اصلا وعليه ارش اليد وما نقصه الى حين العتق * ومن
قال لعبدية احد كما حر فتجب افيين العتق في احدهما فأرثهما له

(والا فلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
يكون له وارث آخر لا يناد بالاتفاق لانه ان
اعتبر طالة الجرح فالمستحق السيد فقط وان اعتبر
حالة الموت فلا ورثة فنتيجة في الاشتباه فيعتبر فلا
يجب عليه وجه يستوفى اهق

(الى حين العتق) لان سبب الولاية على اعتبار طالة الجرح فالمستحق
لان سبب الملك على اعتبار طالة الجرح فالمستحق
الموت قتل الاختلاف بالولاية على اعتبار طالة الجرح فالمستحق
المستحق فيها لا يثبت بالسبب منزهة اختلاف
وانما تسقط في حق المذات فقط وحكم الاموال
وان كانت معتبرة فالادمية مهذرة والعمل
بالشبهين اوجب اهق

(قيمة العبدین) لانهما بعد الموت لم يبقا بحالا
 للبيان فاعتبر بطهارا محضا فليكون الكل نصفين
 بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت
 بينهما يجب قيمة كل واحد منهما ودية الاخر
 اهـ ق

(ضمن السيد) اذا جنى لولى الجناية فى الكدر
 من الارش ولا منع من المولى فى اكر من العدين
 وفيها تقوم مقامها اهـ ق
 (ان دفعت اليه قضاء) اذ ليس فى جنايته الاقيمة
 واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على الدفع
 اهـ ق

واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على الدفع
 اهـ ق

(والا) اى وان دفعت اليه بالقضاء
 (بكل حال) ولا شئ على المولى لانه حين دفع
 لم تكن الجناية الثانية موجودة وقد دفع كل الجنى
 الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالقضاء وله ان الثانية
 اهـ ق

مقارنة للاولى من وجه اهـ ق
 (باب غصب العبد الخ) اى فى بيان احكام ذلك
 (والجناية فى ذلك) اى فيما ذكر من العبد والصبي
 الخ اهـ ق

(فمات فى يده ضمن) لان المجبور واخذ بافعاله
 فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه اهـ ق

وان قتل فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا * وان
 قتل كلا واحد قيمة العبدین * ومن قتل عيني عبد فان شاء
 سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شئ له * وعندهما
 ان امسكه فله ان يضمه قصاصه

(فصل)

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
 الارش * فان جنى اخرى شارل لولى الثانية ولى الاولى فى
 القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولى الاولى وان
 شاء اتبع المولى وعندهما يتبع ولى الاولى بكل حال * وان اعتق
 المولى المدبر وقد جنى جنايات لا يلزمه الاقيمة واحدة
 وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزم شئ فى الحال ولا بعد
 عتقه

* (باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية فى ذلك) *

ولو قطع سيديده عبده فغصب فمات من القطع فى يد الغاصب
 ضمن قيمته مقطوعا * وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات
 برئ الغاصب * ولو غصب مجبور مثله فمات فى يده ضمن * ولو
 غصب مدبر جنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن

(لا يدفعه ولا يرجع ثانيا) لانه عوض ما اخذولى
 الجناية الاولى فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل
 والمبدل في ملك شخص واحد ولهما ان حق الولي
 في جميع القيمة كلها اى ولو غضب مدبر الجنى
 احد فاستحق محمد اى غضبه ثم جنى عليه مرة

سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى
 رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه * وعند
 محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفي الصورة الثانية يدفعه
 ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والحق في الفصلين كالمدير الا انه
 يدفعه وفي المدير يدفع القيمة * وحكم تكرار الرجوع والدفع
 كما مر في المدير اختلافا واتفاقا * ولو غضب رجل مدبرا مرتين
 جنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على
 الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا
 وقيل فيه خلاف محمد * ومن غضب صيا حرا فمات في يده
 بخاء او بجحى فلا شئ عليه * وان مات بصاعقة او من شحبة
 فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته
 وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا
 لابى يوسف * ولو اودع عند عبد مجبور مالا فاستهلكه ضمن
 بعد العتق لافي الحال خلافا له * والا قراض والاعارة
 كالايديع فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفي غير العاقل
 يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا
 ايديع ونحوه

احد فيستحق محمد اى غضبه ثم جنى عليه مرة
 (فيه خلاف محمد) اى لو غضب مدبر الجنى
 عنده ثم رده على المولى ثم غضبه ثم جنى عليه مرة
 اخرى فعلى الولي فنجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع
 واحدة للمدير فنجب عليه قيمة واحدة لان الجنايتين كالتاني
 تلك القيمة على الغاصب لان الجنايتين كالتاني
 يدفع نصفها الى الاول ويرجع به على
 كالأولى وقيل على الاتفاق اهـ
 (فعلى عاقلته دية) والقياس ان لا يضمن في
 الوجهين وهو قول زفر والشافعي لان الغصب في
 الحر لا يضمن وجه الاتفاق وهذا الخلاف تيسيرا
 بالغصب ولكن يضمن بالاتلاف وهذا الخلاف تيسيرا
 لانه قلة الى مكان الصواعق او الجينات اهـ
 (فلا ضمان خلافا لابي يوسف) فانه يضمن عنده
 لانه تلف مالا معصوما اهـ
 (فيهما) اى وعلى هذا الخلاف الاقراض في
 العبد والصبي اهـ

(باب القسامة) هي في اللغة بمعنى القسم وهو
اليمين مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بآلته عز وجل
بسبب مخصوص لشخص مخصوص اه في
(ولا علم له فإلا) هذه حكاية قول مافلت لان
الواحد منهم اه في
لا ما قلنا لجوابه قتله وحده فاذا خلف ما قلنت
كان صادقا في عينه لانه لم يقتله مع غيره اه في
بالدية) في ربهود على المبتدأ وهو ميت اه في
(وما من خلقه كالأكبر) اي اذا وجد سقط تمام
الخلق به اثر الضرب فحكمه حكم الكبير اه في
حتى يخلف) هذا في دعوى القتل العمد
بالدية على عاقلتهم فلا يجلسونه

(باب القسامة) *

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروح دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى عليه قتله على اهلها وبعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وماتم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان لوث فان نقص اهلها عن الخمسين كررت اليمين الى ان تتم * ومن نكل حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان استثناء في عينه وان ادعى

المخلوق حتى يحلف
(حبس حتى يحلف)
اما في الخطأ فيقضي بالدية على
اهلها
(استثناء في عينه)
اي اذا قال المستخلف الذي
طالب منه الدية قتله فلان استثناء في عينه بان
قال ما قتلته ولا عرف قاتله فان لا غير فلان اهله

(شهادتهم على غيرهم) لانهم تقيضوا الخصومة
حيث وجد القليل فيهم فصاروا كالوحيين
بالخصومة والوصي اذا شهد بعد الغزل واخرج
عن الوصية ولازم منهم قبول في شهادتهم لاحتمال
انه جعل ذلك وسيلة الى قبول شهادتهم
(ان ادعاه اجابا) ظاهر هذه العبارة
القول على بعض اهل العلم
الحكمة على المتأمل

واحدة منهما اهل
الصوت منها اما اذا كان لا يسمع لا يجيب على
(فعل على عاقلة) دون اهل الجاهل لا يجيب
فصار كما اذا كان لا يسمع لا يجيب على
فصار كما اذا كان لا يسمع لا يجيب على
فصار كما اذا كان لا يسمع لا يجيب على

(خلافا لابي يوسف) فإنه لا قسمة عنده على العاقلة لأن رب الدار اخضع بالدار من غيره فصار لهم في القسمة غيرهم

والكل في حفظ

(على الجميع) لوجود القتل في غيباه في
البلقة عادة دون السكان لان اولايه انتقلت اليهم لوزال من
لهم ولاية عليهم عندها وعند ابي يوسف حصان
قبل لم ينقله العاقلة حتى تشهد الشهود انها
المالك اكتمل الاقصد للملك قطعاه في
صاحب القتلين راجح بقاوت الانصاء لان
فكانوا سواء اه في

وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية
وان كان العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا
لابي يوسف والاكرت عليه * والقسامة على الملاك دون
السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطاة
ولو بقي منهم واحد دون المشتريين وعنده على المشتريين ايضا
ولم يبق من اهل الخطاة احد فعلى المشتريين اتفاقا وان بيعت دار
ولم تقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري * وفي البيع
بختيار على ذي اليد وعندهما على من يصير المالك * ولا تدى
عاقلته ذي اليد الا بحجة اناله * وان وجد في دار مشتركة
سهما ما مختلفة فالقسامة والدية على الرؤس * وان وجد
في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب * وان
وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما
وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان
وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال * وكذا ان وجد
في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند
ابي يوسف على اهل السجن * وان في برية ليس بقرية
قريبة يسمع منها الصوت فهو هدر * وكذا لو في وسط الفرات

والعجلة البددون الملك كما في الآية لانها تنقل
ولا يجوز ان يافتقروا وهذا على قول ابي يوسف
لا اشكال فيه فانه يرى القسامة على الملائكة
والسكان كما في (فطلى اهلها) لانهم اخضع بعضهم
فيها فكلما وجد في

في المسجد الجامع) فلا قسامة فيه والديعة على بيت المال لأداء العامة لا يختص به واحد منهم وكذلك الحسور العامة ومال بيت المال مال عام للمسلمين اهـ في

(فعلی اهل المحلة) لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من ياتبره جعل عليهم القسامة والدية اه في
 يدعواهم لادى ناس دماء المدعى واليمين على من انكر ولكن يسقط الحق عن اهل المحلة لان اقراره حجة على نفسه اه في
 (فعلی الاقرب منهم) وان لم يوجد في الخلاء ولا في القسطاط اه في
 (وفي قياس قول الامام يضمن) لان يديه بمنزلة المحلة فوجوده جرم في يديه كوجوده فيها اه في
 وقد ذكرنا وجهي القولين فيما قبله اه في
 (خلافا للمجد) فان عنده لاشئ على الآخر لانه احتمل انه قتل نفسه وانه قتل صاحبه فلا تجب الدية بالشك ولا بي يوسف ان الانسان لا يقتل نفسه ظاهرا فسقط اعتباره كما اذا وجد في محلة اه في

وان محتسبا بالشط فعلى اقرب القرى منه * وان التقى قوم بالسيف ثم اجلوا على قبيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بجمعة * ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او قسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منهم وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية * وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف * ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لاشئ فيه * ولومع الجريح رجل فحمل الى اهله ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن * ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا للمجد * ولو وجد القتيل في قرية لامرأة كثر اليمين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا وقال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة ولو وجد في ارض رجل

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقولة بمعنى المجمع وسكون
 العيون وضع الدماء من ان تنسفل ومنه العقل لانه
 لانها تعقل القبايح اهـ ق
 يمنع من الديوان وهم اهل الزبائن وهم
 (وهم اهل الديوان) كتب اسماءهم في الديوان وهذا
 الجيش الذين كانوا العاقلة على عهد
 عندنا وعند الساساني اهـ ق
 العصبان لانهم كذلك لا تمنع السخ بعهده
 رسول الدينبي كذا روى عن النبي عليه
 اهـ ق (في ثلاث سنين) هكذا روى عن النبي عليه
 السلام وحكي عن عمر ايضا العطايا ما يفرض
 للمقاتلة والرزق ما يفرض للفقراء المسلمين
 اذ لم يخدموا اهـ ق
 (اخذ منها) اي من العطايا لانها انما جبت فيها
 تخفيفا فاذا حصل في اي وقت حصل القصور
 اهـ ق (ومن لم يكن منهم) اي من اهل الديوان اهـ ق

في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب
 الارض

(كتاب المعاقلة) *

هي جمع معقولة وهي الدية والعاقلة من يؤتيها وهم اهل
 الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث
 سنين فان خرج ثلث العطايا في اقل او اكثر من ثلاث
 سنين اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم
 في ثلاث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة
 درهم او درهم وثلث لا ازيد هو الاصح وقبل في كل سنة
 ثلاثة دراهم او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم
 اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم
 وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرفه
 او حلفه وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاه وعاقلته *
 وعاقلة ولد الملاءنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعدما عقلوا عنه
 رجعوا على عاقلته بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفس القتل فلا تعقل جنابة عمد ولا جنابة عبد ولا مازم
 بصلح او باعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية

(هو الاصح) ليكون المأخوذ كل سنة درهما
 او درهما وثلثا نص عليه محمد في الميسر اهـ ق
 (كأحدهم) اي كواحد من العاقلة لانه هو
 لاخرجه وموآخذة غيره به
 القاتل فلا معنى
 اهـ ق (عاقلة امه) لان نسبته اليهم فينصرونه
 (بما غرموا) لانه ثبت ان الدية كانت على عاقلة
 الاب حينما كذب نفسه وبطل اللعان وثبت
 نسبة منه تقوم الام بمحملوا مضطرين عن
 قوم الاب بما كان عليهم اهـ ق

Digitized by Google

قول أبي حنيفة لا تصح وعندهما تصح اهـ
 (ولا مكاتب) لان ماله لا يقبل التبرع وهو على
 (والموصى ان يرجع الحق) لانها تبرع بفار الرجوع
 عنها كفي الهبة قبل القبض اهـ
 (يقطع حق المالك في المالك في الغصب) في الهدية كفي
 فعل بفضله الانسان كان رجوعا بهذه الاقاعيل
 المالك فاذا فعله الموصى لانه لا يمكنه تسليم
 في الغصب اهـ
 (لا يمكن التسليم الا بها) لانه لا يمكنه تسليم
 بدون الزيادة ولا يمكن قضائها لانه حصل في ملك
 الموصى من جهته اهـ
 (لا يبي يوسف) لان الجور في المال والرجوع
 نفي في الماضي والحال فاول ان يكون رجوعا
 وبه قالت الثلاثة ولجحدان الجور نفي الاصل فلا
 يجامعه الرجوع اذا الرجوع يستلزم الا بان وبه
 ونفي ورجوعه في الكفر فلا تقدمه المصنف على عادة
 لكن في العمون القوي على قول أبي يوسف
 اهـ

لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب * وان ترك وفاء والوصية
 مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يبرئه
 الغرماء وللموصى ان يرجع في وصيته قولاً او فعلاً يقطع حق
 المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه
 او رجع بعد ذلك * او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن
 التسليم الا بها كالتسويق والبناء في الدار والحشوب القطن
 وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب * وتخصيص
 الدار او هدمها للجور ليس برجوع عند محمد خلافا لابي
 يوسف * ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية او صيت بها لفلان
 فهي حرام * ولو قال ما او صيت به لفلان فهو لفلان فرجوع
 الا ان يكون فلان الثاني ميتا وتبطل هبة المريض ووصيته
 لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه
 الكافر والرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المقعد والمفلوج
 والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه
 والا فثلاثة

* (باب الوصية بثلاث المال) *

ولو اوصى لكل من الاثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث

(اخرت الوصية) لان التناخير ليس السقوط
 كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط
 اهـ

(فهي حرام) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل
 بخلاف ما اذا قال ففهي باطلة لانه اذا ذهب
 (الا ان يكون فلان الخ) فتكون الوصية الاولى
 على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل ضرورة
 لاجنبية نكحها بعدها اهـ
 (وكذا اقراره الخ) اما الاقرار فلان البينة قائمة
 وقت الاقرار فاعتبر في ابراهة بجمعة الا برات اهـ

(الا ان يكون فلان الخ) فتكون الوصية الاولى
 على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل ضرورة
 لاجنبية نكحها بعدها اهـ
 (وكذا اقراره الخ) اما الاقرار فلان البينة قائمة
 وقت الاقرار فاعتبر في ابراهة بجمعة الا برات اهـ

(بينهما نصفين) لان الثلث يضيّق عن حصتهما ان لا يزد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوا في سبب الاستحقاق اهـ ق
 (وعندهما ثلث اهـ ق) وقال ابو حنيفة الوصية فكتابه اوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما اهـ ق

بينهما نصفين ولو لا احدهما ثلثه وللاخر سدسه قسم اثلاثا ولو لا احدهما ثلثه وللاخر ثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث * ولا يضرب الموصى له بالآد على الثلث عند الامام الا في الحاباة والسعاية والدراهم المرسلة * وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلهم وصى له الثلث وان ثلاثة قال ربع * وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كجزءه * وان اوصى له بسدس ماله ثم ثلث ماله واجازوا فله الثلث * وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف * ولو ثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون وان ثلث ثيابه * وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي * وان ثلث عبيده فكذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والدواب كالعبيد * وان اوصى بألف وله عيين ودين فهو عيين

عبدان قيمة احدهما ثلاثون والاخر ستون مثلاً فأوصى بأن يباع الاول له وسواهما فالوصية من عمرو بعشرين وفي حق عمر وبأربعين يقسم الثلث بينهما اثلاثا فابيع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمرو بأربعين وصية له وان كانت زائدة على الثلث اهـ ق
 (الى الورثة) اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة لانهم قاعون مقام الموصي اهـ ق

(ولا اجازة) اي من الورثة وله ان السهم هو السدس اهـ ق
 (فله الثلث) قال صدر التريفة قوله ثلث ماله ان كان اخبارا في كذب وان كان انشاء يجب ان لا يكون له النصف عند الثلث انشاء فهو غنم غنم ايضا

السدس اخبارا في الثلث انشاء فهو غنم غنم ايضا او يرد هذا السؤال ولو يجب في الدرر قول فخرنا انه انشاء وانما يجب له النصف عند معرفة الاشارة او المعرفة اذا اعيدت معرفة

(او اختلف) لان المعركة اذا ابدل دليل على خلافه كان الثاني عين الاول الا اذا دل دليل على ذلك وهو مفقود ههنا اهـ ق
 (فله ثلث ما بقي) وقال زفر ثلث ما بقي من ذلك النوع لان التركة مشتركة بين حقيقين فلهما الثلث اهـ ق
 هلك عليهما بيه قال مالك اهـ ق

(فكله للحي) لان الميت ليس باهل لاوصية وعن
ابن يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث
بخلاف ما اذا علم بموته لانه حينئذ يكون لغوا

اهق
(فله قيمتها) لانه لما اضاف الى المال علمان مراده
الوصية بماثلة لثأته اذا ما ليتها فوجد في مطلق

المال اهق
(ولا غنم له) لان المصحح اضاقه الى المال وبدوها
صورة الثأته ومعناها او قبل يصح لانه لما ذكر
الثأته وليس في ملكه ثأته علم ان مراده المبالغة
اهق

(ولكل فريق سبعان) لان المذكور في الفقهاء
والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنا
والوصية اخت الميراث والمهات الاولاد ثلاث
ولهما ان الجمع المجرى باللام يراد به الجنس اذا لم يكن
عنه معهود وبطلت الجمعة كما في قوله تعالى لا يحمل
لك النساء فإراده الواحد فيقسم على خمسة ولهن
ثلاثة منها اهق

٣٩٢

ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي
من الدين حتى يتم * وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وأحدهما
ميت فكله للحي * وان قال بين زيد وعمر وقال نصف للحي وان
اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فتهلك قبل موته بطلت * وان
استفاد غنما ثم مات صحته في الصحيح * وان اوصى بشأته من ماله
ولا شأته فله قيمتها وبطلت لو بشأته من غنمه ولا غنم له وان وصى
بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين
فلهن ثلاثة اقسامه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلاثة اسباعه
ولكل فريق سبعان * وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله
نصفه ولهم نصفه وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه * وان اوصى
بمائة لزيد ومائة لعمر وثمان قال لبكر اشركتكم معهما فله ثلث
مال كل ولو بمائة لزيد وخسين لعمر وثلث لزيد نصف مال كل
منهما * وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث اهلها وثلثان للورثة
ويقال لكل صدقه في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث
ما اقروا به والورثة بثلثي ما اقروا به ويحلف كل على العلم

(له ثلثه ولهم ثلثاه) والوجه ما ذكرنا ولو وصى
للمساكين كان له صدقه الى مسكن واحد
عندهما وعند محمد لا يصرفه الى اقل من اثنين
بناء على ما ذكرنا اهق
(فله ثلث مال كل) لان نصيبه ما تنسوا به واشتركت
ثالث يصدق الى الثلث اهق
(فانه يصدق الى الثلث) اي استحسنوا واحدا منهما اهق
فما سألان المدعى لا يصدق الا بجمعة وجه
الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره ثبت
بطريق الوصية اهق

اعلى ما اقروا) لانه متخالف على ما جرى بينه وبين غيره اهق
 وبلاجنبي نصفها الخ) لانه اوصى بما عاك وبما عاك وبطل فيما لا عاك هذا
 اذا تصادقا فاما اذا اذكر الاجنبي شركة الوارث اهق
 او بالاعكس فانه يصح اقراره في حصه الوارث اهق
 عند محمد وعندهما يبطل في الكل اهق
 فلا تدفع اليكم شيئا اهق
 فلا تدفع اليكم شيئا اهق
 فلا تدفع اليكم شيئا اهق

بدعوى الزيادة على ما اقروا * وان اوصى بعين لو ارثه ولا جنبي
 فلا جنبي نصفها ولا شيء للوارث * وان اوصى لكل ثوب من
 ثلاثة اثواب وهي متفاوتة فضاع ثوب ولم يدرا يها هو والورثة
 تقول لكل هلك حبلك بطلت الوصية * فان سلموا ما بقي فلذى
 الجيد ثلثا جيدهما ولذى الرديئ ثلثا رديئهما ولذى الوسط
 ثلث كل منهما * وان اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت
 فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له * وعند
 محمد له نصفه والاقله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه
 والاقرار كالوصية وقيل لا خلاف فيه لمجدوه والمختار *
 وان اوصى بألف عين من مال غيره فلهما الاجازة بعدموت
 الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد
 على الثلث * وان اقرا احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه
 بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه * وان اوصى بامة فولدت بعد
 موته فهما للموصى له ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها
 ثم منه وعندهما منهما على السواء

* (باب العتق في المرض) *

العبرة بحال التصرف في التصرف المنجز فان كان في الصحة

(بعد الاجازة) فانه ان اجاز فاجازة تبرع فله ان
 يمنع من التسليم كسائر التبرعات اهق
 بخلاف الورثة لو اجازوا لان الوصية في حيزها
 صحيحة اصاد قتلها ملك نفسه والامتناع لحق
 الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فيقتل من جهة
 الموصى اهق
 (دفع ثلث نصيبه) لانه اقرا ثلثا في حيزها
 ايدهما فيكون مقرا لثلث ما في يده بخلاف ما اذا
 اقرا احداهما دون مقرا لوارث فلا يسلم له شيء
 المبرور في الثلث فشرى به الوارث فلا يسلم له شيء
 الموصى له بالثلث مثلان وان اوصى بامة فولدت
 الابن يسلم للورثة مثلان والامه والاولاد للموصى له اهق
 بعدموتيهما اي اخذ من الامه ما يخصها
 (اخذ الثلث منها) اي اخذ من الاولاد اهق
 فانه كل شيء اخذ من الاولاد اهق

(ويقدم الحج والزكاة) اذ قد جاء فيه ما من الوعيد
 ما لم يأت في الكفارات اهـ
 (والكفارات على صدقة الفطر) لا اتفاق على دون
 وجوبها ولا ناعرقا اهـ
 (فمن حيث تنفي) مهاجرا الى الله ورسوله الآية اهـ
 (ملاصقه) عند أبي حنيفة لانهم الجبران تسجيته
 وعن فاولهنا يجب حق الشفقة لهم اهـ
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار

٣٩٥

فان تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقبل تقدم
 الزكاة على الحج وقبل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على
 الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة
 الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية * وان اوصى بحجة
 الاسلام أحجوا عنه رجلا من بلده را بكان وقت النفقة *
 والاخر حيث تنفي * وان خرج حاجات في الطريق واوصى
 ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استخسانا
 وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
 * (باب الوصية للاقارب وغيرهم) *

جاز الانسان ملاصقه وعندهما من يسكن محله ويجمعهم
 مسجدها * ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى
 والمسلم والذمي وصهره من هو ذورحم محرم من امرأته وختنه
 من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك الحر والعبد
 والاقرب والابعد * واقرار به واقرباؤه وذووا قرابته وارحامه
 وذووا ارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم
 منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدة روايتان *
 وان لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للاثنين فصاعدا

محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار
 (من امر آية) لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
 محرم منها اكرامها وكافوا به من اصهار النبي
 عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار

(وان لم يسلّم) لان القرب مشتق من القرابة
 فيكون اسمها قائم به وله ان الوصية اخذت
 الميراث وفيه يعتبر الاقرب فالاقرب والمراد بالجمع
 المذكور فيه اثنان فكذلك في الوصية اهق
 وعندهما لكل على السواء (اذ هما لا يعتبران
 (وعندهما اهق لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 الاقرب اهق) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 (بين خاليه) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث فيضم الى
 الم الميراث لضم جمعاً فيأخذ هو النصف لانه
 اقرب وبأخذ النصف لعدم من تقدم عليها
 اهق
 عند وجود اولاد الصلب (لان اولاد حقيقة
 يتناول ولد الصلب اهق
 بدون اولاد البنت) وروى الخفاف عن محمد بنهم
 يدخلون لان الولد ينسب الى ابيه حقيقة
 وينسب الى جدته مجازاً فاذا نسب الى جدته الى
 ابيه كان ابنه مجازاً فكذلك ينسب الى ابي امه
 ولان عيسى عليه السلام قال له ابن آدم ولا ينسب
 اليه الا من امه قال الشاعر
 بنو بنو ابنا بنو بناتنا

٢٩٦

وعندهما من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم
 او ادرك الاسلام وان لم يسلّم * فن له عمان وخالان الوصية
 اعميه وعندهما لكل على السواء * ومن له عم وخالان نصف
 الوصية لعمه ونصفها بين خاليه * وان له عم فقط فنصفها له
 وان عم وعمه وخال وخالة فالوصية للعم والعمه على السواء
 وعندهما الوصية لكل على السوية في جميع ذلك * واهل
 الرجل زوجته وعندهما من يعولهم وتضعهم نفقته وآله اهل
 بيته وابوه وجدته من اهل بيته * واهل نسبه من ينسب اليه
 من جهة الاب * وجنسه اهل بيت ابيه * والوصية لبني فلان
 وهو اب صلب للذكور خاصة وعندهما وهو رواية عن
 الامام يدخل الاناث ايضا * ولورثة فلان للذكر مثل حظ
 الانثيين ولولد فلان للذكور والانثى على السواء ولا يدخل اولاد
 الابن عند وجود اولاد الصلب ولو كان له بنات لصلبه وبنوا
 ابن فالوصية للبنات ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت
 وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهي باطلة ولن
 لا يتامهم او عيانتهم او زمناهم او ارا ملهم قلغني والفقير منهم
 والذكر والانثى ان كانوا يحصون والفقراء منهم خاصة

بنو بنو ابنا بنو بناتنا

(لا يحصون) لان اسم الولد يتنظم ولد الصلب
 حقيقة وولد الولد مجازاً فاذا تعدت الحقيقة
 صرف الى المجاز يخرج من التعطيل اهق
 (لبني فلان) كقولهم لبني فلان لا يمكن
 تنقيدها بجمع بنى آدم لانه ليس بأولى من البعض
 الاخر اهق

ان كانوا لا يحصون (لان هذا اللفظ يذكر
 وياديه غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 بتخصيص الوصية اهـ في
 (ولا ولا درهم) اهـ في
 اعنته قبل الوصية او بعد ما ذكر
 من الرجال او النساء وسواء
 بالوت وكل واحد من هؤلاء يثبت له الولاء عند
 الموت فاستحق الوصية ايضا ينسبون اليه بالولاء المتعلق
 بالعتق فيدخلون معهم اهـ في
 (مدة معينة) لان المنافع يصح تملكها في الحياة
 بيد وبغير يد فكذلك ابعاد المات لحاجته
 كما في الاعيان ويكون محبوسا على ملك الميتة

٢٩٧

ان كانوا لا يحصون ولوا اليه فهي لمن أعتقهم في الصحة او المرض
 ولا ولا درهم * ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى الموالى الا
 عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون او معتقون واقل الجمع
 اثنان في الوصايا كالوارث

* (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) *

تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلاتهما مدة معينة
 وابدا * فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والا قيمت
 الدار وتهايشا في العبد يومين لهم ويوماله فاذا مات الموصى له
 ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت ومن
 اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
 في الاصح * ولا لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر
 وان اوصى له بثمره بستانه ثمت وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد
 ابد افله هي وما يستقبل * وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود
 وما يستقبل ويورث * وان اوصى له بصوف غنمه او لبنها او
 اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابد او لم يقل
 * (باب وصية الذمي) *

ولو جعل ذمي داره بيعا او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث

اهـ في
 (لا يجوز له السكنى الخ) وقيل يجوز لان قيمة
 المنافع كميتها في تحصيل المقصود واخر عنه
 بقوله في الاصح اهـ في
 (ان يواجر) لان الوصية تملك بغير يد مضاف
 الى ما بعد الموت فلا تملك تملكه بيد اغنيا
 بالاعارة اهـ في

(عند موته فقط) لان الوصية واجب عند الموت
 فيغير وجود هذه الاشياء الا في الغلة المدومة
 والتمرة المدومة على ما بينا اهـ في
 (باب وصية الذمي) اعلم ان وصية الذمي اما ان
 تكون بقرية عندنا او بقرية غيرنا اهـ في
 او لا تكون بقرية عندنا او بقرية غيرنا اهـ في

ليست القدس في عمارته ودهن مصابيحهم والوصية
 للقرية الذين يقاتلون من خلفهم من اهل الحرب
 فهذه صحيحة ووصى ان تدفع خنازيره ونظم
 او كنيسة او وصى ابو خنيفة وعمره
 الشركين فانه يجوز وقال ابو خنيفة وعمره
 لا يجوز لان ذلك معصية وفي الجواز تقرزلها
 فلا يجوز ولا في يوسف قوله عليه السلام
 انكم ومنهم وما يدعون اي يعتقدون اهـ في

(جاز من الثلث) لا يمكن نصيبه على اعتبار
 معنى الاستخلاف والتبليغ اهـ
 (وكذا في غير المسمين) عند أبي خنيفة خلافا لهما
 لكونه معصية وله ان يقرب به في معقدهم وغيره
 لهي بائنه لهم كاتر اهـ
 مستأن من لا وارث له في دارنا لانه اهل التبليغ
 منجرا كالهبة ونحوها فكذا مضافا اهـ
 (رد الباقي الى ورثته) فان قلت ليس لورثته حق
 في تصرفه بين ابني خنيفة وصاحبها في المرتبة
 الابن انما يصح ان يوصي به لانه لا وارث له في دارنا
 في خلاف المرتبة لانه لا وارث له في دارنا

ولو اوصى بالقوم مسمين جاز من الثلث وكذا في غير المسمين
 خلافا لهما ونصح وصية مستأن من لا وارث له في دارنا بكل ماله
 لمسلم او ذى * وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثته ونصح
 الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذى * وصاحب الهوى
 ان لم يكفر به واه فهو كالسلم في الوصية والافكار المرتدة * ووصية
 الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه * وتجوز لذمي من غير
 ملته لا الحربى في دار الحرب

* (باب الوصى) *

ومن اوصى الى رجل قبل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان
 رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصى فهو
 مخير بين القبول وعدمه * وان باع شيئا من التركة لم يبق له
 الرد * وان غير عالم بالايباء فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم
 يتخذ قاض رده * وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخرجته
 القاضى ونصب غيره * وان الى عبده فان كان كل الورثة صغارا
 صح خلافا لهما وان فيهم كبير بطل اجماعا * ولو كان الوصى
 عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره * وان كان قادرا امينا
 لا يخرج القاضى وان شك اليه الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر

فيكون على خلاف المعروف
 (وان رد في وجهه) لان ذلك دالة على ان لا يتم والقبول
 ولاية الزامه التصرف في ماله ورثته لانه يمكنه
 ان ينيب غيره اهـ
 (لم يبق له الرد) لان ذلك دالة على ان لا يتم والقبول
 وهو معتبر بعد الموت وبغض البع لصدوره من
 الوصى اهـ

لان الوصاية خلافة
 (وان غير عالم بالايباء) اهـ
 (ثم قبل صح) اهـ
 (لان في ابطاله ضررا بالبيت وضرر
 لا يبرأ منه) اهـ
 (ان القاضى ولاية دفع
 الوصى في الإبقاء مجبور بالتصريف في ماله منصرف بغير
 هو اعلى واولى اهـ
 (مالم يتخذ قاض رده) اهـ
 (خلافا لهما) اهـ
 (وله انه مخاطب مستند بالتصريف في ماله منصرف بغير
 اهلا للوصاية وقيل قول محمد منصرف بغير
 (وان شك اليه الورثة) لان الشك في القاضى عجزه صلا
 كذا بتحقيقنا على نفسه ولو ظهر القاضى عجزه صلا
 استبدل به غيره اهـ

(أن كان فيه نفع) أي لصي عبد أبي حنيفة إن اشتراه
 غريمه عليهم اهق
 الذين تصدق عليهم اهق
 غريمه عليهم اهق
 (خلافا لهما) فإساعى النبي هـ
 (أنه قربان مال النبي) فإساعى النبي هـ
 بالنص فصار كالأب وهذا وصي الأب لأن وصي
 القاضي لا يجوز بيعه مال الصغير من نفسه بكل
 حال لأنه وكيله والأب لا يشتري مال صغيره
 لنفسه إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير إن كان
 مثل القيمة أو يغني يسير ولا يجوز للوصي بيع
 عقار النبي عند المتقين اهق

والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضاع في يده واستحق
 المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فأصاب
 الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاع واستحق ذلك الشيء
 رجع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته
 ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه إلا بما يتغابن فيه وبحدان من
 نفسه إن كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة وشركة
 وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء على الأعسر ولا يجوز له
 ولا للاب الاقتراض ويجوز للاب الاقتراض للوصي ولا يتجر
 في مال الصغير* ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار*
 ووصي الاب أحق بمال الصغير من جدته فان لم يوص الاب
 فالجد كالأب

(فصل)

شهد الوصيان ان الميت أوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان
 يدعيه زيد وكذا لو شهد أبناء الميت* ولغت شهادة الوصيين
 بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره
 وعندهما تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت
 جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان

(ولا للاب الاقتراض) والقاضي ذلك لأن الاقتراض
 تبرع ابتدأ معاوضة انتهاء ففعل معاوضة في
 حق القاضي فقدرته في حق غيره لا يجره نظرا
 المحبس وغيره وتبرعا في حق غيره لا يجره نظرا
 واختصاصا في مال النبي اهق
 (أحق بمال الصغير من جدته) عند لان ولاية
 الأب تنزل اليه بالإبضاء فكأن ولاية قائمة
 معني فبقدم عليه كالأب نفسه لان اختياره مع
 (فصل) أي في شهادة الأوصياء اهق
 (لا تقبل) أي في شهادة الأوصياء اهق
 (الا ان يدعيه زيد) أي يدعي انه وصي معهما
 فثبتت قبل شهادتهما الاستحسان والتباس ان لا تقبل
 كما في الأول اهق

(لا مضمح) اي لو شهد انه اوصى لهذين الرجلين
للشاهدين ما له وشهد الشهود لما انه اوصى
كل فريق بثلث ما له لا تقبل التمكن التهملا في
اذ التفت يكون مستر كما بينهم
(كتاب الخنثى) اه في
حال الرجل والخنثى من يفتت في كلامه ويقتص حاله عن
خنثى لانه لا يكسر كلامه ويجمعه خنثى وفي
الشرع من له ذكر وفرج اه في
خنثى جميعا لانه دليل على انه العضو
لعدم المرحم

(ولا اعتبار الكثرة) أي عندنا حنفية خلافا لهما
فإنهما يقولان ما كرهما ولا دلالة على قوة
الخروج لأتدبل على القوة فربما يكون زيادة
أشاع في أحدهما وضيق في الآخر اه في
أه في
(فأذا بلغ فلا إشكال) فلا تن
محلوا إذا بلغ من
(ان)

لا تخزن بدين ألق على ميت والاخران اهما بمثابة صحتنا خلافا
لابي يوسف * ولو شهد كل فريق للآخر بوصية ألق لانصح
ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له
بوصية عبد صحت * وان شهد الاخر له بوصية ثلث لانصح

هو من له ذكركه و رفرج فان بال من احدهما اعتبر به
وان بال منهما اعتبر الاسبق وان استويا في السبق فهو
مشكك ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهر
بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرته على الجماع
او احتلام كاحتلام الرجل فرجل وان ظهر بعض علامات
النساء من حيض وحبل وان ~~ك~~ سار ثدى وزول لبن فيه
وتمكن من الوطئ فامرأة وان لم يظهر شيء او تعارضت
فمشكك قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال
واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالا حوطه * ويصلى بقباع ويقف
بين صني الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه
من جانبيه ومن بجذائه من خلفه * وان في صفهن اعادهو
ولا يلبس حريرا ولا حليبا ويلبس الخيط في احرامه *

انتي بكرة له تركه وقال محمد بليس لبسه وهو رجل ولاشي عليه لانه لم يلبس

(بل تباع له امه تحته) لا يجوز نكاحه التفر
 اليه مطلقا اه في
 (بل يبيعهم) وهو جعل الفريضة قبل انعلا
 تشري له جارية نفسه لان الجارية لا تكون
 علولا بعد الموت كل هذا القائل نسي ما قدمه
 في كتاب القسمة قضاه على الميت اه ان كان
 الميت فاقسمة ماله في الخ (كل ذلك للرجساء
 ولا يحضر بعد ماله في الخ) فدم في الخا تسمى النسبة
 (نسبة قهره) اي اذا مات واريد ان يصل
 (ووضع الرجل) اي فوضع الرجل لا احتمال انه امرأة
 (تم في) فوضع الرجل لا احتمال انه رجل اه في
 ويضم على المرأة لا احتمال انه رجل اه في

٤٠٢

ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يحلوه به غير محرم من
 رجل او امرأة ولا يسافر بلا حرم ولا يحتنه رجل ولا امرأة
 بل تباع له امه تحته من ماله ان كان له مال والا فن بيت
 المال ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يعم ويكفن
 في خمسة اوثاب ولا يحضر بعد ماله في غسل رجل ولا امرأة
 وتذب تسجية قبره * ويوضع الرجل على يمين الامام ثم هو
 ثم المرأة ان صلى عليهم جلة وله اخس النصيبين من الميراث
 عند الامام فلو مات ابوه عنه وعن ابن فللابن سهمان
 وله سهم وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلاثة من
 سبعة عند ابي يوسف وخمس من اثني عشر عند محمد *
 ولو قال سيده كل عبد لي حر أو كل امه لي حرة لا يعتق
 ما لم يستثن ولو قال بعد تقراشكاه انا ذكرا وانثى لا يقبل
 وقبله يقبل

(مسائل شتى) *

كتابة الاخرس وايماءه بما يعرف به واقراءه بنحو تزويج وطلاق
 وبيع وشراء ووصية وقود عليه اوله كالبان * ولا يصح
 لعذف ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وحلت اشاراته

(عند محمد) له ان الخنثى يستحق النصف مع
 الابن ان كان ذكرا والثلث ان كان انثى والنصف
 والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان
 ونصف من ستة وقد وقع الكسر بالنصف
 فغضب الستة في اثنين نصيب الابن ولابي يوسف
 وهو نصيبه والباقي نصيب الابن ولابي يوسف
 ان له النصف ان كان انثى والثلث في النصف
 فان نصف متيقن ووقع الثلث في النصف
 فالآخر قسفته صار ربعا فان نصفها اه في
 الاخر قسفته هذا هو التفاوت بين مذهبيهما اه في
 ثلاثة ارباع هذا هو التفاوت بين مذهبيهما اه في
 (وقبله يقبل) لان من جمعه اليه ومن احكام
 الخنثى المشكل انه لو قبله رجل بشهوة لم يتزوج
 امه الا اذا بين انه ذكر لا احتمال انه انثى ولو قبلته
 فثبت بينه وبينها حرمة المصاهرة اه في
 (كالبان) لان الاشارة معتبرة من القادر
 فلذلك من العاجز والكتاب كالحطاب عند العجز
 ففي حق الانعوس اولى لان عجزه الظهور وان لم

(ويجوز عند الاضطراب) لان المسنة المتفقنة
 نخل في حال الضرورة فالتى تخشى ان تكون
 ذكية اولى غيرة يتحزى لانه طريق يوصله الى
 الذكينة في الجبل فلا يتركه من غير ضرورة الى
 من التاجنة حتى لا يبقى فيه شئ او فيجعله فيصير
 الدم وماد بالاستحالة وهذا لو عرفت الفطرة
 وصارت رمادا ظهرت للاستحالة كما ان الجراد
 تغلات اه ق
 (ولو دفع الاراضى المخر) يعنى اذا عجز اصحاب
 المخرج عن زراعة الارض واداء المخرج واراد
 المالك فانه لا وجه الى ازالة ملكهم بقدر ضاهم
 من غير ضرورة ولا وجه الى التفضيل حتى القابلة
 فحينئذ ما ذكرنا اه ق

فهو كالافروس والا فلا * والكاتب في الغائب ليست بحجة
 قالوا الكتابة اما مستبين مرسوم وهو كالنطق في الغائب
 والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدر وورق
 الشجر ويتوى فيه واما غير مستبين وغير مرسوم كالكتابة
 على الهواء والماء ولا عبرة فيه * واذا اختلطت الذكينة بمسنة
 اقل منها تحزى واكل والا فلا يؤكل سالة الاختيار ويتحزى
 عند الاضطراب واذا اسرق رأس الشاة المتلطح بدم وزال
 دمه فانتخذ منه مرقعة جاز والحرق كالقبيل * ولو جعل
 السلطان المخرج لرب الارض جاز بخلاف العشر * ولو دفع
 الاراضى المملوكة الى قوم ليهطوا المخرج جاز * ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صم * ولو عن رمضان
 فلا فى الاصح وكذا فى قضاء الصلاة لو نوى ظهر اعليه مثلا
 ولم ينو اتول ظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا وقبيل
 يصح فيهما ايضا * ولو ابلغ الصائم بزاق غيره فان كان حبيبه
 زمه ~~الكفارة~~ والا فلا وقتل بعض الحاج عند ذى تلب
 الحج * ومن قال لامرأة عند شاهدين يوزن من شدي
 قتالت شدم لا ينعقد النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم *

(عن اى يوم صم) لان يوم رمضان مطلق
 بنهود الشهر لقوله تعالى فليصمه وهو واحد
 لانه عبارة عن ثلاثين يوما لياليها اه ق
 (ولو عن رمضان فلا) ما لم يعين انه صائم عن
 رمضان سنة كذا اه ق
 (وبصح فيهما ايضا) وهو قول بعض المشايخ
 ان القروض متراجمة فلا بد من تعيين ما يريد
 اداؤه حتى يبرأ ذمته والشرط تعيين الجنس
 بالنسبة اه ق
 (عند ذى تلب) لان من الطريق يبرأ ما كان
 فى الحج اه ق

ولو قال لها خويشتن رازن من کرد ایندی قحالت کرد ایندم
 فقال پذیرفتم ینعتقد * ولو قال لرجلی دختر خويشتن رایسر
 من ارزانی داشتی فقال داشتم لا ینعتقد * ولو منع المرأة
 زوجها من الدخول علیها وهو یسکن معها فی بیتها كانت
 ناشزقة * ولو سکن فی بیت النصب فامتنعت منه فلا
 ولو قالت لا اسکن مع امتک وارید بیتا علی حدة فلیس لها ذلک
 ولو قالت مر اطلاق داده فقال داده کیر او کرده کیر
 او داده باد او کرده باد ان نوی یقع والا فلا ولو قال داده است
 او کرده است یقع وان لم ینو * ولو قال داده انکار لا یقع
 وان نوی * ولو قال وی مر انشیاید تا قیامت او همه عمر لا یقع
 الا بالنیة * ولو قال لها حيلة زنان کن فهو اقرار بالطلاق
 الثلاث * ولو قال حيلة خويشتن کن فلا ولو قالت له کابین
 ترا بخشیدم زاجنک بازدار فان طلقها سقط المهر والا فلا *
 ولو قال لعبدہ یا مالکی اولامته انا عبدک لا یعق ولودعی الی
 فعل فقال بر من سو کند است که این کار نکم فهو اقرار بالعین
 بالله تعالی وان قال بر من سو کند است بطلاق فاقرار بالحلف
 بالطلاق فان قال قلب ذلک کذبا لا یصتقی وکذا لو قال

(فلیس لها ذلک) لانه لا بد له من عذمة فلا یجوز
 منعه من ذلک وجوز لها ذلک مع الضرورة
 لانها تنادی اه فی
 (ان نوی یقع والا فلا) لانها ظلمت عندهم
 اه فی

(رهبه) یقع الهاء والمیم وسكون الهاء معناه
 الجبج لا یلین فی جمیع عمری اوالی یوم القیامة
 اه فی
 (لا یجوز) لانه خبر عن عین منقذة وقوله بعد
 ذلک قلت ذلک کذبا رجوع عنه فلا یصد فی
 اه فی

(والقضاء ما مضى الخ) لان رايه الاول قد خرج
بالقضاء فلا يتقض الاخذاد باجنهاد مثله
ولا عليك الرجوع عنه ولا ابطاله اه في
صحت شهادتهم عليه اي ذلك الاقرار لانه
موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق

٤٠٥

(الشهادة اه في موجب نفسه وقدم علموه وهو الركن في اطلاق
البيع عتار الخ) عبارة الكذب عتار وبعض
اقارب معاصر يعلم البيع ثم ادعى لان حصوره عند
العيني لانه تليس محض لان حصوره عند
البيع ووزنه في بيعه اقرار منه بانه ملك
البائع وان لاحق له فيه وتقبله بالتقريب يتي
يجوز مع الغريب اه في

(فالقول له) واقسام ان يكون للورثة لان
التهبة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب
الاوقات وجه الاستحسان انهم اتفقوا في
سقوط المهر عن الزوج والوارث يدعى المود
عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر اه في
(صاروكيلا) لان سكونه وعدم رده من ساعته
دليل القبول عادة اه في

مراسو كند خانه است كه اين كار كنكم ولو قال المشتري للبائع بعد
البيع بها بازده فقال البائع بازدهم يكون فسخا للبيع والعقار
المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي * ولا يصح
قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي
في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي او بدالي غير
ذلك او وقف في تليس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك
لا يعتبر والقضاء ما مضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة * ومن له على آخر حق نجبا قوماء سأل عنه فأقر به
وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان
سمعوا كلامه ولم يروه فلا * ولو بيع عقار وبعض اقارب
البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده *
ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في
صحتها فالقول له * ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر ولست بمبطل في
ما يدعي عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والاقرار ليس سببا
للكل ولو قال لا تسروا كلتك ببيع هذا فسكت صاروكيلا ومن

١٠٢

(الاب لا يملك عزلها) لأنه عين من جهة غلبان
 من جهة لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي
 عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة لان كلمة كل
 فطر قه ان يقول رجعت اليه لان كلمة كل
 فطر تكرار الافعال اه في
 تقتضي تكرار الافعال اه في
 العزل الإبعاد الجوع اه في
 اي فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا
 (والا فلا) لان الصلح فيه منفعة وهي
 وقع على غير متعين لا يبي
 (الاقتراض) لان الصلح فيه منفعة وهي
 (جاز الصلح) لان الصلح لا يشترط ان
 سلامة العين لانه لو لم يصالح لا يشترط ان
 بالينة فأنخذ اه في
 (او كانت غير عادلة لا يجوز) لان الاب يصبر
 منبذ على مال الصلح لا يجوز
 الذي لم يشترط شيئا الا بالصلح اه في

وكل امرأته بطلاق نفسها الا يملك عزلها ولو قال لا شروكتك
 بكذا على ابي متى عزلتك فانت وكيلي فطريق عزله ان يقول
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي فطريقه
 ان يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتك عن المخزنة
 وقبض بدل الصلح قبيل التفريق شرط ان كان ديناً بدنياً
 والا فلا ومن ادعى على صبي داراً فصالحه ابوه على مال الصبي
 فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن
 فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال
 لا بينة لي ثم برهن صح وكذا لو قال لاشهادة لي في هذه القضية
 ثم شهد وللإمام الذي ولاه التولية ان يقطع انساناً من طريق
 الجادة ان لم يضر بالمصلحة ومن سادده السلطان ولم يعين يبيع
 ماله فبإساع ماله فقد ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت
 مهرها لا تصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو اخالت انساناً
 بالمهر على الزوج ثم وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ
 براً أو بالوعة في داره فزمنها ما ط جاره وطلب تحويله لا يجبر
 عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ومن عمر دار زوجته

(ثم برهن صح) لانه يمكن ان يكون له بينة
 نسباً ثم ذكرها اه في
 (فباع ماله ففقد) اي يبعه لانه غير مكسوبة وانما باع
 باختياره غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا يفاء
 ما طلب منه وذلك لا يجوز باع ماله لغيره كالأثر
 اذا حبس المدينون بالدين فباع ماله ليقضي دينه
 دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
 الكره في الإبقاء لافي البيع اه في
 (ففعلت ببيع) اذا رضى شرط فيه وقد انعدم
 اه في
 (ولو اخالت انساناً بالمهر على الزوج) اي لا يباحذ
 منه عوض دينه مثلاً اه في
 (لا يضمنه) لان هذا تسبب فلا يجب به الضمان
 الا بالاعتدى كوضع الحجر في الطريق واتخاذ
 ذلك في ملكه ليس بعتد فلا يضمن اه في

(والنقطة دين له) لانه غير مطلوب في الاتفاق
 فجميع علم الحصة الامم فصار كالماء مود قضاء
 الدين اه في

فاصباء العروة فغير من بالذفر يخ ان طلبت
 (والدم المسفوح) لما روى الاوزاعي قال من
 رسول الله عليه الصلاة والسلام من الشاة
 الذكر والمائة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام وان
 والمائة لان الدم ثنت بالنص حرمته وان
 الستة لانها مما تختص به النفس وتكرهه

والمائة لان الدم ثنت بالنص حرمته وان
 الستة لانها مما تختص به النفس وتكرهه

بماله باذنها فالعبرة لها والنقطة دين له عليها وان عمرها
 بلا اذنها فالعبرة لها وهو مستبرع وان عمر نفسه بلا اذنها
 فالعبرة له * ومن اخذ غريمه فخرعه انسان من يده فلا ضمان
 على النازع * ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى
 والاقطعت يده او ضربت بك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع
 ولو وضع في العراء منجلا ليصيده بهار وحش وسمي عليه
 بغاء في القدر ووجد الحمار يجر وحاميتا لا يحل اكله * ويكره
 من الشاة الحياء والحصى والمائة والذكر والغدة والمرارة
 والدم المسفوح * والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل
 واللقطة ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنه محتتما
 ولا تقطع جلدة ذكره الا بعشقة جازت له ختانه وصكذا
 شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطيق الختان * ووقت الختان
 غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير
 الانبياء والملائكة الا بطريق التبع ولا الاعطاء باسم
 النيروز والمهر جان ولا بأس بلبس القلانس * وللشباب العالم
 ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرء ان يجتم
 في اربعين يوما

وقد نظم المصنف الاعضاء السبعة قال
 اذا ما ذكيت شاة فكلها
 سوى سبع فحين الوبال
 ثمانية غيبين
 ودال ثم ميان ودال

فكراد بالقضاء الفرج وبالمائة الحصى والفتن
 الغدة وبالدال الدم وبالمائة المرارة والمائة
 وبالدال الذكر اه في
 والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل
 واللقطة اهدونه على الاستخلاص بخلاف
 الاب والوصي والمقطع لهم
 (باسم النيروز والمهر جان) اراد ان الهدى باليس
 هذين العرين حرام بل كهر اه

(كتاب الفرائض) هي جمع فريضة من
 الفرض وهو التقدير قال فريضة لان
 التقدير اي قدرها وبني هذا العلم فريضة
 الله تعالى ولا يبي حرمه ولا يبي نفسه
 الى ملك مقرب ولا يبي نصف والرابع والثلثين
 كل واحد من النصف بخلاف ما في الاحكام
 والثلث والاركة والجمع وغيرها فان النصوص
 كالصلاة والصلاة والجمع وغيرها فان النصوص
 فيها جملة كقوله تعالى واقيموا الصلاة الآية
 (من زكاة الميت) وهي ما يترك الميت خالبا
 عن تغلق حق الغير بينه وان كان حق الغير
 متعلقا بعينه كالأرض والعبد الماني والمشتري
 قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز
 كما في حال حياته اهـ

* (كتاب الفرائض) *

يبدأ من تركه الميت بتجهيزه ودفعه بلا اسراف ولا تقصير ثم
 تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم
 يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء
 ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق
 ثم بعصبته ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له
 بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
 ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف
 الدارين حقيقة او حكما والجمع على نور يشهم من الرجال عشرة
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه والزوجة
 ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والجدّة والبنات
 وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض
 وعصبة فذو فرض من له سهم مقدّر والسهم المقدور
 في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث * والثلثان
 والثلث والسدس * فالنصف للبنات ولبنات الابن عند عدمها
 وللأخت لا بون وللأخت لا ب عند عدمها اذا انفردت
 وللزوجة عند عدم الولد وولد الابن والرابع له عند وجود
 احدهما وللزوجة وان تعددت عند عدمهما والثلثان لها
 كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا

(بلا اسراف ولا تقصير) وهو قدر كثر
 او كثر السنة او قدر ما يلبسه في حياته اهـ
 (ثم تنفذ وصاياه) فان كانت الوصية بعين تقبّر
 من الثلث وتنفذ اهـ
 (ويستحق الارث الخ) والمستحقون للتركة
 عشرة اصناف ذكرها المصنف بقوله ويبدأ
 الخ اهـ
 (ثم بيت المال) لان المال متى خلا عن
 مستحق ومالك فصرفه بيت المال كالقطعة
 والضال اهـ
 (الاب) وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو
 السدس مع الولد وولد الابن وان سفل قال
 الله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس
 الآية (عند عدمها) اي عند عدم بنت الصلب اعلم ان
 اولاد الابن يقومون مقام اولاد الصلب عند
 عدمهم بون ماريون ويجيبون ما يجيبون
 كذا في الكافي اهـ

(خلافا لابي يوسف) فان عنده الام مع الجد
 نكح الباقي كما هو مع الاب وهي احدى الروايتين
 عن ابي بكر فعلى هذه الرواية جعل الجد كالاب
 مذكور في الام كما يعصبها الاب وها هنا بحث
 (فصل) اى فى العصبان العصبه هي اقرب قرابة
 لابيها وكنها جميع عاصب وان لم يسمع به من
 عصب الا بن طرف والعم جاب والاخت جاب ثم
 سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقبل
 فى مصدرها عصبه وشرا ثلاثة عصبه بنفسه
 اى يجعلها عصبه وعصبه مع غيره كما فصله قوله
 وعصبه بغيره اهـ
 نفسه الخ اهـ
 (ذكر) اعتبر الذكورة لان الانثى لا تكون
 عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها اهـ
 (وايند وان سفلا) ادخلوا لهم فى اسم الولد
 (والجد الصحيح وان علا) والمعتبر فى الترجيح
 الاستحقاق بجهة التعصب لا بالفرض كما بنى
 الاخ لا بن مع الاخت لا بون وان كانت اقرب
 واقوى جهة اهـ

من فرضهن النصف والثالث للام عند عدم الولد وولد الابن
 والاثنين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما يبق بعد فرض
 احد الزوجين فى زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
 الاب فيه ما جدد فلها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف وللاثنين
 فصاعدا من ولد الام يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية *
 والسدس للواحد منهم ذكر اوانثى ولللام عند وجود
 الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات ولللاب مع
 الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل
 فى نسبته الى الميت ام فان دخل فجده فاسد وللجدة الصحيحة وان
 تعددت وهي من لا يدخل فى نسبتها الى الميت جده فاسد
 ولبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب
 وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين

(فصل)

والعصبه بنفسه ذكر ليس فى نسبته الى الميت انثى وهو
 ياخذ ما يبقته القرأض وعند الافتراق يحرز جميع المال
 واقر بهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفلا ثم اصله وهو
 الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين

(لا تصير عصبته) لان النص الوارد في مبرورة
 الاناث بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت
 البنات بالبنين والمالكه للم ولابن الاخ
 انها بنت الاخ اهق
 (والعصبه مع غيره) هي كل انثى تصير عصبته مع
 انثى اخرى مثل الاخوات اهق
 (مقدم على ذى الاب) والفرق بين هاتين
 العصبين ان العصبه تغیره بكون
 عصبه نفسه فيقتدي ببيبه العصبه تالي الانثى
 وفي العصبه مع غيره شجاعه لذلك الغير اهق
 (مولى امه) لانه لا اب له والى عليه السلام
 الحق ولد الملاعنه اتمه فصار كنخض لاقرابه
 له من جهة الاب فلورث بنتا واما وابلا عينا
 فلبنت النصف والام السدس والباقي يرد
 عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان
 معهما زوج فزوجا فزوجا اخذوا منه والباقي بينهما
 فزوجا وذا اه

اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزءه وهم الاعمام لابوين
 اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزءه كذا به * والعصبه
 بغيره من فرضها النصف والثلاثان تصرن عصبه باخوتهن
 ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين * ومن لا فرض لها
 واخوها عصبه لا تصير عصبه به كالم وبنت الاخ * والعصبه
 مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو
 الابوين من العصبات مقدم على ذى الاب حتى ان الاخت
 لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب * وعصبه ولد الزنى وولد
 الملاعنه مولى امه * والاب مع البنت صاحب فرض وعصبه
 وآخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب المذكور
 فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فخاله كله لابن مولاة وعند ابى
 يوسف للاب السدس والباقي للابن * ولو كان مكان الاب جده
 فكله للابن اتفاقا * ولو ترك جده مولاة واخا مولاة فالجده اولى
 وعندهما يستويان * والعصبه انما ياخذ ما فضل عن ذوى
 الفروض * فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
 واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام
 ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمازية

(فصل)

حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والاب والبن والام
والزوج والزوجة * ومن عداهم يحجب الابعد بالاترب
وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه
الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها * ويحجب الاخوة
بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد ويحجب اولاد العلات
بالاخ لا بوبن ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لا بوبن ولا باب
بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث
عند عدم ذى القرض او عن السدس عند وجوده والفتوى
على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلاث سقط بنات
الابن الا ان يكون بجداً * او اسفل منهن ابن ابن فيعصب
من بجداً * ومن فوقه من ليست بذات سهم ويسقط من دونه
* واذا استكمل الاخوات لا بوبن الثلاث سقط الاخوات
لاب الا ان يسكن معهن اخ لاب والجدات كهن يسقطن
بالام * والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب
والقربى منهن من اى جهة كانت فتحجب البعدي من اى
جهة كانت وارثه كانت القربى او محجوبة كام الاب معه فانها

(فصل) اى فى الحجب هو فى اللغة المنع ومنعه
الحجاب لما يستتر به الشئ وينع من النظر اليه
وفى الاصطلاح منع شخص معين عن ميراثه كله
او بعضه بوجود شخص آخر وهو نوعان حجب
حرمان وحجب قصان فاما حجب الحرمان وهو
ان يحجب عن الميراث بالتره وهو منتف في حق
ستة اهق (ويرثون معها) امثلة ذلك الزوج واخت لا بوبن
واخت لاب الزوج النصف والاخت لا بوبن
النصف والاخت لاب السدس بكاملة الثلثين
اصلاها من ستة وتعمل الى سبعة اهق
(على قول الامام) وهو مذهب ابى بكر الصديق
رضى الله عنه وما ذهب اليه قول زيد بن ثابت
وبه اخذ زفر والحسن ومالك والشافعى وعليه
والنخار قول ابى بكر اهق

(ويجبون الام من الثلث الى السدس) وهذا
 لان علة الاستحقاق قائمة في حقهم لكن امتنع
 بالمعجب وهو الاب فإز ان يظهر مجبها في حق
 من يرث معها اهـ
 (فصل) اي في العول وهو في اللغة عفي الميل الى
 الجور يقال فلان يعول اي يجور ولو يعنى
 قوله تعالى ادنى ان لا تعولوا اي تجوروا ويعنى الرفع
 الغلبة يقال عول عوله ومن هذا الاخير
 قال عال الميزان اذا رفته والم غلب وقال واذا
 اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال واذا
 زادت الخ اهـ
 (وزاد الانشعاف) اي يقول بنصف سدس الى ثلاثة
 عشر اذا اجمع ربع وثلثان وسدس
 واخترت لاب وام واخترت لام وتقول بربعها الى
 خمسة عشر اذا اجمع ربع وثلثان وثلاث اربعة
 واخترت لاب وام واخترت لام واخترت ربع
 وثلثان وسدس اربع واخترت لاب وام وام
 واخترت لام اهـ

٤١٣

تجب ام ام الام واذا اجمع جدنان احدهما ذات قرابة
 كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا
 ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلثا للآخرى عند
 محمد ونصف عند ابى يوسف * والمحروم بالقتل ونحوه
 لا يجب والمحجوب يجب كامر في الجنة وكالاخوة
 والاخوات يجبهم الاب * ويجبون الام من الثلث الى
 السدس

(فصل)

واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت * واربعة
 مخارج لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية * وثلاثة
 تعول الستة الى عشرة وتراشفعا والاثنا عشر الى سبعة
 عشر وتراشفعا * واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين
 عولا واحدا في المنبرية وهى امرأة وبنتان وابوان * والرد ضد
 العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية فيرد
 الباقي على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان
 من يرد عليه جنسا واحدا فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا
 جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فن اثنين لو كان في المسألة

(في المنبرية) اي في المسألة المنبرية التي اجمع
 فيها البن والثلثان والسدسان وهى امرأة
 وبنتان وابوان وانما سميت منبرية لانها تستل
 عنها الامام على وهو على المنبر بالأكوفة
 فأجاب عنها بجمعة فقال السائل متغنا البس
 للزوجة البن فقال صار غنا تسعا ومضى في
 خطبته فتعجبوا من فطنته اهـ
 (بقدر سهامهم) وهو مذهب عمر وعلى وابن
 مسعود وعن عثمان انه يرد على الزوج لأخيه
 وتأويله ان كان ابن عم فأعطاه الباقي
 بالعصوبة اهـ

(ثلاث نبات) فلزوج فرضه وهو الربع
 وخارجه اربعة فيكون واحدا والباقي ثلاثة
 مستقيمة على النبات (كزوج وست نبات) فلزوج الربع واحدا من
 مستقيمة على النبات (ثلاثة على عدد رؤس النبات
 (من لا يرث عليه) كزوج او زوجة اهـ في
 (ست اخوات لام) الزوجة الربع واحد يثني
 ثلاثة ومسألة من يرث عليهم من ستة فثلثها وسدسها
 ثلثا وسدسا فالخارجان من ستة فثلثها وسدسها
 ثلاثة مستقيمة عليها للجدات واحد والاخوات
 ثلاث مستقيمة اهـ في

للام اثنتان اهـ في
 (اي وان لم يستقم اهـ في
 (والا) فلزوجات الخ) فلزوجات يثني
 (كأربع زوجات الخ) فلزوجات يثني
 خارجه ثمانية فاهن منها واحد يثني
 من يرث عليه من خمسة لان فيما ثلثي
 وسدسا وسبعة لا تستقيم خمسة فخرج فرض
 الخارج ثانياً الخ اربعين فهي مخرج فرض
 الفريقتين ثم اشار الى طريق اخراج نصيب
 كل فريقتين قوله ثم انضرب الخ اهـ في

سدسان ومن ثلاثة لوسدس وثلاث ومن اربعة لوسدس
 ونصف ومن خمسة لوثلاث ونصف لوسدس ونصف او لثلاث
 وسدس فان كان مع الاول من لا يرث عليه اعطى فرضه من
 اقل مخارجه ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج
 وثلاث نبات والا فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض
 من لا يرث عليه كزوج وست نبات وان باين ضرب كل رؤسهم
 فيه كزوج وخمس نبات وان مع الثاني من لا يرث عليه قسم
 الباقي على مسألة من يرث عليه فان استقام كزوج
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع مسائلهم
 في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع نبات
 وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرث عليه في مسألة من
 يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من
 لا يرث عليه وتصحح بالاصول الآتية

(فصل)

ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذي سهم ويرث كما يرث
 العصبة عند عدم ذي السهم فن اشرد منها حوز جميع المال
 ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل

(عند عدم ذي السهم) هذا مذهبا وبه قال
 عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت لا ميراث له
 ويوضع المال في بيت المال وبه قال مالك
 والشافعي وكثير من اصحاب الشافعي خافوه
 منهم ابن سريج وذهبوا الى ان ميراث ذوى
 الارحام وهو اختار فقهاءهم لقوى في ما رتبنا
 لصاديق الميراث (الدرجة) لان اربعم بطريق
 لصاديق قريب الدرجة على الابعد في كل
 (ويرثون بقرب الاقرب اهـ في
 العصبية فيقدم الاقرب اهـ في
 صنف منهم كافي العصبات اهـ في
 (ثم بقوة القرابة) يعني من يدلي بوارث اولى
 من كل صنف لان الوارث اقوى قرابة من غيره

(فلقراءة الاب الثالثان) وهذا لا يتصور في
الفروع وإنما يتصور في الأصول والعصمات
والأخوال اهـ

وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقراءة الاب الثالثان
ولقراءة الام الثالث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفردوا
عند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
حظ الاثنين * وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الأصول وكذا
ان اختلفت عند أبي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من
الأصول والعدد من الفروع * ويقسم على أول بطن وقع فيه
الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والاناث على حدة
فيقسم نصيب كل طائفة على أول بطن اختلف كذلك
ان كان والادفع حصّة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى
ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدان ثم
جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات
الاخوة ثم جزء جدّه وهم العمات والخالات والاخوال
والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جدّ ابيه
لوامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمام
الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام
(فصل في الفرق والهدى)

ومات اولاً كما اذا غرقوا في السفينة او وقعوا
في النار فقتلوا او سقط عليهم جدار أو سقط بيت
او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في
موتهم اهـ

آخر القول الزهري مضى السنة ان يرث كل
من وارثه الخ (ولا يرث بعض الاموات من بعض)
واين مسعودانه يرث بعضهم بعضا الاموات
من صاحبه وهو قول ابى خنيفة اهـ

٤١٥

مسألة مستقلة وأصل المسألة من سنة نصح
من اثني عشر وقال ابن مسعود المال كله للاخ
من الام وهذه المسألة اخذها المصنف من
التدري اهـ

يرث بالمجانبة (ان الابن يحجبه الابن كما اذا تزوج محوسى
اتمه فقلت له اين هذا الولد اينها وابن محوسى
فبذرت منها اذا ماتت على انه ابن اهـ
الاول (ثم الثانية) اهـ

اهـ (على مسألة) اي مسألة الميت الثاني
عنه المسألة الثانية مثاله ابن بنت مات الابن
عن ابنته فريضة الثانية من ابنته فريضة
والبنين سهم وفريضة الابن من ابنته فريضة
نصيبه على ورثته اهـ

اذا لم يعلم ايهم مات اولاً يقسم مال كل على ورثته الاحياء
ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناء عم احدهما
اخ لام اعطى السدس فرضاً ثم اقتسم الباقي عصوية
(فصل)
ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان
لوانفردا في شخصين ورثا بهما وان كلت احدهما تنجب
الاخرى يرث بالحاجة
(فصل في الخمل)
ويوقف العمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابى يوسف
نصيب ابنتين فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله
فلا
(فصل)
المناخنة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحح المسألة
الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على مسألته
والا فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق
نصيبه مسألته والا فاضرب كل الثاني في الاول فالاحاصل
من الضرب مخرج المسألتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول

في مسألة ومساهمة واحدة فاضرب الخ اهـ
(والا فاضرب) اي وان لم يقسم نصيب الميت
الثاني من فريضة الاول على فريضة فان كان
في مسألة ومساهمة واحدة فاضرب الخ اهـ

(في وفق ما في يده) ان كان بينهما موافقة
هذا اذا لم يحصل موافقة

اهق
(افق) اهق
ولا استقامة اهق
(فهو نصيب كل فريق) فالتزوجة في المسألة

المذكورة من المسألة الاولى ثلاثة في سبعة
تكون احدا وعشرين والاخذ من الاب اثنتان في
سبعة باربعة عشر والاخذ من الام كذلك
سبعة باربعة عشر والاخذ من الاب اثنتان في
اثنتان في سبعة باربعة عشر والزوج ثلاثة في
كل ما في يديه وهو ستة فبما ينقسم
والاخذ من الاب مثله والاخذ لام واحد في
سبعة ستة اهق

في وفق التصحيح الثاني اوفي كله وسهام ورثة الميت الثاني في
وفق ما في يده اوفي كله فاخرج فهو نصيب كل فريق فان مات
ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا
تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا

(حساب الفرائض)

الفروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف
نصفه وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف
نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من
اربعة والثلث من ثمانية والثلثان والثلث من ثلاثة والسدس
من ستة * واذا اختلط النصف بالنوع الثاني او يعضه فن
سنة او الربع فن اثني عشر او الثلث فن اربعة وعشرين

(فصل)

واذا انكسر سهام فريق عليهم وبايت سهامهم عددهم
فاضرب وفق عددهم في اصل المسألة كأمراة واخوين
وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
المسألة كأمراة وستة اخوة * وان انكسر سهام فريقين
او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احدا الاعداد في اصل

(فاجعل المبلغ) اي الذي هتفت منه الاول
والثاني مكان الاول اهق
(وهلم جرا) اي وبستر اهق
البطون اهق

(حساب الفرائض) ما كانت الفرائض
المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
والثلث والثلثان والثلث والسدس على ما علم
في سورة النساء اراد ان بينها بطريق
الاختصار اهق

وقيل الربع
(الاول النصف ونصفه الخ) اهق
(والثلثان والثلث من ثلثها ونصفه اهق
واحد من امثاله) لان يخرج كل
ارباع اربعة فخرج الكسر المكرر ثلاثة
اهق (واذا اختلط النصف) من النوع الاول وهو
النصف والربع والثلث اهق
(بالبوع الثاني) وهو الثلثان والثلث والسدس
اهق (فن اثني عشر) اي لانه من ضرب اربعة
فخرج الربع في ثلاثة فخرج الثلث او الثلثين
اهق

كثلاث بنات وثلاثة اعمام) اصل المسألة من ثلاث لا يستقيم عليهم ثلاثة
 علمين ولا موافقة ولا اعمام واحد وهم ثلاثة
 (والا ففى جميعه) اى وان لم يوافق الخارج
 (والمبلغ فى الرابع) اى يضرب المبلغ الخارج
 (كذلك) اى فى الرابع
 (وان تبانت الاعداد) اى اعداد الرؤس بعد
 النظر فيها وبين ساهمها اى فى المبلغ الخارج
 (ثم المبلغ فى الثالث) اى فى المبلغ الخارج
 بال ضرب فى العدد الثالث اى فى

المسألة كثلاث بنات وثلاثة اعمام * وان تدخلت الاعداد
 فاضرب اكثرها فى اصل المسألة كاربعة زوجات وثلاث
 جدات واثني عشر عما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب
 وفق احدهما فى جميع الثانى والمبلغ فى وفق الثالث ان
 وافق والا ففى جميعه والمبلغ فى الرابع كذلك ثم الحاصل
 فى اصل المسألة كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى
 عشرة بنتا وستة اعمام * وان تبانت الاعداد فاضرب
 كل احدها فى جميع الثانى ثم المبلغ فى الثالث ثم
 المبلغ فى الرابع ثم الحاصل فى اصل المسألة كما مرأتين
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام * وان كانت
 المسألة عاثة فاضرب ما ضربته فى الاصل فيه مع العول
 فى جميع ذلك

* (فصل) *

وتدخل العديدين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر
 مرتين او اكثر فيغيبه او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمة
 صحيحة كالخمس مع العشرين وتوافقهما بان ينقص الاقل
 من الاكثر من الجانين حتى يتوافقا فى مقدار فان توافقا

(كأمرأتين وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام)
 والباقي فاصل المسألة التين والثلاث والستين
 قسمتها ثلاثة وهى منكسرة على امرأتين وثلاثا
 وستة عشر وهى ايضا منكسرة على عشر بنات
 واربعة منها واحد وهو منكسر على الجدات
 السبعة اى فى
 (مع العول فى جميع ذلك) كزوج واثنين وست
 بنات اصلها من اثني عشر وعالت الى خمسة
 عشر واكثر ساهم البنات علمين وبين ساهمهن
 نصفه وهو ثلاثة عشر فيحصل خمسة عشر
 عولها وذلك خمسة عشر
 واربعون ومنها تصح اى حصل فيها التين كانهما
 (فهي متباينان) اى حصل فيها التين كانهما
 مع السبعة والسبعة مع التسعة فانك اذا
 اسقطت الخمسة من السبعة تبقى اثنان فاذا
 اسقطت هاتين بقي واحد اى فى

(بالنصف) كالسهم العشرة فان كان السقف
 الستة من العشرة في اربعه فاذ اسقطها من
 الستة اثنان اهـ اي وان كان ثلاثة فيها
 الستة في اثنان اهـ في
 (وان ثلاثة فانك اهـ في
 متوافقان بالنك اهـ في
 (او اربعه فبالربع) كالخامسة مع العشرين
 (وان في احد عشر فيجزئ) كالسبعة وعشرين
 مع ثلاثة وثلاثين اهـ في
 (فهو نصيبه) اي نصيب ذلك العريق الذي
 ضربت سهمه اهـ في
 (نصيب كل فرد) اي من الورث
 المضروب على اي فرد في
 في نصيب ذلك العريق الذي

جلد من ذلک الفریق ۱۵۰

(فصل) ای فی معرفۃ قسم التركة بین الورثة
۱۰۱ التركة ای اذا كانت دراهم
ما یکال او پوزن

والغرض (وان اردت قسمه) كزوج واخوان لام
اودنايدروما في معناها

(على واما واختين اب وام واربعه
واختين لاب وام واربعه
من ستة ونعول الى تسعة
مستحقين سهم الزوج وهي ثلاثة على
بالتك فتضرب سهام الستة تقسمها على
عشرون يكون عشرون جزءا
فلهذا يخرج

نصيبه (فهو نصيبه) واخته والتركه تسعة ذئاب والمال الزوج وهي

في واحد فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان
فان كانا اثنين فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث
او اربعة فبالربع وهكذا الى العشرة وان في احد عشر فيجزه
من احد عشر وهلم جرا وان اردت معرفة نصيب كل فريق
من الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسألة فيما ضربته
في اصل المسألة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة
نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل
المسألة الى عدد رؤوسهم ثم أعطهم بمثل تلك النسبة من المضروب
لكل فريق منهم

*** (فصل) ***

وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فاطظر بين التركة
والتصحيج فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام الحاصل على وفق التصحيح
فاخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام
الحاصل على جميع التصحيح فاخرج فهو نصيبه وكذلك

من سبعة فمقتضونهم
بالتك فمقتضون يكون سبعة
التركة وهي عشر وثلاثة يخرج عشر
وفق التصحيح اه في
نصيبه اه في
واخت وصيه
ولا موافقة بينهما وبين التركة فاضرب سبعمائة
الزوج وهي ثلاثة في التركة وهي تسعة مائة
سبعة وعشرين فاقسمها على اثنين ولا تحت منه ولا لام
يخرج عشرة من فاقسمها على التركة تبلغ ثمانية عشر
اثنان اضر بها في التركة تبلغ ثمانية عشر
اقسمها على المسألة يخرج اثنان وربع اه في

العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين الغرماء اجعل
مجموع الديون كالصحیح وكل دين كسهم وارث ثم اجعل
العمل المذكور * ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ
منها فاطرح نصيبه من الصحیح او الديون واقسم الباقي على
سهام من بقي اوديونهم

(قال مؤلفه) هذا آخر ملتقى الابحار ولم آل في عدم ترك شئ
من مسائل الكتب الاربعة وألتبس من الناظر فيه ان اطلع
على الاخلال بشئ منها ان يلحقه بحله فان الانسان محل
النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسألة
فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
في موضع وفي غيره في موضع آخر فاحتفت بذكرها في احد
الموضعين ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع
البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب على من
اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسبي ونعم الوكيل

(ومن صالح من الورثة الخ) مثاله ماتت عن
زوج وام وعم وصالح الزوج عن نصيبه من
التركة على ما في ذمته من المهر والمسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والعم
١٥ في ٣٣

(في الكتب الاربعة) وهي القدوري واختار
والكنز والوقاية اه في

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر

رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه إلى الله الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين

أمين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بهدي * محتثا من ثمار جهدي

في افتقار إلى دعاء * تهدي لي في ظلام لحيدي

* (وقال رئيس المصححين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بإرشاد الأئمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبحر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتزوير
الابصار * الذي هو عبدك ونيك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذين هم في جسد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحار * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجر * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * توهمت بذكر هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أفتح روض الآس والعبهر * أهدي أريج المسك والعنبر
ام عطر الالاف طيب الشنا * عن جهبذ الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبحر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
واذ هدى بالطبع ارخته * اهدي كتاب ملتقى الابحار

٢٠ ٤٢٣ ٥٨٠ ٢٤٢

سنة ١٢٦٥

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر

رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه إلى الله الفقيه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين

أمين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بعدى * مجتنباً من ثمار جهدى

في افتقار إلى دعاء * تهدي به لي في ظلام لحدى

* (وقال رئيس المصحفين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بأرشاد الائمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبجر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتنوير
الابصار * الذي هو عبدك ونبيلك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذينهم في جيد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحور * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجبر * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * توهت بذكر هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أفصح روض الآس والعبهر * أهدي أريج المسك والعنبر
ام عطر الآفاق طيب الشنا * عن جهيد الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبحر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
واذ هدى بالطبع ارخته * اهدي كتاب ملتقى الابحور

٢٤٢ ٥٨٠ ٤٢٣ ٢٠

سنة ١٢٦٥

وكان طبعه على ذمة من هو من خلفاء مكتوب بحج الصدر العالي
 واحد اصحاب الرتبة الثانية ذات المعالي * حضرة نور الله بك
 حفيد نور الله باشا * ابن المرحوم الصدر الاسبق خليل
 حميد باشا بلغه الله ما شاء * وذلك في دار الطباعه الباهره *
 الكائنه ببولاق المعزىة القاهره * مشهولا بتصحیح هذا العبد
 المدين * محمد بن اسماعيل شهاب الدين * وقد تم
 حسبا ووجب * لاخر يوم من رجب * سنة
 خمس وستين ومائتين بعد الالف * من هجرة
 من كان يرى من الامام والخلف * صلى
 الله وسلم عليه * وعلى اله وصحبه
 المتقين اليه * ما طلعت
 بدو ونعام وازدهت *
 والى غايات كمالها
 انتهت



*Restored through
a grant from*

Carter-Wallace
Laboratories

